

226

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الاقتصاد السياسي للبطالة

• تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة

تأليف

د. رمزي زكي



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

226

الاقتصاد السياسي للبطالة

تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة

تأليف

د. رمزي زكي



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

قبل أن تقرأ

وقف طفل صغير أمام والدته وهو يرتعش من قسوة البرد في أحد أيام شتاء عام 1929، وسألها ببراءة: لماذا لا تدفئين المنزل يا أمي؟ قالت الأم: لأنه لا يوجد لدينا فحم بالمنزل يا ولدي. فسألها الطفل: ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل؟ أجابت الأم: لأن والدك متعطل عن العمل. وعاد الابن يسألها: ولماذا يتعطل أبي عن العمل؟ قالت الأم: لأنه يوجد فحم كثير بالأسواق يا ولدي.

توطئـــــه

قد يتعجب القارئ إذا ما علم أن المحرك الرئيسي الذي دفعني إلى تأليف هذا الكتاب، هو هذا الحوار القصير ذو الدلالة الغنية والعميقة الذي دار بين الطفل وأمه عن سبب عدم تدفئتها للمنزل، وهو الحوار الذي صدّرت به أولى صفحات كتابي هذا. فمنذ أن قرأت هذا الحوار، الذي بهرني تماما، وهزني من الأعماق بشدة، وهناك هاجس مستمر ظل يلح عليّ كي أكتب هذا الكتاب. والحكاية ترجع، في الحقيقة، إلى أكثر من خمسة عشر عاما مضت. فقد أتيحت لي فرصة السفر في مهمة علمية إلى المعهد النمساوي للأبحاث الاقتصادية بمدينة ڤينا عام 1982، وهو المعهد الذي أسسه عالم الاقتصاد الشهير فريدرش فون هايك (1899 - 1992). ففي الساعات الأولى التي وطئت فيها قدمي هذا المعهد العريق الذي يقع في حي أرنيزال بمدينة ڤينا، قادتني إحدى سكرتيرات المعهد لكي تدلني على الحجرة التي خصصها المعهد لي. وعندما دخلت هذه الحجرة وأغلقت بابها وجدتُ قصاصة صغيرة مقطوعة من إحدى الصحف الألمانية معلقة على باب الحجرة من الداخل، تحكي حوار هذا الطفل مع أمه. وقد ترجمتها حرفيا، وهي ما يراها القارئ في الصفحة السابقة. ولا أدري - حتى هذه اللحظة - من أي جريدة انتزعت هذه القصاصة، وما هو المقال أو السياق الذي انتزعت منه، ولا مَنْ هو مؤلفها، وفي أي سنة نشرت. وظلت صورة هذا

الطفل وأمه لا تبرح خيالي في الخمس عشرة سنة الماضية، وأنا أتابع باهتمام أخبار البطالة وتفاقمها في مختلف دول العالم، إلى أن شاءت الظروف، أخيرا، أن أنتهي من تأليف هذا الكتاب في عام 1997.

والكتاب، بظهوره في هذه الآونة، يأتي، فيما أتصور، في وقته تماما. فقد أصبحت البطالة الآن في مختلف دول العالم هي المشكلة الأولى، وهناك ما يقارب مليار عاطل عن العمل، موزعين على مختلف أنحاء المعمورة في حالة بطالة كاملة أو جزئية. ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماما عن بطالة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة، كانت البطالة جزءا من حركة الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش. أما الآن فقد أصبحت البطالة، ومنذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان، مشكلة هيكلية. فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي، تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى. وفي البلاد التي كانت «اشتراكية» والتي لم تعرف البطالة أبدا، تتزايد جيوش العاطلين فترة بعد أخرى في غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالي. وفي البلاد النامية تتفاقم البطالة، بشكل عام، مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم ديونها الخارجية وتطبيقها لبرامج صارمة للانضباط المالي.

وزاد من خطورة الأمر، أن هناك الآن فقرا شديدا في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها. بل هناك تيار فكري ينتشر بقوة الآن، ينادي بأن البطالة أضحت مشكلة تخص ضحاياها، وأن العاطلين عن العمل هم هؤلاء الذين فشلوا في التكيف مع سوق العمل وظروف المنافسة والعولمة، ولهذا يجب أن يتحملوا عبء المشكلة وأن يبحثوا بأنفسهم عن حل لها. والمفارقة الصارخة هنا، هي أنه بعد أن كان تحقيق التوظف الكامل هدفا عزيزا في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية في مختلف دول العالم، تدور حوله السياسات الاقتصادية، وتعطيه الأولوية، فإن هناك الآن تجاهلا شبه تام لهذه المشكلة من جانب الحكومات على الرغم مما ينجم عنها من مخاطر واضطرابات، اعتقادا بأن إضفاء المرونة على أسواق العمل وتنقيتها من تدخل الحكومات ونقابات العمال وإطلاق آليات السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، كل ذلك سيؤدي، وعلى نحو

تلقائي، إلى القضاء على البطالة.

والكتاب الحالي هو، في الحقيقة، محاولة، بذلها المؤلف لإلقاء بعض الأضواء على مشكلة البطالة، أملا في الاقتراب من الفهم الحقيقي والموضوعي لها، بعد أن تعقدت واستعصت على الفهم، ناهيك عن الحل. وقد انقسم الكتاب إلى مدخل تمهيدي وثلاثة أبواب رئيسية. وفي المدخل التمهيدي قدمنا للقارئ غير المتخصص شرحا مبسطا لبعض المفاهيم العلمية التي تلزم لمتابعة قراءة الكتاب. وفي الباب الأول تعرضنا لرسم الملامح الأساسية لصورة البطالة، كما تبدو الآن: في البلدان الصناعية المتقدمة، وفي الدول التي كانت «اشتراكية»، وفي البلاد النامية، والبلاد العربية، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي يمثل أهم أقسام الكتاب لعرض وجهات نظر مختلف المدارس الاقتصادية لتفسير وتحليل مشكلة البطالة. أما الباب الثالث، فقد خصصناه للتعرف على أهم السياسات المطروحة للخروج من أزمة البطالة. ونظرا لأنه لا توجد وصفة جاهزة لحل هذه الأزمة في وضعها الراهن المعقد، فقد أنهينا الكتاب بخاتمة وطرح لمجموعة من التساؤلات التي تنتظر الإجابة وإمعان الفكر.

وفي هذا الخصوص، أود أن أشكر الأستاذ الدكتور فؤاد زكريا على تشجيعه الدائم لي، وكذلك المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت وأمينه العام الدكتور سليمان العسكري، على تفضله بنشر هذا الكتاب في سلسلة «عالم المعرفة». ولا يفوتني أن أشكر صديقي العزيز الفنان الكبير نبيل تاج على رسومه الجميلة لبعض كبار الاقتصاديين التي زيّنت صفحات الكتاب، ومنحت القارئ متعة بصرية جمالية. بودي أيضا، أن أشكر صديقي وزميلي العزيز الأستاذ الدكتور سعد حافظ على محاوراتي المستمرة معه والتي استفدت منها كثيرا. كذلك أشكر زوجتي العزيزة مرجريتا على ما وفرته لي من مناخ في أثناء تأليف هذا الكتاب. أريدُ أيضا أن أشكر الأخ شعبان السيد على ما بذله من جهد وتفان في تصحيح تجارب الكتاب.

الكويت . في أوائل أبريل 1997

دكتور رمزي زكي

مدخل تمهيدي
إطلالة على المفاهيم الأساسية

١ البطـــــــالة:
معناها، قياسها، أنواعها

معنى البطالة:

لا شك في أن أول سؤال منطقي يواجهنا في مطلع هذه الدراسة هو: منْ هو العاطل Unemployed؟. ولأن هذا السؤال يبدو لأول وهلة بسيطا جدا، فقد يسارع القارئ بالإجابة عنه بالقول: إن العاطل هو من لا يعمل not working. بيد أننا نبادر بالرد على هذا القارئ بالقول: إن هذا التعريف غير كاف، بل وغير دقيق. حقا، إن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، ومع ذلك، فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل، مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا إلى التقاعد ويحصلون الآن على معاشات. فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لا يعملون فعلا، ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن عمل not seeking work، مثل الطلبة الذين يدرسون في

المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا، ممنْ بلغوا سن العمل (عادة 16 سنة). فهؤلاء، رغم توافر قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل، لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة على النحو الذي يفيدهم مستقبلا في الحصول على وظائف ذات أجور أعلى، ولهذا لا يصح إدخالهم في دائرة العاطلين. كذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماما discouraged، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تُجّدِ، ومن ثم أصبحوا متشائمين وكفوا عن البحث عن فرص للعمل. فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن زمرة العاطلين. كذلك قد يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عن عمل لأنهم في درجة من الثراء تجعلهم في غنى عن العمل، فهؤلاء - أيضا - لا يعتبرون عاطلين.

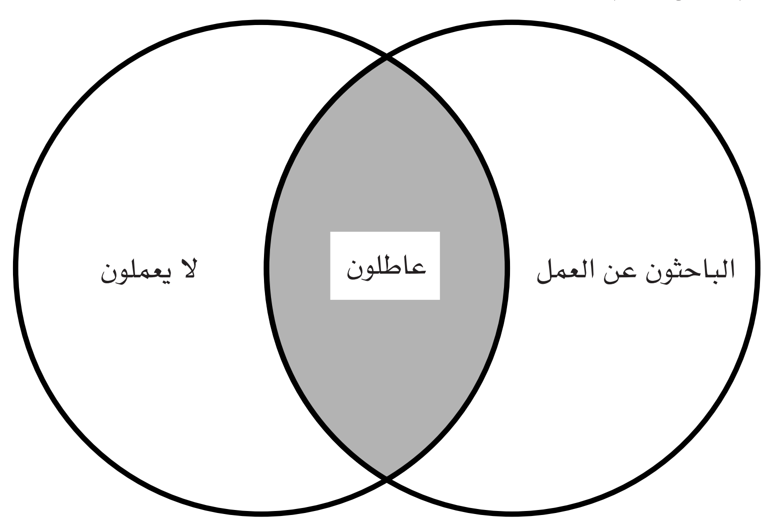
ومن ناحية أخرى، ربما يوجد عدد من الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجر أو راتب، غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل أفضل. وهؤلاء، رغم أنهم سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين، لا يجوز اعتبارهم كذلك. وهناك بعض العمال والموظفين الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم، ويرغبون في العمل طوال الوقت، ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل. ومع ذلك فإن إحصاءات العمل غالبا لا تعتبر هؤلاء ضمن العاطلين حتى لو كانوا يعملون ساعة واحدة في الأسبوع، فمثل هؤلاء يمكن تصنيفهم بأنهم في حالة نقص للتشغيل Underemployment، ويجب أخذهم بعين الاعتبار عند وضع إحصاءات البطالة. وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا. كذلك يوجد هناك بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد، أو وقت إعداد إحصاء البطالة، ولكنهم لا يصنفون ضمن دائرة البطالة، لأن لهم وظيفة أو عملا تغيبوا عنه بصفة مؤقتة، بسبب المرض أو الإجازة، أو لأي أسباب شخصية أخرى.

من ذلك يتبين لنا، أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا. وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائر ة العاطلين، وأن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين (انظر الشكل رقم 1 - 1)[1]. وعموما هناك شرطان أساسيان ويجتمعان معا، لتعريف العاطل بحسب الإحصاءات الرسمية، وهما :

1 ـ أن يكون قادرا على العمل.

2 ـ أن يبحث عن فرصة للعمل.

وتأسيسا على ذلك يُجمع الاقتصاديون والخبراء ـ وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO ـ على تعريف العاطل بأنه: «كل منْ هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى». وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.



شكل رقم (1-1) : إيضاح من هم العاطلون.

حساب معدل البطالة:

وللإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة. ورغم بساطة هذا المعدل، فإن حسابه يواجه بصعوبات كثيرة، ليس أقلها الصعوبات المفاهيمية Conceptual التي تتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، وذلك على نحو ما عرضنا حالا، وما يشير إليه هذا المصطلح من مجموعة مركبة من

اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد، من حيث الأطر والمؤسسات التنظيمية والقانونية وحالة عرض العمل والطلب عليه في أسواق العمل المختلفة. كذلك هناك صعوبات إحصائية لا يستهان بها تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل، بعد تعريفهم، وأيضا بشأن حصر قوة العمل.

كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة. والمقصود بذلك، هل يعلن معدل البطالة كل شهر، أم كل ثلاثة شهور، أم كل نصف سنة، أم كل سنة؟ ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانات المادية والإحصائية، كما هو الحال في البلاد النامية، يكتفى بتقدير وإعلان هذا المعدل كل سنة، وأحيانا حسب «الظروف». أما في البلدان الصناعية المتقدمة فإن هذا المعدل يعلن شهريا (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية). كما تتفاوت أيضا مناهج قياس معدل البطالة. ففي كثير من البلاد ذات الإمكانات المحدودة غالبا ما يُعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل. وفي البلدان الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات الإحصائية Surveys التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل. ونظرا لأنه من الصعوبة بمكان سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل، فإنه عادة ما يكتفى بسؤال عينة من العائلات، وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة منها. فعلى سبيل المثال، يقوم مكتب إحصاءات العمل بالولايات المتحدة الأمريكية بسؤال عينة من العائلات عددها 65000 عائلة تتوزع على مختلف الولايات والمناطق، حيث توجه الأسئلة بشكل مباشر لكل فرد من أفراد العائلة يزيد عمره على 16 سنة، باستثناء هؤلاء الأفراد غير الموجودين بسبب احتجازهم في بعض المؤسسات، مثل المستشفيات والمصحات العقلية والسجون. وفي مسح الاستطلاع يصنف كل فرد في فئة من الفئات التالية:

1 ـ يعمل

2 ـ لا يعمل

3 ـ خارج قوة العمل.

وفي الفئة الأولى يسجل جميع هؤلاء الذين كان لهم عمل خلال الأسبوع الذي يتم فيه الاستطلاع. ويسجل في هذه الفئة أيضا من يعملون جزئيا، أي لبعض الوقت وبغير إرادتهم Part- time حتى لو عمل لساعة واحدة في

نفس الأسبوع. ويسجل في الفئة الثانية كل هؤلاء الذين سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل، وكذلك الذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع، بالإضافة إلى هؤلاء الذين يبحثون بجدية عن عمل ومستعدون له في أي وقت، وكانوا قد بذلوا جهدا ملموسا لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة السابقة على إعداد العينة. أما فيما عدا ذلك فيعتبر خارج قوة العمل Labor Force مثل المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون إطلاقا بأجر، والأفراد الذين لا يعملون لأنهم يفضلون تربية الأطفال (مثل ربات البيوت). وفي ضوء ذلك يحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنه طبقا لإحصاءات العمل في بعض البلدان الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية Civilian Labor Force فقط، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة. وفي بلاد أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها من يعملون في الجيش. ومن الجلي، أنه إذا حسب المعدل على أساس إجمالي قوة العمل (شاملة من يعملون في القوات المسلحة) فإنه سيكون أقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط. ويقدر البعض الفرق بين حساب المعدلين بما يتراوح ما بين 1,0٪ و 2٪.

ويوضح لنا الجدول رقم (1 ـ 1) طريقة حساب معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي طبقا للموقف في أبريل 1985. ففي هذا التاريخ بلغ عدد سكان الولايات المتحدة 238 مليون فرد. وللحصول على قوة العمل نطرح عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة، زائدا من يقعون خارج قوة العمل (كالمتقاعدين وكبار السن...) فتكون النتيجة 117 مليون فرد. وإذا طرحنا من هذا الرقم عدد من يعملون بالقوات المسلحة، وعددهم مليونان، فإن المتبقي من ذلك، وعددهم 115 مليون فرد، يمثلون قوة العمل المدنية بالاقتصاد الأمريكي. ومن هؤلاء يعمل 107 ملايين فرد، على حين لا يعمل 8,4 مليون فرد (في حالة بطالة). وعليه يكون معدل البطالة 7,2٪، إذا نسبنا عدد المتعطلين إلى إجمالي قوة العمل الأمريكية. ويكون هذا المعدل 7,3٪ إذا نسبنا عدد المتعطلين إلى قوة العمل المدنية فقط.

ورغم بساطة حساب معدل البطالة على نحو ما عرضنا سابقا، فإن

جدول رقم (1 – 1)

قوة العمل والبطالة في الاقتصاد الأمريكي

طبقا للموقف في أبريل 1985

مليون فرد

1 – إجمالي عدد السكان		238
ناقصا : من هم أقل من 16 سنة وهم :		
* طلبة ومرضى . . .	58	
* خارج قوة العمل	63	
2 – يساوي قوة العمل		117
ناقصا رجال القوات المسلحة		2
3 – يساوي قة العمل المدنية		115
(أ) يعملون	107	
(ب) عاطلون	8,4	
4 – معدل البطالة		

(أ) كنسبة من قوة العمل : $\frac{\text{السطر 3 (ب)}}{\text{السطر 2}} = \frac{8,4}{117} =$ %7,2

(ب) كنسبة من قوة العمل المدنية : $\frac{\text{السطر 3 (ب)}}{\text{السطر 3}} = \frac{8,4}{115} =$ %7,3

ملاحظات :

5 – الوقت المفقود من قوة العمل: %8,2

6 – معدلات المشاركة في قوة العمل لمن هم فوق 19 سنة

	ذكور	إناث
1950	%88,4	%33,3
1960	%86,0	%37,6
1970	%82,6	%43,3
1980	%79,4	%51,3
1984	%78,3	%53,7

Source: P. Wonnactott and Ronald Wonnacott: Economics, Third Edition, McGraw-Hill, international Editions, 1986, p. 145.

كثيرا من سهام النقد قد وجهت إلى هذا الحساب، لتكشف النقاب عن تحفظات كثيرة يتعين إدراكها توخيا للدقة، والانضباط في المفاهيم والحساب. وأول هذه الانتقادات هي أن هذه الطريقة في الحساب ربما تغالي في تقدير عدد العاطلين لسبب بسيط، وهو أنه لا توجد لدينا وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يدعيه بعض المتعطلين من قولهم إنهم كانوا جادين في البحث عن فرصة للعمل[2]. ففي كثير من البلدان الصناعية المتقدمة والتي يوجد بها نظام للضمان الاجتماعي[3] Social Security System كثيرا ما تصنّف الإحصاءات بعض الأفراد على أنهم في حالة بطالة، رغم أنهم غير جادين في البحث عن عمل، بل وقد يرفضون فرص العمل المتاحة أمامهم لأنها تعطي أجرا أقل من معونة البطالة التي تمنح لهم. وفي حالات كثيرة قد يستمر بعض الأفراد في البقاء على قوائم المتعطلين ولا يكونون جادين في البحث عن عمل لكي يستمروا في الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية الحكومية. ففي مثل هذه الحالات يصنف كثير من الأفراد على أنهم عاطلون، في حين أنه طبقا للتعريف السائد Standard Definition للبطالة لا يجوز اعتبارهم عاطلين. ونتيجة لذلك يرتفع عدد العاطلين وتكون هناك مغالاة في حساب معدل البطالة.

وعلى العكس مما سبق، قد لا تشمل إحصاءات البطالة جانبا مهما من المتعطلين فعلا، ولكن لمجرد أنهم قد كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم (وهؤلاء هم منْ أطلقنا عليهم مصطلح العمالة المحبطة Discouraged Workers) فإنهم لا يسجلون في قوائم المتعطلين، ومن ثم لا يدرجون ضمن قوة العمل أيضا. وهذا لا شك خطأ يعاب على حساب معدل البطالة طبقا للطريقة التي عرضناها آنفا. وتبدو أهمية هذه النقطة على وجه الخصوص في فترات الكساد. فمن المعلوم، أنه حينما يعم الكساد لفترة ويطغى التشاؤم على حالة السوق، يكف عدد كبير من العاطلين، نظرا لحالة اليأس التي تسيطر عليهم، عن البحث عن فرص للعمل. وفي هذه الحالة تكون الإحصاءات الرسمية عن عدد المتعطلين وكذلك أيضا معدل البطالة، أقل من الحقيقة.

كذلك يلاحظ، أنه في حالة الكساد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل الوقت Full-time Jobs، بل لبعض الوقت فقط. وهؤلاء، كما رأينا فيما

تقدم، تدرجهم الإحصاءات الرسمية ضمن العاملين لا العاطلين، حتى لو كان الفرد يعمل لمدة ساعة واحدة في الأسبوع، وبغير إرادته، وكان جادا في البحث عن فرصة عمل توفر له عملا كل الوقت. فمثل هذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص Underemployment لا ينعكس في معدل البطالة[4]. على أنه إذا حسب وقت العمل المفقود time - lost الناجم عن هذه الظاهرة وأضفناه إلى وقت العمل المفقود للعمال العاطلين، وحسبنا معدل البطالة على هذا الأساس، فسوف نجد أن هذا المعدل أعلى من المعدل المحسوب سابقا. وإذا نظرنا مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي فسوف نجد أن معدل البطالة المحسوب على أساس الوقت المفقود يرتفع إلى 4, 8٪ من قوة العمل الأمريكي[5]. وليس بخاف أن الفرق بين حساب المعدل الأخير ومعدل البطالة المألوف سوف يتزايد بشكل واضح في فترات الكساد، حيث يتزايد عدد الأفراد الذين يعملون لبعض الوقت part-time أو في أعمال مؤقتة بغير إرادتهم.

العاطلون فئة غير متجانسة :

وإذا كان التعريف الشائع للعاطل هو ذلك الفرد القادر على العمل والراغب فيه والباحث عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، كما ذكرنا آنفا، فإن العاطلين عن العمل، مع ذلك، لا يشكلون فئة متجانسة، بل عدة فئات، تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعاناة من البطالة نفسها. وهناك أسس عديدة يمكن الاستناد عليها لتقسيم العاطلين. فقد يحسب معدل البطالة على أساس النسبة إلى الجنس Sex، أو على أساس الريف والحضر Rural & Urban أو على أساس العمر Age أو على أساس العرق Race، وغير ذلك من أسس. وحساب معدلات البطالة على أساس هذه التقسيمات يعطي نتائج مختلفة تماما عن المعدل الإجمالي للبطالة[6]. وليس بخاف أنه كلما زادت الإمكانات البشرية والإحصائية والمادية، أمكن نشر تفصيلات متعددة عن كتلة البطالة. لكن درجة التفصيل وطبيعة التقسيم تعتمدان على الغرض من إعداد البيانات (انظر الجدول رقم ١ ـ 2 عن هيكل كتلة البطالة في الاقتصاد الأمريكي).

وعموما، عادة ما تكون معدلات البطالة بين العمال ذوي الياقات الزرقاء

جدول رقم (1 – 2)

هيكل كتلة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب المجموعات السكانية

مجموعات سوق العمل	معدل البطالة حسب المجموعات المختلفة % من قوة العمل		التوزيع النسبي لإجمالي البطالة حسب المجموعات المختلفة % من إجمالي المتعطلين	
	ذروة انتعاش 1973	كساد 1982	ذروة انتعاش 1973	كساد 1982
حسب العمر :				
ما بين 16 – 19 سنة	14,5	23,2	28,5	18,5
20 سنة وأكثر	3,8	8,6	71,5	81,5
حسب اللون :				
بيض	4,3	8,6	29,2	77,2
سود وغير ذلك	8,9	17,3	20,8	22,8
حسب الجنس (بالغين فقط)				
ذكور	3,3	8,8	51,8	58,5
إناث	4,8	8,3	48,2	41,5
جميع العاملين	4,9	9,7	100,00	100,00

Source: Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus, **Economics**, Fourteenth Edition, P. 580

Blue - Collar أعلى منها بين ذوي الياقات البيضاء White - Collar، كذلك غالبا ما تكون معدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال، كما أن معدلات البطالة بين المراهقين والشباب Teenagers أعلى منها بين البالغين Adults. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع معدل البطالة بين السود أكثر من معدل البطالة بين البيض. كذلك من الملاحظ أن معدلات البطالة في الريف تختلف عنها في المدن. كذلك يتفاوت هيكل كتلة البطالة من حيث طبيعة الفئات المتعطلة بين بلد وآخر. فهناك العاطلون الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة New Entrants، وهناك العاطلون الذين سرحوا من أعمالهم. كذلك تتفاوت الفئات المتعطلة عن العمل من حيث طول المدة الزمنية للتعطل. فهناك بطالة قصيرة الأجل، وأخرى متوسطة الأجل، وثالثة طويلة الأجل (أكثر من سنة). وتجدر الإشارة إلى أن مدة البطالة تتزايد عادة خلال مرحلة الكساد، حيث يفقد كثير من الأفراد وظائفهم، وتصبح فرصة الحصول على عمل عزيزة المنال. ونظرا لأن العاطلين لا يشكلون فئة متجانسة، فإن هناك عدم تكافؤ في توزيع أعباء البطالة. حقا، لو أن معدل البطالة الكلي كان قد ارتفع، على سبيل المثال، من 6٪ إلى 10٪ فإن وقع البطالة يمكن تحمله من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، لو أن جميع ساعات العمل ودخول جميع العاملين قد انخفضت بنفس نسبة ارتفاع معدل البطالة. لكن ذلك لا يحدث من الناحية العملية. وهناك أسواق عمل يصيبها الضرر أكثر من غيرها بشكل واضح، وهو ما يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة.

أنواع البطالة :

وإذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق، وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة، فإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة. فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها البلدان الصناعية الرأسمالية.. ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي :

1 ـ البطالة الدورية.

2 ـ البطالة الاحتكاكية.

3 ـ البطالة الهيكلية.

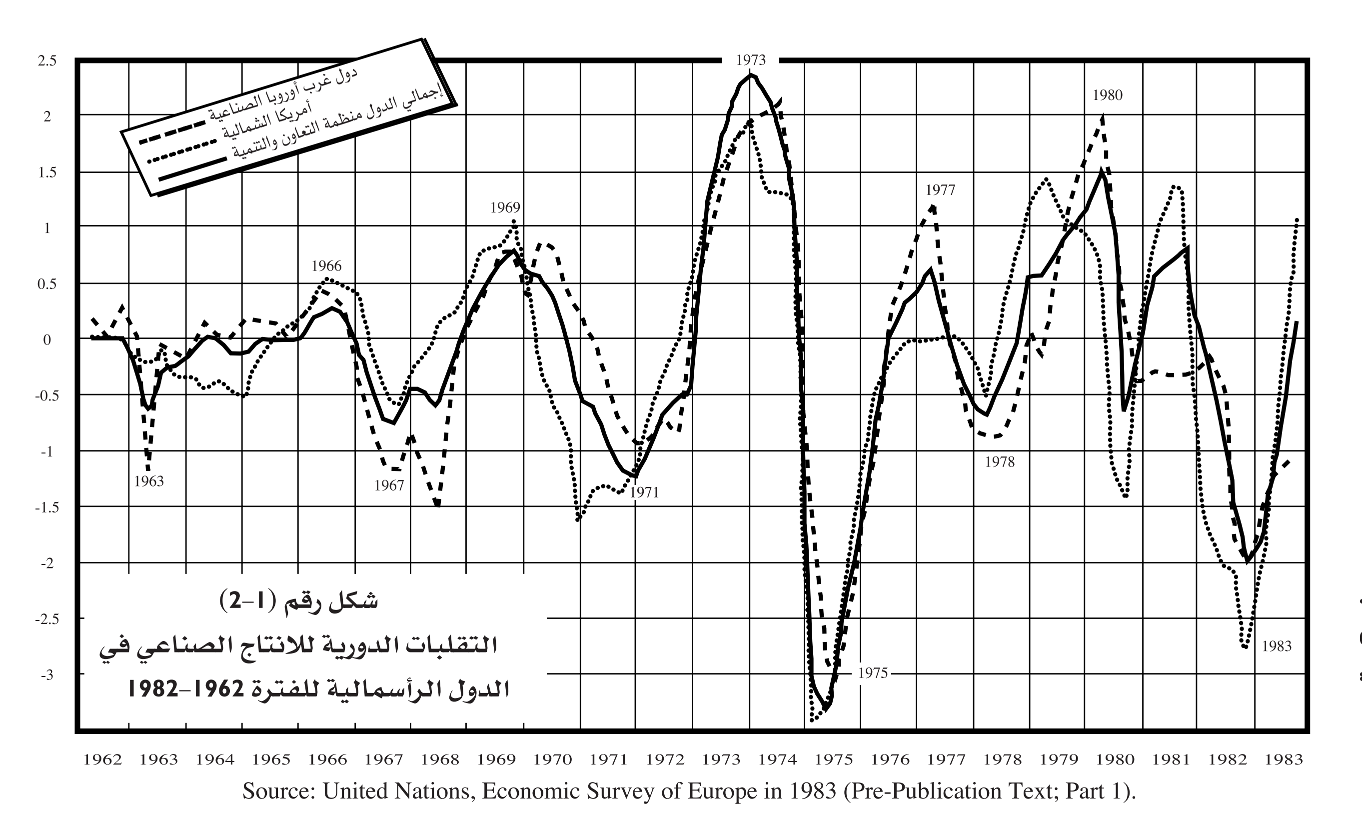
ونتناول الآن تعريف هذه الأنواع بشكل موجز.

1 ـ البطالة الدورية :

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته في الاقتصادات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتاب هذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية أشبه بحركة «الزجزاج». ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين، مصطلح «الدورة الاقتصادية» Business Cycles التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول Turning Points. والمرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع Expansion يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظف...) نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش Trough، وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش Recovery، (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى.. وهكذا. (انظر الشكل رقم 1 ـ 2 الذي يوضح هذه الدورات في البلدان الصناعية الرأسمالية خلال الفترة 1962 ـ 1983 مَقيسة على أساس التقلبات التي حدثت في الإنتاج الصناعي).

ورغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما، فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة. بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد، فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي[7] :

1 ـ سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وسوف تتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، كالسيارات والأجهزة الكهربائية. وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم، فإن الدخل القومي الإجمالي



شكل رقم (2-1)
التقلبات الدورية للانتاج الصناعي في الدول الرأسمالية للفترة 1962-1982

Source: United Nations, Economic Survey of Europe in 1983 (Pre-Publication Text; Part 1).

سوف يهبط، ويهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري.

2 ـ سينخفض الطلب على العمالة، وسيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل، ثم في مرحلة تالية تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

3 ـ مع هبوط حجم الإنتاج، سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة، وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثير من السلع. على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

4 ـ ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد، وستهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويسيطر التشاؤم على المستثمرين، وسينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي، وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج، فيمكن القول إن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد. وما يهمنا في هذا الخصوص، هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة. فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، وأن من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة. وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية Cyclical Unemployment.

2 ـ البطالة الاحتكاكية :

البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى، أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة)، أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل، بعد أن تجاوزت مرحلة تربية الأطفال ورعايتهم؛ فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها.

والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال

الذين تتوافر لديهم فرص العمل، يبحث كل منهم عن الآخر (عن طريق إعلانات الصحف، الاتصالات المباشرة، مكاتب التوظيف...). وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية، أو لنقصها لدى الطرفين.

ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد الصلة أو حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومنْ يعرضون هذه الوظائف.

ومن المحتمل، أنه لو توافرت هذه المعلومات لدى الطرفين، أن تنخفض المدة التي يتعطل فيها العامل بحثا عن العمل، وأن تقصُر الفترة التي ينتظر فيها صاحب العمل حتى تتوافر له العمالة المطلوبة. ومن المحتمل أيضا أن تكون فرص العمل الشاغرة تكفي هؤلاء الذين يبحثون عن العمل، وربما تكون مؤهلاتهم تتوافق مع متطلبات هذه الفرص الشاغرة.

في ضوء ما تقدم، يعتقد عدد من الاقتصاديين، أن البطالة الاحتكاكية وإن كانت تنشأ بسبب تنقلات الأفراد بين المهن والمناطق المختلفة؛ فإن السبب الرئيسي لها هو نقص المعلومات[8]، وبالتالي، فإن إنشاء بنك قومي أو مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر.

ويرى عدد آخر من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، وهي النفقة التي تقاس بالدخل المفقود نتيجة للتعطل وتكاليف الانتقال والمقابلات والنشر في الصحف. ويعتقد هؤلاء أن نظام إعانة البطالة يلعب دورا مؤثرا في خفض كلفة البحث عن العمل، ومن ثم يسهم في زيادة حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية.

فهم يعتقدون أنه مع وجود هذه الإعانة التي غالبا ما تكون معفاة من ضرائب الدخل، يميل العاطل إلى بذل وقت أطول في البحث عن العمل ومن ثم يتزايد عدد من يعتبرون داخل دائرة البطالة الاحتكاكية. ولهذا ينادي هؤلاء بأن فرض ضرائب الدخل على إعانة البطالة وتقليل المدة الزمنية التي تُعطى فيها هذه الإعانة من شأنهما أن يقللا من هذا النوع من البطالة[9].

3 ـ البطالة الهيكلية :

يقصد بالبطالة الهيكلية Structural Unemployment ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر. فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب. وفي هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل، لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم. وفي الوقت نفسه، يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة. أي أننا هنا نواجه بحالة فائض عرض Excess Supply في سوق عمل ما وفائض طلب Excess Demand (نقص عرض) في سوق عمل آخر. ويظل هذا الاختلال قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب. ولعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات وستينيات هذا القرن مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغير هيكل الطلب. ففي هذه الفترة أغلقت كثير من مناجم الفحم في أوروبا والولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة، مما أدى إلى ظهور جيش من بطالة عمال المناجم في هذه الآونة، في الوقت الذي لم يكن من الممكن فيه أن يجدوا فرصة عمل آخر في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها، مما أجبرهم على ترك هذه الأماكن والرحيل إلى أماكن أخرى بحثا عن عمل أو لتعلم مهارات جديدة[10].

كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية. والمثال الواضح

على ذلك هو أن ارتفاع درجة ميكنة العمليات الإنتاجية Automization وظهور «الربوت» أو الإنسان الآلي في صناعة السيارات، قد أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج. فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا، خاصة إذا كان حصول العمال المتعطلين على وظائف جديدة ربما يتطلب منهم إما الرحيل إلى أماكن بعيدة، تتوافر فيها هذه الوظائف، أو اضطرارهم للتعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة. وعموما، سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى يمكن الحصول على هذه الوظائف[11].

كما أن البطالة الهيكلية من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل. ومن أمثلة ذلك دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. ففي هذه الحالة قد لا يوجد توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية، وما تتطلبه الوظائف المتاحة في السوق من ناحية أخرى. كما أن الشباب كثيرا ما يغيرون أعمالهم، وغالبا ما تكون لديهم الرغبة في الانتقال من قوة العمل إلى التعليم والعودة مرة أخرى إلى قوة العمل. وعلى ذلك تكثر بينهم البطالة الهيكلية بدرجة أكبر من وجودها بين الكبار[12].

وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة[13] Globalization في ربع القرن الأخير، والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات. حيث لجأ كثير من الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا إلى الانتقال إلى البلاد النامية، للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل الإعفاءات الضريبية، رخص الطاقة والأراضي، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي..) فضلا عن رخص الأيدي العاملة. وهذا هو ما حدث، على سبيل المثال، في صناعة الملابس الجاهزة والصناعات التجميعية الإليكترونية، صناعة السيارات، بناء السفن، لعب الأطفال، المنتجات الكيميائية.. إلى آخره. فكثير من هذه الصناعات هاجرت من البلدان الصناعية إلى البلاد النامية بسبب ارتفاع متوسط معدل الربح المتوقع في هذه البلاد، تاركة العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى.

البطالة السافرة والبطالة المقنعة :

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. وليس بخاف، أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي. وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري. وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

أما البطالة المقنعة Disguised Unemployment فالمعنى المراد بها هو، تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا ما سُحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو، من الناحية الظاهرية، أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات. وتقليديا، كانت البطالة المقنعة توجد في القطاع الزراعي بالبلاد النامية نظرا لما يوجد به من فائض نسبي للسكان، يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة[14]. ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من البلاد، بسبب زيادة التوظف الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية، طمعا في الحصول على تأييد الطبقة الوسطى، وبحيث أصبح من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة.

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :

البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment هي حالة يتعطل فيها العامل

بمحض اختياره وإرادته، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى High-paying Job وظروف عمل أحسن. فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجبارية Involuntary فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي من غير إرادته أو اختياره. وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية. وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية على نحو ما شرحنا آنفا.

ماذا يعني التوظف الكامل؟

قد يبدو لأول وهلة، أن مصطلح التوظف، أو العمالة الكاملة Full-Employment يعني اختفاء البطالة تماما، أي الوصول إلى معدل بطالة مساو للصفر. لكن ذلك غير صحيح. فهناك دوما قدر ما من البطالة يسود في الاقتصاد القومي في أي فترة من الفترات، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية. وهذان النوعان من البطالة، لا يمكن القضاء عليهما أو تجنبهما تماما، لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي. ولهذا يُجمع الاقتصاديون والخبراء على أن حالة التوظف الكامل لا تعني أبدا أن يكون معدل عمالة (أو تشغيل) قوة العمل ١٠٠٪، بل أقل من ذلك بقدر ما. وهذا القدر يحدده حجم البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية. وبعبارة أخرى، يمكن القول إنه عند مستوى التوظف الكامل يكون معدل البطالة السائد هو حاصل جمع معدلي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، وهو ما يطلق عليه أحيانا معدل البطالة الطبيعي Natural Rate of Unemployment (سوف نتناول هذا المصطلح فيما بعد). كما يمكن القول، إن التوظف الكامل يتحقق إذا ما كان معدل البطالة

الدورية مساويا للصفر.

وعندما يصل اقتصاد ما إلى مستوى التوظف الكامل، فإنه يحقق عند هذا المستوى وفي ضوء موارده المتاحة واستغلالها الأمثل، ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي الممكن Potential GNP الذي يمثل أفضل مستوى يمكن بلوغه من الناتج القومي، يتناسب مع حجم الموارد المتاحة والفن التكنولوجي المستخدم وحجم قوة العمل الإنساني وإنتاجيته والمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة، في مرحلة زمنية معينة. ولهذا فإن تحقيق هذا المستوى يمثل وضعا مرغوبا فيه. ولا عجب، والحال هذه، أن كان تحقيق التوظف الكامل هدفا عزيزا، سعت إليه مختلف بلدان العالم في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

معدل البطالة الطبيعي :

ذكرنا حالا، أنه حينما يصل اقتصاد قومي ما إلى مستوى التوظف الكامل، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي 100٪، أو أن معدل البطالة يساوي الصفر. فهناك قدر ما من البطالة يوجد في أيّ لحظة ولا يمكن اختفاؤه، وأنه عند مستوى التوظف الكامل - وهو ما يعني اختفاء البطالة الدورية - يسود ما يسمى معدل البطالة الطبيعي الذي يشتمل على البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية. وعند مستوى التوظف الكامل تكون جميع أسواق العمل في حالة توازن، بمعنى أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد الفرص المتاحة، وبالتالي لا يوجد فائض في عرض العمل أو تغير مفاجئ في مستويات الأجور، وكل من هو قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه ويقبل مستوى الأجر السائد، سوف يجد فرصة للعمل. أما هؤلاء الذين في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فسيحتاجون إلى مُضيّ بعض الوقت حتى يمكن إيجاد العمل المناسب.

أهم خاصية إذن يمكن رصدها من تحليلنا السابق، أنه عند الوصول إلى مرحلة التوظف الكامل يسود معدل البطالة الطبيعي، وتكون أسواق العمل متوازنة، أي لا يوجد بها فائض عرض أو فائض طلب، وبالتالي لا توجد قوى تدفع معدلات الأجور والأسعار إلى الصعود أو الهبوط[15]. وعليه، فإن معدل البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يصل الاقتصاد القومي إلى

مستوى التوظف الكامل. ويترتب على ذلك أيضا: أنه حينما يبتعد الاقتصاد القومي عن مستوى التوظف الكامل، فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من، أو أقل من، معدل البطالة الطبيعي، وذلك بحسب طبيعة حالة البعد عن مرحلة التوظف الكامل.

وعموما، فإنه من غير المتصور أن يظل الاقتصاد القومي موجودا بشكل دائم عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يسود دائما معدل البطالة الطبيعي. فهناك فترات يبتعد فيها الاقتصاد القومي عن مستوى التوظف الكامل بسبب خضوع حركة النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي لما يسمى بالدورة الاقتصادية. وفي الحالات التي يسود فيها الانتعاش أو الرواج الدوري، فإنه من المحتمل أن يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي. وعلى سبيل المثال، نذكر هنا أنه بينما كان معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين 3 ـ 4٪ من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الضغوط التي ولدتها الحرب العالمية الثانية على الطاقات الإنتاجية القائمة آنذاك وتشغيلها على نحو مستمر ليلا ونهارا، أدت إلى زيادة الطلب على العمالة الأمريكية بشكل حاد. ولهذا انخفض معدل البطالة بشكل واضح وأصبح أقل من معدل البطالة الطبيعي. فآنذاك، أي خلال سني الحرب، تطلبت زيادة الإنتاج تشغيل العمالة المتاحة وقتا إضافيا Overtime. كما كان من الشائع في تلك الفترة أن يجمع الفرد بين وظيفتين Moonlighting إحداهما في الصباح والأخرى في الليل. كما قامت الحكومة بتجميد عدد كبير من العمال في الصناعات الاستراتيجية، وهو الأمر الذي أدى إلى خفض شديد في معدل البطالة الاحتكاكية. ولا عجب، والحال هذه، أن انخفض معدل البطالة السائد إلى أقل من 2٪ من قوة العمل خلال الفترة 1943 ـ 1945. بل إنه وصل إلى 2,1٪ في عام 1944. وكان الاقتصاد الأمريكي وقتئذ ينتج حجما من الناتج القومي الإجمالي يفوق حجم ناتجه الممكن Potential مما أدى إلى خلق ضغوط تضخمية في تلك الفترة[16].

ويشير الاقتصاديان بول ساملسون Paul A. Samuelson ووليم نورد هاوس William D. Nordhaus، إلى أن وضعا مشابها لذلك قد تحقق أيضا في الاقتصاد الأمريكي في أثناء سني الحرب الفيتنامية، حيث انخفض معدل البطالة إلى ما دون مستواه الطبيعي، بينما ارتفع معدل التضخم[17].

وعلى العكس مما تقدم، ثمة احتمال أن يكون معدل البطالة السائد أعلى بكثير من معدل البطالة الطبيعي، وهو الأمر الذي يسود في فترات الكساد الدوري وتعم البطالة الدورية Cyclical Unemployment. وقد كان هذا واضحا في أثناء سنوات الكساد الكبير (1929 ـ 1933) وأيضا في حقبة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من قرننا الحالي في الكثير من البلدان الصناعية. وتلك مسألة سوف نتعرض لها تفصيلا فيما بعد.

ومهما يكن من أمر، فإن السؤال الذي يقفز إلى الذهن الآن هو: ما حجم معدل البطالة الطبيعي الذي إذا ساد في فترة من الفترات لأمكن القول بأن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى التوظف الكامل؟

هذا السؤال كان، وما يزال، مثار جدل فكري عميق بين المدارس الاقتصادية المختلفة منذ أكثر من ثلاثين عاما. واكتسب الجدل في هذه القضية أهمية خاصة حينما حاول بعض الاقتصاديين، وكما سنرى فيما بعد، تبرير ارتفاع معدل البطالة في الرأسمالية المعاصرة بطرح مفهوم جديد لمعدل البطالة الطبيعي، وتبرير ارتفاعه لتفسير وتبرير معضلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية في الآونة الحالية. وسوف نرجئ الدخول في تفاصيل هذا الجدل، ويكفينا عند هذه المرحلة من التحليل، أن نشير إلى أن غالبية الاقتصاديين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا يعتبرون أن معدل تشغيل للعمالة يتراوح ما بين 96٪ و 97٪، كاف لإضفاء صفة التوظف الكامل على الاقتصاد القومي، وهو ما يعني أن معدل البطالة الطبيعي يتراوح ما بين 3٪ و 4٪ من قوة العمل. وهذا هو بالفعل المعدل الذي ساد معظم اقتصادات البلدان الصناعية في عالم ما بعد الحرب (1945 ـ 1970). أما الآن فإن عددا كبيرا من الاقتصاديين قد أعادوا النظر في حجم معدل البطالة الطبيعي، وذكروا بعض الأسباب، من وجهة نظرهم، التي تدفعهم للاعتقاد بأن معدل البطالة الطبيعي أصبح يتراوح الآن في اقتصادات البلدان الصناعية فيما بين 5٪ و 6٪ من قوة العمل.

مشكلة إحصاءات البطالة :

للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن المتعطلين، من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم

والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم، ومدة بطالتهم.. إلى آخره. والحقيقة إن توافر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هي من الأهمية بمكان، لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد القومي، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها. كما لا يخفى أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

على أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشمولها، وإلى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة. ففي ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ILO والذي ينص على أن العاطل هو، ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده، نقول، إنه في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي ، مثل:

1 ـ العمال المحبطين Discouraged Workers أي هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل. وقد يكون عدد هؤلاء كبيرا وبخاصة في فترات الكساد الدوري.

2 ـ الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل. وهم يعملون بعض الوقت Part-time بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتا كاملا Full-time.

3 ـ العمال الذين يتعطلون موسميا، ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون. ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة. وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

4 ـ العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية، غير مستقرة، وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدا. وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم Self-employed ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب. وعددهم

كبير في حالة البلاد النامية.

لا عجب، والحال هذه، إن كانت إحصاءات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات[18]. والمقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل تلك الفئات، أو على الأقل البعض منها. وفي هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعا كبيرا. ولكي نرى مدى هذا الارتفاع علينا أن نلقي إطلالة سريعة على الجدول رقم (1 ـ 3) الذي أعددنا فيه حساب معدل البطالة الحقيقي، بعد إضافة بطالة العمال المحبطين والعاطلين بعض الوقت بغير إرادتهم في عدد من البلدان الصناعية وذلك في عام 1993. ففي كل الحالات التي أشار إليها الجدول، ارتفع معدل البطالة بشكل ملموس. وفي بعض الحالات يكاد المعدل يرتفع إلى الضعف، وهو ما نراه في حالة الولايات المتحدة حيث يرتفع المعدل من 8, 6٪ إلى 7, 12٪ من قوة العمل، وفي اليابان يرتفع المعدل من 5, 2٪ إلى 6, 6٪، وفي هولندا من 5, 6٪ إلى 7, 12٪، وفي السويد من 2, 8٪ إلى 4, 16٪.. إلى آخره[19].

أما في حالة البلاد النامية، فالوضع أكثر تعقيدا، حيث لا توجد في كثير من الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة. وإذا وجدت فغالبا ما يكون تقديرها عشوائيا ولا يخضع لأسس علمية سليمة. أضف إلى ذلك أن حالات البطالة المقنعة كثيرة، والعمالة المحبطة ضخمة جدا، والبطالة الموسمية منتشرة على نطاق واسع، والمتعطلين جزئيا ينتشرون في كثير من القطاعات والأماكن. ولهذا فلو أعدنا حساب معدل البطالة بإضافة هذه الفئات فسوف يقفز معدل البطالة قفزة هائلة لأعلى. ونذكر هنا، على سبيل المثال، أنه في ضوء ما توافر من بيانات عن حالة جنوب أفريقيا[20] سوف نجد أن معدل البطالة الإجمالي الرسمي قد قدر في عام 1993 بحوالي 9, 11٪ من قوة العمل. وإذا أضفنا إلى ذلك نسبة العمال المحبطين (5, 25٪ من قوة العمل) وكذلك من يعانون من البطالة الجزئية (5, 5٪) فإن معدل البطالة الحقيقي سيرتفع إلى 9, 42٪ من قوة العمل.

ورغم أن بيانات البطالة المنشورة تقل كثيرا عن بيانات البطالة الفعلية، فإن هناك عددا من الاقتصاديين في البلدان الصناعية يرون، على النقيض من ذلك، أن بيانات البطالة الرسمية مغالى فيها، وأنها يجب، من ثم، ألا

جدول رقم (1 – 3)

تعديل معدل البطالة بإضافة العمال المحبطين والعاطلين بعض

الوقت في عدد من البلدان الصناعية في عام 1993

% من قوة العمل

الدولة	معدل البطالة الرسمي %	العمال المحبطون %	العاطلون بعض الوقت بغير إرادتهم %	معدل البطالة المعدل*
كندا	11,2	0.9	5,5	17,6
الولايات المتحدة الأمريكية	6,8	0,9	5,0	12,7
اليابان	2,5	2,2	1,9	6,6
هولندا	6,5	0,6	5,6	12,7
النرويج	6,0	1,2	...	7,2
فنلندا	17,9	1,5	2,9	22,3
فرنسا	11,7	0,2	4,8	16,7
آيسلندا	5,3	...	...	...
السويد	8,2	2,0	6,2	16,4
أسبانيا	22,7	0,2	1,0	23,9
أستراليا	10,9	1,6	6,9	19,4
بلجيكا	12,0	1,5	3,8	17,3
النمسا	4,2	...	...	...
نيوزيلندا	9,5	1,0	6,3	16,8
سويسرا	4,5	...	...	...
المملكة المتحدة	10,2	0,6	3,2	14,0
الدانمارك	12,4	1,6	4,8	18,8
ألمانيا	8,9	...	1,5	...
أيرلندا	15,6	0,5	3,3	19,4
إيطاليا	10,3	2,6	2,3	15,2
اليونان	9,7	0,3	3,1	13,1
لكسمبورج	2,0	...	...	...
مالطا	4,1	...	...	...
البرتغال	5,6	0,1	1,8	7,5

* حسب هذا المعدل بعد إضافة العمال المحبطين والعاطلين بعض الوقت بغير إرادتهم . وقد احتسبنا الجدول من : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير عن التنمية البشرية لعام 1996 – الطبعة العربية 1996 ، ص 195 .

تزعجنا. وهو اتجاه يسهم في زيادة الغموض حول معرفة حجم المشكلة، ناهيك عن حلها. وعلى أيّ حال، وكما سنرى عبر صفحات هذا الكتاب، أن جزءا كبيرا من تفاقم مشكلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، المتقدمة والنامية على حد سواء، يكمن في ذلك الجو الهلامي والضبابي الذي خلقته إحصاءات البطالة، إلى الحد الذي جعل كثيرا من الاقتصاديين ورجال السياسة يصابون بما يشبه العمى تجاه هذه المشكلة.

الهوامش والمراجع

(1) انظر هذا الشكل عند :

A. Sen: Employment, Technology and Development, Oxford, London, 1975.

(2) انظر في ذلك :

kenneth W. Clarkson and Rogar E. Meiners: "Government Statistics as a Guide to Economic Policy: Food Stamps and the Spurious Increase in the Unemployment Rates, in: Policy Review, Summer 1977, pp. 25-31.

(3) يقصد بالضمان الاجتماعي تلك السياسة الكفيلة بتوفير الأمن الاقتصادي الذي تقدمه الحكومة للأفراد والعائلات.. وقد تطورت برامج الضمان الاجتماعي في القرن العشرين من مجرد برامج للتأمين الاجتماعي التي تغطي العمال ضد مخاطر محددة تهدد قدرتهم على إعالة أنفسهم وذويهم، إلى خطط وبرامج أوسع مدى لتشمل توفير الحماية والتأمين للشيخوخة والورثة والعجز بالإضافة إلى التأمين الصحي والعلاج بالمستشفيات. وقد لقيت خطط الضمان الاجتماعي في بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول الصناعية ترحيبا بوصفها أداة للقضاء على الحرمان والعوز بعد أن أصّل هذه الخطط سير وليم بيفردج في بريطانيا في بداية الأربعينيات. انظر :

Sir William Beveridge : "Social Insurance and Allied Services', The Macmillan Company, New York, 1942.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات في الآونة الراهنة لتقليص مشروعات الضمان الاجتماعي بعد أن كانت أحد معالم دولة الرفاه في الماضي القريب ـ انظر :

L. H. Thompson: "The Social Security Reform Debate," in : Journal of†Economic Literature, vol. xxi, December 1983.

(4) يشير بعض الاقتصاديين إلى أن ظاهرة نقص التشغيل Underemployment لا تشمل هؤلاء الذين يعملون لبعض الوقت part-time فحسب، بل تشمل أيضا هؤلاء الذين كانوا يعملون وقتا إضافيا وفقدوا هذا العمل الإضافي overtime أو أنهم أصبحوا يعملون عدد ساعات أقل من قبل. ويبدو هذا النوع من نقص التشغيل واضحا في بدايات الكساد في البلدان الصناعية. فحينما تنخفض المبيعات وتتدهور الأسعار والإيرادات، ويميل الاقتصاد للدخول في مرحلة الكساد الدوري، يقوم رجال الأعمال بمواجهة الموقف المتدهور من خلال إلغاء ساعات العمل الإضافية ويحتفظون بالعمالة كاملة. وإذا استمر تدهور الموقف فربما يفضل رجال الأعمال الاحتفاظ بالعمال وعدم تسريحهم نظرا لمهاراتهم وندرتهم وصعوبة استعاضتهم من جديد. في هذه الحالة يحتفظ أصحاب الأعمال بالعمالة، ولكنها تعمل ساعات أقل. وعندئذ يكون هناك وقت عمل مفقود time-lost ويتدهور الإنتاج والإنتاجية بسرعة أكبر من سرعة نمو البطالة. على أنه ما أن تنتهي فترةالكساد الدوري ويبدأ الانتعاش فإن أصحاب الأعمال يلجأون إلى زيادة الإنتاج، وترتفع الإنتاجية وتقل درجة نقص تشغيل العمالة. وربما أمكنهم زيادةالإنتاج عند مستويات مرتفعة بالمقارنة مع فترة

الانتعاش السابقة دون الحاجة إلى زيادة توظيف عمالة جديدة إضافية. والنتيجة المهمة التي تستخلص من هذا التحليل هي: أن التقلبات التي تحدث في البطالة تكون أقل من التقلبات التي تحدث في الإنتاج عبر فترة الدورة الاقتصادية. ويبدو أن هذه الحقيقة كانت وراء القانون الذي عرف باسم مكتشفه أرثور أوكن Arthur Okun، حيث نص هذا القانون على أن كل انخفاض بنسبة 2٪ في الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة مع الناتج القومي الممكن Potential GNP يقابله زيادة في معدل البطالة بنسبة 1٪. فعلى سبيل المثال، إذا كان الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للناتج القومي الإجمالي الممكن مساويا لنسبة 100٪ ثم انخفض إلى 98٪ بالنسبة للناتج القومي الممكن، فإن معدل البطالة في هذه الحالة يرتفع بنسبة 1٪، كأن يرتفع، مثلا، من 6٪ إلى 7٪ من قوة العمل. انظر :

Arthur Okun: The Political Economy of Prosperity, Norton, New York, 1970.

(5) راجع في ذلك :

Paul Wonnacott ant Ronald Wonnacott: “Economics”, McGraw-Hill International Editions, Third Edition, 1986, p. 145.

(6) انظر : مايكل ابدجمان ـ الاقتصاد الكلي، النظريةوالسياسة، ترجمة د. محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر بالرياض، 1988، ص 437.

(7) قارن في ذلك :

Paul A. Samuelson and William D. Nordhaus: “Economics,” Fourteenth Edition, McGraw-Hill International Editions, 1992, p. 569.

(8) راجع في ذلك: جيمس جوراتني وريجارد ستروب ـ الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر بالرياض 1988، ص 202.

(9) انظر على سبيل المثال : باري سيجل، ، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة د. طه عبدالله منصور ود. عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر بالرياض. ص 614.

(10) قارن في ذلك: بول وناكوت ورونالد وناكوت ـ علم الاقتصاد.. مصدر سبق ذكره، ص 150.

(11) لاحظ، أنه لو أمكن لهذا النوع من العمالة المتعطلة أن يعمل مثلا في مصنع لصناعة الدراجات أو الجرارات الزراعية، ودون الحاجة إلى تغيير أماكن الإقامة أو التعلم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات أخرى، فإننا هنا يمكن أن نتحدث عن بطالة احتكاكية. ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هناك حالات كثيرة يصعب فيها التفرقة بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية. لكن البعض يشير إلى أن البطالة الهيكلية تتميز عن البطالة الاحتكاكية بأنها أطول زمنا، كما أن الحصول على وظيفة جديدة عادة ما يتطلب إما تغيرا أساسيا في مكان الإقامة بالانتقال إلى منطقة أبعد، وإما المرور بمرحلة التعليم وإعادة التدريب لاكتساب مهارات جديدة، في حين أن البطالة الاحتكاكية أقل زمنا ولا يحتاج العاطل فيها لاكتساب مهارات جديدة أو الرحيل بعيدا عن موطن عمله الأصلي المسرح منه. انظر : المصدر السابق، ص 150.

(12) قارن: جيمس جوراتني وريجارد ستروب، الاقتصاد الكلي..، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(13) انظر في معنى العولمة أو التدويل: رمزي زكي ـ ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلاد النامية، من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت: 1993.

(14) وقد استند أرثرلويس في الخمسينيات من قرننا الحالي في نظريته عن عرض العمل غير

المحدود على هذه الظاهرة، لتبرير إمكان تمويل تراكم رأس المال من خلال سحب العمالة الرخيصة من القطاع الزراعي للإشتغال في القطاعات الأخرى. وسيستمر التراكم مادام عرض قوة العمل غير محدود - انظر :

W. Arther Lewis : 'Economic Development with unlimited Supply of Labour', in: The Manchester School of Economic and Social Studies, May 1954.

وستجد عرضاً لهذه النظرية في مؤلفنا - المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة. سلسلة عالم المعرفة رقم (84) يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت 1984، ص 178 - 187.

(15) يشير كل من Peter N. Hess و Clark G. Ross أنه عندما يسود معدل البطالة الطبيعي، وتتوازن أسواق العمل تكون توقعات العمال بشأن المستوى المتوقع للأسعار مساوية للمستوى الفعلي أو المتحقق للأسعار. وهو ما يؤدي إلى عدم وجود ما يدفع العمال إلى تغيير توقعاتهم بشأن الأسعار المحتملة في المستقبل. وهما يقولان في ذلك :

"The natural rate of unemployment is the rate of unemployment consistent with equilibrium in the labor market - where the aggregate price level (or inflation rate) expected by labor equals the actual price level (or inflation rate) in the economy. Thus, at the natural rate of unemployment, there would be no tendency for workers to adjust their price expectations."

انظر في ذلك :

Peter N. Hess and Clark G. Ross: Principles of Economics: an analytical approach, West Publishing Company, New York, Los Angeles, San Fransisco, 1993, p. 543.

(16) انظر في ذلك :

Campbell R. McGonnell and Stanley L. Brue: Economics: Priciples, Problems and Policies, Twelfth Edition, McGraw- Hill, Inc., International Edition, 1993, p. 135.

(17) راجع : بول سامولسون ووليم نوردهاوس: علم الاقتصاد.. مصدر سبق ذكره، ص 608.

(18) حول الإشكالات التي يثيرها قياس معدل البطالة انظر :

W. R. Garside: The Measurement of Unemployment: Methods and Sources in Great Britain 1850-1979, Basil Blackwell, Oxford, 1980; M. Godfrey: Measuring the removable Surplus of agricutural Labour in Low-income Economies, in: The Journal of Economic Studies, Spring 1967, M. Godfrey : Global Unemployment, op. cit., J.J. Hughes: How should we measure Unemployment? in: British Journal of Industerial Relations, xiii, 3/1975, A. Sen: Employment, Technology and Development, Oxford, London, 1975.

(19) تجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أنه في ضوء العيوب الإحصائية والمفاهيمية التي ينطوي عليها تعريف البطالة، فإنه يترتب على ذلك بالتبعية، أن تكون الأرقام الرسمية المنشورة عن التوظف غير دقيقة. وعلى سبيل المثال، يشير عالم الاجتماع الأمريكي Jeremy Rifkin أن الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة أعلنت في أغسطس 1993، أن حوالي مليون و 230 ألف وظيفة جديدة قد تم تدبيرها في النصف الأول من عام 1993. لكن هذا البيان لم يشر إلى حقيقة مهمة، وهي أن 728 ألفا من هذه الوظائف - وبما نسبته 60٪ - هي من الوظائف لبعض الوقت part-time وأغلبها يتمثل في مجال الخدمات ذات الأجور المنخفضة. وحيث إن من يعملون لبعض الوقت

بغير إرادتهم يتعين أن يدخلوا ضمن دائرة العاطلين، وبخاصة إذا كانوا يعملون في أعمال مؤقتة وبأجور منخفضة، فإن احصاءات العمالة، شأنها في ذلك شأن إحصاءات البطالة تعد غير دقيقة ولا تعكس الحقيقة ـ انظر :

Jeremy Rifkin: The End of Work, The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post - Market Era, G.P.Putnam's Sons, New York, 1995, p. 167.

(20) انظر في ذلك: البنك الدولي ـ تقرير عن التنمية في العالم 1995، الطبعة العربية 1995، ص 46.

الباب الأول
محنة البطالة في عالم اليوم

مقدمـــــه

من التوظف الكامل... إلى البطالة المستمرة

بعد فترة من الازدهار اللامع، وهي الفترة ما بين 1945 وحتى أوائل السبعينيات، دخل الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في أزمة هيكلية، ظهرت تداعياتها في الكثير من التغيرات والأحداث التي شهدتها ساحة الاقتصادات القطرية كل على حدة، وساحة الاقتصاد العالمي منظورا إليه كوحدة. ولا يخفى أن إحدى السمات الجوهرية لهذه الأزمة هي تفاقم مشكلة البطالة بشكل مستمر في مختلف أرجاء المعمورة بعد أن عاش العالم، بجميع أطرافه، تقريبا، فترة من الممكن وصفها بعصر التوظف الكامل. على أن درجة المعاناة من هذه الأزمة تتفاوت بين الأطراف الثلاثة التي كانت تشكل منظومة الاقتصاد العالمي، وهي مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، ومجموعة الدول التي كانت «اشتراكية»، ومجموعة البلاد النامية. فمجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية ـ وإن كانت ما تزال تعاني من مشكلات البطالة وبطء النمو وعدم الاستقرار الاقتصادي ـ قد أعادت ترتيب عناصر القوة التي تملكها واتجهت نحو إقامة التكتلات الاقتصادية

الكبيرة والتمسك بحرية التجارة من خلال الجات، سعيا منها لمجابهة أزمة البطالة وتراكم رأس المال. أما مجموعة الدول التي كانت «اشتراكية» فقد وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها إلى مستويات صعبة جدا بعد انهيار سلطة الدولة المركزية وسقوط النموذج الاشتراكي الذي كان مطبقا فيها. وفي مجموعة البلاد النامية تردت الأمور على نحو أكثر خطورة تحت تأثير أزمة ديونها الخارجية وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها، وخضوعها لمطالب الدائنين والمؤسسات الدولية وتزايد تبعيتها الخارجية.

في ضوء هذه الأوضاع التي تتسم بدرجة عالية من التفاوت وعدم التكافؤ بين أطراف الاقتصاد العالمي، سنحاول في الباب الأول من هذه الدراسة، إلقاء الأضواء على قضية البطالة في هذه الأطراف المختلفة عبر المباحث التالية :

أولا ـ البطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية.

ثانيا ـ البطالة في الدول التي كانت «اشتراكية».

ثالثا ـ البطالة في البلاد النامية.

رابعا ـ البطالة في مجموعة البلاد العربية.

2 البطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية: نهاية عصر وبداية عصر جديد

قلنا حالا، إن الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه قد عايش في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945 ـ 1970) عصرا تميز بدرجة عالية من النمو المزدهر. وكانت مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية من أقوى الأطراف الفاعلة لهذا النمو والمستفيدة منه. فخلال هذه الفترة شهدت هذه البلدان انتعاشا واضحا في تراكم رأس المال، وارتفاعا ملموسا في معدلات النمو الاقتصادي، ودرجة عالية من الاستقرار النقدي، وضآلة واضحة في معدلات البطالة، وتزايدا ملحوظا في مستويات الدخول والمعيشة، ودرجة عالية من التحكم في الدورات الاقتصادية، إلى الحد الذي دفع بعدد من الاقتصاديين إلى الزعم بأن عصر الأزمات الاقتصادية الكبرى للرأسمالية قد ولى زمانه إلى غير رجعة[1]. ما بالنا إذا علمنا أن متوسط معدل النمو السنوي لمجموعة هذه البلدان قد وصل إلى حوالي 4٪ خلال الفترة المذكورة، ولم يزد معدل

التضخم السنوي على 5 , 2٪، ولم يتعد معدل البطالة 3٪.

على أننا إذا بحثنا في هذا النمو المزدهر الذي حقق التوظف الكامل، والذي اتسم بدرجة عالية من الاستقرار، فسوف نجد أنه يعود إلى العوامل الجوهرية الآتية، التي يمكن تصنيفها على الصعيد الداخلي، والصعيد العالمي :

أما عن مجموعة العوامل الداخلية، فقد تمثلت في زيادة معدلات الاستثمار التي احتاجت إليها عمليات إعادة التعمير والبناء، والتقدم التكنولوجي الذي حدث في فنون الإنتاج وما أدى إليه من زيادة في الإنتاجية، وتبني هذه البلدان للكينزية التي اعتمدت على التدخل الحكومي وزيادة الإنفاق العام في مجالات الضمان الاجتماعي والأشغال العامة والمجال العسكري، وهو الأمر الذي وسّع من نطاق الأسواق الداخلية واستقرارها بضمانه رافدا مستمرا من الطلب الحكومي المرتفع.

أما على الصعيد العالمي، فقد توافرت للبلدان الصناعية الرأسمالية مجموعة من العوامل المواتية، يأتي في مقدمتها آليات بريتون وودز[2] (نظام النقد الدولي الذي حقق ثباتا في أسعار الصرف واستقرارا في أحوال السيولة الدولية، ومجموعة البنك الدولي التي شجعت حركة الاستثمارات الدولية، واتفاقية الجات التي استهدفت خفض القيود الجمركية). فكل ذلك أدى إلى نمو واضح في التجارة الدولية (تصدير السلع ورؤوس الأموال). كذلك لا يجوز أن ننسى بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية الرأسمالية، وهو الأمر الذي أدى لتمكين هذه البلدان من الحصول على المواد الخام ومواد الطاقة بأسعار رخيصة جدا، في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع البلاد النامية. أضف إلى ذلك أن وجود مجموعة البلاد التي كانت «اشتراكية» في تلك الآونة، قد خلق نوعا من التنافس السلمي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وعلى النحو الذي منح كلا منهما زخما واضحا.

على أن هذا العصر، ذا النمو المزدهر، سرعان ما انتهى عند مشارف السبعينيات ليبدأ عصر جديد، شديد الاضطراب والتوتر، ويتسم بوجود أزمة اقتصادية مستمرة. ولكن... ما الذي حدث ـ بالضبط ـ عند بداية حقبة السبعينيات وعجل بانتهاء عالم ما بعد الحرب، الذي تحقق فيه

التوظف الكامل، وليحل بعد ذلك عصر يمكن وصفه بعصر البطالة المستمرة؟

ها هنا، نجد أنه منذ نهاية الستينيات، بدأت تحدث في هذه البلدان تغيرات مهمة جدا ومشكلات جديدة لم تعرفها في عالم ما بعد الحرب، حيث بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع، وزادت معدلات البطالة والتضخم في آن واحد (ظاهرة الركود التضخمي Stagflation)، وزاد العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) والدين المحلي. وكان جوهر المشكلة يتمثل في أزمة تراكم رأس المال الناجمة عن اتجاه معدل الربح في قطاعات الإنتاج المادي (الصناعة والزراعة) نحو الانخفاض. وكان من الجلي آنئذ أن النموذج الكينزي قد كف عن فاعليته في ضمان التوازن الاقتصادي العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية. وفقد التدخل الحكومي مفعوله في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظف الكامل. وآنذاك نشب صراع فكري حاد بين الكينزيين والنيوكلاسيك، وهو الصراع الذي انتهى بهزيمة الكينزية وانتصار الليبرالية النيوكلاسيكية التي دعا أنصارها إلى نبذ التدخل الحكومي، والقضاء على دولة الرفاه، والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة الطليقة. وهو الانتصار الذي أخذ سبيله نحو التطبيق تحت شعارات الليبرالية الجديدة، وأدى إلى وصول اليمين المتطرف إلى قمة الحكم في كثير من هذه البلدان[3]. وقد أثرت الليبرالية الجديدة في تفاقم مشكلة البطالة كما سنرى لاحقا.

وعلى الصعيد العالمي كانت منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي تشهد مجموعة من التغيرات الجوهرية التي عصفت بالآليات الميسرة التي توافرت للرأسمالية في عالم ما بعد الحرب، ولتشكل عناصر اضطراب قوية في طريقة أداء الرأسمالية على صعيدها العالمي. وكان لذلك علاقة قوية بتفاقم مشكلة البطالة في البلدان الصناعية.

وقد تمثلت أهم هذه التغيرات فيما يلي :

١ ـ انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي، بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس ١٩٧١، والدخول إلى مرحلة التعويم Floating وفوضى أسواق النقد الدولية. وقد شكل ذلك عنصر اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية، ولا يزال مستمرا حتى كتابة هذه السطور.

2 ـ القرار الشجاع الذي اتخذته مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط، وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عام 1974/73 وعام 1980/79، وهو الأمر الذي أنهى عصر الرخص الشديد للطاقة. وقد سبب ذلك زلزالا قويا في اقتصاديات الطاقة بالعالم الرأسمالي. كما ولد ولأول مرة في التاريخ مشكلة فائض مالي ضخم (الفوائض النفطية) والذي سارعت البنوك التجارية دولية النشاط، ومعها في ذلك صندوق النقد الدولي، لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي حققت عجزا في موازين مدفوعاتها.

3 ـ تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات البلدان الصناعية الرأسمالية وتغير مواقع القوى النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب. فمجموعة دول غرب أوروبا واليابان يتزايد وزنها النسبي في الاقتصاد العالمي على حساب تراجع الوزن النسبي للولايات المتحدة، وبدء ظهور علاقات صراع وتوترات اقتصادية ونقدية فيما بينها.

4 ـ تعاظم العولمة Globalization التي قادتها الشركات العملاقة دولية النشاط. وقد نجم عن ذلك نمو واضح ومستمر في عمليات تكامل الإنتاج والتمويل والتسويق على جبهة العالم كله. وأصبح نشاط هذه الشركات، بتخطيها الحدود الإقليمية، سمة جوهرية للاقتصاد العالمي. وكان لنشاط تلك الشركات علاقة واضحة بانتقال كثير من الصناعات ذات الكثافة النسبية المرتفعة في عنصر العمل للاشتغال في البلاد الأخرى، ذات الأجور المنخفضة، مما كان له تأثير واضح في بوار هذه الصناعات وتفاقم بطالة عمالها.

5 ـ اضطراب أحوال السيولة الدولية بعد النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق المال العالمية، وهو الأمر الذي كان مصحوبا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية من هذه الأسواق، مثل تزايد الدور الذي أصبحت تلعبه البنوك التجارية في الإقراض الدولي، وبروز نظام القروض المشتركة Syndicated Loans، وتعاظم حجم السوق الأوروبية للدولار Eurodollar وبنوك الأفشورز. وكل ذلك تعاصر مع تخفيف القيود على الصرف الأجنبي والمعاملات المالية الخارجية تحت دعاوى «التحرير المالي». وقد نجم عن ذلك تضخم شديد في مقادير السيولة الدولية، وأصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحاجات التمويل

الفعلي للتجارة. كما خلق ذلك ما يُسمى «بالاقتصاد الرمزي» الذي تتداول فيه مختلف أشكال الثروة المالية (كالأسهم والسندات، وأذون الخزانة وصكوك المديونية وشهادات الإيداع...) والذي أصبح منفصلا تماما عن الاقتصاد الحقيقي (عمليات الاستثمار والإنتاج والاستهلاك) وبطغيان طابع المضاربات فيه. وبعد أن كان تزايد الأرباح في عالم ما بعد الحرب يترافق بتزايد عمليات الاستثمار والإنتاج والتشغيل، أصبح الربح الأساسي للشركات يتحقق الآن من عمليات المضاربة على أسعار الصرف الأجنبي ، وعلى الصكوك المتداولة في بورصات الأسواق المالية، ودون أن يكون لذلك علاقة بعمليات الإنتاج والتشغيل.

6 ـ تفاقم علاقات العجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية (أمريكا تجاه أوروبا واليابان والنمور الأربعة) من ناحية، وبين هذه المراكز والبلاد النامية من ناحية أخرى . وقد أدى ذلك إلى نتيجتين مهمتين ستؤثران في الاقتصاد العالمي، الأولى: تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة مدينة لأول مرة في تاريخها المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى. والثانية: هي نشوء أزمة مديونية خارجية شديدة لمجموعة البلاد النامية.

7 ـ النجاح الباهر الذي حققته مجموعة الدول المصنعة حديثا في جنوب آسيا (هونج كونج، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية) وغزو منتجاتها للبلدان الصناعية، مما أدى في بعض الحالات إلى التأثير سلبا في بعض الصناعات المحلية داخل هذه البلدان. وهو الأمر الذي دفع بهذه البلدان للإمعان، في حقبة الثمانينيات، في سياسة الحماية وفرض القيود التعريفية وغير التعريفية على الصادرات المصنعة وشبه المصنعة الآتية من البلاد النامية عموما .

ومهما يكن من أمر، فإنه في ضوء هذه التغيرات التي شهدتها الرأسمالية على صعيد كل بلد على حدة وعلى الصعيد العالمي ككل، في ربع القرن الماضي، تطورت البطالة لكي تصبح مشكلة هيكلية وليست دورية. بمعنى أنها أصبحت طويلة الأجل، وأضحت صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية الرأسمالية، وأن التغلب عليها، من ثم، يرتبط بتغيير هذا الهيكل[4] . ويكفي هنا أن نلقي إطلالة سريعة على الجدولين رقمي (2 ـ 1) و (2 ـ 2)، لكي نرصد هذه الحقيقة. فقد ارتفع

جدول رقم (2 – 1)

تطور معدل البطالة في البلدان الصناعية خلال الفترة 1978 – 1997 :

%

	متوسط 87-1978	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البلدان الصناعية	6,9	6,9	6,3	6,2	6,9	7,8	8,2	8,1	7,7	7,8	7,6
البلدان الصناعية الرئيسية	6,6	6,3	5,8	5,7	6,5	7,2	7,3	7,2	6,9	7,0	6,9
الولايات المتحدة	7,4	5,5	5,3	5,6	6,9	7,5	6,9	6,1	5,6	5,8	5,9
اليابان	2,4	2,5	2,3	2,1	2,1	2,2	2,5	2,9	3,1	3,3	3,2
ألمانيا	6,2	7,8	6,8	6,2	5,5	7,7	8,9	9,6	9,4	10,5	10,1
فرنسا	8,2	10,0	9,4	8,9	9,4	10,3	11,6	12,4	11,6	11,7	11,2
إيطاليا	8,8	12,0	12,0	11,0	10,9	10,7	10,2	11,3	12,0	11,5	10,8
المملكة المتحدة	8,4	8,0	6,2	5,8	8,0	9,7	10,3	9,3	8,2	8,9	7,7
كندا	9,4	7,8	7,5	8,1	10,4	11,3	11,2	10,4	9,5	9,6	9,2
بلدان صناعية أخرى	8,5	9,5	8,5	8,2	9,0	10,3	12,3	12,7	11,9	11,4	11,0
الاتحاد الأوروبي	8,4	9,8	8,8	8,2	8,7	9,9	11,1	11,6	11,2	11,2	10,8

المصدر : صندوق النقد الدولي – **آفاق الاقتصاد العالمي – مايو 1996** ، ص 147 .

جدول رقم (2 – 2)

تطور معدل البطالة في البلدان الصناعية خلال الفترة 1978 – 1997

%

	متوسط 87-1978	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
إسبانيا	16,0	19,5	17,3	16,3	16,3	18,4	22,7	24,2	22,9	22,0	21,2
هولندا	6,9	8,4	7,7	7,0	6,6	6,6	7,7	8,76	8,4	8,2	7,9
بلجيكا	10,5	10,3	9,3	8,7	9,3	10,3	12,0	13,0	13,0	13,1	12,8
السويد	2,6	1,6	1,4	1,5	2,9	5,3	8,2	8,0	7,5	6,4	6,2
النمسا	3,6	5,3	3,1	3,2	3,5	3,6	4,2	4,4	4,6	4,7	5,5
الدانمارك	8,5	8,6	9,3	9,6	10,5	11,2	12,3	12,1	10,0	9,5	9,5
فنلندا	5,4	4,5	3,5	3,5	7,6	13,1	17,9	18,4	17,2	16,0	15,0
اليونان	6,8	7,7	7,5	7,0	7,7	8,7	9,7	9,6	9,5	9,4	9,2
البرتغال	8,2	7,0	5,8	4,7	4,1	4,1	5,5	6,8	7,2	6,9	6,5
إيرلندا	12,4	16,7	15,6	13,4	15,5	16,2	16,6	15,3	13,2	12,6	12,0
لوكسمبورج	1,3	1,5	1,4	1,3	1,4	1,6	2,1	2,7	2,8	2,8	2,8
سويسرا	0,6	0,6	0,5	0,5	1,1	2,5	4,5	4,7	4,2	4,3	4,2
النرويج	2,3	3,22	4,9	5,2	5,5	5,9	5,9	5,4	5,0	4,5	4,3
أيسلندا	0,6	0,6	1,7	1,8	1,5	3,0	4,4	4,8	5,0	4,4	4,2
أستراليا	7,5	7,2	6,2	7,0	9,6	10,8	10,9	9,7	8,5	7,8	7,5
نيوزيلندا	4,4	6,8	7,3	9,2	10,3	10,3	9,5	8,1	6,4	6,1	5,4

المصدر : صندوق النقد الدولي – **آفاق الاقتصاد العالمي – مايو 1996** ، ص 147 .

متوسط معدل البطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية من 9, 6٪ في الفترة 1978 ـ 1987 إلى 6, 7٪ في عام 1997 (مع مراعاة أن هذه المعدلات تعكس فقط البطالة المسجلة وبحسب التعريف الضيق لمنظمة العمل الدولية). وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأيرلنده وصل معدل البطالة إلى ما يزيد على 10٪ من قوة العمل في عام 1997. بل إنه في إسبانيا يصل المعدل إلى 2, 21٪، وفي فنلنده إلى 15٪ في عام 1997. حتى اليابان، التي كانت إحصاءاتها تقليديا توضح أنها تتمتع بأقل معدل بطالة في العالم، وباستقرار هذا المعدل على مدى عقود متعددة، بدأت تظهر فيها المشكلة على نحو واضح في السنوات الأخيرة. فقد ارتفع فيها معدل البطالة من 1, 2٪ في عام 1991 إلى 2, 3٪ في عام 1997.

وبالإضافة إلى السمة الهيكلية التي تتسم بها بطالة اليوم في البلدان الصناعية الرأسمالية، هناك سمات أخرى مهمة، منها :

1 ـ أن البطالة بين الإناث ترتفع بشكل واضح في كثير من هذه البلدان. ففي البرتغال تشكل نسبة المتعطلات من الإناث حوالي 5, 59٪ من جملة المتعطلين في عام 1993. وفي إيطاليا وبلجيكا والدانمارك واليونان وإسبانيا تزيد هذه النسبة عموما على 50٪. وفي فرنسا وألمانيا والنمسا وفنلندا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة وكندا تزيد النسبة على 40٪ في عام 1993 ـ انظر الجدول رقم (2 ـ 3).

2 ـ كذلك يلاحظ ارتفاع عنصر الشباب (أقل من 25 سنة) في كتلة المتعطلين. ففي إيطاليا تصل نسبة المتعطلين الشباب إلى 2, 47٪ من إجمالي عدد المتعطلين في عام 1993. وفي النرويج تصل النسبة إلى 34٪، وفي إسبانيا إلى 35٪، وفي الولايات المتحدة إلى 1, 32٪. كما أن ربع المتعطلين في هولندا من فئة الشباب.

3 ـ ومن الملاحظ أيضا ارتفاع نسبة المتعطلين لمدة طويلة (أكثر من سنة) من إجمالي عدد المتعطلين. ففي هولندا تصل هذه النسبة إلى 46٪، وفي بريطانيا إلى 1, 36٪، وفي إسبانيا إلى 3, 35٪ وفي فرنسا إلى 6, 30٪، وفي البرتغال إلى 6, 28٪. وفي ألمانيا وصلت نسبة المتعطلين لأكثر من سنة إلى أكثر من ربع إجمالي المتعطلين في عام 1993.

على أنه أيا كانت السمات الظاهرة للبطالة في البلدان الصناعية

جدول رقم (2 –3)

البطالة في بعض البلدان الصناعية بحسب الجنس والسن ومدة التعطل طبقا للموقف عام 1993

(بالآلاف والنسبة من إجمالي البطالة)

البلد	الإناث		الشباب (أقل من 25 سنة)		البطالة طويلة الأجل	
	بالآلاف	% من الإجمالي	بالآلاف	% من الإجمالي	بالآلاف	% من الإجمالي
فرنسا	1568,6	49,4	722,0	22,8	968,8	30,6
ألمانيا	1000,5	43,7	315,5	14,3	579,0	25,3
إيطاليا	2573,0	53,1	2799,0	47,2	...	...
بريطانيا	683,1	23,4	842,5	28,6	1064,4	36,1
النمسا	95,6	43,0	41,6	18,7	37,9	17,0
بلجيكا	312,8	56,9	...	...	...	...
الدانمارك	177,0	51,6	60,9	17,4	...	...
فنلنده	199,5	40,7	99,3	22,5	82,4	18,7
اليونان	88,0	50,5	...	...	...	...
إيرلنده	100,5	34,1	86,6	29,4	...	...
هولندا	126,5	32,9	93,0	25,0	172,0	46,0
النرويج	46,5	39,3	43,0	34,0	30,0	24,1
البرتغال	206,5	59,5	89,6	37,7	68,1	28,6
إسبانيا	1344,9	53,0	1171,9	35,0	1244,0	35,3
السويد	156,6	41,0	98,0	27,4	...	...
سويسرا	66,6	45,9	32,2	19,8	30,9	18,5
الولايات المتحدة	3877,3	44,0	2835,7	32,1	...	...
كندا	665,9	42,7	428,8	27,3	211,7	13,5

Source: U.N. Economic Commission For Europe, **Economic Survey of Europe in 1993 – 1994**, New York and Geneva 1994, p. 4.

الرأسمالية في عالم اليوم، فإن حال المتعطلين في هذه البلدان، يعد ـ نسبيا ـ أفضل من حال غيرهم في الدول التي كانت «اشتراكية»، وفي البلاد النامية، بسبب مشروعات الضمان الاجتماعي Social Security التي يستفيد منها المتعطلون (والمسنون والعجزة والمحتاجون) في هذه البلدان. وهي المشروعات التي تحققت عبر النضالات الطويلة التي خاضها العمال والطبقة المتوسطة ونتيجة لتدخل الحكومات في هذه المشروعات وضمانها والإشراف عليها. ومن المعلوم أن مشروعات الضمان الاجتماعي في هذه البلدان تشمل: التأمين الصحي، ورواتب التقاعد والمعاشات، وإعانات البطالة، ومساعدة الأسر المحتاجة، فضلا عن نفقات الرفاه الاجتماعي في دعم أسعار الطعام والتعليم والسكن للفقراء والمحتاجين والعجزة والمسنين. وقد تزايد هذا النوع من الإنفاق العام بشكل واضح في العقود الثلاثة الماضية. ففي فترة الستينيات كانت مبالغ الإنفاق العام على مشروعات الضمان الاجتماعي تمتص نسبة تتراوح ما بين 3 ٪ و 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين 7 ٪ و 23٪ خلال السبعينيات، وواصلت صعودها في الثمانينيات وأوائل التسعينيات حتى أنها وصلت إلى 24,8٪ في بلجيكا وإلى 29,1٪ في هولندا، وإلى 21,2٪ في السويد وإلى 19,8٪ في النمسا، وذلك عام 1990[5]. وكثيرا ما كان ينظر إلى الرعاية الاجتماعية التي تقدمها مشروعات الضمان الاجتماعي على أنها مقياس للتقدم الاجتماعي.

وتكتسب برامج إعانات/ تعويضات البطالة Unemployment Compensation Programmes أهمية خاصة في حالة المتعطلين بالبلدان الصناعية الرأسمالية. ذلك أن هذه البرامج تضمن حدا أدنى من الدخل للعامل العاطل الذي سبق له العمل واشترك في هذه البرامج من خلال دفع نسبة معينة من أجره. وعادة ما يُدفع هذا الحد الأدنى لمدة سنة أو أقل من ذلك. والواقع أن المدة التي يستفيد منها المتعطل من تعويضات البطالة تتفاوت من بلد لآخر. ففي ألمانيا وفرنسا تكون المدة أطول بالنسبة لمن عمل مدة أطول. وفي كندا تختلف المدة بحسب اختلاف مدة العمل في المهنة السابقة على التعطل. وفي هولندا يمكن أن تمتد الفترة لأكثر من سنتين[6]. وفي بلجيكا لا يوجد حد أقصى لمدة الاستفادة من تعويضات البطالة. ولكن في جميع الأحوال،

فإن مقدار تعويض البطالة يتجه للانخفاض بعد فترة معينة إذا ما طالت مدة التعطل.

ويوضح لنا الجدول رقم (2 ـ 4) نسبة الإنفاق على تعويضات البطالة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الصناعية الرئيسية خلال الفترة 1970 ـ 1989. ومنه يتضح، بشكل عام، ضآلة هذه النسبة. فهي في أحسن الأحوال لم تتجاوز 4 , 3٪، وإنها في عدد كبير من هذه البلدان لم تصل إلى ١٪، وإن كان اتجاهها، بصفة عامة، يتجه للتزايد في كل البلدان التي يشملها

جدول رقم (2 – 4)

الإنفاق على تعويضات البطالة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي*

في بعض البلدان الصناعية المتقدمة للفترة 1970 – 1989

% من إجمالي العمالة المشتغلة

البلد	1970	1975	1980	1989-88
أستراليا	0,03	0,69	0,76	0,99
النمسا	0,29	0,39	0,44	0,83
بلجيكا	0,44	1,55	2,60	2,25
كندا	1,67	2,76	2,32	1,58
الدانمارك	0,42	2,38	2,03	3,24
فنلنده	0,21	0,21	0,41	0,66
فرنسا	0,32	9,78	1,46	2,34
ألمانيا	0,40	1,49	1,12	1,30
اليونان	0,19	0,35	0,31	0,39
إيرلنده	1,28	2,31	2,12	3,42
إيطاليا	0,18	0,45	0,47	0,40
اليابان	0,27	0,48	0,40	0,36
هولنده	0,23	0,70	0,57	2,64
نيوزيلنده	0,02	0,07	0,49	1,06
النرويج	0,09	0,11	0,23	1,05
إسبانيا	0,14	0,48	2,11	2,33
السويد	0,27	0,24	0,39	0,60
سويسرا	...	0,17	...	0,19
بريطانيا	0,47	0,70	0,94	0,94
الولايات المتحدة الأمريكية	0,42	1,18	0,62	0,38

(*) لا تشمل المصروفات الإدارية .

Source: United Nations; **Report on the world Social Situations**, **1993**, New York, 1993, p. 137.

الجدول، باستثناء حالة واحدة، هي الولايات المتحدة التي اتجهت فيها هذه النسبة للانخفاض، حيث انخفضت من 42, 0٪ في عام 1970 إلى 38, 0٪ في عام 88/1989.

على أن تعويضات البطالة وإن كانت تمثل قدرا يسيرا من الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق العام على الرعاية الصحية أو أشكال الرعاية الاجتماعية الأخرى، فإن بعض الخبراء يعتقدون(7) أن تأثير تلك التعويضات في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بدأ يظهر بشكل واضح للأسباب التالية :

1 ـ ما تفقده الحكومات من مساهمة اشتراكات العمال والموظفين الذين تعطلوا، فضلا عن فقدان حصيلة الضرائب التي كانوا يدفعونها قبل تعطلهم.

2 ـ زيادة حجم الإنفاق العام على هذه التعويضات منذ بداية السبعينيات وحتى الآن بسبب ارتفاع مستويات البطالة من ناحية، والزيادة التي حدثت في قيمة هذه التعويضات نتيجة لتعطل كثير من العمال الفنيين والموظفين ذوي الدخول المرتفعة، وهو الأمر الذي كان له علاقة بحجم التعويضات المدفوعة، من ناحية أخرى.

3 ـ انخفاض حجم المساهمات والاشتراكات الجديدة للعمال والموظفين الجدد بسبب الترتيبات الجديدة التي طرأت على أسواق العمل. فمع وجود جيش احتياطي ضخم من المتعطلين في العقدين الماضيين، لجأت كثير من الشركات إلى طرد العمال والموظفين القدامى ذوي الأجور والمرتبات العالية، وعادت واتفقت معهم للعمل لبعض الوقت Part-time أو بعقود مؤقتة Temporary Employment. وفي مثل هذه الترتيبات الجديدة، يتحلل رجال الأعمال من التزاماتهم بشأن الاشتراك في إعانات البطالة وأيضا بشأن الإجازات المرضية والإجازات السنوية والرعاية الطبية... مما خفض، بالتالي، من تكلفة العمل لديهم، وأدى، من ثم، إلى خسائر واضحة في مساهمات الاشتراكات في صناديق إعانة البطالة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار النقطة الأخيرة، وهي التغيرات التي حدثت في شروط وترتيبات أسواق العمل، فسوف نلحظ بالفعل أن هناك اتجاها متزايدا عبر الزمن لارتفاع نسبة عدد من يعملون لبعض الوقت Part-time في إجمالي عدد المشتغلين في البلدان الصناعية الرأسمالية (انظر الجدول رقم 2 ـ 5). ما بالنا إذا علمنا أنه في بلد كهولندا ارتفعت هذه النسبة من

جدول رقم (2 – 5)
نسبة من يعملون لبعض الوقت Part–time في بعض البلدان
الصناعية الرأسمالية للسنوات 1973 و 1983 و 1994

% من إجمالي العمالة المشتغلة

الدولة	1973	1983	1994
فرنسا	5,9	9,6	14,9
ألمانيا	10,1	12,6	15,1
إيطاليا	6,4	4,6	6,2
بريطانيا	16,0	19,4	23,8
بلجيكا	3,8	8,1	12,8
الدانمارك	22,7	23,8	23,2
فنلنده	6,7	8,3	8,5
اليونان	..	6,5	4,8
إيرلنده	5,1	6,6	10,8
لوكسمبورج	5,8	6,3	7,3
هولندا	16,6	21,4	35,0
النرويج	23,0	29,6	26,5
البرتغال	7,8	..	8,0
السويد	23,6	24,8	24,9
كندا	9,7	15,4	17,0
الولايات المتحدة	15,6	18,4	18,9
اليابان	13,9	16,2	21,4

Source: United Nations; **Economic Survey of Europe in 1995 – 1996**, New York, 1996, p.25.

6 ,16٪ في عام 1973 إلى 35٪ في عام 1994. وفي بريطانيا والدانمارك والنرويج والسويد واليابان، أصبح مالا يقل عن خُمس عدد المشتغلين يعملون بشكل غير كامل (لبعض الوقت)، وذلك في عام 1994. أما التوظف بعقود مؤقتة فقد تزايد هو الآخر بشكل ملحوظ في كل البلدان الصناعية الرأسمالية خلال الفترة 1985 ـ 1994 ـ انظر الجدول رقم (2 ـ 6). فمثل هذه التحولات التي طرأت على شروط العمل تحت حجة إضفاء نوع من المرونة على أسواق العمل، قد أدت إلى خفض ملموس في اشتراكات إعانات البطالة من ناحية، وإلى الإضرار بمصالح العمال والموظفين من

جدول رقم (2 – 6)

التوظف المؤقت في بعض البلدان الصناعية الرأسمالية

في السنوات 1985 و 1990 و 1994

% من إجمالي العمالة المشتغلة

الدولة	1985	1990	1994
فرنسا	4,7	10,4	10,9
ألمانيا	9,8	10,3	10,2
إيطاليا	4,8	5,2	7,3
بريطانيا	7,0	5,2	6,3
بلجيكا	6,9	5,3	5,1
الدانمارك	12,3	10,8	11,9
فنلنده	10,5	11,5	12,9
اليونان	21,2	16,6	10,3
إيرلنده	7,3	8,5	9,4
لوكسمبورج	4,7	3,4	2,7
هولندا	7,5	7,6	10,9
البرتغال	14,7	18,6	9,3
إسبانيا	15,6	29,8	33,6
السويد	11,9	10,0	11,5

نفس المصدر السابق، ص 25 .

ناحية أخرى، دون أن يؤثر ذلك في علاج مشكلة البطالة.

ورغم ما لحق العمال والموظفين الذين تعطلوا من أضرار، أو الذين أجبروا على العمل بأجور ومزايا أقل من السابق، فإن ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة ونمو الدين العام الداخلي، جعلا عددا من الخبراء والتكنوقراط يذهبون إلى القول إنه لابد من إعادة النظر في نظم الضمان الاجتماعي، وإبعاد الدولة عن الإشراف عليها وخصخصتها وتحويلها لمشروعات تجارية. وهناك صف طويل من المقترحات والترتيبات الجديدة في هذا الخصوص، وكلها يهدف إلى زيادة حجم الموارد الداخلة إلى مشروعات الضمان الاجتماعي وخفض حجم الموارد الخارجة منها. ومن أمثلة ذلك: زيادة معدلات الاشتراك في هذه المشروعات، خفض حجم المزايا التي تعود على المشتركين، رفع سن التقاعد... إلى آخره[8]. وهناك بالفعل محاولات جادة لتنفيذ هذه المقترحات والترتيبات، ولكن هناك ـ في

المقابل ـ مقاومة اجتماعية من قبل العمال والموظفين في هذه البلدان. وهي مقاومة تتفاوت من بلد لآخر، وتأخذ أشكالا مختلفة من التعبير عن الرفض (المظاهرات، الاعتصامات، التعبير عن الاستياء في صناديق الانتخابات... إلى آخره).

على أن الجهد المالي Financial Effort الذي تبذله حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية من أجل خفض عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي، لم يقتصر فقط على تقليص مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، وهو الأمر الذي ألحق الضرر بالعمال المتعطلين، بل هناك أيضا سياسات مالية ونقدية واجتماعية طبقتها حكومات هذه البلدان، وكان لها تأثير قوي في تفاقم مشكلة البطالة، وهي السياسات الليبرالية التي استندت في جوهرها إلى إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وتقليل «حجم» الحكومة، وتزايد الاعتماد على آليات السوق. ومن هذه السياسات ما يلي :

1 ـ خصخصة Privatization المشروعات العامة التي كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، وما أدى إليه ذلك من تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين العموميين.

2 ـ تخفيض حجم التوظف الحكومي في الوزارات والإدارات الحكومية.

3 ـ إعادة هيكلة أو هندسة Re-engeneering الوظائف بالوزارات والإدارات الحكومية على النحو الذي أدى إلى إلغاء كثير من الوظائف والمهن والدرجات.

4 ـ السياسة الانكماشية التي طبقتها الحكومات من أجل خفض عجز الموازنة، والتحكم في الدين العام الداخلي من خلال خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الفائدة وتقييد نمو عرض النقود.. إلخ، حيث كان لتلك السياسة تأثير انكماشي قوي في الطلب على العمالة في مختلف أسواق العمل[9].

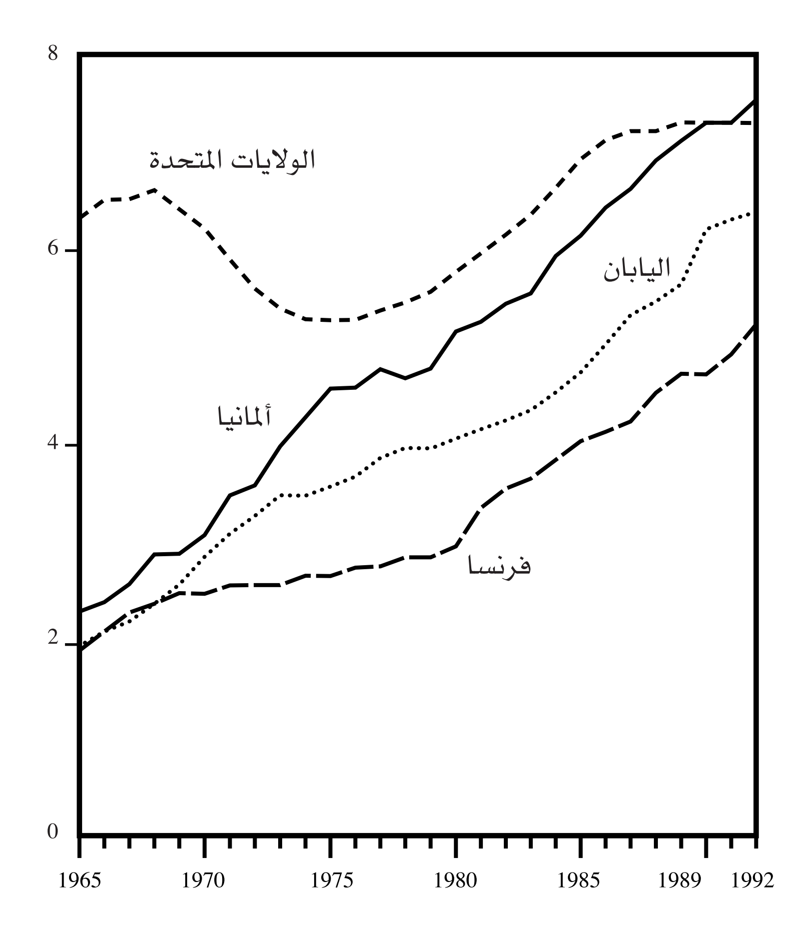
5 ـ كذلك إن تخفيض معدلات نمو الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي، قد أدى بشكل مباشر إلى تخفيض العمالة الحكومية الموظفة في هذه المجالات[10].

على أن الأمر الأكثر خطورة في تفاقم مشكلة البطالة، هو الأثر الذي نجم، ومازال ينجم، عن الثورة التكنولوجية المعاصرة أو ما يسميه البعض

بالثورة الصناعية الثالثة. فقد أدى ارتفاع كلفة عنصر العمل في السبعينيات والثمانينيات من قرننا الحالي، ومع ميل معدل الربح نحو التدهور في قطاعات الإنتاج المادي، إلى لجوء كثير من كبريات الشركات والمصانع إلى تسريع عجلات البحث والتطوير R&D لابتكار العديد من طرائق الإنتاج وفنونه التي تستغني عن العمال وتستخدم الماكينات الحديثة بدلا منهم. وقد أدى ذلك إلى حدوث تحول في الهياكل المهنية في مختلف القطاعات، وهو تحول يتسم بتزايد استخدام تكنولوجيات رفيعة المستوى، وإلى زيادة عدد العلماء والباحثين والمهندسين العاملين في مجالات البحث والتطوير (انظر الشكل رقم 2 ـ 1)[11]. وقد غزت طرائق الإنتاج الجديدة، التي أزاحت بسرعة ملحوظة عنصر العمل من العمليات الإنتاجية، مجالات الصناعات التحويلية والزراعة، وقطاع البنوك وشركات التأمين، والنقل والاتصالات، والتوزيع والإدارة، وعالم السكرتارية... إلى آخره[12].

ورغم اتساع نطاق التسريح المستمر لأعداد هائلة من العمال والموظفين المشتغلين في مختلف القطاعات بسبب الاستخدام المكثف لمنجزات الثورة التكنولوجية/ الصناعية المعاصرة، وطول مدة تعطلهم[13]، فإن عددا من الاقتصاديين والخبراء راح يفسر هذه البطالة الواسعة طويلة المدى على أنها نوع من البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية، التي تنجم عن عدم توافق خبرات ومؤهلات العاطلين مع فرص العمل الجديدة التي يخلقها التقدم التكنولوجي، والتي أصبحت تتطلب مهارات عالية ومعارف كثيفة ومتجددة دوما[14]، وأن مشكلة البطالة سوف تختفي حينما يعاد تأهيل هؤلاء العمال، أو تمتصهم فرص العمل الجديدة التي يخلقها التقدم التكنولوجي وما يحدثه من ازدهار اقتصادي عام.

وبعبارة أخرى يعتقد هؤلاء، أن على المرء أن ينتظر تساقط الآثار الإيجابية Trickle - down Effects للفنون الإنتاجية الجديدة على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، قياسا على ما حدث في الثورات التكنولوجية السابقة. فارتفاع الإنتاجية الناجم عن تلك الفنون سيؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، ومن ثم خفض الأسعار، فيزداد الطلب على المنتجات الجديدة، مما يخلق الحوافز لزيادة حجم الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة، فتختفي البطالة وتستقر عند مستواها الطبيعي[15].



شكل رقم (2 . 1) تطور عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل ألف عامل من قوة العمل، في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان خلال الفترة 1965 . 1992

وقد أثبت جيريمي ريفكين Jeremy Rifkin في كتابه الشهير «نهاية العمل» 1995، أن نظرية تساقط الآثار الإيجابية لا تنطبق هذه المرة على الثورة العلمية / الصناعية المعاصرة، وأن من يؤمنون بهذه النظرية إنما يخدعون أنفسهم وغيرهم للأسباب التالية:

1 ـ أن حجم الوظائف والمهن الجديدة التي تخلقها هذه الثورة أقل بكثير

جدا من حجم الوظائف والمهن التي ألغتها. فنصف الوظائف الثابتة والتي كانت مأمونة وذات دخول عالية قد قُضي عليها تماما، ومعظم الوظائف المتبقية مرشحة لهذا المصير، بحيث يمكن الحديث عن تدهور مستمر في فرص العمل لا رجعة فيه. فالوظائف والمهن الجديدة المرتبطة بهذه الثورة، مثل وظائف مصممي البرامج وأنظمة المعلومات Software والباحثين العلميين ومساعديهم والمستشارين والفنيين، الذين على صلة بصناعة وتطوير أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال والتحكم والسيطرة - ويسميهم ريفكين بعمال المعرفة Knowlege Workers - لا يمثل المشتغلون بها إلا 4٪ من إجمالي عدد المشتغلين في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم التزايد السريع الذي حدث في أعدادهم[16].

2 - أن الفنون الإنتاجية الجديدة وفرت، وبلا رجعة، وقت العمل المباشر (الحي) وأصبحت تعتمد على الأتمتة Automation التي لا تحتاج إلى تدخل إنساني مباشر، وذلك في معظم قطاعات الاقتصاد القومي. وهناك توقعات بقرب ظهور المصانع التي تعمل بلا عمال Workerless Factories بعدما يتم تعميم استخدام الروبوت الذكي والآلات المبرمجة التي تستطيع التفكير والتصرف[17].

3 - أنه في الثورات الصناعية والتكنولوجية السابقة: الأولى(1750 - 1850)، والثانية (1860 - 1914) كانت مكاسب الإنتاجية الناجمة عن التقدم التكنولوجي يتقاسمها، عبر الزمن، وإن كان بنسب متفاوتة، جميع المشتغلين في الاقتصاد القومي (رجال الأعمال، العمال، الطبقة الوسطى، المزارعون وأصحاب الأراضي، أصحاب المدخرات، رجال الحكم... إلى آخره). وكانت هذه المكاسب تظهر بالنسبة للعمال وللطبقة الوسطى في شكل زيادة واضحة في الأجور والمرتبات، وتقصير وقت العمل، وتوسيع مزايا الضمان الاجتماعي[18]. أما الآن فإن ثمار زيادة الإنتاجية الناجمة عن الثورة العلمية/ الصناعية الراهنة يتقاسمها عدد ضئيل جدا من الأفراد الذين يتمثلون تحديدا في:

* رجال الإدارة العليا Top Management.
* حملة الأسهم.
* عمال المعرفة (بالمعنى السابق لهم).

ونظرا لذلك، فإن حجم السوق المحلي يتقلص مع استمرار هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة. وربما تستطيع العولمة Globalization في الآجال القصيرة والمتوسطة أن تحل السوق الخارجي محل السوق المحلي، ولكن إلى حين، حيث إن كل دول العالم تتسابق الآن على هذا المحور.

وعموما، فإنه نظرا لاستئثار فئة قليلة من الأفراد بثمار ومكاسب الإنتاجية التي حققتها الثورة العلمية/ الصناعية الراهنة، زاد عدد البليونيرات في الوقت الذي زاد فيه عدد العاطلين والمهمشين، وسقطت الطبقة الوسطى إلى الحضيض[19]. وفي ضوء ذلك يشير جيريمي ريفكين إلى بروز ظاهرة الاقتصاد المزدوج[20] Dual Economy الذي يتسم بانقسام المجتمع إلى قطاع النخبة الثرية المستفيدة من الثورة الصناعية الراهنة، وقطاع الأكثرية المهمشة التي قذفت بها تلك الثورة إلى جحيم البطالة والفقر والمعاناة.

في ضوء ما سبق يتحدث كثير من الاقتصاديين والخبراء الآن عن ظاهرة النمو بلا زيادة في فرص التوظف Growth Without Jobs، باعتبارها أحد المآزق الرئيسية التي ستواجه رأسمالية القرن الحادي والعشرين، وهي الظاهرة التي ستهدد استمرار النمو نفسه. والحقيقة، أن البيانات المتاحة تؤكد فعلا وجود هذه الظاهرة. فلو قارنا معدلات النمو التي ينمو بها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الصناعية الرأسمالية، مع النمو أو التغير الذي يطرأ على التوظف في هذه البلدان ، فسوف نلاحظ ارتفاع المعدلات الأولى عن المعدلات الثانية بفارق كبير وبشكل لافت للنظر. ولننظر الآن إلى الجدولين رقمي (2 ـ 7) و (2 ـ 8)، حيث سنجد ما يلي :

1 ـ خلال الفترة 1978 ـ 1987 نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعة البلدان الصناعية في المتوسط بحوالي 2,7٪، لكن التوظف نما فيها خلال نفس الفترة بمعدل 1,1٪ فقط. واستمرت هذه الظاهرة خلال الفترة 1988 ـ 1997. بل من المدهش أنه في بعض السنوات نلاحظ أنه بينما كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي موجبا بشكل عام، كان النمو سالبا للتوظف (وقد حدث ذلك في الأعوام 1991 و 1992 و 1993).

2 ـ ونفس هذه الظاهرة نلاحظها أيضا في حالة بلدان الاتحاد الأوروبي. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

جدول رقم (2 – 7)

تطور معدلات التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيق في البلدان الصناعية 1978 – 1997

% سنويا

البلاد	متوسط 87-1978	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البلدان الصناعية	2,7	4,3	3,6	2,5	0,8	1,7	0,8	2,8	2,1	2,0	2,6
البلدان الصناعية الرئيسية	2,7	4,4	3,6	2,5	0,8	1,8	1,0	2,8	2,0	1,9	2,6
الولايات المتحدة	2,7	3,8	3.4	1,3	1,0-	2,7	2,2	3,5	2,0	1,8	2,2
اليابان	3,7	6,2	4,8	5,1	4,0	1,1	0,1	0,5	0,9	2,7	3,1
ألمانيا	1,8	3,7	3,6	5,7	5,0	2,2	1,2-	2,9	1,9	1,0	2,9
فرنسا	2,1	4,4	4,3	2,5	0,8	1,3	1,5-	2,9	2,4	1,3	2,8
إيطاليا	2,7	4,1	2,9	2,1	1,2	0,7	1,2-	2,2	3,2	2,4	2,7
المملكة المتحدة	2,3	5,0	2,2	0,4	2,0-	0,5-	2,3	3,8	2,4	2,2	2,7
كندا	3,2	5,0	2,4	0,2-	1,8-	0,8	2,2	4,6	2,2	1,9	2,9
بلدان صناعية أخرى	2,3	3,8	3,9	2,7	1,0	1,1	0,1	3,0	2,8	2,4	2,6
الاتحاد الأوروبي	2,1	4,2	3,5	3,0	1,6	1,1	0,5-	2,8	2,6	1,8	2,7

المصدر : صندوق النقد الدولي – **آفاق الاقتصاد العالمي – مايو 1996** ، الطبعة العربية ، واشنطون 1996 ، ص 144 .

جدول رقم (2 – 8)

تطور معدلات نمو التوظف في البلدان الصناعية للفترة 1978 – 1997

% سنويا

البلاد	متوسط 87-1978	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
البلدان الصناعية	1,1	2,0	1,9	1,5	0,2-	0,2-	0,2-	0,8	1,0	0,5	1,0
البلدان الصناعية الرئيسية	1,2	2,0	1,8	1,4	0,1-	0,1-	0,2	0,9	0,8	0,3	0,9
الولايات المتحدة	2,0	2,3	2,0	1,3	0,9-	0,7	1,5	2,3	1,5	0,6	1,1
اليابان	1,0	1,7	1,9	2,0	1,9	1,1	0,2	0,1	0,1	0,3	1,0
ألمانيا	0,4	0,8	1,4	2,6	1,7	1,9-	1,8-	0,7-	0,3-	1,5-	-
فرنسا	0,1-	0,9	1,5	1,1	0,2	0,6-	1,0-	0,1	1,5	0,5	1,1
إيطاليا	0,4	0,5	0,1-	1,2	0,8	0,9-	2,5-	1,7-	0,5-	0,7	1,0
المملكة المتحدة	0,1	4,2	2,7	0,4	3,1-	2,4-	0,8-	0,7	0,6	0,5	0,7
كندا	2,2	3,2	2,1	0,6	1,9-	0,6-	1,4	2,1	1,6	1,3	1,9
بلدان صناعية أخرى	0,4	1,8	2,2	1,8	0,4-	0,8-	1,7-	0,4	1,9	1,5	1,4
الاتحاد الأوروبي	0,2	1,7	1,7	1,5	0,1-	1,3-	1,8-	0,3-	0,7	0,3	0,8

المصدر : صندوق النقد الدولي – **آفاق الاقتصاد العالمي – مايو 1996** ، ص 147 .

للفترة 1978 ـ 1987 حوالي 1, 2٪، بينما نما التوظف خلال نفس الفترة بما يعادل 2, 0٪ فقط. كما أنه خلال الفترة 1990 ـ 1994 كان معدل نمو التوظف بالسالب بينما كان معدل نمو الناتج موجبا (باستثناء عام 1993).

3 ـ وفي اليابان، وهي تتمتع بأقل معدل للبطالة داخل مجموعة البلدان الصناعية[21]، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يعادل 7, 3٪ في المتوسط للفترة 1978 ـ 1987، في حين نما فيها التوظف خلال نفس الفترة بما يعادل 1٪ فقط.

وبعد...

مازالت مشكلة البطالة هي المشكلة الأولى التي تهدد بانفجار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان الصناعية الرأسمالية[22] ، ولا توجد حتى كتابة هذه السطور بشائر طيبة لحلها، خاصة أن التسابق نحو زيادة درجة التنافسية والإنتاجية والربحية، سواء داخل السوق المحلي أو السوق العالمي، أصبح أهم من تأمين التوظف الكامل واستقرار حياة الناس.

الهوامش والمراجع

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: رمزي زكي ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، الناشر: المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1985 وانظر :

A. Maddison: Phases of Capitalist Development, Oxford University Press, 1982; E. Mandel, Late Capitalism, New Left Books, London, 1975; P. Armstrong, A. Glyn and J. Harrison: Capitalism Since 1945, Basil Blackwell, Oxford, U.K. 1991.

(2) للإحاطة بمزيد من التفاصيل راجع: رمزي زكي ـ التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث . سلسلة عالم المعرفة رقم (118) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987 .

(3) انظر الباب الثاني من هذا الكتاب للحصول على مزيد من التفاصيل.

(4) انظر: رمزي زكي ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(5) لمزيد من التفاصيل انظر :

United Nations: Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993,pp. 135-138.

(6) لمزيد من الإحاطة راجع:

P. Heller, R. Hemming and P. Kohnert, Aging and Social Expenditur in the Major Industerial Countries, 1980-2025, IMF. Occasional Paper No. 47, Washington, D.C., 1986.

(7) انظر: الأمم المتحدة، الوضع الاجتماعي العالمي لعام 1993، مصدر سبق ذكره، ص 137 .

(8) انظر في هذا الخصوص:

OECD: Social Expenditure, 1960-1990, Problems of Growth and Control, OECD Social Policy Studies, No.1, Paris, 1985; OECD, Reforming Public Pensions, OECD Social Policy Studies, No.5, Paris, 1988; OECD: The Challenge of Unemployment, Paris, 1982; Government of the United Kingdom: Reform of Social Security; Programme for Action, HM Stationary office, London, 1985.

(9) تبدو آثار هذه السياسة الانكماشية بشكل واضح في حالة الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. حيث نصت معاهدة ماسترخت والبروتوكول الملحق بها على خمسة شروط أساسية يتعين على الدولة العضو بالاتحاد أن تحققها قبل أن يحق لها الانضمام إلى نظام العملة الموحدة الذي يُفترض أن يبدأ العمل به في عام 1999 (حيث سينشأ بنك مركزي أوروبي يكون مقره في فرانكفورت وتصدر عملة الأورو Euro ابتداء من أول يناير 1999). وهذه الشروط هي:

1 ـ تحقيق الاستقرار النقدي، وينص هذا الشرط على ألا يتجاوز معدل التضخم 1,5٪ فوق متوسط معدل التضخم السائد في الدول الثلاث الأكثر استقرارا سعريا.

2 ـ تطبيق أسعار فائدة منخفضة، ويقتضي هذه الشرط ألا تتجاوز أسعار الفائدة طويلة الأجل (لمدة عشر سنين) ما نسبته 2٪ فوق متوسط أسعار الفائدة السائدة في الدول الثلاث الأكثر استقرارا سعريا.

3 ـ استقرار سعر الصرف، ويشترط لذلك، أن يتمتع سعر صرف الدولة العضو بالاستقرار لمدة

عامين قبل الانضمام للنظام الجديد وألا يخفض العضو عملته.

4 ـ ألا تتجاوز نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي 3٪.

5 ـ ألا يتجاوز سقف الدين العام الحكومي ما نسبته 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

انظر في ذلك مجلة: Stern, No. 51/1996, s. 36 - 40

(10) تأكيدا لذلك، فقد حدث خفض واضح في معدلات نمو التوظف الحكومي في كثير من البلدان الصناعية الرأسمالية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت أعداد الموظفين الحكوميين تتزايد خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات بمعدل نمو سنوي بلغ 40٪ في المتوسط. أما في الفترة ما بين 1990ـ1994 فإن هذا المعدل يهوي إلى 1، 7٪ فقط. أما في بريطانيا فقد انخفض عدد الموظفين العموميين (موظفي الخدمة المدنية بالإدارات الحكومية) من 5 ملايين و348 ألفا في عام 1979 إلى 5 ملايين و 125 ألفا في عام 1991 ـ لمزيد من التفاصيل راجع:

Fredrick Strobel: “Britain Goes Down the Path of Income Inequality”, in: Challenge, Nov/Dec. 1995, pp. 37/38.

(11) مصدر هذا الشكل: الأمم المتحدة ـ دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 1995، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنيف، الطبعة العربية 1995، ص 395.

(12) لمزيد من التفاصيل راجع:

Mckinsey Global Institute: Employment Performance, Mckinsey Company, Inc., Washington D.C., 1994, and see also: Muala Beck: Shifting Gears: Thriving in the New Economy, Harper Collins Publishers, Ltd., New York, 1995.

(13) يعتبر كتاب عالم الاجتماع الأمريكي جيريمي ريفكين من أفضل المساهمات في هذه النقطة، ونوصي بقراءته لمن أراد المزيد والتعمق:

Jeremy Rifkin: The End of Work, The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era, G.P.Putnam’s Sons, New York, 1995.

(14) ويعتبر خبراء منظمة العمل الدولية من ضمن هؤلاء. انظر:

ILO: World Employment 1995, An ILO Report, Geneva, 1995, pp.56 - 58.

(15) انظر في ذلك: رمزي زكي ـ انتصار التكنولوجيا.. وضياع الإنسان، دراسة نشرت على حلقتين في جريدة القبس الكويتية بتاريخ 11/30 و 1996/12/1.

(16) راجع في ذلك:

Jeremy Rifkin, The End of Work,..op.cit, p. 174.

(17) راجع دراسة المؤلف سالفة الذكر: انتصار التكنولوجيا..

(18) يقول تقرير «دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 1995» الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: «توفر برامج الضمان الاجتماعي دخولا تحويلية حينما يكون فيها الأفراد غير قادرين إطلاقا على كسب هذا الدخل أو يكسبون مبالغ غير كافية، وذلك في مرحلتى الطفولة والشيخوخة، وأثناء البطالة والمرض وفي حالات العجز. وهذه المبالغ أدوات مهمة لإعادة توزيع الدخل المكتسب بين الأجيال التي تعيش في نفس الحقبة. وما فتئ يُنظر إلى الدخل المحال إلى الأطفال واليانعين على أنه استثمار في رأس المال البشري ويجري اعتباره على نحو متزايد عاملا حاسما في النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك يحقق هذا الإنفاق عائدات كثيرة أخرى للمجتمع. والمبالغ المدفوعة في حالة البطالة والعجز والمرض والشيخوخة تقلص

الإحساس بعدم الاطمئنان في الحياة الشخصية، وتعتبر أحد عناصر سياسات إدارة الطلب التي أسهمت في نجاح السياسات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال السنوات من 1950 ـ 1973». ص 457 من التقرير المذكور.

(19) حول ظاهرة تدهور وضع الطبقة الوسطى في الرأسمالية المعاصرة، انظر لرمزي زكي: «وداعا.. للطبقة الوسطى» دراسة منشورة في مجلة عالم الفكر التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، مجلد 25، العدد الثاني، أكتوبر 1996.

(20) انظر جيريمي ريفكين، نفس المصدر، ص 177.

(21) إن الانخفاض الواضح لمعدل البطالة في اليابان بالمقارنة مع غيره من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية يرجع إلى عدة أسباب. منها: الارتفاع المستمر الذي تحققه اليابان في معدلات الاستثمار والنمو، ونجاح قطاع الصادرات اليابانية في تأمين استغلال الطاقات الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، فضلا عن طبيعة أسواق العمل والعلاقات الصناعية في اليابان، حيث تلتزم الشركات في اليابان بتوفير العمل مدى الحياة للعامل، ونظام الرواتب يقوم على الأقدمية بجانب الإنتاجية، والدور الذي تلعبه نقابات العمال (التنظيم النقابي على أساس الشركة وليس الصناعة) في حل المشكلات بين العمل ورأس المال وإيجاد نوع من التفاهم بين العمال والإدارة في كيفية تقاسم الأعباء الاقتصادية للانكماش الدوري والمكاسب المتحققة في فترات الانتعاش الاقتصادي. كما أن ذلك يتيح استخدام التكنولوجيا الحديثة مع التقليل من آثارها السلبية على العمل. انظر في ذلك: الأمم المتحدة ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 1995، مصدر سبق ذكره، ص 417 ـ 418.

(22) تمخضت أزمة البطالة في البلدان الصناعية عن بروز كثير من المشكلات، كالعنف وانتشار الجريمة وإدمان المخدرات والتفكك العائلي وبروز نزعات يمينية وشوفينية متطرفة. بل هناك من يشير إلى زيادة انتشار الأمراض النفسية والعقلية من جراء تفاقم البطالة.

3 البطالة في الدول التي كانت اشتراكية: من الأمن الوظيفي... إلى البطالة السافرة

تبدو صورة البطالة في الدول التي كانت اشتراكية (الاتحاد السوفييتي السابق ودول وسط وشرق أوروبا) قاتمة جدا في الآونة الراهنة. ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة وتردي الأحوال الاجتماعية للعاطلين، وانتشار الفقر، والانخفاض الشديد في مستوى الأجور الحقيقية، وضيق فرص العمل، وانحسار مظلة الحماية الاجتماعية، والارتفاع الصاروخي للأسعار، في ظل الإجراءات التي تتخذها الحكومات للتحول نحو النظام الرأسمالي. وترجع قتامة الصورة أيضا، إلى أن هذه الدول لم تكن تعرف البطالة إطلاقا في ظل النظام «الاشتراكي»، حيث حرصت النظم التي كانت سائدة على تأمين العمل لجميع الأفراد القادرين عليه والراغبين فيه بشكل مضمون وبأجور معقولة في ظل انخفاض عام في أسعار السلع والخدمات، وعلى نحو كفل للأفراد أمنا وظيفيا[1]

Job Security مرتفعا. وفجأة فقد قطاع عريض جدا من الناس وظائفهم، وأصبح من المتعذر على الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة أن يجدوا فرص العمل. ويشير تقرير منظمة العمل الدولية عن العمالة في العالم لعام 1995، إلى أن الصورة ولو أنها تحسنت قليلا، بعد مضي خمسة أعوام على الأحداث الدراماتيكية التي شهدتها هذه الدول، فإن صورة البطالة، عموما، ما تزال فيها كئيبة، وبالذات في دول الاتحاد السوفييتي السابق[2]. وأصبح من المؤكد أن عملية تحول هذه الدول إلى النظام الرأسمالي أصعب بكثير مما كان متصورا قبل وقوع تلك الأحداث، حيث تبين أن تحول اقتصادات هذه الدول إلى نظام يقوم على الملكية الفردية وآليات السوق والمبادرات الشخصية عملية قاسية وتحتاج إلى وقت لا يستهان به، وأن الكلفة الاجتماعية لها ضخمة جدا[3]. وزاد من صعوبة الأمر أن نصيب هذه الدول من حركة التجارة الدولية قد هوى للحضيض، وأن الآمال التي كانت معلقة على الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال الأجنبي والمعونات الأجنبية في سرعة تحويل هذه الدول للنظام الرأسمالي، هي آمال لم تتحقق حتى الآن. وما وفد إلى هذه الدول من رأس مال أجنبي مازال ضئيلا، ومعظمه جاء ليشتري الأصول الإنتاجية القائمة (مشروعات القطاع العام) في ظل برامج الخصخصة التي تستهدف القضاء على الملكية العامة. كذلك فإن العقبة الأساسية أمام تحول هذه الدول إلى الرأسمالية تتمثل في غياب طبقة الرأسماليين، ولا يمكن للمستثمرين الأجانب، أو أقطاب المافيا والسوق السوداء، أن يكونوا بديلا لهذه الطبقة.

وقبل أن نلقي الأضواء على واقع البطالة الآن في هذه الدول، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة هذه الدول كانت ـ شأنها في ذلك شأن جميع مكونات الاقتصاد العالمي ـ قد حققت خلال الفترة 1945 ـ 1970 معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو والتوظف، في ضوء نموذج النمو الستاليني الذي قامت عليه تجارب البناء «الاشتراكي» فيها. وهذا النموذج الذي كانت فيه الوظائف مأمونة تماما للقوى العاملة (بغض النظر عن مستوى إنتاجيتها) يمكن تحديد أهم ملامحه فيما يلي:

1 ـ اعتصار الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لمصلحة تمويل التراكم في البنية الأساسية والقطاع الصناعي، وذلك بشكل قسري من

خلال تأميم الملكيات الزراعية وسياسات الأسعار الحكومية والتسليم الإجباري للمحاصيل.

2 ـ تسريع عمليات التراكم بوتائر عالية، وذلك باستئثار الاستثمار بأنصبة متزايدة باستمرار من الدخل القومي ومن الزيادة التي تحدث فيه. وكان ذلك على حساب نمو الأجور والاستهلاك المحلي، وإن كان ذلك لا يخفي الارتفاع المحسوس الذي حدث في مستويات المعيشة مقارنة بأوضاع هذه الدول قبل الحرب العالمية الثانية.

3 ـ إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وصناعة بناء الماكينات لتوفير القاعدة المادية اللازمة لتنويع وتغيير بنيان الإنتاج القومي.

4 ـ إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج (إلا في أضيق الحدود)، وتشغيل وسائل الإنتاج في القطاعات المختلفة للدولة طبقا للخطط الاقتصادية التي تضعها أجهزة التخطيط المركزية.

5 ـ نظرا لأن الرأسمالية العالمية قد فرضت حصارا شاملا، ماليا وتجاريا وتكنولوجيا، على هذه الدول، فقد ترتب على ذلك الاضطرار لإنتاج بدائل الواردات في ظل سوق شبه مغلقة، تسعى للاكتفاء الذاتي. وكان لذلك تأثير سلبي واضح في الإنتاجية والجودة في هذه البدائل.

6 ـ الاعتماد على التخطيط المركزي الصارم في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وإهمال علاقات السوق وقانون القيمة. وترتب على ذلك الاهتمام بالكم دون الكيف.

7 ـ وجود سلطة ذات بناء هرمي صارم تعتمد على الأوامر من أعلى إلى أسفل، في ضوء اندماج الحزب الحاكم بالدولة، وإخضاع منظمات المجتمع المدني لهذه السلطة. وقد ترتب على ذلك غياب الديموقراطية، والنقد الذاتي، وتداول السلطة، والتضييق على الحريات والمبادرات الفردية.

وعلى أيّ حال؛ فإنه في نهاية الستينيات من قرننا الحالي، كان نموذج النمو الستاليني الذي ساد في دول المنظومة الاشتراكية، قد وصل إلى ذروة عطائه من خلال ما حققه من استخدام موسع للموارد المتوافرة ومن تسريع لعمليات التراكم والتصنيع. وظهرت منذ ذلك التاريخ مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تتطلب مواجهة صريحة وحاسمة. وكان يأتي في مقدمة هذه التحديات، التحول من نموذج النمو

الممتد Extended الذي يعتمد على وفرة الموارد، إلى نموذج النمو المكثف Extensive الذي يعتمد على الارتقاء بالإنتاجية وتحديث فنون الإنتاج والإدارة، ومراعاة ما كانت ترسله إشارات السوق وعلاقات القيمة من دلالات وتحذيرات. أضف إلى ذلك، أنه بعد أن اتسع حجم العلاقات الاقتصادية الخارجية (ابتداء من بداية السبعينيات) مع منظومة الاقتصاد الرأسمالي، مما انعكس في تزايد واردات الدول الاشتراكية وحصولها على بعض القروض الخارجية، بات من الضروري مراعاة تأثير هذا الانفتاح في كثير من القضايا والمتغيرات المهمة، مثل أسعار الصرف وتنمية قطاع الصادرات ومراعاة الجودة والمزايا النسبية وإعادة النظر في حسابات القيمة والمركزية الاقتصادية... إلى آخره. وعلى الصعيد السياسي، كانت قضايا الحرية والديموقراطية وعلاقة الأحزاب الشيوعية بالجماهير وبالمجتمع تطرح نفسها بقوة. ورغم أن الفكر الاشتراكي الذي ظهر خلال هذه الحقبة (وبالذات السبعينيات) كان مدركا لأهمية هذه التغيرات والتحديات، فإنه من الناحية الواقعية لم يحدث التغيير المطلوب. ويبدو أن استمرار الحرب الباردة واشتعال سباق التسلح لعبا دورا مهما في تأجيل التغيير أو الخوف من حدوثه. وعندما جاءت البيروسترويكا لم يكن لها نظرية أو استراتيجية للتغيير وإعادة البناء بقدر ما كان لها من آليات للهدم، الأمر الذي عجل باختفاء الاتحاد السوفييتي وتفتيته وانهيار المنظومة الاشتراكية وسعي دول المنظومة للتحول للنظام الرأسمالي والاندماج في الاقتصاد العالمي، بل وطلبها دخول حلف شمال الأطلسي!

والآن...

ما هي صورة البطالة في الدول التي كانت «اشتراكية» بعد مضي ما يقرب من سبع سنوات على التحولات العاصفة التي حدثت فيها؟

أول ما نلاحظ من ملامح هذه الصورة هو ارتفاع معدلات البطالة فيها بصورة فلكية، رغم ما يشوب قياس هذه المعدلات من أوجه القصور، يأتي في مقدمتها الاعتماد في حساب تلك المعدلات على العاطلين المسجلين فقط في مكاتب القوى العاملة في حين أن هناك أعدادا هائلة من العاطلين قد كفوا ـ بعد يأسهم ـ عن تسجيل أسمائهم في هذه المكاتب. وطبقا للإحصاءات المتوافرة، فإنه في سنة واحدة، ما بين 1990 و1991 ارتفع عدد

العاطلين إلى أربعين ضعفا عما كان عليه في عام 1990 في دول شرق ووسط أوروبا. ففي مطلع مارس 1992 كان عدد العمال المسجلين كعاطلين يصل إلى 4 ملايين عامل، بينما كان عددهم يقل عن 100 ألف فرد في بداية عام 1990[4]. وبإلقاء إطلالة سريعة على الجدول رقم (3 ـ 1) يتضح لنا مدى النمو الصاروخي الذي حدث في معدلات البطالة في هذه الدول. ففي ألبانيا يرتفع معدل البطالة من 8, 9٪ من قوة العمل في عام 1990 إلى 0, 25٪ في عام 1993. وفي بلغاريا يرتفع المعدل من 8, 1٪ إلى 4, 16٪ على التوالي، وفي كرواتيا يتضاعف المعدل من 0, 8٪ إلى 9, 16٪ على التوالي، وفي المجر من 7, 1٪ إلى 1, 12٪، وفي سلوفاكيا من 6, 1٪ إلى 4, 14٪، وفي مقدونيا من 1, 17٪ إلى 6, 29٪. وفي يوغسلافيا يرتفع المعدل إلى 6, 24٪ في عام 1993 بعد أن كان 7, 14٪ في عام 1990. ومعظم هؤلاء العاطلين يتركزون في قطاع الصناعات التحويلية والمناجم والكهرباء والمياه، وإلى حد ما في قطاع الزراعة وقطاع التشييد[5].

جدول رقم (3 – 1)

معدل البطالة في الدول التي كانت "اشتراكية" 1990 – 1993

% من قوة العمل

الدولة	1990	1991	1992	1993
ألبانيا	9,8	9,4	26,7	25
بلغاريا	1,8	11,5	15,6	16,4
البوسنة والهرسك	...	...	...	...
كرواتيا	8,0	14,1	17,8	16,9
جمهورية التشيك	0,7	4,1	2,6	3,5
المجر	1,7	7,4	12,3	12,1
بولندا	6,1	11,8	13,6	15,7
رومانيا	1,3	3,1	8,2	10,1
سلوفاكيا	1,6	11,8	10,4	14,4
سلوفينيا	5,3	10,1	13,3	15,4
مقدونيا	17,1	24,5	26,8	29,6
يوغسلافيا الاتحادية	14,7	15,7	24,6	24,6

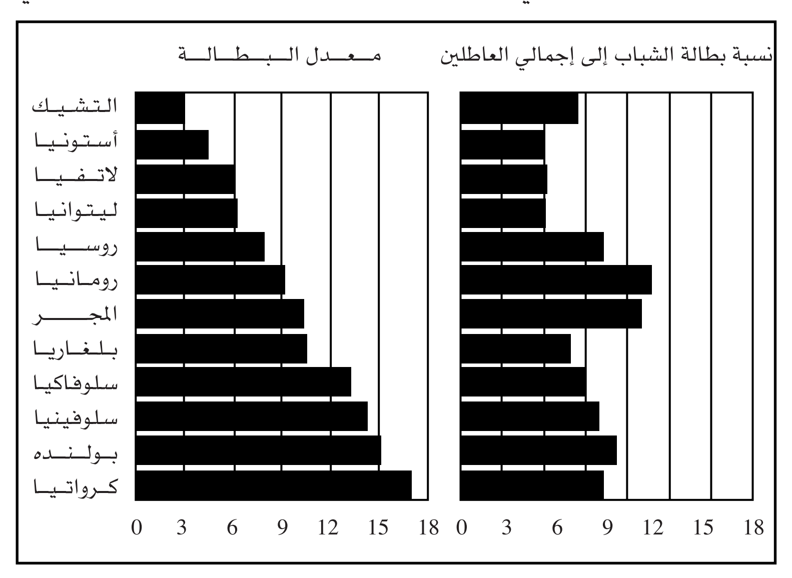
(...) غير متوافرة.

ملاحظة: يراعى أن هذه المعدلات تعتمد على أرقام العاطلين الذين سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل

Source: U.N. Economic Commission For Europe: **Economic Survey of Europe in 1993 – 1994**, **New York** and Geneva, 1994, p. 36.

وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق لم تكن الصورة أقل قتامة في عدد من هذه الدول، ففي أرمينيا وأوكرانيا ارتفع عدد العاطلين في عام 1995 بنسبة تتراوح ما بين 40 ـ 50٪. وتضاعف عدد العاطلين في كازاخستان، وثلاث مرات في قيرا قيزستان خلال هذا العام نفسه. لكن الصورة أقل سوءا في دول بحر البلطيق (أستونيا ولاتفيا وليتوانيا)(6).

كذلك يلاحظ على صورة البطالة في الدول التي كانت «اشتراكية» ارتفاع نسبة بطالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما في إجمالي عدد المتعطلين (انظر الشكل رقم 3 ـ 1)(7). وفي كل هذه الدول تزايدت بطالة الشباب بمعدلات مرتفعة في الآونة الأخيرة. فمع تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار وشحة مصادر الدخل اضطر كثير من الشباب إلى ترك المدارس والمعاهد الفنية والجامعات واللجوء لسوق العمل والبحث عن فرص للتكسب. وفي كثير من هذه الدول تزيد بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة على عدد الذين سرحوا من وظائفهم. وقد شكلت بطالة الشباب في الجمهورية التشيكية ما نسبته 30٪ من إجمالي



شكل رقم (3 ـ 1) معدل البطالة وبطالة الشباب في بعض الدول التي كانت «اشتراكية» طبقا للموقف في سبتمبر 1995

عدد المتعطلين، وفي بلغاريا بلغت النسبة 26٪، وفي المجر 44٪، وفي رومانيا 46٪، وذلك طبقا لبيانات عام 1995 (سبتمبر). وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق تزيد بطالة الشباب على ثلث إجمالي المتعطلين، وتمثل حوالي خُمس المتعطلين في دول البلطيق (ليتوانيا، أستونيا، لاتفيا)[8].

وفي بداية عمليات التحول وقع عبء البطالة أولا على العمالة العادية غير الماهرة، حيث طُردت أعداد ضخمة منها، خاصة من قطاع الصناعات التحويلية والإدارات الحكومية، وذلك في أعقاب وصول هذه الدول إلى اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج للتثبيت الاقتصادي[9] Stabilization Programmes. وفي مرحلة تالية، عندما تعمق الركود والكساد، بدأت البطالة تتفشى بشكل واضح في صفوف الفنيين والعمال المهرة وخريجي الجامعات. وعلى سبيل المثال، انخفضت نسبة العمال غير المهرة العاطلين في المجر من 56٪ من إجمالي عدد المتعطلين في عام 1986 إلى 32٪ في عام 1990. وفي ديسمبر عام 1991 كانت بطالة العمال المهرة والفنيين تشكل 40٪ من إجمالي عدد المتعطلين، وبطالة العمال غير المهرة تشكل 31٪[10]. و هذا الوضع نفسه تكرر في دول أخرى. ولكن بشكل عام، تظل بطالة العمال غير المهرة من أعلى المعدلات بالمقارنة مع الفئات الأخرى.

كذلك من الملاحظ، أن معدلات البطالة بين النساء أكبر من معدلات البطالة بين الرجال (باستثناء حالة المجر وسلوفينيا). وطبقا لبيانات عام 1995 تراوح نصيب بطالة النساء ما بين 52٪ و 58٪ من إجمالي عدد المتعطلين في دول وسط وشرق أوروبا. بل إنه في دول الاتحاد السوفييتي السابق ودول البلطيق تزيد النسبة على 60٪، وتصل إلى 70٪ في حالتي أستونيا وأوكرانيا[11].

ولا يجوز أن ننسى أن صورة البطالة في الدول التي كانت «اشتراكية» تتسم بطول مدة التعطل (أكثر من سنة)، بسبب استيلاء الركود والتدهور الاقتصادي على هذه الدول. وطبقا لمسوحات قوة العمل، يتزايد هذا النوع من البطالة بما نسبته 9 ـ 10٪ سنويا في هذه الدول. وفي الجمهورية التشيكية وصلت نسبة العاطلين لمدة تزيد على السنة حوالي 31٪ من إجمالي عدد المتعطلين، وفي بولندا، 42٪، وفي رومانيا 47٪. بل وتصل النسبة إلى 66٪ في بلغاريا، وذلك طبقا لبيانات عام 1995[12]. أما في

جمهورية روسيا فالنسبة تصل إلى 31٪، و 33٪ في أستونيا، و 35٪ في ليتوانيا في عام 1995. وليس بخاف، أن هذا النوع من البطالة يسبب مشكلات ضخمة للمتعطل نفسه. ذلك أن طول مدة البطالة يؤدي، عبر الزمن، إلى أن يفقد العامل كثيرا من مهاراته وخبراته، وبالتالي تصبح فرص العمل أمامه عزيزة، ومن ثم تزيد بطالته، ويؤدي ذلك إلى أن يفقد العاطل مزيدا من قدراته وخبراته من جديد... وهكذا إلى أن يصل إلى مستوى الإحباط، فيكف عن تسجيل اسمه في مكاتب التوظيف.

في ضوء هذه السمات التي تتسم بها صورة البطالة في الدول التي كانت «اشتراكية» كان من الطبيعي أن يتزايد فيها عدد من يعملون في الأنشطة التافهة (الباعة الجائلين وباعة الأرصفة والأكشاك) وفي القطاع الهامشي ممن يسميهم البعض «بمن يعملون لحساب أنفسهم Self - employed (والتسمية هنا ضخمة لا تتناسب مع تفاهة هذه الأنشطة وفقر من يعملون بها). بل إنه من المشاهد أن هذه الدول بدأ يظهر فيها، ولأول مرة، ظاهرة عمالة الأطفال. كذلك يلاحظ، والحال هذه، أن تزايدت، على نحو واضح، في هذه الدول نسبة من يعملون لبعض الوقت Part - time بغير إرادتهم، وبخاصة في المصانع والمشروعات الكبيرة والمتوسطة. ففي جمهورية الاتحاد الروسي، على سبيل المثال، بلغ عدد الأفراد الذين اضطروا للعمل لبعض الوقت أو بشكل مؤقت حوالي 1,4 مليون عامل أو ما يعادل 6٪ من إجمالي قوة العمل، وذلك في نوفمبر 1995. وفي أوكرانيا بلغ عدد من يعملون بإجازات غير مدفوعة الأجر حوالي 2,2 مليون عامل أو ما يمثل 10٪ من إجمالي قوة العمل. كما بلغ عدد من يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم حوالي 900,000 عامل أو ما نسبته 4٪ من إجمالي قوة العمل، وذلك في نهاية يونيو عام 1995. وفي جمهورية مولدوفيا بلغت نسبة من يعملون بشكل مؤقت ومن يعملون لبعض الوقت 14٪ من قوة العمل في عام 1995[13].

هذه الصورة الكئيبة للبطالة في دول الاتحاد السوفييتي السابق، ودول وسط وشرق أوروبا، لا تنفصل في الحقيقة عن تدهور وتردي الأوضاع الاقتصادية الكلية فيها. فقد رافق هذه البطالة المتفاقمة تدهور مستمر في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإنتاج الصناعي بمعدلات مخيفة، خاصة بعد أن انخفضت معدلات الاستثمار فيها، وبعد أن فقدت هذه الدول أسواقها

الخارجية، سواء الأسواق التي كانت فيما بينها حينما كان مجلس الكوميكون قائما، أو أسواق البلاد النامية التي كانت ترتبط مع كثير منها بعلاقات قوية. صحيح أن هذه الدول كسبت في الآونة الأخيرة بعض الأسواق الخارجية في دول منظمة التعاون والتنمية OECD، لكن تلك الأسواق ما تزال صغيرة ولا تعوض خسارة الأسواق التي فقدتها. أضف إلى ذلك، أن كثيرا من هذه الدول قد أغلق عددا لا بأس به من المصانع والوحدات الإنتاجية، بسبب الخسائر التي تحققها. كذلك لا يجوز أن ننسى تأثير برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي[14]، وما أدت إليه من تخفيض في الإنفاق العام وزيادة في أسعار الفائدة وارتفاع في تكاليف الإنتاج. فقد كان لهذه البرامج تأثيراتها الانكماشية الواضحة في خفض الطلب المحلي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي. كذلك انخفضت الإنتاجية، وخاصة إنتاجية العمل الصناعي بمعدلات غير مسبوقة. كما انطلق الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للارتفاع بقوة الصاروخ (وصل معدل تغير هذا الرقم إلى 5, 338٪ في بلغاريا عام 1991 وإلى 5, 444٪ في رومانيا في نفس هذا العام). ولمزيد من التفاصيل أرجو من القارئ إلقاء إطلالة على الجدول رقم (3 ـ 2).

في ضوء ذلك كله كان تدهور الأجور الحقيقية للمشتغلين وانخفاض مستوى معيشتهم، أمرا طبيعيا. فعلى الرغم من الزيادات الاسمية الكبيرة التي حدثت في الأجور النقدية، وبخاصة في عام 1991، فقد أدى الارتفاع الفلكي للأسعار بسبب إلغاء الرقابة الحكومية وإطلاق آليات العرض والطلب وإلغاء الدعم، إلى أن الأجور الحقيقية قد تردت إلى الحضيض وبمعدلات مخيفة. ففي يوغسلافيا انخفضت الأجور الحقيقية في عام 1993 بنسبة 61٪، وفي أوكرانيا بنسبة 49٪، وفي ليتوانيا ومولدوفيا بنسبة 43٪، وبما لا يقل عن الربع في كل من بيلاروس ومقدونيا، أيضا في نفس هذا العام. ويمكن للقارئ أن يحيط بمزيد من التدهور في بلاد أخرى بإلقاء نظرة سريعة على الجدول رقم (3 ـ 3).

ومهما يكن من أمر، فقد انتشرت في هذه الدول ظاهرة الفقر على نحو هائل. حيث أصبحت أعداد غفيرة من الناس لا تحصل على الدخل الأدنى اللازم لمواجهة ضروريات الحياة بعد أن تزايدت البطالة، وارتفعت الأسعار،

جدول رقم (3 – 2)

بعض المؤشرات الكلية عن بعض الدول التي كانت "اشتراكية"

خلال الفترة 1989 – 1991

(تغير نسبي)

المؤشر والسنة	بلغاريا	تشيكوسلوفاكيا	المجر	بولندا	رومانيا
الإنتاج					
1989	0,4-	0,7	0,4	صفر	5,8-
1990	11,8-	1,1-	3,3	11,6-	7,4-
1991	17,0-	16,0-	10,0-	9,0-	14,0-
الإنتاج الصناعي :					
1989	1,1-	1,1	1,0-	0,5-	2,1-
1990	16,8-	3,7-	9,2-	24,2-	19,0-
1991	27,8-	21,2-	19,0-	11,9-	18,7-
العمالة الكلية :					
1989	2,3-	0,3	0,9-	0,6	1,1
1990	6,1-	0,4-	2,0-	3,6-	0,2
1991	14,5-	7,4-	6,0-	5,5-	11,6-
إنتاجية العمل الصناعي :					
1989	2,1	1,7	0,7	0,5-	3,9-
1990	8,6-	0,3-	0,4-	19,5-	18,5-
1991	10,9-	14,4-	10,2-	4,9-	9,2-
الأجور الاسمية :					
1989	8,8	2,3	17,9	291,8	4,0
1990	31,5	3,6	28,6	298,0	10,5
1991	152,8	16,4	27,2	71,9	333,7
الرقم القياسي لأسعار المستهلك :					
1989	5,6	1,0	17,0	251,1	0,9
1990	23,8	10,0	28,9	585,8	7,4
1991	338,5	57,9	35,0	70,3	444,5

Source: United Nations, **Report on the World Social Situations**, New York, **1993**, **p**. **74**.

وأُلغي الدعم، وقلصت برامج الضمان الاجتماعي، وتزايدت حالات العمل المؤقت ولبعض الوقت، وانخفضت مستويات الأجور. لهذا، فقد زاد عدد من يعيشون على، أو تحت، خط الفقر بشكل فلكي. وكما يقول تقرير العمالة في العالم لعام 1995 الذي وضعته منظمة العمل الدولية، إن عدد الأسر التي تعيش في حالة فقر مدقع في رومانيا وبلغاريا وبولندا والتشيك

جدول رقم (3 – 3)

تطور الأجور الحقيقية في الدول التي كانت "اشتراكية" 1990 – 1993

التغير النسبي مقارنة بالعام السابق

البلد	1990	1991	1992	1993
بلغاريا	6,9	39,4-	19,2	10,4-
كرواتيا	16,2-	25,0-	43,5-	0,5-
جمهورية التشيك	...	...	10,1	8,6
المجر	3,7-	4,0-	4,0-	1,6-
بولندا	24,4-	0,3-	2,7-	1,8-
رومانيا	5,5	16,6-	13,2-	15,8-
سلوفاكيا	...	...	...	...
سلوفينيا	26,5-	15,1-	2,8-	16,0
مقدونيا	...	...	32,9-	26,5-
يوغسلافيا	4,7-	5,8-	48,7-	61,0-
بيلاروس	10,1	2,0	15,3-	27,9-
مولدوفيا	9,9	15,3-	30,9-	43,0-
روسيا	8,7	7,2-	29,8-	1,7-
أوكرانيا	7,9	1,9	18,2-	49,1-
أستونيا	6,8	43,1-	30,8-	5,0-
لاتفيا	5,3	29,2-	22,7-	6,7
ليتوانيا	6,3	17,7-	14,0-	43,0-

(*) الأجور الحقيقية هنا محسوبة على أساس الأجور الأسمية مكمشة deflated بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين .

(...) غير متاحة .

Source: U.N. Economic Commission For Europe: **Economic Survey of Europe in 1993 – 1994**, **New York** and Geneva, 1994, p. 79.

وسلوفاكيا، قد تزايد بشكل سريع في السنوات الأخيرة، وأكثر مما هو مسجل في الإحصاءات الرسمية[15]. ففي بلغاريا، على سبيل المثال، وصلت نسبة الأسر التي تعيش في حالة فقر، بمعنى أنها لا تحصل على الحد الأدنى من الدخل، إلى 73٪ من إجمالي عدد الأسر، بينما كانت النسبة 42٪ قبل ذلك بعامين[16]. وفي بولندا صنّفت الإحصاءات الرسمية أكثر من 40٪ من إجمالي عدد الأسر البولندية على اعتبار أنها تعيش في حالة فقر في عام 1991، وهذه النسبة تقل عما كانت موجودة قبل عامين[17]. وفي منتصف عام 1992 صنّفت الإحصاءات الرسمية في بولندا أكثر من 50٪ من عدد الأسر البولندية على أنها لا تحصل على الحد الأدنى اللازم للمعيشة على

خط الفقر. وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق أصبح حوالي 100 مليون فرد يعيشون دون مستوى خط الفقر المقدر رسميا[18]. وبعد تحرير الأسعار تماما في عام 1992، ودخول روسيا مرحلة الركود التضخمي الجامح Hyper - Stagflation - قدر الجهاز الحكومي للإحصاءات GosKomstat أن 80٪ من شعب روسيا أصبح يحصل على دخل يقل عن دخل خط الفقر[19] (حد الكفاف).

لاعجب والحال هذه، أن تتعاظم الحاجة إلى مصروفات الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للمتعطلين والفقراء. ومن المعلوم، أن تلك المصروفات وهذه الحماية كانت تشمل كل أفراد وفئات المجتمع في فترة «النظام الاشتراكي»[20]، وكانت شعوب هذه الدول تنظر إلى المكاسب الناجمة عن هذه المصروفات وتلك الحماية على أنها أمور «مفروغ منها» ومضمونة مائة في المائة. وقد كانت تلك المكاسب تشكل جزءا مهما من دخول الأفراد. على أن مصروفات الضمان الاجتماعي سرعان ما تعرضت للضغط الشديد في ضوء برامج التثبيت الاقتصادي التي استهدفت خفض عجز الموازنة العامة وتحرير الأسعار. يكفي في هذا الخصوص، أن نلم بشكل سريع بالتدهور الشديد الذي طرأ على نسبة المبالغ التي كانت تخصص لضروريات الحياة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من هذه الدول، وعلى النحو الذي ترويه لنا بيانات الجدول رقم (3 ـ 4). ما بالنا إذا علمنا، أن تلك

جدول رقم (3 – 4)

نسبة دعم ضروريات الحياة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول التي كانت "اشتراكية" للأعوام 1988 ، 1990 ، 1991

الدولة	1988	1990	1991
بلغاريا	17,6	16,1	3,5
تشيكوسلوفاكيا	13,0	14,0	4,2
المجر	11,8	8,9	8,2
بولنده	16,0	7,5	5,5
رومانيا	0,5	7,5	5,7
دول الـــOECD الأوروبية/1989	...	2,0	...

Source: U.N. **Report on the World social situation 1993**, p. 142.

النسبة قد انخفضت في حالة بلغاريا من 17,6٪ في عام 1988 إلى 3,5٪ في عام 1991؛ وفي تشيكوسلوفاكيا من 13٪ إلى 4,2٪، وفي بولندا من 16٪ إلى 5,5٪ على التوالي؛

الدول مع إجراءات التحول نحو الرأسمالية. ولهذا فإنه بعد أن قلصت حكومات تلك الدول مشروعات الضمان الاجتماعي والدعم (بعد أن استبدلت به بدلات نقدية سرعان ما أكلها التضخم)، ورفعت أسعار كل السلع والخدمات، ومع تفاقم البطالة وتدهور مستوى معيشة الناس، لجأت هذه الحكومات إلى وضع أنظمة جديدة لإعانات البطالة Unemployment Benefits طبقا لقواعد محددة. وهي أنظمة كانت تعد في صياغاتها الأولى بأنها من الممكن أن تكون عونا لا بأس به للمتعطلين وما يواجهونه من فقر وحرمان ومعاناة، ولكن عندما زادت البطالة بسرعة سرعان ما اتخذت حكومات هذه الدول عدة إجراءات مالية وانكماشية، وأعيد النظر في قوانين مشروعات إعانة البطالة، حيث تم تقصير مدة الاستفادة من الإعانة، وخفض نسبة الاستحقاق replacement ratio (وهي النسبة بين مدفوعات الإعانة إلى متوسط الأجور)[21]، كما أصبحت هذه النظم لا تشمل إلا نسبا معينة من إجمالي عدد المتعطلين.

وإذا ألقينا الآن نظرة خاطفة على الجدول رقم (3 ـ 5) فسوف تتضح لنا أهم معالم أنظمة إعانات البطالة في مجموعة هذه الدول، وذلك طبقا للموقف في عام 1995. ومنه يتضح مدى التباين في مزايا هذه الإعانات بين الدول التي يشير إليها الجدول، من حيث مدة الاستفادة من الإعانات (تصل المدة في بعض الدول إلى 12 شهرا، وفي البعض الآخر 3 شهور)، ومن حيث نسبة مبلغ الإعانة إلى الأجر المفقود (تتراوح هذه النسبة فيما بين 10٪ و 37٪)، ومن حيث نسبة عدد المستفيدين من تلك الإعانات إلى إجمالي عدد المتعطلين (تتراوح النسبة فيما بين 22٪ و90٪)[22].

وعلى أي حال، إذا كانت صورة البطالة، وكما عرضناها سابقا، في مجموعة الدول التي كانت «اشتراكية» قاتمة وقاسية وتشير إلى مدى ضخامتها وخطورتها، فإنها في الحقيقة تعبر عن المأزق الذي وقعت فيه شعوب هذه الدول. فهي حينما ثارت على نظمها السابقة كانت تحلم بأن تحتفظ بـ «مزايا الاشتراكية» في مجالات الضمان الاجتماعي والأمن

جدول رقم (3 – 5)

مؤشرات نظم إعانة البطالة في بعض الدول التي كانت "اشتراكية"

طبقا للموقف في عام 1995

الدولة	المدة القصوى للإعانة (شهور)	نسبة الإعانة إلى الأجور	نسبة المستفيدين من الإعانة لإجمالي المتعطلين
ألبانيا	12	37	27
بلغاريا	6 - 12	33	30
التشيك	3 - 12	25	44
المجر	12	31	38
بولندا	9	26	58
رومانيا	6 - 9	..	31
سلوفاكيا	3 - 24	27	27
سلوفينيا	26 أسبوعا	..	22
بيلاروس	12	10	52
الاتحاد الروسي	12	21	87
أوكرانيا	6	17	59
أستونيا	6	19	90
لاتفيا	..	29	46
ليتوانيا	6	28	66

Source: U.N. Economic Survey of Europ in 1995 - 1996, New York, 1996, p. 93

الوظيفي والحماية الاجتماعية، وأن تحصل في الوقت نفسه، على «مزايا الرأسمالية» في مجالات الاستهلاك الترفي، فلا استطاعت أن تحتفظ بمزايا هذه ولا حصلت على مزايا تلك.

الهوامش والمراجع

(1) راجع: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية لعام 1996، الطبعة العربية 1996، ص88.

(2) راجع في ذلك:

ILO: World Employment 1995, An ILO Report, Geneva, 1995, p. 14.

(3) قارن، نفس المصدر السابق، ص 15/14.

(4) انظر في ذلك:

OECD: Employment Outlook, July 1992, Paris, 1992, p. 249; and see also; United Nations: Report on the World Social Situations 1993, New York,1993, p. 73.

ثم ارتفع العدد في عام 1994 إلى 5,7 مليون عاطل حسب تقدير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ـ انظر:

United Nations, Economic Survery of Europe in 1995 - 1996, New York 1996, p. 86.

(5) ارجع إلى:

United Nations; Report on the World Social Situations, 1994, op.cit, p.75.

(6) راجع في ذلك: تقرير المسح الاقتصادي لأوروبا عام 1996/95 السالف الإشارة إليه، ص88.

(7) مصدر الشكل هو:

United Nations, Economic Survey of Europe in 1995 -1996, op.cit., p. 92.

(8) انظر المصدر آنف الذكر مباشرة، ص92.

(9) عن هذه البرامج انظر: رمزي زكي ـ التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1996، ص 161 ـ 169.

(10) انظر في ذلك:

United Nations; Report on the World Social Situation 1993, op.cit., p. 75.

(11) انظر في ذلك: الأمم المتحدة ـ تقرير المسح الاقتصادي لأوروبا عن عام 1995 ـ 1996 (باللغة الإنجليزية) سبق ذكره، ص 92.

(12) نفس المصدر السابق، ص 93.

(13) انظر، نفس المصدر السابق، ص 91. ولمزيد من التفاصيل عن خصائص أحوال العمالة وأسواق العمل في هذه الدول في ضوء التحولات التي تمر بها. راجع:

R. Jackman: “Economic policy and employment in the transition economies of Central and Eastern Europ; what have we learned?”, in: International Labour Review, ILO, No. 3/1994; ILO: World Employment 1995, An ILO Report, op.cit.,pp 105 - 128.

(14) عن برامج التكيف الهيكلي انظر مؤلفنا المذكور في الهامش رقم (9) أعلاه، ص 170 ـ 197

(15) راجع في ذلك:

ILO: World Employment 1995, op. cit,p. 112.

(16) نفس المصدر السابق، ص 112

(17) نفس المصدر، ص 112

(18) نفس المصدر، ص 112

(19) نفس المصدر، ص 112

(20) يوضح ذلك الجدول الآتي الذي يبين نسبة مصروفات الضمان الاجتماعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول التي كانت «اشتراكية»، وذلك خلال الفترة ما بين 1988 و 1991 وقبل أن تشهد هذه الدول التغيرات العاصفة التي أصابت آليات النظام الاقتصادي وأسسه الجوهرية.

%

الدولة	1988	1990	1991
بلغاريا	10,1	13,0	12,1
تشكوسلوفاكيا	11,7	12,0	15,0
المجر	15,4	17,5	24,0
بولنده	11,2	...	...
رومانيا	7,9	8,6	7,3
دول الـــ OECD الأوروبية	...	19,0	...

(...) غير متاحة.

Source: United Nations, Report on the World Social Situation **1993**, **op**.**cit**., **p**. **144**.

(21) راجع في ذلك:

United Nations: Economic Survey of Europe in 1995 - 1996, p. 93.

(22) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأنظمة ارجع إلى :

United Nations, Economic Commision For Europe: Economic Survey of Europe in 1994-1995, pp. 115 - 117; Internationl Social Security Association: Restructuring Social Security in Central and Eastern Europe, A Giude to Recent Developments, Policy Issues and Options, Geneva, 1994; and see also: Commission of the European Communities: Employment Observatory: Central and Eastern Europe, No. 7, Brussels, May 1995.

4 البطالة في البلاد النامية آثار فشل التنمية وتفاقم المديونية الخارجية

قُدر عدد سكان العالم في عام 1990 بحوالي 5292 مليون نسمة، يعيش منهم 1207 ملايين نسمة ـ بنسبة 8 , 22٪ ـ في الدول المتقدمة، وحوالي 4086 مليون نسمة ـ بنسبة 2 , 77٪ ـ في الدول النامية[1]. وبينما نما سكان العالم أجمع خلال الفترة 1985 ـ 1990 بمعدل سنوي متوسط يقدر بحوالي 79 , 1٪، فإن سكان الدول المتقدمة قد نموا في المتوسط سنويا بحوالي 54 , 0٪، في حين كان هذا المتوسط حوالي 11 , 2٪ في الدول النامية خلال نفس الفترة ـ انظر الجدول رقم (4 ـ 1). وفي عام 1993 قدر حجم قوة العمل في العالم أجمع بحوالي 4 , 2 مليار فرد، منهم حوالي 8 , 1 مليار فرد، بما نسبته 75٪ يعيشون في الدول النامية[2].

وقد تزايد عدد سكان العالم الناشطين اقتصاديا Economically Active في عقد الستينيات بحوالي 247 مليون فرد، وزاد عددهم في السبعينيات بحوالي 352 مليون فرد، وفي الثمانينيات بما يقدر بحوالي

396 مليون فرد. ومن المتوقع أن يزيد عددهم في عقد التسعينيات بحوالي 383 مليون فرد[3]. وفي ضوء هذه الزيادة وحسب الأوضاع الديموجرافية في مجموعة البلاد النامية[4]، فإن قوة العمل في هذه البلاد قد شهدت نموا عارما، وصلت نسبته إلى 82٪ في السبعينيات، وإلى 88٪ في عقد الثمانينيات، ومن المتوقع أن يصل إلى 92٪ في عقد التسسعينيات[5]. وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يدخل سنويا سوق العمل بالبلاد النامية حوالي 38 مليون فرد يبحثون عن فرص للتوظف[6].

ومهما يكن من أمر، فإنه نظرا لأن الزيادات الضخمة التي أضيفت إلى سوق العمل خلال هذه الفترة كانت أكبر بكثير من حجم فرص العمل التي كانت متاحة، فإن ذلك أدى إلى خلق جيوش هائلة من العاطلين المصابين بمختلف أنواع البطالة. وقد بدأت مشكلة البطالة في هذه البلاد تنفجر على نحو واضح في بداية عقد السبعينيات، وظلت تتراكم وتتفاقم عاما بعد الآخر إلى أن وصلت أعداد المتعطلين فيها إلى حوالي 500 مليون فرد، بافتراض أن معدل البطالة الإجمالي (شاملا لمختلف أنواع البطالة) لا يقل عن 27٪ من قوة العمل. ويرى بعض الخبراء أنه لما كانت قوة العمل في هذه البلاد تنمو بحوالي 3٪ سنويا، فإنه يتعين على هذه البلاد أن تحقق معدلا للنمو الاقتصادي لا يقل عن 6٪ سنويا، حتى يمكنها أن تمتص الزيادة التي ستحدث في قوة العمل.

وإذا أرادت هذه البلاد أن تمتص أيضا رصيد البطالة المتراكم؛ فإن عليها أن ترتفع بمعدل نموها الاقتصادي إلى مدى يتراوح فيما بين 8٪ و 9٪ سنويا عبر عقد من الزمان على الأقل[7].

وإذا افترضنا أن معامل رأس المال للناتج Capital/Output Ratio سيظل في حدود 3:1 فإن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب على أقل تقدير ألا يقل معدل الاستثمار الصافي عن مدى يتراوح ما بين 24٪ و 27٪ من الدخل القومي، ومدى يتراوح ما بين 32٪ و 36٪ بالنسبة لمعدل الاستثمار الإجمالي[8]. وتلك، في الحقيقة، تقديرات يستحيل، في ضوء الأوضاع الراهنة والمحتملة في الأجل المنظور القريب، أن يحققها عدد كبير من هذه البلاد. من هنا فأغلب الظن أن تظل مجموعة هذه البلاد تعاني، ولمدة طويلة، من ويلات البطالة.

جدول رقم (4 – 1)

سكان العالم : الحجم ومعدلات النمو للفترة 1950 – 2025

	العالم أجمع	الدول المتقدمة	الدول النامية
أولاً : الحجم بالمليون			
1950	2516	832	1684
1970	3698	1049	2649
1990	5292	1207	4086
2000	6260	1246	4997
2025	8504	1354	7150
ثانيا : متوسط معدل النمو السنوي%			
1955-1950	1,79	1,28	2,04
1970-1965	2,06	0,90	2,45
1990-1985	1,74	0,54	2,11
2000-1995	1,63	0,45	1,94
2005-2000	1,47	0,38	1,74
2025-2020	0,99	0,18	1,15

Source: United Nations, Report on the World Social Situation 1993, New York 1993, p.3.

ولكن...

ما هي أهم ملامح صورة البطالة في مجموعة هذه البلاد؟ وكيف تطورت؟

الواقع أنه لكي نحدد هذه المعالم فإن منطق التحليل يملي علينا أن نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن مجموعة هذه البلاد التى ظهرت إلى حيز الوجود كدول مستقلة نتيجة لنجاح حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، قد حققت خلال فترة الازدهار العالمي لعالم ما بعد الحرب (1945 ـ 1970) أوضاعا أفضل بكثير مما هي عليه الآن. ففي ضوء الوشائج القوية التي ربطتها بمجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، باعتبارها دولا مصدرة للمواد الخام لهذه البلدان ومستوردة منها جميع ما تحتاج إليه، فإن الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته اقتصادات هذه البلدان (على نحو ما رأينا آنفا) سرعان ما تساقطت بعض آثاره، بهذا القدر أو ذاك، على مجموعة

البلاد النامية. ولقد استطاعت مجموعة هذه البلاد أن تحقق درجات لا بأس بها من النمو الاقتصادي، وإن كان ذلك أبعد من أن يغير من طبيعة الهياكل الإنتاجية المشوهة لها (باستثناء بضع دول في جنوب آسيا: النمور الأربعة). فقد استفادت هذه البلاد من ازدهار التجارة العالمية، ومن زيادة طلب البلدان الصناعية على المواد الخام التي تنتجها. كما استفادت، في حدود معينة، من ظروف الحرب الباردة بحصولها على مقادير لا بأس بها من المعونات والقروض الميسرة من الدول التي كانت «اشتراكية» ومن البلدان الصناعية الرأسمالية. ولم تكن موازين مدفوعاتها تحقق عجوزات ضخمة، ومن هنا لم تظهر فيها آنذاك صعوبات للديون الخارجية.

ولو ألقينا إطلالة سريعة على بيانات الجدول رقم (4 ـ 2) لتبين لنا، أنه خلال الفترة 1966 ـ 1973 حققت مجموعة البلاد النامية، في المتوسط، معدلا للنمو في حدود 6,4٪، وهو متوسط يفوق ما تحقق في مجموعة البلدان الصناعية الرأسمالية، لكنه يقل قليلا عن ذلك المتوسط الذي حققته مجموعة الدول التي كانت «اشتراكية». صحيح أن الجدول يوضح، أن حظ

جدول رقم (4 – 2)

تطور معدلات نمو الإنتاج في مختلف المجموعات الاقتصادية

للفترة 66 – 1993

(متوسط معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي)

%

	1973-1966	1980-1974	1990-1981	1993-1991
العالم أجمع	4,9	3,5	3,3	1,1
الدول المتقدمة	4,7	3,2	3,2	1,2
دول شرق ووسط أوروبا	7,0	4,5	2,3	9,8-
الدول النامية	6,4	4,8	3,6	4,6
دول شرق آسيا	8,0	7,0	7,9	8,3
الصين الشعبية	8,9	6,3	9,9	11,2
دول جنوب آسيا	3,6	3,9	5,6	3,5
دول أفريقيا شبه الصحراوية	5,0	3,0	1,9	1,7
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	6,8	4,8	2,0	3,2
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7,0	4,6	0,4	3,0

Source: ILO: **World Employment 1995**, Geneva 1995, p.28.

المجموعات الاقتصادية داخل دائرة البلاد النامية من هذا النمو كان متفاوتا من مجموعة لأخرى. ولكن بشكل عام، كان النمو المتحقق في غالبية هذه البلاد لا بأس به. كما ارتفع مستوى المعيشة في هذه الفترة بشكل ملحوظ في تلك البلاد نظرا لأن معدلات النمو الاقتصادي كانت تفوق آنذاك معدلات النمو السكاني، الأمر الذي سمح بنمو حقيقي في متوسط نصيب الفرد من الإنتاج، ومن ثم من الدخل، خلال نفس الفترة. انظر الجدول رقم (4 ـ 3).

جدول رقم (4 – 3)

النمو في متوسط نصيب الفرد من الإنتاج خلال الفترة 1960–1990

في المجموعات الاقتصادية المختلفة

%

	1970–1960	1980–1970	1990–1980
الدول المتقدمة	4,0	2,2	2,2
دول شرق أوروبا (الاشتراكية)	5,7	4,5	1,6
الدول النامية	3,7	3,1	1,2
أفريقيا شبه الصحراوية	0,6	0,9	0,9-
دول شرق آسيا	3,6	4,6	6,3
الصين	3,6	3,6	8,2
دول جنوب آسيا	1,4	1,1	3,1
أمريكا اللاتينية	2,5	3,1	0,5-

نفس المصدر السابق ، ص 28 .

وكان من الطبيعي، والحال هذه، ألا تظهر في هذه البلاد بطالة يُعتد بها، رغم أن معدلات النمو السكاني فيها كانت في تلك الفترة تتجه للارتفاع. والحق، أن تواضع معدلات البطالة آنئذ كانت ترجع، بالإضافة إلى ظروف ازدهار الاقتصاد العالمي، إلى العوامل التالية :

ا ـ جهود التنمية التي بذلتها هذه البلاد والتي استوعبت الكثير من قوة العمل المحلية سواء في مشروعات بناء البنية الأساسية أو في توسعات الخدمات الحكومية، أو في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية.

2 ـ ارتفاع معدلات التعليم مما قلل في هذه المرحلة من الأعداد التي تدخل سوق العمل.

3 ـ الهجرة الدولية التي سمحت بانتقال أعداد كبيرة من فائض السكان النسبي الذي ظهر آنذاك للعمل في بلاد الشمال الصناعي، وهو الأمر الذي خفف من حدة البطالة.

وتدعونا النقطة الأخيرة، نظرا لأهميتها، لإلقاء بعض الأضواء عليها. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينيات، عمدت كثير من البلدان الصناعية الرأسمالية، في ظل الارتفاع الواضح الذي حدث في أجور العمال بسبب زيادة الطلب على قوة العمل، وبسبب تأثير نقابات العمال وتطبيق الحكومات لبرامج واسعة للضمان الاجتماعي، عمدت إلى الترحيب بالقوى العاملة الوافدة من البلاد النامية. وتم تغيير قوانين الهجرة والإقامة والعمل التي تسهل قدوم هذه القوى، التي جاءت بشكل واضح من تركيا والجزائر وتونس ومراكش وإسبانيا وإيطاليا ومن الهند وبعض الدول الأفريقية والآسيوية، واتجهت إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا بحثا عن فرص أفضل للتوظف وسعيا وراء أجور أعلى[9]. وقد عمل هؤلاء المهاجرون في مختلف المهن والحرف، وبخاصة تلك التي تتميز بالمجهود الشاق (البناء والتشييد، النظافة، الصناعة الثقيلة، أنشطة الموانئ...). «وقد شكل هؤلاء العمال الأجانب احتياطيا هائلا في سوق العمل، واستخدمتهم الرأسمالية كسلاح مهم في مواجهة المطالب المستمرة لزيادة أجور العمال المحليين ، ولتأمين حاجتها باستمرار من قوة العمل بغض النظر عن حالة النمو السكاني»[10]. وفي عام 1980، وكما يشير مارتن جودفري[11] Martin Godfry كان عدد العمال الأجانب النشطين اقتصاديا في البلدان الصناعية المتقدمة يتراوح، على أدنى تقدير، بين 20 و30 مليون عامل. ويشير التقرير السنوي لعام 1992 عن التنمية البشرية في العالم الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP إلى أنه خلال العقود الثلاثة الممتدة فيما بين 1960 و 1990، هاجر على الأقل 35 مليون فرد من البلاد النامية ليقيموا في بلدان الشمال الصناعي، منهم حوالي 6 ملايين هاجروا بطريقة غير قانونية[12]. وهؤلاء الأخيرون اضطروا إلى أن يقبلوا أقل الأجور وأن يعملوا في ظروف سيئة. على أن هجرة العمالة من

بلاد الجنوب إلى بلدان الشمال الصناعي لم تكن مقصورة فقط على قوة العمل العادية، بل شملت أيضا استنزاف الكوادر العلمية والفنية والمهنية ذات التخصصات الدقيقة. وسوف نرى لاحقا، أن موقف الترحيب بالعمالة الأجنبية سوف ينقلب إلى عكس ذلك ابتداء من النصف الثاني من السبعينيات.

على أن مشكلة البطالة بدأت في الظهور على نحو واضح في البلاد النامية ابتداء من عقد السبعينيات. وكان ظهورها منذ تلك اللحظة، واستمرار تفاقمها بعد ذلك، نتاجا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي:

1 ـ فشل أنماط التنمية التي انتهجتها هذه البلاد.

2 ـ تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك.

3 ـ الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة.

وفيما يتعلق بالعامل الأول، من الملاحظ أنه بعد أربعة عقود من محاولات «التنمية والتحديث» في البلاد النامية لم تنجح تلك المحاولات في الشطر الأعظم من هذه البلاد، في تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي، وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضع هذه البلاد على مدارج النمو المتواصل الذي ينمي باستمرار مصادر الدخل والإنتاج والإنفاق والتوظف. ذلك أنه باستثناء بضع دول في جنوب شرق آسيا (الدول المصنعة حديثا) مازالت مجموعة البلاد النامية ترزح تحت قيود التخلف وطغيان الفقر وديكتاتورية البطالة. كان فشل أنماط «التنمية» في هذه البلاد راجعا، ضمن عوامل أخرى، إلى أن النخب الحاكمة في هذه البلاد قد نظرت إلى عملية التنمية ـ تحت تأثير الفكر التنموي الذي ساد في حقبة الخمسينيات وحقبة الستينيات ـ على أنها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة وتلك التي تسود في بلادهم. وتوهم الكثيرون أن تعظيم معدل نمو الناتج المحلي في أقل الفترات (دون أن تعطي الأهمية لمكونات هذا الناتج) سوف يحل مشكلات التخلف والفقر وعدم عدالة التوزيع. حيث ساد الاعتقاد بأن النمو الذي سيحدث في الناتج سوف تتساقط آثاره Trickle-down على مختلف الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، وأن التوزيع ستحل مشكلاته بعد أن يتحقق النمو[13].

في ضوء هذا الفهم القاصر لجوهر عملية التنمية، تمحورت الجهود الإنمائية في «القطاع الحديث» الذي راح يطبق:

1 ـ إما استراتيجية التصنيع المتجه للتصدير.

2 ـ وإما استراتيجية التصنيع القائم على الإحلال محل الواردات.

وكان من نتيجة ذلك، أن القطاع الحديث استأثر بالشطر الأكبر من الاستثمارات المحلية وخدمات المرافق العامة والإنفاق العام. وتم تهميش باقي القطاعات التي اعتصرت عصرا من أجل توفير الموارد اللازمة لنمو القطاع الحديث (خير مثال على ذلك إهمال الزراعة واعتصارها لمصلحة جهود التصنيع والتحديث). وضاعف من حرج الموقف لجوء القطاع الحديث إلى استخدام فنون إنتاجية مكثفة لرأس المال، وموفرة لعنصر العمل، الأمر الذي كان تأثيره واضحا في الحد من نمو فرص التوظف أمام قوة العمل المحلية المتعاظمة النمو[14].

على أنه أيا كان نمط «التنمية» المختار، فقد كانت أدوات السياسة الاقتصادية في هذه البلاد انتقائية، وتتراوح فيما بين الاعتماد شبه المطلق على آليات السوق (كما هو الحال في تجارب دول أمركا اللاتينية)، والتخصيص المباشر للموارد النادرة من خلال جهاز الدولة (كما حدث في بعض التجارب الأفريقية والآسيوية). ولكن أيا كان الأمر، فقد كان للدولة دور محسوس وفاعل في كل هذه التجارب[15]. كذلك تجدر الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الدولة في مجتمعات ما بعد الاستقلال كانت تستند إلى تحالف بعض القوى الاجتماعية التي كانت تستفيد من تلك السياسات، واستبعدت في المقابل بعض القوى التي لم تستفد أو أضيرت منها. وظلت فاعلية هذا التحالف قائمة ومستمرة خلال فترة الخمسينيات والستينيات حينما كانت تناقضات هذا التحالف ماتزال مكبوتة، وحينما كانت ظروف الاقتصاد العالمي مواتية. على أن نموذج التحالف الاجتماعي هذا سرعان ما تعرض للانهيار في غالبية البلاد النامية في عقد السبعينيات، حينما بدأت المآزق الاقتصادية في الظهور (زيادة المديونية الخارجية، زيادة عجز الموازنة العامة، اشتعال نيران التضخم، زيادة البطالة، تفاقم الدين العام الداخلي، تدهور سعر الصرف، تناقص القدرة على الاستيراد، تدهور الاستثمار، وتهاوي معدلات النمو للحضيض).

وحينما بدأت التوترات الاجتماعية تنفجر نتيجة لما أفرزه نمط التنمية الفاشل من تفاوت شديد في توزيع الدخل والثروة ، وفساد، وهروب واسع للأموال إلى الخارج، ومن فقر، وحينما برزت للسطح نتائج التمييز بين بعض المناطق والقطاعات داخل الدولة وضد بعض القوى الاجتماعية والإثنية؛ وحينما حدث ذلك تعرضت كثير من أنظمة الحكم في هذه البلاد للتوترات السياسية والانقلابات العسكرية. وهنالك توقفت جهود التنمية، بل وعجزت كثير من الحكومات عن أن تضطلع بوظائفها التقليدية.

أما العامل الثاني الذي أسهم في احتدام البطالة في البلاد النامية فهو تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينيات، وتنامت وانفجرت في الثمانينيات[16]. وقد حدثت هذه الأزمة تحت تأثير عاملين أساسيين: أولهما تلك النظرة القاصرة التي سادت خلال الخمسينيات والستينيات والتي اعتبرت - قياسا على ما ذهب إليه الفكر الاقتصادي الكلاسيكي - أن النمو هو دالة في تراكم رأس المال، وبالتالي اعتبرت أن جوهر مشكلة التخلف تتمحور حول مشكلة التمويل؛ وأنه من المهم للارتفاع بمعدل النمو زيادة معدلات الاستثمار (وأهملت العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية، مثل كفاءة القوى العاملة، التعليم والتكنولوجيا، البيئة، الأبعاد الاجتماعية... إلى آخره). وترتب على تضخيم دور الاستثمار وتحديد معدلات عالية له، مع تواضع معدلات الادخار المحلي، أن تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي، وبخاصة عن طريق الاقتراض. أما العامل الثاني الأكثر حسما في بروز هذه الأزمة، فهو تعرض موازين مدفوعات هذه البلاد لعجوزات شديدة في بداية عقد السبعينيات، تحت تأثير زيادة أسعار النفط وأسعار الغذاء ومختلف السلع التي تستوردها تلك البلاد، في الوقت الذي تدهورت فيه أسعار صادراتها من المواد الخام. وهذه العجوزات تمت مواجهتها من خلال تزايد الاقتراض، وخاصة من المصادر الخاصة (البنوك وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية (ارتفاع سعر الفائدة وقصر مدة القرض). وقد ترتب على الإفراط في هذه القروض أن ظهر جبل هائل من الديون الخارجية المستحقة على هذه البلاد[17]، ونمو فاحش في أعباء خدمتها (مبالغ الأقساط والفوائد) بحيث وصل معدل خدمة الدين Debt Service Ratio في كثير من هذه البلاد إلى 80٪ وأكثر من حصيلة صادرات

السلع والخدمات لهذه البلاد[18]. ثم وصلت الأزمة إلى ذروتها حينما أصبحت مبالغ خدمة الديون تزيد عما تحصل عليه هذه البلاد من قروض جديدة ومعونات اقتصادية (ظاهرة النقل العكسي للموارد). وقد ترتب على هذه الأزمة:

1 ـ استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف.

2 ـ إضعاف قدرة البلاد المدينة على الاستيراد.

وكان من نتيجة ذلك، تدهور الإنفاق الاستثماري وتعطل قدر كبير من الطاقات العاطلة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع شديد في معدل التضخم، وانسداد فرص التوظف أمام قوة العمل سواء في القطاع العام والإدارة الحكومية، أو في القطاع الخاص. وزاد الطين بلة، اضطرار هذه البلاد إلى الذهاب إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية وتنفيذها للسياسات الصارمة، التي انطوت عليها برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (باعتبارها شرطا لإعادة الجدولة). وهي برامج، في جوهرها، ذات توجه انكماشي، وتهدف إلى تدبير الموارد اللازمة للوفاء بأعباء الديون في المستقبل، الأمر الذي كان له تأثير مضاعف في معدلات البطالة. فقد انطوت هذه البرامج على خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وتجميد التوظف الحكومي، وزيادة أسعار الفائدة وإلغاء دعم ضروريات الحياة والمدخلات الوسيطة لقطاعات الإنتاج المحلي؛ وزيادة أسعار الطاقة ورسوم الخدمات الحكومية؛ وزيادة الضرائب غير المباشرة، وبيع ممتلكات الدولة والقطاع العام للأجانب والرأسمالية المحلية (الخصخصة)، وتسريح أعداد هائلة من العمالة الموظفة فيها .. إلى آخره. فكل هذه الاجراءات كان لها ـ ومازال ـ تأثير حاسم وفوري ومباشر في تفاقم البطالة في البلاد النامية المدينة، وخفض الأجور الحقيقية، وتردي مستويات المعيشة.

ويقول تقرير التنمية البشرية في العالم لعام 1995، مؤكدا هذه الآثار في حالة المكسيك: « منذ منتصف الثمانينيات غيرت المكسيك بسرعة هيكل اقتصادها. فقد أزيل معظم الحواجز التجارية، وخُفّض تدخل الدولة تخفيضا شديدا، وأزيلت القيود التنظيمية للاقتصاد إلى حد كبير. وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم واجتذاب تدفقات رأس المال

الأجنبي. ودبرت انخفاضا كبيرا في الأجور لكي تصبح الأيدي العاملة المكسيكية أرخص ثمنا. ولكن النمو الذي حدث كان هزيلا، وفرص العمل التي وجدت كانت أقل حتى من ذلك. أما التكاليف البشرية فقد كانت باهظة. فلقد عانى الرجال العاملون: إذ فقد كثير منهم وظائفهم، أو وجدوا أن أجورهم الحقيقية قد انخفضت بمقدار النصف »[19].

أما العامل الثالث، الذي أثر في تفاقم مشكلة البطالة في البلاد النامية فهو الاضطراب الحادث في بيئة الاقتصاد العالمي في ظل ميل مطرد لاتساع نطاق العولمة Globalization. ففي الوقت الذي تزداد فيه عمليات الترابط والتشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف أطراف الاقتصاد العالمي، بفعل الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا والتسويق؛ وفي ظل النمو الهائل الذي حدث في اندماج وتوسع أسواق المال العالمية وتعددية العملات الدولية، ومع النمو السريع الذي يحدث في حركات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، وسرعة انتقالها من مكان لآخر بحثا عن معدلات أعلى للربح والسيطرة، ومع التحرير المتزايد الذي حدث في الأسواق النقدية والمالية وحركة التجارة العالمية، مما يستلزم وجود آليات وقواعد عالمية ملائمة لمواكبة هذه العولمة وإدارتها... إلا أن العالم ما زال يفتقد هذه الآليات. والمشكلة هنا، هي أن هذه العولمة المتزايدة تقتضي القبول بانتقال جانب من المهام التنظيمية ووضع السياسات من إطارها الوطني إلى إطارها العالمي[20]، والارتضاء بالتخلي عن جزء من السيادة القطرية لمصلحة مجموع الاقتصاد العالمي. كما أن ذلك يتطلب أيضا وجود مؤسسات عالمية تتولى إدارة الاقتصاد العالمي وضبط حركته وتسهيل آليات عمله. ومثل هذه المؤسسات لم توجد بعد، رغم وجود منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وسعى بعض الأوساط الرأسمالية العالمية لكي تكون هذه المنظمات بديلا عن الأمم المتحدة ومنظماتها[21].

في ظل هذه العولمة المتزايدة، ومع اضطرار غالبية البلاد النامية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ذات التوجه الليبرالي والانكماشي والتي أضعفت من قوة الدولة، سرعان ما وجدت مجموعة هذه البلاد نفسها وقد انتقلت منها صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني إلى

مستوى الدائنين والمنظمات الدولية، وأصبحت هناك صعوبات تواجهها في فرض سيطرتها الوطنية على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية، بعد أن أصبحت الأولوية تُعطى لمصلحة المنافسة وآليات السوق. ولم تعد كثير من حكومات البلاد النامية تملك أيّ سيطرة أو وسيلة لمنع أو كبح التدفق العارم لرؤوس الأموال للخارج. «وصارت الحكومات تنكفئ نحو تبني تعليمات عامة عن السياسة الاقتصادية تمليها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي»[22]. وكانت قوة العمل المحلية، وما أصابها من بطالة، هي أولى ضحايا هذه العولمة.

ومهما يكن من أمر، فإنه في الوقت الذي زادت فيه العولمة، زادت بيئة الاقتصاد العالمي اضطرابا، الأمر الذي خلق صعوبات شديدة في عملية التخطيط وصنع القرار الاقتصادي بالنسبة للحكومات وللمنتجين والمصدرين والمستوردين والمستثمرين. ولعل أبرز منابع هذا الاضطراب تتجسد فيما يلي:

* انهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف.

* فوضى السيولة الدولية وتعويم أسعار الفائدة.

* التقلبات الشديدة التي تحدث في أسعار المواد الخام التي تصدرها البلاد النامية.

* اتساع نطاق المضاربات في أسواق الأوراق المالية وفي أسواق المواد الخام وأسواق الصرف الأجنبي.

* تدهور شروط التبادل التجاري Terms of Trade في غير مصلحة البلاد النامية.

* نمو الكتل الاقتصادية الإقليمية بين البلدان الصناعية، في مقابل تفتيت وتشرذم الدول التي كانت «اشتراكية» والدول النامية وتفاقم الصراعات القومية الطائفية والقومية فيما بينها.

* ضعف، إن لم يكن جفاف، المعونات الاقتصادية المقدمة للبلاد النامية.

على أن العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وتزايد عناصر الفوضى والاضطراب فيه، وضعف موقع البلاد النامية داخله، قد اقترنت أيضا بتطور آخر يتناقض مع المعنى العام لفكرة العولمة وكان له تأثير مهم في

مشكلة البطالة. ونعني بذلك الصعوبات والقيود التي بدأت تواجه هجرة القوة العاملة من دول الجنوب إلى دول الشمال الصناعي. فالعولمة حُدد مضمونها في منطق الرأسمالية العالمية على أنها الحراك الحر وغير المقيد للسلع ولرؤوس الأموال. أما الحراك الحر لقوة العمل فممنوع. فإذا كان مسموحا لرأس المال وللسلع أن تقتحم الأسواق والحدود دون أي عقبات، فإن العمل غير مسموح له. إن رأس المال يمكن أن ينتقل إليه، لكن العكس غير جائز. بل إنه حتى في أشكال التكامل والتكتل التي قامت بين بعض البلدان الصناعية المتقدمة وبعض البلاد النامية، فإن عنصر العمل يُستثنى من حرية الحركة والتنقل. وهو ما حدث في اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (النفتا)، حيث تم الاتفاق «على ترك سلعتين تحديدا خارج مجال الاتفاق: البترول الذي يرغب المكسيكيون في الاحتفاظ به داخل القطاع العام.. وقوة العمل المكسيكية التي لا تود الإدارة الأمريكية أبدا أن تفتح أمامها باب عبور الحدود بحرية»(23). إذ مع تفاقم مشكلات الركود والبطالة في البلدان الصناعية الرأسمالية لجأت حكومات هذه البلدان إلى مقاومة الهجرة إليها من خلال تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها. وأصبحت الأحزاب اليمينية المتطرفة تعارض بشدة استقبال المزيد من العمال الأجانب، بل وتسعى إلى طردهم خارج الحدود. وهكذا ، فإنه بعد أن كانت الهجرة لبلاد الشمال منفذا، وإن كان ذا طاقة محدودة، لفائض العمالة بالبلاد النامية، ومصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلاد النامية (انظر الجدول رقم 4 ـ 4)، فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن قد أغلق(24). وتشير بعض التقديرات، إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها الآن حكومات البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها، أن البلاد النامية أصبحت تحرم الآن من دخل لا يقل عن 250 بليون دولار سنويا على الأقل(25).

والسؤال الآن هو: كيف تبدو صورة البطالة حاليا في البلاد النامية وما هي أهم ملامحها؟

وعند الإجابة عن هذا السؤال، تجدر الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أن الصعوبة الرئيسية في تقديم هذه الصورة تكمن في الفقر الإحصائي لبيانات البطالة في هذه البلاد. كما أن الإحصائيات الرسمية للبطالة ـ إن وجدت

جدول رقم (4 – 4)

نسبة تحويلات العاملين الخارج إلى إجمالي متحصلات النقد الأجنبي

في بعض البلاد النامية للأعوام 1980 و 1985 و 1990

نسبة مئوية

الدولة	1980	1985	1990
الجزائر	2,9	2,2	2,5
بنجلاديش	26,8	28,2	26,8
بنين	11,8	8,9	11,0
بوتشوانا	12,1	3,5	2,5
بوركينافاسو	42,3	42,2	30,9
الرأس الأخضر	54,3	38,8	39,4
قبرص	6,9	5,3	3,2
جمهورية اليمن الديمقراطية	68,2	73,0	39,8
الجمهورية العربية اليمنية	10,7	15,3	13,5
مصر	23,9	30,6	28,5
السلفادور	7,0	14,3	20,1
هياتي	34,0	21,9	32,8
الهند	15,9	15,6	12,0
إسرائيل	5,6	2,2	4,3
جاميكا	7,1	11,2	9,9
الأردن	33,0	33,2	20,8
ليسوتو	76,2	79,2	77,1
مالي	19,2	22,2	21,6
المكسيك	1,2	1,6	5,8
المغرب	24,7	23,5	24,1
باكستان	37,1	41,2	22,6
الفيلبين	9,1	10,0	11,0
ساموا	50,3	46,7	49,0
السنغال	6,4	6,4	5,4
سيري لانكا	14,3	15,1	14,4
السودان	23,3	23,9	11,0
سوازيلاند	8,0	17,5	13,6
سوريا	13,7	12,1	6,9
تايلاند	5,1	8,6	3,1
تونس	8,9	9,1	10,2
تركيا	29,3	13,1	12,9
يوغسلافيا	20,1	18,1	30,4

Source: United Nations, **Report on the World Social Situation 1993**, New York 1993, p.17.

ـ ذات دلالة محدودة جدا، لأن قدرا كبيرا من البطالة موجود بالريف وفي القطاع غير الرسمي Informal Sector في الحضر، وتلك البطالة لا تشملها الإحصائيات الرسمية. كما أن عددا هائلا من العمال والموظفين أصبحوا يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم، وبعضهم في حالة إجازة إجبارية دون أجر، أو يعملون بشكل مؤقت. وهذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص Underemployment لا يوجد عنه أيّ بيانات إحصائية.

وبالإضافة إلى هذه الصعوبات الإحصائية، لا يجوز أن ننسى أن هذه البلاد لا تشكل مجموعة متجانسة، بل عدة مجموعات، وتختلف صورة البطالة فيها من مجموعة لأخرى، بحسب درجات النمو أو التخلف المتحقق فيها وبحسب مدى تأثرها بالاضطرابات الموجودة في الاقتصاد العالمي. فالبلاد النامية التي استطاعت أن تحقق قدرا معقولا من النمو، واستطاعت أن تحسن من موقعها في الاقتصاد العالمي، حققت تقدما في مجال التوظف، وخفضا ملموسا في البطالة (كما هو الحال في النمور الأربعة الآسيوية). أما البلاد التي تردت أوضاعها الاقتصادية وكانت أشد تأثرا بالاضطرابات في الاقتصاد العالمي فقد ظهرت البطالة فيها ونمت بمعدلات كبيرة.

وبشكل عام سنلاحظ أن صورة البطالة في البلاد النامية قد تأثرت كثيرا بمشكلة فائض السكان النسبي، وهي المشكلة التي يعود جزء منها إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة التي شهدتها هذه البلاد في أعقاب حصولها على استقلالها السياسي[26]. فالنمو السريع الذي حدث في السكان خلال عقدي الخمسينيات والستينيات قد خلق معه أهراما سكانية تتسم باتساع قاعدتها الشبابية (انظر حالتي الهند والصين في الشكل رقم 4 ـ 1)[27]، وسرعان ما أفرزت هذه الأهرام زيادات كبيرة في قوة العمل في السبعينيات والثمانينيات التي راحت تضغط على الأراضي الزراعية والمرافق العامة والمواد الغذائية وإمكانات الصحة والتعليم وفرص التوظف... إلى آخره. حقا، إن تلك الضغوط لم تشكل مشكلات يُعتد بها آنذاك، حيث كانت اقتصادات هذه البلاد تمر بمرحلة من الانتعاش الاقتصادي في فترة عالم ما بعد الحرب (1945 ـ 1970) على نحو ما أوضحنا آنفا. ولكن حينما تعرضت هذه البلاد إلى آثار فشل أنماط التنمية التي طبقتها، ولآثار العولمة وللاضطرابات الحادثة في الاقتصاد العالمي، ولما نجم عن أزمة ديونها

الخارجية من صعوبات قاسية، سرعان ما برز الوجه القبيح للبطالة فيها. وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن هذه البلاد في مجموعها تحتاج في عقد التسعينيات إلى خلق ما يعادل مليار فرصة عمل، حتى يمكن القضاء على البطالة المتراكمة فيها، ومواجهة الزيادة التي ستحدث في قوة العمل في هذا العقد[28].

وعلى أي حال، فإن أبرز معالم صورة البطالة الآن في هذه البلاد تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وهو الأمر الذي ترويه لنا بيانات الجدول رقم (4 ـ 5) عن عقد الثمانينيات. ففي أغلبية البلاد الأفريقية التي توافرت عنها بيانات زادت معدلات البطالة على 10٪ من قوة العمل، بينما وصلت في نيجيريا إلى حوالي 50٪ في عام 1990. وحينما تفاقمت الأزمة الاقتصادية وزادت صعوبات الديون الخارجية، وتدهور متوسط دخل الفرد في عقد الثمانينيات، ارتفع معدل البطالة في البلاد الأفريقية شبه الصحراوية من 10٪ في الحضر في المتوسط خلال السبعينيات إلى حوالي 18٪ في الثمانينيات[29]. وتقدر منظمة العمل الدولية ILO أن هناك ما يقرب من 9 ملايين عاطل في مجموعة هذه البلاد في عام 1990، وتتوقع أن يقفز الرقم إلى 28 مليونا خلال عقد التسعينيات، ونتيجة لذلك سيرتفع معدل البطالة ليصل إلى 31٪ من قوة العمل في الحضر[30].

وفي مجموعة بلاد أمريكا اللاتينية والكاريبي كانت البطالة في غالبية هذه البلاد في الثمانينيات أقل من مستواها في أوائل التسعينيات (باستثناء بضع دول). ويبدو ارتفاع هذه المعدلات واضحا في حالة ترنداد وتوباجو، حيث وصل المعدل إلى 22٪ في عام 1990 وبنما (3, 16٪) وبارباروس (15٪). أما مجموعة البلاد النامية الآسيوية فمن الملاحظ، بشكل عام، أن معدلات البطالة فيها أقل من تلك المعدلات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. بيد أنه نظرا لأن هناك بلادا آسيوية ذات حجوم سكانية ضخمة، فإن أعداد العاطلين في البلاد الآسيوية أكبر من أعدادهم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. يكفي في هذا الخصوص أن نعلم، أنه في الهند فقط وصل عدد العاطلين المسجلين إلى حوالي 34 مليون فرد في عام 1990[31]، وهو ما يعادل حجم عدد العاطلين في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

كذلك تجدر الإشارة إلى النمو الكبير الذي حدث في أعداد المتعطلين

شكل رقم (4-1) هرمان عمريان

1- الهند في 1988

العمر (ذكور)	% من السكان (ذكور)	% من السكان (إناث)	العمر (إناث)
70 +	%1.1	%1.1	70 +
69-60	%2.1	%1.9	69-60
59-50	%3.5	%2.2	59-50
49-40	%4.9	%4.5	49-40
39-30	%6.3	%6.1	39-30
29-20	%8.7	%8.0	29-20
19-10	%11.8	%10.9	19-10
9-0	%13.3	%12.6	9-0

120000 60000 0 60000 120000

(بالآلاف)

مجموع السكان: 000 828 816

مجموع السكان الذكور: 000 300 422

مجموع السكان الإناث: 000 528 394

نسبة تعلم القراءة والكتابة: 36%

نسبة سكان المدن: 25.4%

2- الصين في 1988

العمر (ذكور)	% من السكان (ذكور)	% من السكان (إناث)	العمر (إناث)
70 +	%1.2	%1.6	70 +
69-60	%2.4	%2.5	69-60
59-50	%3.9	%3.5	59-50
49-40	%5.1	%4.5	49-40
39-30	%6.6	%6.0	39-30
29-20	%8.5	%8.1	29-20
19-10	%13.1	%12.5	19-10
9-0	%10.6	%9.9	9-0

160000 80000 0 80000 160000

(بالآلاف)

مجموع السكان: 000 169 088 1

مجموع السكان الذكور: 000 319 559

مجموع السكان الإناث: 000 850 528

نسبة تعلم القراءة والكتابة: 75%

نسبة سكان المدن: 41.4%

جدول رقم (4 – 5)

تطور معدلات البطالة في بعض البلاد النامية 1981 – 1990

% من قوة العمل

الدولة	1981	1985	1990
بوتشوانا	...	*31.2	...
كوت دي لافوار	...	*20,0	...
الحبشة	*23,0	...	...
كينيا	...	*16,2	
النيجر	39.9	56,3	46,8
نيجيريا	...	*9,7	...
السنغال	...	*17,3	...
جزيرة شيشل	3.8	22,5	...
سيراليون	...	...	*14,8
الصومال	22.3	...	...
السودان	...	21,1	...
تونس	...	...	13,4
زامبيا	31	*19,0	...
باربادوس	10.8	18,7	15,0
كولومبيا	8.1	14,0	10,2
جويانا الفرنسية *	12	13,5	13,9
جاميكا	25.9	25,0	16,8
نيكاراجوا	...	3,2	12,0
بنما	8.4	12,3	16,3
بيرو*	...	...	7,9
ترنداد وتوباجو	10.2	15,5	22,0
أوراجواي	6.6	13,0	9,2
فنزويلا	6.4	13,1	8,7
(إسرائيل)	5.1	6,7	9,6
كوريا الجنوبية	4.5	4,0	2,4
ماليزيا	4.7	6,9	6,3
الفيلبين	5.4	6,1	8,1
سنغافورة	2.9	4,1	1,7
سيري لانكا	17.9	14,1	14,4
تايلاند	1.3	2,6	1,4

(*) معدل البطالة في الحضر فقط .

(...) غير متاحة .

Source: United Nations, **Report on the World Social Situation 1993**, New York, 1993, p. 68.

في الحكومة والقطاع العام في عدد لا بأس به من البلاد النامية، وهو نمو حدث إما تحت ضغط الأزمات الاقتصادية فيها، وإما تحت ضغط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ففي ثمانية بلاد أفريقية شبه صحراوية انخفض معدل نمو التوظف في القطاع العام من 3,7٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة 1975 ـ 1980، إلى 4,2٪ في السنوات الخمس التالية[32]. كما تم تسريح أعداد كبيرة من العمالة الحكومية في عدد كبير من البلاد الأفريقية. وعلى سبيل المثال نذكر أنه في عقد الثمانينيات فقد 45000 موظف أعمالهم في القطاع العام في غانا، وحوالي 40000 في غينيا و 47000 موظف في تانزانيا و 16000 في الكاميرون[33]. كما تم تجميد التوظف الحكومي، وتخلت الحكومات عن الالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية في كثير من البلاد الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية.

كذلك من الملاحظ على صورة البطالة في البلاد النامية ارتفاع نسبة المتعطلين من المتعلمين والمهنيين وذوي التخصصات الماهرة، وباتجاه نسبتهم للتزايد عبر الزمن. وطبقا لبعض البيانات، وجد أنه في 32 بلدا ناميا كان هناك أكثر من 4,2 مليون متعطل من الذين كانوا يعملون في الوظائف والمهن الفنية والإدارية العليا في نهاية الثمانينيات[34]. وهذا النوع من العاطلين عادة ما يسعى إلى العمل والهجرة خارج البلاد، الأمر الذي يشكل هدرا كبيرا في أغلى الموارد البشرية.

كذلك ترتفع نسبة بطالة الشباب في غالبية البلاد النامية. وفي حالة البلاد الأفريقية شبه الصحراوية نجد، على سبيل المثال، أن بطالة الشباب (أقل من 25 سنة) أكبر من بطالة الكبار (أكثر من 25 سنة) بما يتراوح ما بين مرتين وأربع مرات[35]. كما أن بطالة الشباب في بلاد أمريكا اللاتينية والكاريبي تزيد على 50٪ من كتلة العاطلين[36]. وفي الهند يمثل الشباب المتعطلون حوالي 80٪ من إجمالي عدد المتعطلين، وهم ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة، و 75٪ من هؤلاء ممن تلقوا تعليما في المدارس الثانوية وما فوقها[37].

أما إذا انتقلنا للكلام حول ملامح صورة العمالة ذات التشغيل الناقص Underemployment، وتضم الذين يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم، أو في

أعمال مؤقتة أو موسمية، أو في حالة بطالة مقنعة (وهؤلاء لا توجد عنهم بيانات إحصائية ولا تشملهم إحصاءات البطالة الرسمية)، فسوف نجد أن من يعانون من هذا النوع من العمل ذي الإنتاجية المنخفضة والأجور المتدنية عادة، يتزايدون بمعدلات كبيرة في الآونة الراهنة. ففي الفيلبين، مثلا، شكّل هؤلاء في عام 1991 في الحضر ما نسبته 20٪ من إجمالي عدد المتعطلين وحوالي 41٪ في الريف، مع العلم بأن معدل البطالة في الفيلبين في هذا العام كان 8٪ من قوة العمل[38]. وفي باكستان إذا ما أضيفت البطالة المقنعة مع البطالة السافرة فإن معدل البطالة الإجمالي يصل إلى 13٪، وهو ما يزيد أربع مرات على معدل البطالة الرسمي[39].

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1996 إلى قضية مفاهيمية Conceptual تتعلق بمضمون «العامل العاطل» في البلاد النامية. إذ يرى واضعو التقرير أنه «على صعيد الممارسة العملية لا يتعلق مفهوم البطالة إلا بالبلدان الصناعية، حيث يمكن لعامل، بدعم من استحقاقات الضمان الاجتماعي، أن يقضي فترة زمنية متعطلا عن العمل. أما في البلدان الأفقر فإن عمالا كثيرين ليس لديهم هذا الخيار. فعليهم أن يمارسوا أي عمل يستطيعونه، مهما كان غير منتج ومهما كان أجره مجحفا. فكثيرون منهم يعملون ساعات طويلة ليحصلوا على أجور منخفضة في «القطاع غير الرسمي»، وهو قطاع عريض يضم عمالا يكونون بوجه عام غير مسجلين مثل (الباعة المتجولين وجامعي القمامة والعمال الموسميين) وكذلك المنتجون على نطاق صغير (الحدادون والنجارون والنساجون). ومن ثم أعيد تعريف المشكلة بأنها «الفقراء العاملون»[40].

ويتراوح نصيب العمالة المشتغلة في القطاع غير الرسمي الذي تتركز فيه عمالة هؤلاء الفقراء العاملين، فيما بين 20٪ و60٪ من إجمالي العمالة غير الزراعية في البلاد النامية[41]. وفي بلاد أمريكا اللاتينية، أصبح القطاع غير الرسمي يخلق ثلاثة أرباع فرص العمل في هذه البلاد[42]. وقد ارتفع نصيب العمالة المشتغلة في هذا القطاع من إجمالي العمالة غير الزراعية في بلاد أمريكا اللاتينية من 25٪ في عام 1980 إلى 31٪ في عام 1989[43]. وبشكل عام، لوحظ أن حجم القطاع غير الرسمي يتناسب عكسيا مع مستوى النمو الاقتصادي عموما، والنمو الحادث في قطاع الصناعات

التحويلية خصوصا. ففي كثير من البلاد الأفريقية يقوم هذا القطاع بتوظيف ما نسبته 61٪ من قوة العمل في الحضر، بينما تقع هذه النسبة فيما بين 10٪ و 20٪ في الدول المصنعة حديثا في آسيا[44]. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة للأزمات الاقتصادية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، وما نجم عن ذلك من اضطرار هذه البلاد إلى تطبيق برامج تقشفية صارمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد نجم عن هذه البرامج تطبيق سياسات نقدية ومالية واجتماعية جديدة، سرعان ما فرضت حصارا على نمو هذا القطاع وعلى إمكانات نمو فرص العمل داخله[45].

على أن أكثر البقع قتامة في صورة البطالة بالبلاد النامية هي تلك المتعلقة بعمالة الأطفال وعلاقتها ببطالة الكبار. حيث هناك عشرات الملايين من الأطفال الذين يعملون في ظروف استغلالية متطرفة، وفي مجالات خطرة وصعبة وغير صحية ولساعات طويلة كل يوم، مثل أعمال التشييد والبناء، صناعة السجاد، جمع القمامة، ورش الصيانة، أعمال النظافة، مصانع الكبريت، مصانع الزجاج والمنتجات الكيميائية، وفي المزارع والمطاحن... إلى آخره. وتسبب لهم هذه الأعمال الأمراض والإصابة بالعاهات والعلل المزمنة وتأخر نموهم الجسماني والعقلاني، بل وإلى وفاتهم مبكرا. وينتمي هؤلاء الأطفال إلى الأسر الفقيرة المحرومة والمطحونة، اقتصاديا واجتماعيا، التي تضطرها ظروف الحرمان إلى خروج أولادها إلى سوق العمل للحصول على مصدر إضافي للرزق. وبالإضافة إلى المأساة الإنسانية التي تعبر عنها هذه الظاهرة، والتي تحرم ملايين الأطفال من التمتع بطفولتهم البريئة وذهابهم للمدارس وتنمية قدراتهم، فإن جانبا من عمالة هؤلاء الأطفال غالبا ما يكون بديلا عن عمالة الكبار. ذلك أن رجال الأعمال يفضلون ـ إذا كان ذلك ممكنا ـ تشغيل الأطفال على الكبار بسبب زهد أجور الأطفال وإمكان استغلالهم لساعات طويلة، مع عدم التزامهم دفع مصروفات الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والإجازات المدفوعة الأجر. ولعل أرقام الجدول رقم (4 ـ 6) توضح لنا عمق هذه المأساة، حيث تروي لنا كيف ترتفع نسبة الأطفال الناشطين اقتصاديا، الذين تتراوح أعمارهم فيما بين 10 ـ 14 سنة في عدد من البلاد النامية طبقا للموقف في عام 1995. ففي بلاد مثل بوركينا فاسو ومالي وبوتان يزيد عدد الأطفال

جدول رقم (4 – 6)

عمالة الأطفال بالبلاد النامية

نسبة الأطفال الناشطين اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم

فيما بين 10 و 14 سنة في بعض البلاد النامية (1995)

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
في أفريقيا :			
الجزائر	1,63	تايلاند	16,22
بوركينافاسو	51,05	فيتنام	9,12
بوروندي	48,97	اليمن	20,15
الكاميرون	25,25	**في أوروبا :**	
كوت دي لافوار	20,46	ألبانيا	1,11
مصر	11,23	المجر	0,17
الحبشة	42,30	إيطاليا	0,38
غانا	13,27	البرتغال	1,76
كينيا	41,27	رومانيا	0,17
ماليزيا	54,53	**أمريكا اللاتينية :**	
المغرب	5,61	الأرجنتين	5,53
النيجر	45,17	بوليفيا	14,36
نيجيريا	25,75	البرازيل	16,09
السنغال	31,36	شيلي	0,00
أوغندا	45,31	كولومبيا	6,62
زامبيا	16,27	كوستاريكا	5,48
زمبابوي	29,44	كوبا	0,00
في آسيا :		الدومنيكان	16,06
بنجلاديش	30,12	جواتيمالا	16,22
بوتان	55,10	هايتي	25,30
الهند	14,37	المكسيك	6,73
إندونيسيا	9,55	نيكاراجوا	14,05
إيران	4,71	باراجواي	7,87
العراق	2,95	بيرو	2,48
الأردن	0,68	أوراجواي	2,08
ماليزيا	3,16	فنزويلا	0,95
نيبال	45,18	**الأوقيانوس :**	
باكستان	17,67	بابوانيوغنيا	19,31
الفيلبين	8,04	جزر سولومون	28,89
سوريا	5,78	بوليتريا	3,67
تركيا	24,00		

Source: ILO: The World of Work, The Magazine of The ILO, No. 16, June / July 1996, p. 13.

العاملين على نصف عدد الأطفال الذين يقعون داخل هذه الفئة العمرية. وفي بوروندي والحبشة وكينيا والنيجر وأوغندا ونيبال تزيد نسبة هؤلاء على40٪. وفي عدد كبير من البلاد التي يشملها الجدول لا تقل النسبة عن الخُمس. أما من حيث الأرقام المطلقة، فالصورة تبدو جد مخيفة. ففي الهند يتراوح عدد الأطفال العاملين فيما بين 14 و100 مليون طفل[46]. وفي باكستان يتراوح التقدير فيما بين 2 و 19 مليون طفل، وفي بنجلاديش فيما بين 5 و 15 مليون، وفي البرازيل بين 2 و 7 ملايين، وفي نيجيريا 12 مليونا[47]. وفي الآونة الأخيرة، بدأ العالم يهتم بهذه الظاهرة وذلك من وجهات نظر متباينة. فالبلدان الصناعية الرأسمالية بدأت تعارض هذه الظاهرة لأن عمل هؤلاء الأطفال يمثل نوعا رخيصا من العمالة التي تنافس السلع في هذه البلدان (صناعة الملابس والسجاد خير مثال). أما بعض المنظمات الدولية ذات التوجه الإنساني، مثل اليونسيف، فتعارض الظاهرة من منظور حماية الطفولة والدفاع عنها.

وبعد...

كانت تلكم أهم ملامح صورة البطالة في البلاد النامية. وهي ملامح قاسية وتزداد قسوة عبر الزمن بسبب تردي الأحوال الاقتصادية وتراجع جهود التنمية وضعف الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات، فضلا عن تعرض هذه البلاد لرياح العولمة وضغوط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وقد أوضحت كثير من الدراسات والمسوح والأبحاث، التي قامت بها المنظمات الدولية وعدد من الباحثين والخبراء، حول أحوال العاطلين والفقراء في البلاد النامية، أوضحت مدى عمق مأساة هؤلاء. إذ يرتفع بسرعة شديدة عدد السكان، أو الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق.

والسؤال الآن هو: ألا توجد في هذه البلاد أشكال من المساعدات أو الضمانات الاجتماعية للعاطلين على نحو ما هو موجود بالبلاد الصناعية المتقدمة؟

وعند الإجابة عن هذا السؤال نقول، إنه ـ بشكل عام ـ حرصت كثير من البلاد النامية عقب نيلها الاستقلال السياسي على وضع أنظمة للضمانات الاجتماعية، وذلك في سياق الجهود التي بذلتها الحكومات للارتقاء بمستوى المعيشة. لكن من الملاحظ أن تلك الأنظمة تغطي، في الحقيقة، نسبا غير

كبيرة من العمالة المحلية.

وهي غالبا ما تغطي هؤلاء الذين يعملون في وظائف مضمونة ويحصلون على دخول مستقرة ومستمرة، مثل رجال الجيش والبوليس وموظفي الدولة والخدمة المدنية والعاملين في المشروعات الكبيرة. وهؤلاء يشكلون الأقلية في محيط قوة العمل بمختلف فئاتها. ولهذا سنجد أن نسبة ما ينفق على مساعدات الضمان الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة هزيلة في غالبية هذه البلاد. حيث لا تصل إلى ١٪ في بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وزائير والأردن. وتتراوح نسبتها ما بين ١٪ و 4٪ في غالبية هذه البلاد. انظر الجدول رقم (4 ـ 7).

كذلك سنلاحظ مدى تباين حظ مناطق العالم النامي من تلك الأنظمة، فبلاد أمريكا اللاتينية تعد أكثر تقدما في أنظمة الضمان الاجتماعي، سواء أكان ذلك من حيث تعدد ما تشمله من مساعدات نوعية مختلفة، أو من حيث نسبة من تغطيهم إلى إجمالي قوة العمل. ثم يليها في ذلك مجموعة البلاد الآسيوية، ثم أخيرا تأتي مجموعة البلاد الأفريقية.

وإذا نظرنا إلى هيكل مساعدات الضمان الاجتماعي، فسوف نجد أن المخصص منها لرواتب التقاعد (المعاشات) يمثل الشطر الأعظم، يليه في ذلك مصروفات الرعايا الصحية، ثم مساعدات الأسر المحتاجة. أما إعانات البطالة فتكاد تكون غير معروفة في غالبية هذه البلاد. فمن بين ثلاثين بلدا ناميا شملها الجدول رقم (4 ـ 7) لا توجد أنظمة إعانات البطالة إلا في سبعة بلاد فقط. ويبدو أن العادات والتقاليد والتكافل الاجتماعي بين الأسر والأقارب تلعب دورا تعويضيا ـ في حدود معينة ـ عن إعانات البطالة في عدد كبير من البلاد النامية[48].

ورغم ضآلة وهزال أنظمة الضمان الاجتماعي في هذه البلاد، بدأت تلك الأنظمة تواجه صعوبات مالية في الآونة الراهنة حينما بدأت مزايا الانتفاع منها تتدفق على المشتركين فيها، وبالذات مع تزايد موجات البطالة وعمليات تسريح الموظفين من الحكومة ومشروعات القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى زيادة مصروفات صناديق الضمان الاجتماعي على إيراداتها. وزاد من صعوبة الأمر، لجوء كثير من حكومات البلاد النامية إلى استخدام المدخرات التي تراكمت في هذه الصناديق لسد عجز الموازنات العامة عن

جدول رقم (4 – 7)

مساعدات الضمان الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

في عدد من البلاد النامية في عام 1986

الدولة	مساعدات الضمان الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	التركيب النسبي لمساعدات الضمان الاجتماعي %			
		رواتب التقاعد (المعاشات)	الرعاية الصحية	مساعدة الأسر المحتاجة	إعانات البطالة
بنين	0,5	62,8	6,5	30,7	...
بوركينافاسو	0,4	52,9	8,9	38,2	...
بوروندي	0,5	60,3	39,7	...	...
الكاميرون	0,5	13,0	11,6	65,8	...
مصر	2,4	96,8	2,9	...	...
جابون	2,9	23,6	63,5	13,0	...
مالي	0,9	53,1	16,6	30,2	...
المغرب	1,8	54,1	1,7	44,2	...
مورشيوس	3,2	90,7	1,0	3,0	5,3
السنغال	1,2	71,9	6,7	21,4	...
السودان	0,0	88,1	11,9	...	...
تونس	4,8	53,8	23,4	22,8	...
زائير	0,1	0,1	67,8	0,7	31,5
الأرجنتين	5,9	78,6	14,5	27,2	0,8
باربادوس	4,5	75,0	10,7	...	14,2
البرازيل	4,6	73,3	33,0	3,7	...
كولومبيا	1,0	84,4	15,6	...	...
كوستاريكا	6,0	26,7	73,3	...	...
شيلي	12,0	70,8	20,0	7,0	1,1
أكوادور	2,7	59,0	37,2	...	3,9
جامايكا	1,2	82,4	17,6	...	...
المكسيك	2,0	30,0	70,0	...	...
بنما	7,8	46,8	53,2	...	...
أوراجواي	8,9	81,8	10,1	6,7	1,4
بنجلاديش	0,0	36,8	63,2	...	...
الهند	1,5	89,2	10,8	...	...
الأردن	0,5	86,4	13,6	...	...
ماليزيا	2,1	94,7	5,3	...	...
سنغافورة	10,5	99,2	0,8	...	...
تايلاند	0,0	...	100,0	...	...

Source: United Nations, **Report on the World Social Situation 1993**, NewYork, 1993, p. 140.

طريق استثمارها في سندات حكومية ذات عوائد متدنية. وهناك الآن ـ في ظل الأخذ بليبرالية السوق ـ محاولات وضغوط شديدة للحد من مزايا هذه الضمانات... بل وخصخصتها !!

الهوامش و المراجع

(1) انظر هذه التقديرات في المصدر التالي:

United Nations : Report on the World Social Situation 1993, New York, 1993, p. 3.

(2) نفس المصدر السابق، ص 66.

(3) نفس المصدر السابق، ص 66.

(4) حول خصائص هذه الأوضاع وديناميكياتها انظر: رمزي زكي - المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة رقم (84) التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1984.

(5) مصدر التقديرات: الأمم المتحدة - تقرير عن الوضع الاجتماعي في العالم 1993، مصدر سبق ذكره ص 66.

(6) نفس المصدر السابق، ص 66.

(7) نفس المصدر السابق، ص 67.

(8) نفس المصدر السابق، ص 67.

(9) لمناقشة هذه النقطة بتفصيل أكثر انظر: ستيفن كاسلز وجودولا كوساك: العمال المهاجرون والبنية الطبقية في أوروبا، ترجمة محمود فلاحة، دمشق 1979، رمزي زكي - الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، دار سينا للنشر - القاهرة 1993. وانظر أيضا:

ILo: World Labor Report 1984, Geneva 1984, see also : Martin Godfry : Global Unemployment, The New Challenge to Economic Theory, Distributed by Harvester Press, Sussex, 1986, pp. 23-29.

(10) انظر مؤلفنا - الليبرالية المستبدة...، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(11) انظر: مارتن جودفري: البطالة العالمية... مصدر سبق ذكره، ص24.

(12) انظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - التنمية البشرية في العالم 1992، الطبعة العربية، ص 58/57.

(13) حول نقد الفكر التنموي ونظرياته المختلفة انظر دراستنا: «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي»، منشورة في كتابنا - فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتبة مدبولي، القاهرة 1987، ص 71 - 141.

(14) انظر في هذه النقطة: Martin Godfry: Global Unemployment..., op.cit, pp. 145 - 148.

(15) انظر في هذه النقطة رمزي زكي - الليبرالية المستبدة.. مصدر سبق ذكره، ص86.

(16) للإحاطة الموسعة بهذه الأزمة انظر أعمال المؤلف في هذا المجال : أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1978؛ الديون والتنمية - القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية - دار المستقبل العربي، القاهرة 1985؛ حوار حول الديون والاستقلال، مع دراسة عن الوضع الراهن للمديونية الخارجية لمصر، مكتبة مدبولي، القاهرة 1986، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار

المستقبل العربي، القاهرة 1987، محنة الديون وسياسات التحرير، دار العالم الثالث ـ القاهرة 1991.

(17) يكفي أن نعلم، في هذا الخصوص، أن حجم هذه الديون قد ارتفع من 330 مليون دولار في عام 1977 إلى 1796,7 مليون دولار في عام 1996 ـ انظر :

IMF: World Economic Outlook, May 1995, p. 186.

(18) ولإدراك مدى عبء مبالغ خدمة هذه الديون وسرعة نموها، يكفي أن نعلم أنه في عام 1992 وحده دفعت مجموعة البلاد النامية المدينة 160 مليار دولار كأقساط وفوائد على ديونها الخارجية. وهذا المبلغ يتجاوز مرتين ونصف المرة مبلغ المساعدات الإنمائية الرسمية في هذا العام ـ انظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية في العالم 1994، ص 63.

(19) راجع: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية لعام 1995، الطبعة العربية، ص 40.

(20) ڤارن كريستيان بالوا ـ الاقتصاد الرأسمالي العالمي، المرحلة الاحتكارية والإمبريالية الجديدة، ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون ـ بيروت 1978، ص 145.

(21) انظر: مارتن خور ـ تزايد الحاجة إلى الأمم المتحدة في عالم يسير على طريق تحرير الاقتصاد والعولمة. منشورة في : مجلة التعاون في الجنوب، يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أكتوبر 1995، ص 8 ـ 15. حيث يقول خور في هذه المقالة: «وما يحدث في واقع الأمر هو تحويل الموارد والسلطة من الأمم المتحدة ووكالاتها ونقلها في نفس الوقت إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية». انظر صفحة 11 من المجلة المذكورة.

(22) انظر في ذلك افتتاحية لوموند دبلوماتيك في شهر يناير 1997 ونشرتها القبس الكويتية تحت عنوان: «عولمة الاقتصاد تنقل السيادة من الدولة إلى الأسواق المالية»، القبس الكويتية، عدد 31/1/1997، ص 23.

(23) انظر: توماكوترو وميشيل إسون: مصير العالم الثالث، تحليل ونتائج وتوقعات، ترجمة خليل كلفت، دار العالم الثالث، القاهرة 1995، ص 78.

(24) ما زالت بعض حكومات البلدان الصناعية تسمح، في حدود معينة، بفتح أبواب الهجرة أمام فئات معينة من العمالة الأجنبية ذات المؤهلات العالية. كما سمحت بالهجرة لمن يملكون حدا أدنى من رأس المال.

(25) انظر في ذلك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير عن التنمية في العالم 1992، الطبعة العربية، ص 58.

(26) لمزيد من التفاصيل انظر: رمزي زكي ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مصدر سبق ذكره.

(27) مصدر الشكل: توماكوتر وميشيل إسون ـ مصير العالم الثالث..، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(28) انظر في ذلك: United Nations: Report on the World Social Situation 1993, op. cit., p.7.

(29) نفس المصدر السابق، ص 67.

(30) راجع في ذلك:

ILO: Jobs and Skills Programme for Africa, JASPA, African Employment Report 1990, Addis Ababa, 1991, p.50.

(31) راجع: الأمم المتحدة ـ تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 1993، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(32) نفس المصدر السابق، ص 67.
(33) المصدر نفسه، ص 67.
(34) نفس المصدر، ص 69.
(35) نفس المصدر، ص 69.
(36) نفس المصدر، ص 69.
(37) المصدر نفسه، ص 70.
(38) المصدر نفسه، ص 70.
(39) المصدر نفسه، ص 70.
(40) انظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية لعام 1996، مصدر سبق ذكره، ص 46 ـ 47.
(41) انظر: الأمم المتحدة ـ تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 1993، مصدر سبق ذكره، ص 70.
(42) راجع: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية لعام 1996، مصد سبق ذكره، ص 88.
(43) انظر: الأمم المتحدة ـ تقرير الحالة الاجتماعية في العالم 1993، مصدر سلف بيانه، ص 70.
(44) نفس المصدر السابق، ص 70 ولمزيد من التفاصيل انظر:

Jacques Charmes: “A critical review: concepts, definitions and studies in the informal sectorس, in: David Turnham, Bernard Salomé and Antoine Schwarz (eds): The In formal Sector, OECD, Paris, 1990, pp. 10-48; and ILO : World Labour Report, 1992, Geneva 1992, pp. 39 - 44; Harold Lubell: The Informal Sector in the 1980's and 1990's, OECD, Paris, 1991.

(45) لمزيد من التفاصيل حول أثر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على القطاع غير الرسمي في البلاد النامية انظر مؤلفنا ـ الليبرالية المستبدة، مصدر سلف بيانه، حيث تناولنا بالتفصيل آثار السياسات النقدية والمالية على أحوال هذا القطاع. انظر ص 144 ـ 146.
(46) وشطر كبير من هؤلاء الأطفال يعيش في الشوارع (في الخرابات والأماكن المهجورة وتحت الجسور) ويتعرض لظروف مؤلمة للغاية . انظر مقالتنا: أطفال الشوارع، منشورة في مؤلفنا ـ قضايا مزعجة، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية، مكتبة مدبولي ـ القاهرة 1993. وحول ظاهرة عمالة الأطفال انظر:

UNICEF: The State of the World’s Children, Oxford University Press, 1991; Assefa Bequele and Jo Boyden (eds.): Combationg Child Labour,
ILO, Geneva, 1988; ILO: Child Labour Survey :Results of methodological experiments in four countries, 1992 - 1993, Geneva, 1996, and see also: William E. Myers (ed.): Protecting Working Children, UNICEF Staff Working Papers, No. 4, New York, 1989.

(47) انظر هذه الأرقام في: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية لعام 1996، مصدر سبق ذكره، ص 91.
(48) للإحاطة بهذا الموضوع انظر:

J. Midgley: Social Security, Inequality and the Third Wold, Chichester, John Wiley, 1984.

5 البطالة في البلاد العربية آثار أفول عصر النفط

نأتي الآن لرسم معالم صورة البطالة في البلاد العربية. وهي صورة لا تختلف قسماتها الرئيسية كثيرا عن صورة البطالة في البلاد النامية، وإن كان العنصر المميز فيها يتمثل في الدور الذي لعبه النفط سواء في مجموعة البلاد العربية النفطية أو في مجموعة البلاد العربية غير النفطية.

وقبل ظهور ثورة أسعار النفط في عام 1973 كانت الاقتصادات العربية قد مرت في عالم ما بعد الحرب بفترة من التطور الهادئ الذي تمثل في تحقيق معدلات نمو لا بأس بها في الناتج المحلي الإجمالي، وفي استقرار الأسعار، وفي تحقيق درجات لا بأس بها من التوازن الخارجي. وآنذاك كانت معدلات البطالة متواضعة بسبب ارتفاع معدلات التوظف نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي ونمو العمالة الحكومية وارتفاع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي. وكانت تلك الفترة قد شهدت، بشكل واضح، زيادة معدلات النمو السكاني كنتيجة حتمية لانخفاض معدل الوفيات (بسبب تحسن الأحوال الصحية) في الوقت الذي ظل فيه معدل

المواليد مرتفعا. ولهذا شهدت فترة الخمسينيات والستينيات نموا سكانيا كبيرا، وتأثرت بذلك الأهرام السكانية العربية. حيث أصبحت تعكس قاعدة سكانية شبابية واسعة، سرعان ما ستفرز زيادة كبيرة في قوة العمل في المراحل اللاحقة. أضف إلى ذلك أنه في عالم ما بعد الحرب الذي نالت فيه كثير من البلاد العربية استقلالها السياسي، حرصت كثير من حكومات هذه البلاد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير قدر محمود من الضمانات الاجتماعية. فبالإضافة إلى الجهد الذي بُذل في مجال البنية الأساسية وزيادة معدلات الاستثمار، قامت كثير من الحكومات العربية بزيادة مخصص الإنفاق على التعليم، فقللت بذلك من أعداد الذين دخلوا أسواق العمل آنذاك. وقامت بالالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية، في وقت كانت فيه الخدمات الحكومية (التعليم، الصحة، المرافق العامة، الإسكان...) في توسع مستمر. وأنشأت أيضا أنظمة للتأمينات الاجتماعية (رواتب للتقاعد، تأمينا صحيا، تأمينا ضد إصابات العمل والعجز والشيخوخة، مساعدة الأسر الفقيرة...). وبشكل عام، زاد النصيب النسبي للأجور من الدخل القومي وتحسنت أوضاع العمالة ومستوى المعيشة، نسبيا، بالمقارنة مع الفترة الاستعمارية.

على أن ذلك لا يعني انتفاء البطالة في البلاد العربية في تلك الفترة. فقد كان إرث المرحلة الاستعمارية ثقيلا (الفقر، المرض، البطالة، الجهل...). وكان الجهد الإنمائي الذي بُذل عقب نيل الاستقلال السياسي أضعف من أن يقضي تماما على كل هذا الإرث في فترة وجيزة من الزمن. لذلك فقد عرفت البلاد العربية، وخاصة البلاد غير النفطية وذات الحجوم السكانية الكبيرة نسبيا، أنواعا مختلفة من البطالة في تلك الفترة، مثل البطالة الموسمية، والبطالة السافرة، والبطالة المقنعة ومختلف أشكال التشغيل الناقص Underemployment. لكنها كانت في مستويات بسيطة. وكان انحسار تلك البطالة يتم تدريجيا، وبحسب سرعة التحرك على مدارج النمو (بزيادة معدل التصنيع، والإنفاق على التعليم، وزيادة الاستثمار، وتنفيذ المشروعات الكبرى).

وجاءت ثورة أسعار النفط في عام 1973 لترسم بعد ذلك ملامح عصر جديد استمر حتى أوائل الثمانينيات وتأثرت فيه بشكل واضح جدا أوضاع

العمالة والتوظف في جميع أنحاء البلاد العربية. فمن خلال تضامن البلاد الأعضاء في منظمة الأوبك أمكن، ولأول مرة في التاريخ، إحداث تعديل جوهري في توزيع الدخل العالمي لمصلحة مجموعة هذه البلاد عن طريق صدمتين سعريتين، الأولى عام 1974/73 والثانية عام 1980/79، حيث قفزت الموارد النفطية لها على نحو باهر وغير مسبوق، استفادت منه كل البلاد العربية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

فبالنسبة لمجموعة البلاد العربية النفطية، زادت فيها الدخول القومية فجأة بمستويات قياسية خلال الفترة 1973 ـ 1982، وارتفع فيها متوسط دخل الفرد بما يقارب مستواه في البلدان الصناعية المتقدمة. وخلال هذه المدة زادت معدلات الاستثمار على نحو واضح. ووضعت برامج وخطط طموحة جدا لبناء شبكة البنية الأساسية (الشوارع، الطرق، الجسور، محطات المياه والكهرباء، الصرف الصحي، وشبكة الاتصالات... إلى آخره) والتوسع في بناء المناطق العمرانية والمدن السكنية الجديدة، وبناء المدارس والمعاهد الفنية والتطبيقية والمستشفيات ودور الرعاية الصحية، وبناء مجمعات ومباني الخدمات الحكومية، فضلا عن إقامة بعض الصناعات التحويلية في مجال البتروكيماويات وبعض الصناعات الغذائية ومواد البناء. ولما كانت مجموعة هذه البلاد تتسم ـ عموما ـ بانخفاض حجومها السكانية، فإن الزيادة الكبيرة التي حدثت في الطلب على العمالة قد أدت إلى توظيف جميع عناصر قوة العمل المحلية. كما أن التوسع الذي حدث في جهاز الدولة والخدمات المدنية والاجتماعية استوعب قدرا هائلا من العمالة المحلية بكل سهولة، وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا والفنية وبأجور ومرتبات مرتفعة. على أنه نظرا لمحدودية قوة العمل المحلية وقصورها عن أن تفي بأعباء العمل المطلوب لتلك الاستثمارات الضخمة التي رصدت لها الموارد المالية الكافية، فقد رحبت حكومات هذه البلاد باستقبال العمالة العربية وغير العربية التي راحت تتدفق إلى هذه البلاد بشكل سريع ومن مختلف الحرف والتخصصات المهنية والفنية وغير الفنية تحت تأثير الأجور والمرتبات المرتفعة[1]. وكان من نتيجة ذلك ارتفاع نسبة الوافدين إلى إجمالي السكان ـ انظر الجدول رقم (5 ـ 1). يكفي في هذا الخصوص أن نعلم، أن عدد العمال الوافدين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي الست كان قد وصل

جدول رقم (5 – 1)

تطور الوافدين إلى بلاد مجلس التعاون الخليجي وبعض البلاد العربية الأخرى

خلال الفترة 1975 – 1990

البلد	حجم الوافدين بالألف				نسبة الوافدين إلى مجموع السكان				نسبة الوافدين العرب إلى مجموع الوافدين	
	1975	**1980**	**1985**	**1990**	**1975**	**1980**	**1985**	**1990**	**1980**	**1985**
السعودية	475	1734	2662	2878	32	59	65	60	77,6	56,1
الإمارات	234	471	612	805	84	90	90	89	21,7	19,4
الكويت	218	393	552	731	70	78	81	86	71,7	69,0
عمان	103	171	336	442	54	59	69	70	10,8	9,1
قطر	57	106	157	230	83	88	90	92	31,9	33,4
البحرين	39	78	101	132	46	57	58	51	19,0	15,2
المجموع	**1126**	**2953**	**4417**	**5218**	**47**	**65**	**70**	**68**	**58,4**	**56,1**
العراق	70	300	100	..	..	..	..	..	90,0	85,0
الأردن	..	79,6	53,6	..	..	16	..	..	78,0	76,0
ليبيا	200	460	250	..	..	..	..	..	..	..

(..) غير متوافرة

المصدر : دراسة وضعتها منظمة العمل العربية عن وضع القوى العاملة في خمس دول عربية هي : مصر ، سوريا ، الأردن ، فلسطين ، لبنان . لكن الجدول مأخوذ من جريدة الرأي العام الكويتية ، العدد الصادر في 4 يونيو 1996 ، ص 13 .

إلى 5,3 مليون عامل (منهم 1,56٪ عمالة عربية) وبما نسبته 68٪ من مجموع سكان هذه البلدان، وذلك في عام 1990. ومهما يكن من أمر؛ فإنه في ظل هذا الرواج الاستثماري، اقترب معدل البطالة في هذه البلدان إلى الصفر في تلك المرحلة.

أما مجموعة البلاد العربية غير النفطية فإن معظمها عند مشارف السبعينيات كان قد وصل إلى حالة من الإنهاك الاقتصادي الذي سرعان ما أثر في أحوال العمالة وظروف التشغيل. وكان هذا الإنهاك راجعا إلى عدة عوامل محلية، وإقليمية، وعالمية.

فمن ناحية، بدأت تظهر في هذه البلاد آثار تعثر برامج التنمية وأخطائها، وانخفاض معدلات الادخار المحلي وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي، وتراجع جهود التصنيع والمشكلات التي واجهته، ونتائج إهمال القطاع الزراعي الذي تتركز فيه أعلى مصادر معدلات النمو السكاني المرتفع، ونمو عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف القدرة على الاستثمار، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور معدل النمو الاقتصادي. وآنذاك بدأت أفواج الهجرة من الريف إلى الحضر تتزايد بسبب ضعف التنمية في القطاع الزراعي وانسداد فرص العمل فيه؛ وهي الهجرة التي راحت تقطن على حدود المدن في شكل أحزمة للفقر وتزاول أي أعمال يمكن أن تدر رزقا، في ظل آمال كاذبة عن إمكان استيعابهم في القطاع غير الرسمي. كذلك فإنه مع تردي معدلات الاستثمار والنمو فإن استمرار التزام الحكومات بتعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا والفنية، قد أدى إلى حالة واضحة من البطالة المقنعة في الإدارات الحكومية ومشروعات القطاع العام، كما أدى إلى نمو مستمر في بند الأجور في الموازنة العامة للدولة. ومن ناحية أخرى، عانى عدد من هذه البلاد من آثار الحروب الكثيرة ضد العدو الإسرائيلي (حالة مصر وسوريا والأردن ولبنان) ومن النزاعات الإقليمية مع دول الجوار أو داخل مناطق البلد الواحد. وكان لذلك كلفة اقتصادية مرتفعة أثرت في ممكنات الاستثمار والنمو والتوظف فيها. أما على الصعيد العالمي فإن مجموعة هذه البلاد بدأت تعاني من عدم الاستقرار الذي أصاب بيئة الاقتصاد الدولي، مثل انهيار نظام النقد الدولي، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفوائد، وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها؛ ونمو

نزعة الحماية والركود في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة؛ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوسيطة والإنتاجية التي تستوردها، وبخاصة في أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام 1973. فكل هذه الأمور أدت إلى خلق صعوبات اقتصادية داخلية وإلى تفاقم عجز موازين مدفوعات هذه البلاد، وهو العجز الذي سيمول، ابتداء من هذه اللحظة، بالقروض الأجنبية، ولاسيما قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة، مما سيخلق لها في عقد الثمانينيات أزمة خانقة في ديونها الخارجية.

في ضوء هذه الظروف غير المواتية، عالميا وإقليميا، فضلا عن الصعوبات الاقتصادية الداخلية، بدأت مشكلات البطالة في هذه البلاد في الظهور. فقد بدا جليا أن معدلات النمو السنوي التي تتزايد بها قوة العمل تزيد كثيرا على معدلات النمو الحادثة في فرص التوظف التي توفرها الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص، الأمر الذي خلق فائض عمالة نسبيا بأعداد كبيرة ظلت تتزايد وتتراكم عاما بعد الآخر.

وعموما، فإنه بالرغم من ضغوط وصعوبات مرحلة السبعينيات في البلاد العربية غير النفطية، فإن ثمة عوامل مختلفة، توافرت آنذاك، وخففت من حرج الموقف وقللت من ضغوط مشكلة البطالة، منها :

1 ـ خروج أعداد كبيرة من فائض العمالة إلى الخارج بحثا عن فرص للعمل ودخول أعلى، بعد أن سهلت حكومات هذه البلاد من إجراءات السفر والهجرة والعمل والإعارة بالخارج. ففي دول المشرق العربي (سوريا، الأردن، اليمن، لبنان، مصر، السودان) اتجهت أعداد غفيرة إلى بلاد الخليج العربية النفطية التي استوعبت آنذاك تلك الأعداد، نظرا لما كانت تنفذه من مشروعات استثمارية ضخمة في البنية الأساسية. أما في بلاد المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) فقد اتجه فائض العمالة فيها إلى البلاد الأوروبية. وقد أصبحت التحويلات النقدية التي يرسلها هؤلاء العمال لبلادهم أحد أهم مصادر النقد الأجنبي[2].

2 ـ زيادة حجم المعونات الاقتصادية التي قدمتها البلاد العربية الأعضاء في الأوبك للبلاد العربية غير النفطية، إما من خلال الحكومات مباشرة، أو من خلال صناديق التنمية القطرية، أو من الصناديق العربية متعددة الأطراف. وهي معونات قدمت في شكل هبات، وقروض ميسرة، وتمويل

لبعض المشروعات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة هذه المعونات إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد المانحة كانت تزيد عن النسبة التي حددتها الأمم المتحدة للبلدان الصناعية المتقدمة في عقدي التنمية الأول والثاني. وقد ساعدت هذه المعونات البلاد غير النفطية في مواجهة الصعوبات الاقتصادية لتلك الفترة وتمويل بعض المشروعات الاستثمارية العامة التي خلقت فرصا إضافية منتجة للعمالة المحلية.

3 ـ الموارد الضخمة التي حصلت عليها هذه البلاد في شكل قروض خارجية من أسواق النقد والمال العالمية. وقد استسهلت كثير من البلاد العربية ذات العجز المالي هذا المصدر التمويلي نظرا لسهولة الاقتراض آنذاك، وإن كان بتكلفة مرتفعة مؤجلة، وهو الأمر الذي سيخلق لها أزمات حادة في مديونيتها الخارجية في مرحلة تالية. وقد سمحت هذه القروض بتمويل جانب من عجز الموازنات العامة، مما ساعد حكومات هذه البلاد على استمرار التوظف الحكومي من ناحية، وتمويل بعض المشروعات العامة في البنية الأساسية أو في عمليات الإحلال والتجديد والتوسع في القطاع العام مما خلق، من ثم، فرصا إضافية للعمل، من ناحية أخرى.

4 ـ استمرار التزام حكومات بعض هذه البلاد بتعيين الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، كسبا لتأييد الطبقة الوسطى واتقاء للمشكلات الاجتماعية والسياسية التي تترتب على تفاقم مشكلة البطالة.

5 ـ القدرة الاستيعابية التي وفرها التوسع في القطاع غير الرسمي Informal Sector لتوظيف أعداد كبيرة من العمالة المحلية لمن يوظفون أنفسهم Self-employed، دونما حاجة إلى رأسمال يذكر أو لاستخدام تكنولوجيا مكلفة في أعمال الخدمات والحرف اليدوية والوظائف الهامشية ذات الدخول المنخفضة وغير المستقرة. وقد نما هذا القطاع في فترة السبعينيات تحت تأثير زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، وزيادة الطلب على الخدمات التي يقدمها، وخاصة من جانب الطبقة الوسطى. كذلك فإن حكومات هذه البلاد قد غضت الطرف عن المخالفات الإدارية والقانونية التي مارسها المشتغلون في هذا القطاع (مثل عدم استخراج التصاريح والرخص، والتسجيل الإداري، وشروط العمل الواجبة، دفع الضرائب... إلى آخره).

هذه العوامل الخمسة السابقة كانت بمنزلة البخار الذي انبعث من إناء

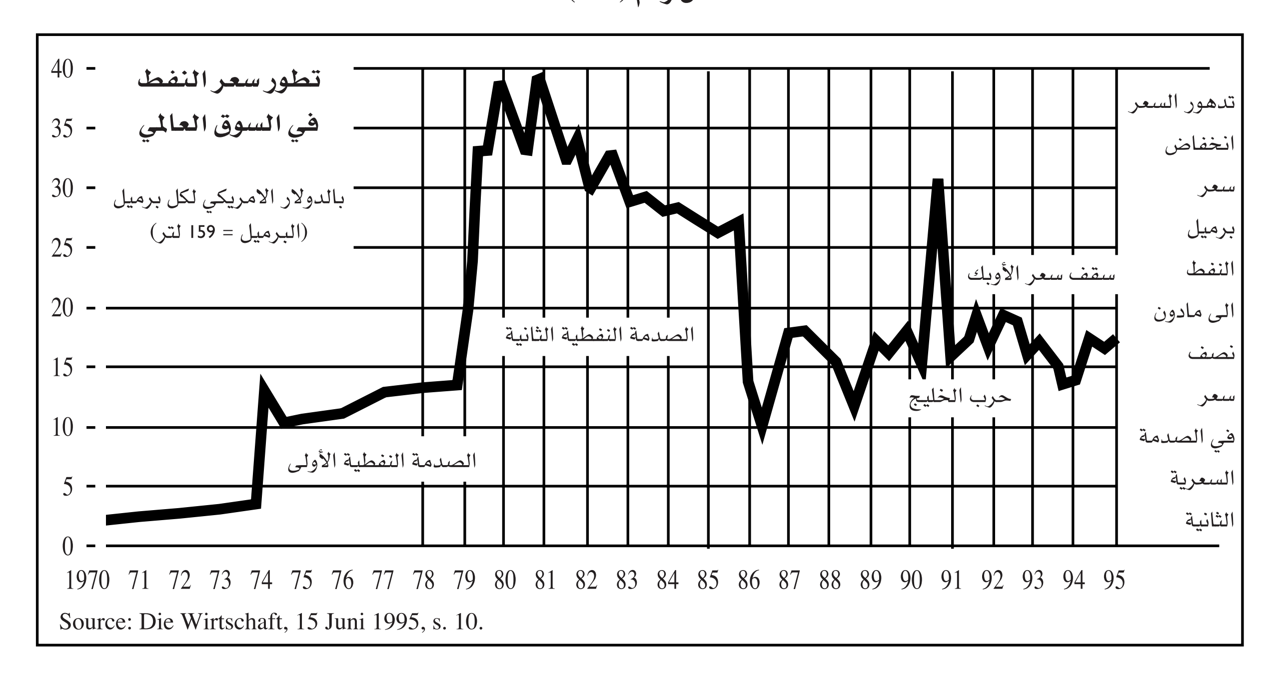
البطالة الذي كان يغلي آنذاك في البلاد العربية غير النفطية ومنعت من انفجاره. ولهذا، فإنه بالقدر الذي بدأت فيه هذه العوامل في الانحسار التدريجي، بدءا من عقد الثمانينيات ومرورا بالتسعينيات، بالقدر الذي بدأت فيه مشكلة البطالة في الانفجار المدوي.

وأيا ما كان الأمر، فإنه خلال الفترة التي سميت بعصر النفط (من 1973 ـ وحتى بداية الثمانينيات) حققت معظم البلاد العربية نموا لا بأس به، حيث زادت فيها، بهذا القدر أو ذاك، معدلات الاستثمار والتوظف، وقفز الاستهلاك، بشقيه العائلي والحكومي، إلى مستويات مرتفعة، وزادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت معدلات البطالة إذا ما قارناها مع عقدي الخمسينيات والستينيات. لكن هذا النمو، وكما قلنا في مكان آخر[3]، كان لامتكافئا وهشا في نفس الوقت. كان نموا لا متكافئا لأن حظ البلاد العربية منه كان متفاوتا من بلد لآخر، بحسب التفاوت الحاد في الموارد التي تيسرت لهذا النمو. وهو ما نراه واضحا في التباين الذي حدث بين البلاد النفطية والبلاد غير النفطية. وكان هشا، لأنه استند إلى عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، مثل أسعار وعوائد النفط والتحويلات الخارجية والمعونات والقروض الأجنبية. ولهذا فإنه ما أن تعرضت هذه العوامل للتدهور في بداية الثمانينيات، حتى تعرضت البلاد العربية، النفطية وغير النفطية، لقوى معاكسة ما لبثت أن أثرت في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية، وفي القلب منها، بالطبع، مسألة البطالة.

فابتداء من عام 1982مالت أسعار النفط عالميا للتدهور بشكل حاد، وواصلت تدهورها في نحو شبه مستمر حتى أوائل عام التسعينيات. وكان لذلك تأثير سلبي قوي في أحوال التشغيل والعمالة في البلاد العربية، النفطية وغير النفطية ـ انظر الشكل رقم (5 ـ 1).

ففي البلاد العربية النفطية انخفضت أحجام دخولها القومية بسبب تدهور الموارد النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي لهذه الدخول. وواكب ذلك بالتبعية انخفاض معدلات نمو الإنفاق الحكومي الاستثماري، وبالذات في مجال البنية الأساسية التي كانت قد قاربت على الاستكمال عند نهاية الثمانينيات. كما تقلصت مشروعات التوسع العمراني والمدن السكنية الجديدة بسبب نقص مخصصات الاستثمار العام. وهذا النوع من الإنفاق

شكل رقم (1 . 5)


تطور سعر النفط
في السوق العالمي
بالدولار الامريكي لكل برميل
(البرميل = 159 لتر)
الصدمة النفطية الأولى
الصدمة النفطية الثانية
سقف سعر الأوبك
حرب الخليج
تدهور السعر
انخفاض
سعر
برميل
النفط
الى مادون
نصف
سعر
في الصدمة
السعرية
الثانية
40
35
30
25
20
15
10
5
0
1970 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95
Source: Die Wirtschaft, 15 Juni 1995, s. 10.

الاستثماري اعتمد على كثافة عمالية شديدة إبان مراحل التنفيذ. أضف إلى ذلك، أن تدهور العوائد النفطية قد أدى إلى ظهور العجز في الميزانيات العامة لدول الخليج العربية وبنسب كبيرة (انظر الجدول رقم 5 ـ 2). وقد ظل هذا العجز يتزايد عاما بعد الآخر، وأدى، من خلال طرق تمويله، إلى مشكلات كثيرة، منها اضطرار بعض هذه الدول إلى تسييل جانب من استثماراتها الخارجية، والسحب من احتياطياتها الدولية، بل وإلى الاضطرار إلى الاقتراض الخارجي. كما أن زيادة هذا العجز أدت إلى التوسع في استخدام أدوات الدين العام الداخلي، وزيادة نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكان طبيعيا والحال هذه، وحتى يمكن التحكم في حجم ونسبة هذا العجز والحد من آثاره السلبية، اضطرار هذه الدول في عقد التسعينيات إلى البدء في تطبيق بعض السياسات الانكماشية، وكان من ضمنها وقف التعيينات في الأجهزة الحكومية، أو الحد منها، ناهيك عن الحد من استقبال العمالة الوافدة.

جدول رقم (5 – 2)

نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد العربية المنتجة والمصدرة للنفط في عام 1978

البلد	نسبة العجز
الإمارات	-11,56
البحرين	-2,3
الجزائر	-7,6
السعودية	-24,7
العراق	...
عمان	-3,1
قطر	-23,0
الكويت	-12,2
ليبيا	-14,2
البلاد النفطية	-15,0

المصدر – التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994 ، ص 299.

أما في البلاد العربية غير النفطية فقد أثر فيها انخفاض أسعار النفط عالميا من عدة زوايا. فأولا، هناك بعض من هذه البلاد يشكل النفط فيها مصدرا مهما للدخل، مثل مصر وسوريا واليمن وتونس، ومن ثم تأثرت سلبيا أحجام دخولها القومية من هذا الانخفاض. كما أنه، من زاوية ثانية، أدى انخفاض أسعار عوائد النفط في البلاد العربية النفطية إلى تقليل مساعداتها للبلاد العربية غير النفطية. وكان لذلك تأثير انكماشي في مجموعة البلاد الأخيرة.

على أن أخطر أثر نجم عن تدهور أسعار النفط عالميا في أحوال العمالة والتشغيل بالبلاد العربية غير النفطية، هو الأثر المتمثل في انخفاض طلب بلاد الخليج العربية على العمالة العربية. ذلك أن هذا الطلب بدأ يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات، وزاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال بناء مشروعات البنية الأساسية في نهاية الثمانينيات. وقد تأثرت البلاد العربية المرسلة للعمالة من هذا الانخفاض بشكل مزدوج، وذلك كما يلي :

1 ـ خسارتها من التدهور الذي حدث في حجم التحويلات النقدية التي كان يرسلها إليها عمالها المهاجرون.

2 ـ إغلاق مصدر مهم من مصادر تشغيل العمالة الفائضة، مما انعكس مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة فيها.

وقد بلغت حدة هذا التأثير السلبي المزدوج ذروتها حينما حدث الغزو العراقي الغاشم على الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية، حيث عادت أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة إلى بلادها ـ انظر الجدول رقم (5 ـ 3). إذ خرج في هذه الآونة مليونان و 510 آلاف عامل من مختلف الجنسيات من منطقة الخليج العربي، منهم 1950 ألف عامل عربي بنسبة 7 , 77٪ من جملة العمالة العائدة في عام 90/1991. والشطر الأكبر من هؤلاء أضيف إلى رصيد البطالة المتراكم في بلادهم.

وبالإضافة إلى التأثير السلبي الذي نجم عن تدهور أسعار النفط والمساعدات العربية والهجرة والتحويلات النقدية، فإن هناك مجموعة اخرى مهمة من العوامل الخارجية والداخلية التي انعكست على تفاقم صورة البطالة في مجموعة البلاد العربية غير النفطية. فعلى الصعيد

جدول رقم (5 – 3)

تقدير عدد العائدين من دول الخليج العربية أثناء فترة

غزو العراق للكويت 1991/90

الدولة	عدد العائدين بالألف
بنجلاديش	100
مصر	500
الهند	200
الأردن	400
لبنان	50
موريتانيا	...
المغرب	...
الباكستان	140
الفيلبين	60
الصومال	...
سيري لانكا	100
السودان	30
سوريا	50
تايلاند	10
تونس	...
فيتنام	16
اليمن	850
يوغوسلافيا	4
الإجمالي	**2510**

(...) غير متوافر

Source: United Nations, **Report on the World Social Situation 1993**, New York, 1993, p. 17.

الخارجي تأثرت مجموعة هذه البلاد بعدة صدمات خارجية، مثل الارتفاع الذي حدث في أسعار وارداتها من السلع الغذائية والوسيطة والإنتاجية، وتدهور أسعار صادراتها من المواد الخام (القطن، الفوسفات الخام، الحمضيات...)، وتقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، والركود الاقتصادي، ونمو نزعة الحماية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. وقد انعكس ذلك كله في زيادة حدة عدم التوازن الخارجي الذي تمثل في زيادة عجز الحسابات الجارية لهذه البلاد وزيادة ديونها الخارجية وأعباء خدمتها. وعلى الصعيد الداخلي استمر العجز في الموازنات العامة ينمو بشكل مستمر ويمول، في غالب الأحوال، بطرق

تضخمية أدت إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي، وتدهورت أسعار صرف العملات الوطنية، واستنزفت الاحتياطيات الدولية في دفع أعباء الديون الخارجية[4]، وضعفت القدرة على الاستيراد، وتدهور معدل الادخار المحلي، وانخفضت معدلات الاستثمار العام والخاص. هذه الصدمات الخارجية والصعوبات الداخلية سرعان ما عكست نفسها بقوة في تردي معدلات النمو الاقتصادي وتزايد الطاقات العاطلة وارتفاع معدل البطالة.

على أن أخطر العوامل التي عجلت من سرعة تدهور أحوال العمالة وزيادة معدلات البطالة في البلاد العربية غير النفطية في النصف الثاني من الثمانينيات، فهو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه البلاد، وهي الأزمة التي نجمت عن الإفراط في الاستدانة الخارجية، وبخاصة قصيرة الأجل وذات التكلفة المرتفعة، مما أدى إلى ارتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد انتظام وصول الواردات الضرورية للبلد[5]. وإزاء هذا الحرج لجأت البلاد العربية المدينة إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها، وما ارتبط بذلك من ضرورة تنفيذها برامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. فقد انبثق عن هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من البطالة في هذه البلاد. ومن هذه السياسات نذكر ما يلي[6]:

1 ـ تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومي.

2 ـ أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي... إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

3 ـ كذلك أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال، وعلى عمالة مؤقتة، أي تسرح عقب انتهاء المشروع.

4 ـ أدت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) وإلغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات

العامة، أدت إلى إحداث خفض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق Disposapol Income، مما أثر في الطلب المحلي، وأدى من ثم إلى حدوث كساد واضح في السوق المحلي وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص. وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات ضخمة، ترتب عليها تسريح أعداد لا بأس بها من العمالة.

5 ـ كذلك لا يجوز أن ننسى أن ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والمستلزمات السلعية المحلية والمستوردة (بعد خفض Devalution قيمة العملة الوطنية) إلى زيادة تكاليف الإنتاج في مختلف القطاعات في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه القطاعات أن ترتفع بمستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة (على الأقل في الأجل القصير)... وكان نتيجة ذلك حدوث انخفاض واضح في الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه القطاعات (وأحيانا تحول إلى خسائر) ومن ثم تدهور في قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع في خطط الإنتاج. وقد أثر ذلك سلبا في الطلب على العمالة المحلية.

6 ـ كما أن تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة، مما أدى إلى إغلاق وإفلاس كثير من هذه الصناعات، وتسريح عمالها.

7 ـ وأخيرا، وليس آخرا، نجم عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها، وبخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة ، أو خفض رواتب العمال الذين يبقون في وظائفهم[7]. وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى الآن على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان النامية[8]. ويضاعف من حرج الموقف قيام الأجانب الذين أصبحوا يمتلكون هذه المشروعات بترحيل أرباحها للخارج، مما يؤثر في ميزان المدفوعات وفي القدرة الذاتية للتراكم في هذه البلاد.

وعلى أي حال...

فإننا بعد أن عرضنا فيما تقدم الظروف الموضوعية، العالمية والإقليمية والمحلية، التي تأثرت بها أوضاع العمالة والتشغيل في البلاد العربية النفطية وغير النفطية في السنوات الأخيرة؛ فإن السؤال الآن هو: كيف تبدو إذن صورة البطالة في هذه البلاد في ضوء هذه الظروف؟

وهنا تواجهنا عقبة جوهرية عند رسم ملامح هذه الصورة، وهي الفقر الإحصائي الشديد: فلا الإحصائيات الرسمية الوطنية، ولا الإحصائيات الدولية، تشير إلى واقع مشكلة البطالة في هذه البلاد، إلا فيما ندر. كما أنه في الحالات التي تتوافر فيها البيانات، كثيرا ما تتضارب المصادر بعضها مع بعض. ولا شك في أن هذا الفقر الإحصائي هو أحد الجوانب المهمة في مشكلة البطالة. إذ لا يمكن التعامل مع هذه المشكلة ومواجهتها إلا إذا كان هناك صورة حقيقية وكاملةعنها[9].

وعموما، فإننا على المستوى القومي سنجد أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994[10]، كان قد قدر معدل البطالة في الاقتصادات العربية بحوالي 10 ٪ من قوة العمل العربية التي بلغت عام 1993 حوالي 5 , 67 مليون عامل، مما يعني أن عدد المتعطلين يصل إلى حوالي 8 , 6 مليون عاطل. أما منظمة العمل العربية فقد قدرت معدل البطالة على مستوى جميع البلاد العربية بقرابة 5 , 15٪ من قوة العمل العربية، وهو ما يعني وجود ما يزيد على عشرة ملايين عامل عربي عاطل[11].

وبشكل عام تدور مشكلة البطالة في البلاد العربية، عموما، في ذلك التباين الموجود بين النمو الحادث في قوة العمل سنويا ـ وهو نمو مرتفع بسبب القاعدة الشبابية للهرم السكاني وزيادة دخول النساء إلى سوق العمل ـ وبين النمو المتواضع الذي ينمو به الطلب على العمالة سنويا. وتشير التقديرات إلى أن قوة العمل العربية تنمو سنويا بمعدل يتراوح ما بين 3٪ و 4٪ (وهو ما يعني دخول عدد يتراوح ما بين 3 , 2 مليون و 3 ملايين عامل سنويا إلى سوق العمل)[12]. ويمكن أيضا التعرف على طبيعة المشكلة بمقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ـ انظر الجدول رقم (5 ـ 4).

وإذا حاولنا الآن أن نلقي إطلالة سريعة على صورة البطالة في البلاد العربية النفطية فسوف نجد أن هناك ندرة شديدة في البيانات الرسمية. بل إنه حتى في مطبوعات المؤسسات الدولية لا توجد أي إشارة عن بيانات البطالة في هذه البلاد (تقرير التنمية في العالم الذي يصدره البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومطبوعات منظمة العمل الدولية...)[13]. وإذا كان غياب هذه البيانات في هذه المطبوعات له ما يبرره في الماضي القريب، حيث لم يكن للبطالة وجود

جدول رقم (5 – 4)

تبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو قوة العمل

في بعض البلاد العربية 1980 – 1994

الدولة	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي %		متوسط معدل النمو السنوي لقوة القمل %	
	1980–1990	1990–1994	1980–1990	1990–1994
اليمن	..	..	3,6	4,8
مصر	5,0	1,1	2,5	2,9
المغرب	4,2	1,7	2,7	2,6
الأردن	1,5-	8,2	4,9	5,2
تونس	3,3	4,5	2,6	3,0
الجزائر	2,9	0,6-	3,7	4,2
عمان	8,3	6,7	4,1	4,0
السعودية	1,2-	1,9	6,5	2,5
الكويت	0,9	..	5,9	2,3
الإمارات	2,0-	..	4,4	1,8

المصدر : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – **تقرير التنمية البشرية 1996** ، ص244 ، 245 و 259/258.

في هذه البلاد، خاصة وإنها ذات حجوم سكانية صغيرة ومستقبلة للعمالة الأجنبية؛ إلا أن الصورة اختلفت الآن، حيث بدأت هذه البلاد تعرف مختلف أشكال البطالة منذ انتهاء عصر الوفرة النسبية لموارد النفط. ويقول تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) الصادر في عام 1996 عن التطورات الاقتصادية في المنطقة : «وقد كانت هذه الظاهرة الجديدة نسبيا مصدر قلق لحكومات هذه الدول. وهناك عدة عوامل تفسر هذه الظاهرة، من أبرزها عدم مطابقة واقع سوق العمل لرغبات المواطنين الذين يلتحقون بقوة العمل؛ وتوافر العمالة الأجنبية بأجور منخفضة، والسياسات الحكومية الرامية إلى كبح توسع العمالة في القطاع العام، وعدم التناسب حاليا بين أنواع المؤهلات التي يحملها الباحثون عن العمل وبين أنواع فرص العمل المتاحة في أسواق هذه البلاد»[14].

ويضيف التقرير: «ويلاحظ في هذا الصدد أن الإمارات العربية قامت في عام 1996 بطرد أكثر من 200 ألف من العمال المغتربين كانوا يعملون بصورة غير شرعية في البلد. ورغم ضخامة هذا الإجراء، فإنه لم يخلق أي فرص عمل جديدة أمام المواطنين. فمعظم الوظائف التي أخليت كانت من

الأنواع التي لا يرغب فيها المواطنون»[15].

«ومع ذلك، فإن قصر قوة العمل على المواطنين (الاستعاضة عن العمال الأجانب بالمواطنين) يعتبر حاليا هدفا من أهداف التنمية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد حققت البحرين وعُمان بعض التقدم في الاعتماد على العمالة الوطنية. ولكن هذا التقدم مازال محدودا ومقصورا على القطاع العام. أما في القطاع الخاص فلم تشمل هذه العملية حتى الآن سوى بعض الوظائف الإدارية والكتابية.

وسيكون نجاح هذه العملية مرهونا إلى حد بعيد بتمكين المواطنين من السكان من اكتساب أنواع التعليم والمهارات الفنية التي تفي بأغراض سوق العمل في السنوات القادمة. أما سياسة إرغام القطاع الخاص على توظيف المواطنين فقد يكون لها تأثير سلبي في الأداء الاقتصادي العام، وقد لا تكون ناجحة في الأجل الطويل»[16].

أما عن صورة البطالة الراهنة في البلاد العربية غير النفطية، فإن البيانات المتوافرة عنها، رغم عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان، تعد أفضل بكثير من مجموعة البلاد العربية النفطية. وبشكل عام، من الملاحظ أنه نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها هذه البلاد في الثمانينيات، وتفاقم ديونها الخارجية في ذاك العقد، ونتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني فيها وارتفاع معدل نمو قوة العمل (الوافدين الجدد لسوق العمل) مع وجود حالة من الركود الاقتصادي، فإن أوضاع البطالة فيها قد تفاقمت على نحو شديد ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات، وحتى كتابة هذه السطور، وبخاصة تحت التأثير الانكماشي لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي بدأت هذه البلاد مؤخرا في تطبيقها.

فقد أدت سياسات التحكم في عجز الموازنة العامة للدولة، وخصخصة مشروعات القطاع العام، وسياسات التحرير المالي والتجاري إلى تفاقم مشكلة البطالة الموجودة أصلا من قبل تنفيذ هذه البرامج على نحو ما أوضحنا سابقا. ويوضح لنا الجدول رقم (5 ـ 5) معدلات البطالة في بعض هذه البلاد خلال الفترة 1984 ـ 1993. ومنه يتضح كيف تفاقمت البطالة في الأردن، التي وصل فيها معدل البطالة إلى 18,8٪ من قوة العمل في عام

جدول رقم (5 – 5)

معدلات البطالة في بعض البلاد العربية المدينة

السنوات	الأردن	الجزائر	تونس	المغرب
1984	5,4	...	12,9	...
1985	6,0	9,7	...	...
1986	8,0	...	...	...
1987	8,3	21,4	...	14,3
1988	8,3	12,6	...	13,9
1989	10,3	18,1	13,4	16,3
1990	19,8	19,8	...	15,4
1991	18,8	20,7	15,0	17,3
1992	...	23,8	...	16,0
1993	...	24,3	...	...

... غير متاح

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1966 ، ص 168 .

1991، وفي الجزائر ارتفع المعدل إلى 3 , 24٪ في عام 1993، وفي المغرب إلى 16٪ في عام 1992، وفي تونس إلى 15٪ في عام 1991. وفي جمهورية مصر العربية، وصل معدل البطالة إلى 5 , 17٪ طبقا للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة للفترة 1992/89[17]، ومن المرجح أن تكون المعدلات آنفة الذكر قد ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تسارع تطبيق سياساتها في الآونة الأخيرة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه المعدلات تشمل فقط البطالة السافرة، ولا تشمل البطالة المقنعة، ولا مختلف أشكال التشغيل الناقص Underemployment. ومن المتوقع، وكما يقول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، أن يؤدي استمرار تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي، والتكيف الهيكلي إلى تفاقم المشكلة وأنه لا يبدو «أن تلك البرامج وما يرتبط بها من سياسات للتحرير الاقتصادي، ستؤدي إلى تخفيف هذه المعدلات في المستقبل المنظور»[18].

على أن أكثر صور البطالة قتامة في البلاد العربية هي صورة البطالة بين صفوف العمال الفلسطينيين (في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بالإضافة إلى العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل نفسها). إذ

تقدر منظمة العمل العربية معدل البطالة بينهم بحوالي 47,9٪ في بداية عام 1992[19]، ويرتفع إلى 55٪ في قطاع غزة[20].

وهذا الارتفاع الشديد في معدل البطالة يرجع إلى سياسات الحصار «والتضييق والخنق الاقتصادي الذي مارسته سلطة الاحتلال الإسرائيلي طوال نحو ثمانية وعشرين عاما»[21]، فأحدثت خللا هيكليا في سوق العمل الذي تمثل في وجود كم كبير من فائض العمل النسبي الذي يتزايد عاما بعد الآخر تحت تأثير ارتفاع معدل النمو السكاني واستيلاء الركود الاقتصادي على الأراضي المحتلة. كما أن العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل كثيرا ما تتعرض لمختلف المضايقات وإغلاق السوق الإسرائيلي أمامها[22].

والسؤال الآن هو: ما خصائص كتلة البطالة في البلاد العربية غير النفطية؟

ها هنا نجد أن النظرة المتأنية في جموع المتعطلين في هذه البلاد تقودنا إلى استخلاص السمات الأساسية التالية :

1 ـ ارتفاع نسبة الشباب في جملة المتعطلين. ففي الجزائر نجد أن حوالي 69٪ من المتعطلين في عامي 1989 و 1991 هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. ونفس الشيء يمكن ملاحظته في حالة تونس، حيث وجد أن 47٪ من العاطلين من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة طبقا لبيانات عام 1989. وفي المغرب تصل النسبة إلى 41٪ من إجمالي عدد المتعطلين الذين تتراوح أعمارهم فيما بين 15 و 24 سنة في عام 1994[23].

2 ـ كذلك ترتفع نسبة المتعلمين في إجمالي عدد المتعطلين. ففي مصر على سبيل المثال، وجد أن 68٪ من جملة المتعطلين في عام 1986 هم من خريجي الثانوي والجامعات (انظر الشكل 5 ـ 2). وفي الجزائر كان 61٪ من جملة المتعطلين عام 1991 هم ممن حصلوا على تعليم متوسط أو ثانوي أو جامعي. وفي المغرب بلغت نسبة المتعطلين ممن حصلوا على الشهادة الثانوية والبكالوريا والتعليم العالمي والمهني حوالي 44٪ من إجمالي عدد العاطلين. انظر الجدولين رقمي (5 ـ 6) و (5 ـ 7).

3 ـ ومما يلفت النظر أيضا ارتفاع معدلات البطالة في الحضر بسبب تزايد ظاهرة الهجرة من الريف وتعدد أشكال التشغيل الناقص والعمالة

جدول رقم (5 – 6)

معدلات البطالة حسب مستوى التعليم : حالة الجزائر

%

المستوى التعليمي	1985	1989	1991
الإبتدائي	43,3	27,9	24,8
المتوسط	28,6	34,3	29,8
الثانوي	6,5	14,9	25,5
الجامعي	0,6	2,8	5,8
من دون تعليم	21,0	20,1	14,1

المصدر : **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1966** ، ص 171 .

جدول رقم (5 – 7)

معدل البطالة حسب مستوى التعليم عام 1994 : حالة المغرب

المستوى التعليمي	النسبة %
من دون تعليم	37,5
الشهادة الابتدائية	19,5
الشهادة الثانوية أو ما يوازيها	14,7
البكالوريا أو الدبلوم الموازي	5,2
التعليم العالي باستثناء الطب	6,0
التعليم العالي مع الطب	0,4
الدبلوم الفني	6,1
دبلوم مهني آخر	11,3

نفس المصدر ونفس الصفحة .

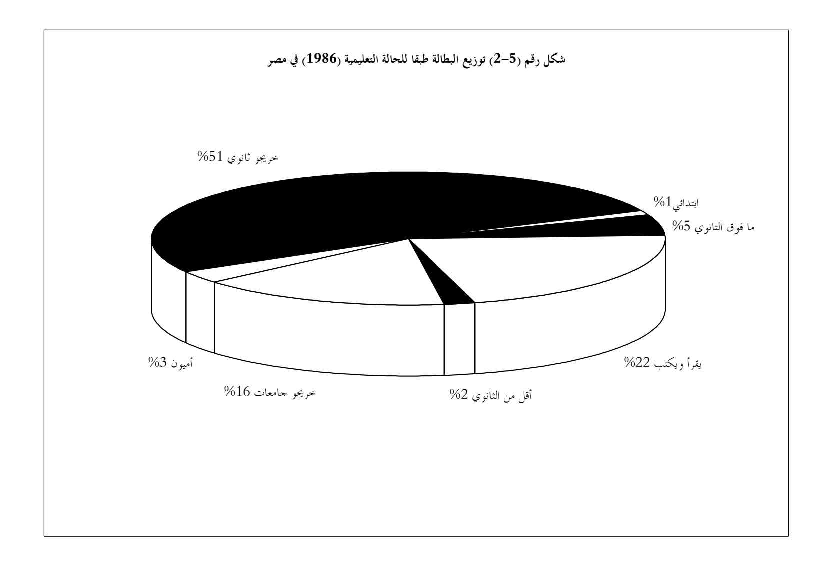
جدول رقم (5 – 8)

تقاوت معدلات البطالة بين الريف والحضر في محافظات مصر

طبقاً لبيانات 1993

المحافظة	معدل البطالة الإجمالي %	معدل البطالة %	
		بالحضر	بالريف
القاهرة	10,0	10,0	...
الإسكندرية	10,4	10,4	...
بور سعيد	14,4	14,4	...
السويس	14,5	14,5	...
دمياط	10,2	10,7	10,0
الدقهلية	14,0	20,5	12,3
الشرقية	12,4	17,2	11,1
القليوبية	11,0	13,4	9,1
كفر الشيخ	11,2	16,7	9,5
الغربية	12,1	12,8	11,8
المنوفية	10,5	12,5	9,9
البحيرة	14,4	18,0	13,2
الإسماعيلية	113	13,9	8,4
الجيزة	7,5	9,3	4,1
بني سويف	6,8	11,9	5,1
الفيوم	7,1	17,0	3,7
المنيا	7,2	16,3	4,9
أسيوط	11,3	14,9	9,5
سوهاج	10,1	17,4	7,7
قنا	5,7	8,2	4,9
أسوان	23,5	22,1	24,8
البحر الأحمر	15,8	16,8	9,5
الوادي الجديد	27,1	32,0	23,4
مرسى مطروح	20,1	4,5	...
شمال سيناء	13,0	9,9	19,3
جنوب سيناء	...	...	...
مصر (إجمالا)	10,6	12,5	9,2
حضر	12,5	...	...
ريف	9,2	...	...

المصدر : معهد التخطيط القومي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – **مصر : تقرير التنمية البشرية** 1995 ، القاهرة 1995 ، ص 129 .



فقيرة الدخل، وربما كانت الحالة المصرية مثالا على ذلك، حيث تتوافر عنها بيانات تفصيلية حول معدلات البطالة في المحافظات الحضرية والمحافظات الريفية، وذلك على نحو ما توضحه بيانات الجدول رقم (5-8).

ومهما يكن من أمر، فقد تدهورت أوضاع المتعطلين عن العمل في البلاد العربية غير النفطية، إما تحت تأثير فقدان الدخل نتيجة للتسريح من العمل، أو لعدم وجود الدخل أصلا لمن يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم تتوافر لهم أي فرصة للتشغيل، أو تحت تأثير اتجاه الأسعار المحلية نحو الارتفاع، بسبب إلغاء الدعم وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام، وتقليص الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (الصحة، التعليم، الإسكان الشعبي...). كما أن مشروعات الضمان الاجتماعي في هذه البلاد مازالت محدودة وتكاد تغطي فقط رواتب التقاعد والتأمين الصحي. أما إعانات البطالة فلا وجود لها في أي بلد عربي. ونتيجة لذلك كله فقد تزايدت نسبة عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر شديد، وهو ما نراه معروضا في الجدول رقم (5 ـ 9) الذي يعكس

جدول رقم (5 – 9)

نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في عدد من البلاد العربية

حسب تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

1980 – 1990

%

البلد	الإجمالي	الريف	الحضر
تونس	10,0	10,0	...
سوريا	10,4	10,4	...
الأردن	14,4	14,4	...
الجزائر	14,5	14,5	...
مصر	10,2	10,7	10,0
المغرب	14,0	20,5	12,3
اليمن	12,4	17,2	11,1
السودان	11,0	13,4	9,1
الصومال	11,2	16,7	9,5

غير متاحة (...)

المصدر : **البرنامج** الإنمائي للأمم المتحدة – **تقرير التنمية البشرية** لعام 1994 .
الطبعة العربية ، ص 164 – 165 .

تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

الهوامش والمراجع

(1) انظر في هذا الموضوع: د. نادر فرجاني - الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985.

(2) حول أهمية هذه التحويلات والمشكلات التي أثارتها راجع: رمزي زكي (محرر): تحويلات العاملين العرب بالخارج، آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها، دار الشباب للترجمة والنشر والتوزيع قبرص 1987.

(3) انظر في ذلك :

Ramzi Zaki: The Impact of Stabilization and Structural Adjustment Programmes on Human Development, in: United Nations; Slected Proceedings of the Expert Group Meeting on "Human Development in the Arab World, New York, 1995, pp. 125 - 168.

(4) حول معنى الاحتياطيات الدولية ومكوناتها ووظائفها ومستواها الأمثل، انظر: رمزي زكي - الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية في البلاد النامية مع إشارة خاصة بالاقتصاد المصري. دار المستقبل العربي - القاهرة 1994.

(5) يكفي للإحاطة بمدى الإفراط الذي حدث في مديونية البلاد العربية غير النفطية أن نعلم أن حجم ديون هذه البلاد كان في حدود 7 مليارات دولار في عام 1970، وقفز الرقم إلى 156 مليار دولار في عام 1994. وارتفعت أعباء خدمة هذه الديون من 0,9 مليار دولار في عام 1972 إلى 16 مليار دولار في عام 1994. مصدر هذه الأرقام: جداول المديونية العالمية التي ينشرها البنك الدولي.

(6) قارن في ذلك دراستنا: مشكلة البطالة في مصر، حجم المشكلة، أسبابها، وشروط الخروج منها، منشورة في مؤلفنا - قضايا مزعجة، مصدر سبق ذكره، ص 135 - 139، وكذلك دراستنا: «أثر السياسات النقدية والمالية لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي على القطاعات الإنتاجية بمصر 1991 - 1993». قدمت إلى المائدة المستديرة التي نظمها مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) بالقاهرة حول تقييم أولي للتكيف الهيكلي في مصر (1991 - 1993).

(7) انظر في ذلك البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم 1996، الطبعة العربية، ص 160.

(8) وفي هذا يقول البنك الدولي: «ويتعين على الحكومات في بعض الأحوال أن تقوم بتسريح العمال الزائدين على الحاجة قبل اجراء الخصخصة، مثلما حدث في إسبانيا، للسماح لأصحاب المؤسسات الجدد بأكبر قدر ممكن من المرونة لإعادة هيكلتها ...». راجع في ذلك في المصدر آنف الذكر في الهامش (7) اعلاه، ص 159.

(9) قارن: رمزي زكي - مشكلة البطالة في مصر.. مصدر سبق ذكره، ص 124.

(10) انظر: جامعة الدول العربية (وآخرون) : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994، ص 26.

(11) الرقم مأخوذ عن دراسة وضعتها منظمة العمل العربية عن وضع القوى العاملة في خمس

دول عربية هي مصر، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان. واشارتنا لتلك الدراسة تعتمد على العرض الذي جاء في جريدة الرأي العام الكويتية الصادرة في 4 يونيو 1996، ص 10.

(12) انظر: جامعة الدول العربية (وآخرون) ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996 مصدر سبق ذكره، ص 26.

(13) ومع ذلك توجد بعض الشذرات الإحصائية عن البطالة في هذه البلاد. فمثلا، نجد أن «الإحصاءات المالية العالمية» التي يصدرها صندوق النقد الدولي شهريا، قد أشارت في أحد أعدادها الأخيرة، إلى أن معدل البطالة في البحرين كان 3٪ في الفترة 1989 ـ 1992 وارتفع إلى 4٪ من قوة العمل في الفترة 1993 ـ 1994. انظر في ذلك:

IMF. International Financial Statistics, Feb. 1997, p. 116.

(14) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): نظرة على التطورات الاقتصادية في منطقة الإسكوا في عام 1996 (تقرير أولي)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص 8.

(15) نفس المصدر السابق، ص 8.

(16) المصدر نفسه، ص 8.

(17) انظر دراستنا: مشكلة البطالة في مصر... مصدر سبق ذكره، ص 123.

(18) انظر: جامعة الدول العربية (وآخرون) ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(19) انظر الدراسة التي قامت بها منظمة العمل العربية المشار إليها في الهامش رقم (11) أعلاه.

(20) حسب تقدير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، مصدر سبق ذكره، ص 190.

(21) نفس المصدر السابق، ص 189.

(22) يشير عالم الاجتماع الأمريكي جيريمي ريفكين في كتابه القيم «نهاية العمل: 1995» إلى أن هناك خطرا يتهدد حوالي 30 ألف عامل فلسطيني يتدفقون إلى المزارع الإسرائيلية في مواسم الحصاد. حيث يقوم معهد الهندسة الزراعية وعدد من العلماء منذ فترة بتطوير نوع من الروبوت المبرمج الذي يمكنه أن يجمع المحصول من خطوط المزارع مع قدرته على التمييز بين الثمرة الناضجة (فيلتقطها) والثمرة غير الناضجة (فيتركها إلى حين) ـ انظر:

Geremy Rifkin: The End of Work, op. cit., p. 115.

(23) مصدر البيانات: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996، مصدر سبق ذكره، ص 168 ـ 172.

الباب الثاني
تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

مقدمـــــه

نوافذ متعددة لرؤية مشكلة البطالة

كانت البطالة، ولا تزال، من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي رافقت النظام الرأسمالي عبر مساره التاريخي الطويل. وكانت، ولا تزال، تمثل أحد التحديات الأساسية لهذا النظام. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها، مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته. وقد كانت هذه القضية - تحديدا - مجالا لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، وهو الصراع الذي أغنى كثيرا النظرية الاقتصادية ونتج عنه وجود فرع خاص في الدراسات الاقتصادية يعرف تحت مصطلح «الدورات الاقتصادية» Business Cycles، باعتبار أن أهم ملامح هذه الدورات التي تصيب النشاط الاقتصادي القائم على المبادرات الفردية وآليات السوق، هو التقلبات الدورية التي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى العمالة.

ولما كان عالمنا المعاصر يعاني، وكما رأينا في الباب الأول، من استفحال البطالة وصعوبات

مكافحتها، فإن منطق التحليل يملي علينا ونحن نتناول بالبحث أزمة البطالة، أن نعرض أولا لأهم المدارس الاقتصادية التي تصدت لتفسير البطالة. ولن يكون هذا ترفا فكريا أو إمعانا منا في «الأكاديمية». ذلك أن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لابد أن تقوم على نظرية ما لتفسير البطالة وأسبابها. وبقدر ما يكون فهمنا النظري للبطالة سليما، تكون سياستنا ملائمة وفعالة للتصدي لها. وعليه؛ فإن هذا الباب سوف يتناول، بالتحليل المناسب، عرض أهم وجهات نظر المدارس الاقتصادية في البطالة، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية، والنيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية، والمدرسة النقدية، والليبرالية الحديثة وما تفرع عنها من اتجاهات معاصرة. والهدف من وراء ذلك، هو فتح نوافذ متعددة للمعرفة، نطل منها على واقع البطالة في عالمنا المعاصر، وهي نوافذ تتيح لنا رؤية البطالة من زوايا مختلفة، وبأدوات تحليلية متباينة، ومن مواقف اجتماعية متعددة.

٦ تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي

تعتبر المدرسة الكلاسيكية Classical School أفضل مدارس الاقتصاد السياسي قاطبة، التي كان لها إسهام واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا يعطون البعد السياسي أهمية كبيرة في تحليلهم، وهو البعد الذي دفعهم إلى إيلاء التنظيمات والعلاقات الاجتماعية مكانة مركزية في التحليل. ولهذا فقد كانت مسائل توزيع الدخل والصراع الاجتماعي حول هذا التوزيع، ودور الحكومة، والمصالح الطبقية المتعارضة.. كانت كلها ضمن العوامل الداخلية Endogenous التي أدمجت في صلب التحليل. وهي المسائل التي ستستبعد تماما من التحليل في المدرسة النيوكلاسيكية في مرحلة تالية. ولعل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك بالبعدين الاجتماعي والسياسي في الظاهرة الاقتصادية، هو الذي يفسر لنا لماذا احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في تحليلهم باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

كما أن هذه الأفضلية التي ميزت تحليلهم لمشكلة البطالة عمّا عداها من مدارس أخرى، ترجع إلى أن تحليلهم قد انصب على الأجل الطويل Long -Run وما يحدث فيه من تغيرات كبرى. حيث ربطوا مشكلة البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وبما سيؤول إليه النظام الرأسمالي في الأجل الطويل. أما في المدارس الاقتصادية الأخرى، كما سنرى على صفحات هذا الكتاب، فقد كان اهتمام أغلبها منصبا، في المكان الأول، على الأجل القصير وما يحدث فيه من تغيرات صغيرة.

كذلك تعود أهمية المدرسة الكلاسيكية في رأينا إلى أنها تمثل في الحقيقة النقطة التي بدأت منها جميع الاتجاهات الفكرية في الاقتصاد السياسي. إنها بمنزلة النبع العظيم الذي ارتوت منه جميع المذاهب والمدارس الاقتصادية، على الرغم من تنوعها واختلافها. فقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي هو المجرى الرئيسي الذي تفرعت عنه المدرسة النيوكلاسيكية، سواء في صورتها المبكرة الأولى (المدرسة الحدية Margenalism)، أو في صورتها المعاصرة (المدرسة النقدية Monetarism). كما أن الاقتصاد الماركسي قد أخذ عن الاقتصاد الكلاسيكي أهم منجزاته، ثم وقف منه موقف النقد وانتهى إلى نظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك، وخصوصا في مجال قوانين الحركة التي تحكم مسار النظام الرأسمالي. هذا فضلا عن أن المدرسة الكينزية keynesian التي ظهرت بظهور «النظرية العامة في التوظف والنقود والفائدة» في عام 1936، وظلت في صعود مستمر حتى محنتها في بداية السبعينيات، قد أقامت رؤيتها في تحديد مستوى الدخل والتوظف وآليات التوازن في النظام الرأسمالي على أنقاض الاقتصاد الكلاسيكي بعد محنته وانهياره إبان أزمة الكساد الكبير (1929 ـ 1933). أضف إلى ذلك، أنه في خضم الأزمة الخانقة التي تخيم حاليا على الاقتصاد الأكاديمي الرأسمالي، ثمة محاولات تبذل الآن للعودة مرة أخرى إلى تعاليم الاقتصاد الكلاسيكي، وبخاصة تعاليم ديفيد ريكاردو. بل هناك الآن ما يسمى بالريكارديين الجدد Neo - Ricardian كتيار فكري حديث آخذ في التكون ويضم عددا كبيرا من الأنصار[1]. كما أن الكتابات النيوكلاسيكية المعاصرة، وخاصة ما يعرف بالمدرسة النقدية أو بمدرسة شيكاغو Chicago School،

تكاد تردد ما قاله الكلاسيك منذ أكثر من مائتي عام، على الرغم من البون الشاسع للإطار التاريخي الذي ظهر فيه الفكر الكلاسيكي والإطار الراهن للرأسمالية المعاصرة.

البنيان الفكري للاقتصاد الكلاسيكي :

وحتى يمكن الإحاطة بموقف الاقتصاديين الكلاسيك من مشكلة البطالة والوسائل التي اقترحوها لعلاجها، ربما يكون من المفيد لنا أن نرسم أولا إطارا سريعا للمناخ العام الذي ظهر فيه هؤلاء الاقتصاديون، وكيف أثر هذا المناخ، عموما، على نظرتهم للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وما أهم ملامح بنيانهم الفكري الذي شيدوه على أساس منطقي متماسك.

وبداية تجدر الإشارة، إلى أنه حينما ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي[2] في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت التطورات كلها تسير في مصلحة الطبقة البورجوازية الصاعدة. فقد تعاظم الدور الذي أصبح يلعبه الإنتاج السلعي الرأسمالي (الذي يقوم على التخصص، وتقسيم العمل، والإنتاج بغرض البيع)، وتمت الغلبة للدور الحاسم الذي أصبح يقوم به رأس المال الصناعي في النشاط الاقتصادي. حيث أصبحت الصناعة ـ لا الزراعة ولا التجارة ـ هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح، ومن ثم المجال الأساسي والواسع للاستثمار. وقد حقق رأس المال الصناعي آنذاك توسعا ضخما وزيادة سريعة في الناتج القومي بعد الاستخدام الموسع للتكنولوجيا التي تم التوصل إليها في ذلك الحين، تعضدها في ذلك الثورة التي حدثت في وسائل النقل والمواصلات، وما نتج عن ذلك من اكتشاف وتوسع كبيرين للأسواق، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي. كما استولت الطبقة الرأسمالية على الحكم في أكبر بلدين أوروبيين، وهما إنجلترا وفرنسا. وفي ضوء ذلك سرعان ما بدأ الفكر الاقتصادي يستجيب لكل هذه التطورات، برغم أنه استغرق مائة عام قبل أن يصبح على وعي تام بالثورة التي كان يشهدها[3]. وأصبح الإنتاج ـ لا التداول ـ هو موضوع الاهتمام الرئيسي للفكر الاقتصادي. وأعيدت صياغة مشكلة الثروة والقيمة، وأجيب عليها من جديد في ضوء التغير الذي حدث في الكيان الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة للزحف السريع للنظام الرأسمالي

الصناعي.

إن الظروف الموضوعية الجديدة التي خلقتها الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية، كانت في الواقع في حاجة إلى فكر جديد يعكس هذا الواقع المليء بالمشكلات والمتناقضات، ويستجيب لمتطلبات نموه، ويكون في الوقت نفسه، عاملا من عوامل تعضيد حركته على التطور. ذلك أن مشكلات الصراع مع علاقات الإنتاج الإقطاعية والامتيازات التي كانت مقررة لرجال الإقطاع، ومحاربة القيود المتبقية من مرحلة الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) على حرية التجارة ومزاولة النشاط الاقتصادي، والبحث عن سياسات جديدة لتأمين نمو الرأسمالية الصناعية واكتشاف قوانينها الموضوعية للنمو؛ ومواجهة القضايا الاجتماعية التي ترتبت على عملية التحول إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي، وما عكسته هذه القضايا من صراع اجتماعي (البطالة والفقر والغلاء...) ومن تناقضات طبقية... كل هذه القضايا والمشكلات وغيرها، طرحت عديدا من التحديات التي كان لابد من التصدي لها على مستوى الفكر وإيجاد حلول لها على مستوى الواقع.

والحق أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد ساهم، في حدود منجزاته العلمية ونتائجه النظرية وما ترتب عليها من سياسات عملية، في تعضيد بدايات حركة التقدم للمجتمع الرأسمالي الصناعي، لأنه - في التحليل الأخير - كان يحاول أن يكتشف أنسب الظروف، أو بتعبير أدق: القوانين والقوى الاجتماعية التي تحكم الإنتاج الرأسمالي. وقد وصل بالفعل إلى اكتشاف كثير من هذه القوانين. وكان إطاره الفكري ومضمونه الاجتماعي والأيديولوجي انعكاسا صريحا لوعي الطبقة الرأسمالية الجديدة. ومن هنا، لم يكن من المصادفة - على سبيل المثال - أن يتوصل الاقتصاديون الكلاسيك إلى اقتناع تام، بأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في عصرهم تؤخر وتعوق نمو قوى الإنتاج[4]، ولهذا يتعين تغييرها. وكانوا يقصدون بذلك كل العلاقات والروابط والقوانين التي تحد من نمو تراكم رأس المال، مثل جمود نظام الطوائف الحرفية، وسلبية وتخلف المؤسسات والعلاقات الاجتماعية التي خلقها المجتمع الإقطاعي، والقيود الاحتكارية، ونظم الامتيازات والتدخلات الحكومية التي كانت سائدة من

مرحلة الرأسمالية التجارية. لقد أدرك الكلاسيك، أن الاقتصاد السياسي، ليس هو العلم الذي يدرس الإنتاج وعملياته فحسب؛ ولكنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد خلال عملية إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع المادية. وبعبارة أخرى، كانوا يدركون أنه مطالب بدراسة البناء الاجتماعي للإنتاج واكتشاف القوانين العامة التي تحكم تطوره. ومن هنا قادتهم هذه النظرة الموضوعية إلى دراسة التناقضات الموجودة بين طبقات المجتمع خلال عملية إنتاج وتوزيع الثروة. ليس عجيبا إذن إن كانت المشكلة الأساسية التي شغلت أبحاث ريكاردو حتى مماته هي مشكلة التوزيع، أو بعبارة أخرى، مشكلة الصراع الطبقي حول تقسيم الناتج الاجتماعي ومدى تأثير ذلك في حركة تراكم رأس المال. وفي ذلك يقول ريكاردو في رسالة بعث بها إلى روبرت مالتس: إن الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة وأسبابها، وإنما هو «بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي تشترك في تكوينه»[5].

هكذا إذن تحددت المهمة التاريخية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي...

وفي ضوء هذه المهمة، والسعي لإنجازها، أقام الاقتصاد الكلاسيكي بنيانا نظريا كاملا، يقوم على مقدمات فكرية محددة، ذات علاقات مشتركة، ولهذا انتهى إلى نتائج منطقية، سليمة من الناحية الشكلية. ونحن وإن كنا في هذا المبحث سنهتم بمعرفة موقف الاقتصاد الكلاسيكي من قضية البطالة في النظام الرأسمالي، فإن منطق التحليل العلمي يقتضي منا أن نعرض، ولو بشكل سريع، الدعائم الفكرية لهذا الاقتصاد والتي اعتبرت كبديهيات لا تقبل النقاش، حتى يمكن الإلمام بطبيعة الخيوط الفكرية التي ربطت بين نظرتهم إلى قضية البطالة ونظرتهم إلى سائر الأمور، حيث إن تفسيرهم للبطالة مشتق من تفسيرهم ونظرتهم للأمور الأخرى. وبشكل موجز جدا، نعرض فيما يلي خلاصة مركزة حول هذه الدعائم، مع إهمال الاختلافات الثانوية التي نشأت بين الاقتصاديين الكلاسيك.

١ ـ اعتقد الكلاسيك أن هناك قوانين طبيعية خالدة، تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع. وقد أخذ الكلاسيك هذه الفكرة من مدرسة الطبيعيين (الفزيوقراط). وهذه القوانين ذات طابع صارم ومطلق، لا يستطيع الفرد أو الدولة أن يغيرها، أو أن يخرج عن منطق الإذعان لها. وفي حالة



آدم سميث

تجاهل هذه القوانين، أو محاولة الخروج عنها، أو تغييرها، فإن الطبيعة تقف ضد ذلك. وما تلبث أن تولد من ذاتها قوى مضادة، تعيد تصحيح الأوضاع على النحو الذي يعيد سريان هذه القوانين. والأمر الجدير بالتنويه هنا، أن الكلاسيك كانوا يضفون على القوانين الاقتصادية التي اكتشفوها صفة الموضوعية، بمعنى أنهم نظروا إليها على أنها تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم. والحق أن ذلك كان يعد مكسبا علميا مهما في مجال العلوم الاجتماعية، التي كانت تسيطر عليها التفسيرات المثالية والميتافيزيقية في فترة العصور الوسطى. ولكن يتعين علينا أن نقرر هنا أن الكلاسيك قد فسروا هذا الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية من وجهة نظر مثالية. حيث إنهم بدلا من أن ينظروا إليها على أنها نتيجة غير مقصودة، ومترتبة على أفعال البشر خلال نشاطهم الاقتصادي، كانوا يرون فيها نتيجة لتأثير قوى أعظم من البشر، وهي قوانين الطبيعة الخالدة والقوى الخارقة فيها[6].

2 ـ آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية بوصفها دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي، وإطارا ضروريا لتحقيق التقدم الاقتصادي. والحرية هنا تشمل : حرية التجارة، الداخلية والخارجية، وحرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية مزاولة أي نشاط اقتصادي. وقد بلور الكلاسيك أفكارهم حول الحرية الاقتصادية في الشعار الشهير الذي يقول: «دعه يعمل.. دعه يمر» Laissez Faire.. Laissez PasseZ، الذي أطلقوه كصرخة مدوية في أي وجه من وجوه التدخل الحكومي. والحقيقة أن فكرة الحرية الاقتصادية التي دافع عنها الكلاسيك بلا هوادة، كانت أعظم سند لرجال البورجوازية الصناعية الصاعدة. فحرية التعاقد، مثلا، كانت تعني بالنسبة لهم، حرية الرأسمالي في استخدام العمال وأن يدفع لهم من الأجور ما يتماشى مع قوانين العرض والطلب في سوق العمل، دون أن يتقيد بما تفرضه عليه الحكومة أو نقابات العمال من مستويات للأجور. وقد رفع الكلاسيك فكرة الحرية الاقتصادية إلى مستوى القانون الطبيعي، الذي ظنوا أنه يتماشى مع طبيعة النفس البشرية، الباحثة دوما عن مصالحها الذاتية. وقد وجدت البورجوازية الصناعية في الأهمية التي خلعها الكلاسيك على الحرية الاقتصادية والسوق الحرة غير المقيدة، المبرر النظري الذي كانوا بحاجة

إليه ليقفوا أمام المحاولات الأولى التي قامت بها الحكومات بهدف علاج الأحوال الاجتماعية المتدهورة في بداية نشأة الرأسمالية الصناعية[7].

3 ـ وانطلاقا من فكرة الحرية الاقتصادية، افترض الاقتصاديون الكلاسيك أن المنافسة الكاملة أو الحرة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في جهاز السوق. والمنافسة الكاملة، التي هي نقيض الاحتكار، هي جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه Self - Regulator دون أي حاجة إلى تدخل الحكومة أو الأفراد.

وهذا الجهاز له وظيفتان أساسيتان في تسيير أمور الاقتصاد القومي، وهما [8]:

* الوظيفة الأولى، تتمثل في أن المنافسة الكاملة[9] تعمل على تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات، على النحو الذي يوفر للمجتمع السلع التي يحتاج إليها، بالكميات الملائمة التي يرغب فيها، وبالأثمان التي هو على استعداد لأن يدفعها. فمن خلال المنافسة الكاملة يتلقى المنتجون طلبات المستهلكين ويعملون على تنفيذها، وسوف تسود السوق أسعار تنافسية تعكس مستوى الإنتاجية والتكلفة الحقيقية. فإذا أخطأ المنتجون، على سبيل المثال، في زيادة إنتاجهم من سلعة ما، بشكل يزيد أو يتعارض مع رغبات المستهلكين، فإن نتيجة ذلك تكون هي زيادة المخزون السلعي، وهبوط الأسعار، وتدهور الربح وانخفاض دخول المشتغلين في إنتاج هذه السلعة، الأمر الذي يجبرهم في الفترات القادمة على تقليل الإنتاج فيختفي فائض العرض (المخزون السلعي غير المرغوب فيه) ويعود التوازن للكميات المعروضة والمطلوبة وتستقر الأسعار. ويحدث النقيض لو أن المنتجين قرروا إنتاجا أقل من طلب المستهلكين ورغباتهم، حيث تميل المخزونات إلى الانخفاض السريع، وترتفع الأسعار، وتزيد الأرباح وترتفع دخول المشتغلين في إنتاج هذه السلعة، مما يغريهم بزيادة الإنتاج في الفترات القادمة، فيختفي فائض الطلب، ويعود التوازن من جديد للكميات والأسعار. ومعنى ذلك إذن، أنه عن طريق جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة يكون المجتمع قد غير توزيع موارده الاقتصادية على النحو الذي يتناسب مع رغبات المستهلكين.. وكما تنظم السوق التنافسية الكميات المثلى للسلع، فإنها تقرر أيضا الأسعار التنافسية المثلى التي تعكس مستوى الإنتاجية

والتكلفة الحقيقية. فالمنتج الذي يطالب المستهلكين بثمن لسلعته يزيد على الحد الواجب الذي يغطي التكلفة ويحقق هامش الربح العادي (الطبيعي) سوف يجد نفسه بغير مشترين، إذ سيصبح في إمكان المستهلكين الحصول على نفس السلعة من منتج آخر بسعر أقل. وهكذا لا يستطيع المنتج الفرد أن يؤثر في أسعار السوق. فأسعار السوق تتحدد آليا، طبقا لما تقضي به قواعد العرض والطلب.

* أما الوظيفة الثانية التي تحققها المنافسة الكاملة فهي أنها تنظم توزيع الدخول على الأفراد الذين اشتركوا في العمليات الإنتاجية. فإذا كانت الأرباح والأجور في صناعة ما تزيد على المستوى العادي أو الطبيعي، فسوف يغري ذلك رجال الأعمال والعمال على الدخول إلى هذه الصناعة، إلى أن يزيد الإنتاج، وتنخفض الأسعار والأرباح والأجور، وتعود إلى مستواها الطبيعي أو العادي. أما إذا كانت الأرباح والأجور في صناعة ما أقل من مستواها الطبيعي أو العادي السائد في الصناعات الأخرى، فسوف يؤدي ذلك إلى خروج رأس المال والعمال من هذه الصناعة، فينخفض الإنتاج، وترتفع الأسعار والأرباح والأجور إلى مستواها الواجب.

على هذا النحو نظر الكلاسيك إلى جهاز السوق القائم على المنافسة الكاملة على أنه الجهاز الساحر الذي ينظم نفسه بنفسه، وأنه في ضوء فاعلية هذا الجهاز يتم توزيع وتخصيص الموارد، وتتحدد كميات الإنتاج، وتتعين الأسعار والدخول بطريقة مثلى. وأن أي اضطراب يحدث في هذا النظام، فإن ثمة قوى طبيعية مضادة لا تلبث أن يفرزها هذا الجهاز بطريقة تلقائية، لتعيد الأمور إلى نصابها الطبيعي. قد يستطيع الفرد أن يفعل ما يتراءى له في السوق. ولكن إذا شاء أن يفعل ما لا ترضى عنه السوق، فسوف يدفع ثمن ذلك غاليا. ولما كان الرجل الاقتصادي Homo Oeconomicus الذي افترض الكلاسيك وجوده في التحليل، هو رجلا رشيدا وعاقلا[15]، فإن المنطق يجعلنا نتصور أنه سوف يتصرف طبقا لما تمليه قواعد السوق التنافسية. والحق أن إيمان الكلاسيك بفاعلية المنافسة الكاملة كانت تتماشى آنذاك مع مصلحة رأس المال في العمل دون فرض أي قيود عليه. وكان افتراض المنافسة الكاملة يتماشى أيضا مع طبيعة النظام الرأسمالي في مراحل نشأته الأولى، حينما كان المصنع صغيرا، وكانت العناصر الاحتكارية

لم تتكون بعد. وكانت الأسعار تتقلب صعودا أو هبوطا، تماشيا مع تغيرات الطلب والعرض. وظن الكلاسيك أن المبادئ التي رسموها عن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة هي قواعد السلوك المثلى التي سيسير عليها دوما النظام الرأسمالي، لأنها قواعد تدفع النظام إلى النقطة التي يحصل عندها المجتمع على أفضل وضع ممكن.

4 ـ والنتيجة المنطقية التي انتهى إليها الكلاسيك من وراء الإيمان المطلق بالحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، هي أنه لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. إذ إن الفرد حينما يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية، منطلقا في ذلك من تعظيم منفعته الخاصة، فإنه يحقق ـ دون أن يدري ـ مصلحة الجماعة. وقد نظر الكلاسيك إلى مصلحة الجماعة كما لو أنها حاصل الجمع الحسابي للمصالح الفردية. فالفرد المستهلك يحصل على الخبز من الخباز، وعلى القماش من النساج، والفواكه من الفلاح، ليس لأن هؤلاء يفكرون ويعملون بدافع المصلحة العامة، وإنما المصلحة العامة تتحقق من خلال سعي هؤلاء لتحقيق مصالحهم الشخصية. ومن هنا آمن آدم سميث بوجود ما أسماه «باليد الخفية» التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه على نحو منسجم ومتوازن. والحق أن إيمان الكلاسيك بالتوافق الموجود بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة الذي تحققه اليد الخفية كان انعكاسا صريحا للوعي الطبقي للبورجوازية الصناعية الصاعدة، التي رأت في هذه المقولة تبريرا نظريا كافيا جعلها تقف ضد أي محاولة تبذلها الحكومة لتصحيح الأوضاع والتناقضات الحادة التي شهدتها مجتمعات أوروبا في مرحلة التحول إلى الرأسمالية الصناعية (البطالة، الفقر، الغلاء، استغلال النساء والأطفال، زيادة الجريمة...). إذ نظروا إلى هذه الأوضاع والتناقضات على أنها بمنزلة الآلام التي تصاحب عملية الولادة، وأنه لا سبيل لتجنبها، وأنها ذات طابع عابر. كان لسان حالهم يقول: دعوا السوق وشأنها، فهي تعمل من تلقاء نفسها على إيجاد التنافس بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهي كفيلة بتصحيح أي وضع خاطئ، وأن أي تدخل حكومي أو نقابي إنما يعرقل سريان «قواعد اللعبة» ويحدث الاضطراب في ساحتها. وهكذا، رفعوا مصلحة رأس المال إلى مستوى مصلحة الجماعة.

5 ـ وفيما يتعلق بالأجور، اعتقد الكلاسيك في ما يسمى «بقانون الأجر الحديدي» Iron Law of Wages، بمعنى أن أجور العمال تتحدد وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى أجر الكفاف Subsistence Level، أي ذلك الأجر الذي يكاد يكفي لإعاشة العمال وأسرهم، وبما يمكنهم من تجديد «جنسهم race» على حد تعبير ريكاردو نفسه. وأجر الكفاف هنا يتحدد بدوره،، أساسا، بمستوى أسعار السلع الغذائية الزراعية. فإذا ارتفعت أسعار هذه السلع، كان من الضروري أن ترتفع معها الأجور النقدية، والعكس بالعكس أيضا. ومعنى ذلك، أنهم عبروا عن مستوى أجر الكفاف بمعدلات حقيقية وليست نقدية.

على أن متوسط الأجر في الأجل القصير يتحدد، صعودا أو هبوطا، بحسب حركة النشاط الاقتصادي. فلو كان الاقتصاد القومي يمر بمرحلة توسع، حيث تتزايد الاستثمارات ومعدلات النمو، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على عنصر العمل، وترتفع الأجور فوق مستوى الكفاف. ويحدث العكس لو أن الاقتصاد القومي يمر بمرحلة انكماش، حيث من المتوقع أن ينخفض الطلب على عنصر العمل، وتتدهور الأجور. وكان آدم سميث، ومن بعده جيمس ستيوارت مل، قد ذكر أن مستوى الأجر يعتمد على ما يخصصه رجال الأعمال من موارد من أجل الحصول على العمال؛ وأن متوسط معدل الأجر يتوقف على ناتج قسمة مخصص الأجور Wage - Fund على عدد العمال، وأن ذلك المخصص يزداد في فترات الرواج ويقل في فترات الانكماش.

على أن النقطة المهمة في نظرية الكلاسيك عن الأجور، تتمثل في أنهم افترضوا أن هناك مرونة تامة لتغير عرض العمل ـ في الأجل الطويل ـ تجاه التغير الذي يحدث في الأجور. فإذا زادت أجور العمال الحقيقية، فوق مستوى الكفاف، لأي سبب من الأسباب، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة زيجاتهم وكثرة إنجابهم للأطفال، الأمر الذي يؤدي، عبر الأجل الطويل، إلى زيادة عرض عنصر العمل في سوق العمالة، فتهبط الأجور مرة أخرى إلى مستوى أجر الكفاف. وكان روبرت مالتس Thomas R. Malthus (1766 ـ 1834) يعلن أن زيادة الأجور لن تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة العمال، وإنما تؤدي إلى زيادة عدد السكان. وإذا حدث نقيض ذلك، أي إذا هبط الأجر المدفوع

للعمال عن مستوى أجر الكفاف، فإن ذلك يؤدي إلى تفشي أمراض نقص التغذية بين العمال، وإلى ارتفاع معدل الوفيات بينهم، ومن ثم تقل زيجاتهم ونسلهم، الأمر الذي يجر معه، عبر الزمن، انخفاضا في عرض العمل، فترتفع الأجور مرة أخرى وتستقر عند مستوى الكفاف. ومعنى ذلك، أن الكلاسيك قد افترضوا أن عرض العمل في الأجل الطويل حساس جدا للتغيرات التي تحدث في مستوى الأجر الحقيقي للعمال. وقد افترض الكلاسيك، في هذا الصدد، أن الطبقة العاملة تستهلك ولا تدخر، أي أنه لا يوجد فائض في دخلها يزيد على حد الكفاف. ومرة أخرى تتسلح البورجوازية الصناعية الصاعدة بهذا القانون، وترى فيه مبررا نظريا للدفاع عن الأجور المنخفضة التي كانت تدفعها للعمال.

6 ـ وفيما يتعلق بالقضية السكانية، أخذ الكلاسيك عن روبرت مالتس نظرته المتشائمة واللا إنسانية إلى السكان التي تقول بأن ثمة سباقا غير متكافئ يوجد بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية، حيث يتزايد السكان بنسبة متوالية هندسية (1 ,2 ,4 ,16... الخ) في حين أن الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية (1 ,2 ,3 ,4... الخ). وقد نظروا إلى تلك العلاقة على أنها قانون طبيعي، ذو صفة مستقلة عن طبيعة النظام الاجتماعي القائم. وقد ترتب على هذا القانون نتيجة مهمة تسلحت بها البورجوازية في صراعها مع الطبقة العاملة، وهي أن مشكلات البطالة والجوع والفقر إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها. وفي هذا الخصوص يقول روبرت مالتس: «السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية. فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء. وليس للفقراء الحق في مطالبتهم بالعمل والغذاء»[11]. إن الفقراء إذن بتكاثرهم إنما يجلبون لأنفسهم الشقاء. ولهذا كان مالتس من أشد المعارضين لقانون إغاثة الفقراء، لأنه رأى أن إعانة الفقراء لا يكون من نتيجتها إلا تشجيع الكسل والزواج وزيادة النسل.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن إصرار مالتس على إلغاء قوانين إغاثة الفقراء لم يكن راجعا في الحقيقة إلى إيمانه بعدم جدوى هذا القانون في علاج مشكلة الفقر والبطالة، أو لأنه اعتقد أن هذا القانون ذو تأثير غير مطلوب في زيادة عدد السكان؛ وإنما كان إصرار مالتس على إلغاء هذا القانون

راجعا إلى ما كانت تعتقده البورجوازية الصناعية من أن تلك الإعانات التي يقررها هذا القانون إنما تمثل قيدا على الصناعة وتراكم رأس المال، نظرا لما يلازمها من زيادة الضرائب المفروضة على رجال الأعمال، ونظرا لما تمتصه من موارد تذهب إلى تمويل استهلاك العمال العاطلين والفقراء[12]. ويضاف إلى ذلك أن البورجوازية كانت تعتقد وتردد آنذاك، أن قوانين إغاثة الفقراء إنما تعمل على تشجيع الكسل والبطالة، وتؤدي إلى تفضيل الفقراء العاطلين الإعانة على العمل بأجر منخفض في الأعمال الشاقة بالمصانع، وفي ذلك تأثير سيئ على حوافز العمل والإنتاج[13].

7 ـ وفيما يتعلق بقضية الريع Rent، استقر الفكر الكلاسيكي على الأخذ بما توصل إليه ديفيد ريكاردو في هذا الخصوص، حيث نظروا إلى الريع على أنه ذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يعطى لمالكها نظير استخدام قوى الأرض الطبيعية التي لا تفنى ولا تستهلك. وهو ينشأ عن الندرة والتفاوت في خصوبة الأراضي. وهو يتحدد من خلال مستوى أسعار السلع الزراعية، وإن كان لا يحدد مستوى أسعار هذه السلع. إنه نتاج ارتفاع الأسعار وليس سببا لهذا الارتفاع. ذلك أن زيادة أسعار السلع الزراعية (التي تؤدي إلى ظاهرة الريع) إنما تعود إلى زيادة عدد السكان، واضطرار المجتمع إلى زراعة أراض أقل خصوبة. ولما كان إنتاج هذه الأراضي يتحقق بتكلفة متوسطة مرتفعة، إذا ما قورنت بالتكلفة المتوسطة في الأراضي الخصبة القديمة، فإن المجتمع لابد أن يدفع أسعارا مرتفعة تغطي تكاليف الإنتاج في الأراضي الجديدة الأقل خصوبة. ومن هنا يتمتع أصحاب الأراضي الخصبة القديمة بهذا الارتفاع ويحققون ريعا تفاضليا. ولما كانت أجور العمال تتحدد على أساس أسعار السلع الزراعية الغذائية، فإن ارتفاع أسعار هذه السلع يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أجور العمال النقدية. ونظرا لأن ارتفاع أسعار الغلال، التي تشكل المكون الأساسي في سلة الاستهلاك الضروري للعمال، كان يفرض قيدا على إمكانات تراكم رأس المال في الصناعة، لأن مستوى الأجر يحدد مستوى الربح، وهذا الأخير يحدد مستوى التراكم، الذي هو أساس النمو عند الكلاسيك، فإن نظرية مالتس في السكان أعطت بطريق غير مباشر ـ ولم يكن في وعي مالتس حينما صاغ هذه النظرية ـ سلاحا نظريا في يد الطبقة البورجوازية الصناعية للمطالبة



ديفيد ريكاردو

بالسماح بحرية استيراد الغلال وإلغاء الجمارك المفروضة عليها، حتى تنخفض أسعار الغلال بالداخل، وتنخفض، من ثم، نفقات المعيشة، وبالتالي الأجور. ولا يخفى أن تخفيض أسعار الغلال هو أمر كان يتعارض مع مصلحة طبقة الملاك التي كان مالتس يدافع عنها. وقد بلغت ذروة انتصار البورجوازية الصناعية في هذا الخصوص في نجاحها عام 1846 بإسقاط قوانين الغلال التي كانت تنص على فرض ضريبة جمركية على واردات الغلال من خارج بريطانيا. وبذلك تمكنت البورجوازية الصناعية من إحراز نصر عظيم على طبقة أصحاب الأراضي، ونجحت من خلال ذلك في إحداث تخفيض واضح في أجور العمال.

8 ـ وفيما يتعلق بالإنتاج والظروف التي تحكمه، آمن الكلاسيك بأهمية العمل الإنساني ودوره الخلاق في صنع الثروة. وقد كانت أول عبارة وردت في صدر كتاب آدم سميث «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» ـ 1776 هي: «أن العمل السنوي لشعب من الشعوب يمثل الرصيد الذي يمكن هذا الشعب من الحصول على السلع الضرورية والكمالية التي يستهلكها سنويا، والتي تأتي كنتيجة مباشرة من هذا العمل أو نتيجة مبادلة منتجات هذا العمل بمنتجات غيره من الشعوب»[14]. فالعمل إذن هو أبو الثروة ومصدرها الرئيسي بصفة عامة. والحق، أن تقرير هذه الفكرة كان يمثل في رأي الكثيرين خطوة مهمة في تطور الفكر الاقتصادي. فلم تعد الثروة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية، تتمثل في كمية الذهب والفضة، كما اعتقد أنصار المدرسة الميركانتيلية، ولم تعد ممثلة فقط في العمل الزراعي كما زعم الفزيوقراط، بل في العمل الإنساني المنتج بصفة عامة. وقد خصص آدم سميث جزءا كبيرا من تحليله لبيان العوامل التي تتحكم في تحديد إنتاجية العمل الإنساني، باعتبار أن الإنتاجية هي التي تحدد في النهاية كمية الناتج لأي أمة. وقد أفاض آدم سميث في شرح وتحليل العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية العمل، وبلورها في النهاية في التخصص وتقسيم العمل، وأن إمكانات التخصص وتقسيم العمل تتوقف بدورها على مدى اتساع حجم السوق وحجم رؤوس الأموال المستثمرة.

على أن أهم وأخطر ما آمن به الكلاسيك في مجال الإنتاج هو قانون الغلة المتناقصة Law of Diminishing Returns الذي وضع فكرته الأولى المفكر

الفرنسي ترجو. وهذا القانون ينص على أن الزيادة التي تحدث في الإنتاج ـ بعد حد معين ـ لا تتناسب مع الزيادة التي تحدث في استخدام عنصر العمل أو رأس المال. فمثلا، إذا شئنا أن نزيد من حجم الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة عدد العمال أو الآلات، فإن الأراضي الزراعية بعد حد معين تصل إلى حد «التشبع» ولا تؤدي الزيادة في استخدام عنصر العمل أو رأس المال إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنفس النسبة، وإنما بنسبة متناقصة، بل يتجه الإنتاج بعد حد معين إلى الانخفاض. وقد سيطر هذا القانون على فكر الكلاسيك سيطرة شديدة. وكان الظن في بادئ الأمر أنه ينطبق على الزراعة والمناجم فحسب. ولكن ما لبث الاقتصاديون الكلاسيك أن أضفوا عليه صفة العمومية والانطباق على جميع ضروب النشاط الاقتصادي[15]. وانطلاقا من هذا القانون كان مالتس، ومعه في ذلك ريكاردو، يرى أن قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج إنما هي قدرة محدودة للغاية، وتشكل بالتالي قيدا على النمو السكاني. والأمر الجدير بالملاحظة هنا، أن الإيمان بقانون الغلة المتناقصة كان يعني بشكل مباشر إهمال عنصر التقدم الفني ومدى إمكان زيادة الإنتاج عن طريق التحسينات التكنولوجية، رغم أن عصر الكلاسيك قد شهد نموا كبيرا في تحسن فنون الإنتاج. والحق، أن الكلاسيك قد نظروا إلى هذه التحسينات التكنولوجية على أنها، عبر الزمن، ذات طابع مؤقت في مواجهة صرامة انطباق قانون الغلة المتناقصة.

9 ـ وفيما يتعلق بنظرة الكلاسيك إلى النقود ووظائفها، فقد نظروا إليها على أنها مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات، وأسقطوا تماما من اعتبارهم وظيفتها كأداة للادخار وللاكتناز. وقد اعتقدوا فيما يمكن أن يسمى بمذهب «حياد النقود» في النشاط الاقتصادي. فالنقود مجرد عربة تُحمل عليها القيم التبادلية إلى الأسواق. وأقاموا تحليلهم في هذا الخصوص كما لو أن الاقتصاد القومي اقتصاد عيني، لا وجود للنقود فيه. فهي مجرد ستار Veil رقيق تختفي وراءه الأشياء والمتغيرات الحقيقية، وأنه عند التحليل يجب نزع هذا الستار ورؤية الأشياء على حقيقتها. ومع ذلك، كانوا يعتقدون أن للنقود دورا مهما في تسهيل أداء النشاط الاقتصادي. فهي أشبه «بالزيت» الذي يوضع بين أجزاء الآلة لكي يتيسر تشغيلها برفق وليونة.

أما فيما يتعلق بالتقلبات التي تحدث في قيمة النقود، أي في قوتها الشرائية فقد آمن الكلاسيك بصحة ما تذهب إليه نظرية كمية النقود The Quantity Theory of Money التي كانت سائدة قبل عهدهم بفترة طويلة، وتنص على أن التغير في قيمة النقود يتناسب عكسيا مع التغير في كميتها. فكلما زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج، تدهورت قيمتها لارتفاع مستوى الأسعار. والنقيض بالنقيض. لكنهم في صدد إيمانهم بهذه النظرية كانوا يعتقدون أن التغير في كمية النقود الذي يؤدي إلى التغير في قيمتها إنما يصيب المستوى العام للأسعار فحسب، أما الأسعار النسبية للسلع والخدمات فتبقى بلا تغيير. وكان الإيمان بهذه النظرية عاملا أساسيا في تبرير إسقاطهم لأثر التغير في كمية النقود على مستوى الدخل والتوظف.

وأما عن سعر الفائدة فقد نظروا إليه على أنه ظاهرة عينية وليست نقدية. فهو يتحدد بتلاقي منحنى عرض المدخرات ومنحنى الطلب عليها (الاستثمار). وقد كانت وجهة نظر الكلاسيك في تبرير ظاهرة سعر الفائدة هي أنه ثمن للتضحية بالاستهلاك الحاضر رغم قدرة الفرد عليه. وبعبارة أخرى، هو ثمن الانتظار والحرمان من الاستهلاك الجاري. وبناء على افتراض وجود «الرجل الاقتصادي» الرشيد في التحليل، لم يتصور الكلاسيك إمكان قيام الأفراد بالاكتناز Hoarding. فالاكتناز يعني عدم الرشد، لأنه يعني تضحية الفرد بسعر الفائدة بلا مبرر عقلاني.

١٥ ـ أما فيما يتعلق بموقفهم من نظرية القيمة فقد اعتنق الكلاسيك النظرية الموضوعية في القيمة التي تعزو قيمة السلعة إلى حجم العمل الإنساني المبذول في إنتاجها، حيا كان أم ميتا. وقد وجدوا في هذه النظرية حاجتهم الملحة التي كانوا يبحثون عنها لكي يفسروا بطريقة محددة وموحدة، الشروط التي تحدد علاقات التبادل السلعي وتوزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وذلك ما يوضح لنا الأهمية القصوى التي كان يخلعها آدم سميث وديفيد ريكاردو على مسألة البحث عن مقياس ثابت للقيمة، لا يؤدي إلى الفوضى في المعاني والمفاهيم عند التحليل. ذلك أنهم بعد أن فرغوا من حل لغز القيمة، أي التفرقة بين القيمة الاستعمالية Value in Use والقيمة التبادلية Exchange Value، كان يعنيهم بعد ذلك إيجاد معيار لتفسير قيمة السلع بعوامل كامنة في السلع

ذاتها (أي عوامل موضوعية) بعيدة عن نطاق العوامل النقدية في السوق. ومن هنا جاءت تفرقتهم المهمة بين الثمن Price والقيمة Value. فالثمن الذي هو بمنزلة التعبير النقدي عن قيمة السلعة لا يمثل إلا ثمنها الاسمي Nominal Price، ولكنه لا يمثل ثمنها الحقيقي[16] Real Price. كان آدم سميث، ومعه في ذلك ريكاردو، غير مقتنع باتخاذ النقود كمقياس للقيمة الحقيقية، وذلك لأن النقود تتقلب قيمتها بين فترة وأخرى، وتعتمد في تقلباتها على كمية الذهب والفضة في التداول (طبقا لنظرية كمية النقود). ولهذا استقر الكلاسيك على استبعاد صلاحية السعر النقدي لأن يكون مقياسا للقيمة، وانتهوا إلى أن حجم العمل الإنساني المبذول في إنتاج السلع هو أصلح المقاييس للتعبير عن القيمة الحقيقية للأشياء. وعلى ذلك، فإن علاقات القيم التبادلية للسلع تتم وفقا لحجم العمل المبذول في إنتاجها.

II - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، فسر الكلاسيك قيامها بسبب التفاوت في النفقات النسبية وليست المطلقة[17]، وأنها تؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي والرفاه بين الدول، نظرا لما يتمخض عنها من تقسيم مطرد للعمل، واتساع في حجم الأسواق، ومن تخصص في الإنتاج، وهي الأمور التي تجعل كل دولة تنتج تلك السلع التي تتميز فيها بميزة نسبية. على أن تحقيق تلك المزايا رهن باتباع سياسة حرية التجارة، فيجب ألا تتدخل الحكومات في مجال الاستيراد والتصدير. ذلك أن حرية التجارة كفيلة بأن تصحح ما عسى أن يحدث من اضطراب في الميزان التجاري من خلال ما تحدثه من تغيرات في مستوى الأسعار والدخل والتوظف داخل الاقتصاد القومي، وذلك على نحو تلقائي. ولا يهمنا أن نتعرض لتفسير ذلك[18]، وإنما نود فقط أن نشير إلى الدلالة المهمة التي انطوت عليها سياسة حرية التجارة أيام الكلاسيك وأهميتها في تشغيل العمالة. وفي هذا الخصوص يقول البروفسور الإنجليزي ليونيل روبنز L. Robbins: «إن الاقتصاديين الكلاسيك في إنجلترا عندما كانوا ينادون بحرية التجارة كسياسة عامة، لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة أمر ضروري لمصلحة العالم، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط»[19]. فقد كان التبادل المقترن بحرية التجارة، والذي انطوى آنذاك على نوع معين من تقسيم العمل الدولي، يتم في إطار من النمو اللامتكافئ بين بريطانيا والدول الأخرى. ومن المعلوم

أنه حينما يكون النمو غير متكافئ، بما يعكسه ذلك من تفاوت واضح في تطور قوى الإنتاج وفي مستوى إنتاجية العمل الإنساني، فإن التبادل لابد أن يكون غير متكافئ، ويتمخض عن ذلك خسارة واضحة للدول ذات النمو الأقل[20].

12 ـ أما عن التوازن الخارجي، فقد آمن الكلاسيك بنظرية التوازن التلقائي الذي يتحقق من خلال حركات خروج ودخول الذهب إذا ما طرأ أي اختلال في ميزان المدفوعات (بالفائض أو العجز). وحتى نفهم ذلك، علينا أن نشير إلى أنه في الفترة التي ظهر فيها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي سادت في العالم قاعدة الذهب Gold - Standard. وكانت هذه القاعدة تعني أن هناك علاقة ثابتة بين قيمة النقود داخل الدولة وبين ما تحتويه من وزن معين من الذهب (من عيار معين). وعندما سادت هذه القاعدة كانت هناك حرية في استيراد وتصدير الذهب، وساد أيضا مبدأ حرية التجارة. ولهذا، فإنه عندما سادت هذه القاعدة، كانت أسعار الصرف بين العملات المختلفة تتحدد بشكل ثابت، ولا تتذبذب هذه الأسعار إلا في حدود ضيقة جدا، هي حدود خروج ودخول الذهب (أي سعر التعادل مضافا إليه مصاريف نقل الذهب والتأمين عليه من وإلى الدول المتعاملة). وبناء على هذه الشروط التي اتسمت بها قاعدة الذهب، فإنه إذا حدث أي اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لعدم المساواة بين الصادرات والواردات، فإن الاختلال يصحح نفسه عن طريق حركات التضخم والانكماش التي يسفر عنها تحرك الذهب دخولا وخروجا نتيجة لهذا الاختلال.

فمثلا، إذا كنا إزاء حالة عجز في ميزان المدفوعات، نتيجة لأن البلد استورد أكثر مما صدر، فإن ذلك يعني أن طلب المقيمين على العملات الأجنبية يكون أكبر من طلب العالم الخارجي على العملة المحلية لهذا البلد. ومن هنا، فإن زيادة طلب المقيمين على العملات الأجنبية يميل لأن يرفع سعرها، مقومة بالعملة المحلية. وإذا تجاوز هذا السعر (أي سعر الصرف) سعر التعادل أو التكافؤ مضافا إليه مصاريف نقل وتأمين الذهب من هذا البلد إلى البلاد الأخرى، فإنه يكون من مصلحة المستوردين داخل هذا البلد شراء الذهب من السوق المحلية وتصديره للبلاد الأخرى. (وهنا يكون هذا البلد عند حد خروج الذهب). ولما كانت كمية النقود المتداولة في

الداخل تتوقف على حجم الذهب، لأن النظام النقدي على قاعدة الذهب، فإن خروج الذهب من هذا البلد سوف يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة بسبب نقص الغطاء الذهبي لدى السلطات النقدية. وسيؤدي نقصان كمية النقود المتداولة إلى حدوث موجة من الانكماش بالاقتصاد القومي، حيث ينخفض المستوى العام للأسعار (طبقا لنظرية كمية النقود)، وتقل الأرباح، وتنخفض الأجور، وتزداد البطالة، وتقل معدلات التشغيل. بيد أن ذلك وضع مؤقت. فحينما تنخفض الأسعار المحلية، فإن ذلك يعني أن السلع الوطنية (المنتجة محليا) سوف تصبح رخيصة نسبيا عن أسعار السلع المستوردة. فيؤدي ذلك إلى زيادة طلب المقيمين على منتجاتهم المحلية، ولهذا تقل الواردات. ومن ناحية أخرى، يؤدي انخفاض أسعار السلع المحلية، مقارنة بالأسعار العالمية، إلى تزايد طلب الأجانب بالخارج عليها، ومن هنا تميل صادرات البلد نحو التزايد. وعلى هذا النحو نجد أن الواردات تميل للنقصان بينما تتجه الصادرات نحو التزايد. وحينئذ يحقق الميزان التجاري فائضا، ويستعيد البلد كمية الذهب التي خرجت منه، وتعود كمية النقود المتداولة للتزايد، ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتقارب مع الأسعار العالمية، وترتفع معدلات الأرباح والتشغيل وتختفي البطالة. وبهذا الشكل يستعيد الاقتصاد القومي توازنه المفقود من خلال الموجة الانكماشية التي ارتضاها في بادئ الأمر[21].

أما إذا كنا إزاء حالة فائض في ميزان المدفوعات، نتيجة لأن البلد قد صدر أكثر مما استورد، فإن الأمور تسير داخل الاقتصاد القومي على نحو مناقض لما سبق. ففي هذه الحالة سوف يحدث فائض في الميزان التجاري، مما يعني أن طلب الأجانب على العملة المحلية للبلد أكبر من طلب المقيمين بهذا البلد على العملات الأجنبية. وهنا تؤدي زيادة طلب الأجانب بالخارج على العملة المحلية للبلد ذي الفائض إلى ارتفاع سعرها مقومة بعملات بلادهم. وإذا تجاوز هذا السعر ثمن التعادل أو التكافؤ مضافا إليه مصاريف نقل وتأمين الذهب من البلاد الأجنبية إلى هذا البلد، فسوف يكون من مصلحة الأجانب شراء الذهب من داخل بلادهم وتصديره إلى هذا البلد ليستبدل بالعملة المحلية عند سعر التعادل (وبذلك يكون هذا البلد عند حد دخول الذهب). وحينما يزيد دخول الذهب إلى هذا البلد، تزداد كمية

النقود، بسبب زيادة الغطاء الذهبي لدى السلطات النقدية. ومن هنا تحدث موجة تضخمية (طبقا لمنطق نظرية كمية النقود)، ويرتفع المستوى العام للأسعار والأرباح والأجور. ونتيجة لذلك تصبح السلع المستوردة أرخص نسبيا من السلع المماثلة المحلية. فتميل الواردات للتزايد. وفي نفس الوقت تصبح السلع المحلية أغلى نسبيا من مستوى الأسعار العالمية، فيقل الطلب الخارجي عليها. ومن هنا تميل الصادرات للنقصان. وعلى هذا النحو تزيد الواردات وتنخفض الصادرات، فيحدث عجز بالميزان التجاري، يعوض الفائض الذي حدث في بداية الفترة، ويعود الذهب للخروج مرة أخرى، وتنخفض الأسعار من جديد إلى أن تتناسب مع الأسعار العالمية. وبهذا الشكل يكون الاقتصاد القومي قد استعاد توازنه الخارجي.

ودلالة ذلك كله، هي أن البلد يجب أن يكون مستعدا على الدوام لتقبل إجراءات المواءمة Adjustment Processes إذا ما حدث أي اختلال في توازنه الخارجي. فيقبل حدوث الانكماش والبطالة وتدهور الأجور والأرباح في حالة العجز، وأن يرتضي تعريض اقتصاده القومي لموجة من التضخم وعدم الاستقرار النقدي إذا ما حدث فائض، شريطة أن يُسمح بدخول وخروج الذهب بحرية تامة.

مشكلة البطالة عند الكلاسيك :

عرضنا فيما تقدم أهم ملامح البنيان الفكري الذي شيده الاقتصاديون الكلاسيك. وسنلاحظ الآن، أن موقفهم من مشكلة البطالة كان في الحقيقة مشتقا من هذا البنيان. وقبل أن نوضح ذلك، تنبغي الإشارة أولا، إلى أن الكلاسيك قد آمنوا في مجال التوازن الاقتصادي العام General Equilibrium بما يسمى بقانون ساي للأسواق[22] Say's Law، أو بقانون المنافذ. وكان هذا القانون ينص على أن كل عرض سلعي إنما يخلق مباشرة الطلب المساوي له Supply Creates its own Demand، وذلك على أساس أن السلع المعروضة بالأسواق إنما يتم تبادلها بسلع أخرى[23]. وهذا القانون يوحي لنا، بأننا إزاء اقتصاد عيني، لا مكان فيه للنقود. إذ إنه في الاقتصاد العيني نجد أن التبادل (المقايضة) إنما يعني أن عملية البيع وعملية الشر اء تتمان دفعة واحدة، بمعنى أن البيع (العرض) مرتبط بالشراء (الطلب) ولا

ينفصل عنه أبدا. وبهذا الشكل ينطبق فعلا قانون ساي. أما إذا أدخلنا النقود بعين الاعتبار في عملية التبادل، فالأمر لابد أن يختلف. ذلك أن دخول النقود كوسيط للتبادل يؤدي إلى نتيجة خطيرة، وهي أنها تفتت عملية التبادل إلى عمليتين مستقلتين كل منهما عن الأخرى. حيث تنفصل عملية البيع عن عملية الشراء. فمنتج السلعة هنا حينما يبيع سلعته يحولها أولا إلى نقود، وبعد هذا فقط يستطيع شراء سلعة أو سلع أخرى. لكن أحدا ليس ملزما بأن يشتري لتوه لأنه باع شيئا ما. ومن ثم فإنه إذا قدر لبعض منتجي السلع أن يقوموا بالبيع دون الشراء في نفس الوقت، فإن ذلك يعني بالنسبة للآخرين توقيفا للبيع. وكلما زادت الفترة التي تنقضي بين عملية البيع وعملية الشراء، استفحل الأمر، ومن هنا تظهر إمكانية حدوث الأزمة[24]. ومع ذلك، فإن الكلاسيك لم يروا أي تعارض بين إدخال النقود في التبادل وبين سريان قانون ساي للأسواق. وآمنوا بما قاله ساي في هذا الخصوص من «أن تعميم استعمال النقود في المعاملات في الجماعات المتمدنة لا يغير شيئا من جوهر المسألة، وأنه إذا أردنا أن نكون فكرة عامة عن الحياة الاقتصادية فيجب أن نصل عمليتي البيع والشراء، وإن فصلت بينهما فترة من الزمن، ونهمل استعمال النقود»[25].

ورغم صعوبة الاتفاق مع هذه الحجة الضعيفة، فإن ذلك في الحقيقة كان يتماشى مع الرؤية العامة التي نظر بها الكلاسيك إلى وظائف النقود في الحياة الاقتصادية، فهي عندهم مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب، وأهملوا وظيفتها كأداة للادخار أو للاكتناز (كمخزن للقيمة).

وعموما، فإن الإيمان بقانون ساي للأسواق كان يعني لدى الكلاسيك أن العرض الكلي للسلع والخدمات يتساوى دائما مع الطلب الكلي، ومن ثم ليس من الممكن حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة. «فحين يحصل الإنتاج، يستدعي القيام به، توزيع دخول نقدية على عناصر الإنتاج ـ من عمل ورأس مال وطبيعة (أرض) ـ ويتكون من مجموع هذه الدخول الموزعة نفقة الإنتاج الكلية. وعندما تحصل عناصر الإنتاج على هذه الدخول فإنها تنفقها كلها في الحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها، بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساوية تمام المساواة مع نفقة إنتاجها ـ بما فيه ربح المنظمين ـ وبحيث تقود الدخول التي وزعت في صورة نفقات إنتاج إلى أرباب

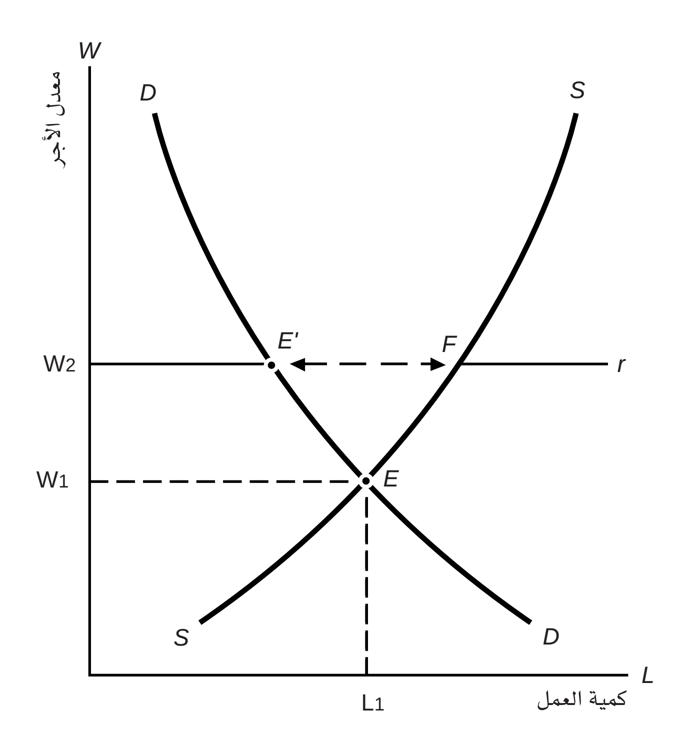
المشروعات في صورة طلب على السلع. وهكذا تستمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بلا انقطاع»[26].

وتأسيسا على قانون ساي، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظف الكامل. فهو الوضع العادي والمألوف والطبيعي، وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر. ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع. فلو حدث، مثلا، أن كان عرض المدخرات في السوق النقدي والمالي أكبر من الطلب عليها، أي تزيد على الاستثمار، فإن ذلك يؤدي - طبقا لقوانين العرض والطلب - إلى انخفاض سعر الفائدة. وحينما ينخفض سعر الفائدة، ينقص بالتالي عرض المدخرات، إلى أن يتوازن حجمها مع حجم الاستثمار. ويحدث النقيض في حالة زيادة الاستثمار على الادخار، حيث يرتفع سعر الفائدة، وتزيد المدخرات، إلى أن تتساوى مع حجم الاستثمار. أما إذا كانت هناك بطالة بين العمال، بمعنى أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال انخفاض الأجور. حيث تؤدي البطالة إلى إيجاد تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظف، مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل. والأجور الأقل تعني انخفاضا في تكاليف الإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج يؤدي إلى زيادة الأرباح لدى رجال الأعمال، ومن ثم تزيد حوافزهم على زيادة الإنتاج[27]، وبالتالي زيادة الطلب على العمال.. إلى أن تختفي البطالة بين صفوفهم. ومعنى ذلك، ببساطة شديدة، هو أن الكلاسيك قد افترضوا أن علاج البطالة إنما يتأتى من خلال مرونة تغير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل.

هذا التوازن المستقر الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل لجميع موارد المجتمع رهن إذن بمدى مرونة تغيرات الأسعار والأجور واستجابتها لما تمليه مقتضيات العرض والطلب. ومن هنا فإن النتيجة المهمة التي وصل إليها الكلاسيك في هذا الخصوص، هي ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار وضرورة تجنبها لوضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات الأجور، وأن جهاز الدولة يجب أن ينصرف فقط إلى تأدية وظائفه

التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي، والأشغال والخدمات العامة). كما استخلص الكلاسيك أيضا، أن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث بطالة، وإلا فإن الأمور سوف تضطرب ويصعب علاج البطالة. ولا يخفى، أن هذا النوع من التفكير كان يتفق تمام الاتفاق مع مقولات الكلاسيك في الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة والقوانين الطبيعية التي تحرك شؤون المجتمع، وهي المقولات التي رفعها الكلاسيك إلى مصاف التقديس.

ولكي نوضح رؤية الكلاسيك في تأثير جمود الأجور - أي عدم تحركها نحو الانخفاض في حالة وجود بطالة - دعنا ننظر للشكل رقم (6 - 1) الذي سنقيس فيه على المحور الرأسي معدل الأجر، وعلى المحور الأفقي عدد العمال، بينما يشير المنحنى DD إلى الطلب على العمال، والمنحنى SS إلى



شكل رقم (6-1): نشوء البطالة بسبب جمود الأجور عند الكلاسيك

عرض العمل. في هذا الرسم يتحدد الأجر التوازني عندما يلتقي منحنى الطلب مع منحنى العرض عند النقطة E. وعندئذ تكون الكمية التوازنية لعرض العمل والطلب عليه هي OL_1 ومعدل الأجر OW_1. افترض الآن أنه بسبب قوة نقابات العمال أو بسبب تشريع سنته الحكومة، قد ارتفع معدل الأجر إلى OW_2. في هذه الحالة سنجد أن عرض العمل، عند هذا المعدل الجديد للأجر، يساوي المسافة W_2F في حين أن طلب رجال الأعمال على عنصر العمل يكون مساويا للمسافة W_2E'، مما يعني أن هناك فائض عرض Excess Supply، أو بتعبير أدق، وجود بطالة، تقدر بالمسافة E'F. وبناء عليه، لو شئنا أن نقضي على هذه البطالة (أو فائض عرض العمل) فلابد، من وجهة نظر الكلاسيك، أن نخفض الأجور.

بيد أن الكلاسيك؛ وإن كانوا قد استبعدوا من تحليلهم إمكان حدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة، وبالتالي استحالة حدوث الكساد أو البطالة على نطاق واسع، فإنهم، مع ذلك، لم يستبعدوا إمكان حدوث البطالة الاختيارية، وهي البطالة التي تنشأ لتفضيل العمال التعطل عن أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة. ولكن في جميع الأحوال توجد فرص للتوظف تكفي لتشغيل العمال، القادرين على العمل والراغبين فيه، عند مستويات الأجور السائدة. كما أنهم لم يسقطوا من التحليل إمكان حدوث البطالة الجزئية التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال، عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين. ومع ذلك، فقد اعتقد الكلاسيك أن البطالة الجزئية التي تعكس معها أزمات إفراط إنتاج جزئية، سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور.

فإذا تصورنا، مثلا، أن صناعة ما، ولتكن صناعة الأحذية، قد حدث فيها أزمة إفراط إنتاج، نظرا لأن منتجي الأحذية قد أنتجوا إنتاجا يزيد على حجم الطلب على الأحذية بالسوق، فإن ذلك يعني، أنه يوجد في هذه الصناعة فائض عرض Excess Supply. ولكن، لما كان الاقتصاديون الكلاسيك قد افترضوا أن الوضع العادي للاقتصاد القومي هو وضع التوظف الكامل Full-Employment لجميع الموارد الاقتصادية؛ فإنه في ضوء هذا الفرض لا يمكن لفائض العرض الذي حدث في صناعة الأحذية أن يظهر إلا على

حساب نقص العرض (أو بعبارة أخرى: وجود فائض طلب Excess Demand) في صناعة أخرى، ولتكن صناعة الحقائب الجلدية.

والآن...

لنرَ كيف تُفضي المنافسة الكاملة، وما تنطوي عليه من مرونة تامة لتغيرات الأسعار والأجور، إلى علاج مشكلة البطالة التي ظهرت في صناعة الأحذية واستعادة التوازن المفقود بين كميات العرض والطلب في تلك الصناعة وفي صناعة الحقائب الجلدية.

أول ما نلحظ في هذا الخصوص، هو أن وجود فائض العرض في صناعة الأحذية سوف يترجم في شكل مخزون سلعي غير مرغوب من الأحذية المنتجة، مما يعطل من دورة رأس المال ويؤدي إلى تدهور الربح في هذه الصناعة. وحتى يتلافى المنتجون في هذه الصناعة هذا الوضع، فإنهم سوف يقبلون انخفاض أسعار الأحذية حتى يشجعوا المستهلكين على شراء المزيد من هذه السلعة. بيد أن انخفاض الأسعار سوف يجر معه انخفاضا في الأرباح، وهو الأمر الذي يدفعهم - بالتأكيد - إلى تخفيض حجم إنتاجهم في الفترات المقبلة. وسيترتب على ذلك، بداهة، انخفاض طلب رجال الأعمال على عمال صناعة الأحذية، فتنتشر بينهم البطالة وتنخفض أجورهم. وسيؤدي قرار المنتجين بتخفيض حجم إنتاج الأحذية إلى اختفاء فائض عرض الأحذية، إلى أن تتوازن الكميات المنتجة والمعروضة مع الكميات المطلوبة، وتستقر الأسعار من جديد. أما في صناعة الحقائب الجلدية فإن الأمور فيها ستسير على نحو مخالف لما حدث في صناعة الأحذية. فوجود فائض الطلب سوف يؤدي إلى تناقص المخزونات السلعية بسرعة، وإلى ارتفاع أسعار الحقائب، ومن ثم إلى زيادة الأرباح. ولا شك أن زيادة الأرباح سوف تغري المنتجين في تلك الصناعة على العمل على زيادة إنتاجهم في الفترات القادمة. ومن هنا يتزايد طلبهم على المواد الخام التي تلزم لهذه الصناعة وإلى زيادة طلبهم أيضا على العمال. وإذا افترضنا أنه لا يوجد فائض عرض بين عمال صناعة الحقائق الجلدية، وأنه من الممكن لعمال صناعة الأحذية العاطلين أن يتكيفوا بسرعة مع الطرائق الفنية لإنتاج الحقائب الجلدية، فإن التنافس بين العمال العاطلين في صناعة الأحذية للحصول على فرص العمل في صناعة الحقائب الجلدية سيجعل أجورهم

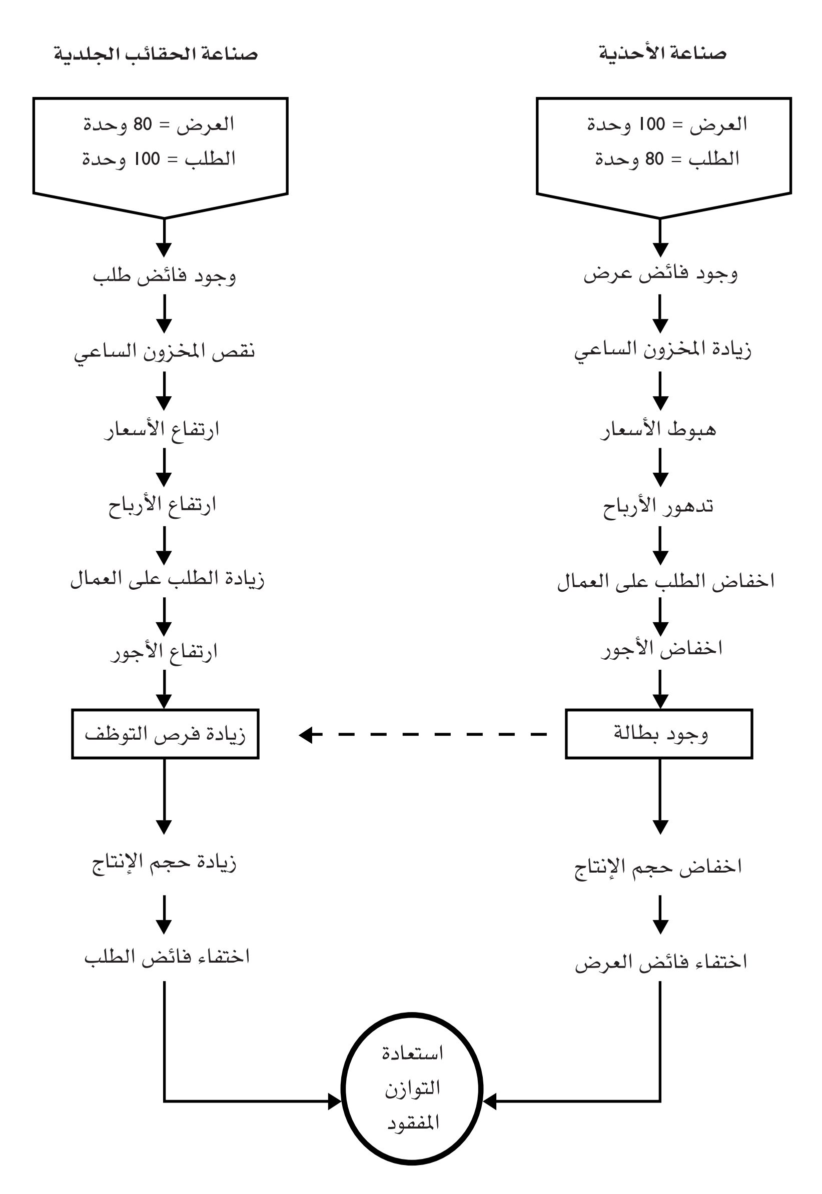
تنخفض، مما يشجع منتجي هذه الصناعة على تشغيلهم. غير أن استمرار زيادة طلب منتجي الحقائب الجلدية على العمال سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات الأجور النقدية. وهكذا، سنجد أن محصلة ذلك التطور، هي أن الأجور سترتفع، مما يقلل من حجم الأرباح غير العادية في هذه الصناعة، كما أن الإنتاج سوف يتزايد، وكذلك العمال، فيزيد العرض، وتنخفض أسعار الحقائب، ويختفي فائض الطلب، ويتساوى العرض مع الطلب، وتستعيد الصناعة توازنها ـ انظر الشكل رقم (6 ـ 2).

والحقيقة أن الإيمان المطلق للكلاسيك بعدم إمكان تصور حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة، مع تسليمهم بإمكان حدوث أزمات إفراط الإنتاج الجزئية، كان نابعا من عالم حقيقي عايشوه بالفعل ولم يشهد مثل هذه الأزمات. بل إن ظاهرة الدورة الاقتصادية Business Cycles أي التغير الدوري للنشاط الاقتصادي بين مراحل الرخاء والكساد، لم تكن معروفة في العصر الذي عاش فيه الاقتصاديون الكلاسيك. ذلك أن أول أزمة دورية شهدتها بريطانيا كانت بعد ممات ريكاردو بربع قرن.

هذه هي الأعمدة الأساسية التي قام عليها بنيان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إبان المراحل الأولى لنشأة الرأسمالية الصناعية. ولا شك في أن القارئ قد لاحظ أن البنيان مترابط ومتماسك تماما، بمعنى أن أي عمود من تلك الأعمدة (أي كل موقف نظري لهم تجاه المتغيرات الاقتصادية المختلفة) على علاقة وثيقة بالأعمدة الأخرى، ومن ثم فإن انهيار أو سقوط أي مقولة من مقولاتهم الفكرية لا يلبث أن يهدم البنيان كله.

ومع ذلك، فإن البصيرة الواعية لديفيد ريكاردو لم تهتم فقط بالبحث عن المنطق الهندسي الذي يقوم عليه بنيان المجتمع الرأسمالي الصناعي، والقوانين العلمية التي أسهمت في بنائه، وإنما استهدفت، بعد أن فرغت من تشييد هذا البنيان، معرفة المصير الذي سيؤول إليه عبر الزمن. وهنا نرى عبقرية فذة من نوع فريد، ومقدرة عالية على التنبؤ بالمسار الزمني الذي تتجمع فيه عوامل التدمير لهدم البنيان كله. وهذه العوامل أمكن اكتشافها من خلال ربط نظرية التوزيع وما تنطوي عليه من صراع طبقي، بمستقبل نمو المجتمع الرأسمالي.

وإليك الآن صورة المأساة التي تنبأ بها ريكاردو حينما بحث في العوامل



شكل رقم (6-2) آليات القضاء على البطالة
الجزئية في الاقتصاد الكلاسيكي

طويلة الأجل التي تحكم صورة مستقبل الاقتصاد الرأسمالي، وهي صورة قاتمة، جعلت المثقفين في عصره يصفون علم الاقتصاد السياسي بأنه العلم الكئيب The Dismal Science.

وأول ملامح هذه الصورة، أن العالم الاقتصادي عند ديفيد ريكاردو هو عالم مليء بالحركة والتغير. فالرأسماليون يميلون دائما إلى التوسع. فكلما جمعوا قدرا من الأرباح (الفائض) التي تنتج من الفرق بين تكاليف الإنتاج المدفوعة والإيرادات المحصلة، زادت استثماراتهم، حيث يبنون مصانع جديدة ومنشآت عامرة بالآلات والعمال والمواد الخام. وهذه الاستثمارات، التي هي سر تقدم المجتمع والعامل الجوهري في زيادة حجم الإنتاج القومي، هي التي تحدد معدل التقدم الاقتصادي. ونظرا لأن العمال وأصحاب الأراضي لا يدخرون، فقد أعطى ريكاردو، ومن قبله آدم سميث، الطبقة الرأسمالية أهمية كبرى في تحقيق هذا التقدم. وكلما زاد ميل الرأسماليين للتوسع، زاد طلبهم على العمال، مما يدفعهم إلى تخصيص جزء متزايد من فائضهم لكي يدفع أجورا للعمال الإضافيين.

وثاني هذه الملامح، هو أنه حينما يزيد طلب الرأسماليين على العمال، فلابد أن تتجه الأجور نحو الارتفاع. وإذا ارتفعت أجور العمال، بسبب زيادة تراكم رأس المال، فإنها تصل إلى مستوى يفوق أجر الكفاف. وطبقا لقانون السكان، فإن طبقة العمال لا تلبث أن تتزايد من خلال تحسن صحتهم وزيادة زيجاتهم وكثرة إنجاب الأطفال، وهو الأمر الذي يفضي - عبر الزمن - إلى زيادة السكان زيادة كبيرة. وعندما يزيد عدد السكان، تتزايد بالتالي الحاجة إلى الغذاء، وخاصة السلع الزراعية (الحبوب).

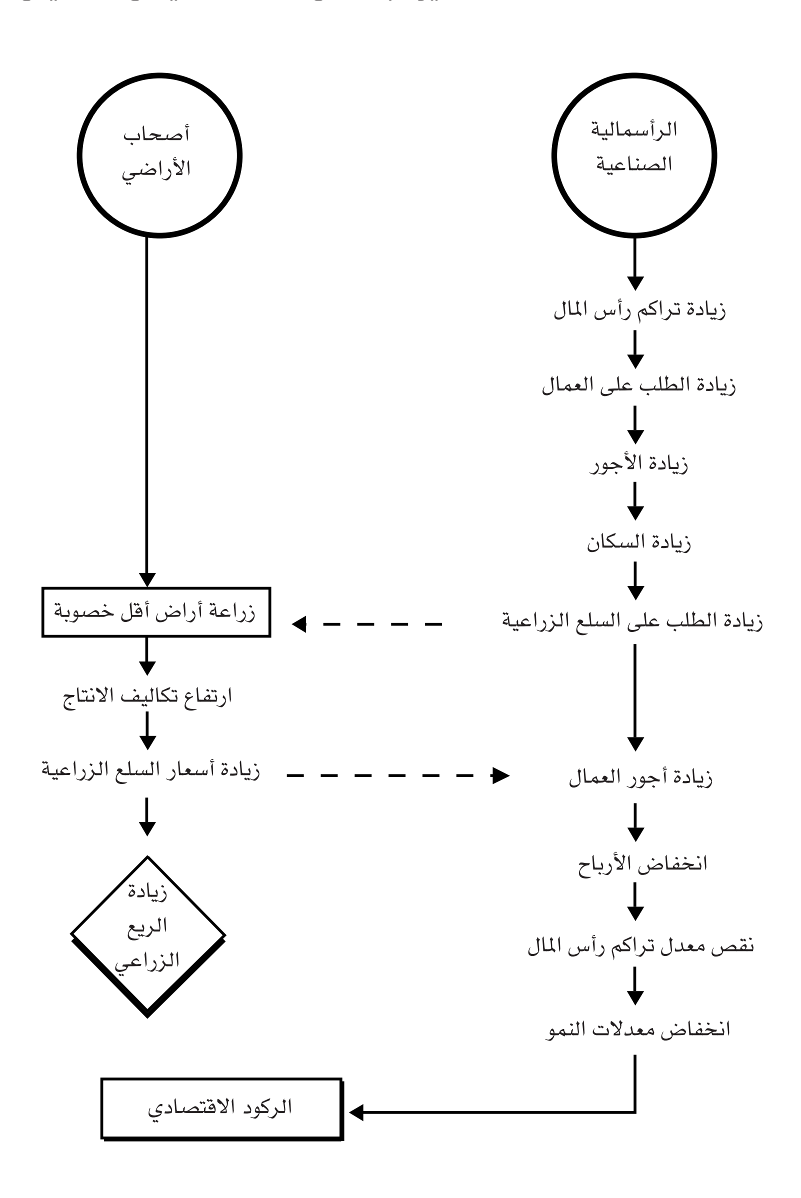
وثالث هذه الملامح، هو أنه لما كانت الأراضي الزراعية الخصبة التي توجد في المجتمع محدودة، فإن ضغط السكان المتزايدين على الغذاء إنما يدفع أصحاب الأراضي القديمة إلى التكثيف الزراعي، أي العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بنفس المساحات الموجودة. بيد أن قانون الغلة المتناقصة، الذي آمن به الكلاسيك، لا يلبث أن يعمل، فترتفع تكاليف الإنتاج. ومع تزايد عدد السكان، يلجأ المنتجون إلى زراعة أراض أقل خصوبة. وهي أراض تزرع بتكلفة أعلى من تكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة القديمة. ومن هنا ترتفع أسعار السلع الزراعية، ويحقق أصحاب الأراضي ذات

الخصوبة الأعلى ريعا متزايدا. والريع، كما قلنا سابقا، ليس مجرد ثمن يدفع لقاء استخدام عنصر الأرض، كما هو الحال بالنسبة للأجور التي تدفع ثمنا للعمل، أو للفائدة التي تدفع ثمنا لرأس المال، وإنما الريع هو دخل خاص يؤول لأصحاب الأراضي، ويرجع إلى أن الأراضي الزراعية ليست كلها متساوية في خصوبتها وإنتاجيتها.

بيد أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية يجبر العمال على تخصيص جانب متزايد من إنفاقهم على شراء هذه السلع، وبالتالي يقل طلبهم على السلع والمواد المصنعة التي أنتجها الرأسماليون، مما يزيد من صعوبات التصريف. ولكن الأمر الجديد بالملاحظة هنا، هو أنه بحسب منطق الفكر الكلاسيكي، لا بد أن يجر ارتفاع أسعار المواد الغذائية معه ارتفاعا في معدلات الأجور النقدية المدفوعة للعمال، حتى يمكنهم المحافظة على حياتهم وإعالة أطفالهم وأسرهم. ومن هنا يُجبر الرأسماليون على زيادة الأجور. على أن الأجور، وإن كانت قد زادت من الناحية النقدية، فإن معدل الأجر الحقيقي يظل كما هو، نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية.

ولما كان مستوى الأجور يحدد مستوى الأرباح، فإن تزايد الأجور عبر الزمن من شأنه أن يؤدي إلى تدهور معدل الربح. والتحسينات الفنية (التقدم التكنولوجي) التي يمكن أن تخفف من اتجاه الأرباح نحو التدهور في القطاع الصناعي هي ذات طابع مؤقت. بل إنه نظرا لافتراض المنافسة الكاملة فإنه من المفروض أن تؤدي هذه التحسينات إلى تخفيض الأثمان للسلع الصناعية، ومن ثم فإن قدرتها على وقف تدهور معدل الربح في الأجل الطويل هي قدرة شبه معدومة. وعبر الزمن تتطور الصورة على نحو درامي، إذ تستمر أسعار السلع الزراعية في الارتفاع، وتجر معها ارتفاعات متتالية في معدلات الأجور النقدية، وتتدهور بالتالي الأرباح، وتقل، من ثم، قدرة الرأسماليين على التراكم، وينخفض بالتالي معدل النمو... ويدخل النظام في غياهب الركود[28]، هذا في الوقت الذي يجني فيه أصحاب الأراضي ثمرة متزايدة من هذا التطور، نظرا لاتجاه حجم الريع نحو التزايد السريع مع تزايد السكان، رغم أنهم لم يفعلوا شيئا يستحق ذلك[29] ـ انظر الشكل رقم (6 ـ 3).

هذه الصورة الدرامية التي رسمها ريكاردو عن مستقبل النظام الرأسمالي



شكل رقم (6-3) مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

كانت صدمة للبورجوازية الصناعية.. ومع ذلك، فإن هذه الصورة وما انطوت عليه من مصير مظلم، لم يهتم بها أحد حينما كتب ريكاردو أفكاره في هذا الخصوص. فهي تتعلق بالأمد الطويل، بينما كانت الرأسمالية، بوصفها نظاما اجتماعيا وليدا، في شرخ الشباب، وكانت تشق طريقها صُعودا في معارج النماء. ولهذا ظل الحوار بين ريكاردو ومالتس حول هذه القضايا حبيسا في إطار الرسائل المتبادلة بينهما[30]. ولم يكن يعني البورجوازية منه شيئا، خصوصا أن القوانين التي اكتشفها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بخلاف قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض على المدى الطويل، قد سلحها بأسلحة فكرية حادة، خاضت بها أشرس المعارك ضد أصحاب الأراضي الزراعية، وضد الطبقة العاملة، وضد مختلف أشكال التدخل الحكومي.

كان رواج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إذن بين صفوف البورجوازية الصناعية في القرن الثامن عشر راجعا إلى نجاح المهمة الثورية التاريخية التي أنجزها، وهي كشفه لطبيعة التناقضات الطبقية والعوائق الاجتماعية التي كانت تعترض طريق أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ونجاحه في كشف كثير من القوانين العلمية الموضوعية التي تحكم حركة الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي، والتي تحكم مسار النمو الاقتصادي وديناميكيته. ولهذا أصبح علم الاقتصاد السياسي آنذاك، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية، هو علم الرأسمالية والمثقفين المرتبطين بها. وظلت تعاليم الكلاسيك أشبه بالطقوس المقدسة. ولهذا يقول أوسكار لانجه: «... فالعلوم الطبيعية زودت الرأسمالية بأداة لتنمية القوى الإنتاجية التي يعتمد عليها دخلها ومركزها الاجتماعي. وكان الاقتصاد السياسي سلاحا استخدمته في نضالها من أجل فصم الروابط القديمة التي قيدت مبادراتها ونشاطها الاقتصادي»[31]. ولهذا لم تُحدث التهذيبات أو الانتقادات الخفيفة التي قام بها جيمس مل وماكولوخ أي اضطرابات يعتد بها في التناسق النظري الباهر الذي أقامه رائدا المدرسة الكلاسيكية: آدم سميث وديفيد ريكاردو.

ورغم النظرة التشاؤمية للكلاسيك في مجال مستقبل النظام الرأسمالي وما ينتظره من ركود، لم يهتم أحد كثيرا بمناقشة تلك النظرة في عصرهم.

كما أن أفكارهم حول هارمونية النظام الاقتصادي وتوازنه الدائم عند مستوى التوظف الكامل وعدم احتمال وجود بطالة عامة على نطاق واسع، كانت محل قبول عام، باستثناء روبرت مالتس.

الاستثناء الكلاسيكي: روبرت مالتس

برغم أن نظرية روبرت مالتس في السكان كانت تمثل إحدى الدعائم الأساسية التي قام عليها بنيان الفكر الكلاسيكي، وكانت ضمن الأسس التي أقام عليها ريكاردو نظريته في الريع والأجور، وأثرت في تفكيره فيما تصوره من مآل للنظام الرأسمالي؛ برغم ذلك فإن روبرت مالتس قد اختلف مع الكلاسيك في مجال التوازن الاقتصادي العام، حيث اعترض على قانون ساي للأسواق، ومن ثم كان من أوائل الذين قالوا باحتمال تعرض النظام الرأسمالي لأزمات إفراط الإنتاج العامة، ومن ثم احتمال ظهور البطالة على نطاق واسع.

صحيح أن الكلاسيك، كما رأينا حالا، كانوا ممن يعتقدون أن النظام الرأسمالي، عبر الزمن، يؤدي إلى خلق فائض سكان نسبي، ومن ثم بطالة واسعة، بسبب زيادة الريع والتهامه للفائض الاقتصادي، ومن ثم توقف التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي. بيد أن تلك الرؤية كانت تتعلق بالأجل الطويل. أما في الأجلين القصير والمتوسط، فإنه ليس من المحتمل عند الكلاسيك ظهور هذا الفائض وتلك البطالة بسبب انطباق قانون ساي للأسواق.

لكن روبرت مالتس كان قد طور في سنواته الأخيرة ما يشبه النظرية التي تفسر إمكان قيام البطالة في الأجل القصير بسبب قصور الطلب الفعال Deficiency of Effective Demand. فقد كان يعتقد أنه من المحتمل جدا ألا يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي بسبب قصور الاستهلاك. وقد رد هذا القصور إلى أن الرأسماليين يستهلكون أقل مما يربحون، لأنهم يدخرون، وأن العمال يستهلكون أقل مما ينتجون، وذلك بسبب حصول الرأسماليين على جزء من إنتاجهم في شكل ربح[32].

والحقيقة أن مالتس قد ركز تحليله على الطلب الاستهلاكي، وانتهى إلى القول بأنه نتيجة لقصور الاستهلاك، فإن المجتمع الرأسمالي من الممكن

أن يتعرض لأزمة تخمة الإنتاج، حيث لا يوجد تطابق بين عرض السلع المنتجة والطلب عليها، حيث ترتفع المدخرات، وهو الأمر الذي يعني وجود تراكم أكثر من اللازم، أي أكثر مما تستدعيه حاجة السوق. وإذا حدث ذلك، فمن الواضح أن الأسعار ستهبط، والأرباح ستقل، والباعث على الإنتاج سيتدهور، ومن ثم تظهر البطالة.

غير أن ريكادرو وضع مالتس في ورطة شديدة حينما رد عليه بأن الادخار شبيه بالإنفاق الاستهلاكي، لأن الشخص الذي يقوم بالادخار يهدف من وراء ذلك إلى استثماره في الصناعة والحصول على مزيد من الأرباح، ومن ثم فإن الادخار يتحول إلى استثمار، وبالتالي لا يمثل تسربا من دورة الدخل.

وحتى يتلافى المجتمع احتمالات أزمات إفراط الإنتاج العامة والبطالة الواسعة، فقد نادى مالتس بضرورة التغلب على قصور الاستهلاك. ونظرا لأنه ليس من المحتمل أن يتساوى استهلاك الرأسماليين مع حجم ما يربحونه، لأنهم يقومون بالتراكم، كما أنه ليس من المتصور أن يتساوى استهلاك العمال مع قيمة ما ينتجونه بسبب وجود الربح الذي هو مصدر التراكم، فقد نادى مالتس بضرورة وجود طرف ثالث، لا يعمل في مجال الإنتاج، وتكون مهمته هي تعويض قصور الاستهلاك، حتى يمكن تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي[33]. وكان يعتقد أن هذا الطرف الثالث الذي سيستهلك دون أن ينتج يتكون من ملاك الأراضي الزراعية ورجال الدين ومن يعملون في قطاع الخدمات، ورجال الحاشية بالقصور ورجال الجيش وقوات الأمن.. وهكذا رأى مالتس ببساطة شديدة أن أزمة إفراط الإنتاج العامة يمكن حلها من خلال تشجيع الاستهلاك الطفيلي. وفي هذا الخصوص يكتسب مالتس طابعا رجعيا ـ حسب تعبير المؤرخ الإنجليزي إرك رول ـ لأنه كان يهدف من وراء ذلك إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي بين الأرستقراطية الاجتماعية المنهارة (أرستقراطية الإقطاع) وبين عناصر البورجوازية الصناعية الصاعدة.

الهوامش والمراجع

(1) العمل الرائد الذي ظهر في هذا الخصوص هو كتاب:

P. Sraffa: Production of Commodity by Means of Commodities, Cambridge, 1960.

وحول ما أثاره هذا الكتاب المهم من جدل شديد انظر على سبيل المثال:

P. R. Brahmanada: "Economics: The Sraffa Revolution", in: Indian Economic Journal, Vol. 10, 1963, pp. 267 - 295, and pp. 355 - 396 vol. 11, 1964, and see also: Heinz - D. Kurz: Zur neoricardianischen Theorie des Allgemeinen Gleichgewichts der Production und Zirkulation, Duncker & Humbolt, Berlin, Kiel, 1975; P.M. Lichtenstein, An Introduction to Post - Keynesian and Marxian Theories of Value and Price, Macmillan Press, London 1983.

(2) نقصد بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي، عموما، في هذا الخصوص، ذلك التيار الفكري الذي عبر عن وعي الطبقة البورجوازية خلال مرحلة التحول إلى الرأسمالية الصناعية. وهو يبدأ بظهور أعمال وليم بتي William Petty (1623 ـ 1685) ويتطور بظهور أعمال الفزيوقراط الفرنسيين، مثل فرانسوا كيناي Francois Ouesnay (1694 ـ 1774) وماركيز دي ميرابو Marquis de Mirabeau (1715 ـ 1789) وتورجو A. R. J. Turgot (1727 ـ 1781)، ويتدعم ويكتمل بظهور أعمال الاقتصاديين الإنجليز آدم سميث Adam Smith (1723 ـ 1790) وديفيد ريكاردو David Ricardo (1772 ـ 1823). والحقيقة أنه لم يكن من المصادفة أن تكون شهادة ميلاد هذا العلم صادرة من بريطانيا. فبريطانيا آنذاك كانت تسبق غيرها من الدول في درجة تطورها الاقتصادي وفي سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية. ومن الثابت تاريخيا أن تطور الفكر الاقتصادي في بريطانيا قد ارتبط بمدى تطور الرأسمالية الصناعية وبروز ملامحها الأساسية في الاقتصاد البريطاني، وبمدى فهم هذا الفكر وإدراكه لهذه الملامح والعلاقات الاجتماعية الجديدة. ففي الفترة التي سادت فيها الرأسمالية التجارية حتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، وسيطر فيها رأس المال التجاري على النشاط الاقتصادي، كان الفكر الاقتصادي أسيرا لتعاليم ومبادئ المدرسة الميركانتيلية Mercantilism التي كانت ترى في الذهب والفضة تجسيدا لثروة الأمة، وكانت تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبتشجيع الصناعة وزيادة عدد السكان. وخلال الفترة ما بين 1690 ـ 1770 وهي الفترة التي شهدت توسعا وئيدا في الإنتاج السلعي الصناعي، ظهرت هناك بعض الأفكار لعدد من الاقتصاديين الإنجليز، مثل جون لوك John Locke (1632 ـ 1704) ودادلي نورث Dudley North (1641ـ 1691) ودفيد هيوم David Hume (1711 ـ 1776) وجيمس ستيوارت James Stuart (1782 ـ 1780)، واستطاعت الوصول إلى كثير من الحقائق الاقتصادية وطورت الفكر الاقتصادي إلى ما هو أبعد من نطاق المدرسة الميركانتيلية. غير أن هذه الأفكار لم تكون نظاما فكريا متماسكا مثلما حدث في مدرسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي وأعمال علمائها سميث وريكاردو. ولمزيد من التفاصيل انظر :

Autorenkollektive; Geschichte der Okonomischen Lehrmeinungen, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1965, s. 64-66.

(3) راجع في ذلك :

Erick Roll: A History of Economic Thought, Faber and Faber, London 1953, p. 105.

(4) انظر: بول أ. باران ـ الاقتصاد السياسي والنمو، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار الكاتب العربي، القاهرة 1967، ص 61.

(5) انظر خطابات ريكاردو إلى مالتس 1810 ـ 1833 (أشرف على نشرها ج. بونار 1887) باللغة الإنجليزية، ص 157.

(6) راجع في ذلك: رمزي زكي ـ الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي، مجلة الطليعة، القاهرة، عدد أغسطس 1972، ص 98.

(7) قارن في ذلك مؤلفنا ـ الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة 1993، ص 41.

(8) سبق نشر هذه الفقرة في مؤلفنا سالف الذكر مباشرة، ص 41 ـ 43.

(9) المقصود بالمنافسة الكاملة عند الاقتصاديين هو تلك الحالة التي تميز سوق سلعة ما وتتوافر فيها شروط معينة لا تجعل المنتج (أو المستهلك) قادرا على التأثير في أسعار السوق. وتتمثل هذه الشروط في: كثرة عدد البائعين، حرية الدخول إلى الصناعة أو الخروج منها، توافر العلم التام بحالة السوق، عدم وجود اتفاق أو تكتل بين المنتجين (أو المستهلكين) وعدم لجوء المنتج إلى تمييز السلعة التي يتعامل بها وبحيث يصعب التفرقة بين وحداتها من منتج إلى آخر. وإذا سادت هذه الشروط فإن سعر السلعة سيساوي نفقة إنتاجها مع هامش الربح العادي، وإن كل انخفاض يحدث في تكاليف إنتاج السلعة سرعان ما ينعكس في خفض سعرها.

(10) انظر في نقد مفهوم «الرجل الاقتصادي» عند الكلاسيك :

Autorenkollektive: Mensch und Wirtschaft, zur kritik der Auffasung des menschen in der bürgerlichen politischen Okonomie, VEB Deutcher Verlag der Wissenschaften, Berlin 1967, S. 113 - 126.

(11) النص مأخوذ من: ف. كيللي و.م. كوفالزون ـ المادية التاريخية، ترجمة أحمد داود، دار الجماهير، دمشق 1970، ص 117.

(12) لمزيد من التفاصيل راجع: رمزي زكي ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة رقم (84) التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت، ديسمبر 1984.

(13) من الغريب، والطريف في آن واحد، أن الأحزاب اليمينية في البلدان الصناعية وهي تهاجم مشروعات وقوانين الضمان الاجتماعي، تكاد تردد في الآونة الراهنة نفس ما ذكره روبرت مالتس منذ أكثر من مائة وثلاثين عاما.

(14) انظر في ذلك :

Adam Smith: An Inquiry into the nature and Causes of the Wealth of Nations, University Paperbacks, London 1950, p. 1.

(15) قارن في ذلك: دكتور لبيب شقير ـ تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة (من دون تاريخ) ص 178.

(16) انظر في ذلك: دكتور سعيد النجار ـ التقليديون ونظرية القيمة: آدم سميث وأساس النظرية التقليدية، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الثالث والرابع، السنة الثالثة والعشرون، سبتمبر وديسمبر 1958، مطابع دار الكتاب العربي، ص 419.

(17) لا يتسع المقام هنا بطبيعة الحال لأن نشرح مضمون النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، وأرجو من القارئ الذي يصعب عليه فهم هذه النقطة أن يرجع إلى أي كتاب جامعي في مبادئ نظرية التجارة الدولية.

(18) لمزيد من التفاصيل راجع : رمزي زكي ـ التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على تكون التخلف بدول العالم الثالث، سلسة عالم المعرفة رقم (118) التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت، أكتوبر 1987.

(19) راجع في ذلك :

Lionel Robins : The Theory of Economic Policy, Macmillan , London, 1952, p. 9.

(20) انظر: رمزي زكي ـ أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978، ص 430 ـ 431.

(21) قارن في ذلك مؤلفنا ـ التاريخ النقدي للتخلف...، مصدر سبق ذكره، ص 59 وما بعدها.

(22) نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي Jean Baptiste Say.

(23) لعل أفضل صياغة لهذا القانون هي الصياغة التي عرضها جون ستيوارت مل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي صدر عام 1848 ـ وهي:

What constitutes the means of payment for commodities is simply commodities. Each person's means of paying for the productions of other people consist of those which he himself possesses. All sellers are inevitably, and by the meaning of the word buyers. Could we suddenly double the productive powers of the country, we should double the supply of commodities in every market; but we should, by the same stroke, double the purchasing power, Everybody would bring a double demand as well as supply; everybody would be able to buy twice as much, because everyone would have twice as much to offer in exchange".

Quoted From: Martin Godfrey: Global Unemployment, The New Challenge to Economic Theory, Wheatsheaf Books LTD, 1986, pp. 31/32.

(24) كان كارل ماركس، وليس جون ماينرد كينز ـ كما هو شائع، هو أول من تعرض بالنقد اللاذع لقانون ساي للأسواق. ففي الجزء الأول من «رأس المال» يقول: «ليس هناك أسخف من الرأي الذي يذهب إلى أنه لما كان كل بيع هو شراء، وكل شراء هو بيعا، فإن تداول السلع يتضمن توازنا ضروريا بين المشتريات والمنتجات». ولمزيد من التفاصيل راجع:

Karl Marx: Das Kapital, erster Band, in: Marx/Engels Werke, Band 23, Dietz Verlag, Berlin 1952, S. 127.

(25) انظر: دكتور عبد الحكيم الرفاعي ـ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مطبعة الرغائب، القاهرة 1936، ص 925.

(26) انظر: دكتور لبيب شقير ـ نظرية التشغيل والدورات، مكتبة نهضة مصر، القاهرة 1954، ص 19 ـ 20.

(27) تبتغي الإشارة في هذا الخصوص إلى نقطة مهمة فنية، وهي أنه لما كانت المنافسة الكاملة هي الإطار الذي افترضه الكلاسيك في تحليلهم، فإن انخفاض الأجور الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، لابد أن يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات. ولهذا إذا انخفضت الأسعار بنفس نسبة انخفاض الأجور، فلن تحدث زيادة حقيقية في ربح المنظمين، وبالتالي لن يوجد لديهم

الحافز على زيادة الإنتاج. ولهذا، فإنه لكي يؤدي انخفاض الأجور إلى زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمالة، ومن ثم إلى خفض معدلات البطالة، فإنه يفترض ضمنا، أن انخفاض الأجور المترتب على البطالة يجب أن يكون بنسبة أكبر من نسبة انخفاض الأسعار، وهو ما يعني خفضا في معدلات الأجور الحقيقية وليس الاسمية فحسب.

(28) لمزيد من التفاصيل انظر: رمزي زكي ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 32 ـ 40 وانظر أيضا :

William J. Baumal: Economic Dynamics, The Macmillan Company, New York, Second Edition 1967, pp. 13-21, and see also: N. Kaldor: Alternative Theories of Distribution, in: Review of Economic Studies, Vol. 23/1955.

(29) ولهذا يرى كثير من الاقتصاديين أن العدو الرئيسي للطبقة البورجوازية الصناعية الصاعدة لدى الاقتصاديين الكلاسيك لم يكن هو الطبقة العاملة، بل طبقة أصحاب الأراضي.

(30)حول هذه النقطة راجع :

Ronald L. Meek: “The Decline of Ricardian Economics in England”, in: Economica, Vol. xvii, No. 55, Feb. 1950, pp. 43-62.

(31) انظر: أوسكار لانجه ـ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، القضايا العامة، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار المعارف بمصر. القاهرة 1966، ص 313.

(32) قارن: دكتور رفعت المحجوب ـ الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة 1980، ص 35.

(33) In Malthus own word's: “...it is absolutely necessary that a country with great powers of production should possess a body of unproductive consumers”, See: T. R. Malthus, Principles of Political Economy, Murray, London 1820, p. 463, quoted from: Martin Godfrey, Global Unemployment..., op. cit., p. 47.

7 تفسير البطالة في الفكر الماركسي: الميل الكامن لمعدل الربح للتدهور على المدى الطويل

عندما قامت ثورة 1848، بما أحدثته من فزع ودمار في مختلف دول القارة الأوروبية، كرد فعل على تناقضات المجتمع الصناعي آنذاك، وهي التناقضات التي تجسدت في جيوش البطالة، وفقر الناس، واستغلال الرجال والنساء والأطفال أبشع استغلال، كان عمر كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) آنذاك ثلاثين عاما. وكان قد أصدر، في نفس هذا العام «البيان الشيوعي» بالتعاون مع رفيق عمره فريدريش إنجلز. ومنذ ذلك الوقت توالت كتابات ماركس الفلسفية والاقتصادية لتقيم في النهاية صرحا شامخا عُرف «بالماركسية». وهو صرح يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية، هي الفلسفة الجدلية (الديالكتيك) والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي. وليس من الممكن عرض أي قضية من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها ماركس دون أن توضع في إطارها التحليلي الواسع

الذي يراعي هذه الأجزاء الثلاثة. فقد استخدم ماركس، ببراعة، الديالكتيك والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي. في تحليل قوانين النمو والحركة للمجتمعات البشرية، مع التركيز بصفة أساسية على النظام الرأسمالي. وهو الأمر الذي أنجزه في عمله الرئيسي: «رأس المال» Das Kapital، ذلك العمل الفكري الضخم، الذي استغرق إعداده ثمانية عشر عاما، وبلغ عدد صفحاته أكثر من 2500 صفحة[1]. ولم يكن كارل ماركس مجرد عالم ضليع وعبقرية فذة فحسب ـ كما وصفه جوزيف شومبيتر[2] ـ بل كان أيضا من الناشطين سياسيا، حيث لعب دورا مهما في الحركة العمالية والثورية في عصره[3]. كما أنه يعتبر « ... مع داروين وفرويد أهم ثلاثة مفكرين أغنوا الفكر السياسي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين»[4].

ورغم أننا سنقتصر في الصفحات القادمة على عرض وجهة نظر الماركسية في قضية البطالة، بدءا بماركس وانتهاء بأبرز الكتابات الماركسية المعاصرة، فإن عرض هذه القضية يستتبع بالضرورة التعرض أولا لبعض المقولات والمفاهيم المهمة التي طورها ماركس واستخدمها كأدوات رئيسية في تحليله، مثل السلعة، النقود، الإنتاج السلعي، القيمة، فائض القيمة، تراكم رأس المال... إلى آخره.

ولنبدأ من نقطة البداية عند ماركس، وهي مقولة السلعة التي يتوقف عليها فهم سائر المقولات والمفاهيم الأخرى. وقد ذكر ماركس في بداية الجزء الأول من رأس المال، أن ثروة المجتمع الرأسمالي إنما تتكون من رصيد هائل من السلع. لكن السلعة، كمقولة اقتصادية، لم تظهر إلا بظهور الإنتاج السلعي Commodity Production، وبالتالي لا يمكن الإحاطة بماهية السلعة إلا في ضوء فهم المعنى الذي يشير إليه مصطلح «الإنتاج السلعي». وطبقا لماركس، فإن الإنتاج السلعي هو شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الاجتماعي، ظهر خلال مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج[5] وعلاقات الإنتاج[6]، وفيه أصبحت المنتجات تنتج في وحدات إنتاجية مستقلة، وتتخصص كل وحدة منها في إنتاج أنواع معينة من المنتجات، وبحيث يكون الغرض من الإنتاج هو التبادل وليس الاستهلاك الذاتي. ومع ظهور الإنتاج السلعي، ظهر التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي أدى إلى اعتماد المنتجين بعضهم على بعض (وهو ما يعني زيادة الطابع الاجتماعي للإنتاج) وبروز

التبادل السلعي باعتباره ضرورة موضوعية لإيجاد الصلة بين المنتجين ولإشباع الحاجات الاجتماعية[7].

وينصرف المقصود بالسلعة إلى ذلك الشيء الناتج عن العمل الإنساني ويتسم بوجود طابع مزدوج فيه، وهو: القيمة الاستعمالية Value in use والقيمة التبادلية Value in Exchange.

ويقصد بالقيمة الاستعمالية صلاحية الشيء لأن يشبع حاجة إنسانية. ولا يقصد بالحاجة هنا مجرد حاجة الإنسان إلى الغذاء والكساء والمسكن وغيرها من الحاجات الاستهلاكية، بل وأيضا حاجة الإنسان إلى وسائل الإنتاج. وتُستمد القيمة الاستعمالية للسلعة من مجموع الصفات الناجمة عن خصائصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي تجعلها قابلة لأن تشبع حاجة إنسانية. والمنفعة الاستعمالية للسلعة يمكن أن تكون متعددة، بمعنى أن الصفات المادية المتجسدة في الشيء يمكن أن تشبع أكثر من حاجة إنسانية واحدة. والقيمة الاستعمالية للأشياء تتميز أيضا بأنها ذات طابع متغير. فمع اكتشاف خصائص جديدة للشيء عبر الزمن، تتكشف إمكانات جديدة لإشباع حاجات لم يكن يشبعها هذا الشيء من قبل. وليس من الضروري أن يحمل كل شيء نافع صفة السلعة (أي أن تكون له قيمة تبادلية). فهناك كثير من الأشياء التي تحيط بنا وتوجد في الطبيعة وتعظم قيمتها الاستعمالية (كالهواء مثلا)، ولكنها ليست من قبيل السلع لأنها توجد في الطبيعة بكميات وافرة ولا يقتضي استعمالها بذل أي مجهود إنساني.

على أن الشيء النافع حتى يكون سلعة، يجب أن يكون نافعا للآخرين. ولا يعتد هنا بمنفعة هذا الشيء لمنتجه. ولكن العبرة بمنفعته للآخرين، أي أن تكون له منفعة اجتماعية. والشيء الذي لا يحمل قيمة استعمالية لا يمكن أن تكون له قيمة تبادلية بالرغم من أن إنتاجه قد يتطلب كلفة اقتصادية معينة. فمثل هذه التكلفة التي لم تتمخض عن منفعة اجتماعية لن يعترف بها المجتمع. ومع ذلك، ليس من الضروري أن يحمل كل شيء له منفعة اجتماعية صفة السلعة. فمنتجات العمل الإنساني للعبيد (رقيق الأرض) في المجتمع الإقطاعي لا تعد سلعا بالمعنى الاقتصادي لهذه الكلمة، على الرغم من أن لها منفعة اجتماعية، تتمثل في قدرتها على إشباع

حاجات مالك الأرض وأسرته وأنها قد أنتجت للآخرين. والسبب في ذلك يرجع إلى علاقة التبعية التي تربط رقيق الأرض بصاحبها، والتي تجعلهم، في ضوء علاقات الإنتاج العبودية، يجبرون على الإنتاج لمصلحة مالك الأرض ولا يستطيعون الاستفادة من بيع وتبادل فائض إنتاجهم (الذي يزيد على حد استهلاكهم الضروري). إن القيم الاستعمالية، تأخذ شكل السلع، وبالتالي تتضمن قيما تبادلية، فقط في ظل ظروف اجتماعية معينة، حيث يجب أن يكون التبادل متحررا من علاقات التبعية الشخصية، بمعنى أن يكون الأساس في ذلك التبادل هو السعي لمساواة القيم التبادلية للأشياء موضوع المبادلة. والقيمة التبادلية لسلعة ما، هي عبارة عن النسبة أو العلاقة التي يتم في ضوئها مبادلة هذه السلعة بغيرها من السلع الأخرى. وقد تطورت أشكال القيمة التبادلية بتطور المجتمع الإنساني. ففي البداية كان التبادل يتم من خلال المقايضة Parter، أي مبادلة وحدة من سلعة معينة بغيرها من وحدات سلعة (أو سلع) أخرى. ولم يعد لهذا الشكل العرضي أو البدائي للتبادل الآن وجود إلا في المجتمعات المتأخر ة جدا التي تغيب فيها العلاقات النقدية السلعية. والشكل الحديث للقيمة التبادلية هو السعر، وهو عبارة عن نسبة مبادلة السلعة بوحدات من النقود. فبعد أن ظهرت عيوب المقايضة، ظهرت الحاجة إلى وجود مقياس عام تقاس به قيم الأشياء ويتمتع بالقبول العام في الوفاء بالمعاملات، ويكون بمنزلة مخزن للقيم أو أداة للاكتناز. وآنذاك ظهرت النقود السلعية (بعض السلع والمعادن النفيسة)، حتى وصل التطور إلى الشكل المعاصر للنقود. وأصبح السعر هو التعبير النقدي عن القيمة التبادلية.

على أن السلعة وإن كانت تحتوي على قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، فإن هناك ـ في الحقيقة ـ تناقضا يقوم بين هاتين القيمتين، وأن ذلك التناقض يجد جذوره في الإنتاج السلعي الذي ترتبط به السلعة وجودا وعدما. فقد رأينا، أن السلعة حينما ظهرت، كمقولة اقتصادية، ارتبطت في الأساس بنشأة الإنتاج السلعي، أي بالإنتاج الذي أصبح يتم بقصد البيع وليس بغرض الاستهلاك الشخصي. وقبل ظهور الإنتاج السلعي، كان الإنتاج يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، أي إشباع الحاجات الشخصية للفرد المنتج، ومن ثم كان الفرد المنتج يضع في اعتباره المنفعة(أو المتعة) التي تعود عليه

من عمله فحسب، مما يعني أنه كان يهتم فقط بالقيمة الاستعمالية لما ينتجه. ولما كان الغرض من الإنتاج هو الاستهلاك الذاتي، فإن المنتجات لم تكن آنئذ تحمل صفة «السلع» لغياب عنصر القيمة التبادلية. بيد أنه حينما ظهر الإنتاج السلعي، لم يعد الشيء المُنتج يمثل قيمة استعمالية فحسب، بل وأيضا قيمة تبادلية. وأصبحت القيمة الاستعمالية لا تمثل للمنتج أي شيء سوى أنها جسر تعبر عليه السلعة إلى عالم التبادل. وأصبح ما يهتم به الفرد المنتج هو القيمة التبادلية. فإذا أنتج أحد الأفراد مترا من القماش وأراد أن يبادل به جوالا من القمح، فإنه لا يهتم هنا إلا بالقيمة الاستعمالية للقمح. أما القيمة الاستعمالية لمتر القماش فإنها لا تعنيه، وهو على استعداد للتنازل عنها، مقابل أن يحصل على المنفعة الاستعمالية لجوال القمح. وكذلك الحال بالنسبة لصاحب جوال القمح، فإن ما يعنيه هو القيمة الاستعمالية لمتر القماش، أما القيمة الاستعمالية لجوال القمح فلا تعنيه، وهو على استعداد للتنازل عنها في مقابل أن يحصل على متر القماش. وليس بخاف أنه لإتمام عملية التبادل لابد من وجود شخصين منفصلين، يتمثل فيهما هذا التعارض، وإن كان كل منهما يكمل الآخر[8].

والنتيجة الحاسمة لهذا التحليل هي: أنه في ظل الإنتاج السلعي يوجد انفصال بين الأفراد الذين يقومون بخلق القيمة الاستعمالية، وبين الأفراد الذين يتمتعون بهذه القيمة، وتصبح السلعة هنا ممثلة لعلاقة اجتماعية محددة تنشأ بين منتج السلعة والمجتمع بوجه عام.

وهذا التناقض الكامن في السلعة، بين قيمتها الاستعمالية وقيمتها التبادلية، يتخذ أشكالا مختلفة في النظام الرأسمالي. فرجال الأعمال هنا يعنيهم أساسا القيم التبادلية للمنتجات التي ينتجونها والتي تحقق لهم أقصى ربح ممكن. ولن يتردد بعضهم في استثمار الأموال في إنتاج بعض السلع التي تكون قيمتها الاستعمالية ضارة بالإنسان (كالمخدرات والأسلحة...) مادام الاستثمار في هذا المجال يعود عليهم بمعدل ربح مرتفع. كما أن التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية يبدو واضحا في الحالات التي يلجأ فيها بعض رجال الأعمال إلى تقليل حجم المعروض من السلع حتى ترتفع أثمانها في السوق والإضرار، من ثم، بمصلحة من ينتفعون بقيمها الاستعمالية، بل وقد يلجأون إلى إتلاف السلع على الرغم مما

تحتويه من قيم استعمالية عظيمة، وذلك حتى يمكنهم تجنب انخفاض الأسعار (مثل لجوء منتجي البن في البرازيل إلى إلقاء جانب مهم من محصول البن في البحر حتى لا يتعرض سعره لمزيد من التدهور إبان سنوات الكساد الكبير).

وقد أعطى ماركس أهمية خاصة في تحليله في الجزء الأول من رأس المال لظهور النقود ووظائفها ودورها في الإنتاج السلعي. فالنقود تلعب عنده عدة وظائف مهمة. فهي مقياس للقيمة باعتبارها المعادل الموضوعي المعبر عن أرقى أشكال علاقات التبادل للسلع. وهي وسيلة للاكتناز (مخزن للقيمة)، وهي وسيلة للمدفوعات، ووحدة للحساب في مجال التداول والإقراض والاقتراض ودفع الضرائب والريع. كما أن النقود وسيط للتبادل.

وقد أوضح ماركس أن ظهور النقود قد تمخض عن نتيجة مهمة، وهي إمكانية ظهور الأزمة الاقتصادية، وهي إمكانية لم تكن واردة قبل ظهورها (باستثناء الأزمات الناجمة عن الحروب والكوارث الطبيعية). ففي نظام المقايضة، كانت القيمة التبادلية للسلعة مرتبطة، بشكل مباشر، بالقيم الاستعمالية للسلع الأخرى محل التبادل، وأن عملية البيع وعملية الشراء كانتا تتحققان دفعة واحدة. كان الشراء مرتبطا بالبيع، كما كان البيع مرتبطا بالشراء، بشكل آني وغير منفصل. فالفرد الذي يبادل بجوال القمح مترا من القماش قد قام ـ في الحقيقة ـ بعمليتين في آن واحد. فهو قد باع جوال القمح واشترى في الوقت نفسه مترا من القماش (وهنا يمكننا أن نتكلم عن انطباق قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له). بيد أنه مع اتساع نطاق عمليات التبادل مع نمو الإنتاج السلعي ظهرت عيوب المقايضة، مثل صعوبة توافق رغبات المتبادلين، وصعوبة المساواة بين القيم المختلفة للأشياء المتبادلة، وتعدد النسب التي يتم على أساسها مبادلة السلع ببعضها البعض، وعدم إمكانية تجزئة السلعة المراد تبادلها إلى وحدات متجانسة صغيرة. في ضوء هذه العيوب التي أصبحت تشكل قيدا على نمو الإنتاج السلعي ظهرت النقود. وكان أهم ما تمخض عن ظهورها تفتيت عملية التبادل إلى عمليتين مستقلتين كل منهما عن الأخرى، حيث انفصلت عملية البيع عن عملية الشراء. أصبح صاحب متر القماش يبيع أولا هذا المتر، ويحصل على النقود، ثم يقوم باستخدام النقود في شراء ما يلزمه من

سلع. وهنا بدأت، لأول مرة، تظهر إمكانية الأزمة. وجوهر الفكرة يتلخص في أنه في ظل التبادل البسيط عن طريق المقايضة، لم يكن بمستطاع أحد أن يبيع شيئا ما دون أن يشتري بهذا الشيء سلعة أخرى. ذلك يعني، بلغة الاقتصاد الحديث، أنه كانت هناك مساواة دائمة بين العرض والطلب؛ بين الإنتاج والاستهلاك، وأن الدخل يساوي دائما الإنفاق. ولكن بظهور النقود أصبح منتج السلعة يبيع سلعته أولا، محولا إياها إلى نقود، وبعد هذا يستطيع شراء السلع الأخرى. ولكن أحدا ليس ملزما بأن يشتري لتوه لأنه باع شيئا ما. ومن ثم، فإنه لو قدر لبعض منتجي السلع أن يقوموا بالبيع دون الشراء في نفس الوقت فإن ذلك يعني بالنسبة للآخرين توقيفا للبيع. وكلما زادت الفترة التي تنقضي بين عملية البيع وعملية الشراء استفحل الأمر. وعندئذ تظهر إمكانية الأزمة. غير أن تحول هذه الإمكانية إلى واقع عملي يتطلب عددا من الشروط الأخرى التي لا تظهر إلا في الرأسمالية، كما سنرى فيما بعد. والواقع أن ماركس في صدد تناوله لهذه القضية كان يرد بشكل مباشر على بعض أفكار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي التي كانت رائجة في عصره، ومنها أفكار جان باتست ساي التي كانت ترى أنه في ظل النظام الرأسمالي لا توجد ثمة إمكانية لوجود الأزمات الاقتصادية لأن العرض يخلق الطلب المساوي له، وأن المنتجات تشترى بالمنتجات. وقال ماركس في ذلك: «ليس هناك أسخف من الرأي الذي يذهب إلى أنه لما كان كل بيع شراء، وكل شراء بيعا، فإن تداول السلع يتضمن توازنا ضروريا بين المشتريات والمنتجات»[9].

وفيما يتعلق بنظرية القيمة، التي تعتبر حجر الزاوية في البناء النظري للماركسية، هناك مستويان من التحليل لدى ماركس. المستوى الأول هو ما ورد عن هذه النظرية في الجزء الأول من «رأس المال»، والمستوى الثاني هو ما جاء في الجزء الثالث من «رأس المال». وفي الجزء الأول من رأس المال، نرى ماركس يأخذ بنظرية العمل في القيمة. لكن هذه النظرية عنده تختلف عن نظرية العمل في القيمة لدى الكلاسيك (آدم سميث وريكاردو)، خصوصا أنه أدخل تراكيب ومفاهيم جديدة في التحليل. ويمكن تلخيص جوهر أفكار ماركس في هذا الخصوص كما يلي:

1 - أن قيمة السلعة تتولد في عملية الإنتاج، وتتحقق في عملية

التداول، حيث لا يمكن لقيمة السلعة أن تظهر في عالم الوجود إلا حينما يتحول المنتج إلى شيء يباع ويشترى في الأسواق.

2 ـ أن القيم التبادلية لسلعة ما لا بد أن تعبر عن أشياء مساوية لها. فإذا تساوى متر القماش مع جوال القمح، فلابد أن يحتويا على كمية متساوية من شيء ثالث مشترك بينهما. هذا الشيء هو أنهما نتاج للعمل الإنساني.

3 ـ يفرق ماركس بين العمل الخاص أو الملموس Concrete و العمل المجرد Abstract. فالعمل الخاص أو الملموس هو العمل الذي يتسم بخصائص وصفات ومهارات معينة لإنتاج قيم استعمالية محددة (مثل عمل النجار، وعمل الخياط، وعمل الميكانيكي...). والعمل الخاص أو الملموس، بهذا المعنى، هو الذي يخلق القيم الاستعمالية. أما العمل المجرد، فهو عبارة عن بذل لطاقة عضلية أو ذهنية وعصبية، بصرف النظر عما ينتجه العمل. والعمل المجرد، بهذا المعنى، هو الذي يخلق قيمة السلعة. وعليه، فإذا تساوى متر القماش مع جوال القمح، فذلك يعني أن كلا منهما ـ وأيا كان نوع العمل الخاص أو الملموس لهما ـ يحتوي على كمية متساوية من العمل الإنساني المجرد.

4 ـ أن العمل الإنساني المجرد الذي يحدد قيمة السلعة يمكن أن يكون عملا حيا، أي مباشرا، وهو عبارة عن الطاقة العضلية أو الذهنية والعصبية التي يبذلها العامل في أثناء العملية الإنتاجية، أو عملا ميتا أو مخزونا، وهو عبارة عن قيمة العمل الإنساني المتراكم في شكل مادة أولية أو ماكينة أو مبنى، والذي ينتقل إلى السلعة أثناء عملية إنتاجها.

5 ـ إذا كانت قيمة أي سلعة تتناسب مع كمية العمل الإنساني الذي تتضمنه، فإن هذه الكمية تتفاوت من مشروع لآخر بحسب أدوات الإنتاج المستخدمة. فهناك مشروعات تستخدم ماكينات متقدمة وذات إنتاجية عالية لا تتوافر في مشروعات أخرى. ومن ثم لابد أن تختلف كمية العمل المبذول لنفس السلعة من مشروع لآخر. وقد حل ماركس هذه الإشكالية بالقول، إن العبرة هي بكمية العمل اللازم اجتماعيا. والمقصود بذلك كمية العمل اللازم للإنتاج في ظل الظروف العادية والمتوسط العام لمهارة العمل وفقا لما هو سائد في المجتمع.

6 ـ كذلك إذا كانت قيمة السلعة تتناسب مع كمية العمل الإنساني المبذول

في إنتاجها، فإن تلك الكمية تتفاوت بحسب مهارات العمال. فإنتاجية العامل الماهر أكبر بلا شك من إنتاجية العامل غير الماهر. ومن هنا لا يمكن أن تتساوى قيمة السلعة التي بذل فيها كمية معينة من العمل الماهر (خمس ساعات مثلا)، مع قيمة سلعة أخرى تحتوي على نفس كمية العمل (خمسة ساعات أيضا) ولكنها عمل غير ماهر. وقد حل ماركس هذه الإشكالية حينما أشار إلى أنه من الممكن تحويل العمل الماهر إلى ما يساويه من عمل غير ماهر من خلال حساب كمية العمل اللازمة لتدريب العامل غير الماهر[10].

على أن تبني ماركس لنظرية العمل في القيمة، على النحو الآنف الذكر، كان بمنزلة المقدمة الضرورية التي وضعها لكي يفسر فيما بعد فائض القيمة Surplus Value الذي يستولي عليه الرأسماليون. وكانت القضية الرئيسية التي تشغله هي: إذا كان كل شيء يباع بحسب قيمته تماما، فمن أين إذن تظهر الأرباح؟ فقد رفض ماركس منطق هؤلاء الذين يعتقدون أن الربح يتحقق خلال عملية التداول، أو أنه نتيجة «شطارة» أو دهاء المنتجين، أو أنه بمنزلة دخل لرأس المال. وقد أثبت ـ من خلال توظيفه لنظرية القيمة ـ أن الربح هو شكل متحول لفائض القيمة.

ولكن ما هو فائض القيمة؟

عند الإجابة عن هذا السؤال، بدأ ماركس منهجه التجريدي المتتابع، فبدأ أولا بالتعرض للحركة العامة لرأس المال التي يتحقق في غمارها فائض القيمة. وعنده، يظهر رأس المال، في بادئ الأمر، في صورة كمية من النقود، يستخدمها الرأسمالي لشراء بعض السلع، مثل المواد الخام، وأدوات العمل، والطاقة، والعمل... بغرض إنتاج منتج معين، يباع في السوق، ويحصل صاحب رأس المال في النهاية على كمية من النقود أكبر من الكمية التي بدأ بها. وهذه الحركة يمكن التعبير عنها كما يلي: (نقود ـ سلعة ـ نقود). والسؤال الآن هو: كيف توّلد الفرق بين كمية النقود في بداية ونهاية هذه الحركة؟ وبعبارة أخرى: كيف تتحول النقود إلى رأسمال يدرّ ربحا؟

والإجابة وجدها ماركس في شراء الرأسماليين لسلعة فريدة، هي قوة العمل. والمقصود بقوة العمل هنا، هي المقدرة على العمل، وهي عبارة عن المجموع الكلي لقدرات الإنسان العضلية والذهنية والعصبية التي يستخدمها

العامل في أثناء العملية الإنتاجية، أي في خلق سلع ذات قيم استعمالية. وقد أشار ماركس إلى أن قوة العمل لا تتحول إلى سلعة إلا في النظام الرأسمالي بعد أن يتوافر شرطان أساسيان هما:

* أن يكون العامل مالكا لقوة العمل، بمعنى أن يكون متمتعا بحريته القانونية، ويملك الحق في التخلي عن قدرته على العمل لحساب الغير (رقيق الأرض لا ينطبق عليه هذا الشرط).

* أن يكون العامل محروما من وسائل الإنتاج حتى يكون مضطرا لبيع قدرته على العمل لكي يمكن له تدبير أمور معيشته.

وإذا كانت قوة العمل في النظام الرأسمالي، مثل أي سلعة أخرى، فلابد أن تتوافر فيها تلك الصفة المزدوجة لأي سلعة، وهي أن يكون لها قيمة استعمالية وقيمة تبادلية. والقيمة الاستعمالية لسلعة قوة العمل هي بالتحديد قدرتها على خلق فائض قيمة. أما قيمة سلعة قوة العمل، فإنها، كأي سلعة أخرى، تتحدد في ضوء وقت العمل اللازم لإنتاجها. ومعناه هنا مقدار العمل الضروري لإعادة صنع (إنتاج) قوة العمل، أي عبارة عن وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل معيشة العامل وأسرته، وهي الطعام والشراب والكساء والوقود والمسكن والخدمات الضرورية وغيرها من أمور تتحدد وفقا لعادات وتقاليد ونمط حياة وظروف المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع.

وأهم اكتشافات ماركس في هذا السياق هو اكتشافه أن قيمة قوة العمل، والقيمة التي يولدها العمل، إنما هما كميتان مختلفتان. وهو الاكتشاف الذي مكنه من تحديد فائض القيمة. فالعامل الذي يبيع قوة عمله، فإنه لا يتقدم للرأسمالي «حاملا عمله على يديه». إن عمله يظهر فيما بعد عندما تتم الصفقة ويبدأ العامل في ممارسة وظيفته الإنتاجية[11]. وبهذا المعنى لا يمكن للعمل أو العامل أن يكون سلعة (إلا في المجتمع العبودي والمجتمع الإقطاعي). وسيحصل العامل على قيمة تبادلية لقوة عمله[12]، وهي عبارة عن وقت العمل الذي يلزم لإنتاج ما يمكن العامل من البقاء على قيد الحياة هو وأسرته. فإذا كان هذا الوقت يتطلب ست ساعات من عمل المجتمع، فإن قوة العمل تساوي إذن ست دولارات في اليوم بفرض أن سعر ساعة العمل هو دولار واحد. لكن العامل الذي باع قوة عمله لكي يحصل

على ما يكفيه للعيش لا يعمل في الحقيقة ست ساعات فقط، وإنما يوافق على أن يعمل ثماني ساعات، أو عشر ساعات. ولهذا فهو ينتج قيمة تعادل ثماني أو عشر ساعات، لكنه لا يحصل إلا على ما يعادل ست ساعات فقط. وهذا الجزء من العمل الذي يؤديه العامل ولا يحصل على أجر عنه، أطلق عليه ماركس مصطلح «فائض القيمة» الذي يستولي عليه الرأسماليون لأنهم يحتكرون ملكية أدوات الإنتاج[13]. في ضوء ذلك، يمكن أن ننظر إلى يوم العمل على أنه مكون من جزأين: جزء يعمل العامل في أثنائه من أجل نفسه، أي لإنتاج ما يعادل قيمة قوة العمل، وهذا يمكن أن يطلق عليه مصطلح «وقت العمل الضروري»، والناتج المتحقق في هذه الفترة نطلق عليه: الناتج الضروري. أما الوقت المتبقي والذي يعمل فيه العامل من أجل الرأسمالي والذي يخلق فيه فائض القيمة، فيمكن أن نطلق عليه: وقت العمل الفائض، والناتج المتحقق خلاله هو: الناتج الفائض. والنسبة بين وقت العمل الفائض (أو فائض القيمة) ووقت العمل الضروري، يطلق عليها ماركس مصطلح: معدل فائض القيمة[14] Rate of Surplus Value ويعبر عنه كما يلي:

$$\text{معدل فائض القيمة} = \frac{\text{وقت العمل الفائض}}{\text{وقت العمل الضروري}} \times 100$$

ومن الواضح، أن معدل فائض القيمة يمكن زيادته، إما من خلال إطالة يوم العمل وهو ما يؤدي إلى تقليل نسبة وقت العمل الضروري وزيادة نسبة وقت العمل الفائض (وهنا يتحدث ماركس عن فائض القيمة المطلق)، وإما من خلال الإبقاء على يوم العمل كما هو وتقليل وقت العمل الضروري، أي من خلال زيادة إنتاجية العامل (وهنا يتحدث ماركس عن فائض القيمة النسبي). ويمكن أيضا الجمع بين الطريقتين. ويعتبر ماركس، أن الوصول بفائض القيمة إلى حده الأقصى واستيلاء الرأسماليين عليه، هو القانون الأساسي الذي يرتكز عليه نمط الإنتاج الرأسمالي.

ومهما يكن من أمر، فإن ماركس في الجزء الأول من رأس المال قد أسس نظرية العمل في القيمة كمقدمة لتفسير فائض القيمة، وانتهى إلى أن السلع التي تتحدد قيمتها بوقت العمل اللازم اجتماعيا تجري مبادلتها

وفقا لهذه القيمة. ونظرا للتفاوت القائم بين المنتجين من حيث وقت العمل الذي يتحملونه فعلا في إنتاج السلع، فسوف نجد أن هناك من المنتجين من يربحون، وهناك أيضا من يخسرون. فالذين ينتجون السلعة بوقت عمل أقل من متوسط وقت العمل اللازم اجتماعيا يربحون. والذين ينتجون السلعة بوقت عمل أكبر من هذا المتوسط يخسرون. وهنا يعمل قانون القيمة كمنظم عفوي للإنتاج السلعي. فالذين يخسرون إما أنهم يخرجون من دائرة الإنتاج، أو يعملون جاهدين على أن يحققوا التناسب بين كلفة وقت العمل لديهم والكلفة المتوسطة السائدة في السوق. كما أن زيادة القيمة التبادلية على كلفة الإنتاج الفعلية ستؤدي إلى زيادة الإنتاج (دخول منتجين جدد) ومن ثم إلى خفض القيمة التبادلية (السعر). وهذا يعني، في النهاية، أن السعر لا يتطابق مع قيمة السلعة إلا حينما يكون العرض مساويا للطلب[15].

وإذا انتقلنا الآن لمتابعة تحليل ماركس في الجزء الثالث من «رأس المال» (الذي نشر بعد وفاته) فسوف نلحظ أنه قد طوّر نظريته في القيمة، حيث أدخل بعض المفاهيم الإضافية في تحليله، وليصل في النهاية إلى قانون اتجاه معدل الربح للتدهور على المدى الطويل باعتباره سببا جوهريا في الأزمات الاقتصادية والبطالة. وهذه المفاهيم هي :

* رأس المال الثابت، وهو ما ينفقه الرأسمالي على استخدام المواد الخام والطاقة والماكينات. وهو «ثابت» بمعنى أنه ينتقل بقيمته إلى السلعة دون زيادة أو نقصان.

* رأس المال المتغير، وهو عبارة عن الأجور التي تدفع للعمال، وهو متغير لأنه يزيد من قيمة السلعة التي يعمل على إنتاجها.

* التركيب العضوي لرأس المال The Organic Composition of Capital وهو عبارة عن النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلي:

$$= \frac{\text{رأس المال الثابت}}{\text{رأس المال الثابت + رأس المال المتغير}}$$

* معدل الربح Profit Rate وهو عبارة عن النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي:

$$= \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلي}} \times 100$$

وفي ضوء هذه المفاهيم الجديدة أصبحت القيمة التبادلية للسلعة في الجزء الثالث من «رأس المال» تنقسم إلى ما يلي:

$$W = V + C + M$$

حيث W = قيمة السلعة.

V = رأس المال المتغير (قيمة قوة العمل).

C = رأس المال الثابت (الاهتلاكات والمواد الأولية)

M = فائض القيمة (الناتج الفائض)

ويلاحظ أن فائض القيمة يتحلل في نمط الإنتاج الرأسمالي إلى ثلاثة أنواع من الدخول التي يتقاسمها ملاك وسائل الإنتاج. فهناك الربح الذي يؤول إلى صاحب المشروع، وهناك الريع الذي يذهب لصاحب الأرض، وهناك الفوائد التي يحصل عليها أصحاب المدخرات (الأموال) المعروضة في السوق النقدي والسوق المالي.

وعند تحليل عملية تراكم رأس المال Capital Accumulation يفرق ماركس بين عملية إعادة الإنتاج البسيط Simple Reproduction، وبين عملية إعادة الإنتاج الموسع Expanded. وأهمية التفرقة هنا لا تكمن فيما يوجد بين هذين النوعين من فروق في مستويات النمو، بل وفي شروط التوازن التي يتعين أن تتحقق في كل منهما. وبداية، فإن المقصود بتراكم رأس المال هو استخدام جزء من فائض القيمة وتحويله إلى رأسمال. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن رأس المال عند ماركس ليس مجرد وسائل الإنتاج التي تتكون من الآلات والمباني والتجهيزات مما تمثل عملا متراكما يخصص من أجل الإنتاج اللاحق، كما ذكر آدم سميث وديفيد ريكاردو، بل إن رأس المال إن هو إلا مزيج من الأشياء والعلاقات الاجتماعية التي يتسنى من خلالها استغلال العمل المأجور من قبل مالكي وسائل الإنتاج من خلال خلق فائض القيمة. كما تجدر الإشارة أيضا، إلى أن عملية إعادة الإنتاج، أيا كان نوعها، بسيطا أم موسعا، إنما تتكون من أربع مراحل هي: الإنتاج، التداول، التوزيع، الاستهلاك. ولهذا، فإن عملية إعادة الإنتاج لا تعني فقط مجرد إعادة

عملية الإنتاج، وإنما إعادة إنتاج (تكرار) العمليات الأربع السابقة كلها.

والمقصود بإعادة الإنتاج البسيط، أن كل فائض القيمة، المنتج من قبل العمال، يستخدمه الرأسمالي في استهلاكه الشخصي، وكل ما يقوم به من استثمار هو تعويض ذلك الجزء الذي هلك من أدوات الإنتاج في أثناء العملية الإنتاجية، ثم تتكرر عملية إعادة الإنتاج في الفترة القادمة لتحقق نفس مستوى الإنتاج السابق ونفس علاقات الإنتاج. وهذا يعني أن معدل النمو الصافي يساوي صفرا.

وللإحاطة بعلاقات التوازن التي يتعين أن تتحقق في عملية إعادة الإنتاج البسيط، لابد من التفرقة بين القطاعات المنتجة للسلع بحسب نوع السلعة المنتجة. وقد قسم ماركس هذه القطاعات إلى قطاعين رئيسيين هما:

* القطاع الأول (I) الذي ينتج وسائل الإنتاج.
* القطاع الثاني (II) الذي ينتج السلع الاستهلاكية.

وإذا انطلقنا من مكونات القيمة كما وردت في الجزء الثالث من رأس المال، فإنه يمكن تحديد العرض الإجمالي لهذين القطاعين كما يلي :

القطاع الأول (I)	$W1 = C_1 + V_1 + M_1$
القطاع الثاني (II)	$W2 = C_2 + V_2 + M_2$
الإجمالـــي	$W = C_{1+2} + V_{1+2} + M_{1+2}$

حيث تمثل W قيمة العرض الكلي من سلع وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية. ويتحقق شرط التوازن في هذا النموذج إذا ما تعادل العرض والطلب بالنسبة لإنتاج هذين القطاعين، أي عندما يتمكن كل رأسمالي من تصريف سلعه، ثم استخدامها في تجديد الإنتاج مرة أخرى. وإذا كنا قد أشرنا حالا إلى العرض الكلي لهذين القطاعين، فإنه من المهم تحديد الطلب على منتجاتهما.

وهنا نجد أنه فيما يتعلق بالطلب على وسائل الإنتاج، فمن الواضح أنه يشتق هنا من الطلب داخل القطاع الأول (I) لتعويض ما هلك من وسائل الإنتاج المستخدمة خلال دورة الإنتاج، وهو ما يعادل C_1، ثم يضاف إلى ذلك الطلب الناشئ من القطاع الثاني (II) لكي يعوض ما هلك من وسائل الإنتاج

خلال الدورة الإنتاجية، وهو ما يعادل C_2. وعليه، سنجد أن الطلب على وسائل الإنتاج C سيكون عبارة عن :

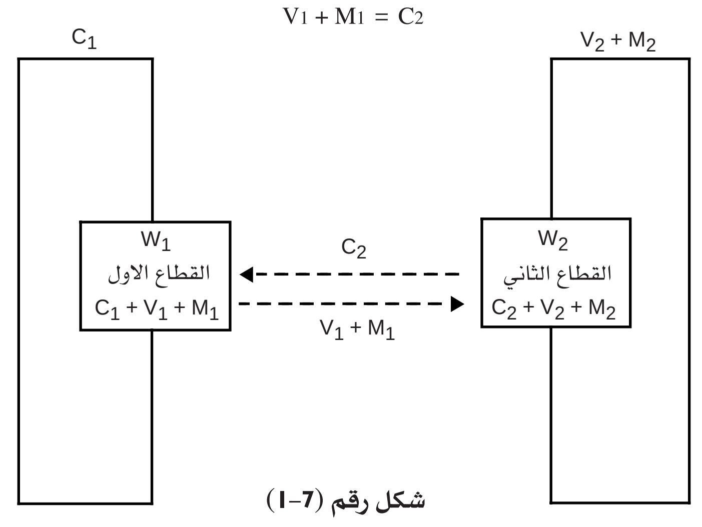
$$C = C_1 + C_2$$

أما فيما يتعلق بالطلب على سلع الاستهلاك، فإن له مصدرين هما : الطلب الصادر من العاملين في القطاع الأول المشتغلين في إنتاج وسائل الإنتاج ومعهم في ذلك طلب الرأسماليين أيضا، وهو ما يعادل $V_1 + M_1$، ويضاف إلى ذلك الطلب الصادر من العاملين داخل القطاع الثاني المنتج للسلع الاستهلاكية ومعهم أيضا طلب الرأسماليين، وهو ما يعادل $V_2 + M_2$. أي أن مجموع الطلب الاستهلاكي VM عبارة عن :

$$VM = (V_1 + M_1) + (V_2 + M_2)$$

وفي ضوء علاقات التخصص وتقسيم العمل بين هذين القطاعين، سوف تنشأ بينهما علاقات تبادل. وهنا سنلحظ أن القطاع الأول سيحصل على حاجته من السلع الاستهلاكية من القطاع الثاني، الذي سيعطيه هذه السلع مقابل الحصول على وسائل الإنتاج التي استهلكت لديه خلال الدورة الإنتاجية. وهذه العلاقة يمكن تصويرها في الشكل رقم (7 ـ 1)، والذي منه نلحظ أن شرط التوازن هو :

$$V_1 + M_1 = C_2$$



شكل رقم (7–1)

علاقات التوازن في عملية إعادة الإنتاجالبسيط

وهذا يعني، ببساطة شديدة، أن قيمة السلع الاستهلاكية التي تعادل ما حصل عليه العمال من أجور وما حصل عليه الرأسماليون من فائض قيمة، في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج يجب أن تكون مساوية لقيمة رأس المال الثابت في القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية. وإذا لم يحدث هذا التساوي فإن اختلالا في التوازن سرعان ما يطرأ بين القطاعين. فلو كانت $V_1 + M_1$ أكبر من C_2 مما يعني أن الإنفاق على عمليات التجديد والصيانة في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج أكبر من قيمة رأس المال الثابت في القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية، فسينجم عن ذلك أن القطاع الأول سيبادل كمية أكبر من منتجاته بكمية أقل من منتجات القطاع الثاني، الأمر الذي سيرفع من أسعار السلع الاستهلاكية ويخفض من أسعار وسائل الإنتاج. ويؤدي هذا إلى حدوث أزمة وبطالة في القطاع الأول، وانتعاش مؤقت في القطاع الثاني. على أن الحالة العكسية، أي عندما تكون C_2 أكبر من $V_1 + M_1$، لا يمكن تصورها في حالة إعادة الإنتاج البسيط، لأنها تعني، في الحقيقية، أننا إزاء عملية إعادة إنتاج موسع، حيث تكون قيمة وسائل الإنتاج التي تم إنتاجها في سنة معينة أكبر من مجرد تعويض اهتلاك هذه الوسائل خلال نفس السنة، وهو أمر لن يحدث إلا إذا حدث تراكم صاف (أي استثمار صاف) الأمر الذي يتناقض مع خصائص إعادة الإنتاج البسيط. وإذا حدث هذا - جدلا - فلابد أن تحدث أزمة وبطالة في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج إذا كنا بصدد عملية إعادة إنتاج بسيط.

أما عملية إعادة الإنتاج الموسع فهي عملية ديناميكية، تعني أن الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، يتكرران من فترة لأخرى ولكن بشكل متزايد، الأمر الذي يعني أن الرأسمالي لن يستهلك كل ما يؤول إليه من فائض القيمة، وإنما سيقتطع جزءا منه ليحوله إلى تراكم، إلى رأسمال ينتج مزيدا من فائض القيمة. وسينفق الرأسمالي هذا الجزء في شراء وسائل إنتاج إضافية (آلات ومواد خام وتوسيع للمباني وتجهيزات) وفي استئجار قوة عمل إضافية، وبحيث يتمخض تعاقب دورات الإنتاج عن مزيد من الإنتاج، ومزيد من فائض القيمة. ومن الواضح، أنه لكي يتحقق ذلك، فلابد من توافر شرطين أساسيين هما[16] :

1 - ضرورة إنتاج سلع استهلاكية أكبر من السلع الاستهلاكية التي أنتجت

في الدورة الإنتاجية السابقة.

2 ـ ضرورة إنتاج سلع إنتاجية أكثر من تلك التي تم تبادلها لتعويض ما هلك من رأس المال في القطاعين في الدورة الإنتاجية السابقة.

وحتى يتحقق ذلك، فإن شرط التوازن في عملية إعادة الإنتاج الموسع هو:

$$V_1 + M_1 > C_2$$

وهذا الشرط يعني أن مجموع رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج يجب أن يكون أعلى من قيمة رأس المال الثابت في القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية. وهو ما يعني أيضا أن عملية إعادة الإنتاج الموسع تتطلب أن تكون قيمة وسائل الإنتاج التي تم إنتاجها في سنة معينة أكبر من مجرد تعويض اهتلاك هذه الوسائل خلال نفس السنة.

وعموما، يلعب معدل الربح دورا مهما في عملية التراكم. فكلما كان هذا المعدل مرتفعا بدرجة كافية من وجهة نظر الرأسماليين، استمرت عمليات التراكم والتوسع في الإنتاج. والعكس صحيح أيضا. وقد رأينا فيما تقدم، أن معدل الربح هو ناتج قسمة فائض القيمة على مجموع رأس المال المستثمر (الثابت والجاري). ومن هنا فإن معدل الربح أقل دائما من معدل فائض القيمة.

وعند تحديد معدل الربح، ميز ماركس بين ثلاثة أنواع من الأسعار في إطار اقتصاد رأسمالي يعمل في ظل المنافسة، وهي:

* سعر التكلفة Cost - Price، وهو عبارة عن ذلك الجزء من قيمة السلعة الذي يغطي قيمة وسائل الإنتاج التي اهتلكت في أثناء الإنتاج، زائدا قيمة قوة العمل (V+C).

* سعر الإنتاج Production Price، وهو عبارة عن سعر التكلفة مضافا إليه متوسط معدل الربح في النشاط الإنتاجي، وهو متوسط يعبر عن الحالة الوسطية لمختلف المنتجين بغض النظر عن حالة الربح لمنتج بذاته.

* سعر السوق Market-Price، وهو عبارة عن سعر التكلفة مضافا إليه معدل الربح الذي يحققه المنتج فعلا، وهو يعبر عن السعر الفعلي اليومي الذي تباع به السلعة، وهو يتقلب صعودا وهبوطا حول سعر الإنتاج. وهو يختلف من مؤسسة لأخرى حسب اختلاف التكوين العضوي لرأس المال

وحسب معدل الاستغلال (معدل فائض القيمة).

وغني عن البيان، أن المنتجين الذين يعملون في ظروف إنتاجية أفضل، يحصلون على ربح إضافي أو غير عادي. وهو عبارة عن الفرق بين سعر السوق وسعر الإنتاج. كذلك من البديهي أن المنتجين الذين يعملون في شروط إنتاجية متخلفة وينتجون سلعهم بسعر تكلفة أعلى من المتوسط السائد بين المشروعات، سوف يخسرون، وربما يفلسون. والربح غير العادي يستأثر به عادة المنتج الذي يستخدم في مشروعه أفضل الطرائق الفنية ويحرص على اقتناء واستخدام أحدث الآلات. على أن الربح غير العادي في ظروف المنافسة، هو ظاهرة مؤقتة. إذ ستؤدي المنافسة داخل القطاع إلى أن يقوم المنتجون بتقليد هذا المنتج البارع، فيشترون الآلات الجديدة، مما يرفع من التكوين العضوي لرأس المال، ويزيد من حجم الإنتاج، فتنخفض الأسعار، ويسود بعد ذلك معدل الربح العادي داخل القطاع.

كما أشار ماركس أيضا إلى متوسط معدل الربح على المستوى الكلي، وهو عبارة عن متوسط عام لجميع قطاعات الاقتصاد القومي. وهو يشير إلى متوسط نسبة فائض القيمة الإجمالية إلى كل رأس المال الاجتماعي المستثمر في جميع القطاعات. وينتج هذا المتوسط من حركة انتقال رؤوس الأموال بين القطاعات. فإذا كان هناك اختلاف في معدلات الربح بين الصناعات والقطاعات المختلفة، فسوف ينتقل رأس المال من الصناعة أو القطاع ذي معدل الربح المنخفض إلى الصناعة أو القطاع ذي المعدل المرتفع. وهنا نلاحظ أن هجرة رأس المال من القطاع ذي الربح المنخفض تؤدي إلى النتائج التالية داخل هذا القطاع :

1 ـ انخفاض حجم رؤوس الأموال المستثمرة.

2 ـ انخفاض حجم الإنتاج.

3 ـ وجود بطالة.

4 ـ نقص العرض، مما يؤدي لاحقا إلى ارتفاع الأسعار.

5 ـ ارتفاع معدل الربح عند المستوى الذي يتساوى مع متوسط معدل الربح لجميع القطاعات.

ويحدث عكس ما سبق في حالة تدفق رؤوس الأموال إلى الصناعات أو القطاعات التي يرتفع فيها معدل الربح. وهكذا، فإن متوسط معدل الربح

على المستوى الكلي هو نتاج للهجرة النشطة لرؤوس الأموال من قطاع لآخر. وهو يعني الربح المتساوي عند تساوي رؤوس الأموال (وظروف الإنتاج). ولهذا خلص ماركس، إلى أن أسعار السلع في السوق تميل للتقلب حول سعر الإنتاج وليس حول القيمة[17]، وهو يشير أيضا إلى أن الرأسمالي لا يحصل على كل فائض القيمة المتحقق في مشروعه، بل يحصل فقط على ربح يساوي مقدار رأسماله مضروبا في متوسط معدل الربح. وقد استخدم ماركس مقولة متوسط معدل الربح لكي يفسر بها كيفية توزيع فائض القيمة بين المجموعات المختلفة من الرأسماليين.

على أي حال، فإن الرأسمالي وهو يسعى نحو الربح، في نظام تحكمه المنافسة، مضطر لأن يوسع من مجال إنتاجه بتحويل جزء من فائض القيمة (أو من الربح) إلى رأس مال. ولا مناص أمامه إلا اللجوء إلى تراكم رأس المال. بيد أن التوسع في الإنتاج بغرض جني مزيد من الأرباح لا يتطلب تراكما في رأس المال الثابت الممثل في الآلات والمباني والمعدات والمواد الخام، بل أيضا زيادة في عدد العمال. وفي الأجل القصير، تؤدي زيادة طلب الرأسماليين على العمال إلى ارتفاع مستوى الأجور، الأمر الذي يخفض من ربحه. وتلك في الواقع ورطة تتطلب حلا. وقد رأينا، حينما كنا نتكلم عن تفسير الكلاسيك للبطالة، أن آدم سميث وديفيد ريكاردو قد واجها ورطة ارتفاع الأجور من خلال استخدامهما لنظرية مالتس في السكان ونظرية الأجر الحديدي، حيث خلصا إلى أن ارتفاع الأجور سيؤدي إلى زيادة عرض العمل في الأجل الطويل، مما يخفض مرة أخرى الأجور، لتعود إلى مستوى الكفاف. لكن ماركس قد رفض منطق النظرية المالتوسية، ورأى فيها تشهيرا بالجنس البشري، وأشار إلى أن العمال ليسوا من الحماقة بحيث إنهم يميلون إلى زيادة نسلهم عقب زيادة الأجور. وأشار إلى أن هناك وسائل معينة يلجأ إليها الرأسماليون لإيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد مع زيادة تراكم رأس المال، وهي:

1 ـ تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل.

2 ـ استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني.

وتؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة، مكونة بذلك ما أسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال The Reserve Army، مشيرا في ذلك إلى أن

البطالة، هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أيضا شرط لوجوده. ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمده بما يحتاج إليه دوما من أيد عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان؛ ومن ناحية أخرى لأن البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور أقل. وكأن ظهور هذا الجيش يؤدي نفس المهمة التي يقوم بها الإفراط في الإنجاب وزيادة السكان عند مالتس، لأن هذا الجيش يعيد الأجور من جديد إلى قيمتها، أي إلى حد الكفاف[18].

على أن الرأسمالي، وهو بصدد تركيم رأس المال، وإن كان قد حل مشكلة اتجاه الأجور للارتفاع على النحو السابق، إلا أنه خلق لنفسه مشكلة أخرى. ذلك أنه حينما يستبدل الآلات بالعمال فإنه في الواقع يزيد من رأس المال الثابت، الذي تنتقل قيمته كاملة للسلعة عبر عمره الإنتاجي، ولا يخلق فائض قيمة، في الوقت الذي يحدث فيه انخفاض نسبي في عدد العمال الذين يخلقون فائض القيمة، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربح، وكأن الرأسمالي هنا قد قتل الإوزة التي تضع البيضة الذهبية، على حد تعبير هيلبرونر[19].

وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ذلك أنه إذا كان معدل الربح ـ حسب مفهوم ماركس له ـ هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير)، فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة[20] عند ماركس قد أدى به بالضرورة لأن يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال.

والسؤال الذي ربما يقفز الآن إلى ذهن القارئ هو: وهل الرأسمالي من السذاجة بحيث يعمد إلى انتهاج سياسات تعود عليه بالضرر؟ لقد كان يسعى إلى تعظيم ربحه من خلال تقليل نفقات إنتاجه عن طريق استخدام أحدث الآلات وخفض كلفة الأجور، فكيف يؤدي ذلك إلى تدهور معدل الربح؟

يقول الدكتور زكريا أحمد نصر، في صدد الإجابة عن هذا السؤال

المهم: « يرد ماركس على ذلك بأن زيادة التركيب العضوي لرأس المال لها بالنسبة للمنظم الواحد نتائج تختلف عن آثارها فيما يتعلق بطبقة المنظمين عموما، فالأثر المباشر الخاص بالمنتج الفردي يغاير الأثر غير المباشر الخاص بجمهور المنتجين. كيف ذلك؟ إن المنظم الذي يبدأ بزيادة التركيب العضوي لرأس المال يخفض من نفقاته عن متوسط النفقات السائدة في السوق بين المنظمين الآخرين، ولكنه يبيع منتجاته لا بقيمتها الفعلية بالنسبة له بل بثمنها في السوق. وهذا الثمن مبني على نفقات غيره من المنتجين، ولذلك يحصل هذا المنظم على دخل احتكاري يضاف إلى ربحه الناشئ عن مجهود العمال، فتزيد بذلك نسبة أرباحه ويعوض ميلها إلى الانخفاض. ولكن هل تستمر هذه الحال على الدوام؟ كلا؛ فسرعان ما تعمل قوة المنافسة على تعميم وسيلة الإنتاج الجديدة، ومعنى ذلك أن تنخفض النفقات عموما، ويصبح كل منتج في حالة المنتج الأول، وعندئذ لا يبقى مجال لكي يجني أحدهم ربحا احتكاريا، فتباع السلع بقيمتها الفعلية، وتنخفض نسبة الربح لجميع المنتجين وفقا لزيادة التركيب العضوي لرأس المال عموما»[21].

ومهما يكن من أمر، فقد أعطى ماركس قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور أهمية ارتكازية في تحليله، باعتباره أحد القوانين الأساسية لحركة النظام الرأسمالي. كما أن لهذا القانون مكانة أساسية في تفسير ماركس للدورات الاقتصادية Business Cycles وتفسير مراحلها المختلفة وتعاقب حدوثها[22]. ويعد ماركس، في الحقيقة، من أوائل الذين تحدثوا عن الدورة الاقتصادية. وكل من سبقوه كانوا يتحدثون عن «الأزمات الاقتصادية» فقط، ولم ينظروا إلى هذه الأزمات في سياق تتابعها وترابطها مع مراحل الدورة الاقتصادية. وكانوا يعتبرون هذه الأزمات مجرد «مصائب» لا رابط بينها، وفسروها إما من خلال الأخطاء التي تحدث في السياسات النقدية والائتمانية، أو من خلال سوء تصرفات رجال الحكم أو رجال الأعمال. أما عند ماركس فإن تفسير الدورة ومراحلها المختلفة (الأزمة، الركود، الانتعاش، الرخاء) يتم من خلال آليات تشغيل بنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه[23]. كما أن الأزمة عنده تأخذ شكل أزمات إفراط الإنتاج، مخالفا في ذلك قانون ساي للأسواق، ومعارضا بذلك مجمل ما ذهب إليه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

حقا لقد أشار ماركس، كما ذكرنا سابقا، إلى أن الإمكانية المجردة لنشأة أزمة إفراط الإنتاج كانت قد ظهرت بمجرد ظهور النقود، لأن النقود قد فتتت عملية التبادل إلى عمليتين مستقلتين، هي عملية البيع وعملية الشراء. ومنذ ظهور النقود واختفاء المبادلة عن طريق المقايضة لم تعد هناك ضرورة لأن يتوافر دائما التوازن بين العرض (البيع) والطلب (الشراء) حيث أصبح هناك فاصل زمني، ومكاني أيضا، بينهما. كما أشار إلى أن الإمكانية المجردة لظهور الأزمة ارتبطت أيضا بوظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة. ذلك أننا إذا وضعنا في اعتبارنا العلاقات الائتمانية المتشابكة في النظام الرأسمالي، فإن العجز عن السداد من جانب بعض الرأسماليين (لأي سبب من الأسباب) قد يجر في أذياله سلسلة من حالات الإفلاس الجماعية، ومن ثم يقود إلى حالة من الكساد والبطالة. على أن ماركس، مع ذلك، كان حريصا، على أن يبين أن أسباب الأزمة لا تكمن في التداول النقدي وإنما تكمن في بنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه.

صحيح أن البشرية عرفت قبل النظام الرأسمالي عدة أزمات اقتصادية، مثل الأزمات التي كانت تنجم عن الكوارث الطبيعية، كالفيضانات والزلازل والأعاصير والأوبئة، أو من الحروب المدمرة. وفي تلك الأزمات كانت السلع تختفي ويرتفع سعرها، وينتشر الفقر والجوع والمرض. كان أهم ما يميز هذا النوع من الأزمات هو أنها ناجمة عن نقص العرض. أما الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، فعلى العكس من ذلك، ناجمة عن الإفراط في الإنتاج. وفي مثل هذه الأزمات كانت معاناة الناس لا تعود لقلة الإنتاج، ولكن لأن السلع أنتجت بكمية أكبر مما يحتاج إليها السوق في ضوء علاقات وشروط الإنتاج الرأسمالي.

وعندما تناول ماركس تحليل الأزمة وربطها بالدورة الاقتصادية، كان يتحدث عنها باعتبارها جزءا من سلسلة من الأزمات التي ستتكرر لتفضي في النهاية إلى المصير المحتوم للرأسمالية، وهو الانهيار. ولهذا كان يتحدث عن الأزمة الاقتصادية في ضوء ارتباطها بأزمة النظام الرأسمالي نفسه. وكان يوحي في تحليله، بأن الأزمات الدورية تعتبر «نذيرا بالانهيار النهائي»[24]، وأنها لذلك حتمية. كما أن الأزمة عنده هي نقطة البداية ونقطة النهاية للدورة[25]. صحيح أن ماركس لم يكتب فصلا أو جزءا متكاملا

عن نظريته في الدورة الاقتصادية في الأجزاء الثلاثة من «رأس المال». بيد أن إمعان النظر فيما كتبه بشكل متناثر في هذه الأجزاء حول الأزمات الاقتصادية وآلياتها وتعاقبها يمكننا من رسم صورة عامة عن هذه النظرية.

ونقطة البداية هي في التناقض الرئيسي الذي رأى ماركس أنه يحكم نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج الذي يعكس تزايد التخصص، واتساع التقسيم الاجتماعي للعمل، وتعدد المنتجين؛ وبين الطابع الفردي لملكية وسائل الإنتاج والذي من خلاله يستحوذ عدد قليل من الرأسماليين على هذا الإنتاج. وعبر الزمن ينمو باستمرار الطابع الاجتماعي للإنتاج بينما يتعمق أكثر فأكثر الطابع الفردي لملكية وسائل الإنتاج بفعل عمليات التركز والتمركز. هذا التناقض الجوهري الذي يتحرك فيه نمط الإنتاج الرأسمالي هو المسؤول عن كل التناقضات والاضطرابات التي تحدث في عملية إعادة الإنتاج. فإليه يعود التناقض بين العمل ورأس المال، بين الإنتاج والسوق، بين القطاع المنتج لوسائل الإنتاج والقطاع المنتج لسلع الاستهلاك؛ بين القدرة على الإنتاج والقدرة على الاستيعاب والتصريف... إلى آخره.

وقد ذكر ماركس، أن التناقض الرئيسي لنمط الإنتاج الرأسمالي يتضمن ميلا نحو التطوير المستمر لقوى الإنتاج[26]، بهدف حصول الرأسمالي على أقصى قدر ممكن من الأرباح. ومن المعلوم أن الإنتاج في هذا النمط يخضع عادة لعملية إعادة الإنتاج الموسع الذي يلعب فيه تراكم رأس المال دورا أساسيا. ومن المعلوم أيضا، أنه لكي تتوافر للنمط دعائم الصحة والقوة فإنه لابد أن ينمو باستمرار في ضوء علاقات التوازن القطاعية، وأن المحرك الرئيسي لاستمرار هذا هو تراكم رأس المال. من هنا يمكن القول، ابتداء، إن التغير الدوري الذي يسير فيه مجمل النشاط الاقتصادي في نمط الإنتاج الرأسمالي يحكمه في الحقيقة التغير الذي يحدث في تراكم رأس المال، الذي يحكمه، بشكل عام، شروط الاستفادة من رأس المال (معدل فائض القيمة، إمكان تحول فائض القيمة إلى ربح، معدل الربح، حجم السوق، علاقات التوازن بين القطاع الأول والقطاع الثاني... إلى آخره).

ولنبدأ أولا بتحليل ظهور «الأزمة». وهنا سنفترض، بادئ ذي بدء، أن النمط كان يمر بمرحلة من الانتعاش. وفي هذه الحالة يؤدي التوسع

السريع للإنتاج إلى مزيد من تراكم رأس المال، الأمر الذي يعني - وعلى نحو ما أوضحنا آنفا - أن يكون مجموع رأس المال المتغير وفائض القيمة في القطاع المنتج لوسائل الإنتاج أعلى من قيمة رأس المال الثابت في القطاع المنتج للسلع الاستهلاكية. وتتميز مرحلة الانتعاش بوجود طلبات متزايدة على وسائل الإنتاج والمواد الخام، مما يرفع من أسعارها، وهو الأمر الذي يغري على التوسع في إنتاج وسائل الإنتاج باستقلال نسبي عن الطلب على السلع الاستهلاكية. ومادام الطلب على وسائل الإنتاج كبيرا، ومادام إنتاج هذه الوسائل يستغرق وقتا، فإنه خلال هذا الوقت ينفق القطاع الأول (المنتج لتلك الوسائل) حجما كبيرا من رأس المال المتغير المتمثل في الأجور وشراء المواد الخام، مما يخلق دخولا إضافية تولد إنفاقا على السلع الاستهلاكية التي ترتفع أسعارها أيضا. مما يعطي حافزا نحو التوسع في إنتاجها، وبالتالي زيادة الطلب على وسائل الإنتاج. ويتزايد في هذه الحالة حجم الائتمان المصرفي لمواجهة جو الانتعاش والرواج. كذلك سيلاحظ، أنه مع زيادة تراكم رأس المال في هذه المرحلة سيتزايد الطلب أيضا على العمال، فينخض حجم الجيش الاحتياطي، وتقل البطالة، ويرتفع معدل الأجر.

لكن ارتفاع الأجور سيسبب خفضا في معدل فائض القيمة، ومن ثم في معدل الربح، مما يدفع الرأسماليين إلى السعي نحو إحلال الآلات محل العمال، فيقل معدل فائض القيمة أكثر، بسبب ارتفاع التكوين العضوي لرأس المال، ويقل بالتالي معدل الربح، مما يدفع الرأسماليين إلى تقليل تراكم رأس المال، أي خفض طلبهم على وسائل الإنتاج التي تكون قد أنتجت بشكل متخم، فتهوي أسعارها، وتتردى معدلات الربح في القطاع المنتج لها، وتحدث حركة إفلاسات وخسائر كثيرة، لا تلبث أن تنعكس على الاقتصاد بأكمله. وهكذا، فالانتعاش الذي ميز هذه المرحلة قد حمل في أحشائه بذور الأزمة، بسبب فوضى الإنتاج التي تسببها فوضى قرارات المنتجين. وواضح هنا أن الأزمة هي أزمة إفراط إنتاج. وها هنا يدخل النمط مرحلة الركود بمظاهرها المختلفة: تراكم السلع في المخازن، وجود طاقات عاطلة، تنافس وحشي بين المنتجين لتصريف المخزون غير المرغوب فيه، زيادة البطالة، تضخم حجم الجيش الاحتياطي، تدهور الأجور،... إلى آخره.

على أن الأزمة، وقد جاء في ركابها الركود، تحمل معها، كما بين ماركس، بذور زوالها من خلال الوظيفة المهمة التي تؤديها، وهي حل التناقضات التي ظهرت في إعادة الإنتاج الموسع، ولتخلق من جديد شروطا مواتية من أجل انتعاش جديد. ويقول ماركس، في هذا الخصوص: «... فالأزمات ليست سوى حلول قسرية آنية للتناقضات الموجودة، هي بمنزلة هيجان عنيف يعيد مؤقتا التوازن الذي اختل»[27]. فالأزمة ستعمل على إتلاف السلع الراكدة، وإغلاق وحدات إنتاجية وبالتالي القضاء على (تدمير) قدر من الطاقات الإنتاجية (رأس المال الثابت)، وخفض أحجام الإنتاج، وتدهور الأسعار. وكل هذا يسهم في القضاء على «الإفراط» الذي حدث في الإنتاج وتفريغ المخازن من المخزون الراكد. وكأن الأزمة إذن ارتدت بالإنتاج إلى الوراء حتى يتناسب مع الحجم المحدود للسوق[28].

وحينما تؤدي الأزمة وظيفتها على النحو السابق، يصل الوضع إلى نقطة، يكون فيها الطلب أكبر من العرض، فتعود الأسعار للارتفاع من جديد، وتكون الأجور قد تدنت بشكل ملحوظ، وكل ذلك يخلق شروطا جديدة للانتفاع بشكل أفضل من رأس المال، حيث يتزايد فائض القيمة ومعدل الربح. وهنا يدخل النمط، من جديد، في مرحلة انتعاش، ثم لا تلبث، بعد فترة، أن تظهر الأزمة مرة أخرى، وهكذا دواليك.

وقد فسر ماركس تكرار الأزمات الاقتصادية كل عشر سنوات (تقريبا) من خلال الاعتماد على العمر الإنتاجي لرأس المال الثابت (الماكينات والآلات) أو بعبارة أخرى، على معدل دوران رأس المال الثابت. ذلك أنه لما كان إنتاج وسائل الإنتاج يخدم في النهاية إنتاج السلع الاستهلاكية، فإن حجم وسرعة نمو صناعة وسائل الإنتاج، يجب أن يتناسب مع التوسع في الطلب على السلع الاستهلاكية، ومع العمر الإنتاجي للأصول الثابتة والذي كان يصل ـ تقريبا ـ (أيام ماركس) لعشر سنوات[29].

ورغم أن عددا من الشرّاح يضع نظرية ماركس في الأزمة الدورية على أنها ضمن نظريات نقص الاستهلاك Under - Consumption؛ فإن ماركس كان في الحقيقة حريصا على أن يوضح أن «نقص الاستهلاك» ـ وإن كان ملازما للأزمات، بسبب فقر الجماهير ـ هو شكل من الأشكال المتنوعة الذي تعبر به الأزمة عن نفسها وليس سببا جوهريا لها. فنظرية نقص

الاستهلاك لا تشرح لنا، مثلا، لماذا تتراجع قدرة الجماهير على الشراء، رغم نمو هذه القدرة في مرحلة الازدهار. ويقول ماركس في هذا الخصوص: «إن الأزمات تسبقها في كل مرة فترة يرتفع فيها عموما أجر العامل وتنال الطبقة العاملة حصة حقيقية أكبر من الناتج السنوي المخصص للاستهلاك»(30).

ومهما يكن من أمر، تنبغي هنا الإشارة إلى أن ماركس ـ وقد أعطى معدل الربح أهمية ارتكازية في تفسير الدورة الاقتصادية ـ قد نبه إلى أن هذا المعدل لن يقف في تدهوره عند حد الانخفاض داخل الدورة الاقتصادية، ولكنه سوف يتجه إلى الانخفاض أيضا في الأجل الطويل، مما يعني أنه اتجاه كامن في نمط النظام الرأسمالي في مسيرته نحو الانهيار المحتوم، كما كان ماركس يعتقد في ذلك.

هكذا فسر ماركس مراحل الدورة الاقتصادية، وما يطرأ على مستويات التشغيل والبطالة فيها من تبديل، وقد استخدم ماركس هذا التركيب النظري ليؤكد أن مسار التطور للرأسمالية يُفضي إلى الإفقار المستمر Verelendungen للعمال، وإلى اندلاع الثورة، بعد أن تكون الرأسمالية قد أنجزت مهمتها التاريخية كمرحلة في تاريخ تطور البشرية. وقد شهدت سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر هذا النوع من التقلبات الدورية في حركة النظام الرأسمالي مع ما كانت تحمله من مظاهر سيئة (البطالة الواسعة، الفقر، الطاقات العاطلة، الخسائر والإفلاسات الكثيرة، انخفاض تراكم رأس المال...). وكان السؤال المطروح دائما على الماركسيين هو: إذا كان ذلك هو مسار تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، وهو مسار محكوم عليه دائما بالوقوع في الأزمات، وإذا كان الاقتصاد الرأسمالي لا يمكن أن يسير دون أرباح، ولما كانت الأرباح، كما أشار ماركس، تسير في طريق الزوال باستمرار (لأن معدل الربح محكوم عليه بالاتجاه الهبوطي) فهل يعني ذلك سهولة تحقق النهاية للنظام؟

أجاب عدد من الماركسيين بأن الأمر ليس بهذه السهولة، فهناك جهود دؤوبة ومستمرة تبذلها الطبقة الرأسمالية لمنع هذه النهاية. وهي جهود تستهدف دائما إيقاف مفعول قانون اتجاه الربح نحو التدهور. وهي جهود ـ عبر محاور مختلفة ـ تنجح لفترة، ثم سرعان ما يظهر من جديد مفعول

هذا القانون، الأمر الذي يستدعي جهودا أخرى، لا تلبث أن تستنزف فاعليتها... وهكذا. وقد أثبت التاريخ أن الرأسمالية استطاعت أن تشق طريقها بقوة في مراحلها الأولى رغم هذه الأزمات الدورية، وأن تحقق تقدما هائلا في تطوير وسائل الإنتاج وزيادة كبيرة في الدخل والناتج في القرن العشرين. وقد دفع ذلك عددا من الماركسيين للاعتقاد بأن مسار تطور الرأسمالية في القرن العشرين يشير إلى أن هناك تقلبات قد حدثت، صعودا أو هبوطا، حول الاتجاه العام الهابط لمعدل الربح على المدى الطويل. وأن تفسير تأخر الانهيار الحتمي يعود إلى الفاعلية النسبية لهذه الجهود. وهنا، سنقابل ـ داخل هذا الإطار ـ ثلاثة إنجازات فكرية مهمة هي:

1 ـ أفكار روزا لوكسمبورج.

2 ـ أفكار بول سويزي وبول باران.

3 ـ الأفكار الماركسية المعاصرة.

وفيما يتعلق بمساهمة روزا لوكسمبورج Rosa Luxembourg (1870 ـ 1919) فإنها تتمحور حول فكرة أساسية هي، أن توسع الرأسمالية عبر أقطار العالم المختلفة قد مكنها، نسبيا، من قهر الأزمات والتغلب عليها، وأن استمرار نمو الرأسمالية وتحقيق توازنها الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا من خلال توسعها وسيطرتها على بيئات غير رأسمالية. وقد عرضت هذه الفكرة بالتحليل المفصل في كتابها الشهير «تراكم رأس المال»[31] الذي صدر لأول مرة عام 1913 في برلين.

وقد انطلقت روزا لوكسمبورج من حقيقة أساسية تشير إلى أنه بعد نشأة النظام الرأسمالي في بريطانيا وفرنسا ثم ألمانيا، ما لبثت الرأسمالية أن صارت هي أسلوب الإنتاج في معظم دول القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. كما أن الرأسمالية قد تغلغلت في بلاد كادت تكون غير مأهولة بالسكان (الولايات المتحدة وكندا)، كما دخلت الرأسمالية إلى بلاد لم تتقدم اقتصاديا، ولكنها احتفظت بسيادتها السياسية (مثل روسيا واليابان). وبذلك استطاعت الرأسمالية أن تُدخل مئات الملايين من البشر في نطاقها. وبهذا الزحف المتنامي عبر أقطار العالم المختلفة تمكنت الرأسمالية الأوروبية من تخفيف تناقضاتها الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع نطاق نشاطها، سواء بالهجرة إلى تلك المناطق، أو بتصدير السلع ورؤوس



روزا لوكسمبورج

الأموال إليها. على أن الزحف الرأسمالي على العالم بلغ ذروته بالتوغل إلى البلاد الأقل تقدما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولم يحل القرن العشرون حتى كان معظم هذه البلاد خاضعا للسيطرة الإمبريالية الرأسمالية. وكان توغل الرأسمالية الغازية لهذه البلاد قد تم عبر طرق ملتوية من الغش والخداع والضغط السياسي والاحتلال العسكري. وقد أشارت روزا لوكسمبورج إلى أن إخضاع المستعمرات والبلاد التابعة لماكينة النظام الرأسمالي - وكانت آنذاك بيئات غير رأسمالية - قد أضعف، إلى حد بعيد، الميل المتأصل في الرأسمالية نحو الركود والبطالة والأزمات. فقد أدى فتح هذه المستعمرات ونهبها إلى ارتفاع محسوس في معدل الربح، حيث تمكنت الدول الغازية من تصريف فائض منتجاتها الذي تضيق به الأسواق الداخلية للبلاد الاستعمارية. كما أن غزو هذه المناطق قد مكن الرأسمالية الغازية من تحويل أرباحها إلى رؤوس أموال جديدة لزيادة الإنتاج والأرباح، ناهيك عن الإمكانات التي وفرها هذا الغزو في استغلال العمل المحلي، والحصول على المواد الخام والغذائية بأبخس الأسعار. وكل ذلك أدى إلى تعويق محسوس في اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض داخل البلاد الاستعمارية نفسها. على أن عملية التوسع الإمبريالي، وإن كان لها نتائج مفيدة للبلاد الرأسمالية، إلا أنها كانت مدمرة للمستعمرات وللبلاد التابعة. فبعد أن كانت الدول الاستعمارية، قبل ظهور الرأسمالية الصناعية، تقنع في الماضي بالحصول من مستعمراتها على الجزية، تاركة اقتصاد المستعمرات على ما هو عليه، بحيث يتولى أهل المستعمرات إدارة شؤون اقتصادهم، فإن علاقة الإمبريالية الرأسمالية بالمستعمرات قد أدت إلى نسف هذا الاستغلال الاقتصادي النسبي. فلم تعد الإمبريالية تقنع بأن تغتصب الجزية من المستعمرات، وإنما المهم الآن هو تهيئة أسواق هذه المستعمرات لامتصاص الواردات الوافدة من المراكز الرأسمالية المتقدمة. كما بات من المهم أيضا تحويل هذه المستعمرات إلى ينابيع رخيصة لتوريد المواد الخام، وتصدير رؤوس الأموال للاستثمار فيها، ونهب الفائض الاقتصادي الذي تحققه... وكل ذلك تطلب تغييرا شاملا في الكيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمستعمرات وللبلاد التابعة، وفرض سياسة الباب المفتوح عليها بالقسر حتى يمكن إخضاعها لمتطلبات النمو

في المراكز الرأسمالية.

ومما لا شك فيه، أن هذا الاستغلال الوحشي الذي مارسته الدول الرأسمالية الاستعمارية للمستعمرات وأشباه المستعمرات، بما واكبه من نزح هائل لمواردها، قد مكّن الرأسماليين من تخصيص بعض الفتات من هذا النهب لزيادة الأجور الحقيقية للعمال في البلاد الرأسمالية نفسها، للتخفيف من حدة الصراع الطبقي معهم، وأدى أيضا إلى زيادة اتساع الأسواق المحلية لتصريف المنتجات[32].

على أن روزا لوكسمبورج قد أشارت إلى نقطة مهمة في هذا الخصوص، وهي أن غزو المناطق غير الرأسمالية وجعلها تقوم بدور المنافذ المعوضة، وتأهيلها لكي تحد من ميل معدل الربح نحو التدهور في العواصم الاستعمارية، تطلب جعل أسواق هذه المناطق تبادلية. ولهذا عملت الرأسمالية الغازية على تحطيم الاقتصاد الطبيعي في تلك المناطق، وإجبار سكانها على استخدام النقود وتوسيع العلاقات السلعية النقدية، وتدعيم علاقات الملكية الخاصة، وإغراقها في الديون الخارجية (وتشير روزا في مسألة الديون الخارجية ودورها في إخضاع هذه المناطق إلى حالة الجزائر وديون الخديو إسماعيل في مصر).

وقد تنبأت روزا لوكسمبورج بأن إدماج المناطق غير الرأسمالية في النظام الرأسمالي العالمي يؤهلها، بالتدريج، لأن ينشأ فيها النظام الرأسمالي، حيث تنجح هذه المناطق في مراحل لاحقة من إقامة بعض الصناعات الاستهلاكية، وسرعان ما تتكون فيها طبقة رأسمالية وطبقة عاملة، وتنمو فيها، رويدا رويدا، قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية. وعندما تتطور هذه المناطق ستهبط معدلات تصدير رؤوس الأموال والسلع إليها. وعندئذ ستظهر عوامل احتكاك بينها وبين الدول الاستعمارية العجوز، وتتصاعد فيها حركة التحرر الوطني. وستغلق أبواب المستعمرات في النهاية أمام تدفق رؤوس الأموال من العواصم الاستعمارية، ولن يعود بوسعها أن تفر من مجالات الأرباح المنخفضة في بلادها إلى مناطق الأرباح المرتفعة، وهو ما يزيد من تفاقم الأوضاع في البلاد الاستعمارية. وعندها تبدأ المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة في التحرر وتحصل على استقلالها السياسي، والسير في خط النمو الرأسمالي. ولا تلبث الأزمات الدورية أن

تظهر فيها، وتحتاج بدورها إلى مجالات خارجية لتصريف فائض إنتاجها. وتنتهي روزا من تحليلها إلى أن توسع النظام الرأسمالي على مدار العالم كله سيؤدي، بحكم علاقات الإنتاج الرأسمالية وقوانين التراكم، إلى تضخم فائض الإنتاج الذي يبحث عن تصريف له، فتزداد المنافسة، ويلتهب الصراع بين الدول الرأسمالية، وتقوم الحروب بينها، ويتعرض النظام لمحنة التحلل والانهيار.

ومهما يكن من أمر، فقد احتلت نظرية روزا لوكسمبورج مكانة لائقة في تفسير الاستعمار في الفكر الماركسي. واعتمد عليها عدد كبير من المفكرين (رودلف هلفردنج، لينين، ماكس أدلر، فرتيز ستيرنبرج ونيقولاي بوخارين...)، وأصبح هناك تيار فكري واسع يربط بين التوسع الاستعماري والهبوط المستمر في معدل الربح في البلاد الاستعمارية[33].

وفي فترة عالم ما بين الحربين، تراجع النقاش حول مسألة اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض وعلاقته بأزمات النظام الرأسمالي، اللهم باستثناء الكتب المدرسية في الاقتصاد السياسي الماركسي وبعض الدراسات النادرة في هذا المجال. كان هناك شعور عام بين الماركسيين بأن نمط الإنتاج الرأسمالي، وإن كان يتعرض للأزمات الدورية وما تولده من بطالة وفقر وركود، هو نمط، مع ذلك، ذو قدرة عالية على التكيف مع أزماته بسبب ما يتمتع به من طبيعة ديناميكية. وفي هذا السياق يقول ليون تروتسكي F. L. Trotsky: «إن التوازن الرأسمالي هو ظاهرة معقدة إلى أبعد الحدود. فالرأسمالية تولد هذا التوازن، ثم تقضي عليه، ثم تولدّه ثانية بشكل متزامن مع توسيع حدود سيطرتها. والقضاء المستمر على التوازن ثم إعادة توليده يأخذ على الصعيد الاقتصادي شكل الأزمة والازدهار. ويأخذ القضاء على التوازن على صعيد العلاقات الداخلية بين الطبقات شكل الإضرابات والإغلاق والنضال الثوري. أما على صعيد العلاقات بين الدول فإن القضاء على التوازن يعني الحرب، أو حروب التعريفات الجمركية والتناحر الاقتصادي والمقاطعة. الرأسمالية إذن تستأثر بتوازن ديناميكي، فهي إما على طريق توليده، أو على طريق القضاء عليه»[34].

وفي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945 ـ 1970) شهدت الاقتصادات الرأسمالية فترة لامعة من النمو والاستقرار، حيث ارتفعت فيها معدلات

النمو الاقتصادي، وانخفضت معدلات البطالة وتحققت بها درجة عالية من الاستقرار النقدي والمالي. وهي الفترة التي شهدت صعود الكينزية وتبني معظم البلدان الصناعية الرأسمالية للسياسات التي أوصت بها في مجال تحقيق التوظف الكامل. وفي هذا المناخ لم يحظ قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، باستثناء بعض الدراسات النادرة والمهمة في نفس الوقت، مثل دراسة جيلمان[35] J. Gillman عام 1958 ودراسة س. ماج[36] S. Mage عام 1963. كانت الرأسمالية، سواء على صعيدها العالمي أو على صعيدها المحلي، تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار، إذ أصبحت الأزمات الدورية فيها أقل حدة وأقصر أمدا وتتسم بسهولة مواجهتها في ظل الروشتة الكينزية.

في ظل هذه الأجواء ظهرت أفكار بول م. سويزي Paul M. Sweezy وبول أ. باران Paul A. Baran التي طرحت من جديد مسألة قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض. ففي عام 1966، صدر لهما كتابهما الشهير «رأس المال الاحتكاري»[37]. وقد قدما كتابهما بمقولة أساسية هي: « نحن نعلم حقا، أن مجتمعنا لا يسير على ما يرام. ولكن علماء الاجتماع كانوا يؤكدون لنا منذ سنوات قليلة، وخلال ما أسماه رايت ميلز..«أن كل شيء يسير سيرا حسنا». غير أن العلوم الاجتماعية لم تذكر أن الحقيقة هي نقيض ذلك. لم تقل لنا إن الرجال المتعطلين والآلات المعطلة توجد جنبا إلى جنب مع الحرمان في الداخل والمجاعة في الخارج. وأن الفاقة تنمو على مقربة من الوفرة، وأن قدرا كبيرا من الموارد يبدد بطريقة حمقاء وضارة في الكثير من الأحيان... كما أننا مشتبكون في عدة حروب.. ومن الواضح أننا نتجه نحو حروب أكثر فأكثر. لم تتوافر لنا معرفة كل ذلك عن طريق العلوم الاجتماعية، وإنما عن طريق ملاحظة الحقائق التي لا يمكن تجاهلها»[38].

وبادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن سويزي وباران قد انطلقا في تحليلهما ـ على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك وماركس، وكينز أيضا ـ من أن الرأسمالية لم تعد هي رأسمالية المنافسة الحرة، وإنما هي الرأسمالية الاحتكارية. وإذ يسقط افتراض المنافسة الكاملة، فإن هناك أمورا كثيرة لا تلبث أن تطرأ على أسلوب التحليل وعلى النتائج. فإذا كان الكلاسيك وماركس قد توصلوا ـ كل حسب منهجه ـ إلى أن مأزق النظام الرأسمالي

يتمثل في اتجاه معدل الربح للتناقص عبر الزمن (وهو ما توصل إليه كينز أيضا في نظريته العامة عام 1936)، فإن سويزي وباران يستخدمان مقولة الفائض الاقتصادي Economic Surplus (الفرق بين ما ينتجه المجتمع وبين تكاليف الإنتاج) بدلا من مقولة معدل الربح، ويذهبان إلى أن هذا الفائض، من حيث نسبته إلى الدخل الكلي، يتجه عبر الزمن نحو التزايد. ويوجد أمام هذا الفائض لاستيعابه ثلاثة إمكانات هي[39]:

* إما أنه يتجه للاستثمار.
* أو أنه يستهلك.
* أو أنه يبدد بطرق مختلفة.

وطبقا لتحليل سويزي وباران، فإن الرأسمالية الاحتكارية عاجزة عن إيجاد المنافذ الاستثمارية والاستهلاكية الكافية لامتصاص هذا الفائض وتشغيله على النحو الأمثل الذي يتفق مع قواعد الرشد والتوزيع الأفضل للموارد.

ولما كان الفائض الاقتصادي الذي لا يمكن امتصاصه لن يجرى إنتاجه مرة أخرى، فإنه ينجم عن ذلك أن تكون الحالة العادية لاقتصاد الرأسمالية الاحتكارية هي الركود. على أن مواجهة هذا الركود من خلال خفض الإنتاج كعلاج للتخلص من الفائض الاقتصادي الذي لا يمكن امتصاصه، حتى إن كان مفيدا لجماعات أو أفراد معينين؛ إلا أنه لا يؤدي إلا إلى زيادة تدهور الموقف. فخفض الإنتاج معناه طاقات عاطلة متزايدة، وتدمير لأصول إنتاجية ثابتة، وبطالة متنامية، وتدهور في مستويات الدخول والإنفاق، وما يجره ذلك كله من مشكلات. ويخلص سويزي وباران من وراء ذلك كله، إلى أنه إذا تُركت الرأسمالية الاحتكارية لتعمل بشكل ذاتي، أي في ظل غياب القوى التي تعمل في الاتجاه المضاد، فإنها ستتردى بعمق متزايد في هاوية الركود المزمن.

ويرى سويزي وباران، أن القوى التي تعمل في اتجاه مضاد للحيلولة دون الوقوع في براثن الركود المزمن هي قوى قائمة وفاعلة في بنية الرأسمالية الاحتكارية. ذلك أنها لو لم تكن موجودة لسقط النظام تلقائيا منذ فترة طويلة. وهذه القوى تتمثل في مجموعة المصادر والأشكال والمجالات التي يمكنها أن تنشط الطلب الكلي على النحو الذي يمتص هذا الفائض، وتجعل

من ثم هناك إمكانا لإعادة إنتاجه. ومن بين المنشطات المهمة للطلب، ذكر سويزي وباران ما يلي :

1 ـ امتصاص الحكومة لجزء محسوس من الفائض الاقتصادي من خلال الإنفاق العسكري: داخليا (عن طريق الإنفاق على الجيوش والأسلحة)، وخارجيا (عن طريق تمويل الأحلاف والقواعد العسكرية والمساعدات العسكرية للدول الصديقة).

2 ـ تصدير رأس المال للخارج للاستثمار في المواقع والمناطق ذات الأرباح المرتفعة. لكن سويزي وباران لا يعولان كثيرا على مسألة امتصاص الفائض الاقتصادي من خلال تصدير رأس المال إلى البلاد النامية. إذ يعتقدان: «أن الاستثمار الأجنبي لا يؤدي، ولا يمكن توقع أن يؤدي، دورا مهما. فالحقيقة أن الاستثمار الأجنبي، ربما باستثناء فترات قصيرة صُدّرت فيها رؤوس أموال كبيرة على نحو غير عادي من البلاد المتقدمة، ينبغي أن يعتبر وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادي من المناطق المتخلفة، وليس منفذا يوجه خلاله الفائض إليها»[40]. ويدللان على ذلك بتجربة تصدير رؤوس الأموال البريطانية خلال الفترة 1870 ـ 1913، وتجربة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية في الستينيات. ففي هذه الفترات سرعان ما عوض انسياب العائد من فائدة وأرباح الأسهم وغيرها من التحويلات، الاستثمار الأصلي أضعافا مضاعفة، وظل ماضيا في صب الفائض في خزائن الدولة الأم.. وفي هذه الظروف يكون من الواضح، بالطبع، أن الاستثمار الأجنبي يزيد مشكلة امتصاص الفائض حدة أكثر مما يساعد على حلها»[41].

3 ـ امتصاص جزء من الفائض عن طريق النشاط التسويقي والإعلاني والخدمات الكثيرة المختلفة.

أن المسألة هنا لا تتعلق إذن، بأفضل الطرق لاستخدام الموارد النادرة وتوزيعها أفضل توزيع للحصول على أحسن مزيج من الناتج (كما يعتقد النيوكلاسيك)، وإنما تتعلق بكيفية التخلص من الموارد التي تفوق إمكانات النظام الذاتية على الامتصاص. ولا يوجد خيار هنا أمام الرأسمالية الاحتكارية. فالقضية ليست تنشيط الطلب من عدمه (مثلما اعتقد كينز كما سنرى فيما بعد)، وإنما التنشيط يجب أن يحدث وإلا تعرض النظام للهلاك[42]. ويعتقد سويزي وباران، أنه من خلال هذا التنشيط الحتمي

للطلب يزخر العالم الرأسمالي بشتى ألوان الشرور والسخافات والضياع والأوضاع غير المعقولة. والأمر المهم الذي يبرز في هذا الخصوص، هو أن امتصاص الحكومة للفائض من أجل زيادة الطلب الكلي - وهي الحل الأساسي الذي ذكره كينز - إن هو إلا أحد الحلول. وأن الرأسمالية الاحتكارية، حتى في حالة غياب الدور الحكومي، تنطوي على قوى أخرى تخلقها، وتبررها تحت مختلف الحجج لكي تعمل في نفس الاتجاه الذي يكفل تنشيط الطلب وامتصاص الفائض المتزايد حتى يمكن إعادة إنتاج هذا الفائض مرة أخرى وأن تدور العجلة دون توقف.

ورغم قدرة الرأسمالية الاحتكارية على توليد القوى المضادة التي تمكنها من العمل في الاتجاه المضاد للركود والبطالة؛ إلا أن سويزي وباران لا يثقان في مستقبل هذا النظام. ولكنهما يعتقدان، في الوقت نفسه، بأن الأمل ضئيل أمام عمل ثوري فعال يطيح بالنظام. ومن هذه الزاوية يخلصان إلى: «أن التطور الأكثر احتمالا هو استمرار عملية التآكل الحالية وازدياد حدة التناقض إلى درجة لا تطاق بين الإكراه الذي يقوم عليه النظام، وبين الاحتياجات الأساسية للطبيعة البشرية. والنتيجة المنطقية لذلك، هي انتشار فوضى نفسية متزايدة في حدتها، مما يؤدي إلى عطب النظام في آخر الأمر، ثم انهيار قدرته على أداء وظائفه حتى وفقا لقوانينه ذاتها»[43].

وإذا كان العمل الرائد الذي أنجزه سويزي وباران في منتصف الستينيات من هذا القرن هو أهم الإسهامات الماركسية في مجال تفسير الأزمة الاقتصادية ومشكلة البطالة في الرأسمالية المعاصرة، والذي جددا فيه النقاش حول قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض؛ فإنه مع دخول العالم إلى حقبة السبعينيات والثمانينيات، وما حدث في هاتين الحقبتين من تطورات بالغة الشأن، فإن هناك فيضا هائلا من الدراسات الاقتصادية التي ظهرت في هذه الفترة وطرحت مجددا، وبشكل مكثف، الجدل مرة أخرى حول هذا القانون[44].

فمع بداية السبعينيات، دخلت الرأسمالية، كما نعلم، مرحلة جديدة من تطورها، حيث عانت معظم البلدان الصناعية الرأسمالية من الركود والبطالة والتضخم في آن واحد وبشكل مستمر لم تعهده هذه البلدان في الدورات الاقتصادية التي مرت بها في عالم ما بعد الحرب. وآنئذ انفجر صراع

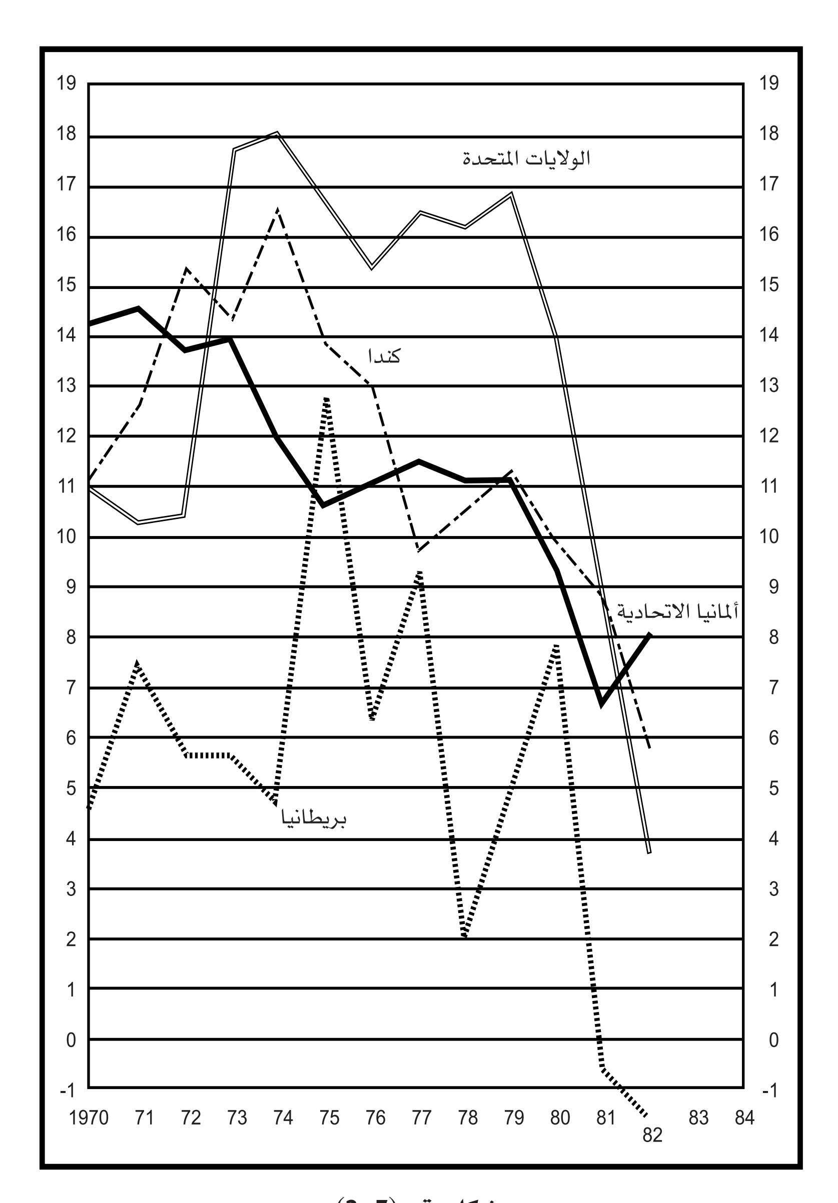
فكري ضخم بين الاقتصاديين حول تفسير هذا الوضع المأزوم. بيد أن ما يعنينا هنا، هو لفت النظر إلى أهم الإنجازات الفكرية التي ظهرت في هذا الصراع، وكانت تتمحور حول قضية اتجاه معدل الربح نحو التدهور كمفسر لهذا الوضع الاقتصادي المأزوم. ورغم أنه من الصعوبة بمكان اختيار أهم هذه الإنجازات، بسبب كثرتها وتنوعها، فإننا سنشير في عجالة سريعة لأهم ما يمكن رصده في هذا السياق، على أن نعرض فيما بعد لأهم ما صدر مؤخرا حول هذا الموضوع، وهو دراسة جيرارد دومينل Gérard Duménil ودومينكو ليڤي Dominique Lévy الصادرة عام 1993.

فقد لاحظ عدد كبير من الباحثين، أن أهم ما يميز الأزمة الراهنة للرأسمالية، هو ذلك النزوع الشديد لمعدل الربح نحو التدهور، كاتجاه كامن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يعني أن لهذا النزوع علاقة وثيقة بحالات البطالة والركود الحاصلة في البلدان الصناعية الرأسمالية. فطبقا للدراسة التي أجراها أ. جلين A. Glyn وب. ستكليف R. B. Stucliff عن الرأسمالية البريطانية والصراع بين كاسبي الأجور وكاسبي الأرباح خلال الفترة 1950 ـ 1970 تبين أن نصيب الأرباح من الناتج الصافي في الشركات قد انخفض من 2, 25٪ في الفترة 1950 ـ 1954 إلى ما يقرب من النصف (1, 12٪) في عام 1970، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نصيب الأجور وإلى تردي الوضع التنافسي للصادرات البريطانية[45]. كما أن م. بانيك M. Banic و ر. أ. كلوز R. E. Close أثبتا في دراسة نشرت لهما في مجلة لويدزبنك، أن معدل الربح في قطاع الصناعات التحويلية في بريطانيا يعاني من اتجاه متدهور في الخمسينيات والستينيات[46]. كما أن إرنست ماندل Ernest Mandel قد أشار في كتابه «الرأسمالية الأخيرة»[47] إلى أن معدل الربح في الشركات الأمريكية غير المالية، بعد دفع الضرائب، قد تعرض لهبوط واضح طويل المدى خلال الفترة ما بين 1948 ـ 1973، حيث انخفض هذا المعدل من 6, 8٪ في الفترة 1948 ـ 1950 إلى 4, 5٪ في عام 1973. بل إن خبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، وهم عادة ما يحرصون على الابتعاد عن التنظير في تقاريرهم، قد رصدوا ظاهرة تدهور معدل الربح في أكبر عشر دول صناعية رأسمالية خلال الفترة 1965 ـ 1972[48] . وهو رصد يمكن الإحاطة بأهم ملامحه بإلقاء

نظرة سريعة على الشكل رقم (7 ـ 2)[49] ونفس هذا الاتجاه رصده أيضا فيليب أرمسترونج P. Armstrong وأندريه جلين A. Glyn وجون هاريسون J. Harrison في كتابهم: «الرأسمالية منذ عام 1945» الصادر في عام 1991. كما سجلوا هبوط معدل الربح في حالة الصناعات اليابانية، حيث تدهور هذا المعدل من 8, 38٪ في عام 1973 إلى 6, 14٪ في عام 1987[50].

وفيما يتعلق بدراسة جيرارد دومينل ودومينكو ليڤي التي صدرت في عام 1993 تحت عنوان «اقتصاديات معدل الربح»[51]، فهي تمثل، فيما نعتقد، أفضل الدراسات المعاصرة التي تناولت قضية اتجاه معدل الربح نحوالتدهور وعلاقته بالأزمة الراهنة للرأسمالية. وقد انطلق هذان الباحثان في البداية من الأهمية الخاصة التي يحتلها معدل الربح في الاقتصادات الرأسمالية. فهذا المعدل يؤدي في رأيهما دورا مهما في تخصيص وتوزيع الموارد بين الاستخدامات (والقطاعات) المختلفة. كما أنه يؤثر في معدل التراكم ومن ثم في معدل النمو. كما أنه يمارس تأثيرا بالغا في حالة توزيع الدخل القومي. كما يعتقد هذان الباحثان أن لمعدل الربح تأثيرا أيضا في حالة الاستقرار الاقتصادي (مستوى الأسعار، عرض النقود والسيولة المحلية) بل في التقدم التكنولوجي. ونظرا للأهمية الضخمة لهذا المعدل فإن هذين الباحثين يعتقدان أن هناك حدا أدنى لمعدل الربح يجب أن يسود، وإلا تعرض النظام لحالة من عدم الاستقرار[52].

وكانت القضية الأساسية التي اهتم بها هذان الباحثان الفرنسيان، هي التعرف على الاتجاه التاريخي لمعدل الربح على مدى زمني طويل، واختارا في ذلك اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره نموذجا متقدما للرأسمالية، وتتوافر حوله بيانات كثيرة. وقد قاما بجمع سلسلة طويلة من البيانات الإحصائية حول معدل الربح، ومعدل الأجور الحقيقية، وعدد ساعات العمل الكلية، وحجم الناتج القومي الإجمالي والصافي، وحجم رأس المال الثابت، ومعدل استغلال الطاقة الإنتاجية، وذلك لمدة 120 سنة، تبدأ منذ الحرب الأهلية الأمريكية في عام 1869 حتى عام 1989. وقد أخذا الاتجاه التاريخي لمجمل الاقتصاد الأمريكي بشكل عام global وباعتباره شبكة من العلاقات المتداخلة بين المتغيرات الكلية: الأجور، إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال، ومعامل رأس المال للعمل[53] Capital / Labor Ratio ومعامل



شكل رقم (2.7)

تطور المعدل الحقيقي لربحية رأس الما خلال الفترة 1970-1984 في بعض الدول الرأسمالية

رأس المال للناتج[54] Capital / Output Ratio ... إلى آخره.

وقد انتقد دومينل وليفي معظم نظريات الدورة الاقتصادية السابقة لإهمالها معدل الربح، باستثناء النظرية الماركسية والنظرية الكينزية. بيد أنهما يعتقدان أن التحليلين التقليديين الماركسي والكينزي قد ناقشا القضية من حيث علاقة معدل الربح بعدم كفاية الطلب إبان مراحل الدورة. ففي النظرية الماركسية يؤدي ارتفاع معدل الربح إلى نقص في الطلب على السلع الاستهلاكية، في حين أنه في النظرية الكينزية يؤدي انخفاض معدل الربح إلى نقص الطلب على السلع الاستثمارية، مما يعني أن «عنصر الطلب» هو «البطل» في حوادث الدورة. وهذا ما تؤكده الأبحاث الكينزية حول الدورة (أبحاث هـ. مولتون H. Moulton و ألفن هانسن A. Hansen على سبيل المثال[55]) وفي الدراسات الماركسية، كما رأينا حالا عند سويزي وباران. أما عند دومينل وليفي، فالقضية الأساسية تتمثل في البحث حول تأثير معدل الربح في سلوك العرض الكلي[56].

وقد اعتمد دومينل وليفي على بناء نموذج للتوازن الاقتصادي العام[57]، واستخدامه في تحديد المسار التاريخي لمعدل الربح في الاقتصاد الأمريكي. وقد استخدما تعريفا محددا للربح يعتمد على الأخذ بالمفهوم الواسع للأرباح وبالمفهوم الضيق لرأس المال، توخيا للحيطة في التقديرات. فالربح عندهما هو، ببساطة شديدة، الفرق بين الناتج ودخل العمل، بينما اقتصر تعريفهم لرأس المال على رأس المال الثابت فقط (المعدات والإنشاءات) مطروحا منه الاهتلاك[58]. وعليه، فمعدل الربح عندهما تحدده المعادلة الآتية[59]:

$$r = \frac{\pi}{K} = \frac{Y - W}{K} = P_K \left(1 - \frac{w}{P_L}\right) = P_K \pi$$

حيث Y = الإنتاج

K = رأس المال

L = حجم العمالة (التوظف)

π = الربح (Y - W)

W = الأجور الإجمالية (عدد العمال L مضروبا في معدل الأجر الحقيقي W)

$$Pk = \text{إنتاجية رأس المال} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{رأس المال}} = \frac{Y}{K}$$

$$P_L = \text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{العمل}} = \frac{Y}{L}$$

W = معدل الاجر الحقيقي

π = نصيب الربح من الناتج $\frac{\pi}{Y}$

ومن الواضح، أنه طبقا لهذا التعريف، فإنه لو توافرت معلومات حول إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال، ومعدل الأجر، فإنه يكون من السهولة تحديد معدل الربح.

وعلى أي حال، فإنه بواسطة السلسلة الإحصائية الغنية التي توافرت للباحثين حول المتغيرات الأساسية للنموذج، استطاعا أن يحللا المسار التاريخي لمعدل الربح في الاقتصاد الأمريكي خلال هذه المدة الطويلة، وعلاقة التغير في هذا المعدل بالتغيرات التي حصلت في الأجور (كلفة العمل) وفي التكنولوجيا، وفي توزيع الدخل، وفي إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال. وتوصلا إلى تقسيم هذه المدة إلى ثلاث مراحل أساسية متمايزة، كانت تنفصل بعضها عن بعض بصدمات معينة، واحتوت كل مرحلة على عمليات تحول مهمة حدثت في النظام الرأسمالي. وهذه المراحل الثلاث هي:

* مرحلة أولى، اتجه فيها معدل الربح نحو الانخفاض.
* مرحلة ثانية، وسطية، اتجه فيها معدل الربح للارتفاع.
* مرحلة ثالثة، اتجه فيه المعدل نحول الانخفاض من جديد.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى فإنها تبدأ منذ انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وحتى مطلع السنوات الأولى من القرن العشرين. وفيها يتدهور معدل الربح على نحو ملحوظ ـ باستثناء الفترة الممتدة ما بين 1869 وحتى

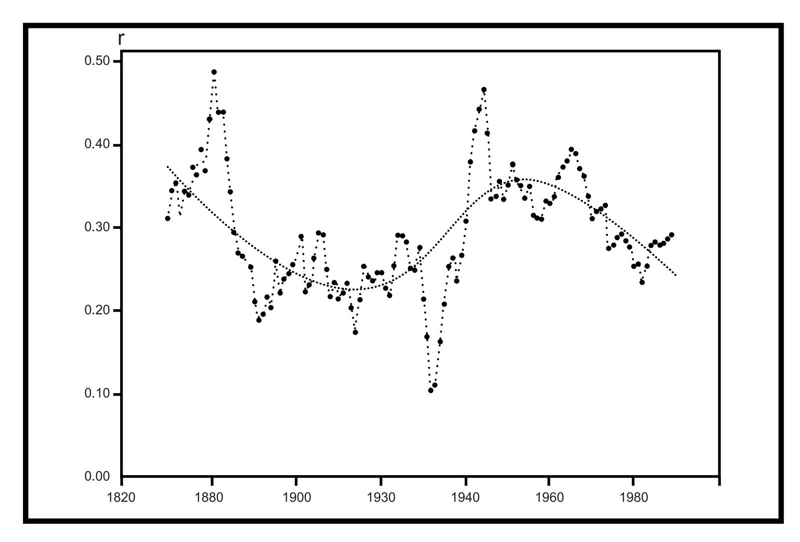
1880 ـ انظر الشكل رقم (7 ـ 3)[60]. فقد هبط من 3 ,39٪ في عام 1869 إلى أدنى مستوى له في عام 1912 (عشية الحرب العالمية الأولى) حيث وصل إلى 5 ,22٪. وكان متوسط معدل انخفاضه السنوي خلال كل هذه الفترة ـ 60 ,1٪. ومن الملاحظ أن هذه الفترة تعكس تماما تحليل ماركس ورؤيته للاتجاه الكامن لمعدل الربح نحو التدهور والعوامل المسؤولة عن هذا التدهور. ففي هذه الفترة تزايد معامل رأس المال للعمل (وهو ما يعني زيادة التركيب العضوي لرأس المال) بسبب الاستخدام المتزايد للآلات والماكينات. وكان متوسط معدل النمو السنوي لهذا المعامل لكل الفترة 06 ,2٪. وزاد تراكم رأس المال. كما اتجهت تكلفة العمل، أو بتعبير آخر، الأجور الحقيقية، نحو الارتفاع وبلغ متوسط معدل نموها السنوي خلال هذه الفترة 47 ,1٪، الأمر الذي حفز إلى مزيد من ارتفاع معامل رأس المال للعمل وتطبيق منجزات التقدم التكنولوجي آنذاك، وهو ما انعكس في زيادة إنتاجية العمل. بيد أن التقدم التكنولوجي في تلك المرحلة كان لا يزال بطيئا، ومن ثم لم يكن من القوة والكفاية بحيث يحد، أو يمنع، معدل الربح من التدهور على نحو خطير.

على أن التدهور الذي طرأ على اتجاه معدل الربح في هذه المرحلة كانت له في الحقيقة نتيجتان مهمتان هما :

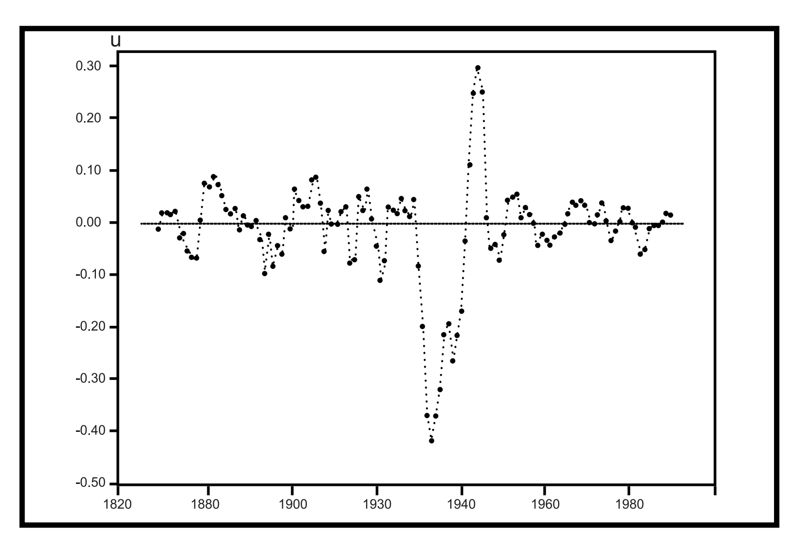
* الأولى، أنه خلق درجة عالية من عدم الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر، وهو الأمر الذي انعكس بشكل واضح في التقلبات العنيفة التي حدثت في معدل استغلال الطاقات الإنتاجية (انظر الشكل رقم 7 ـ 4 مع مراعاة أن التقلب هنا مقيس على أساس تقلبات الناتج القومي الإجمالي حول اتجاهه العام، وهو يعبر عن الفرق بين لوغاريتم الناتج القومي الإجمالي واتجاهه العام)[61].

* الثانية، أن النمو الذي حدث في كلفة العمل (تحسن مستويات الأجور) سرعان ما واجه كوابح شديدة للحد من سرعته، وهو الأمر الذي بلغ ذروته في الكساد الدوري الذي حدث في نهاية القرن التاسع عشر، حيث وصل معدل البطالة إلى 4 ,18٪ من قوة العمل في عام 1894، وما ترتب على ذلك من تدهور شديد في مستويات الأجور ومستوى المعيشة[62].

على أن النظام بدأ منذ نهاية هذه الفترة يولد قوى مضادة «لكبح» اتجاه



شكل رقم (7-3): الاتجاه التاريخي لمعدل الربح للفترة 1960-1980



شكل رقم (7-4): الاتجاه التاريخي لمعدل استغلال الطاقة الإنتاجية للفترة 1960-1980

معدل الربح نحو مزيد من التدهور. وكان أهم هذه القوى، هو التقدم في فن إدارة المشروعات. وظهرت بدايات ما سُمي بعدئذ بالثورة الإدارية Managerial Revolution. ويبلور لنا الجدول رقم (7 ـ 1) متوسط معدل التغير السنوي للمتغيرات الأساسية في نموذج دومينل وليڤي خلال المرحلة الأولى من تقسيم تاريخ الرأسمالية.

جدول رقم (7 – 1)

المتغيرات	متوسط معدل التغير السنوي للفترة 1869 – 1912
الأجور الحقيقية W	%1,47
متوسط إنتاجية العمل Y/L	%1,22
معامل رأس المال للعمل K/L	%2,06
متوسط معدل الربح r	%1,60-
متوسط إنتاجية رأس المال Y/K	%1,15-

Source: G. Dumenil & D. Levy: The Economics of The Profit Rate, **Edward Elgar**, **England and USA**, **1993**, **p**.**264**.

أما المرحلة الثانية، فهي تبدأ من بدايات القرن العشرين وتمتد حتى العقد الخامس من هذا القرن. وفيها تطرأ أنماط جديدة من الأحداث التي تفاعلت فيما بينها لتجعل معدل الربح يغير من اتجاهه الهابط إلى اتجاه صاعد. فقد ارتفع متوسط معدل الربح في بداية هذه المرحلة من 5 ,22٪ في عام 1912، وواصل صعوده إلى حده الأقصى حتى 5 ,35٪ في عام 1951. وقد شهدت هذه المرحلة ثلاثة أحداث جسام هي:

1 ـ اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1919)

2 ـ حدوث أزمة الكساد الكبير (1929 ـ 1933)

3 ـ قيام الحرب العالمية الثانية (1940 ـ 1945)

وبشكل عام يلاحظ في هذه المرحلة ذلك الارتفاع المعتدل الذي حدث في معامل رأس المال للعمل (كان متوسط هذا الارتفاع سنويا 29 ,0٪) بينما ارتفعت إنتاجية العمل بشكل أعلى وأسرع من هذا المعامل (حيث ارتفعت بنسبة 32 ,2٪ في المتوسط سنويا). كذلك ارتفعت أيضا إنتاجية رأس المال (بمتوسط سنوي 45 ,1٪). وكل ذلك انعكس، بالطبع، في دفع اتجاه معدل

الربح نحو الارتفاع، حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي 44, 1٪ خلال هذه المرحلة ـ انظر الجدول رقم (7 ـ 2).

جدول رقم (7 – 2)

	متوسط معدل التغير السنوي للفترة 1912 – 1951
الأجور الحقيقية W	%2,32
متوسط إنتاجية العمل Y/L	%2,32
معامل رأس المال للعمل K/L	%0,29
متوسط معدل الربح r	%1,44
متوسط إنتاجية رأس المال Y/K	%1,45

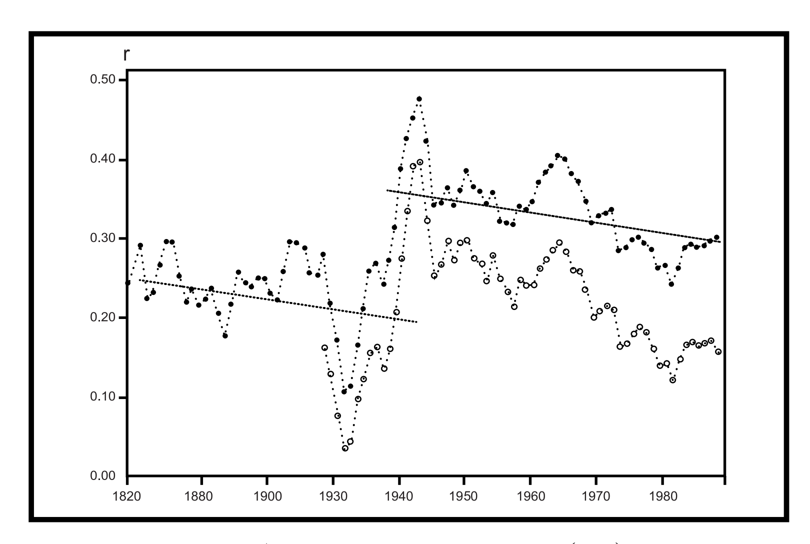
Source: G. Dumenil & D. Levy: The Economics …, op.cit., p.264
Edwar Elgar, **England and USA**, **1993**, **p**.**264**.

وعلى أي حال، فإن هذا التطور الإيجابي الذي حدث في اتجاه معدل الربح، قد تحقق في ظل مجموعة مهمة من العوامل. أولها أن معدل نمو تكلفة العمل (الأجور) قد عوضه بالتمام ارتفاع مناظر في إنتاجية العمل. وثاني هذه العوامل هو التقدم التكنولوجي الذي ظهر خلال هذه المرحلة في شكل معدات إنتاجية جديدة أو في شكل المشروعات الصناعية الحديثة التي بدأت تطبق أساليب الإدارة العلمية المتطورة، مستخدمة في ذلك ما سُمي بالتيلورية Taylorism وهي الأساليب التي استهدفت تكثيف استغلال رأس المال الثابت وزيادة إنتاجية العمل[63]. وخلال هذه المرحلة تحدث الكثيرون عما سُمي بالثورة الإدارية[64] التي انفصلت فيها الإدارة عن الملكية، وبدأ ظهور شريحة المديرين المحترفين. كذلك يلاحظ أن هذه المرحلة شهدت اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية وما أدت إليه من زيادة هائلة في حجم الإنفاق العام الحكومي، مما كان له أثر كبير في إنعاش الاقتصاد الأمريكي. كذلك لا يجوز أن ننسى أنه إبان هذه المرحلة تطورت أساليب الضبط الاجتماعي للرأسمالية، حيث تطورت أشكال وسياسات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، سواء أكان ذلك في سنوات الحرب العالمية الأولى، أو إبان فترة الكساد الكبير (سياسة النهج الجديد New Deal) أو في غمار الحرب العالمية الثانية، أو بعد انتهاء الحرب، من خلال تطبيق السياسات

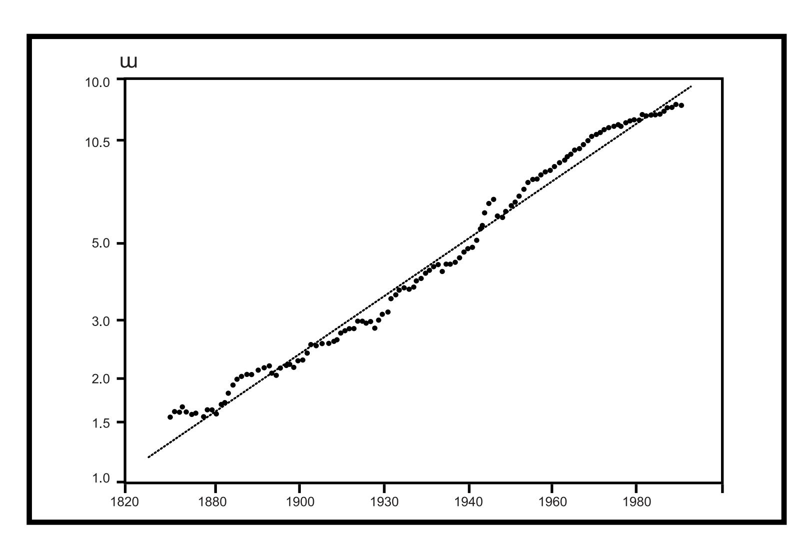
الكينزية. فكل هذه العوامل كانت وراء اتجاه معدل الربح نحو الارتفاع (انظر الشكل رقم 7 ـ 5 الذي يوضح القفزة التي حدثت في هذا المعدل مع بداية الحرب العالمية الثانية[65])، ووراء الزيادة التي حدثت في الأجور (انظر الشكل 7 ـ 6 الذي يوضح تطور كلفة العمل خلال المدة 1860 ـ 1980)[66].

على أن الارتفاع المعتدل الذي حدث في معدل الربح خلال هذه المرحلة قد واكبه أيضا ارتفاع معتدل في تراكم رأس المال. فالنمو الذي حدث في رصيد رأس المال الثابت (وهو ما يعبر عن تراكم رأس المال) كان متواضعا، حيث بلغ 7 , 0٪ في المتوسط سنويا خلال المدة 1912 ـ 1951، بينما بلغ في المرحلة الأولى 65 , 4٪ (انظر الشكل رقم 7 ـ 7 الذي يوضح تطور معدل التراكم واتجاهه التاريخي خلال الفترة 1860 ـ 1980) مع مراعاة إهمال المعدلات السالبة التي حدثت إبان سني الكساد الكبير[67]. كذلك، لوحظ أيضا على هذه المرحلة، أن هناك علاقة وثيقة بين التغير الذي حدث في الأجور (كلفة العمل) ومعدل الربح. (انظر الشكل رقم 7 ـ 8 الذي يوضح هذه العلاقة[68]) مع مراعاة أن هناك فترة إبطاء Time - Lag مقدارها خمس سنوات بعد كل تغير يحدث في معدل الربح. ويشير دومينل وليفي، إلى أن كل خفض حدث في معدل الربح (كما حدث في المرحلة الأولى) كان يقود إلى خفض في كلفة الأجور. فانخفاض الربح يؤدي بداهة إلى مقاومة رجال الأعمال لمطالب العمال بشأن رفع الأجور، كما أنه يقلل من حوافز التراكم، ويخفض، من ثم، من الطلب على العمل. والعكس صحيح أيضا. فالارتفاع الذي يحدث في معدل الربح يسمح بزيادة كلفة العمل من خلال زيادة تراكم رأس المال وزيادة الطلب على العمل. ولهذا ستلاحظ من الشكل رقم (7 ـ 8) أن المرحلة الثانية التي ارتفع فيها معدل الربح ارتفع معها أيضا معدل الأجر. وهما يعتقدان أن حركة المخترعات والتجديدات التكنولوجية التي حدثت في هذه المرحلة قد خففت إلى حد بعيد من حدة التناقضات القائمة بين الأجور والأرباح، حيث سمحت لكل منهما بالتزايد المتزامن المعتدل.

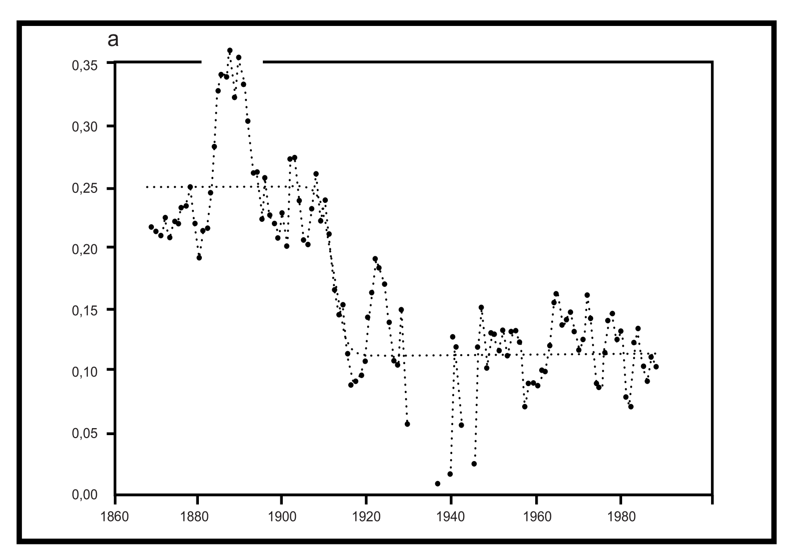
ويشير دومينل وليفي إلى أنه على الرغم من الارتفاع المعتدل الذي سجله اتجاه معدل الربح في هذه المرحلة، وكذلك التحسن الذي طرأ على الأجور، فإن هناك أمورا جديدة قد طرأت على بنية الرأسمالية، وجعلتها



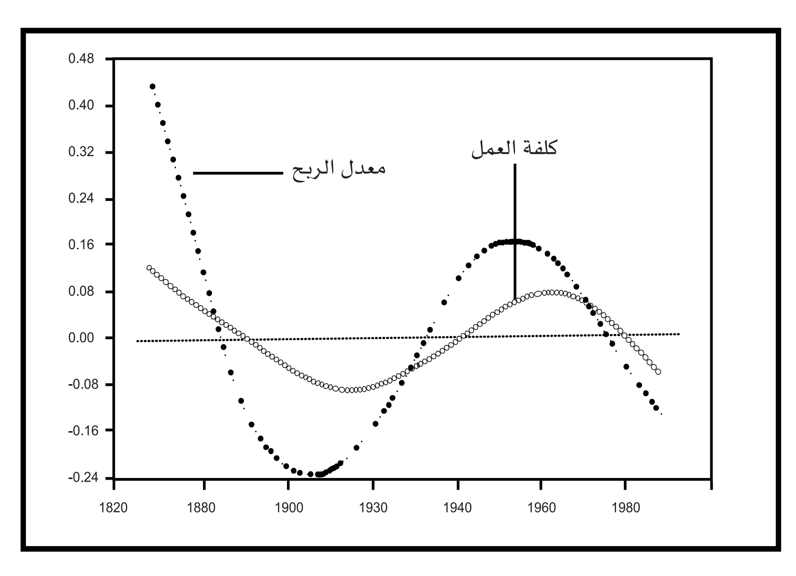
شكل رقم (7-5): ارتفاع معدل الربح لمجمل الاقتصاد القومي ولقطاع الشركات أثناء الحرب العالمية الثانية



شكل رقم (7-6): تطور كلفة العمل واتجاهها التاريخي خلال الفترة 1860-1980



شكل رقم (7-7): تطور معدل التراكم للفترة 1860-1980



شكل رقم (7-8): التقلبات التاريخية في معدل الربح وكلفة العمل 1860-1980

أشد حساسية للتعرض لعدم الاستقرار، ومن ثم أصبحت في حاجة دائمة إلى سياسات الاستقرار. من هذه الأمور أن سرعة التقدم التكنولوجي التي حدثت في هذه المرحلة قد عرضت أجزاء واسعة من أرصدة رأس المال الثابت للتقادم الفني بسرعة وخفضت من قيمتها. وثاني هذه الأمور التوسع الكبير الذي حدث في الأسواق المالية والنقدية واجتذابها أحجاما ضخمة من الأموال، نظرا لارتفاع معدل الربحية فيها والتوسع الذي حدث في النظام المصرفي وأنشطته، وهو الأمر الذي غذى في هذه المرحلة من عمليات المضاربة في سوق الأوراق المالية. ولعل ذلك يوضح لنا الانهيار الدراماتيكي الذي حدث بالكساد الكبير، وما عكسه من مضاربات شديدة وانهيارات في قيم الأصول المالية والرأسمالية.

ومهما يكن من أمر، فإن فترة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد اتسمت بارتفاع واضح في معدل الربح في الاقتصاد الأمريكي، وما عبر عنه ذلك من نمو في النشاط الاقتصادي، وتقدم تكنولوجي، وتحسن في توزيع الدخل، ونمو في التوظف (ومن ثم ضآلة معدل البطالة). ناهيك عن أثر الدور بالغ الأهمية الذي احتلته الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي وبخاصة في ضوء الأسس التي رسمتها اتفاقات بريتون وودز (إنشاء صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، اتفاقية الجات). وظلت هذه الظروف المواتية قائمة إلى نهاية الستينيات، تقريبا، وعندها تبدأ قوى جديدة ذات اتجاه مغاير تماما.

أما المرحلة الثالثة التي تبدأ من الخمسينيات وتمتد حتى الوقت الحاضر، ففيها يحدث تحول في اتجاه معدل الربح، حيث يميل للهبوط المستمر، عائدا بذلك إلى نفس المسار الذي كان عليه إبان المرحلة الأولى في بداية القرن العشرين. ويعتقد دومينل وليڤي، أن هذا التحول كان في الحقيقة متأثرا بالتطورات التي حدثت في المرحلة الثانية/ الوسطية. فالارتفاع الذي حدث في معدل الربح خلال هذه المرحلة الأخيرة سمح بارتفاع كلفة العمل (الأجور ودولة الرفاه) وبزيادة التراكم وارتفاع معامل رأس المال للعمل. فكل ذلك أدى، في مرحلة تالية، إلى ميل معدل الربح، مرة أخرى، نحو التدهور - على الرغم من رخاء فترة الستينيات التي حدثت فيها موجة انتعاش واضحة تحت تأثير حرب ڤيتنام وسياسات دولة الرفاه الكينزية.

وقد حدث هذا التحول في اتجاه معدل الربح منذ بداية عقد السبعينيات (تقريبا). فمنذ بداية هذا العقد، تتدهور إنتاجية رأس المال، ويقل معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، وتظل الأجور في حالة تزايد، ويتجه معامل رأس المال للارتفاع بشكل واضح بسبب استخدام فنون الإنتاج الحديثة وسرعة تقادم رأس المال. وفي ضوء ذلك، ليس من قبيل المصادفة أن يسجل معدل الربح خلال الفترة 1951 ـ 1989 هبوطا سنويا في حدود 0,84٪ ـ انظر الجدول رقم (7 ـ 3).

على أن المرحلة الثالثة التي اتجه فيها معدل الربح نحو الانخفاض تختلف عن المرحلة الأولى التي حدث فيها أيضا هذا الانخفاض، من عدة زوايا مهمة:

* فبينما كانت المرحلة الأولى تتسم برأسمالية المنافسة إلى حد بعيد، تميزت المرحلة الثالثة بسيادة الرأسمالية الاحتكارية.

* أن المرحلة الأولى تميزت باستقرار نسبي عال لأسعار الصرف والعلاقات النقدية الدولية بسبب سيادة قاعدة الذهب Gold Standard آنذاك[69]. أما في المرحلة الثالثة فيسود فيها نظام تعويم أسعار الصرف وتقلباتها الشديدة بعد انهيار نظام النقد الدولي في بداية السبعينيات. كما تتسم المرحلة الثالثة بوجود مشكلة مديونية عالمية ضخمة لدول العالم الثالث، لم تكن موجودة في المرحلة الأولى.

* أن المرحلة الأولى تميزت، إلى حد بعيد، بدرجة عالية من الاستقرار النقدي (معدل تضخم بسيط جدا، وعدم وجود عجز محسوس في الموازنة

جدول رقم (7 – 3)

المتغيرات	متوسط معدل التغير السنوي للفترة 1951 – 1989
الأجور الحقيقية W	1,53
متوسط إنتاجية العمل Y/L	1,52
معامل رأس المال للعمل K/L	2,19
متوسط معدل الربح r	0,84-
متوسط إنتاجية رأس المال Y/K	0,82-

Source: G. Dumenil & D. Levy: Ibid, p. 264

العامة للدولة). أما في المرحلة الثالثة، فعلى العكس من ذلك، يسودها تضخم مرتفع وعجز كبير في الموازنة العامة للدولة.

* في ضوء حالة الركود والبطالة والتضخم التي اتسمت بها المرحلة الثالثة، فقد برزت فيها ظاهرة لم تكن معروفة من قبل، وهي ظاهرة الركود التضخمي(70) Stagflation.

وأيا كان الأمر...

فقد لخص دومينل وليفي دراستهما عن التطور التاريخي لمعدل الربح في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1860 ـ 1985 وذلك من واقع نتائج النموذج الرياضي المستخدم، في أربع قضايا أساسية هي(71):

* الأولى: أنه لو غضضنا الطرف عن السرعة المتزايدة التي حدثت في المخترعات والتقدم التكنولوجي خلال المرحلة الثانية الوسيطة، فإن حسابات النموذج ونتائجة تتطابق مع المسار الماركسي المعروف، والذي فيه نجد أن كلفة العمل وإنتاجية العمل ومعامل رأس المال للعمل سوف تتجه للتزايد بشكل أسي Exponentially مع التدهور الأسي الذي يحدث في معدل الربح. وعليه يمكن تصوير المسار الزمني لتطور معدل الربح كما هو وارد في الشكل رقم (7 ـ 9) الذي يوضح المسار الهابط المستمر. باستثناء «النتوء Bulge» الذي حدث في المرحلة الثانية الوسطية خلال عقد الستينيات من هذا القرن(72).

* الثانية: أن معدلا مرتفعا للمخترعات والتقدم التكنولوجي، مثلما كان عليه الحال في المرحلة الثانية الوسطية من شأنه أن يخفف بشكل مؤقت من حدة التناقض القائم بين حركة كلفة العمل (الأجور) ومعدل الربح، لأنه يسمح بارتفاع آني لكل منهما.

* الثالثة: أن تأثير تدهور ربحية رأس المال على نمو كلفة العمل، سيؤدي إلى هبوط جميع المتغيرات، وأن التوسع في استخدام الماكينات (الأتمتة) عبر الزمن سيؤدي إلى دخول الاقتصاد القومي برمته إلى حالة من الركود التي وصفها جون ستيوارت مل (1806 ـ 1873)(73).

* الرابعة: أن الحالة الراهنة للهبوط الحادث في معظم المتغيرات الاقتصادية إنما يذكرنا بنفس الحالة الاقتصادية الاجتماعية التي كانت عليها الرأسمالية في نهاية المرحلة الأولى من الدراسة، وهي المرحلة التي

سجل فيها معدل الربح تدهورا شديدا، مسببا في ذلك مزيدا من البطالة، وانخفاضا في الأجور، وتردياً في مستوى المعيشة... وخاصة في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

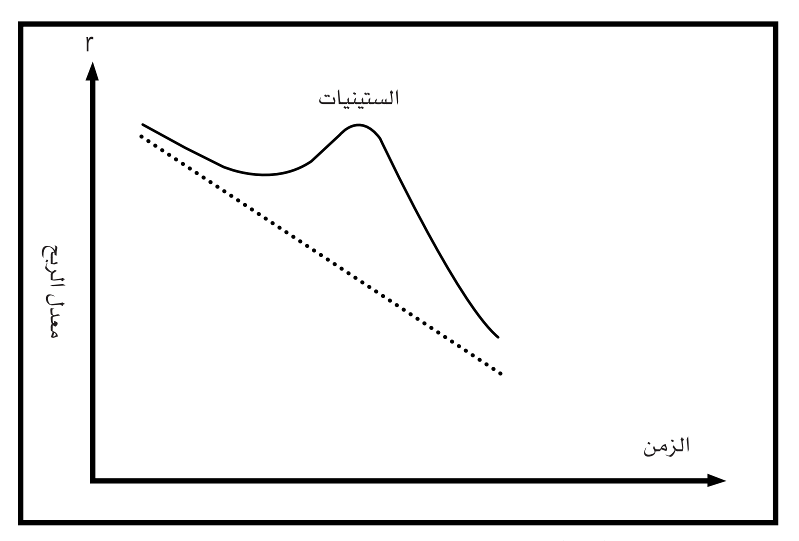
ولكن ماذا بشأن توقعات المستقبل؟

رغم أن دومينل وليفي يعتقدان أنه من الصعوبة بمكان، بشكل عام، استخلاص اتجاه محدد لمسار التطور في المستقبل، ورغم أنهما يؤكدان أنهما لا يدعوان للتشاؤم أو للتفاؤل بشأن المستقبل، ولا يقترحان في دراستهما سياسات معينة للخروج من هذا المسار الهابط لمعدل الربح، إلا أنهما يعتقدان أنه من الممكن تصور ثلاثة سيناريوهات محتملة - انظر الشكل رقم (7-10)[74].

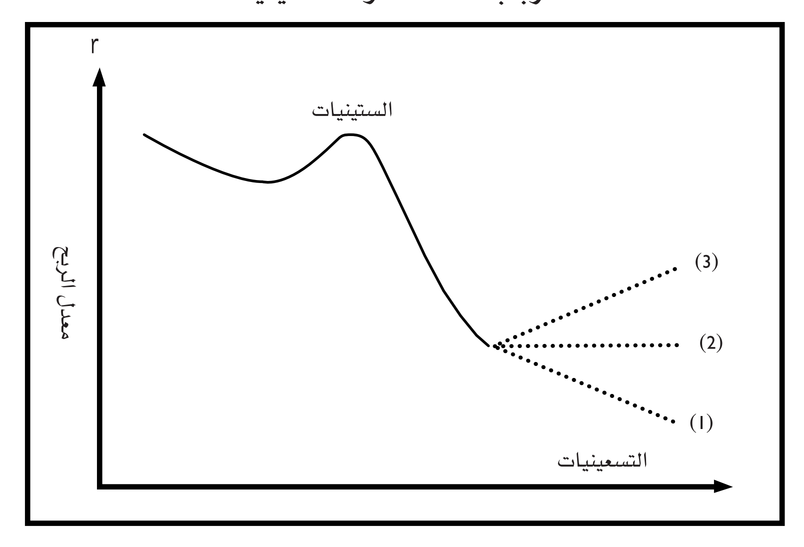
* السيناريو الأول، ويقوم على افتراض استمرار تدهور معدل الربح بافتراض تكرار التغيرات التي حدثت في المجال التكنولوجي ومجال توزيع الدخل. لكن مكمن الصعوبة هنا تتمثل في الحاجة إلى مزيد من وسائل الضبط الاجتماعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي Social Control of Stability وكيفية إدارة الصراعات الاجتماعية، وبخاصة في ظل وضع تسعى فيه الحكومة إلى خفض عجز الموازنة العامة وما يؤدي إليه ذلك من تأثير سلبي في حالة توزيع الدخل. وفي هذا السيناريو الذي ينطوي على وضع انكماشي ستظل مشكلة البطالة هي أكثر المشكلات إلحاحا وخطورة.

* السيناريو الثاني، ويقوم على افتراض بقاء هبوط معدل الربح على حالة دون تغير لفترة قادمة. وهو يفترض، بالتالي، بقاء إنتاجية العمل ورأس المال وكذلك الأجور والتغيرات التكنولوجية وحالة توزيع الدخل على حالها. ولكن احتمال تدهور هذا المعدل إلى مستويات أدنى، ومن ثم فإن تردي الوضع الاقتصادي برمته، سيكون واردا. وإذا حدث ذلك فسيكون على حساب وقف التقدم التكنولوجي الهائل الذي تشهده الرأسمالية حاليا. وعموما، فإن الوضع الذي يصوره هذا السيناريو أفضل بلا شك من الوضع الذي يصوره السيناريو الأول.

* السيناريو الثالث، وهو أكثر السيناريوهات تفاؤلا، ويقوم على تصور بدء اتجاه معدل الربح نحو الصعود مرة أخرى لفترة قادمة، وهو يفترض تكرار ما حدث عند مشارف الدخول إلى القرن العشرين من ثورة في مجال



شكل رقم (7-9): الاتجاه الهابط لمعدل الربح في عالم ما بعد الحرب باستثناء «نتوء» الستينيات



شكل رقم (7-10): السيناريوهات الثلاثة المحتملة لاتجاه معدل الربح في التسعينيات

التكنولوجيا والإدارة، تنقل الرأسمالية إلى مرحلة جديدة من التطور. ويشير الباحثان إلى أن تحقيق ذلك سوف يتطلب استمرار الاستخدام المكثف للكومبيوتر ونظم المعلومات، وسيتطلب أيضا وجود أشكال جديدة مرنة من العلاقات بين الشركات والمؤسسات، وبين الشركات والمؤسسات وباقي المجتمع، كما أن ذلك يتطلب التمويل المجتمعي لعمليات البحث والتطوير Socialization of R& D، وعلى إنجاز ثورة إدارية جديدة بإمكانها التحرك صوب زيادة معدلات التراكم والنمو والتشغيل والأجور. على أن تحقيق ذلك رهن ببروز وضع تاريخي جديد ذي قوى اجتماعية مؤهلة، اقتصاديا وسياسيا، لإنجاز هذه المهمة.

الهوامش والمراجع

(1) يتكون «رأس المال» من أربعة أجزاء. وقد صدر الجزء الأول في عام 1868، وصدرت الأجزاء الثلاثة الأخرى بعد وفاة كارل ماركس. حيث صدر الجزء الثاني في عام 1885، والثالث في عام 1894 من خلال زميله فريدرش إنجلز. ثم صدر الجزء الرابع في عام 1910، وأشرف على نشره كارل كاوتسكي K. Kautsky.

(2) انظر: جوزيف أ. شومبيتر - عشرة من أئمة الاقتصاد (من ماركس إلى كينز) ترجمة د. حسين عمر. سلسلة الألف كتاب (قم 196) مكتبة الشرق، بالفجالة - القاهرة (من دون تاريخ) ص 47.

(3) راجع: روبرت هيلبرونر - قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1979، ص 169 وما بعدها.

(4) انظر: د. حازم الببلاوي - دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 1996، ص 88.

(5) تشمل قوى الإنتاج جميع أدوات الإنتاج التي يستخدمها الإنسان في العملية الإنتاجية، مثل الأرض والمباني والآلات والمواد الأولية. كما تشمل أيضا العمل الإنساني بما يحويه من خبرات ومعارف وقدرات عضلية وذهنية. وتحدد درجة تطور قوى الإنتاج مدى سيطرة الإنسان على الطبيعة.

(6) تضم علاقات الإنتاج مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد خلال العملية الإنتاجية. وهي لهذا تشمل: علاقات الملكية (وتعتبر هي أساس علاقات الإنتاج) وعلاقات التوزيع والتبادل.

(7) ارتبط ظهور الإنتاج السلعي، تاريخيا، بظهور الفائض الاقتصادي والملكية الفردية لأدوات الإنتاج. وهو لا يعبر عن تشكيلة اقتصادية اجتماعية محددة Social Economic Formation (أي نظام اجتماعي) لأنه وجد عبر أنظمة اجتماعية مختلفة. فقد وجد في المراحل المتأخرة من المجتمع العبودي، وفي المجتمع الإقطاعي، وفي مرحلة الرأسمالية التجارية، وبلغ ذروة نضجه في المجتمع الصناعي الرأسمالي. ولمزيد من التفاصيل راجع :

Autorenkollektiv : Lehrbuch Politische Okonomie, Vorsozialistische Produktionsweise, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1972

(8) لمزيد من التفاصيل انظر:

F. Behrens and G. Richter: “Arbeitsproduktivitat, Teil 1, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1967.

(9) انظر في ذلك:

Karl Marx: “Das Kapital”, erster Band, in: Marx/ Engels Werke, Band 23, Dietz Verlag, Berlin, 1962, S. 127.

(10) قارن د. جلال أمين - مقدمة إلى الاشتراكية مع دراسة لتطبيقاتها في الجمهورية العربية المتحدة. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1966، ص 104. وقد حاول بعض أنصار ماركس (سويزي مثلا) حل هذه الإشكالية عن طر يق معرفة معدلات الأجور المدفوعة لكل من العمل الماهر والعمل

غير الماهر لتحويل العمل الماهر إلى عمل غير ماهر (أو العكس) ـ انظر:
Paul Sweezy : Theory of Capitalist Development, London, 1949, p. 43.

(11) انظر: ل. ابالكين، س. دزاراسوف وأ. كوليكوف: الاقتصاد السياسي، ترجمة سعد رحمي. دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1987، ص124.

(12) هذا يعني، أن الأجر حسب ماركس لا يمثل ثمنا للعمل (كما هو شائع في علم الاقتصاد الرأسمالي) بل ثمنا لقوة العمل. وبعبارة أدق، الأجر هو التعبير النقدي عن قيمة قوة العمل.

(13) لمزيد من التفاصيل انظر: روبرت هيلبرونر ـ قادة الفكر الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص176 وما بعدها، د. جلال أمين، المصدر سابق الذكر، ص 105 ـ 109، د. رفعت المحجوب ـ الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية ـ القاهرة 1980، ص 39 ـ 41، د. زكريا أحمد نصر ـ التطور الاقتصادي، عرض لبعض النماذج التحليلية، مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة 1952، ص 173 ـ 183 ود. حازم الببلاوي ـ دليل الرجل العادي...، مصدر سبق ذكره، ص 96 ـ 100، د. محمد دويدار ـ مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ علم الاقتصاد السياسي، الاقتصاد السياسي والرأسمالي، الاقتصاد السياسي والاشتراكية. منشأة المعارف بالاسكندرية ـ 1982، ص 182 ـ 185.

(14) أطلق ماركس على هذه النسبة مصطلح معدل استغلال العمال. وقد يعترض البعض على ذلك بأنه لا يوجد استغلال، لأن الرأسمالي قدم أدوات الإنتاج، ومن ثم لابد أن يحصل على مقابل من وراء ذلك. لكن ماركس يرى، أنه لما كانت هذه الأدوات هي عملا مختزنا (أو ميتا) فإن قيمتها تنتقل إلى السلعة، خلال عمرها الإنتاجي، دون زيادة أو نقصان، وبالتالي فهي لا تسهم في خلق فائض القيمة.

(15) قارن في ذلك: مؤلف جماعي ـ الاقتصاد السياسي، دليل العلوم الاجتماعية، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ـ ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر ـ دمشق 1986، ص 79.

(16) انظر: د. عبد القادر محمود رضوان ـ مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، منشورات عويدات، بيروت وباريس، 1990، ص 233.

(17) راجع: ل. ابالكين وآخرين... مصدر سبق ذكره، ص 141.

(18) قارن: روبرت هيلبرونر ـ قادة الفكر الاقتصادي.. مصدر سلف ذكره، ص 178.

(19) نفس المصدر السابق، ص 179.

(20) كان هذا الافتراض محل نقد كثير من نقاد ماركس.

(21) راجع ـ د. زكريا أحمد نصر ـ التطور الاقتصادي... مصدر سبق ذكره، ص 180/181.

(22) ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن ماركس قد خصص ثلاثة فصول كاملة من الجزء الثالث من رأس المال للبحث في هذا القانون (من الفصل الثالث عشر حتى الخامس عشر).

(23) يقول جوزيف شومبيتر، وهو أعظم من أرخ لتاريخ الفكر الاقتصادي: «كان ماركس، كما أعتقد، أول عالم اقتصادي، سما فوق المعرفة المألوفة، وسبق في آرائه مؤلف كليمنت جوجلار Clement Juglar (مكتشف الدورات العشرية. ر.ز).. وهناك إشارات كثيرة أخرى تدل على أنه شغل نفسه في معالجة مشكلة الدورات الاقتصادية بعيدا عن مشكلة الأزمات. ولا ريب في أن هذه الإشارات وحدها كافية لأن يحتل مكانة رفيعة بين رواد البحث العلمي في الدورات الاقتصادية». انظر جوزيف شومبيتر: الرأسمالية، الاشتراكية، الديموقراطية. ترجمة خيري حماد، الجزء

الأول، سلسلة «اخترنا لك»، الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة 1963، ص77.
(24) قارن جوزيف شومبيتر ـ عشرة من أئمة الاقتصاد... مصدر سبق ذكره، ص 82.
(25) أكد ماركس على الطابع الدوري للأزمة حينما أشار إلى «أن حياة الصناعة تتحول إلى سلسلة متتابعة من فترات الحيوية المتوسطة، والرخاء، وإفراط الإنتاج، والأزمة والركود» ـ انظر:
Karl Marx: Das Kapital, erster Band, a.a.O., S. 476.

(26) راجع في ذلك:

Karl Marx: Das Kapital, dritter Band, in: Marx / Engels Werke, No. 25, Dietz Verlag, Berlin, 1962, S. 259.

(27) انظر، نفس المصدر السابق، ص 259.
(28) قارن: ل.أ. ابالكين وآخرين، نفس المصدر المذكور، ص197.
(29) لمزيد من التفاصيل راجع:

Karl Marx: Das kapital, zweitter Band, in: Marx/= Engels Werke, No. 26, Dietz Verlag Berlin, 1962, s. 185/186.

(30) انظر نفس المصدر السابق، ص 409.
(31) لمزيد من التفاصيل انظر:

Rosa Luxemborug: The Accumulation of Capital, with introduction by Joan Robinson, Rotledge and kegan Paul, 1957 (first published Berlin 1913).

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب تراكم رأس المال لروزا لوكسمبورج قد أثار موجة هائلة من النقاش عقب صدوره في عام 1913. وكان أهم صدى لهذا النقاش هو كتاب نيقولاي بوخارين عن «الاستعمار وتراكم رأس المال» الذي ناقش فيه أهم ما توصلت إليه روزا في كتابها من نتائج. وقد تولت روزا بعد ذلك الرد على منتقديها في كتاب صدر تحت عنوان: نقد للانتقادات An Anti-Critique. وقد نشرت دار مانثلي ريفيو في نيويورك ولندن كتاب بوخارين ورد روزا لوكسمبورج على منتقديها في مجلد واحد عام 1972.
(32) ناقش ل.س. ستافريانوس هذه المسألة، مشيرا إلى أن ارتفاع الأجور الحقيقية في بريطانيا وفرنسا خلال الفترة 1850 ـ 1913 كان يعود إلى حد كبير إلى هذا الاستغلال. ويقول في ذلك: «إن أرباح الرأسمالية الاحتكارية (وراء البحار) كانت من الوفرة والسخاء بما يكفي لتقطير بعض قطراتها إلى الجماهير بشكل لم يسبق له مثيل» ـ انظر: ل.س. ستافريانوس ـ التصدع العالمي، العالم الثالث يشب عن الطوق، ترجمة عيسى الزعبي وعبد الكريم محفوض، الجزء الأول، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ـ دمشق 1988، ص 279.
(33) كما اكتسبت أفكار روزا لوكسمبوج أهمية خاصة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية حينما طرحت قضايا تخلف وتنمية المستعمرات السابقة على بساط البحث. إذ أصبحت أفكارها مصدر إلهام ومرجعية لكثير من الدراسات الاشتراكية في هذا المجال.
(34) انظر في ذلك:

F. L. Trotsky: The First Five Years of the Communist International, New York, Monad Press, 1972.

(35) راجع:

J. Gillman; The Falling Rate of Profit, Marx's Law and its Significance to twentieth Century Capitalism, Cameron Associates, New York, 1958.

(36) انظر:

S. Mage: The Law of the Falling Tendency of the Rate of Profit., Colombia University, Ph. D. Dissertation, New York, 1963.

(37) انظر في ذلك:

Paul M. Seezy & Paul A. Baran, Monopoly Capital, Monthly Review Press, New York 1966.

وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان: رأس المال الاحتكاري، بحث في النظام الاقتصادي الاجتماعي الأمريكي، ترجمة حسين فهمي مصطفى، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1971. وإشارتنا لهذا الكتاب سوف تكون للترجمة العربية.

(38) انظر، المصدر السابق مباشرة، ص 11.

(39) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الرابع من المصدر السابق، ص78 ومابعدها. كما سيجد القارئ عرضا تفصيليا لأفكار سويزي وباران في هذا الخصوص في: رمزي زكي - الليبرالية المتوحشة، دراسة في التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة 1993، ص 57 وما بعدها.

(40) انظر سويزي وباران، نفس المصدر السابق، ص 111.

(41) نفس المصدر السابق، ص 113.

(42) نفس المرجع آنف الذكر، ص 118.

(43) نفس المصدر، ص 375.

(44) ومن بين هذه الدراسات نذكر - على سبيل المثال - ما يلي :

For Example, among many see W.D. Nordhaus, The Falling share of Profits", Brookings Papers on Economic Activity, 1: 1974; R. W, kopcke, The Decline in Corporate Profitability", Federal Reserva Bank of Boston, New England Economic Review, May-June 1978; Andrew Glyn and Bob R. Sutcliffe, British Capitalism, Workers and the Profits Squeeze, Penguin, London, 1972 M. Panic and R. E. close, Profitability of british Manufacturing Industry", Lloyds Bank Review, April 1974, G.J. Burgess and A.J. Webb, Rates of Return and Profit Shares in the United kingdom", Lloyds Bank Review, April 1974; M.A. King, The United Kingdom Profits Crises: Myth or Reality?, The Economic Journal, Vol. 85, March 1975; G. Hodgson: The Theory of the Falling Rate of Profit", New Left Review, No. 48, 1974; M. Okun, G. L Perry "Notes and Numbers on the Profit Squeeze", Brookings Papers on Economic Activity, No. 3: 1970; M. S. Feldstein and L. Summers, Is the Rate of profit Falling?" Brookings Papers on Economic Activity, No. 1: 1977; D. M. Holland, S.C. Myers, Trends in Corporate Profitability and Capital Costs", MIT Working Paper 999-87, 1978, B. M. Fraumeni and D. M. Jorgenson, Rates of Return by Industrial Sector in the United States, 1978 - 1979", American Economic Review, Vol. 7, No. 7, May 1980; Feldstein, L. Dicks-Mireaus, J. Poterba, The Effective Tax Rate and the Pre-Tax Rate of Return", Journal of Public Economics, No. 21, 1983, T. P. Hill, Profit and Rates of Return", OECD, Paris 1979.

(45) ارجع إلى : A. Glyn and R.B. Stucliff, British Capitalism, op. cit.

(46) انظر : M. Panic and R. E. Close: Profitability of British Manufacturing Industry, op. cit.

(47) راجع : Ernest Mandel; Late Capitalism, New Left Books, London, 1975.

(48) لمزيد من التفاصيل راجع :

United Nations, Economic Survey of Europe in 1983, Pre-Publication Text, Part I, Economic Commission for Europe, 1984.

(49) مصدر هذا الشكل، المرجع آنف الذكر، ص 63/1.

(50) لمزيد من التفاصيل انظر:

P. Armstrong, A. Glyn and. J. Harrison: Capitalism Since 1945, Basil Blackwell, Oxford UK, 1991, p. 250.

(51) انظر:

Gérard Dumenil and Dominique Lévy: The Economics of the Profit Rate, Competition, Crises and historical Tendencies in Capitalism, Edward Elgar, England and USA, 1993.

(52) انظر المصدر السابق، ص 225 ـ 231. ويشير هذان الباحثان إلى أن هذا الحد الأدنى لمعدل الربح لا يتوقف على مستوى الأجور والتقدم التكنولوجي فحسب، بل وعلى عوامل مؤسسية، مثل نظام الضرائب، السياسية النقدية والنظم والأعراف التي تحكم عملية توزيع الأرباح.

(53) المقصود بمعامل رأس المال للعمل هو ذلك المعامل العددي الذي يوضح عدد وحدات رأس المال لكل عامل.

(54) المقصود بمعامل رأس المال للناتج، المعامل العددي الذي يوضح لنا عدد وحدات رأس المال التي تلزم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.

(55) انظر في ذلك:

Harlod G. Moulton: Income and Economic Progress, Brookings Institution, Washington D. C., 1935; Alvin Hansen: Fiscal Policy and Busines Cycles, New York 1941; and see also: M. Aglietta: A Theory of Capitalist Regulation, New Left Books, London 1979.

(56) راجع: جيرارد دومنيل ودومينكو ليڤي، مصدر سبق ذكره، ص 236.

(57) راجع بالتفصيل هذا النموذج، في المصدر السابق، ص 111 ـ 139.

(58) في بعض أجزاء الدراسة أضاف الباحثان إلى رأس المال الثابت التغير في المخزون السلعي.

(59) انظر هذه المعادلة في دومنيل وليڤي، نفس المصدر، ص 29.

(60) مصدر الشكل، المرجع آنف الذكر ص 251.

(61) مصدر الشكل، نفس المرجع المذكور، ص 251.

(62) يقول دومنيل وليڤي، إنه خلال السنوات الأولى من القرن العشرين كانت أوضاع العمال تزداد سوءا من سنة لأخرى، ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، بل في كل البلدان الصناعية. ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يتحدث الماركسيون آنذاك (لينين) عن توقعاتهم بأن الرأسمالية قد دخلت مرحلة احتضارها النهائي بسبب استفحال تناقضاتها الداخلية. وكان قيام الثورة البلشفية في روسيا في عام 1917 من أهم العلامات البارزة لهذه الفترة ـ انظر المصدر آنف الذكر، ص 328.

(63) انظر، نفس المصدر السابق، ص 312.

(64) راجع على سبيل المثال:

Alfred Chandler: The Visible Hand, The Managerial Revolution in American Buisness, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts and London, 1977; Alfred Chandler:

Scale and Scope, The Dynamics of Industerial Capitalism, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, and London, England, 1990.

(65) مصدر هذا الشكل: دومنيل وليڤي، نفس المصدر، ص 248.

(66) مصدر الرسم، نفس المرجع السابق، ص 253.

(67) مصدر الرسم، نفس المرجع السابق، ص 286. يتضح من هذا الرسم أن معدل التراكم يكاد يكون اتجاهه موازيا للمحور الأفقي بعد الحرب العالمية الثانية.

(68) مصدر الرسم، المرجع نفسه، ص 267.

(69) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: رمزي زكي - التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخف بدول العالم الثالث. سلسلة عالم المعرفة (رقم 118) التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ـ 1987.

(70) للإحاطة بهذه الظاهرة انظر: رمزي زكي ـ التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي ـ القاهرة 1996، ص 33 ـ 144.

(71) راجع دومنيل وليڤي ـ نفس المصدر، ص 276 ـ 277.

(72) مصدر الشكل، نفس المرجع السابق، ص 333.

(73) للإحاطة بهذه الفكرة عند جون ستيوارت مل، راجع: رمزي زكي ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة رقم (84) يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت 1984، ص 63 ـ 66.

(74) مصدر الشكل، دومنيل وليڤي، نفس المصدر المذكور، ص 336.

8 تفسير البطالة عند النيوكلاسيك

كانت رؤى الاقتصاديين ونظرياتهم ومواقفهم تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية تتأثر دوما بالمشكلات المهمة التي كانت تشغل عصرهم، وبطبيعة المصالح والقوى الاجتماعية التي يدافعون عنها. ولهذا ينبغي لنا الإحاطة بالخريطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاش فيها النيوكلاسيك وشهدت غروب شمس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومهدت السبيل لظهور ما يسمى بالمدرسة الحدية Marginal School أو المدرسة النيوكلاسيكية New Classical (وتعرف أحيانا تحت مصطلح المدرسة التقليدية الجديدة)، وذلك قبل أن نتعرف على فكر هذه المدرسة فيما يتعلق بطبيعة البطالة وأسبابها وسبل علاجها. وبادئ ذي بدء، نشير إلى أن هذه المدرسة قد انقضّت على منجزات الكلاسيك وتنكرت لأهم تعاليمهم، وغيرت بشكل جذري في مجال الاهتمام في البحث الاقتصادي على نحو شكل انقلابا واضحا في علم الاقتصاد آنذاك. وكان ذلك بداية التصفية الحقيقية لعلم الاقتصاد السياسي باعتباره علما اجتماعيا وتحويله

إلى علم تبريري يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة. على أن ظهور هذه المدرسة كان نتاجا للصراع الاجتماعي والفكري المرير الذي شهدته دول القارة الأوروبية بعد دخولها مرحلة الثورة الصناعية.

كان الواقع الاجتماعي التاريخي آنذاك يزخر بألوان عديدة من المشكلات والتناقضات والمآسي والكوارث، الاقتصادية والاجتماعية والخلقية والإنسانية، التي صاحبت نشوء مجتمع الرأسمالية الصناعية. ورغم أن الاقتصاديين الكلاسيك قد حاولوا، على نحو ما رأينا سابقا، من خلال قوانينهم المكتشفة التي أسبغوا عليها صفة الخلود والموضوعية والصرامة في السريان؛ أن يفسروا هذا الواقع الأليم؛ إلا أن جمهرة واسعة من المفكرين، راحت تنتقد هذا الواقع وتشير إلى أنه ليس من فعل تلك القوانين، وإنما من فعل النظام الاجتماعي السيىء الذي جاءت به الرأسمالية، وأنه بالإمكان خلق مجتمع جديد، يوفر العمل والعدالة والسعادة للجميع.

ولكن.. لنرَ أولا ماذا كانت تعكسه خريطة الواقع الاجتماعي آنذاك.

وأول ما نلاحظ في هذا الصدد، أنه قد ترتب على إنجاز الثورة الزراعية[1] التي تمت في القرن الثامن عشر من خلال تحويل القطاع الزراعي من نمط إقطاعي إلى نمط رأسمالي يقوم على التخصص والمزارع الكبيرة، وخصوصا بعد تطبيق حركة الأسيجة[2] Enclosures.. ترتب على ذلك تحرير العمل الزراعي وخلق طبقة عاملة لا تملك شيئا سوى قوة عملها. وهكذا ظهر عدد ضخم من العمال الذين هاموا على وجوههم في المدن الصناعية بحثا عن العمل. غير أنه، لا حركة التوسع الصناعي في مراحلها الأولى ولا الصناعات الحرفية اليدوية التي كانت تعاني من سكرات الموت والانهيار، استطاعت أن تستوعب هذا العدد الهائل من العاطلين. ولهذا أصبح الكثير من هؤلاء متسولين أو لصوصا أو شحاذين أو متشردين أو قطاع طرق[3]. ولم يكن لهم مورد رزق سوى المساعدات المالية والصدقات التي توزعها الأبرشيات والكنائس والملاجئ.

ومن ناحة ثانية، عانى العمال الذين حالفهم الحظ بالحصول على فرص العمل بالمصانع الجديدة من ظروف غاية في القسوة، سواء من حيث انخفاض مستوى الأجور، أو من حيث عدد ساعات العمل التي وصلت إلى ست عشرة ساعة في اليوم، أو من حيث ظروف العمل نفسها داخل المصانع،

إذ لم يوجد نظام سليم للوقاية من حوادث العمل أو أماكن تهوية وإضاءة ملائمة. ويضاف إلى ذلك، التكدس البشري الشديد الذي حدث في المدن الصناعية والتي كانت تفتقد أبسط قواعد الرعاية الصحية[4].

ومن ناحية ثالثة، شهدت مرحلة الثورة الصناعية ظاهرة وحشية ولا إنسانية، وهي ظاهرة تشغيل الأطفال والأحداث بين سن الخامسة والتاسعة للعمل داخل المصانع منذ الساعة الخامسة أو السادسة صباحا حتى العاشرة أو الحادية عشرة مساء، من غير وقت للراحة إلا لفترات قصيرة جدا لتناول الطعام[5]. وأكثر من هذا كان هؤلاء الأطفال يتعرضون لضرب شديد حينما يبدو عليهم التعب أو الإعياء. كما استخدم الأطفال في جر عربات الفحم والحديد في دهاليز المناجم تحت الأرض في ظروف لا يستطيع العقل تصورها الآن.

ومن ناحية رابعة، كان هناك تفضيل ملحوظ من جانب الرأسماليين لتشغيل النساء والفتيات على الرجال، وخصوصا في صناعة المنسوجات، نظرا لانخفاض أجورهن وانصياعهن أكثر للأوامر وعدم تمردهن. وكان من الطبيعي أن يتمخض عن ظاهرة تشغيل النساء والأطفال تأثيرات خطيرة في انحلال الحياة العائلية، وتدهور مستوى الصحة والأخلاق وتغيير وضع الرجل في المجتمع[6].

في هذا الجو الاجتماعي المليء بالبطالة وبأحط ألوان الوحشية والاستغلال، كان من الطبيعي أن يغلي المجتمع، وأن تلوح في الأفق بوادر هبات شعبية وثورية عفوية، تثير فزع البورجوازية. ففي عام 1779، على سبيل المثال «هاجم جمهور من ثمانية آلاف عامل مصنعا وأحرقوه حتى دمروه تماما، وذلك في تحد لا يعقل لكفايته الميكانيكية التي لا تلين. وبحلول عام 1811 كانت أمثال هذه الاحتجاجات على التكنولوجيا تجتاح بريطانيا»[7]. كما زادت حوادث السرقة والقتل، وانتشرت ظواهر التسول والتشرد والدعارة... إلى آخره. هذا في الوقت الذي بات فيه واضحا أن ثمة احتداما شديدا في التناقض بين العمل ورأس المال، وبين الأسعار والأجور، وبين الريع والأرباح والتراكم. وأصبح من الجلي، أن النظام الفكري الذي صاغه ديفيد ريكاردو في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» المنشور لأول مرة عام 1817، أصبح يمثل شبحا يحوم في أفق المجتمع وينبئ بالعديد

من الاضطرابات. كان هناك إحساس متزايد بأن عناصر الصراع التي اكتشفها ريكاردو في النظام الرأسمالي تشكل قيدا على إمكانات التقدم الإنساني في ظل هذا النظام. ذلك أن ريكاردو لم يوضح قوانين التوزيع فحسب، وإنما فسر أيضا كيف ينبغي أن يتم التوزيع، حيث بين كيف أن المنافسة تسوي بين الأرباح وتتحكم فيها، وأن الأجور تتعرض دائما للضغط مع زيادة عدد السكان وزيادة تراكم رأس المال وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأن مالك الأرض يحصل على الريع بشكل متزايد كلما زاد عدد السكان، وهو الأمر الذي سيقود في النهاية إلى «الركود» وأنه لا أمل في تحدي هذه القوانين، فهي مثل قوانين الطبيعة، لا ترحم ولا يمكن تجنبها.

في ظل هذا الجو المفعم بالغليان والاضطرابات والتناقضات، وفي ظل «الشبح الريكاردي المخيف» الذي يحوم في أذهان الاقتصاديين، صاغ عدد من المفكرين الإنسانيين عدة مدن فاضلة، وحملوا لواء الدعوة إلى إقامة نظام اجتماعي جديد، يكون أكثر رحمة وعدالة وقادرا على توفير العمل والدخل لجميع الأفراد، ومؤهلا لتحقيق السعادة الإنسانية.

* هذا هو، على سبيل المثال، سان سيمون Saint - Simon (1760 ـ 1825) يدعو في مدينته الفاضلة إلى الاتحاد والتعاون من أجل استغلال موارد الأرض، وتنظيم الإنتاج وتخطيطه حتى تتسنى زيادة حجم المنتجات وتنمية الثروة، وأنه يجب ألا يحظى أحد بنصيب من الثروة أوالإنتاج إلا بحسب ما يؤديه من خدمات وإنتاج، وأن لجميع الأفراد الحق في العمل والحياة الكريمة. كما نادى بأن إدارة الحكم يجب أن تكون للاقتصاديين والعلماء وليس لرجال السياسة[8].

* وها هو روبرت أوين Robert Owen (1771 ـ 1858) رجل الأعمال الإنجليزي الناجح، ينتقد النظام الاجتماعي السائد في عصره، ويرى أن ندرة السعادة التي نلقاها بين صفوف الناس لا ترجع إلى قصور في العقل الإنساني أو إلى فساد في الطبيعة البشرية، ولكن مرجع ذلك هو الأخلاق. والأخلاق عنده وليدة الظروف التي يعيش فيها الإنسان. وبناء عليه، فإن العمل على خلق أخلاق جديدة، توفر الحياة الكريمة للبشر، يقتضي تغيير الظروف التي يعيش فيها الناس، ويأتي في مقدمة ذلك القضاء على الفقر. وحتى يمكن القضاء على الفقر لابد من جعل الفقراء منتجين. ومن أجل تحقيق



سان سيمون

ذلك، دعا إلى تكوين القرى التعاونية ذات الحياة المشتركة[9].

* وهذا هو شارل فورييه C. Fourier (1772 ـ 1838) الذي عاصر أحداث الثورة الفرنسية، ينتقد أحوال المجتمع بلا هوادة، نظرا لما يسوده من بؤس وفقر وشقاء، ويحلق بخياله ليقيم مجتمعا متعاونا، يقوم على التخصص والتربية السليمة، ويعمل فيه الجميع، ويقتسمون الفائض الناتج بنسب معينة، توزع فيما بين العمل ورأس المال والمقدرة (أو التفوق)[10].

* وها هو بيير جوزيف برودون P. J. Proudhon (1809 ـ 1865) ينتقد إساءة استغلال حق الملكية لتحقيق دخول غير مستحقة. وكان يعلن أن الملكية ليست إلا سرقة. ونادى بفكرة العدالة باعتبارها توازنا يقوم بين القوى المتصارعة في المجتمع. وأن إزالة عيوب المجتمع إنما تتأتى من خلال القضاء على الريع والفائدة والربح. كما نادى بإلغاء جهاز الإدارة الحكومية الذي يحمل طابع القسر والإكراه، ليحل محله نظام للمشاركة الاختيارية للأفراد. ولهذا عرفت آراؤه بنزعتها الفوضوية[11].

وبالإضافة إلى سان سيمون، وروبرت أوين، وشارل فورييه، وبرودون، هناك صف آخر من الكتاب الإنسانيين، ضم لاسال F. Lassalle (1825 ـ 1864) ولوي أوجست بلانكي L. A. Blanqui (1805 ـ 1881) وجون فرنسيس براي J. Francis Bray (1809 ـ 1895) ورودبرتس J. Karl Rodbertus (1805 ـ 1875).. وغيرهم. وقد كونت أفكار هؤلاء المفكرين ما سُمي فيما بعد «بالاشتراكية الخيالية» التي أجمعت على مساوئ النظام الرأسمالي. بيد أن هذه الأفكار عجزت عن أن تهتدي إلى سر هذه المساوئ، ومن ثم عجزت عن أن تهتدي إلى الوصول للبديل الأفضل الممكن. فقد ظنوا أنه عن طريق إقناع الرأسماليين بأن التغيير الاجتماعي سوف يكون في مصلحتهم، يمكن للمجتمع أن يتغير.

ومع أن أفكار الاشتراكيين الخياليين قد انتشرت انتشارا محدودا في عصرهم بين صفوف المثقفين والبورجوازية الصغيرة وبعض أفراد الطبقة الأرستقراطية، إلا أن البورجوازية الصناعية كانت تنظر إلى آرائهم بعين يملؤها عدم الرضا، نظرا لما احتوته كتاباتهم من نقد شديد لمساوئ النظام الرأسمالي، ولعدم عدالة التوزيع فيه، وهجومهم على الملكية الخاصة والدخول المرتفعة التي لا تقابلها جهود.

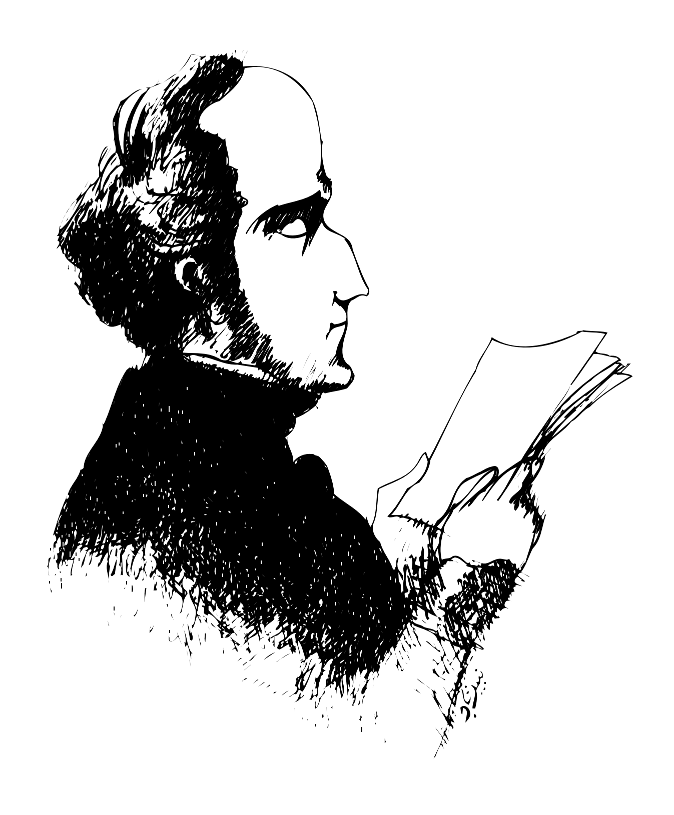


روبرت أوين

وضاعف من حرج الموقف الذي أصبحت توجد فيه البورجوازية، أن عددا من الاقتصاديين راحوا يفكرون من مواقع الدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها ومحاولة تثقيفها وبث الوعي بين صفوفها[12]. وهنا نقابل ثلاثة أسماء شهيرة، سوف تلعب دورا بارزا - بالإضافة إلى منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي - في تشكيل فكر كارل ماركس فيما بعد. وهذه الأسماء الثلاثة هي: وليام تومبسون، وتوماس هودجسكين، وجون جراي.

* وفيما يتعلق بأفكار وليام تومبسون William Thompson (1782 - 1833) التي احتواها عملاه الرئيسيان: «بحث في مبادئ توزيع الثروة المؤدية أكثر من غيرها إلى السعادة البشرية» الذي نشر في عام 1824 و «جزاء العمل» الذي ظهر في عام 1827، نراه يتمسك بالنظرية الموضوعية للقيمة. فالعمل عنده هو المصدر الوحيد للقيمة، ومن ثم فإن العمال هم الطبقة الوحيدة التي يجب أن تحصل على ناتج العمل. بيد أنه في ظل المجتمع الرأسمالي، وتحت دعاوى أصحاب الأرض ورأس المال يحرم العمل من جزء من حقه. وهذا التناقض هو السر الكامن وراء ظاهرة الفقر مع الوفرة، ووراء الشرور الاجتماعية السائدة بالمجتمع. وفيما يتعلق برأس المال، كان تومبسون يرى أنه يضيف جزءا إلى قيمة السلعة، غير أنه بسبب الملكية الخاصة لرأس المال واعتماد العمال على الرأسمالية، يتمكن الرأسمالي من الحصول على فائض القيمة. والمخرج الذي قدمه تومبسون لعلاج أزمة المجتمع الرأسمالي يتمثل في إلغاء «الجزية» التي يحصل عليها الرأسمالي وإقامة نظام يقوم على التعاون[13].

* وفيما يتعلق بجون جراي John Gray (1799 - 1850) فقد تعرض بالنقد اللاذع للنظام الرأسمالي، وأشار إلى أن العمل هو المصدر الوحيد للثروة والقيمة. ولكن نظرا للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فإن الذين ينتجون حقيقة لا يحصلون إلا على قدر بسيط من ثمار عملهم، بينما تعيش الطبقات الأخرى غير المنتجة عيشة طفيلية بسبب ما تحصل عليه من أرباح وفوائد دون أن يقابل ذلك عمل منتج. وفي كتابه الشهير: «النظام الاجتماعي: رسالة في مبدأ التبادل»[14] الذي ظهر عام 1831، يستند جراي إلى نظرية العمل في القيمة ليحل معضلة التبادل والتوزيع. فنراه يقترح إنشاء بنك قومي، تُعهد لفروعه مهمة إصدار أوراق قيمة، تعطى لمنتجي السلع وتمثل



شارل فورييه

شهادات بقيمة العمل الذي أنجزوه. وهذه الشهادات من فئة أسبوع، أو يوم، أو ساعة عمل، إلى آخره، تخوّل لصاحبها الحق في الحصول من البنك على سلع يتجسد فيها مقدار مماثل من ساعات العمل. وبهذا الشكل اعتقد جراي أنه يمكن إقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج، وتحقيق العدالة الاجتماعية[15].

* أما توماس هودجسكين Thomas Hodgskin (1778 ـ 1869) فقد كان من رأيه العمل على استثارة العمال من خلال تعلم الاقتصاد السياسي وازدياد قوتهم عن طريق الاتحاد، حيث إن ذلك سيؤدي إلى حصولهم على ثمار عملهم كاملة. ويعد كتابه «الدفاع عن العمل» الذي ظهر في عام 1825 من أهم أعماله. وهو كتاب ـ كما يقول إرك رول، مؤرخ تاريخ الفكر الاقتصادي ـ مستمد من الإلهام الناجم عن الحركة النقابية التي كانت آخذة في النمو في عصره. وهو يتضمن تشريحا مفصلا للنظام الرأسمالي. وفيه أرسى، لأول مرة، تعريف رأس المال باعتباره صورة معينة من علاقات الملكية وليس مجرد الآلات والماكينات، كما درج على ذلك الاقتصاد الكلاسيكي، وأن رأس المال الثابت (الأصول الإنتاجية الثابتة) لا تكتسب أي فاعلية إلا من خلال العمل الحي، وأنه يُكسب صاحبه ربحا، لا لأنه يتضمن عملا مخزونا، ولكن لأنه يمكن صاحبه من استخدام العمل الحي واستثماره. والرأسمالي عند هودجسكين هو الوسيط الذي يتدخل بين العمل والأشياء التي يتم عن طريقها العمل، والذي يستولي على النصيب الأكبر من الناتج. وفي رأيه أنه إذا حصل العمال على جميع حقوقهم، تصبح الحكومات غير ضرورية، حيث يزول الانقسام الطبقي في المجتمع[16].

وعندما ظهرت أعمال وليام تومبسون وجون جراي وتوماس هودجسكين أحدثت صدى مفزعا بين صفوف البورجوازية. ذلك أنها قد بينت أن مشكلات البطالة والفقر والبؤس السائدة في عصرهم تعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي. وأكثر من هذا، أنها قد تمكنت من استخدام منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وهي أمر لم يدر إطلاقا بخلد الاقتصاديين الكلاسيك. وها هو توماس كوبر الاقتصادي الأمريكي يهاجم في عام 1830 ما كتبه هودجسكين، ويعلن أن الاقتصاد السياسي الذي يتبناه هودجسكين هو نذير يتهدد الملكية

الخاصة[17]. وها هو صمويل ريد ينتقد أيضا هودجسكين لأنه تعرض بالهجوم على رأس المال الذي يمثل ركيزة المجتمع الرأسمالي، ويصف أعماله بأنها خطر على المجتمع، ويحذر بأن أفكاره تؤدي إلى تبني المواقف الراديكالية الداعية للتغيير الشامل[18].

ولما كانت أفكار هؤلاء الثلاثة من الاقتصاديين تستمد جذورها أساسا من أعمال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، فقد ظهرت الحاجة إذن إلى اتخاذ موقف نقدي مضاد من ديفيد ريكاردو، والتشهير بآرائه ومحاولة إثبات خطئها. ولهذا شهدت السنوات العشرة التي امتدت عقب وفاة ريكاردو (1823 ـ 1833) هجوما ضاريا على فكر ريكاردو، قاده عدد كبير من الاقتصاديين المجهولين، بعد أن اتضح كيف استخدم الراديكاليون هذا الفكر في فضح المجتمع الرأسمالي والكشف عمّا ينطوي عليه من علاقات استغلال ومن شرور اجتماعية. وتكون لهذا الغرض في إنجلترا ما سمي «بنادي الاقتصاد السياسي» The Political Economy Club. وكانت القضية الرئيسية التي طرحها أعضاء النادي على بساط النقاش: ما التجديدات والتطورات التي طرأت على الاقتصاد السياسي منذ أن نشر ديفيد ريكاردو عمله الرئيسي «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب»، وهل مازالت المبادئ التي أشار إليها ريكاردو، في ضوء المعارف الجديدة، صحيحة، أم أنها تحتاج إلى تصحيح وإعادة نظر؟[19].

وخلال الفترة الممتدة بين يومي 31 يناير و 15 أبريل من عام 1831 حدث نقاش عنيف بين أعضاء النادي حول هذه القضية. وقد لخص تورنز Torrens نتائج الجدل بقوله : «لقد تبين أن الجزء الأكبر من مبادئ ريكاردو قد تم التخلي عنها، وأن أفكاره المتعلقة بالقيمة والريع والأرباح مليئة بالأخطاء»[20]. وهاجم الاقتصادي ماليت Mallet في بيانه الختامي، ريكاردو على أساس أنه تأثر بنظرية مالتس المتشائمة في السكان. وأشار إلى التطورات الاجتماعية الأخيرة التي تكذب ـ في رأيه ـ ريكاردو فيما ذهب إليه، من أن ثمة تعارضا بين الأجور والأرباح، حيث إن الأجور تتزايد بنسبة أكبر من زيادة تراكم رأس المال وفرص التوظف وعدد السكان. كما أشار إلى أنه لا يوجد تناقض بين طبقة ملاك الأراضي وغيرهم من الطبقات، ومن ثم فإن هناك شكا يحوم حول أفكار ريكاردو المتعلقة بالمستقبل الركودي

للرأسمالية[21].

وهنا، يدخل علم الاقتصاد السياسي مرحلة التبرير والابتذال.

والمقصود بذلك تلك المرحلة التي برز فيها صف طويل من الاقتصاديين الذين لا هم لهم إلا الدفاع عن النظام الرأسمالي، والنظر إلى الرأسمالية على أنها قمة التطور، ونهاية التاريخ، مستندين في ذلك إلى بعض منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومتنكرين، في الوقت نفسه، لجوانب الصراع الاجتماعي والتناقضات الطبقية التي كشف النقاب عنها الكلاسيك. إن هذا الصف الطويل من الاقتصاديين الذي ضم جان باتست ساي J. Baptiste Say في فرنسا، وأنصار روبرت مالتس في إنجلترا ووليم ناسو سنيور William N. Senior وفريدرك باستيا Fredric Bastiat، وجون ستيوارت مل John S. Mill ... راح يبدد جهده في تفسير أكثر الظواهر وضوحا، تاركين قضايا التوزيع والعلاقات الاجتماعية بين الطبقات خارج مجال التحليل الاقتصادي، وانصب اهتمامهم بشكل رئيسي على «تجميل» النظام الرأسمالي وتحليل عمليات السوق والتبادل. وكان باستيا، على سبيل المثال، يرى أن العلاقات الاقتصادية بين الناس تنشأ في عمليات التبادل، وأن تبادل الخدمات هو أساس الرابطة الاجتماعية بين الناس[22].

والحق أن تجريد التحليل الاقتصادي من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس خلال عمليات الإنتاج لم يكن مصادفة عابرة[23]. ذلك أن «البورجوازية المنتصرة كانت تعتبر أن علاقات الإنتاج قد استقرت نهائيا، أو أنها مسألة مؤكدة تماما، لا يجري بشأنها أي نقاش إلا إذا كان الهدف منه تبريرها. فاهتمام البورجوازية منصب الآن فقط على مشكلات السوق، وعلى الأثمان وعلى النقود والائتمان بوجه خاص. ومن جهة أخرى، فالحركة العمالية شديدة الاهتمام بعلاقات الإنتاج، وبذلك فمن وجهة نظر البورجوازية كلما قل الحديث عن هذه العلاقات، كان ذلك أفضل»[24].

وهكذا، كانت المهمة التاريخية التي قدمها هذا الاتجاه التبريري تتمثل في تبرير التناقضات الطبقية التي كشف الكلاسيك عنها النقاب. فإذا كان ريكاردو قد أوضح أن معدل النمو يتوقف على مستوى التراكم، وأن مستوى التراكم يعتمد على مستوى الأجور، وأن مستوى الأجور يتوقف على أثمان السلع الزراعية، وأن أثمان السلع الزراعية تميل للارتفاع مع زيادة التراكم

والأجور وعدد السكان، ومن ثم يتجه حجم الريع للارتفاع بشكل مستمر على حساب نقص الأرباح، وبالتالي فإن حركة الصراع الاجتماعي حول تقسيم الناتج تؤثر في مستقبل النمو؛ وأنه إزاء ذلك لابد أن يدخل النظام الرأسمالي في غياهب الركود على المدى الطويل.. جاء صف الاقتصاديين المبررين ليقدموا تبريرهم لهذه التناقضات، ولينفوا عن الرأسمالية طابعها الركودي في الأمد الطويل. وكان إنجاز هذه المهمة يتطلب منهم أولا: الهجوم على التفرقة التي أجراها الكلاسيك بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، وثانيا: على نظرية العمل في القيمة؛ وثالثا: على قوانين التوزيع في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

وبالنسبة للنقطة الأولى، استقر رأي الاقتصاديين المبررين، على أن العمل المنتج هو العمل الذي يتمخض عنه نفع أو منفعة. ولهذا إذا شئنا أن نحكم على إنتاجية العمل الإنساني فيجب أن ننظر إلى مستويات المنفعة الناجمة عنه، وليس إلى طبيعة المنتج المادية أو غير المادية. وبناء عليه، يكون الإنتاج هو خَلقا للمنافع. وبهذا الشكل كان في الإمكان إضفاء صفة «الإنتاجية» على جميع ضروب النشاط الإنساني التي تخلق المنافع. أما فيما يتعلق بالقيمة، فقد نادى المبررون بأن القيمة تتوقف على المنفعة والندرة. وطبقا لصمويل بيلي «فإن القيمة تدل على التقدير الذي نكنه لأي شيء. وهذا التقدير لا يمكن أن ينشأ عندما ننظر إلى الأشياء في عزلة بعضها عن بعض، وإنما منشأ القيمة هو المقارنة بين شيئين. فالشيء إذن لا يمكن أن يكون ذا قيمة في ذاته إلا بالإشارة إلى شيء آخر»[25]. وعند البحث عن أسباب القيمة يرى بيلي أن ذلك يكمن في الظروف التاريخية التي تؤثر في أذهان الناس وتؤثر في التبادل بين ضروريات الحياة ومتعها الكمالية. ويؤكد الاقتصادي ل. لونجفيلد L. Longfield على فكرة المنفعة ودورها في تحديد القيمة حينما يقول: «إن القيمة تتضمن المنفعة، وإن علاقات التبادل تتوقف على النسبة بين المنافع التي تتضمنها السلع المتبادلة». ونفس هذا الموقف نراه أيضا عند وليم ناسو سنيور، حيث رأى أن المنفعة النسبية والندرة النسبية تحددان النسبة التي تتم وفقا لها مبادلة سلعة بأخرى[26].

كان الهدف من الهجوم على نظرية العمل في القيمة عند الاقتصاد

السياسي الكلاسيكي وتقديم نظرية المنفعة كبديل (هزيل) لها، هو خلق أساس تبريري لوضع نظرية في التوزيع تبرر عملية الاستغلال في النظام الرأسمالي. وهنا نقابل نظرية «الخدمات الإنتاجية» أو تقسيم عناصر الإنتاج إلى أرض وعمل ورأس مال وتنظيم. وهي النظرية التي وضع بذورها الأساسية جان باتست ساي. ويقول أنصار هذه النظرية إن أصحاب عناصر الإنتاج يشاركون في العمليات الإنتاجية، ومن ثم يحق لهم أن يحصلوا على عوائد ودخول نظير هذه المشاركة. فالعمال يحصلون على الأجور، وأصحاب رأس المال يحصلون على الفائدة، وأصحاب الأراضي على الريع، وذوو المقدرة على تنظيم الإنتاج وإدارته على الأرباح. وها هنا، يتساوى الإنسان مع الجماد. فالكل مشارك في الإنتاج،. والكل (الإنسان والجماد) يجب أن يحصد ثمار هذه المشاركة.

وهكذا، صُفّي المحتوى الاجتماعي في التحليل الاقتصادي، وقفزت إلى المقدمة مشكلات التبادل والسوق. وفي ظل هذا الإطار حاولوا تبرير المصالح الطبقية المتعارضة الكامنة في علاقات الإنتاج الرأسمالية. وقدموا الرأسمالية كما لو كانت تنظيما اجتماعيا منسجما لعلاقات تبادل تستفيد منها جميع الطبقات، كما يقول أوسكار لانجه[27].

ومع ذلك تمسك الاقتصاديون المبررون[28] ببعض الخيوط الفكرية التي تربطهم بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وهي خيوط من المؤكد أنها كانت ماتزال في مصلحة البورجوازية الصناعية، مثل تمسكهم بأفكار الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وبنظرية التوازن التلقائي، وبقانون ساي للأسواق وقدرة الرأسمالية على التحقيق المستمر للتوظف الكامل، وبقانون الغلة المتناقصة.. إلى آخره. ولكن تجدر الإشارة هنا، إلى أن بعضا من هؤلاء المبررين لم يستطع الهروب من التسليم بصحة التحليل المنطقي المتماسك الذي أنجزه ديفيد ريكاردو فيما يتعلق بحالة الركود الاقتصادي الذي سيدخل فيه النظام الرأسمالي في الأمد الطويل. فمثلا، نجد أن جون ستيوارت مل، اعتقد أن الثروات لا يمكن أن تستمر في التزايد إلى ما لا نهاية. فتراكم رأس المال، وزيادة الأجور، وزيادة السكان، وقانون الغلة المتناقصة، والمنافسة الكاملة بين الرأسماليين... كلها عوامل ستتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي في النهاية إلى تناقص معدل الربح وارتفاع حجم

الريع. ومن هنا لا يمكن، بالرغم من احتمالات التحسينات الفنية المؤقتة، إيقاف انزلاق المجتمع إلى حالة الركود. بيد أن مل نظر «بعين راضية إلى هذه الحالة من التوازن السعيد، حيث يزول عندها الصراع التنافسي، وتقسم الثروة على نحو أدنى إلى المساواة، نتيجة حكمة الأفراد وتدبيرهم، فضلا عن التشريع»[29]، على حد تعبير مؤرخ الفكر الاقتصادي إرك رول.

ولئن كانت أفكار ساي ومالتس وباستيا وسنيور وجيمس ستيوارت مل... وغيرهم، قد رسمت الإطار العام لمرحلة التبرير والابتذال في الاقتصاد السياسي، مصفية بذلك الطابع الاجتماعي لهذا العلم، فإن ثمة تطورا آخر طرأ على التحليل الاقتصادي بظهور مدرسة التحليل الحدي Marginal School التي صاغ أفكارها الأساسية كارل منجر Carl Menger (1840 ـ 1921)، وستانلي جيفونز Stanley Jevons (1835 ـ 1887) وليون فالراس Léon Walras (1834 ـ 1910) في السنوات السبعينية من القرن التاسع عشر، معتمدين في ذلك على أفكار جوشن H. H. Gossen التي كان قد صاغها حول المنفعة واللذة في عام 1854 في كتابه: «تطور قوانين السلوك الإنساني والقواعد المستخلصة من ذلك السلوك»[30]. وكان ظهور تلك المدرسة في الحقيقة تعبيرا عن مرحلة جديدة تمر بها الرأسمالية، وهي مرحلة التحول نحو الاحتكار. إذ حققت حركة تركز وتمركز رأس المال درجة عالية، واحتل المشروع الكبير المكان الأول في النشاط الاقتصادي، وأخذ يمتص ويخنق المنشآت الصغيرة ويزيحها من السوق، مصفيا بذلك الإطار المفترض لشيوع حالة المنافسة الكاملة. وفي مقابل هذه التغيرات كانت التناقضات بين العمل ورأس المال، بين الطبقتين العاملة والبورجوزاية، تزداد عنفا، وتأخذ أشكالا مختلفة من الصراع، وتنزع النقاب بشكل حاسم عن وهم التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة[31].

وهنا غدا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والاقتصاد التبريري عاجزين عن تفسير كثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، وعاجزين عن الوقوف «في وجه الهجمات من جانب حركة الطبقة العاملة، تلك الحركة السائرة في طريق النمو»[32]، كما يقول إرك رول.

ففي ذلك الوقت، أي خلال الفترة ما بين العقد الثالث والعقد السابع من القرن التاسع عشر، كانت الحركات الثورية تأخذ شكلا واسع النطاق

ضد الأحوال القائمة في أوروبا. وكانت الطبقة العاملة في البلاد الأكثر تصنيعا قد بدأت تثبت قدرتها على النضال من أجل مصالحها. كما كانت الاشتراكية الخيالية، بفضل مجهودات الاشتراكيين الخياليين، موضوعا للمناقشات العاصفة بين المثقفين وصفوف الشعب. وكان من الواضح لدى البورجوازية، أن ثمة تغيرات كبرى تحدث، وأن تغيرات أخرى أخطر منها على وشك الوقوع[33].

فمن ناحية، استطاعت الطبقة العاملة في صراعها مع رأس المال، ومن خلال تضحياتها العديدة، أن تظفر ببعض الحلول والإجراءات التي تستهدف حماية مصالحها وتحسين أحوالها، ولاسيما من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرها البرلمان الإنجليزي لتنظيم أحوال العمل وإباحة حرية تكوين النقابات. فصدر في عام 1819 أول تشريع يحرم استخدام الأطفال ممن تقل أعمارهم عن التاسعة، وحدد يوم العمل للأطفال فوق السن المذكورة باثنتي عشرة ساعة يوميا. وقد طبق هذا القانون في بادئ الأمر على معامل القطن فقط. وفي عام 1825 صدر قانون يبيح تكوين نقابات العمال كوسيلة مشروعة للمطالبة سلميا بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل، مع النص صراحة على «منع التهديد والإرهاب وإقامة العراقيل»، وذلك على الرغم من معارضة الاقتصاديين والرأسماليين لهذا القانون. وفي عام 1833 صدر قانون آخر لتنظيم أحوال العمل، أوسع تأثيرا من سابقه. وقد منع هذا القانون تشغيل من يقل عمره عن الثامنة عشرة، وطبق على جميع مصانع النسيج. وتبع ذلك تعيين مفتشين حكوميين، مزودين بصلاحيات معينة لمراقبة تطبيقه. وفي عام 1842 صدر قانون المناجم الذي حرم، لأول مرة، تشغيل الأطفال دون العاشرة في العمل بالمناجم تحت الأرض ومنع استخدام النساء والفتيات للعمل بالمناجم. وفي عام 1844 صدر قانون جديد للعمل يحدد ساعات اشتغال النساء باثنتي عشرة ساعة يوميا، وأعطى الحكومة حق الرقابة الشديدة على تنفيذه. وخلال الفترة ما بين 1846 ـ 1856 صدرت تشريعات أخرى خفضت ساعات العمل من اثنتي عشرة ساعة يوميا إلى عشر ساعات. وفي عام 1855 صدر في بريطانيا أيضا قانون آخر يلزم أصحاب المناجم بضرورة اتخاذ الاحتياطيات الواجبة التي تؤمن سلامة العمال. وبين عامي 1860 ـ 1870 صدرت عدة تشريعات أخرى لتنظيم شروط

العمل في صناعات أخرى، مثل صناعة المصبوغات والكبريت والأسلحة، وغيرها[34]. وتوسعت بعد ذلك حركة تكوين النقابات وفرضت على أعضائها اشتراكات بسيطة بحيث تستطيع بما يتجمع لديها من مال أن تكفل لهم بعض التعويضات في حالة البطالة، وأن تمول بعض الإضرابات. كما زادت الحركة التعاونية التي كان رائدها روبرت أوين.

وفضلا عما سبق، شهدت الفترة الواقعة ما بين العقد الثالث والعقد السابع من القرن التاسع عشر وقوع أزمات دورية في بريطانيا، في عام 1836، 1864، 1873، وهي أزمات لم تكن معروفة إبان ظهور الاقتصاد السياسي الكلاسكي الإنجليزي. وقد كشفت هذه الأزمات عن ذلك التناقض الذي بات واضحا بين قوى الإنتاج التي بنتها الرأسمالية وبين القاعدة الاستهلاكية الضيقة التي لا تستوعب الإنتاج المتدفق من هذه القوى. وكانت الطرق المتبعة في التغلب على كل أزمة تضاعف من حدة الأزمة التالية. وقد وقف الاقتصاديون المبررون أمامها حائرين، واستكانوا إلى النظر إليها على أنها قلاقل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام الرأسمالي وإنما من فعل السياسة الاقتصادية الناجمة عن التدخل الحكومي، ومن مظاهر عدم الكمال التي تحدث في السوق نتيجة لجمود بعض الأسعار والأجور وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة التي يحتمها وضع توازن التوظف الكامل. كما فسر بعضهم هذه الأزمات على أنها تنتج من الحروب والكوارث الطبيعية.

وفي فرنسا، لم تتمكن حكومة لويس فيليب التي اعتلت السلطة في يوليو 1830 من وقف نمو التناقضات الاجتماعية التي حدثت في عصرها بعد زيادة حركة التصنيع. إذ تردت أحوال المعيشة للعمال، وتزايد الطابع الديكتاتوري للحكم ولجوؤه إلى العنف. وهي أمور عجلت بقيام الثورة في باريس في 22 فبراير سنة 1848. وهي الثورة التي نجحت في إقالة لويس فيليب واستطاعت أن تقيم حكومة ثورية مؤقتة، اشترك فيها خليط من حزب اليعاقبة الجمهوري والكاثوليك ولويس بلان Louis Blanc الاشتراكي وأحد زعماء العمال. وقد تعهدت الحكومة بضمان العمل لكل فرد، وذلك من خلال إنشاء مصانع وطنية (اقترحها لويس بلان) ليتولى العمال إدارتها. غير أن هذه التجربة قد فشلت سريعا، واكتفت الحكومة بتشغيل العمال العاطلين في السكك الحديدية وحفر الخنادق وفي الأشغال العامة وإعطاء

كل منهم إعانة مالية. ثم قامت الجمعية الوطنية في اجتماعها بباريس في يونيو 1848 بإلغاء تشغيل العمال ودفع الإعانات المالية لهم، مما أدى إلى قيام الثورة في شوارع باريس لمدة ثلاثة أيام، انتهت بسحق الجيش للثوار وإعدام بعضهم ونفي حوالي 4000 شخص إلى المستعمرات الفرنسية. وفر لويس بلان إلى إنجلترا، وتم سجن برودون.

وما لبثت ثورة 1848 أن اندلعت بعد ذلك في معظم دول أوروبا، في بروسيا والنمسا والمجر وإيطاليا وألمانيا والدانمارك وهولندا... وهي ثورات أدت فيها البورجوازية الصغيرة والمثقفون والعمال أدوارا مهمة. بيد أنها في مجملها كانت تنادي بالديمقراطية وتندد بحكم الفرد وبطغيان رأس المال، وتطالب بحرية الانتخابات والتمثيل البرلماني لمختلف الفئات والطبقات، وتحسين الظروف المادية للطبقات الكادحة. على أن هذه الثورات ما لبثت أن كُبحت لأسباب مختلفة لا محل للتعرض لها هنا. وأعقب ذلك عودة الحكومات الرجعية والقمع البوليسي في معظم أنحاء أوروبا، واضطر الثوار والمفكرون الثوريون في فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا والمجر إلى الفرار إلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. ولكن تنبغي الإشارة هنا، إلى أن هذه الثورة وما صاحبها من عنف وتدمير وقتل وتعذيب ظلت تمثل ذكريات أليمة للبورجوازية الصناعية وشبحا مرعبا ومخيفا لها.

وضاعف من حرج الموقف، بدء ظهور أعمال كارل ماركس Karl Marx (1818 ـ 1883) وفريدريش إنجلز Friedrich Engels: (البيان الشيوعي 1848، والجزء الأول من رأس المال 1867) وسرعة انتشار تأثيرها في صفوف الحركة العمالية والاتجاهات الاشتراكية في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا والمجر. وفضلا عن ذلك تم تكوين «الدولية الأولى» في عام 1862، وهي أول تنظيم عالمي للحركة العمالية.

كما شهدت هذه الفترة نقدا عنيفا من جانب المدرسة التاريخية الألمانية[35]، لمنجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. حيث أنكرت هذه المدرسة وجود قوانين موضوعية تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل. ونادت بأن المجتمع، بخلاف الطبيعة، لا وجود للانتظام فيه، ومن ثم طرحوا جانبا فكرة القوانين الاقتصادية العلمية. وذهب مفكرو هذه المدرسة (فيلهم روشر W. G. F. Roscher، برونو هيلد براند B. Hildebrand وكارل

كينيز Karl Knies، وماكس ڤيبر Max Weber، وسومبارت W. Sombart...) إلى أن لكل أمة من الأمم قوانينها الخاصة في التطور، وأن مهمة الاقتصاد السياسي هي صياغة التطور التاريخي للأمة. وبذلك رفضوا أن يكون الاقتصاد السياسي علما نظريا، وإنما اعتبروه علما تاريخيا. ففي رأيهم أنه توجد في كل أمة من الأمم، وخلال تعاقب مراحل تطورها «روح» Geist تسود في عصور اقتصادية مختلفة، وعلى أساسها يتم تحديد طبيعة الحياة الاقتصادية لمرحلة معينة من التطور. وبناء عليه، فإن مفتاح فهم التطور الاقتصادي لا يكمن في معرفة أسلوب الإنتاج وقوانين تطوره، ولكن في الاتجاهات «النفسية» التي تشكل «روح» عصر تاريخي[36]. وكانت تلك المدرسة، بهذا الشكل، مثالية هيجيلية. كانت تهدف إلى تحويل الاقتصاد السياسي إلى علم للتاريخ الاقتصادي[37]. ومن هنا ليس من قبيل المصادفة أن يتحول اسم «الاقتصاد السياسي» لديهم إلى اسم «الاقتصاد الوطني National Ökonomie، الذي بلغ ذروته عند فريدرش ليست F. List (1789 - 1846) الاقتصادي الألماني المعروف[38].

في ظل هذه الظروف، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المليئة بالتناقضات، والمشبعة بروح التمرد والثورة، وما صاحب ذلك من صراع فكري وسياسي وأيديولوجي، كان من الطبيعي أن تنجب البورجوازية نخبة من مفكريها في الاقتصاد، لتخرج بفكر جديد، يعبر عن هذه المرحلة، وليقف أمام الهجمات العنيفة التي يتعرض لها أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ومن هنا خرجت إلى حيز الوجود مدرسة التحليل الحدي. وكانت المهمة الأساسية التي اضطلعت بها هذه المدرسة هي ابتكار أسلوب جديد للتحليل، ينأى بعلم الاقتصاد من نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية، إلى دائرة التحليل النفسي لسلوك المنتج والمستهلك، مستندة في ذلك إلى فلسفة اللذة والألم[39]. فمشكلة علم الاقتصاد أضحت، كما يقول ستانلي جيفونز، هي البحث في حسابات اللذة والألم. أو بعبارة أخرى، هي البحث في كيفية إشباع حاجاتنا إلى أقصى حد بأقل جهد، أي الحصول على أعظم قدر مما نرغب فيه، على حساب أقل قدر مما لا نرغب فيه، وهو ما يعني تحقيق الحد الأعلى من اللذة. وبهذا الشكل تتحول المهمة الأساسية لدى الحديين إلى البحث عن قواعد أو قوانين «السلوك الرشيد» التي تجعل الإنسان العاقل يصل

إلى المنفعة القصوى في ضوء المعطيات التي يعيش في ضوئها. وعلى القارئ هنا أن يلحظ، أنه بينما كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يبحث في علاقات الناس خلال عمليات إنتاج وتوزيع وتبادل المنتجات والثروة، نرى مدرسة التحليل الحدي تهتم بالبحث في علاقة الإنسان بالأشياء، في ضوء عزلة كاملة عن العلاقات الاجتماعية.

ولما كانت قوانين الحركة والنمو للمجتمع قد أسقطت تماما من التحليل، فإن التركيز الأساسي عند الحديين أصبح ممثلا في التحليل الستاتيكي، الذي يهمل عنصر الزمن وكذلك التغيرات الجذرية في النظام الاجتماعي. ولم يكن من المصادفة إذن، أن يحل «الرجل الاقتصادي Homo - Economicus و «روبنسون كروزو» و «الرجل المنعزل في الجزيرة» في تحليل المدرسة الحدية، محل «العمال والرأسماليين وأصحاب الأراضي» في تحليل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وأن يكون تحليل التغيرات الصغيرة والطفيفة التي تمس بشكل غير جوهري الظواهر والعلاقات الاقتصادية هي طريقة التحليل، التي اعتمد عليها الحديون، وذلك مقابل التغيرات الاجتماعية التي احتلت المكان المركزي في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. ونظرا لأن الجانب الاجتماعي قد أهمل بشكل نهائي في التحليل، فإن براعة التحليل الاقتصادي يمكن أن تتغلف الآن بأكثر أشكال التحليل دقة وأناقة، وهي التحليل الرياضي[40] الذي ارتبط زحفه على علم الاقتصاد الرأسمالي بنشأة المدرسة الحدية.

تركزت الهموم العلمية عند الحديين في البحث عن أوضاع التوازن الساكن، سواء فيما يتعلق بتوازن المستهلك، أو توازن المنتج، أو التوازن الاقتصادي العام. وهي أوضاع يتعين على الجميع البحث عنها، والوصول إليها إذا أرادوا أن يحققوا لأنفسهم أوضاعا مثلى. وكان ذلك في الحقيقة انعكاسا للوعي الطبقي الكامن لدى الحديين، حيث كانت لديهم قناعة كاملة، بأن أسلوب الإنتاج الرأسمالي قد استقر وانتصر، وأنه لا سبيل لتغييره، لأنه الأسلوب الذي يتماشى مع قوانين الطبائع البشرية، وأن المهم الآن هو البحث عن «السلوكيات الرشيدة» للأفراد التي تجعلهم يصلون إلى السعادة وتعظيم المنافع. وبهذا الشكل قطع مفكرو المدرسة الحدية صلتهم نهائيا بمنجزات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. ولم يعد يربطهم به إلا

خيط واهن ورفيع، وهو الاستناد على فلسفة الحرية الاقتصادية، والإيمان بفاعلية المنافسة الكاملة. فهي افتراضات أساسية لديهم، على أساس أن الوصول إلى أوضاع التوازن تقتضي وجود الفرد الحر الذي يبحث عن منفعته بشكل إرادي وذلك في ضوء الملكية الخاصة وحرية العمل والتعاقد وآليات السوق الحرة.

وعند تحليل توازن المستهلك، نقابل هنا مستهلكا نمطيا، لا يوجد له أي انتماء طبقي أو اجتماعي، له دخل نقدي معين، ويتعامل مع أسعار محددة في السوق، ولا تأثير له فيها، وله سلم تفضيل معين بالنسبة للسلع والخدمات التي يود اقتناءها. ومن هنا تصبح مشكلة وصول هذا المستهلك إلى التوازن، هي البحث عن الكيفية التي يوزع بها دخله المحدود على شراء السلع والخدمات ذات الأسعار المتفاوتة. ونقطة التوازن المثلى يبلغها إذا ما تمكن أن يعادل بين المنافع الحدية لوجوه إنفاقه المختلفة. أو بعبارة أخرى، إذا تساوت المنفعةالحدية Marginal Utility لوحدة النقود عند كل مجالات الشراء[41].

أما في تحليل توازن المنتج، فإن المشكلة تتمثل هنا في البحث عن تلك الكميات التوازنية التي يتعين عليه إنتاجها حتى يصل بأرباحه إلى حدها الأقصى، وذلك في ضوء معلومية تكاليف الإنتاج المتغيرة والثابتة، وأسعار السوق المحددة بعيدا عن إرادته (وهو ما يعني افتراض حالة المنافسة الكاملة). والتوازن هنا يمكن الوصول إليه إذا ما تساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية[42].

وسواء كان التحليل منصبا على توازن المستهلك أو توازن المنتج، فإن الافتراض الأساسي عند الحديين هو أن المشتغلين بالنشاط الاقتصادي مستقلون بعضهم عن البعض الآخر، ولا تربطهم أي علاقة، إلا علاقة التبادل في السوق، وأن حالة المنافسة الكاملة هي السائدة، أي خلو السوق من أي عناصر احتكارية. وهو افتراض كان يجافي الواقع أيام ظهور المدرسة الحدية[43].

وبعد أن بين الحديون كيف يستطيع الفرد، المستهلك أو المنتج، تدبير شؤونه الاقتصادية على نحو توازني، ينتقلون إلى تحليل عملية التبادل التي تنشأ بين الأفراد من أجل تحقيق منافعهم الاقتصادية وتحديد الأسعار

التي تتم بها عمليات التبادل في الأسواق، وذلك على أساس أن تبادل السلع والخدمات هو امتداد طبيعي للنشاط الاقتصادي للأفراد. والتبادل هنا، هو عبارة عن تنازل الفرد عن شيء تقل رغبته فيه مقابل الحصول على شيء تزيد رغبته فيه. وهنا نلحظ أيضا، أن التركيز لا يكون على علاقات الناس الاجتماعية خلال عمليات الإنتاج والتبادل؛ وإنما على العلاقة بالأشياء. وفي هذا الخصوص يتوصل الحديون إلى نظرية في القيمة، تذهب إلى تحديد القيم التبادلية للسلع، ليس على أساس ما تتضمنه من عوامل كامنة فيها، وإنما على أساس المنفعة الحدية والندرة النسبية للسلع. وتوهموا بذلك، أنهم قد اكتشفوا نظرية في القيمة ذات صلاحية مطلقة، مستقلة عن أي نظام اجتماعي. والحقيقة أنهم في ذلك كانوا قد ورثوا وطوروا ما كانت إرهاصات الاقتصاد التبريري المبتذل قد توصلت إليه في هذا الخصوص، وبالذات أفكار وليم ناسو سنيور وصمويل بيلي.

والواقع أن الحديين كانوا يهدفون من خلال نبذ النظرية الموضوعية في القيمة عند الكلاسيك وتقديم نظرية المنفعة الحدية والندرة النسبية كبديل لها، إلى تقديم نظرية في التوزيع تهدف إلى تبرير علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، وطمس معالم علاقات التبادل اللامتكافئ الذي ينطوي عليه. وكانت تلك مأساة نظرية الإنتاجية الحدية[44] Marginal Productivity لعناصر الإنتاج الأربعة (العمل، ورأس المال، والتنظيم، والأرض). فالأجور والأرباح والفوائد والريع إنما تحدد على أساس إنتاجية آخر وحدة مستخدمة من هذه العناصر، وليس على أساس إنتاجيتها الحقيقية. ولهذا زعم الحديون أنه ليس لأي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج أن يحتج بضآلة عائده (دخله) في التوزيع مادامت إنتاجيته الحدية منخفضة.

أما في مجال تحليل التوازن الاقتصادي العام فقد كان ثمة اقتناع ضمني لدى الحديين بصحة انطباق قانون ساي للأسواق. وهو القانون الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، ومن ثم ليس من المتصور حدوث بطالة على نطاق واسع من جراء حدوث أزمة إفراط إنتاج عامة. وعليه، ليست هناك أي مشكلة أمام النظام للوصول إلى مرحلة التوظف الكامل. وتبنغي الإشارة هنا، إلى أن أهم إسهام نظري قام به الحديون، هو تحديد شروط التوازن الاقتصادي العام على المستوى الكلي.

وهنا نقابل الإسهام البارز الذي قام به ليون ڤالراس Léon Walras مؤسس مدرسة لوزان. وقد استند ڤالراس عند تحديده لهذه الشروط إلى مجموعتين رئيسيتين من العلاقات. الأولى هي علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام الاقتصادي. والثانية هي علاقات التبادل (العرض والطلب) وذلك بهدف تحديد الشروط أو الضوابط التي تؤول بالنظام إلى الوضع الأمثل لتخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية. ويمكن القول إن ليون ڤالراس يعد من أوائل الاقتصاديين في تاريخ الفكر الاقتصادي الذي توصل إلى نظام متكامل ومتسق لتحليل فكرة التوازن العام من خلال نظام منطقي للمعادلات الرياضية.

وإذا تأملنا في الطريقة التي اعتمد عليها ڤالراس في تحليله لشروط التوازن العام، فسوف نلحظ أن هذه الشروط توصل إليها عبر مراحل مختلفة، وفي كل مرحلة كان تحليله يكتسي طابعا جديدا. ففي البداية لجأ ڤالراس إلى تحليل شروط التوازن في علاقات التبادل مع إهمال الإنتاج. وفي مرحلة تالية أدخل «الإنتاج» في التحليل ليوضح شروط تحقيق التوازن العام في مجال تخصيص الموارد. ومن خلال الربط بين تحليل توازن علاقات التبادل، وتحليل توازن الإنتاج، استطاع الوصول إلى قلب نظريته في مجال التوازن العام للاقتصاد القومي.

وفي المرحلة الأولى من تحليل ڤالراس[45] التي حلل فيها شروط التوازن للتبادل والاستهلاك، نجد أنه قد توصل إلى نفس النتائج التي كان ستانلي جيفونز قد توصل إليها قبله بسنتين من ظهور أبحاث ڤالراس، ولكن من خلال طريق آخر غير الطريق الذي سلكه جيفونز. ففي هذه المرحلة اعتمد ڤالراس، على فكرة منحنيات العرض والطلب ليشتق منها دالة المنفعة. وقد بدأ بالحالة الافتراضية البسيطة، وهي افتراض أن هناك شخصين يودان تبادل سلعتين استهلاكيتين (مهملا هنا ظروف إنتاج هاتين السلعتين). وقد بين أن حجم طلب هذين الفردين على سلعة كل منهما إنما يتوقف على ثمن التبادل. أو بعبارة أخرى، على السعر الذي يعبر عن هاتين السلعتين. وأن منحنيات طلب هذين الفردين تتجه نحو الانخفاض مع ارتفاع السعر، وتتجه نحو الارتفاع مع انخفاض السعر. ولما كانت كل علاقة تبادلية بين سلعتين إنما تتناسب مع حجم معين للطلب على هاتين السلعتين، فإنه من السهل

على المرء إذن أن يشتق من منحنى الطلب منحنى العرض. والتبادل يصبح ممكنا إذا كان الطلب مساويا للعرض عند التوصل لتحديد السعر. وإذا لم يكن العرض والطلب متساويين عند هذا السعر، يعلن ثمن جديد، ويستمر الإجراء إلى أن تتحقق المساواة والوصول إلى السعر التوازني. وهذا يعني أن حجم الطلب عند سيادة شروط معينة للتبادل إنما يعبر، في الوقت نفسه، عن حجم العرض عند نفس هذه الشروط. وتأسيسا على ذلك يمكن القول إنه إذا كانت الكميات المتبادلة من سلعتين معلومتين وكذلك الكميات المعروضة منها، فإنه من الممكن إذن تقدير أسعار التوازن لهما. وبعد ذلك في مرحلة تالية، أدخل ڤالراس في التحليل مشكلة الخدمات الإنتاجية (خدمات عناصر الإنتاج)، واشتق منها معادلات التوازن بنفس المنطق الذي طبقه على السلع الاستهلاكية. ثم قام بعد ذلك بالربط بين أسواق سلع الاستهلاك وأسواق عناصر الإنتاج. وفي ظروف التوازن، وفي ظل المنافسة الكاملة، فإن تكاليف الإنتاج لابد أن تكون متساوية مع مجموع المتحصلات من بيع جميع السلع الاستهلاكية.

ومادامت لدينا معادلات عن العرض والطلب لكل السلع والخدمات، فإنه من الممكن بعدئذ الانتقال إلى مشكلة التوازن العام. «وهنا يستخدم ڤالراس بدعة خاصة من ابتكاره هي بدعة العداد The Numeraire. وهي سلعة تستخدم كمقياس للحساب. غير أنها ليست نقودا بالمعنى المألوف للكلمة، لأن ڤالراس يفترض أنها مجرد وحدة محاسبية، وأنه ليس من طلب عليها سوى الطلب الذي يرتبط بصفاتها غير النقدية. واستخدام هذه الوسيلة يجعل في استطاعتنا القول إنه إذا كان هناك «ن» من السلع، لكان لدينا « ن - ١ » من معادلات العرض والطلب (والمعادلة الخاصة بالعداد Numeraire مشتقة من المعادلات الأخرى)، «ن - ١ » من أثمان مجهولة يراد تعيينها[46]. وبهذا الشكل يصبح عدد المعادلات مساويا لعدد المجاهيل، وبالتالي يكون هناك حل لمشكلة التوازن العام وتحديد الأسعار النسبية. أما قيمة النقود، أو المستوى العام للأسعار، فتتحدد بناء على نظرية كمية النقود الكلاسيكية.

وأيا ما كان الأمر؛ فإن ليون ڤالراس بنظامه المبتكر في تحليل التوازن العام[47] ، كان ذا رغبة شديدة في أن يدافع عن فلسفة الحرية الاقتصادية

أمام الهجمات التي كانت قد تعرضت لها من مختلف الاقتصاديين والمفكرين، وأراد أن يثبت أنه لو توافرت الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة فلن تنشأ أي مشكلة في التوازن الاقتصادي العام.

ومع أن الفترة التي سبقت ظهور التحليل الحدي قد شهدت عدة أزمات اقتصادية دورية، كما حدث في عام 1847 وعام 1857 وعام 1866 وعام 1873، وظهرت فيها موجات شديدة من البطالة، إلا أن الحديين نظروا إلى تلك الأزمات على أنها أمور عارضة ومؤقتة، ولا صلة لها بالنظام القائم. ونظرا لأنهم ابتعدوا تماما عن تحليل بنية النظام الرأسمالي وعوامل الحركة والاضطراب فيه، وراحوا يبحثون في علاقات شكلية وأمور بديهية لا صلة لها بمشكلات الواقع، فليس غريبا إذن أن يتوصل ستانلي جيفونز إلى تفسير وقوع الدورات الاقتصادية خلال نظريته الساذجة عن البقع الشمسية[48] Sun Spot Theory التي نشرها عام 1878. وقد حاولت هذه النظرية أن تفسر دورية وعمومية الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي من خلال التغيرات الجوية. وفحوى هذه النظرية أنه كل عشر سنوات تقريبا، يحدث بانتظام وجود بقعة شمسية، يترتب عليها تغيير درجة الحرارة، وبذلك تتأثر المحاصيل الزراعية. ولما كانت هناك علاقة وثيقة بين حالة الإنتاج الزراعي وحالة النشاط الصناعي والتجاري والائتمان، فإن التدهور الذي يحدث في مستوى النشاط الاقتصادي العام، كل عشر سنوات تقريبا، إنما يعود إذن إلى تلك البقع الشمسية. وقد استند جيفونز في تبريره لهذه النظرية على تكرار حدوث الأزمة الاقتصادية كل عشر سنوات في المتوسط، وأن ذلك يتفق مع دورية البقع الشمسية. وليس هناك أسخف من تلك النظرية. ذلك أنه «إذا كان سبب الأزمات يرجع إلى عوامل طبيعية أو فلكية، فلماذا لم تحصل الأزمات بانتظام قبل ذلك؟، كما يقول الاقتصادي المصري عبد الحكيم الرفاعي[49]. فالأزمات الدورية، بحكم التاريخ، لم تعرفها البشرية إلا في ظل النظام الرأسمالي، ومن ثم لابد أن تكون هناك علاقة بينها وبين هذا النظام.

ومهما يكن من أمر الحال الذي آل إليه وضع الاقتصاد السياسي على يد المدرسة الحدية، فإن القارئ لا شك قد أدرك مدى التغيير الجذري الذي أحدثته هذه المدرسة في المبادئ والمفاهيم والأسس والقوانين التي

كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد توصل إليها، وأن الانقلاب الذي أحدثته هذه المدرسة داخل دائرة التحليل الاقتصادي كان مرتبطا بظروف تاريخية، اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولوجية محددة. وأن تلك المدرسة كانت في نهاية الأمر تعبيرا عن تحول الرأسمالية من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار. كانت تعبيرا عن مصلحة رأس المال الاحتكاري في بداية تكونه.

على أن ما تنبغي الإشارة إليه، أنه إذا كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد بين، في حدود جهازه التحليلي ونظرته الاجتماعية، طبيعة العلاقات المتناقضة للمصالح الطبقية في النظام الرأسمالي، وأن الاقتصاد التبريري (المبتذل) قد عمد إلى تبريرها، فإن المدرسة الحدية كانت تهدف إلى إنكار هذه التناقضات وإخفائها أصلا، وتصوير الرأسمالية على أنها نظام مستقر، يكون التوازن فيه (في مجال المستهلك والمنتج والاقتصاد القومي) هو الوضع العادي والمألوف.

والحقيقة، أنه بظهور مدرسة التحليل الحدي تمت عزلة الاقتصاد السياسي عن مجال العلوم الاجتماعية، فالعوامل والعلاقات الاجتماعية أصبح ينظر إليها على أنها تقع خارج دائرة «الاقتصاد السياسي». ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن يحل، بعد ذلك، تعبير «الاقتصاد البحت» Pure Economics أو «علم الاقتصاد» Economics محل تعبير «الاقتصاد السياسي»[50] Political Economy. وقد علق الاقتصادي النمساوي المعروف رودولف هلفردنج R. Hilferding على هذه المدرسة بقوله: «... فبدلا من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فإنها تتخذ من العلاقات الفردية بين الإنسان والأشياء نقطة البدء في مذهبها. فهي تتصور العلاقات من وجهة نظر سيكولوجية على أنها تخضع لقوانين طبيعية لا يمكن تغييرها، وتستبعد علاقات الإنتاج التي تتحدد اجتماعيا. كما أن مفهوم تطور العملية الاقتصادية وفقا لقوانين محددة، مفهوم غريب تماما عنها. هذه النظرية الاقتصادية هي نقيض للاقتصاد، فكلمتها الأخيرة هي.. أن يصفي الاقتصاد نفسه بنفسه»[51]. وتصفية الاقتصاد السياسي، كعلم اجتماعي، معناها ـ من ناحية، كما يقول أوسكار لانجه، أن علاقات الإنتاج، فضلا عن العلاقات الاقتصادية الأخرى بين الناس، لا تعود تؤخذ في الحسبان. ومعناها، من الناحية الأخرى،

أن العلاقات الاقتصادية التي يتصف بها أسلوب الإنتاج الرأسمالي يجري تبريرها، بافتراضها ناتجة عن مبادئ شاملة، تتضمنها المعقولية الاقتصادية[52].

وعموما، فقد ظهر بعد ذلك صف آخر من الاقتصاديين الذين يمكن اعتبارهم بحق الجيل الثاني لمؤسسي مدرسة التحليل الحدي. وهذا الصف، يمكن تقسيمه من الناحية الشكلية إلى خمس مدارس معروفة، هي المدرسة الإنجليزية التي تزعمها ألفرد مارشال Alfred Marshall (1842 ـ 1924) والمدرسة النمساوية التي ضمت بوم باڤرك Bohm-Bawerk (1851 ـ 1904) وفون مايزس Ludwig von Mises (1815 ـ 1926) وفريدريش فون هايك Friedrich von Hayek (1899 ـ 1992)، والمدرسة الفرنسية التي ضمت أوجستين كورنو Augustin Cournot (1801 ـ 1877)، والمدرسة السويدية التي برز فيها كنوت فيكسل J. Gustaf Knut Wicksell (1885 ـ 1926) والمدرسة الإيطالية التي تزعمها فيلفريدو باريتو Wilfredo Pareto (1848 ـ 1923). فقد ورث هؤلاء الاقتصاديون منجزات التحليل الحدي وراحوا يهذبون فكر الحديين في إطار محكم من التحليل المنطقي، الذي يقوم على مقدمات فكرية محددة، ذات علاقات مترابطة، ومن ثم استخلصوا منها نتائج منطقية، تتماشى مع هذه المقدمات وتتسق معها. وهم بهذا انتهجوا منهج المنطق الشكلي أو الصوري، الذي يبحث فقط في مدى اتساق الفكر مع نفسه، اتساقا يقع في الذات الإنسانية دون أن تكون له علاقة بالواقع الموضوعي أو بالعالم الحي الخارجي.

كان ما يجمع هذا الجيل الثاني من مواقف وأفكار أكثر مما يفرقهم فيما اختلفوا عليه. فكلهم ينطلقون من مبدأ عزل النشاط الاقتصادي للفرد المستهلك أو المنتج عن العلاقات الاجتماعية. فكل فرد أو مؤسسة أو وحدة اقتصادية يمثل كيانا منعزلا، قائما بذاته، ولا صلة له بالمحيط أو البيئة الاجتماعية التي يوجد فيها. وكلهم أيضا ينطلقون من أفكار هينرش جوشن عن المنفعة وسعي الفرد نحوها وخضوعها للتناقص مع زيادتها. كما أنهم جميعا يهتمون بتحليل التغيرات الطفيفة جدا، المتناهية في الصغر (معتمدين في ذلك على حساب التفاضل Differential Calculus). وكلهم أسرى فكرة التوازن الستاتيكي والبحث عن الشروط التي تحققه. كما أنهم ـ جميعا ـ قد استبدلوا بنظرية التوازن الاقتصادي العام نظرية النمو والتراكم



رودولف هلفردنج

عند الكلاسيك. فلم يعد يعنيهم البحث في تناقضات عملية النمو على المدى الطويل، وارتباط هذه التناقضات بمشكلات الأجور وزيادة عدد السكان وارتفاع أسعار السلع الغذائية وزيادة النصيب النسبي للريع من الناتج، على نحو ما أوضح الكلاسيك، فتلك أمور تتعلق بالأجل الطويل وتثير نوعا من القلق والانزعاج، بينما انصب جل اهتمامهم على الأجل القصير ومحاولة البحث عن عوامل استقراره.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص، أن النيوكلاسيك أعادوا تأكيد ثقتهم في قانون ساي للأسواق، ومن ثم أنكروا إمكان تعرض النظام لأزمات إفراط الإنتاج العامة، ومن ثم نفوا احتمالات وجود البطالة على نطاق واسع. وقد أكد ذلك بشكل واضح ألفرد مارشال، الذي يمثل أفضل من تولى صياغة وتفسير وتنميق تراث المدرسة الحدية[53]. كذلك اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة الكاملة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات. وعليه، فإن البطالة التي تسود في أي فترة إما أن تكون بطالة اختيارية أو هيكلية، وهي الأمر الذي أكده الاقتصادي البريطاني الشهير أ. س بيجو A. C. Pigou في كتابه المعروف «نظرية البطالة» الصادر في عام 1933[54]. ولهذا كان النيوكلاسيك يعتقدون أنه يوجد ميل كامن في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظف الكامل، باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة.

وإذا كان النيوكلاسيك قد أنكروا الأزمات العامة والبطالة الواسعة واهتموا أساسا بالأجل القصير، فهل يعني ذلك أننا لا نعثر لديهم على أي رؤية عن النمو في الأجل القصير وما يرتبط بذلك من رؤى تتعلق بالعمالة والبطالة والأجور؟

عند الإجابة عن هذا السؤال، سنجد أنه بالنسبة للجيل المؤسس (كارل منجر وستانلي جيفونز وليون ڤالراس) لم توجد لديهم نظرية، أو رؤية، محددة بشأن مستقبل النمو وقضايا العمالة في الأجل الطويل، حيث استنزف بحثهم في عمليات وشروط التوازن في الأجل القصير جل جهودهم. أما فيما يتعلق بالجيل المفسّر والشارح للنيوكلاسيك بمدارسه الخمس سالفة الذكر فقد كان، بصفة عامة، أكثر تفاؤلا بقدرة النظام على التحرك المستمر

في معارج النمو، وبقدرة الإنسان على التغلب على القيود التي تفرضها الطبيعة (ندرة الأراضي وشحة الخصوبة). وآمن هذا الجيل أيضا بفاعلية التقدم التكنولوجي ودوره في مواجهة قانون الغلة المتناقصة. من هنا فقد نظر أبناء هذا الجيل إلى النمو الاقتصادي المصحوب دوما بالتوظف الكامل على أنه عملية تدريجية ومستمرة، وأنها كذلك تراكمية ومتسقة[55].

والحق أن تلك النظرة المتفائلة بشأن مستقبل النمو التي طغت على الفكر النيوكلاسيكي كانت تعود إلى الظروف التاريخية التي شهدتها البلدان الصناعية الرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. حيث شهدت هذه الفترة تحسنا كبيرا في الفنون الإنتاجية ووسائل النقل والمواصلات، وتوسعا في تراكم رأس المال، ونهبا كبيرا لموارد المستعمرات وشبه المستعمرات والبلاد التابعة، الأمر الذي وفر قدرا كبيرا من الموارد التي وضعت لخدمة النمو الاقتصادي وأسهمت في التخفيف من تناقضات النظام الرأسمالي. ولهذا، ما أن دخلت البلدان الصناعية أعتاب القرن العشرين، حتى كانت هناك سلسلة من المخترعات والآلات والمنتجات الجديدة التي لعبت دورا قاطرا للنمو. نذكر في هذا الخصوص: التليفون، السيارات، ومحركات القوى الكهربائية. وبالفعل أصبح تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي يبعثان على التفاؤل بإمكانية التقدم المستمر. «وكانت الأجور الحقيقية فوق حد الكفاف بدرجة ملحوظة، وكان معدل الربح عاليا، ولم يمثل الريع نصيبا كبيرا متزايدا من الدخل القومي. وبعبارة أخرى، تضاءل الخوف من فكرة الركود وأجور الكفاف»[56] التي توصل إليها الكلاسيك.

كذلك وفر التقدم التكنولوجي في تلك الآونة إمكان الإحلال Substitution بين عوامل الإنتاج من خلال بدائل مختلفة. إذ أصبح من الممكن إحلال الآلة مكان العمل. ومعنى ذلك أن التراكم أصبح من الممكن أن يتحقق دون أن يترتب على ذلك زيادة في القوى العاملة. وبذلك أمكن للنيوكلاسيك أن يفصلوا نظرية التراكم عن نظر ية السكان. على أن هذا الإحلال وإن كان من الممكن أن يسبب بطالة احتكاكية، فإن تلك البطالة مصيرها إلى الزوال، لأن عملية النمو مستمرة ومترابطة، وتدعمها الوفورات الخارجية والداخلية External & Internal Economies التي تتحقق من عمليات التوسع المستمرة داخل المنشأة وخارجها، وهي الوفورات التي تتمثل في الزيادة التي تحدث

في الإنتاجية أو الانخفاض الذي يحدث في متوسط تكاليف الإنتاج[57]، وما يولده ذلك من انتعاش وطلب مستمرين على العمالة. كذلك لم يثبت أن ندرة الأراضي الزراعية من الممكن أن تشكل عبئا أو عقبة لتراكم رأس المال. ذلك أن ثمار التقدم التكنولوجي ما لبثت أن تساقطت على القطاع الزراعي وأحدثت به قفزة في النمو. من هنا، ما أصدق الكلمات التي ذكرها ألفرد مارشال في هذا السياق حينما قال: «بينما نجد الدور الذي تؤديه الطبيعة في الإنتاج يميل لإحداث غلة متناقصة، فإن الدور الذي يؤديه الإنسان يميل لإحداث غلة متزايدة»[58].

ولعل أفضل من صاغ رؤية النيوكلاسيك في مجال التراكم والنمو والتغير التكنولوجي هو الاقتصادي الأمريكي الشهير روبرت سولو R. W. Solow، الحائز على جائزة نوبل في نموذجه الذي نشره في عام 1956 تحت عنوان «مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي»[59]. وهو النموذج الذي أصبح لدى الكثيرين مفتاحا لفهم عمليات النمو في كثير من الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وتم تطبيقه عمليا في كثير من الدراسات لتحديد وقياس عوامل النمو في هذه الاقتصادات.

ويقوم النموذج[60] على إفتراض وجود سلعة واحدة متجانسة، تنتج باستخدام عاملين فقط من عوامل الإنتاج، هما رأس المال والعمل. ويفترض النموذج ـ على عكس الرؤية المالتوسية ـ أن النمو الذي يحدث في عنصر العمل يتحدد بعوامل خارج المجال الاقتصادي ولا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية . كما أنه من المفترض أن الاقتصاد القومي يعمل في ظل المنافسة وفي حالة توظف كامل. في ضوء ذلك راح سولو يحلل النمو في الناتج الممكن Potential Output. وأهم متغيرين في هذا النموذج هما: رأس المال، والتغير التكنولوجي. ولغرض التبسيط، افترض سولو، في البداية، ثبات عنصر التغير التكنولوجي واهتم أساسا بالدور الذي يلعبه رأس المال في عمليات النمو وتأثير ذلك على الأجور والعائد على رأس المال. والمقصود برأس المال هنا، مجموعة السلع المعمرة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى. وهو يتضمن البنية الأساسية، والمصانع، والمباني والمنشآت والماكينات والمعدات والتجهيزات، وكذلك المخزون من المواد الخام والسلع نصف المصنعة. وقد افترض سولو أن هناك سلعة رأسمالية واحدة متعددة الاستخدامات،

ويرمز لها بالرمز K، وهي عبارة عن مجموع القيم الثابتة لكل السلع الرأسمالية المعمرة سالفة الذكر. ويشير سولو، إلى أنه في ظل المنافسة الكاملة، ومع عدم افتراض المخاطر أو وجود تضخم، فإن معدل العائد على رأس المال سيكون مساويا لسعر الفائدة الحقيقي على السندات وعلى الأصول المالية الأخرى.

وإذا نظرنا الآن إلى عملية النمو الاقتصادي فإن الاقتصاديين النيوكلاسيك يؤكدون دوما على أهمية تعميق رأس المال Capital Deeping لتحقيق النمو. ويقصد بتعميق رأس المال هنا، زيادة متوسط رأس المال لكل عامل على مدار الزمن. ويتحقق هذا حينما يتزايد رأس المال بمعدل أكبر من معدل زيادة عنصر العمل. ومن أمثلة ذلك مضاعفة الآلات والمعدات المستخدمة داخل المصانع، وزيادة استخدام الماكينات في عمليات الزراعة والري والحصاد في المزارع، وإنشاء الطرق السريعة والجسور والكباري لتقوية شبكة النقل والمواصلات، واستخدام أجهزة الكومبيوتر وأنظمة الاتصال السريعة المتقدمة في البنوك... إلى آخره. ففي كل هذه الحالات تحدث زيادة في متوسط رأس المال للعامل. وتكون نتيجة ذلك، ارتفاع إنتاجية العامل بشكل واضح في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع البنوك. والسؤال المهم الذي راح سولو يبحث عن إجابة له هو: ما الذي يحدث بالنسبة للعائد على رأس المال ولمعدلات الأجور مع حدوث عمليات لتعميق رأس المال؟

ويجيب سولو عن ذلك، بأنه بافتراض ثبات معدل التغير التكنولوجي، فإن الارتفاع الذي يحدث في معدل الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدل العائد على رأس المال (أي إلى خفض في سعر الفائدة الحقيقي). ويحدث هذا لأن عملية تعميق رأس المال تأخذ في البداية شكل إنشاء المشروعات وتوسيعها، وخلال هذه العملية يتزايد الطلب على العمالة ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة رأس المال. ويظل المستثمر ينفق على تكوين رأس المال الثابت إلى أن تصل الأرباح إلى حدها الأقصى، ثم تنخفض بعد ذلك (تحت تأثير قانون الغلة المتناقصة). وعندما ينخفض معدل العائد على الاستثمار مع زيادة عملية تعميق رأس المال، فإن سعر الفائدة ينخفض إلى مستويات قد لا تكون مغرية للقيام بالادخار. أما معدل الأجور، فإنه يتجه

للتزايد مع عمليات تعميق رأس المال، وذلك لسبب بسيط، وهو أن كل عامل أصبح يساعده قدر أكبر من رأس المال الثابت بالمقارنة مع الفترات الماضية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجيته الحدية، وهو ما يدفع بالأجور للتزايد مع تزايد هذه الإنتاجية.

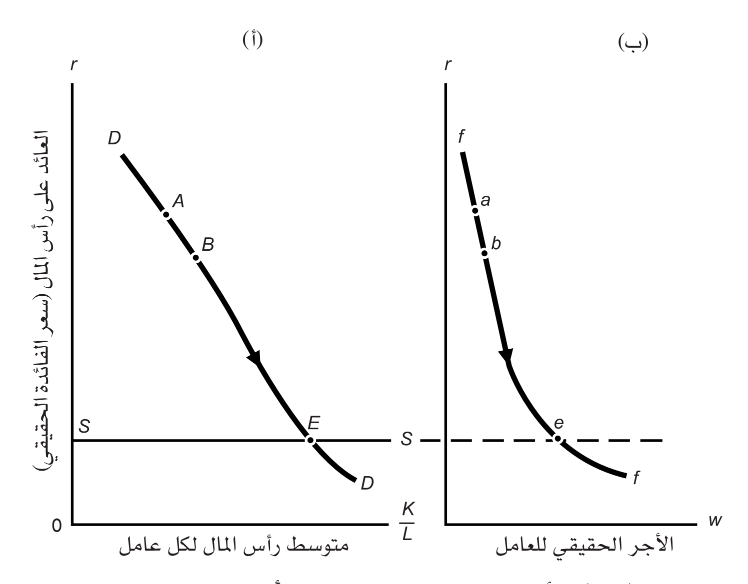
ويمكن تصوير الآثار التي تنجم عن التراكم الرأسمالي على الأجور وعلى العائد على رأس المال بالنظر إلى الشكل رقم (8 ـ 1)[61]. ففي الجانب الأيسر من الشكل (أي الجزء « أ ») تتضح العلاقة بين متوسط نصيب العامل من رأس المال الثابت (مقيسة على المحور الأفقي) ومعدل العائد على رأس المال أو سعر الفائدة الحقيقي (ونقيسها على المحور الرأسي). ويوضح لنا المنحنى DD هذه العلاقة. وهو ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين، دلالة على أنه بافتراض حجم معين للعمالة، فإن الزيادة في تراكم رأس المال تؤدي إلى خفض الإنتاجية الحدية لرأس المال. وهنا نجد أن قانون الغلة المتناقصة ينطبق على رأس المال أكثر من انطباقه على عنصر العمل. أما في الجانب الأيمن من الشكل (أي الجزء « ب »)، فنقيس على المحور الرأسي أيضا معدل العائد على رأس المال، ونقيس على المحور الأفقي الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه العامل. والعلاقة بين هذين المتغيرين يطلق عليها سولو: حدود أسعار العوامل Factor - Price Frontier، وهو ما يصوره المنحنى ff. فهو يوضح لنا العلاقة بين معدل الأجر الحقيقي الذي يتحدد من خلال المنافسة، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي، المحدد، أيضا، بشكل تنافسي. وحينما تحدث عمليات تعميق رأس المال، فإن الاقتصاد القومي يتحرك على هذا المنحنى من أعلى لأسفل متجها نحو اليمين، مما يعني أن معدل سعر الفائدة الحقيقي يتجه نحو الانخفاض بينما يتزايد معدل الأجر الحقيقي. ولا يخفى أنه من الممكن تصور الحالة العكسية، أي تحرك الاقتصاد القومي صعودا على هذا المنحنى نحو الشمال. فلو افترضنا، على سبيل المثال، أن حربا مدمرة قد حدثت وأهلكت قدرا كبيرا من الأصول الرأسمالية الثابتة، مما يعني أن معامل رأس المال إلى العمل Capital - Labour Ratio قد إنخفض، فمن المتوقع تماما أن يتجه سعر الفائدة الحقيقي نحو الارتفاع وأن يتجه معدل الأجر الحقيقي نحو الانخفاض.

وإذا افترضنا الآن بلدا ناميا، به ندرة نسبية في رأس المال، مما يعني

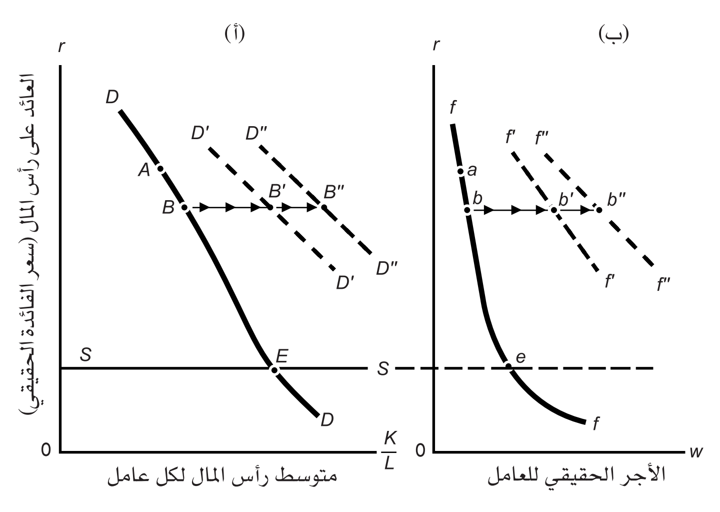
انخفاض متوسط رصيد رأس المال لكل عامل، وأن النقطة A في الرسم (الجزء « أ ») معبرة عن هذا الوضع، وافترضنا غيبة التغير التكنولوجي، وأن تراكم رأس المال قد زاد، فانتقلنا إلى وضع جديد تعبر عنه النقطة B على المنحنى DD، فإننا عندئذ سنجد أن معدل العائد على رأس المال، أو سعر الفائدة الحقيقي، قد انخفض. وحينما يمعن سعر الفائدة الحقيقي في الانخفاض فقد نصل إلى نقطة يكون فيها هذا السعر من الانخفاض بحيث لا يغري الناس على الادخار، إذ يفضل الناس والحال هذه استهلاك كل دخلهم. ويشير الخط SS في الرسم إلى مستوى سعر الفائدة الذي يكون عنده الادخار الصافي للمجتمع مساويا للصفر. وعند النقطة E فإن الرغبة في عدم الادخار تضع حدا لإمكانية تراكم رأس المال في المستقبل.

كما يمكن أيضا الاستعانة بالشكل رقم (8 ـ ا « ب ») لتوضيح العلاقة بين الأجور الحقيقية ومعدل العائد على رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي) حينما يحدث تراكم في رأس المال، وهي العلاقة التي يوضحها منحنى حدود أسعار العوامل ff. وهنا دعنا نفترض أن النمو الاقتصادي سوف يبدأ من النقطة التي تكون فيها الأجور الحقيقية منخفضة، وأن سعر الفائدة الحقيقي التوازني عند هذه النقطة a. وعندما تحدث عملية تعميق رأس المال، فإن الاقتصاد القومي سيتحرك على المنحنى ff إلى النقطة b، وعندها تكون الأجور الحقيقية قد تزايدت بينما ينخفض سعر الفائدة الحقيقي. وفي النهاية سيصل الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن عند e. وعندها يكون معامل رأس المال إلى الناتج Capital Output Ratio وكذلك معامل رأس المال للعمل، مرتفعين.

وبحث سولو أيضا في سمات الوضع التوازني في الأجل الطويل في ظل غيبة التقدم التكنولوجي، وتوصل إلى أن هذا الوضع يتسم بأنه يعكس حالة ثابتة أو مستقرة Steady State. وفيه تتوقف عملية تعميق رأس المال، وتكف معدلات الأجور الحقيقية عن الارتفاع، ويكون سعر الفائدة الحقيقي ثابتا. وربما يصل الاقتصاد القومي إلى هذه الحالة بعد أن تكون الأجور الحقيقية للعمال قد ارتفعت، ومتوسط دخل الفرد قد تزايد، وبخاصة إذا كان الاقتصاد القومي قد حقق عمليات كثيرة لتعميق رأس المال. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه على الرغم من أن هذه الحالة تعكس وضعا سكونيا أو ركوديا، حيث



شكل رقم (8-1): تأثير تراقم رأس المال في الأجور وفي عائد رأس المال



شكل رقم (8-1): تأثير التغير التكنولوجي في الأجور وفي عائد رأس المال

يتوقف التحسن في مستويات الدخول والإنتاج، فإن صورة الركود هنا مع ذلك تعبر عن وضع أكثر تفاؤلاعن ذلك الوضع الركودي الذي صوره الكلاسيك.

والسؤال الآن: ماذا يحدث لو أننا أدخلنا في الصورة عامل التغير التكنولوجي؟ وما تأثير ذلك في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل؟

لقد كان التغير التكنولوجي قضية حظيت بعناية فائقة من قبل الجيل الحديث للنيوكلاسيك، إذ أكد عدد كبير منهم على أن هناك تدفقا مستمرا من المخترعات والمكتشفات التكنولوجية التي أدت، ومازالت تؤدي، إلى تحسينات هائلة في الممكنات الإنتاجية في الولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان، وعلى النحو الذي لا يجوز إهماله عند البحث في قضية النمو الاقتصادي. ويقصد بالتغير التكنولوجي هنا، التغيرات التي تحدث في العمليات الإنتاجية وترفع من مستوى الإنتاجية، أو أنها تؤدي إلى ظهور منتج جديد، أو أنها تقود إلى تحسينات على المنتجات، وتؤدي إلى الحصول على نتائج أفضل باستخدام نفس كمية الموارد المتاحة. ويعتقد النيوكلاسيك أن التقدم التكنولوجي الهائل الذي غالبا ما يظهر في الصناعات الحربية سرعان ما ينتقل إلى ميدان الإنتاج المدني. وعموما، فإن التقدم التكنولوجي يعني، في التحليل النهائي، الحصول على إنتاج أكثر باستخدام نفس كمية المدخلات من العمل ورأس المال، مما يعني أن ممكنات الإنتاج تتزايد.

ويمكن إيضاح التأثير الذي تباشره التكنولوجيا في الإنتاج ومستويات الأجور وفي عائد رأس المال بالنظر إلى الشكل رقم (8 ـ 2)[62]. وفيه نقيس على المحور الرأسي (في الجزء « أ » والجزء « ب ») معدل العائد على رأس المال، أي سعر الفائدة الحقيقي. ونقيس على المحور الأفقي في الجزء (أ) من الشكل، متوسط رأس المال لكل عامل، وعلى المحور الأفقي في الجزء (ب) الأجر الحقيقي للعامل. ويوضح الرسم، أنه على الرغم من أن الاقتصاد القومي يتحرك نحو حالة الاستقرار أو الثبات Steady State (التي توضحها النقطتان e، E) والتي يثبت فيها حجم الإنتاج ومعدلات الأجور وأسعار الفائدة، إلا أن التقدم التكنولوجي يزيد من حجم الإنتاج لكل وحدة من مدخلات العمل ورأس المال، وهو ما يعكسه تحرك المنحنى DD إلى D’D’

وإلى "D"D. ونتيجة للتقدم التكنولوجي، يكون متوسط نصيب العامل من رصيد رأس المال قد تزايد. وحجم الإنتاج للعامل قد ارتفع، والأجر الحقيقي قد زاد[63]، وهو ما تعبر عنه النقاط "BB'B وأيضا "bb'b. وحتى معدل العائد على رأس المال لا يميل للانخفاض. ولهذا اعتقد النيوكلاسيك، أن التقدم التكنولوجي يرفع من إنتاجية رأس المال، ولهذا فإنه يحد من تأثير اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، وهو الاتجاه الذي كان يؤكد عليه الاقتصاديون الكلاسيك.

ومهما يكن من أمر، فإن النظرية النيوكلاسيكية لم تعط قضية البطالة اهتماما يذكر، لأنها آمنت بقانون ساي للأسواق، ومن ثم افترضت حالة التوظف الكامل.

وقد عانت هذه النظرية من عيوب أساسية كثيرة فيها، مثل افتراضها حالة المنافسة الكاملة، وهي حالة لا وجود لها في عالم الواقع، وأن دخول عوامل الإنتاج تتحدد بإنتاجيتها الحدية، وأن أسعار عوامل الإنتاج مرنة بشكل كامل، وأن الادخار يتعادل مع الاستثمار دائما عند مستوى التوظف الكامل، وتجاهلت بذلك واحدة من أهم المشكلات التي شغلت جيلا كاملا من الاقتصاديين (كينز وأنصاره). كما أنها نظرت إلى التغير التكنولوجي باعتباره شيئا خارجيا يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي. ويمكن القول إنها ـ بشكل عام ـ قدمت صورة تجميلية للنظام الرأسمالي خالية من التناقضات. ولهذا لم يكن عجيبا، أن تتعرض هذه النظرية لنقد لا هوادة فيه من قبل منظري مدرسة كامبردج (جوان روبنسون J. Robinson، ونيكولاس كالدور Nicolas kaldor وبيروسرافا[64]، P. S. Araffa) وغيرهم من الاقتصاديين.

الهوامش والمراجع

(1) من المعلوم أن الثورة الزراعية التي قامت في إنجلترا في القرن الثامن عشر كانت هي الشرط الأول والضروري لنمو وتطور الرأسمالية الصناعية. وقد تمت هذه الثورة من خلال إنجاز تحديثات شاملة للنظام الزراعي، عن طريق نظام الإنتاج الكبير (المزارع المتخصصة الواسعة) واستخدام المحراث الذي يجره الحصان، وتحسين السلالات الزراعية وأجناس الحيوانات الداجنة، وتحويل الريع الزراعي من ريع العمل أو ريع مادي (ريع السخرة) إلى ريع نقدي، واستخدام عنصر العمل الأجير. وقد نتج عن تلك الثورة نتيجتان ضروريتان لأي نمو رأسمالي: الأولى، هي توفير عنصر العمل الرخيص للاشتغال بالصناعة، والثانية، هي خلق فائض زراعي غذائي يزيد على حاجة المشتغلين بالزراعة ليحول إلى القطاعات غير الزراعية.

(2) حركة «الأسيجة» هي تلك الحركة التي نشأت من خلال «تسوير» وتجميع الملكيات والحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لتزرع في شكل حيازات رأسمالية كبيرة. وبعد أن كانت هذه الحيازات تنتج من قبل القمح وسائر المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية، تحولت بفعل هذا التمركز إلى مزارع لتربية الأغنام بهدف إنتاج الصوف. وقد تمت هذه العملية بالعنف الذي لا رحمة فيه، حيث قام الملاك بطرد المزارعين الحائزين لمساحات صغيرة وأرغموهم على التخلي عن أراضيهم وأكواخهم. وهكذا تحولت الأراضي الزراعية التي لم يكن من المستطاع زراعتها بغير عدد كبير من الأفراد والعائلات إلى مزارع يكفيها عدد قليل من الرعاة. وقد صدرت في ذلك الوقت قوانين خاصة بإحاطة الأراضي الشائعة بأسيجة لتأمين هذه العملية. انظر: رمزي زكي ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 27 ـ 28، وانظر أيضا:

Joseph A. Schumpeter: History of Economic Analysis, George Allen & Unwin LTD, London, Fourth Printing, 1961, pp. 145 - 149.

(3) انظر لمزيد من التفاصيل الكتاب الشهير الذي ألفه فريدريش إنجلز والذي يصف فيه أحوال المدن الصناعية البريطانية ومستوى معيشة العمال الإنجليز خلال فترة الثورة الصناعية: حال الطبقة العاملة في إنجلترا، ترجمة د. فخري لبيب، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1980.

(4) لتفاصيل أكثر راجع المصدر السابق.

(5) انظر: كارلتون ج.هـ. هيزن ـ الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمة أحمد عبد الباقي، الطبعة الثانية، منشورات مكتبة المثنى ببغداد، 1962، ص 101.

(6) يقول كارلتون ج. هـ. هيزن: «وفي الحقيقة لم يكن غريبا أن تتغير العلاقات العائلية، فيصبح الزوجات والأطفال معيلين، بينما يبقى الرجال الأشداء في البيت يبحثون عبثا عن عمل، أو يسلمون أنفسهم لبطالة مزمنة» ـ انظر نفس المرجع السابق، ص 102.

(7) راجع: روبرت هيلبرونر : قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1979، ص 118.

(8) لمزيد من التفاصيل حول فكر سان سيمون، انظر : بول لويس ـ الفكر الاشتراكي في مائة وخمسين عاما، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأول،

القاهـرة 1972، ص 23 ـ 34.

(9) لمزيد من الإحاطة انظر: المرجع السالف الذكر مباشـرة، ص 49 ـ 58.

(10) راجع المرجع سالف الذكر، ص 35 ـ 48.

(11) للمزيد انظر نفس المرجع السـابق، ص 145 ـ 158.

(12) لمزيد من التفاصيل انظر المقالة المهمة التالية:

Roland L. Meek: The Declin of Ricardian Economics in England, in: Economica, vol. xvii, No. 65, Feb. 1950, pp. 43-62.

(13) للإحاطة بتفاصيل أكثر راجع :

J. A. Schumpeter: History of Economic Analysis, Oxford University Press, New York, 1974, p. 479.

(14) راجع :

John Gray: The Social System, A Treatise on the Principle of Exchange, Edinburgh, 1831.

(15) للإحاطة بتفصيل أكثر حول فكر جون جراي راجع :

Erick Roll: A History of Economic Thought, op. cit., p. 246 - 248.

(16) انظر لمزيد من الإحاطة :

J. A. Schumpeter; History of Economic Analysis, op. cit., p. 479.

(17) ربما يكون من الطريف هنا أن نقتبس جزءا مما أشار إليه توماس كوبر في صدد نقده لهودجسكين :

“The modern notions of Political Economy among the operatives or mechanics are stated, but not very distinctly, by Thomas Hodgskin in his treatise on Popular Political Economy.. If these be the proposals that the mechanics combine to carry into effect, it is high time for those who have property to lose, and families to protect to combine in self-defence”.

والنص مقتبس من مقالة رونالد ميك، سالفة الذكر، ص 59.

(18) راجع مقالة رونالد ميك، سالفة الذكر، ص 29.

(19) نفس المرجع السابق مباشـرة، ص 55 ـ 56.

(20) نفس المصدر، ص 56.

(21) نفس المصدر، ص 56.

(22) مشـار إلى ذلك عند: أوسكار لانجه ـ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مصـدر سبق ذكره، ص 253 (هامش رقم 5).

(23) انظر: رمزي زكي ـ الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي، دراسة منشورة في مجلة «الطليعة» التي كانت تصدر في القاهرة، مصدر سبق ذكره، ص 91.

(24) راجع: أوسكار لانجه، المرجع سالف الذكر، ص 320.

(25) مشار إلى ذلك عند: إرك رول، مصدر سبق ذكره، ص 321.

(26) نفس المصدر السابق الذكر، ص 359.

(27) انظر أوسكار لانجه، المرجع آنف الذكر، ص 320.

(28) هناك عدد آخر من الاقتصاديين المبررين الذين أعطاهم سلجمان في مقالته عام 1903 أهمية خاصة، راجع :

E. R. A. Seligman: “On Some Neglected British Economists”, in: Economic Journal, No. xiii, 1903.

(29) راجع: إرك رول، نفس المصدر المذكور، ص 358.

(30) للإحاطة بمزيد من التفاصيل عن أفكار هرمان هينرش جوشن، انظر:

J. A. Schumpeter: History of Economic Analysis, op. cit., p. 910 ff.

(31) انظر: رمزي زكي ـ الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي... مصدر سبق ذكره، ص 92.

(32) ارجع إلى : إرك رول ـ مصدر سبق ذكره، ص 364.

(33) قارن: بول سويزي ـ الاشتراكية، ترجمة عمر مكاوي، سلسلة : من الفكر السياسي والاشتراكي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1963، ص 130 ـ 131.

(34) راجع : كارلتون ج. هـ. هينز ـ الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 160 ـ 164.

(35) للمزيد عن هذه المدرسة راجع:

J. A. Schumpeter: History of Economic Analysis, op. cit., pp. 507 - 510.

(36) قارن أوسكار لانجه: الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مرجع سلف بيانه، ص 297.

(37) ليس من قبيل المصادفة، أن تظهر المدرسة التاريخية في ألمانيا، حيث لم يظهر فيها «اقتصاد سياسي» بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، بسبب تأخر ظهور الرأسمالية فيها، بالمقارنة مع بريطانيا وفرنسا. فبينما كان أسلوب الإنتاج الرأسمالي قد نشأ وترسخ في بريطانيا وفرنسا حتى عام 1830، غير أن عملية ظهور هذا الأسلوب في ألمانيا ـ حتى هذا التاريخ ـ كانت تواجهها مقاومة ضارية من جانب النبلاء والمؤسسات والنظم الإقطاعية. ومع ذلك، كانت أفكار جان باتست ساي وباستيا وجون ستيوارت مل معروفة ورائجة في ألمانيا آنذاك. ولكن لم توجد مساهمات نظرية ألمانية في هذا الخصوص. ولهذا يجمع عدد من الباحثين، على أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الرائج آنذاك في ألمانيا كان بمنزلة سلعة مستوردة من العلاقات البورجوازية المتقدمة في بريطانيا وفرنسا. ولهذا السبب، فإنه عندما بدأت الرأسمالية الألمانية في الظهور لم تجد ما يعضدها من «اقتصاد سياسي كلاسيكي ألماني». ولكنها وجدت ذلك عند مفكري المدرسة التاريخية الذين رأوا أن التسليم بأفكار الاقتصاد السياسي الإنجليزي، وبالذات فيما يتعلق بمبدأ الحرية الاقتصادية، ونظرية التكاليف النسبية وحرية التجارة وتقسيم العمل الدولي، هو تسليم بتفوق إنجلترا وفرنسا. وهو أمر كان مرفوضا للرأسمالية الألمانية الوليدة. لمزيد من التفاصيل انظر :

Autorenkollektive: Mensch und Wirtschaft - zur Kritik der Auffassung des Menschen in der bürgerlischen politischen Okonomie, VEB Deutscher Verlag der Wissenschaften, Berlin 1967, s. 78 - 91.

(38) فريدريش ليست (1789 ـ 1846) اقتصادي ألماني، لعب دورا مهما في مد شبكات السكك الحديدية بين المقاطعات الألمانية. وقد اشتهر بدعوته في حماية الصناعات الوليدة من المنافسة الأجنبية. وأهم أعماله الفكرية «النظام الوطني للاقتصاد السياسي» Das nationale System der Politischen Okonomie.

(39) وفي ذلك يقول ستانلي جيفونز في كتابه «نظرية الاقتصاد السياسي» ما يلي:

"In this work I have attempted to treat Economy as a calculus of pleasure and pain..". See: W. S. Jevons: The Theory of Political Economy, Fourth Edition, Macmillan and Co. Ltd., London 1911, p.vi.

(40) راجع مقدمة د. إسماعيل صبري عبدالله لترجمة كتاب شارل تبلهيم: التخطيط والتنمية، دار المعارف ـ القاهرة 1966، ص 4.

(41) المقصود بالمنفعة الحدية، منفعة آخر وحدة يستهلكها الفرد من سلعة معينة متجانسة الوحدات.

فإذا كان الفرد يستهلك، على سبيل المثال، عشر برتقالات، فإن المنفعة الحدية هنا تعني منفعة البرتقالة العاشرة. وقد اعتقد الحديون أن هناك قانونا أساسيا يحكم الاستهلاك، هو قانون تناقص المنفعة. بمعنى أن «حجم» المنفعة الحدية يميل للتناقص كلما زاد استهلاك الفرد من سلعة معينة. ولا يتسع المجال هنا لشرح شروط توازن المستهلك عند الحديين،. وأرجو من القارئ غير المتخصص أن يرجع إلى أي كتاب من كتب مبادئ الاقتصاد المتداولة في جامعاتنا للإحاطة بهذه الشروط.

(42) للإحاطة بتفاصيل هذا الشرط التوازني ارجع إلى كتب مبادئ الاقتصاد.

(43) انظر في نقد مدرسة التحليل الحدي في هذا الخصوص:

Autorenkollektive: Mensch and Wirtschaft.., a.a.O., S. 99-159; und siehe auch: Hermann Lehmann; Grenznutzentheorie, Dietz Verlag, Berlin, 1968.

(44) يقصد بالإنتاجية الحدية، الزيادة التي تطرأ على الناتج الكلي نتيجة استخدام وحدة إضافية من عنصر ما من عناصر الإنتاج، مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى على ما هي عليه.

(45) ربما يجد القارئ غير المتخصص صعوبة في فهم هذه الفقرة. ولهذا يمكن له أن يتجاوز قراءتها.

(46) انظر : إرك رول ـ المرجع آنف الذكر، ص 385.

(47) لمزيد من التفاصيل حول تحليل ڤالراس للتوازن الاقتصادي العام انظر:

Bent Hansen: Lectures in Economic Theory, 2nd revised edition, part I: General Equilibrium Theory, INP - Cairo, 1964, pp. 18 - 22; and see also: R. Dorfman, P.A Samuelson & R. Solow: Linear Programming and Economic Analysis, New York, 1962.

(48) لمزيد من التفاصيل انظر :

J. A. Schumpeter: History of Economic Analysis, op. cit., pp. 742 - 743.

(49) انظر: عبد الحكيم الرفاعي ـ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص 929.

(50) كان الاقتصادي الإيطالي م. باتليوني، أحد أنصار المدرسة الحدية، أول من استخدم تعبير «الاقتصاد البحت» بدلا من علم الاقتصاد السياسي، وذلك في كتابه : مبادئ الاقتصاد البحت، الذي صدرت طبعته الأولى في عام 1889.

(51) النص مقتبس عن: أوسكار لانجه ـ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مصدر سبق ذكره، ص 270.

(52) قارن: المرجع آنف الذكر مباشرة، ص 321 ـ 322.

(53) ففي أحد أعماله المبكرة الصادر عام 1879 بعنوان «اقتصاديات الصناعة» أكد مارشال على صحة قانون ساي، كما يتضح من النص التالي:

"The whole of a man's income is expended in the purchase of services and of commodities. It is indeed commonly said that a man spends some portion of his income and saves another. But it is a familiar economic axiom that a man purchases labour and commodities with that portion of his income which he saves just as much as he does when he seeks to obtain present enjoyment from the services and commodities which he purchases. He is said to save when he causes the labour and the commodities which he purchases to be devoted to the production of wealth from which he expects to derive the means of enjoyment in the future".

انظر في ذلك:

Alfred Marshall : The Economics of Industry, Macmillan, London, 1879.

ولكننا أخذنا هذا النص من :

Martin Godfrey: Golobal Unemployment, .. op. cit., p. 53.

(54) لعل أفضل بلورة لموقف النيوكلاسيك في مسألة البطالة نجدها في الفقرة التالية المأخوذة من بيجو :

"... with perfectly free competition among workpeople and labour perfectly mobile,.. there will always be at work a strong tendency for wage-rates to be so related to demand that everybody is employed. Hence, in stable conditions every one will actually be employed. The implication is that such unemployment as exists at any time is due wholly to the fact that changes in demand conditions are continually taking place and that frictional resistances prevent the appropriate wage adjustments from being made instantaneously".

راجع في ذلك :

A. C. Pigou: The Theory of Unemployment, Macmillan, London, 1933, p. 252.

لكننا أخذنا هذا النص من : مارتن جودفراي ـ مصدر سبق ذكره، ص 53.

(55) انظر: د. خليل حسن خليل ـ محاضرات في التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية ـ القاهرة 1963، ص 181.

(56) نفس المصدر السابق، ص 176.

(57) يعود الفضل إلى ألفرد مارشال في تأصيل فكرة الوفورات.

(58) هذا النص اقتبسناه من د. خليل حسن خليل ـ مصدر سبق ذكره، ص 186.

(59) انظر لمزيد من التأصيل والتفاصيل:

R. W. Solow: "A Contribution to The Theory of Economic Growth", in: Quarterly Jouranl of Economics, No. 70, February 1956.

(60) سوف نعتمد في عرضنا للنموذج على ما عرضه ساموليسون ونورد هاوس عن هذا النموذج، انظر في ذلك:

Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus: Economics, op. cit., pp. 549 - 552.

(61) مصدر هذا الشكل المرجع آنف الذكر، ص 551.

(62) مصدر هذا الشكل نفس المصدر السابق، ص 552.

(63) من الواضح أن تأثير التكنولوجيا في عوائد عناصر الإنتاج ليس تأثيرا محايدا أو متساويا. فهناك أنواع من المخترعات تكون مفيدة لرأس المال، وأخرى مفيدة لعنصر العمل. فعلى سبيل المثال، نجد أن الآلات والجرارات الميكانيكية تقلل من الطلب على العمل بينما تزيد من الطلب على رأس المال. وهذا النوع من المخترعات يعرف تحت مصطلح: المخترعات الموفرة للعمل Labour Saving Invensions، وتؤدي إلى زيادة معدلات الأرباح بالمقارنة مع الأجور. وهناك مخترعات تقلل من الطلب على المعدات الرأسمالية بالمقارنة مع الطلب على العمل. ومن أمثلة ذلك طرق زيادة الإنتاج عن طريق زيادة عدد دوريات التشغيل. ولهذا فهي تعرف تحت مصطلح المخترعات الموفرة لرأس المال Capital Saving، وهي تؤدي عادة إلى زيادة معدلات الأجور بالمقارنة مع الأرباح. وبين هذين النوعين من المخترعات يوجد نوع ثالث، يمكن أن يطلق عليه المخترعات المحايدة Nutral

التي يكون تأثيرها النسبي على الطلب على العمالة وعلى رأس المال متساويا ومن ثم تأثيرها يكون محايدا بالنسبة للأجور وللعائد على رأس المال. بيد أنه من الثابت تاريخيا، ومنذ الثورة الصناعية، أن الاتجاه الرئيسي في المخترعات هو الاتجاه الموفر للعمل ـ انظر :

Paul A. Samuelson & Willam D. Nordhaus, Economics, op. cit., p. 552.

(64) انظر في نقد النيوكلاسيك الأعمال المهمة التالية :

Joan Robinson: The Accumulation of Capital, An Essays in the Theory of Economic Growth; Macmillan and Company, Ltd, London 1962; Nicolas Kaldor and J. S. Mirrless: “A New Model of Economic Growth”, in: Review of Economic Studies, No. 29, June 1962; P. Saraffa : Production of Commodity by Means of Commodities, Cambridge, 1960.

٩ تفسير البطالة في المدرسة الكينزية

ونأتي الآن إلى المدرسة الكينزية Keynesian School، وهي واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي. وهي المدرسة التي تنسب إلى جون ماينرد كينز John M. Keynes (1883 ـ 1946) الذي أصدر في عام 1936 كتابه الشهير «النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود»، وأحدث به ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي. وقد وصف كثير من الاقتصاديين النظرية العامة لكينز بأنها نظرية للكساد والبطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التوظف الكامل. وهذا صحيح إلى حد بعيد، حيث احتلت مشكلة البطالة في هذه النظرية ما يمكن أن يمثل القلب في جسد تلك النظرية. وبذلك خرج كينز على التقاليد الفكرية الصارمة لعصره، وهي التقاليد النيوكلاسيكية التي كانت ـ وعلى نحو ما رأينا آنفا ـ تنكر حدوث البطالة على نطاق واسع، وتفترض أن تحقيق التوظف الكامل هو الوضع الطبيعي

والعادي والمألوف للنظام الرأسمالي.

حقا، إن كينز كان قد بدأ حياته العملية كلاسيكيا. حيث تأثر كثيرا بتعاليم أستاذه ألفرد مارشال Alfred Marshall (1842 ـ 1924)، وقام بتدريس النظرية الكلاسيكية، كما طغت على كتاباته الأولى مبادئ هذه النظرية. لكن معايشة كينز لأحداث الكساد الكبير (1929 ـ 1933) كانت من أهم العوامل التي أثرت في تغيير فكره وتشكيل وعيه الجديد، خاصة أنه حينما اندلع هذا الكساد كان عمر كينز آنذاك 46 سنة، وهو سن النضج. وبعد سبع سنوات من حدوث الكساد الكبير كان كينز قد فرغ من نشر الطبعة الأولى من نظريته العامة، وفيها قلب المائدة على رؤوس كل من سبقوه من الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك، بعد أن هدم ترسانتهم الفكرية.

نعم... لقد كان الكساد الكبير الذي أثر بعمق شديد في تفكير كينز ووعيه، أسوأ أزمة اقتصادية عالمية طاحنة في تاريخ النظام الرأسمالي، ولم ينج من آثارها ووطأتها أي بلد في العالم (باستثناء الاتحاد السوفييتي آنذاك). ولعل الصورة الكئيبة والحادة التي عرفها العالم لتلك الأزمة تعود، ليس فقط، إلى عنف هذه الأزمة وطغيانها المدمر؛ وإنما لأن العالم عرف قبل اندلاعها مباشرة بضع سنوات مزدهرة ولامعة (من 1924 ـ 1928)، فكان التغير السريع من «الازدهار اللامع» إلى «الكساد المظلم» ملحوظا ومفاجئا[1]. فما جاء خريف 1929 حتى بدأت بوادر الأزمة في الظهور، لتضع الفكر النيوكلاسيكي في محنة شديدة. وكانت البداية هي ما حدث يوم 24 أكتوبر من هذا العام بمدينة نيويورك، وهو اليوم الذي عرف باسم «الخميس الأسود»، حيث بيعت في البورصة في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى. فهبطت أسعارها إلى أسفل الدرك. وخسر آلاف الأفراد ثرواتهم ومدخراتهم في غضون ساعات قليلة. وظلت الأسعار بعد ذلك في هبوط مستمر. وأعقب ذلك موجات طاغية من الذعر وعدم الثقة. فاندفع الأفراد يسحبون ودائعهم من البنوك ويطالبون بصرف أوراق البنكنوت ذهبا. ولما كانت كميات كبيرة من التداول النقدي (حوالي 60٪) لا يقابلها غطاء ذهبي، فإن تكالب الأفراد على الصرف بالذهب قد عرض البنوك لحالة عجز حقيقي صارخ، فتعرضت بذلك للإفلاس. وقد وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها في عام 1930

إلى 1325 بنكا، ثم ارتفع الرقم إلى 2294 بنكا في 1931. بل إنه في عام واحد هو 1932 أفلس 1456 بنكا في الولايات المتحدة[2]. وإزاء هذا الموقف المتدهور لم تجد الحكومة الأمريكية مناصا من أن تعلن في 26 مارس 1933 إيقاف الصرف بالذهب، وألزمت جميع المواطنين الذين يحوزون أكثر من مائة دولار ذهبي أن يسلموا ما في حوزتهم لوزارة الخزانة مقابل إعطائهم أذونات حكومية. ومن ناحية أخرى حدث هبوط مريع في حجم الطلب والأسعار والناتج المحلي، وانخفض معدل الإحلال والاستثمار، مما أدى إلى مزيد من الهبوط في مستوى الدخل القومي. هذا في الوقت الذي تراكمت فيه السلع في المحال والمخازن ولم تجد تصريفا. وضاعف من حرج الموقف أن السوق العالمي الذي كان يرتبط بأوثق العلاقات مع السوق المحلي قد حدث به أيضا هبوط شديد.

وكان من الطبيعي أن تتفاقم البطالة. بل إنه ما حل عام 1931 حتى كان عدد العاطلين في الولايات المتحدة قد بلغ اثني عشر مليونا. وانخفض حجم الأجور المدفوعة في سنة واحدة، هي 1929، بنسبة 60٪. واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمفلسين الذين راحوا يبحثون عن الخبز بأي وسيلة. وحدث تكالب شديد على أي فرصة للعمل (انظر الشكل 9 ـ 1). واعتقد الكثيرون أن الثورة الاجتماعية قادمة لا محالة[3]. ويصف ديفيد أ. شانون في كتابه الطريف «الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية» حالة التردي التي وصل إليها المجتمع الأمريكي في ذلك الوقت فيقول: «كنت ترى بائعي السندات السابقين على أرصفة الشوارع يحاولون بيع التفاح، على حين أصبح الكتبة السابقون يطوفون أحياء المال لكي يعيشوا على تلميع الأحذية ومسحها. وأخذ المتعطلون والمشردون يرحبون بالقبض عليهم بتهمة التشرد بغية الحصول على الدفء والطعام في السجن. وطلب أكثر من مائة عامل أمريكي العمل في الاتحاد السوفييتي»[4]. كما عم البلاء والبؤس في الريف. وقاسى المزارعون والمستأجرون وأصحاب الأراضي الأمرين بسبب الانهيار المريع الذي حدث في أسعار المنتجات الزراعية. وزادت عمليات نزع الملكية للأراضي المرهونة. وبيع كثير من الأراضي بأبخس الأثمان في المزادات العلنية وفاء للديون المتراكمة عليها. ويصف شانون طرفا صغيرا من الأوضاع السيئة التي سادت الريف الأمريكي في تلك



الشكل رقم (9 . 1): من صور الكساد الكبير طابور طويل من المتعطلين يتنافسون لشغل خمس وظائف فقط أمام أحد المصانع بمدينة نيويورك عام 1933

الآونة فيقول: « .. إن آلاف الأرادب من القمح قد تركت من دون حصاد في الحقول بسبب سعرها المنخفض جدا الذي لا يقابل تكاليف حصادها. إن آلاف العبوات من التفاح متعفنة على أشجارها في الحدائق ولم يبق منها سليما سوى ما يقرب من الربع. وفي الوقت نفسه يوجد ملايين الأطفال لن يتذوقوا في هذا الشتاء طعم التفاح بسبب سوء أحوال آبائهم. إن آلاف الخراف الصغيرة يقتلها الرعاة لأنها لا تأتي بتكاليف نقلها إلى السوق»[5].

وكان ما حدث في دول أوروبا الصناعية مشابها لما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية إبان سنوات الكساد الكبير. بيد أن وطأة الأزمة في دول أوروبا كانت ثقيلة للغاية. وضاعف من هذا الثقل ذلك الترابط العضوي الذي كان قائما بينها وبين الولايات المتحدة من خلال النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية الذي تمخضت عنه الحرب العالمية الأولى نتيجة تسوية ديون وتعويضات الحرب[6]. فمعظم دول أوروبا الغربية خرجت من الحرب وهي دائنة ومدينة في نفس الوقت، دائنة لألمانيا بقيمة التعويضات، ومدينة للولايات المتحدة بقيمة القروض التي أخذتها منها إبان سنوات الحرب. ولهذا لم تكد تحدث أول شرارة للكساد الكبير في الولايات المتحدة حتى لمع ضياؤها بقوة وسرعة في سماء أوروبا.

كذلك فإن البلاد النامية التي كانت آنذاك مجرد مستعمرات وشبه مستعمرات وبلاد تابعة، والتي كانت تربطها بالبلاد الاستعمارية الرأسمالية علاقات تبعية وترابط شديدة في المجالات التجارية والنقدية، قد تأثرت بهذا القدر أو ذاك بأحداث الكساد الكبير.

وبشكل عام يمكن القول إن أزمة الكساد الكبير لم تترك بلدا لم تمسه. ولهذا ما أصدق كلمات جوزيف شومبيتر J. A. Schumpeter حينما كتب يقول: «لم توجد أي منطقة محصنة من آثار أزمة عام 1929، لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية، فانطبقت آثارها السيئة على الجميع. وخُفّضت الدخول والمرتبات في جميع البلاد ولجميع الأفراد، إما بطريق غير مباشر، ناجم عن سقوط قيمة العملات، وإما بطريق مباشر بتخفيض الإنفاق الحكومي الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكمشت مواردها بنسبة تتراوح بين 25٪ و 45٪ كما قدرت المؤسسة الألمانية للبحوث الاقتصادية. ولم يحدث قط في تاريخ الخمسين سنة الماضية أن تدهورت دخول الناس كما هوت

في هذه الأزمة التي لم تبق على مرتبات الموظفين وذوي الدخول الثابتة والزراعيين، وهي الدخول التي من النادر أن تكون قد مست أو لم تمس على الإطلاق في الأزمات السابقة»[7].

ولا يتسع المجال هنا لأن نستعرض تفاصيل أزمة الكساد الكبير وأسبابها والآليات التي انتقلت بها من بلد لآخر بعد أن توحدت السوق العالمية، ولا أن نتعرض للنتائج التي نجمت عنها بالتفصيل في كل بلد على حدة. ولكن قد يكفي هنا، أن نعلم أنها أدت إلى :

1 ـ انخفاض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين 45٪ و60٪.

2 ـ حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي 100 مليون عاطل في مختلف بلاد العالم.

3 ـ إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية.

4 ـ أن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى (طبقا لتقديرات ميخائيل هدسون)[8].

5 ـ انهيار قيم عملات 56 بلدا رأسماليا وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.

6 ـ انهيار نظام النقد الدولي.

أما عن المناخ الفكري الذي عاصر سنوات الكساد الكبير، فقد غلب عليه فكر المدرسة النيوكلاسيكية، الذي وقف موقف اللامبالاة من هذا الكساد، وراح أنصار هذه المدرسة يقدمون في تحليلهم صورة جميلة ميتافيزيقية للنظام الرأسمالي ولقدرته التلقائية على تحقيق التوظف الكامل، وأنه نظام قادر على تحقيق التخصص الأمثل للموارد في ظل حرية السوق والمنافسة، وأن كل فرد سيحصل على دخل عادل يتساوى مع الإنتاجية الحدية للعنصر الذي يملكه (عمل، أرض، رأسمال...). ولم يكن لديهم الكثير مما يمكن ذكره حول أوضاع الأجل الطويل، كما رأينا في المبحث الثامن. وظل عدد كبير من أنصار هذه المدرسة يردد أن أحداث الكساد الكبير، التي كادت أن تدمر النظام الرأسمالي، هي مجرد قلاقل عابرة لم تنتج من طبيعة النظام وإنما من فعل السياسة الاقتصادية ومن مظاهر

عدم كمال السوق وجمود الأجور وعدم استجابتها للانخفاض المطلوب لعلاج أزمة البطالة[9]. واستمروا يندددون بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي[10].

على أنه تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه خلال سنوات الكساد الكبير لم تقف حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية، موقف اللامبالاة أو المتفرج للأمور وهي ترى التدهور الهائل الذي يحدث في مستويات الإنتاج والدخول والعمالة، بل اندفعت بكل قواها، وفي حدود رؤيتها للأزمة، لكي تطبق سياسات جديدة لم تألفها الرأسمالية من قبل، وهي سياسات انطوت على التدخل السافر لجهاز الدولة في النشاط الاقتصادي. وكانت في ذلك أسبق بكثير من فكر كينز نفسه، الذي قدم فيما بعد التبرير النظري لهذا التدخل. فقد شعرت الحكومات بأن هناك حاجة ملحة لكي تقوم بعمل ما، إذا ما أريد ألا يؤدي الكساد الكبير إلى سقوط النظام الرأسمالي. وها هو الرئيس الأمريكي روزفلت يطبق برنامجه «النهج الجديد» New Deal الذي تفرعت عنه جملة من السياسات والتوجهات الجديدة، مثل تخفيض قيمة الدولار الأمريكي وزيادة حجم الإنفاق العام الموجه للأشغال العامة (بناء الطرق والجسور والمطارات...) وانتهاج سياسة عجز الموازنة العامة لزيادة حجم الطلب الكلي[11]، وتكوين هيئة وادي التنسي Tennesse Vally Authority، وهي السياسات التي خفضت من معدل البطالة، وحركت الاقتصاد الأمريكي إلى أوضاع أفضل. وفي بريطانيا تم تخفيض قيمة الإسترليني، وزاد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وآليات السوق وتوسعت في منح المعونات للتخفيف من آثار البطالة والفقر. وفي ألمانيا، التي عانت أكثر من غيرها من تفشي البطالة ونقص السلع ومن عبء الديون والتعويضات، تزايد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وبخاصة بعد تولي هتلر وحزبه النازي مقاليد السلطة في عام 1933، حيث تم تنفيذ برنامج ضخم للتسلح، وتم ضخ أموال كثيرة في مجال الأشغال العامة والبنية الأساسية. وتم تنفيذ برنامج السنوات الأربع للاكتفاء الذاتي، وزادت قبضة الدولة على دوائر الأعمال والبنوك، وفتحت الحكومة بذلك أبوابا واسعة للعمل أمام جحافل العاطلين[12].

ونفس الشيء يمكن رصده أيضا للتدخلات الحكومية التي مارستها

دول أوروبية مختلفة، بل وحتى في البلاد المستعمرة والتابعة[13]، لمواجهة كارثة الكساد الكبير.

هذا هو العالم الذي عاصره كينز وهو يكتب نظريته العامة التي سيعطي فيها «الدولة» دورا محوريا لإنقاذ النظام الرأسمالي من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وكان من الواضح تماما أن علم الاقتصادي آنذاك قد تحول إلى معتقدات جامدة (دوجما) لا علاقة لها بالواقع وبالمشكلات التي تغلي فيه. بيد أن الانهيار الاقتصادي الذي عم كل دول العالم خلال سني الكساد الكبير قد انتقص بشكل واضح من هيبة مفهوم التوازن التلقائي، ومن هيبة اليد الخفية التي تنظم الأمور على نحو هارموني، ومن مقولات الحرية الاقتصادية وضمان التوظف الكامل. لقد كان الاقتصاديون النيوكلاسيك في واد، والواقع الذي يمور بالتناقضات في واد آخر. وكل ذلك مهد الطريق، وهيأ المناخ، لظهور النظرية العامة وتقبل ما جاء فيها من أفكار وسياسات.

والسؤال الآن هو: ما أهم ملامح النظام الفكري الذي جاءت به النظرية العامة لكينز في مجال البطالة من حيث تفسيرها وسبل علاجها؟

وللإجابة عن هذا السؤال، لابد أن نتعرض، بادئ ذي بدء، للنقد الضاري الذي وجهه كينز إلى قانون ساي للأسواق، الذي كان ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له دائما، ومن ثم ليس هناك مجال في النظام الرأسمالي لظهور أزمات إفراط الإنتاج العامة، أو حدوث بطالة على نطاق واسع. ذلك أن هذا القانون الذي قدسه الكلاسيك كان ينطوي على عدة فروض مستخلصة منه، رفضها كينز بالكامل[14].

* الفرض الأول، أنه لا مجال لتأثير التغيرات التي تحدث في النقود على النشاط الاقتصادي. فالنقود إن هي إلا مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق. وأن نظرية الإنتاج والتوظف يمكن إذن أن تشيد على أساس المبادلات الحقيقية.

* الفرض الثاني، هو أنه لما كان كل ادخار هو بمنزلة عرض، فإن هناك دائما طلبا عليه (استثمارا)، مما يعني أن كل ادخار يعرض بالسوق النقدي والمالي يتحول مباشرة إلى استثمار، لأنه توجد دوما فرص لا نهائية للاستثمار، وأن التوازن بين الادخار والاستثمار أمر حتمي، ويتحقق من

خلال حركات سعر الفائدة.

* الفرض الثالث، هو أنه في ظل قانون ساي يستطيع كل من يعرض عمله للبيع، أو بعبارة أخرى، كل من يبحث عن عمل، أن يجد طلبا عليه.

لقد كان من المفهوم والمقبول لدى الكلاسيك، أنه طبقا لقانون ساي للأسواق، أن وضع التوظف الكامل للعمال هو أمر مفروغ منه، باستثناء حالات البطالة الإرادية الناجمة عن رفض بعض فئات العمال أن تقبل أجرا معادلا لإنتاجيتها الحدية ، والبطالة الاحتكاكية التي تنشأ في الأجل القصير بسبب الفترة التي لابد أن تنقضي للانتقال إلى عمل جديد أو إلى منطقة جغرافية مختلفة وما يتطلبه ذلك من وقت. فبخلاف هذين النوعين من البطالة، لا توجد بطالة أخرى لدى المنطق الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، ذلك أن الآليات التلقائية للعرض والطلب كفيلة بأن تصحح فورا أي اختلال جزئي يظهر في أسواق العمل. فلو حدث، مثلا، أن ظهرت بطالة في قطاع ما، مما يعني أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن الأجور، باعتبارها سعرا للعمل (عند الكلاسيك) سوف تهبط أسوة بأي سعر آخر. وبمجرد أن ينخفض الأجر بالدرجة الكافية، يجد رجال الأعمال أنه من المربح لهم استخدام عدد أكبر من العمال، ما دامت الإنتاجية الحدية للعامل أكبر من أجره. وسيكون من شأن انخفاض الأجور، ومن ثم انخفاض الأسعار، أن تنخفض الأسعار (بسبب افتراض حالة المنافسة الكاملة). ولهذا اعتقد الاقتصاديون السابقون على كينز أن معدل الأجر النقدي، ولو أنه سيهبط، إلا أن معدل الأجر الحقيقي سيظل على حاله بسبب انخفاض مستويات الأسعار، ومن هنا خلص أنصار هذا النوع من الفكر، إلى أن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور لكي تهبط، وتعيد التوازن المفقود بين العرض والطلب في سوق العمل. ولهذا وحسب هذا المنطق، افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك أن استمرار البطالة وانتشارها لا يمكن أن يسببه سوى عناد العمال ورفضهم تخفيض الأجور. ومن هنا كانوا من معارضي نقابات العمال لدورها في زيادة الأجور، وكانوا أيضا من منتقدي قوانين الحد الأدنى للأجور.

رفض كينز هذا المنطق لأنه في رأيه لايمثل العالم الواقعي. فالعمال كثيرا ما يعارضون الانخفاض في أجورهم النقدية. كما أن نقابات العمال

في البلدان الصناعية أضحت كيانات واقعية وجزءا من النظام ولا يمكن، من ثم، إهمالها في التحليل أو المناداة بحلها. كما أن البطالة التي عرفها النظام الرأسمالي وخصوصا أثناء سني الكساد الكبير لم يكن سببها الأجور العالية وتعنت نقابات العمال[15].

وقد اعتقد كينز أن الانخفاض في الأجور، وهو الحل الذي ينادي به الكلاسيك والنيوكلاسيك، يعادل من الناحية النظرية ومن حيث النتائج المترتبة عليه، الانخفاض في سعر الفائدة، وأن ما يمكن تحقيقه من خلال انخفاض الأجور يتم بصورة أفضل عن طريق خفض سعر الفائدة. ومع ذلك، فهو يعتقد أن أيا من السياستين ليست بالعلاج الشافي لأزمة البطالة. ولهذا فقد دخل في خلاف عميق مع البروفيسور بيجو A. C. Pigou فيما ذهب إليه من نتائج في كتابه عن نظرية البطالة[16].

ومن ناحية أخرى كشف كينز النقاب عن حقيقة مهمة لابد أن تتمخض عن انخفاض الأجور لم يذكرها الكلاسيك أو النيوكلاسيك، ولها تأثير بليغ في النشاط الاقتصادي. فقد نظر كينز إلى الأجور، ليس فقط باعتبارها بندا من بنود التكاليف فحسب، وإنما أيضا باعتبارها دخلا يتولد عنه طلب على السلع والخدمات المختلفة. وعليه، فإنه حينما تنخفض الأجور كعلاج لمشكلة البطالة، فإن هذا الانخفاض وإن كان سيقلل من تكاليف الإنتاج، ومن ثم من زيادة ربح الرأسماليين؛ إلا أنه من ناحية أخرى يقلل من دخل العمال، وبالتالي من طلبهم على السلع المنتجة، وهو أمر يعقّد، بلا شك، من مشكلة تصريف السلع بالأسواق. كما أن تخفيض الأجور من شأنه أن يجري إعادة توزيع للدخل القومي لمصلحة الرأسماليين الذين يتميز ميلهم للاستهلاك بالانخفاض، لو قورن بالميل الاستهلاكي للعمال[17].

ما سرّ وجود البطالة إذن؟

بعد أن رفض كينز مقولات الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك فيما يتعلق بأسباب البطالة وسبل علاجها، راح يؤسس نظريته العامة على أساس أن حالة التوظف الكامل، التى ادعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنها الوضع العادي والمألوف للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة جدا، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل. وقادته الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي

الفعال Aggregate Effective Demand (الذي هو طلب متوقع) هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظف. وبناء عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال. وعليه؛ فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، الذي ينقسم، عند كينز، إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.

والحق، أن كينز في تحليله لشرح التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل القومي وما تجره معها من تقلبات في سوق العمل، كان يعلق أهمية خاصة على مسألة تعادل الادخار مع الاستثمار كشرط ضروري لتوازن الدخل القومي في أي فترة، منطلقا في ذلك من المعادلات التعريفية التالية التي تقرر أن :

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار

وأن الدخل القومي = الناتج القومي

إذن الادخار = الاستثمار

لقد نظر الكلاسيك ومعهم النيوكلاسيك إلى مسألة التعادل بين الادخار والاستثمار على أنها مسألة بديهية وتتحقق بصفة تلقائية (طبقا لقانون ساي). ومن هنا فإن الادخار في رأيهم لا يمكن أن يمثل تسربا من دورة الدخل القومي، ولن يتسبب من ثم في أي اضطراب في توازن الدخل القومي ووصوله إلى مستوى التوظف الكامل. أي أنهم نظروا إلى الادخار والاستثمار على أنهما وجهان لعملة واحدة، الأمر الذي يعني أنهم لم يفرقوا بين طبيعة العوامل التي تتحكم في قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في قرارات المستثمرين. فكلا المجموعتين من القرارات تخضع في اعتقادهم لعوامل واحدة. وربما يكون السبب الذي حدا بهم لمثل هذا الاعتقاد هو طبيعة العالم الواقعي الذي عاشوا فيه في أوائل القرن التاسع عشر، حينما كان الذين يقومون بالادخار هم أنفسهم الذين يقومون بالاستثمار. فالأموال التي كان يحتجزها بعض الأفراد من دخولهم الجارية (المدخرات) كانوا يستخدمونها بصورة مباشرة في شراء الأراضي والآلات وبناء المصانع لكسب المزيد من الدخل. بيد أنه مع تطور النظام الرأسمالي تغيرت الصورة. إذ

أصبحت إمكانية الادخار متاحة لعدد كبير من الأفراد. ولم يعد من الضروري أن يقوم هؤلاء الأفراد باستثمار مدخراتهم بأنفسهم. وفي الوقت نفسه، أصبح عالم الاستثمار والأعمال أكبر حجما وتعقيدا، وتضاءل الدور الشخصي فيه. وراح المستثمرون يستثمرون، ليس فقط مدخراتهم الشخصية، وإنما أيضا مدخرات الآخرين عبر السوق النقدي والسوق المالي. وبهذا الشكل انفصلت عملية الادخار عن عمليةالاستثمار. ومن هنا ظهر إمكان حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي واحتمالات وقوع الكساد إذا لم يتعادل الادخار مع الاستثمار.

وانطلاقا من هذه الحقيقة، راح كينز يفرق بين الميل للادخار (ومن ثم الميل للاستهلاك) وبين الميل للاستثمار The Inducement to Invest. فكلا الميلين عنده يخضعان لعوامل مختلفة. ومع ذلك، فإن كينز يرى أن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار. أما إذا حدث اختلاف بين حجم ما يدخره المجتمع وحجم ما يستثمره، فإن توازن الدخل لابد أن يختل، حيث يتقلب صعودا أو هبوطا حسب الحال.

فلو افترضنا، مثلا، أنه في فترة ما، زاد حجم الادخار على الاستثمار، فإننا نجد حسب المنطق الكينزي، أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي. في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي، وتتراكم السلع في المحال التجارية، وتنخفض الأسعار، وتقل الأرباح، ويقل الناتج، وتتزايد الطاقة العاطلة، وتحدث بطالة، وينخفض مستوى الدخل القومي. ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط) Functional بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن انخفاض الدخل القومي سيؤدي خلال الفترة الجارية إلى تقليل حجم الادخار، حتى يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستواه في بداية الفترة. وخلال هذه الفترة يكون هناك انكماش قد حدث، مسببا معه حدوث بطالة بين صفوف العمال. إذن، وبحسب هذا المنطق، نجد أن توازن الدخل القومي قد تحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل. وهذا عكس ما كان يتخيله الكلاسيك والنيوكلاسيك.

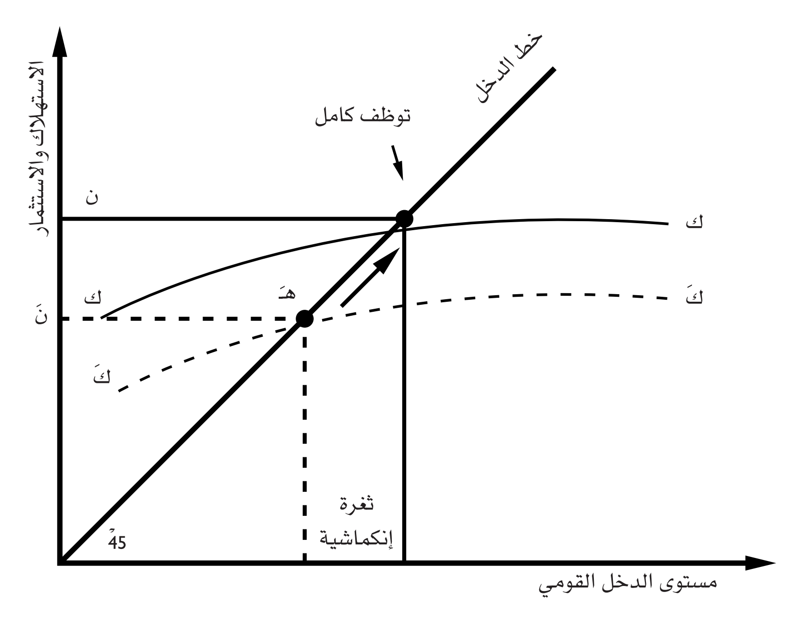
أما إذا تصورنا الحالة العكسية لما سبق، أي إذا افترضنا أن الاستثمار

كان أكبر من الادخار، فإن الوضع العكسي يحدث. فزيادة الاستثمار على الادخار تعني أن الطلب الكلي الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي. وفي هذه الحالة ينقص المخزون السلعي وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح. فإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يلجأ المنتجون لتشغيلها لمواجهة الطلب المتزايد، فيزيد بذلك حجم الناتج والدخل القوميين. ولما كانت هناك علاقة دالية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن تزايد الدخل القومي سوف يؤدي، أثناء الفترة الجارية، إلى زيادة حجم الادخار على النحو الذي يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أعلى من مستواه في بداية الفترة. ومن الواضح أنه خلال تلك الفترة يكون هناك انتعاش قد حدث بسبب زيادة الاستثمار، مسببا معه زيادة في تشغيل عدد العمال، فتقل البطالة، وربما تختفي.

ويمكن، ببساطة شديدة، أن نشرح وجهة نظر كينز في هذا الخصوص باللجوء إلى الشكل رقم (9 ـ 2). وفيه يمثل المحور الرأسي تطور الادخار والاستثمار، والمحور الأفقي يمثل مستوى الدخل القومي. أما الخط 45 درجة فيمثل ما يُسمى بخط الدخل. وهذا الخط يقع على بعد متساو بين المحورين الرأسي والأفقي، مما يعني أن أي نقطة واقعة عليه تشير إلى حجم معين من الدخل القومي على المحور الأفقي، يقابله بالتساوي حجم معين من مجموع الاستهلاك والاستثمار. أما المنحنى ك ك فيمثل دالة الطلب الكلي (أي الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار).

الآن... افترض أن المنحنى ك ك يمثل دالة الطلب الكلي الفعال في فترة ما من الفترات. هنا نجد أن توازن الدخل يتحقق عندما تتقاطع هذه الدالة مع الخط 45 درجة. وعندئذ نجد أن مستوى الدخل القومي يساوي و ي، ويقابل هذا المستوى بالضرورة حجما متساويا من مجموع الاستهلاك والاستثمار (و ن). وسوف نفترض أن هذا المستوى هو مستوى التوظف الكامل، مما يعني أن جميع الموارد الاقتصادية (الأرض، وقوة العمل، ورؤوس الأموال...) موظفة بكاملها في الإنتاج عند هذا المستوى.

الآن... دعنا نفترض أنه في الفترة التالية سيكون حجم المدخرات التي قرر المجتمع القيام بها أكبر من حجم الاستثمارات التي ستنفذ خلال نفس



شكل رقم (9-2)

تحديد مستوى الدخل القومي مع وجود ثغرة انكماشية وبطالة

الفترة. هذا معناه، وطبقا لما أوضحنا سابقا، أن الطلب الكلي الفعال سينخفض بمقدار الفرق بين الادخار والاستثمار. وهذا يجعلنا نرسم دالة الطلب الكلي من جديد، وتحت دالة الطلب الكلي السابقة. افترض أن هذه الدالة الجديدة ستأخذ الشكل المنقط كَ كَ. وفي ضوء هذا الوضع الجديد سنجد أن المستوى التوازني للدخل القومي يتحدد عندما تتقاطع دالة الطلب الكلي الجديدة مع الخط 45 درجة، أي عند النقطة هـَ. وعندها نجد أن مستوى الدخل القومي الذي تحقق في نهاية الفترة يكون مساويا للمسافة و يَ، أي أقل من المستوى الذي تحقق في الفترة السابقة. لقد انكمش الدخل هنا بمقدار ي يَ، نظرا لقلة الاستثمار عن الادخار. ويعكس هذا الوضع وجود مخزون سلعي راكد، وطاقات إنتاجية عاطلة وموارد غير مستغلة وبطالة بين صفوف العمال.

وعندما بحث كينز في العوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي

الفعال (أي الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) اعتمد على التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين، ولم يلجأ إلى القوانين الموضوعية التي تظهر في مجال الإنتاج والتراكم والتوزيع. وهذه تمثل نقطة ضعف أساسية عند كينز، لأنه جعل سر التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الرأسمالية راجعا إلى عوامل كامنة في نفوس البشر، وليست لها صلة بالعالم الواقعي الذي نعيش فيه. وهنا تجدر الإشارة إلى ذلك القانون النفسي الذي ادعى كينز أنه ذو صلاحية مطلقة، لأنه في رأيه متصل بالطبيعة الإنسانية. وينص هذا القانون على «أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم، ولكن ليس بنفس القدر الذي يزيد به دخلهم»[18]. ولهذا فإن الارتفاع المطلق والمستمر في مقدار الدخل يسهم عادة في توسيع نطاق التباعد بين الدخل والاستهلاك، مما يعني تزايد الادخار، الأمر الذي يستدعي استثمارا متزايدا لامتصاص هذا الادخار المتزايد. وإذا لم تتحول المدخرات المتزايدة إلى استثمار فإن الطلب الكلي سوف ينقص، ومن ثم ينخفض حجم الدخل والتوظف وتظهر البطالة. ولن يمكن علاج البطالة إلا بتزايد نسبة الاستثمار.

لكن المعضلة الأساسية التي أشار إليها كينز في هذا الخصوص، وتعكس جوهر نظريته تتمثل في القضية التالية: أنه مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل للادخار (وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك) مما يستدعي زيادة في الميل للاستثمار، حتى يتحقق التوازن. ولكن مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال The Marginal Efficiency of Capital (التي تعبر تقريبا عن معدل الربح) مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي في التزايد[19]. وهنا تلوح في الأفق مخاطر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، وتظهر آفاق انخفاض مستوى الدخل القومي، وظهور شبح البطالة والركود والكساد. إن كل رواج اقتصادي إذن مهدد على الدوام بالانهيار. إن ضعف الحافز على الاستثمار - كما يقول كينز - كان في كل زمان مفتاح المسألة الاقتصادية. فإذا كان الاستثمار منخفضا انكمش حجم النشاط الاقتصادي، وإذا ارتفع جذب معه هذا النشاط لأعلى؛ وإذا عجز الاقتصاد القومي عن أن يحافظ على مستوى مرتفع للاستثمار، فإنه يسمح لقوى الانكماش أن تسري في عروقه. إن

الدخل والإنفاق، والغنى والفقر، والبطالة والتشغيل، والرواج والكساد... كلها أمور تتوقف على ميل رجال الأعمال للاستثمار.

ومهما يكن من أمر، فمن الواضح تماما أن كينز قد اختزل مشكلة البطالة وعدم استقرار مستوى الدخل، إلى مشكلة العلاقة بين الادخار والاستثمار. وبما أن الميل للاستهلاك ثابت ـ نسبيا ـ في حين أن الاستثمار غير ثابت، فإن التغير في الاستثمار هو المسؤول الأول عن تغير الدخل. وفي ضوء الخبرة التي تجمعت لدى كينز توصل إلى أن المستوى التوازني للدخل سيكون، في غالب الأحوال، أقل من مستوى التوظف الكامل، لأن كمية الادخار (الدخل الذي لم يستهلك) والتي تتناسب مع مستوى التوظف الكامل، ستكون دائما أكبر من الكمية المستثمرة، الأمر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.

والسؤال الذي يبرز أمامنا هو: لماذا يعاني الاستثمار من عدم الثبات؟ ولماذا تنتابه تغيرات فجائية تجر معها البطالة وعدم الاستقرار؟

عند الإجابة عن هذا السؤال تتعين الإشارة إلى أن كينز في تحليله للميل للاستثمار بيّن أن هناك عاملين يحكمان هذا الميل: الأول هو سعر الفائدة، والثاني هو الكفاية الحدية لرأس المال (معدل الربح الصافي المتوقع). بيد أنه لما كان سعر الفائدة (الذي هو ثمن التنازل عن السيولة في رأي كينز) لا يمكن أن يهبط دون مستوى معين (وإلا وقعنا في مصيدة السيولة) فإن استخدام تخفيض سعر الفائدة كوسيلة لحفز الاستثمار، له حدود معينة. كما أن التغيرات في سعر الفائدة تكاد لا يكون لها علاقة بمستوى الادخار، حيث إن الادخار يتحدد، في التحليل النهائي عند كينز، بمستوى الدخل. ومن هنا، فإن العامل الثاني، وهو الكفاية الحدية لرأس المال، يلعب الدور المسيطر على تقلبات الاستثمار. والكفاية الحدية للاستثمار ليست سوى منحنى لمعدل العائد المتوقع من الاستثمارات. وهو منحنى يهبط من أعلى إلى أسفل نحو اليمين، معبرا في ذلك عن أن الفرص الاستثمارية المربحة خلال فترة معينة هي فرص محدودة. من هنا سيظل الرأسماليون يستثمرون حتى النقطة التي يتساوى فيها معدل الربح المتوقع مع سعر الفائدة السائد بالسوق. وعند هذه النقطة سيواصل الرأسماليون استثمار ما يلزم لتجديد الإنتاج (أي الاستثمار الإحلالي)، ولكن دون القيام بأي توسعات استثمارية.

الأمر إذن يتوقف في النهاية على ما يتوقعه المستثمرون. والتوقعات في رأي كينز لا يمكنها أن تكون مستوحاة من تنبؤ رياضي دقيق؛ وإنما تتوقف في النهاية على حالات التفاؤل والتشاؤم التي تعتري دخيلة أنفسهم. ويقول كينز في هذا الصدد: «.. يجب، حين نبحث في آفاق الاستثمار، أن نأخذ بعين الاعتبار الأعصاب والأمزجة، وحتى عمليات الهضم وردود الفعل المناخية الصادرة عن أفراد يتحكم بهم النشاط العفوي إلى حد كبير»[20].

إن التغيرات الفجائية التي تحدث في معدل الكفاية الحدية لرأس المال وما تسببه من اضطراب في النشاط الاقتصادي، تعتمد إذن، في التحليل النهائي، على عوامل سيكولوجية بحتة.

وعموما، فإن النتيجة المهمة التي توصل إليها كينز، هي أن الاقتصاد الرأسمالي، وهو في حالة الكساد والبطالة، يعجز عن أن يولّد من ذاته ـ وبطريقة تلقائية ـ سبل إنعاشه. وللخروج من هذه الحالة اقترح كينز ضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظف الكامل. وهو يرى، أن الدولة (الحكومة) هي الجهاز الوحيد القادر على إحداث هذا التأثير. وهنا يكمن سر تمرده على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وحينما يكون الكساد هو المسيطر، اقترح كينز جملة من السياسات في مجال الائتمان والمالية العامة لزيادة حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة، لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال. فدعا إلى تخفيض سعر الفائدة، حتى تنخفض تكاليف الإنتاج، ونادى بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة، حتى لو تطلب الأمر مجرد توظيف عمال يقومون بحفر خنادق في الشوارع وإعادة ردمها من جديد[21]. فكل ذلك من شأنه أن يزيد من حجم الدخل والإنفاق ومن ثم توظيف العمالة.

ولئن كان كينز قد دعا إلى خفض سعر الفائدة والضرائب وزيادة الإنفاق العام، لكي يرتفع حجم الطلب الكلي الفعال وتقل البطالة وتسري موجة انتعاش في أوصال الاقتصاد الذي يعاني من الكساد، فإنه دعا إلى نقيض ذلك حينما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل ويلوح في الأفق شبح التضخم، حتى يمكن «كبح» نمو الطلب الكلي الفعال و«تبريد» سخونة النشاط الاقتصادي.

وحتى لا يُساء فهم كينز - وهو الاقتصادي المحافظ - من دعوته لتدخل الحكومة، وحرصه على أن يظهر أمام الرأي العام بوصفه من أشد المدافعين عن النظام الرأسمالي، كتب يعتذر عن هذا التدخل قائلا: «إن توسيع وظائف الدولة، وهو توسيع لازم لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز على الاستثمار مطابقة متبادلة، قد يبدو لأحد كتاب القرن التاسع عشر الاقتصاديين أو لأحد رجال الأعمال الأمريكيين في يومنا هذا، على أنه مخالفة فظيعة لمبادئ الفلسفة الفردية. ولكن، يبدو لنا هذا التوسيع وسيلة وحيدة لتجنب تهدم المؤسسات الاقتصادية الحالية تهدما تاما، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح»[22]، وبهذا الشكل قدم كينز «صك غفران» لخطيئة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. على أن تلك الخطيئة كانت - كما رأينا آنفا - قد ارتكبت بالفعل قبل ظهور النظرية العامة لكينز. ولم يكن إقرار النظرية العامة لكينز بمشروعية التدخل الحكومي سوى تعبير عن مرحلة جديدة لتطور الرأسمالية، وهي رأسمالية الدولة الاحتكارية، التي يمتزج فيها رأس المال بجهاز الدولة ويستخدم هذا الجهاز لمصلحته، كما أن مصلحة هذا الجهاز مرتبطة بخدمة رأس المال.

وحينما صدرت النظرية العامة لكينز اعتبرت حدثا فريدا في تاريخ الفكر الاقتصادي، ووسمها الكثيرون بأنها «ثورة»[23]، وسرعان ما وجدت لها صدى سريعا بالأوساط الأكاديمية، بل ووجدت طريقها نحو التطبيق لتشكل معالم السياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب، وليبدأ ما يمكن تسميته «بالعصر الكينزي». على أنه تجدر الإشارة إلى أن كثيرا من الاقتصاديين كانوا قد سبقوا كينز في الإشاراة إلى كثير من الأفكار والآراء التي جاءت بالنظرية العامة، سواء فيما يتعلق بفكرة الأزمة (كما هو الحال عند مالتس T. R. Malthus، أو كارل ماركس K. Marx، أو كاليتسكي M. Kalecki..) أو فيما يتعلق بالسياسات التي أوصت بها النظرية (وهو ما نراه إلى حد ما عند مالتس وعند مدرسة ستكهولم في جانبها النقدي). لكن براعة كينز الأساسية تمثلت في إقامته للنظرية على أساس مترابط، وفي التوقيت المناسب الذي ظهرت فيه، وجرأتها الشديدة على معارضة وانتقاد ما كان مألوفا في ذلك الوقت. كما أن سرعة انتشارها كانت راجعة إلى شهرة كينز آنذاك كاقتصادي بارع،

وإلى ما كان يتمتع به من صلات شخصية متينة، وبخاصة مع المسؤولين ورؤساء الدول[24].

ومهما يكن من أمر، وكما يقول بول أ. باران فإنه « مع خطر المبالغة الشديدة في قيمة العمل الثقافي الذي قام به كينز، يمكن أن يقال، إن ما انتهى إليه هيجل بالنسبة للفلسفة الألمانية الكلاسيكية، أنجزه كينز بالنسبة للاقتصاد الكلاسيكي. وبالتفكير، وفق الوسائل المعتادة للنظرية التقليدية، والتزام إطار «الاقتصاد البحت» والانصراف بإخلاص عن النظر إلى العملية الاقتصادية الاجتماعية كوحدة متكاملة، وصل التحليل الكينزي إلى حدود التفكير النظري للاقتصاد البرجوازي، وفجرّ هيكله بكامله »[25].

نعم... لقد فجر كينز هيكل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي حينما أوضح عدم صحة الدعائم النظرية التي قام عليها هذا الهيكل، وآليات توازنه وانفصامها تماما عن واقع الرأسمالية التي عايشها آنذاك، وخاصة واقع الكساد والبطالة. على أن كينز وهو يهدم هذا الهيكل لم يستطع أن يقيم هيكلا أكثر قوة من الهيكل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، بسبب العيوب الكثيرة التي شابت نظريته، وهو الأمر الذي أثبته واقع الرأسمالية منذ بداية السبعينيات وحتى الآن، وأسهم من ثم، في موت النظرية العامة وانزوائها الآن في إحدى زوايا الفكر الاقتصادي، على الرغم من الضجة الفكرية التي أثارتها، وعلى الرغم من طغيانها لمدة ثلاثة عقود زمنية متوالية، وذلك على نحو ما سنرى فيما بعد.

الهوامش والمراجع

(1) للإحاطة بتفاصيل أكثر عن الكساد الكبير انظر ـ رمزي زكي: الكساد الكبير يحطم الاقتصاد الكلاسيكي. وهي الحلقة الثالثة من دراسة موسعة نشرت على مدار خمس وعشرين حلقة بمجلة الأهرام الاقتصادي، خلال الفترة ما بين سبتمبر 1982 وأبريل 1983، وانظر ايضا:

H. W. Arndt: The Economic Lessons of Neinteen Thirties, Oxford, London, 1944, J. K. Galbraith: The Great Crash 1929, Benguin Books, 1954, C.P. Kindlberger : The Great Depression 1929 - 1939, University of California, Macmillan and Co., Ltd, London 1952.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا ـ التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، مصدر سبق ذكره. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب يبحث تفصيلا في أزمة الكساد الكبير من حيث تأثيرها في نظام النقد الدولي، راجع ص 114 ـ 131.

(3) يصف الاقتصادي الأمريكي المعروف روبرت هيلبرونر R. L. Heilbroner هذه الأيام السوداء بالقول: «وبحلول عام 1933 كان الشعب قد خر على وجهه بالفعل. فهبط الدخل القومي إلى 39 مليار دولار. وزال الرخاء الذي عرفته البلاد منذ أربع سنوات خلت، ودون أن يخلف أي أثر وراءه، وعاد متوسط مستوى المعيشة إلى ما كان عليه قبل ذلك بعشرين عاما. وكان هناك 14 مليونا من العاطلين يجلسون في الشوارع والبيوت والمعسكرات التي عرفت باسم «هوفر ڤيل» أي مدن الرئيس هوفر. وهؤلاء كانوا شبحا يطارد البلاد. لقد بدا كأنما فقدت أمريكا بصورة دائمة روح الأمل الفخورة التي كانت تمتلئ بها نفسها». راجع مؤلفه ـ قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية 1979، ص 288.

(4) انظر: ديفيد أ. شانون ـ الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية، ترجمة صلاح أحمد سليمان عزب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة (من دون تاريخ)، ص 11.

(5) انظر، نفس المصدر السابق، ص 34.

(6) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر مقالتنا ـ «التشابه بين أزمة الديون والتعويضات الألمانية والأزمة الراهنة لديون العالم الثالث»، منشورة في كتابنا ـ محنة الديون وسياسات التحرير، دار العالم الثالث، القاهرة 1991، ص 259 ـ 269.

(7) انظر في ذلك:

J. A. Schumpeter: Busines Cycles, MacGraw- Hill, New York, 1939, p. 90.

(8) راجع في ذلك:

Michael Hudson: Super Imperialism, The Economic Strategy of American Empire, New York, 1973, p. 3.

(9) ومن عجب، أن هذا هو بالضبط الموقف الراهن للاقتصاديين النيوكلاسيك في تفسيرهم لأزمة البطالة الراهنة في البلدان الصناعية.

(10) تشير الاقتصادية البريطانية الشهيرة جوان روبنسون إلى هذا الجمود الفكري الذي اتسم به

الاقتصاديون آنذاك حينما تقول: « في عام 1929 عندما تم اقتراح برنامج للإنفاق العام يهدف إلى الحد من البطالة تمهيدا للقضاء عليها، ووجه هذا الاقتراح برد شهير يعرف باسم «وجهة نظر الخزانة البريطانية». ويقول الرد، بأن هناك كمية محددة متاحة من المدخرات لتمويل الاستثمارات. وإذا قامت الحكومة باقتراض جزء منها لتمويل الإنفاق على الأشغال العامة فسوف يحدث نقص مطابق في الاستثمارات، وهذا النقص سيؤدي إلى بطالة بسبب العجز المتولد في الميزان التجاري، وهذه البطالة ستكون معادلة تقريبا لزيادة التشغيل الناجمة عن الإنفاق العام.. وعلى أي حال سرعان ما سقط العالم في مستنقع الكساد، وبات إفلاس النظرية الأرثوذوكسية واضحا ». انظر:

Joan Robinson: Economic Hersis, Some Old-Fashioned Questions in Economic Theory, Macmillan Press, Ltd, London, 1971, p. vii & ix.

(11) عدل الرئيس روزفلت عام 1937 عن سياسة عجز الموازنة وأصر على تحقيق موازنة متوازنة. بيد أنه في نفس السنة التي أصر فيها على تحقيق ذلك، تعرض الاقتصاد الأمريكي لنكسة جديدة. ويقول بعض المؤرخين، إنه من جراء ذلك «ضاع في شهور قليلة نصف التقدم الذي تحقق من سنة 1932، واضمحل الإنتاج الصناعي بمقدار 30٪ وزاد عدد العاطلين على عشرة ملايين. وبدلا من أن يتحمس روزفلت للتضخم النقدي، كما تصور كثيرون من ناقديه، فإنه كان مذعورا في قرارة نفسه من التضخم. فخفضت سياسته المالية من مساهمة الحكومة في زيادة القوة الشرائية العامة ببلايين عدة من الدولارات، وأصاب البلاد كساد جديد ـ «انظر: أموري د. رينكور: القياصرة القادمون، ترجمة أحمد نجيب هاشم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة 1970، ص 353.

(12) لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد النازي ودوره في علاج البطالة، انظر: د. عادل محمد شكري ـ النازية بين الأيديولوجية والتطبيق، الدار القومية للطباعة والنشر (من دون تاريخ) ـ القاهرة. وانظر ايضا:

William L. Shirer: The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nazi Germany, Simon and Schuster; and see also: Jurgen Kuczyneski: Die Geschichte der Lage der Arbeiter in Deutschland, von 1800 bis in der Gegenwart, Band II, 2. erweiterte Auflage, Berlin, 1948.

(13) لم يكن الخروج عن مبدأ الحرية الاقتصادية وممارسة التدخل الحكومي لمواجهة أزمة الكساد الكبير مقصورا فقط على البلدان الصناعية الرأسمالية، بل خطت المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة خطوات ذات شأن في هذا المجال. ففي مصر، على سبيل المثال، واجهت الحكومة مأزق الكساد الكبير من خلال عدة إجراءات مهمة، مثل تدخل الحكومة في سوق القطن بشراء الفائض منه، والتسليف على المحاصيل الزراعية، وتخفيض الفوائد، وتأجيل دفع الديون والأقساط، وإنقاذ بعض الأراضي الزراعية من البيع الجبري.

(14) هذا الجزء سبق نشره في مؤلفنا ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة... مصدر سبق ذكره، ص 124 ـ 132 مع إضافة كثير من التعديلات هنا.

(15) راجع في ذلك:

John M. Keynes: The General Theory of Employment, Interest and Money (first published 1936), Macmillan & Co. LTD, London 1964, p. 9.

وإشارتنا للنظرية العامة سوف تكون إلى طبعة 1964.

(16) انظر وجهة نظر بيجو في :

A. C. Pigou: The Teory of Unemployment, Macmillan & Co. LTD, London, 1933.

(17) يقصد بالميل للاستهلاك Propensity to Consume نسبة ما يستهلك من الدخل.

(18) انظر: جون ماينرد كينز ـ النظرية العامة... مصدر سبق ذكره، ص 69.

(19) كان كينز في ذلك متأثرا بتعاليم المدرسة الحدية (النيوكلاسيك)، وبخاصة تعاليم أستاذه ألفرد مارشال عن قانون الغلة المتناقصة. وقد برر كينز ميل الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض عبر الزمن كما يلي: «حينما يتزايد الاستثمار في أي أصل أو نوع من رأس المال، خلال أي فترة زمنية، تميل الكفاية الحدية لهذا النوع نحو التناقص بازدياد الاستثمار. وهناك عاملان يفسران ذلك. العامل الأول، أن العوائد المتوقعة من هذا الرأسمال تتناقص مع تزايد عرضه. والعامل الثاني، هو أن المنافسة على الموارد المستخدمة في إنتاج هذا النوع من رأس المال تميل، كقاعدة عامة، إلى رفع أسعارها. والعامل الثاني، بوجه عام، هو الذي يسهم في الأجل القصير إسهاما كبيرا في تحقيق التوازن. أما إذا امتدت الفترة الزمنية لأمد أبعد فإن العامل الأول يحل مكان العامل الثاني». راجع: كينز، النظرية العامة.. نفس المصدر، ص 136.

(20) انظر، نفس المصدر السابق، ص 162.

(21) راجع، نفس المصدر السابق، ص 129.

(22) انظر، نفس المصدر السابق، ص 380.

(23) انظر على سبيل المثال:

L. R. Klein: Keynesian Revolution, Macmillan, New York, 1974.

(24) انظر في هذا الموضوع : رمزي زكي ـ انتشار الكينزية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي الحلقة رقم (5) من دراستنا الموسعة «مأزق النظام الرأسمالي». سبقت الإشارة إليها.

(25) راجع: بول أ. باران ـ الاقتصاد السياسي والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص 65.

10 نماذج النمو الكينزية ومشكلة البطالة

رأينا فيما تقدم، كيف كانت القضية الأساسية التي شغلت ذهن جون ماينرد كينز هي مسألة «عدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية» الذي يعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود. وقد اهتم كينز بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير فقط، بعكس الاقتصاديين الكلاسيك الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل. كذلك أوضح كينز، أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظف الكامل. وأنه لمواجهة ذلك يتعين أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وكان توصله إلى هذه النتيجة نابعا من تركيزه على دراسة جانب الطلب. فقد استخدم كينز، وعلى نحو ما رأينا، فكرة الطلب الكلي الفعال ليعطي من خلالها تفسيرا لأسباب عدم التوازن وموجات البطالة والانكماش. وهذا نقيض ما كان يؤمن به قدامى الكلاسيك ومن حدّثوا الفكر الكلاسيكي. فالبطالة الجزئية عند الكلاسيك وأنصارهم كانت تعود إلى ظاهرة جمود الأجور وعدم كمال أسواق العمل. أما عند كينز فالبطالة تعود إلى نقص الطلب

الكلي الفعال. وكان الكلاسيك يؤمنون بأن الادخار يتعادل دائما مع الاستثمار بفضل المرونة التامة التي توفرها تغيرات سعر الفائدة وبفضل وجود الفرص اللانهائية للاستثمار. ومن هنا، لا توجد مشكلة في الاستغلال الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية. أما كينز فقد رأى أن عدم التطابق بين الادخار والاستثمار هو أمر ممكن بسبب اتجاه معدل الربح للتناقص، نتيجة انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وثبات سعر الفائدة (عدم إمكان تصور انخفاض سعر الفائدة للصفر وظاهرة تفضيل السيولة)، وبسبب العوامل النفسية التي تؤثر في توقعات المستثمرين. ومن هنا توصل إلى أن هذه العوامل من شأنها أن تعوق نمو الطلب الاستثماري إلى الدرجة التي لا يمكن فيها تحقيق التوظف الكامل والاستغلال الكامل للموارد، وهنا تظهر البطالة ويقع النظام في مهاوي الأزمات. وإذا كان الفكر الكلاسيكي، سواء في صورته القديمة أو الحديثة، يستنكر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية نظرا لإيمانه اللامحدود بقدرة السوق على تحقيق التوازن المستمر (عند التوظف الكامل)، إلا أن كينز قد دعا لضرورة تدخل الدولة على أساس أن الأسعار قد فقدت مرونتها التي كانت تتسم بها في عهد رأسمالية المنافسة الحرة. وكان في ذهنه دائما، قوة نقابات العمال وتأثيرها المتعاظم في تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات. كما كان متنبها لقوة الاحتكارات وتأثيرها في إعاقة قوانين العرض والطلب (وإن كنا لا نجد تأصيلا نظريا أو ذكرا للاحتكارات في نظريته العامة).

كانت النظرية العامة لكينز، كما قلنا آنفا، نتاجا لظروف تطور الرأسمالية خلال فترة ما بين الحربين، وكانت في الحقيقة ثمرة ناضجة لتجربة الكساد الكبير (1929 ـ 1933). ونظرا لاهتمامها بالتحليل الكلي، وبالمخاطر التي تحدق بالرأسمالية نتيجة للتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، واقتراحها لبعض السياسات، النقدية والمالية، لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج والبطالة والطاقات العاطلة، فإنها سرعان ما وجدت صدى طيبا لها بين أوساط واسعة من الاقتصاديين الأكاديميين، كما وجدت طريقها بسرعة في السياسات الاقتصادية بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. وبدأت الكينزية تكسب المزيد من الأنصار، حتى هؤلاء الذين عارضوها في البداية. وأصبحت الكينزية هي اللحن المميز في جميع الكتابات الاقتصادية في البلدان

الصناعية الرأسمالية. فأنغامها الأساسية (الطلب الفعال، الميل للادخار، الميل للاستثمار، الكفاية الحدية لرأس المال، المضاعف... إلى آخره) أصبحت هي الجمل الأساسية في غالبية المعزوفات التي صاغها الاقتصاديون في هذه البلدان. ألم نر كاتبا مثل ل. ر. كلاين L. R. Klein يقول إن هناك ثورة قد حدثت في الفكر الاقتصادي على يدي كينز؟ وألم نسمع عن أن هناك علم اقتصاد جديدا New Economics قد ظهر بعد النظرية العامة، على حد تعبير سيمور هاريس Seymour Harris؟ ألم يصف البعض كينز بأنه نبي الرأسمالية الجديد وفارسها الهمام ومنقذها من الدمار؟[1]. وهكذا انتشرت الأوهام حول فكر كينز. واعتقد البعض في إمكان التخلص النهائي من جميع عيوب الرأسمالية بالاعتماد على الروشتة الكينزية.

ولكن تنبغي الإشارة، إلى أن نشوة الانتصار الكينزي التي تحققت في دوائر الفكر الاقتصادي، وصبغت السياسات الاقتصادية بالبلدان الصناعية الرأسمالية بطابعها الخاص في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سرعان ما بدأت تتحول إلى لحن عادي، يستدعي التأمل والإمعان والكشف عما به من نواقص وعيوب. وهنا بدأ الكينزيون يكتشفون أن ثمة نقيصتين تتسم بهما النظرية العامة. أولى هاتين النقيصتين، أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط. ومن ثم لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى. وكان كينز قد برر هذا الطابع قصير المدى بقوله المشهور: «كلنا سنموت في الأجل الطويل». والنقيصة الأخرى، أن النظرية العامة قد اتسمت بطابعها الستاتيكي (السكوني) ومن ثم، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي ومشكلاته ومستقبل النمو فيه وتوازنه الديناميكي عبر الزمن. وآنذاك كتب الاقتصادي المعروف ج. ر. هيكس J. R. Hicks يقول إن ما يجب أن ندرسه ليس هو التقلبات الاقتصادية في حد ذاتها، وإنما التقلبات حول الاتجاه العام[2].

والحق أن اكتشاف الكينزيين لهذه النواقص التي اتسمت بها النظرية العامة، كان مرتبطا بالظروف التاريخية التي شهدتها الدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمن ناحية شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء سنوات الرواج لفترة ما بعد الحرب في عام 1949/48 أزمة اقتصادية عاتية. حيث هبط مستوى الإنتاج الصناعي في هذه السنة

بنسبة 15٪ وتدهور الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت بنسبة 18,8٪ وأفلست أو صُفيت 69 ألف شركة، وبيعت السلع بأرخص الأثمان وانخفضت أرباح الشركات الرأسمالية بنسبة 25٪، وزاد حجم المخزون السلعي غير المرغوب فيه بنسبة تتراوح بين 12٪ و 14٪. وأتلفت وأهلكت مئات الألوف من الهكتارات المزروعة بالبطاطس. ووصل عدد العمال العاطلين إلى 3,4 مليون عاطل في يناير 1949. ولم يحل هذه الأزمة سوى اندلاع الحرب الكورية 1950 ـ 1954 وتزايد الإنفاق العام على أغراض التسليح والحرب. ولم يكن حال الدول الأوروبية في تلك الآونة أحسن كثيرا من حال الاقتصاد الأمريكي.

هذه الأزمة أعادت للأذهان مرة أخرى الذكريات السوداء لأزمة الكساد الكبير (29 ـ 1933). وعند هذه المرحلة استقر في الذهن، أن الروشتة الكينزية وإن كانت تصلح لتقدم علاجا آنيا لمشكلات الدورة حينما تحدث، إلا أنها بحكم طبيعة جهازها التحليلي عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات على المدى الطويل، بسبب افتقادها البعد الزمني. وآنئذ، تبين أن النظرية العامة عاجزة عن إيضاح لماذا يبتعد النظام الاقتصادي، بين فترة وأخرى، عن تحقيق التوازن الكلي المستقر.

ومن ناحية أخرى، كانت نشأة النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وفي عدد آخر من دول أوروبا الشرقية، محتويا بذلك ثلث البشرية، والنجاح الذي حققه آنذاك هذا النظام في علاج مشكلات الحرب، وفي تطوير قوى الإنتاج والتكنيك وزيادة مستوى المعيشة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة... كل ذلك مثّل تحديا للنظام الرأسمالي، وأحدث قلقا واسعا وأرغم عددا كبيرا من المفكرين داخل البلدان الصناعية الرأسمالية على تعميق الاهتمام بقضايا التراكم والنمو والتوازن، لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو عبر الزمن في مجال السباق السلمي بين النظامين[3]. ناهيك عما فرضته قضايا التنمية في البلاد النامية، عقب حصولها على استقلالها السياسي، من اهتمام متعاظم بهذه القضايا. ونتيجة لذلك، كان من الطبيعي أن تعود قضية النمو في المدى الطويل لتطرح نفسها بقوة على الكينزيين بعد أن كان الفكر الاقتصادي قد أهال عليها التراب منذ انتهاء المهمة التاريخية التي أنجزها الاقتصاد الكلاسيكي، وكانت فيه قضية النمو تحتل مكانة أساسية.

هذه العوامل الثلاثة (الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب، وتعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا، وطرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال) كانت وراء اهتمام الكينزيين بقضية النمو طويل المدى للنظام الرأسمالي. وهنا بدأ الكينزيون في توسيع مجال اهتمامهم وتطوير أدواتهم التحليلية لتلافي النقيصتين المشار إليهما آنفا، والاستجابة للتحديات الجديدة التي فرضها تغيير علاقات القوى في عالم ما بعد الحرب. وعندئذ بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو الكينزية. وكان الجديد في هذه النماذج يتمثل في إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية[4]. كذلك إذا كان كينز قد حلل دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل، بمعنى أنه أوضح أثر نمو الاستثمار على نمو الدخل، فإن الكينزيين الجدد حاولوا، على النقيض من ذلك، تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق، حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، وبعد إتمام هذه المهمة كان السؤال المطروح هو: لماذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل؟

وهنا نقابل ثلاثة نماذج للنمو Growth Modeles مهمة هي:

1 ـ نموذج هارود

2 ـ نموذج كالدور

3 ـ نموذج جوان روبنسون.

وليس في نيتنا هنا، شرح العلاقات الفنية والمعادلات الرياضية لتلك النماذج، فهذا مجاله الكتب المدرسية[5]. لكن ما يعنينا هنا، هو الإشارة إلى جوهر النتائج التي توصلوا إليها فيما يخص النمو والتوازن والتوظف.

1 ـ نموذج هارود:

يعتبر الاقتصادي البريطاني روي ف. هارود Roy F. Harrod من أوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو، حيث بدأ أبحاثه في هذا المجال في الأربعينيات من قرننا الحالي. وقد لقيت أفكاره صدى كبيرا وشهرة واسعة[6]. وفي الوقت نفسه، وداخل هذا الإطار، وعلى هدي

المبادئ الكينزية كان الاقتصادي الأمريكي ي. د. دومار E. D. Domor يعمل في نفس الاتجاه، ووصل ـ تقريبا ـ إلى نفس النتائج التي توصل إليها هارود[7]. ولهذا سنقتصر هنا على عرض أفكار هارود لضيق المجال.

كانت المشكلة المركزية لدى هارود هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على التوظف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد. وقد انطلق هارود من الافتراضات التالية :

أولا: أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي. وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلا من الادخار الحدي والادخار المتوسط[8].

ثانيا: أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل Accelerator الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها، تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها[9].

ثالثا: أن هناك تطابقا بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق باعتبار أن ذلك شرط توازني؛ وأنه إذا اختل هذان المتغيران فلابد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو بطالة وركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

رابعا : أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل المعجل، أو :

$$Gw = \frac{S}{V}$$

حيث S = الادخار

V = المعجل

Gw = معدل النمو.

وقد أطلق دومار على Gw معدل النمو المرغوب فيه Warrantd Rate of Growth، وفي أحيان أخرى كان يطلق عليه أيضا: معدل النمو التوازني Equilibrium Growth Rate. وكمثال على ذلك، لو افترضنا أن معدل الادخار = 0,2 والمعجل = 1، فإن معدل النمو المرغوب فيه أو التوازني يكون :

$$\frac{0.2}{1} = \%20$$

وبما أن الادخار المتحقق يتعادل دائما مع الاستثمار المتحقق، فإن مستوى الدخل والمستوى القابل للادخار يحددان كمية الاستثمار المتحقق. فمثلا، إذا كان معدل الادخار = 0,2 والدخل = 1000 وحدة، فإن الادخار المتحقق = 200 وحدة، وسيعادل الاستثمار، بالتالي، 200 وحدة أيضا. ولكن، لما كان الادخار المقدر والمتحقق يتحددان بمستوى الدخل، وأن الاستثمار المقدر يتحدد بالتغير في مستوى الدخل، لذلك فإن الاستثمار المقدر يساوي الادخار المتحقق. وحينما يتساوى الاستثمار المقدر مع الادخار المتحقق، فإنه في هذه الحالة لن يكون لدى رجال الأعمال أي حوافز لتغيير قراراتهم وخططهم الإنتاجية والاستثمارية، لأن الدخل هنا ينمو عند المعدل المرغوب فيه. أما إذا نما الدخل بمعدل يختلف عن معدل النمو المرغوب فيه، فإن الاستثمار المقدر والاستثمار المتحقق لا يتعادلان، الأمر الذي يدفع رجال الأعمال إلى تغيير خططهم الإنتاجية والاستثمارية. فلو افترضنا أن النمو المتحقق للدخل actual كان أقل من النمو المرغوب فيه warranted، ففي هذه الحالة سيكون الاستثمار المقدر أقل من الأدخار المتحقق والاستثمار المتحقق. وعندئذ تنشأ مشكلة تراكم في المخزون السلعي غير المرغوب فيه، الأمر الذي يعني أن رجال الأعمال غير قادرين على بيع إنتاجهم بالكامل، مما يدفعهم إلى تغيير خططهم الإنتاجية وسيعمدون إلى زيادة إنتاجهم بمعدل أقل مما كان يحدث في الفترة السابقة. وهنا تظهر بطالة وطاقة عاطلة.

أما إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه، فإن الاستثمار المقدر يكون قد تجاوز الاستثمار (والادخار) المتحقق. وهنا ينخفض المخزون السلعي بسرعة (دون مستواه العادي) ويدرك رجال الأعمال أنهم لم يعملوا على زيادة الإنتاج بالكميات الكافية لمواجهة الطلب، الأمر الذي قد يرفع من الأسعار، ويغريهم على زيادة الإنتاج في الفترة القادمة، وهو ما قد يسبب إشكالات وصعوبات مختلفة، نظرا لاختلاف الاستثمار المقدر عن الاستثمار المتحقق، وهو ما يتمثل في الاصطدام بقيود محدودية الطاقة الإنتاجية (قيود الموارد، والسكان، والفن التكنولوجي)، الأمر الذي يعقّد من

مشكلة التضخم. وبصفة عامة يعتقد هارود، أنه إذا انحرف معدل النمو الفعلي عن المعدل المرغوب فيه، فإنه تكون هناك صعوبات شديدة في إعادة المساواة بينهما.

وفيما بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب فيه اقترح هارود وجود معدل نمو ثالث، هو معدل النمو الطبيعي Natural أو ما أسماه أيضا: بمعدل نمو التوظف الكامل The Full Employment Growth Rate. والمقصود بذلك، أقصى معدل للنمو تسمح به عمليات تراكم رأس المال، والنمو في القوى العاملة، والتحسينات التكنولوجية، والذي عنده يتحقق التوظف الكامل. وطبقا لنموذج هارود، فإن الوضع الأمثل يتحقق لو أن معدل النمو الفعلي = معدل النمو المرغوب فيه = معدل النمو الطبيعي. فعند هذا الوضع يكون هناك استقرار، بمعنى أنه لن توجد ضغوط لظهور البطالة أو التضخم. وهنالك يجمع النظام بين النمو المستقر والتوظف الكامل. وقد اقترح هارود لضمان الوصول إلى هذا الوضع مجموعة من السياسات المالية والنقدية، وهي سياسات ذات طابع كينزي. وكان، بشكل عام، متشائما من مدى فاعلية هذه السياسات.

والخلاصة أنه لو شئنا المحافظة على التوازن (انعدام البطالة والتضخم) فإن الدخل القومي لابد أن يتجه دوما للتزايد. بيد أن المعضلة الأساسية التي تواجهنا هنا، هي: «أن زيادة الدخل من فترة لأخرى معناها زيادة الادخار (نسبة ثابتة من كل دخل متزايد)، وينتج عن ذلك ضرورة زيادة الاستثمار لتعويض هذا الحجم المتزايد من الادخار. ولن يتأتى ذلك، ما دامت العلاقة (أي المعجل) والميل للادخار ثابتين، إلا إذا زاد الدخل من فترة لأخرى بمقدار ثابت»[10]. وتلك، في الحقيقة، مسألة ليست هينة.

2 ـ نموذج كالدور:

ينتمي نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor ، ومعه في ذلك جوان روبنسون Joan Robinson، إلى ما يُسمى بمدرسة كامبردج، التي دخلت في معارك فكرية شهيرة في الخمسينيات والستينيات مع المدرسة النيوكلاسيكية. وقد شكلت أفكار كالدور وروبنسون ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز Post -Keynesian. وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار

الحديين التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية. كما تخلو أيضا من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي. كما أن تلك النظرية تولي تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل، أهمية محورية في تفسير النمو.

وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول، إن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم، ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وهذا الأخير يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار. ونظرا لأن الطبقة الرأسمالية، وهي ذات دخل أعلى، لها ميل مرتفع للادخار، بينما يكون ميل الطبقة العاملة للادخار منخفضا، فإن شكل توزيع الدخل، يحدد، في النهاية، معدل النمو. وهكذا، فإن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى. إن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان (وقد كان كالدور في ذلك متأثرا بلا شك، بالفكر الكلاسيكي)، حيث إن معدل التراكم الذي يحدد ـ في النهاية ـ معدل النمو ، يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل القومي. وبناء على هذا الإطار، انطلق كالدور يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك من خلال آليات توزيع الدخل القومي وما تُحدثه هذه الآليات من آثار، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادرا على استعادة توازنه واستقراره، وبشكل تلقائي[11].

فإذا حدث، على سبيل المثال، اختلال في الأجل القصير، بأن كان الاستثمار أكبر من الادخار؛ عند مستوى التوظف الكامل، فإن محصلة ذلك هي ارتفاع عام في الأسعار (أي حدوث تضخم)، وبشكل أعلى من ارتفاع الأجور. وهنا يتغير توزيع الدخل لمصلحة كاسبي الأرباح، في حين ينخفض نصيب الأجور من الدخل. وتكون نتيجة ذلك زيادة الادخار (بسبب ارتفاع الميل للادخار عند كاسبي الأرباح). وعندئذ يتساوى الاستثمار مع الادخار ويتحقق التوازن. أما إذا حدث العكس، بأن كان الادخار أكبر من الاستثمار، فإن المستوى العام للأسعار يتجه إلى الانخفاض، وبسرعة أكبر من سرعة هبوط الأجور. وفي هذه الحالة ينخفض الادخار القومي، بسبب انخفاض الحصة النسبية لكاسبي الأرباح، إلى أن يتساوى مع الاستثمار القومي

ويتحقق التوازن. وهذا ما يعرف بمصطلح «أثر كالدور».

أما في الأجل الطويل، فإنه بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي، وبفرض ثبات معامل رأس المال، فإن زيادة معدل النمو، تتطلب زيادة معدل التراكم، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل لمصلحة كاسبي الأرباح[12].

وقد وجهت كثير من الانتقادات إلى نموذج كالدور. فهناك نقد موجه له لأنه افترض ثبات معدل الادخار القومي عبر الزمن. وهذا أمر لا تدعمه الوقائع. كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار والأجور، وهي تتغير، حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي، هي مسألة لا تحدث إلا بصروة عرضية. ناهيك عن أن ثمة مبالغة شديدة خلعها كالدور على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو، وأهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة كفاءة المدخلات من العمل ورأس المال (الارتفاع بمستوى الإنتاجية). كما أن تحليل كالدور لم يوضح الحركات الدورية Cycles التي تطرأ على النظام.

3 ـ نموذج جوان روبنسون :

تعتبر جوان روبنسون Joan Robinson من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي. ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (تطويرها مثلا لنظرية المنافسة الاحتكارية) ووجهة نظر انتقادية ثاقبة. وتتميز آراؤها بالطابع التقدمي إلى حد كبير، ولهذا يصنفها الكثيرون ضمن ما يُسمى باليسار الكينزي. وهي على وجه الإجمال تنتقد بشدة الفكر النيوكلاسيكي وتأخذ عليه تمسكه بفكرة التوازن الخالية من المعنى. كما أنها لا تعتقد في صحة ما يذهب إليه هذا الفكر في مجال القيمة، وتعارضه في النظر إلى النمو الاقتصادي على أنه بمنزلة تيار من التوازنات الاقتصادية الناجمة عن الاختلالات الإبداعية التي يحدثها التقدم التكنولوجي[13]. ورغم أن جوان روبنسون تبدي تقديرها التام لأستاذها كينز، إلا أنها لم تقبل النظرية العامة دون تحفظات. فهي تعتقد أن هناك عيبا في هذه النظرية، يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله قوة الاحتكارات في النظام الرأسمالي.

وقد حاولت في كتابها المهم والشهير «تراكم رأس المال» The Accumulation

of Capital الصادر عام 1956، البحث عن تناقضات النظام الرأسمالي والكشف عن مواقع الضعف فيه مع إدخالها سيطرة الاحتكارات في صلب التحليل، لتوصي في النهاية بحلول إصلاحية، لا تختلف كثيرا عن حلول كينز. وكانت المشكلة الأساسية التي تبحث عن إجابة لها في نموذجها تتمثل فيما يلي: إذا كان معدل التراكم أساسيا لتحديد معدل النمو واستيعاب منجزات التقدم التكنولوجي، وبشكل مستمر، فما هو ذلك المعدل الأمثل الذي يكفل توزيع الدخل القومي على نحو يضمن استمرار النمو في الطلب الكلي وبشكل يجاري النمو في الإنتاج ويحقق التوظف الكامل؟ وكيف يضمن النظام لنفسه هذا التوزيع، وعبر أي الآليات يمكن تحقيق هذا؟[14].

وقد انطلقت جوان روبنسون في نموذجها من الفروض التالية:

1 ـ أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين، أولهما ينتج سلع وسائل الإنتاج، والثاني ينتج السلع الاستهلاكية.

2 ـ ثبات الفن التكنولوجي، ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.

3 ـ أن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

ولا يتسع المجال هنا لشرح نموذجها النظري. ولكن يكفي أن نشير إلى أنه طبقا لتحليل جوان روبنسون، تتمثل المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالي في غياب المنافسة الكاملة وتدهور معدلات الأجور الحقيقية وقصور الطاقة الشرائية للسكان. فمن خلال التحليل الموسع الذي أجرته في نموذجها عن العلاقات القائمة بين القطاع المنتج لسلع الاستهلاك، والقطاع المنتج لسلع الاستثمار، توصلت إلى أنه في حالة ثبات التقدم التكنولوجي وسيادة الاحتكار، فإن عملية إعادة الإنتاج الموسع، ومن ثم النمو الاقتصادي، تكون أمرا ممكنا من الناحية النظرية فقط على حساب تخفيض معدل الأجر الحقيقي. ولكن تخفيض معدل الأجر الحقيقي لا يلبث أن يؤدي إلى تخفيض الطلب الاستهلاكي، الذي يؤثر بدوره في عملية التراكم (أي إنتاج وسائل الإنتاج). ومن هنا ينخفض معدل الربح، ويسود التشاؤم بين رجال الأعمال وتظهر البطالة. وتلك هي، في رأي جوان روبنسون، معضلة النظام الرأسمالي (لاحظ هنا تشابه هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها الاقتصاديون الكلاسيك). أما إذا سادت حالة المنافسة، فإنه يكون من



مسز جوان روبنسون

الممكن التغلب على تناقضات إعادة الإنتاج الموسع بسبب اتجاه الأجور للتزايد مع تزايد إنتاجية العمل. وفي هذا السياق تقول جوان روبنسون: «إذا كان التقدم الفني حياديا، وظل هكذا بشكل مستمر، وبقيت مراحل الإنتاج كما هي، وظلت آلية المنافسة تعمل بشكل فعال، فإن القوى العاملة من الممكن أن تجد لها فرصا منتجة للعمل، حتى لو افترضنا، أن السكان سوف يميلون للتزايد بشكل مستمر، وذلك لأن معدل التراكم سوف يستمر بوتيرة معينة، وسيظل معدل الربح ثابتا على المدى الطويل. كما أن مستوى الأجر الحقيقي سوف يميل للتزايد مع الارتفاع الذي يطرأ على إنتاجية العمل. وبهذا الشكل لن توجد تناقضات داخلية في النظام»[15].

وترى جوان روبنسون في الاحتكار عقبة أساسية تؤخر النمو في النظام الرأسمالي وتشده لمصيدة الركود والبطالة. ففي حالة الاحتكار يمكن لمعدلات الربح أن تتزايد، ليس كنتيجة لمعدلات التراكم المرتفعة، بل نتيجة لقدرة المحتكرين على رفع الأسعار. وهنا فإن زيادة الدرجة الاحتكارية للاقتصاد غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع نصيب الأرباح من الدخل القومي على حساب تدني نصيب عنصر العمل، مما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي الكلي وإعاقة تصريف المنتجات، والنزوع من ثم نحو الركود. ولهذا تعتقد روبنسون أن نضال نقابات العمال لزيادة الأجور، ونجاحها في ذلك، يعوقان ظهور الميل نحو الركود والبطالة، وإن كان هذا النضال أمرا ممقوتا لرجال الأعمال. أما في حالة المنافسة فإن الأمر يختلف، لأنها تعتقد أنه في حالة المنافسة يوجد توافق بين الأسعار والتكاليف، وأن الأجور ترتفع مع ارتفاع الإنتاجية. كما أنه ليس من المتصور أيضا، أن تزيد الإنتاجية دون أن يقابل ذلك زيادة مناظرة في الأجور. وتوحي روبنسون من وراء ذلك، أنه في حالة المنافسة لن توجد مشكلة خاصة بنقص حجم الطلب الفعال، ولا بانعدام الحوافز للتراكم وتحقيق التقدم التكنولوجي، نظرا لأن النظام في حالة توازن مصحوب باستقرار سعري. غير أن ميكانيزم المنافسة يُفضي، عند جوان روبنسون، عبر الزمن إلى ظهور الاحتكارات التي تحاول أن ترفع الأسعار أو تمنعها من الهبوط، وهو أمر يؤثر في حالة الأجور الحقيقية وظهور مشكلة قصور الاستهلاك. وحينما تظهر مشكلة قصور الاستهلاك، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي في الطلب ويؤدي ذلك إلى إضعاف تكوين رأس المال الثابت والإحلال

اللازم له في القطاع المنتج لسلع الاستهلاك. وهو ما يؤثر، بالتبعية، في إنتاج القطاع المنتج لسلع الاستثمار. وبهذا الشكل ينخفض معدل الربح وتظهر البطالة.

إن النتيجة الحاسمة في تحليل روبنسون تتمثل إذن في ضرورة الارتفاع بمستوى الأجور. فهي ترى أنه كلما ارتفعت الأجور بالتوازي مع الإنتاجية،كان استخدام تكنولوجيا أقل كثافة من حيث العمل وأكثر كثافة رأسمالية، أمرا مربحا لرجال الأعمال. أي أن ارتفاع الأجور يعد شرطا لتوسعة السوق، واستمرارا لنمو الطلب، وحافزا أيضا على التقدم التكنولوجي.

ولما كانت روبنسون ترى أن نضال نقابات العمال لمنع معدلات الأجور الحقيقية من التدهور أو للمطالبة بارتفاعها، إنما يؤدي إلى زيادة تشاؤم رجال الأعمال عادة، فإنها دعت إلى إيجاد نوع من التعاون بين ممثلي الاحتكارات الكبرى وبين نقابات العمال، للوصول إلى حل بشأن مستويات الأجور الحقيقية التي تضمن علاج تناقضات النظام، وتوفير حوافز للنمو. وتقول جوان روبنسون في هذا الخصوص: «إن الدفاع الأساسي ضد الميل نحو الركود ينجم عن ضغط نقابات العمال لرفع معدلات الأجور الاسمية.. فإذا أمكن ضمان ارتفاع الأجور الفعلية، عبر هذه الطريقة، بسرعة نمو متوسط الإنتاج للفرد الواحد، فإننا سنتمكن من القضاء على جذور المشكلة، ويتمكن الاقتصاد من تحقيق تراكم رأسمالي وزيادة في الناتج الإجمالي بمعدل يتناسب مع سرعة إدخال التحسينات التكنولوجية، كما لو كانت المنافسة سائدة وفاعلة»[16].

وعلى أي حال فإنه من الواضح، أن جوان روبنسون قد دفعت بالتحليل خطوة أبعد من كينز، لأنها أدخلت الاحتكار بوصفه بعدا مهما في تحليل تناقضات النظام الرأسمالي. وهو أمر لم يهتم به كينز رغم خطورته. على أن النتيجة الأساسية التي توصلت إليها روبنسون، وهي المبالغة في تقدير الدور الذي يمكن أن تلعبه زيادة الأجور الحقيقية في إلغاء تناقضات النظام الرأسمالي، وخاصة التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، هي نتيجة محل شك كبير. فهي تعتقد، وكما رأينا، أن الزيادة في الأجور الحقيقية من الممكن لها أن تلغي هذا التناقض. وهذا أمر يصعب قبوله، لأن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك هو جزء أصيل في بنية النظام الرأسمالي، وهو صورة

أخرى للتناقض الرئيسي بين العمل ورأس المال. وهو تناقض لا علاقة له بمدى ارتفاع أو انخفاض الأجور. إنه تناقض يجد جذوره في علاقات الملكية. وإن كان ذلك لا ينفي طبعا، أن ارتفاع درجة الاحتكارية في الاقتصاد القومي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض.

وقد وقعت جوان روبنسون في أوهام التوفيقية، حينما اعتقدت أنه، بتعاون ممثلي الاحتكارات مع ممثلي نقابات العمال للاتفاق بشكل طوعي على زيادة الأجور، يكون من الممكن تجنب وقوع الركود والبطالة، خاصة أنها رأت، أن تلك الزيادة في مصلحة الجميع. فهي في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال، لأنها تعمل على زيادة الطلب وتلافي أزمات التصريف وحفز استخدام التقدم التكنولوجي. كما أن تلك الزيادة، في الوقت نفسه (التي يجب أن تتناسب مع نمو الإنتاجية) تتفق أيضا ومصلحة نقابات العمال ، فيما تهدف إليه من تحسين أحوال الطبقة العاملة ورفع مستوى معيشتها. ومادامت هناك مصلحة مشتركة في هذا، فلماذا إذن لا يتم الاتفاق بينهم، وأن تشجع الحكومة مثل هذا الاتفاق؟

وقد اعترض كثير من المفكرين على تلك النتيجة التي انتهت إليها جوان روبنسون في نموذجها، على أساس أنها ضرب من التفكير الطوباوي، حيث إن الاتفاق الطوعي بين الاحتكاريين وممثلي العمال على زيادة الأجور، هو أمر يصعب تصوره في عالم الصراع الذي يحكم النظام الرأسمالي. فالزيادات المستمرة التي حققها العمال في البلدان الصناعية الرأسمالية في أجورهم، كانت في الحقيقية نتاج تاريخ نضالي طويل، قدمت فيه الطبقة العاملة تضحيات ضخمة وثمنا غاليا. ولم يكن ما انتزعته من زيادات في الأجور نتيجة لخيار طوعي قدمه الرأسماليون، انطلاقا من الوعي بأهمية هذه الزيادات في تأمين سير النظام الرأسمالي. فالرأسماليون يسعون دوما إلى أقصى قدر من الأرباح، ولا يعرفون مثل هذا الكرم أو ذاك الوعي.

ولا شك في أن هذا الميل الطوباوي الذي وسم النتائج التي توصلت إليها جوان روبنسون يعود إلى أن تلك النتائج، قد توصلت إليها من خلال حصر تحليلها في نطاق المتغيرات الفنية في نموذجها (كالعلاقة بين التراكم والربح، والعلاقة بين الأجور والربح، والعلاقة بين النمو والتقدم التكنولوجي، ومعاملات رأس المال للناتج والعمل... إلى آخره)، وهي علاقات تتحقق في

العمليات الفنية للإنتاج والتداول. ولم يتسع تحليلها لضم كل هذا في بنية النظام الرأسمالي ككل، بما تشمله من علاقات إنتاج وتوزيع وملكية وسلطة.

ومهما يكن من أمر، فإن تحليل جوان روبنسون قد انتهى تقريبا إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز، من حيث ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات التشغيل والإنتاج، وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. وإذا كان كينز قد طالب بضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية والمالية لضمان تحقيق هذا الهدف، فإن روبنسون يمكن اعتبارها من رواد نظرية إعادة توزيع الدخل القومي بوصفها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة. ولهذا كان تحليلها الأساسي ركيزة استند إليها عدد آخر من الكينزيين اليساريين في مجال التأكيد على أهمية الربط بين التوزيع والتوظف والنمو[17].

الهوامش والمراجع

(1) تجدر الإشارة إلى أن عددا كبيرا من الاقتصاديين ذهب إلى القول إنه بعد ظهور النظرية العامة لكينز انقسم علم الاقتصاد إلى فرعين متميزين، الأول هو ذلك الفرع الذي يدرس سلوك الاقتصاد القومي بمتغيراته الكلية Macro Economics، والفرع الثاني هو ذلك الجانب من الدراسات الذي يدرس سلوك المؤسسات الإنتاجية والوحدات الاستهلاكية Micro Economics. وقبل ظهور النظرية العامة كان الاقتصاديون (باستثناء الكلاسيك) يحللون الظاهرة الاقتصادية وعواملها المختلفة التي تؤثر في الاقتصاد القومي والمؤسسات الإنتاجية والأفراد دونما تمييز. ولعل تركيز كينز في التحليل الكلي هو الذي حدا بسيمور هاريس لأن يطلق على علم الاقتصاد بعد ظهور النظرية العامة مصطلح «علم الاقتصاد الجديد» تمييزا له عن التحليل السابق على ظهور النظرية العامة. راجع في النعوت المختلفة، وفي الدعاية المبالغ فيها التي خُلعت على نظرية جون ماينرد كينز ما يلي:

R. L. Klein : Keynsian Revolution, op.cit.; A. Burns: Economic Research and the Keynesian Thinking of our Times, National Bureau of Economic Research, New York 1946; A. H. Hansen: Dr. Burns on Keynesian Economics, in: Review of Economic Statistics, November, 1947; J. Tinbergen: "The Significance of Keynes's Theories from the Econometric Piont of View", in: S. E. Harris (ed.): The New Economics, Knopf, New York, 1948; W. Leonetief: "Econometrics", in: H. S. Ellis, (ed.): A survey of Contemporary Economics, Blakiston, Philadelphia, 1948; Kenneth K. Kurihara; Introduction to Keynesian Dynamics, George Allen & Unwin, LTD, London, 1954.

(2) ذكر هيكس ذلك في الطبعة الأولى (1940) من كتابه «مساهمة في نظرية الدورات الاقتصادية»، انظر:

J. R. Hicks, A Contribution to the Theory of Trade Cycles, Oxford University Press, London, 1950.

(3) ولهذا ليس من قبيل المصادفة، أن اقتصاديا مثل دومار E. Domar كتب في عام 1957 يقول: «إن الصراع الدولي يجعل قضية النمو شرطا للوجود». انظر:

E. D. Domar: Essays in the Theory of Economic Growth, Oxford University Press, New York 1957, p. 18.

(4) يعد كتاب ر.ف. هارود: «نحو اقتصاد ديناميكي» الصادر عام 1949 من أهم الكتب في هذا الخصوص. حيث ذكر، أننا - إن آجلا أو عاجلا سوف نواجه مرة أخرى بمشكلة الركود. وبنص كلماته:

"The idea which underlies these lectures is that sooner or later we shall be faced once more with the problem of stagnation". See: R. F. Harrod: Towards a Dynamic Economics, Macmillan, London, 1949, p. 18.

(5) يمكن الإحاطة تفصيلا بهذه النماذج في المرجع التالي :

G. Jones Hywel: An Introduction to Modern Theories of Economic Growth, Mc Graw - Hill Book

Company, New York, 1976.

(6) انظر في ذلك أهم أعمال هارود :

R. F. Harrod: "Towards a Dynamic Economics, op. cit; R. F.Harrod: "An Essay in Dynamic Theory", in: Economic Journal, 1939, reprinted in R. F. Harrod: Economic Essays, Macmillan, London, 1952.

(7) عن أفكار دومار انظر :

E. D. Domar: "Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment", in: Econometrica ; Vol.14, April 1946, pp. 137-147, and by the same auther: "Expansion and Employment", in: American Economic Review, vol. 37, March, 1947, pp. 34-55; Essays in the Theory of Economic Growth, Oxford University Press, New York, 1957.

(8) يقصد بالادخار الحدي Marginal Saving تلك النسبة التي تدخر من الزيادة في الدخل. أما الادخار المتوسط، فهو عبارة عن نسبة ما يدخر من الدخل.

(9) وعادة ما يفترض مبدأ المعجل Acceleration Principle ألا تكون هناك طاقة عاطلة أو مخزون سلعي راكد.

(10) انظر في ذلك: د. زكريا أحمد نصر ـ التطور الاقتصادي، عرض لبعض النماذج التحليلية، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة 1952، ص 153/152.

(11) وتتمثل هذه المعضلة، بصياغة أخرى، في أن النتيجة المهمة التي توصل إليها هارود، وكذلك دومار، هي أن المحافظة على التوظف الكامل بصورة مستمرة تتطلب أن يتزايد الاستثمار والدخل على أساس معدل نمو سنوي ثابت، أو بتعبير آخر، طبقا لمعدل محسوب وفق قانون الفائدة المركبة، وهو ما يعادل حاصل ضرب الميل للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار (أي مقلوب معامل رأس المال Capital Output Ratio. ويقصد بمعامل رأس المال، ذلك المعامل العددي الذي يوضح لنا عدد وحدات رأس المال التي تلزم لزيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة، وهو يقاس كما يلي :

$$\frac{\text{رصيد رأس المال}}{\text{الإنتاج}}$$

وعليه، فإن مقلوب هذا الكسر، يمكن استخدامه ـ مع تحفظات معينة ـ للدلالة على الإنتاجية المتوسطة للاستثمار).

(12) هناك نموذج مشابه لنموذج كالدور عند الاقتصادي جودوين، حيث أعطى معدل الربح أهمية كبيرة في تحديد معدل النمو عبر الزمن. انظر:

R. M. Goodwin: "A Growth Cycle", in: C. H. Feinstein (ed.): Socialism, Capitalism and Economic Growth, Cambridge University Press, Cambridge, 1967.

(13) انظر الإسهامات المهمة لجوان روبنسون في نقد الفكر النيوكلاسيكي في الأعمال التالية :

Joan Robinson: Economic Heresis, Some old-Fashioned Questions in Economic Theory, Macmillan Press, LTD, London 1971; Joan Robinson: The Relevance of Economic Theory", in: Monthly Review, January 1971, pp. 29-37; Joan Robinson: The Second Crisis of Economic Theory, in: The American Economic Review, May 1972.

(14) سوف نعتمد هنا في عرضنا لآراء جوان روبنسون على كتابها:

Joan Robinson: The Accumulation of Capital, Macmillan, London, 1956.

(15) انظر المصدر آنف الذكر، ص 121/120.

(16) نفس المصدر السابق، ص 94.

(17) من الثابت، أنه في ضوء الطابع الإصلاحي والتوفيقي فيما ذهبت إليه جوان روبنسون، فإن أوساطا معينة في أحزاب الاشتراكية الديموقراطية في دول غرب أوروبا كانت قد تبنت أفكارها. والنموذج الواضح هنا هو حالة النمسا. حيث كان يوجد اتفاق بين الحكومة ونقابات العمال حول الزيادات الممكنة في الأجور من فترة لأخرى.

11 النظريات النقدية في تفسير البطالة: هوتري، فيكسل، هايك، فريدمان

والآن نأتي إلى تيار فكري مميز لبعض الاقتصاديين الذين فسروا البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، ومن ثم رأوا أن علاجها يتحقق من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية. وهذا التيار، رغم تنوع تفسيرات أعضائه للدورة الاقتصادية ومراحلها المختلفة، إلا أن أهم ما يجمع هؤلاء الأعضاء هو انتماؤهم، بهذا القدر أو ذاك، إلى المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن الرأسمالية هي نظام يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي، أي تمتعه بآلية تلقائية على تصحيح الاختلالات، وبسرعة، من دون حاجة إلى التدخل الحكومي، وهم لهذا من معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن المؤمنين بقدرة الرأسمالية على تحقيق التوظف الكامل، ويعتقدون في صحة قانون ساي للأسواق. أما ما عسى أن يحدث من تقلبات في مستويات الدخل والناتج والتوظف فهي تعود، في رأيهم، إما إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى

التدخل الحكومي في آليات السوق. كما أن ما يجمعهم أيضا، هو تلك الأهمية الارتكازية التي خلعوها على النقود ودورها في الاقتصاد القومي. ويضم هذا التيار مجموعة شهيرة من الأسماء اللامعة في الفكر الاقتصادي، منهم الاقتصادي البريطاني ر.ج. هوتري R. G. Hawtrey والاقتصادي السويدي كنوت ڤيكسل John Gustaf Knut Wicksell ، والاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك F. A. V. Hayek والاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان Milton Friedman. وسوف نعرض فيما يلي، وحسبما يسمح المجال، لمحة سريعة عن آراء هؤلاء الأربعة الكبار في تفسير الدورات الاقتصادية، ثم آرائهم في تفسير البطالة خلال فترات الكساد والركود.

١ ـ نظرية هوتري:

نشر الاقتصادي البريطاني ر.ج. هوتري عدة دراسات في الثلث الأول من القرن العشرين حول الدورة الاقتصادية[1]. وقد درس على وجه الخصوص الفترة الممتدة من 1815 ـ 1914، وهي الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب بقواعدها وآلياتها المعروفة[2]. وكما سنرى حالا، يعتبر هوتري الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية Monetary Phenomenon لأن التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي وتسبب مراحل الدورة المختلفة هي تغيرات، في الأساس، نقدية. وعنده أيضا أن مراحل الدورة وتتابعها من طبيعة تراكمية Cumulative، بحيث لا تكاد تبدأ عوامل الانكماش حتى تتحرك بشكل تراكمي يصل بها إلى نقطة النهاية، كذلك لا تكاد تبدأ عوامل الانتعاش حتى تعمل بشكل تجميعي يصل بها إلى الذروة.

وفي تحليل هوتري، هناك ثلاثة أطراف أساسية فاعلة في إحداث الدورة، وهي المستهلكون، التجار، البنوك. وأهم ما يقوم به المستهلكون هو تلقي الدخل وإنفاقه على الاستهلاك. أما التجار فأهم وظيفة لهم هي أنهم يبيعون السلع ويقومون بتخزينها ويصدرون الأوامر للمنتجين لإنتاجها. أما البنوك، فهي تتسلم الودائع من الأفراد وتقوم بإقراضها للمستثمرين وتقوم أيضا بوظيفة خلق النقود، وإن قدرتها في ذلك تتوقف على الاحتياطيات القانونية[3]. ويتعامل التجار مع البنوك لتمويل تكوين مخزوناتهم السلعية. وهم عندما يقترضون يقومون بدفع أسعار السلع التي طلبوا من المنتجين

إنتاجها. وعليه، تذهب النقود المقترضة، من التجار إلى المنتجين، وهؤلاء الأخيرون يقومون بإعادة إنفاقها على أصحاب عوامل الإنتاج المشتغلين في الإنتاج ليستخدمها هؤلاء بعد ذلك في الإنفاق الاستهلاكي.

ويرى هوتري، أنه لكي يتحقق التوازن، فإن كمية الائتمان المصرفي التي خلقتها البنوك يجب أن تتعادل مع الكمية التي تسحبها البنوك من التداول، وأن نسبة الأرصدة النقدية Cash Balances أي نسبة الأرصدة النقدية للمستهلكين والتجار إلى إنفاقهم الجاري، تظل ثابتة (وهي في رأيه نسبة لا تتغير إلا في الأجل الطويل). ويتأثر الطلب الكلي بالتغير الذي يحدث في الإنفاق النقدي الذي يتوقف، بدوره، على كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها، كما تنص على ذلك معادلة كمية النقود الشهيرة[4]. ويعتقد هوتري، أن سعر الفائدة يمثل التكلفة الرئيسية التي يأخذها التجار بعين الاعتبار حينما يقومون بتكوين مخزوناتهم السلعية، ومن ثم فهو عنصر حاسم في تحديد أرباحهم. ولهذا فإنه إذا تغير هذا السعر (ارتفاعا أو انخفاضا) فإنه يؤدي إلى تغيير نسبة المخزون إلى المبيعات لدى التجار.

والآن.. لننظر كيف تحدث مراحل الدورة الاقتصادية، وكيف تظهر البطالة وتختفي في هذه المراحل في ضوء تفاعل علاقات الأطراف الثلاثة بعضها ببعض (المستهلكين، التجار، البنوك)، وكيفية حدوث نقاط التحول Turning Points أي كيفية الانتقال من مرحلة لأخرى.

ولنفترض - بداية - أن البنوك استطاعت أن تعيد بناء أرصدتها واحتياطاتها السائلة خلال فترة الركود، أو أن كمية النقود قد زادت بشكل عام بسبب دخول كمية إضافية من الذهب إلى داخل البلاد، بسبب ما حققه ميزانها التجاري من فائض، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع حجم الاحتياطات بالبنوك (لاحظ أن الافتراض هنا أن البلد على قاعدة الذهب). في هذه الحالة، ورغبة من البنوك في تحقيق الربح، فإنها ستقوم بتخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها. وحينما ينخفض سعر الفائدة فإن ذلك سيغري التجار على طلب القروض لزيادة حجم مخزوناتهم السلعية، ثم التقدم بهذه القروض إلى المنتجين مع إعطائهم الأوامر بزيادة حجم الإنتاج. وسيقوم المنتجون، لمواجهة هذه الطلبات الإضافية، بزيادة خطط الإنتاج، وتأجير المزيد من عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس

المال) وتوزيع هذه القروض على أصحاب هذه العناصر، الذين يستخدمونها ـ باعتبارها دخولا لهم ـ في شراء السلع الاستهلاكية. فيقل بالتالي حجم المخزونات السلعية لدى التجار، الأمر الذي يشجعهم على طلب المزيد من القروض، وتوجيه الأوامر للمنتجين بإنتاج المزيد من المنتجات. وفي هذه الحالة لن تمانع البنوك مادامت احتياطياتها لم تصل بعد إلى حدها الأدنى القانوني. وسيقوم المنتجون بزيادة طلبهم على عناصر الإنتاج لزيادة خطط الإنتاج لمواجهة مطالب التجار، فيزيد الدخل والإنفاق على الاستهلاك، فتقل المخزونات السلعية.. وهكذا دواليك، حيث تسري موجة تراكمية متدافعة من الانتعاش، فتزيد فرص التوظف، والدخل والإنفاق، وتقل البطالة إلى حدها الأدنى.

على أن هذه الموجةالتراكمية من الانتعاش سرعان ما تصل إلى ذروتها، إن عاجلا أو آجلا، بفعل الكوابح التالية :

1 ـ بدء ظهور التضخم، وبخاصة إذا كان النظام قد وصل إلى مرحلة التوظف الكامل، الذي تصبح عنده مرونة العرض ضئيلة جدا تجاه الزيادة التي تحدث في الطلب. كما أن ندرة بعض عناصر الإنتاج سترفع من أسعارها. وقد تنتقل عدوى ارتفاع الأسعار إلى جميع العناصر الأخرى وتسري حينئذ موجة من الارتفاعات المستمرة للأسعار. ويقول هوتري في هذا السياق: «إذا لم يحدث تضييق للائتمان، فإن المرحلة التوسعية من الدورة الاقتصادية يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، بشرط ترك الأثمان ترتفع إلى مالا نهاية وبشرط التخلي عن قاعدة الذهب»[5].

2 ـ ستتعرض البنوك عندما تستمر في منح الائتمان إلى انخفاض الاحتياطيات السائلة لديها، وسيعرضها ذلك لمآزق في السيولة، الأمر الذي يدفعها إلى الحذر وتوخي الحيطة، فتقوم، رغبة منها في الحد من الطلب على الائتمان، برفع أسعار الفائدة، فيقل طلب التجار على الائتمان.

3 ـ إذا ساد التضخم في ظل هذه الموجة التوسعية التراكمية، فإن ذلك سيهدد ميزان المدفوعات، حيث تقل صادرات الدولة في الوقت الذي ترتفع فيه وارداتها، وسيؤدي ذلك إلى خروج الذهب، واستنزاف الاحتياطيات الذهبية لدى البنك المركزي، وإلى تعريض قيمة العملة الوطنية للانخفاض، وهي الأمور التي تدفع البنك المركزي للتحرك لوقف هذه الأخطار، فيرفع

من سعر الخصم، مما يؤدي إلى تضييق الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي.

وهكذا سيصل الانتعاش إلى نهايته حينما تبدأ البنوك زيادة أسعار الفائدة، وعندئذ تحدث نقطة تحول، بعدها تبدأ مرحلة الركود. إذ سيضطر التجار إلى الامتناع عن الاقتراض من البنوك، وسيلجأون إلى خفض طلبياتهم للمنتجين، وسيقوم المنتجون، والحال هذه، إلى خفض خطط الإنتاج، فيقل طلبهم على عناصر الإنتاج، وتقل الدخول الموزعة، وسينخفض، بالتالي، الإنفاق الاستهلاكي، ولا يستطيع تجار الجملة تصريف كل ما لديهم من مخزون، إلا إذا خفضوا من أسعار البيع، ويؤدي انخفاض الأسعار إلى تخفيض أرباحهم (وقد يحقق البعض منهم خسائر) مما يؤدي إلى خفض طلباتهم إلى المنتجين، ويقوم هؤلاء بمزيد من الخفض في برامج الإنتاج والتشغيل. وهنا تظهر الطاقات العاطلة، والبطالة، وتنخفض الأجور والأرباح، ويدخل النظام مرحلة الركود ويسود التشاؤم بين التجار والمنتجين.

على أن مرحلة الركود سرعان ما تصل إلى نهايتها، حينما يتزايد حجم الاحتياطيات لدى البنوك بعد أن قام التجار والمستهلكون بسداد مديونياتهم السابقة للتخفيف من أعباء خدمتها، فيزيد حجم السيولة لديها، وتقل كمية النقود المتداولة. وقد تؤدي موجة انخفاض الأسعار بالداخل إلى زيادة صادرات الدولة وخفض وارداتها على النحو الذي يتمخض عن ظهور فائض في الميزان التجاري، فيتدفق الذهب إلى الداخل من جديد، وترتفع قدرة الجهاز المصرفي على زيادة كمية النقود، إما من خلال طرح كمية إضافية من البنكنوت أو بزيادة الائتمان. وستحرص البنوك، رغبة منها في تحقيق الربح، إلى خفض أسعار الفائدة.. وتبدأ من جديدة دورة أخرى.

2ـ نظرية كنوت فيكسل :

يرى الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (1885 ـ 1926) أنه من الممكن تفسير الحركات الدورية للنشاط الاقتصادي، من خلال متابعة الفرق بين سعر الفائدة النقدي Monetary Rate of Interst، وبين ما أسماه بسعر الفائدة الطبيعي Natural، وما يولده هذا الفرق من تغير في حجم الائتمان المصرفي، ومن حركات تراكمية في حجم النشاط الاقتصادي إما صعودا

(أي نحو الانتعاش) أو هبوطا (أي نحو الركود)[6]. وسعر الفائدة النقدي هو عبارة عن السعر السائد في السوق والذي يحدده البنك على القروض التي يمنحها للأفراد. أما سعر الفائدة الطبيعي - ويطلق عليه أحيانا «السعر العيني» - فهو ذلك السعر «الذي كان يمكن أن يسود في ظل الاقتصاد العيني، وحيث يعرض الادخار العيني مقابل سعر فائدة عيني أو حقيقي»[7]. وحتى يمكن إيضاح الفرق بين هذين السعرين، دعنا نشر إلى حالة صاحب الأرض الذي يفاضل بين بيع أرضه وإقراض ثمنها للحصول على فائدة، وبين أن يزرعها بنفسه ويحصل من وراء ذلك على عائد. هنا نجد أن الفائدة التي حصل عليها من إقراض النقود هي الفائدة النقدية، أما العائد الذي حصل عليه من زراعة الأرض فيعتبر الفائدة الطبيعية أو العينية[8]. وهذا السعر الأخير للفائدة يساوي - تقريبا - الإنتاجية الحدية الحقيقية لرأس المال[9].

وعند كنوت فيكسل، أنه لكي يتحقق التوازن، فلابد أن يتعادل سعر الفائدة النقدي مع سعر الفائدة الطبيعي. أما إذا لم يتعادلا - ونكون إزاء حالة من اختلال التوازن - فإن ثمة حركة تراكمية تدافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد القومي، وتؤدي عبر الزمن، إلى استعادة التوازن المفقود.

فلو افترضنا مثلا، أن سعر الفائدة النقدي الذي يقترض به الأفراد من البنوك أقل من سعر الفائدة الطبيعي، فإن ذلك سيحفز المستثمرين على الاقتراض من البنوك واستخدام القروض في عملية الاستثمار، لأن كلفة الاستثمار (أي سعر الفائدة النقدي) أقل من العائد الحقيقي (سعر الفائدة الطبيعي). وهنا يتزايد الطلب على عوامل الإنتاج لتشغيلها وجذبها إلى قطاع الاستثمار. وفي هذه الحالة - ومع افتراض حالة التوظف الكامل - وهي الوضع العادي والمألوف لدى الكلاسيك (وفيكسل يعتبر من أنصار الكلاسيك) فإن الزيادة التي ستحدث في قطاع السلع الاستثمارية، لابد أن تكون على حساب النقص الذي حدث في إنتاج (عرض) السلع الاستهلاكية، فترتفع أسعارها، وتزيد أرباح ودخول المشتغلين في إنتاجها، وهو ما يدفعهم إلى زيادة اقتراضهم من البنوك للتوسع في خطط الإنتاج والاستثمار. وهكذا تنطلق حركة توسعية في الاقتصاد القومي وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها. كما أن تزايد الطلب على عوامل الإنتاج وجذبها لقطاع

صناعات الاستثمار، من شأنه أن يرفع من دخول أصحاب هذه العوامل (الأجور، الإيجارات، أسعار المواد الخام...). وهكذا يظهر التضخم رويدا رويدا، مع ما يجره في أذياله من مشكلات ومعضلات، الأمر الذي يدفع السلطات النقدية للتدخل، فترفع من سعر الفائدة النقدي لكي تحد من الائتمان. فإذا ارتفع سعر الفائدة النقدي إلى مستوى يجاوز سعر الفائدة الطبيعي [10]. ويعتقد فيكسل أن ذلك كثيرا ما يحدث. فسوف تبدأ حركة انكماشية تراكمية في الاتجاه المعاكس للحركة التوسعية السابقة، حيث يقل الطلب على الائتمان، ويضعف الاستثمار، وتنخفض الأسعار، وتظهر البطالة وتنخفض الأجور... ويدخل النظام مرحلة الركود. ولن يخرج من هذه المرحلة إلا إذا انخفض سعر الفائدة النقدي إلى مستوى أقل من سعر الفائدة الطبيعي. وعندئذ تبدأ موجة تراكمية توسعية من جديد... وهكذا دواليك.

وقد لعبت فكرة سعر الفائدة الطبيعي التي ابتكرها كنوت فيكسل دورا مهما، فيما بعد، في الدراسات المتعلقة بالدورة الاقتصادية. وهذا ما سوف نراه حالا، على سبيل المثال، في نظرية المغالاة في الترسمل لفريدرش فون هايك.

3 ـ نظرية هايك :

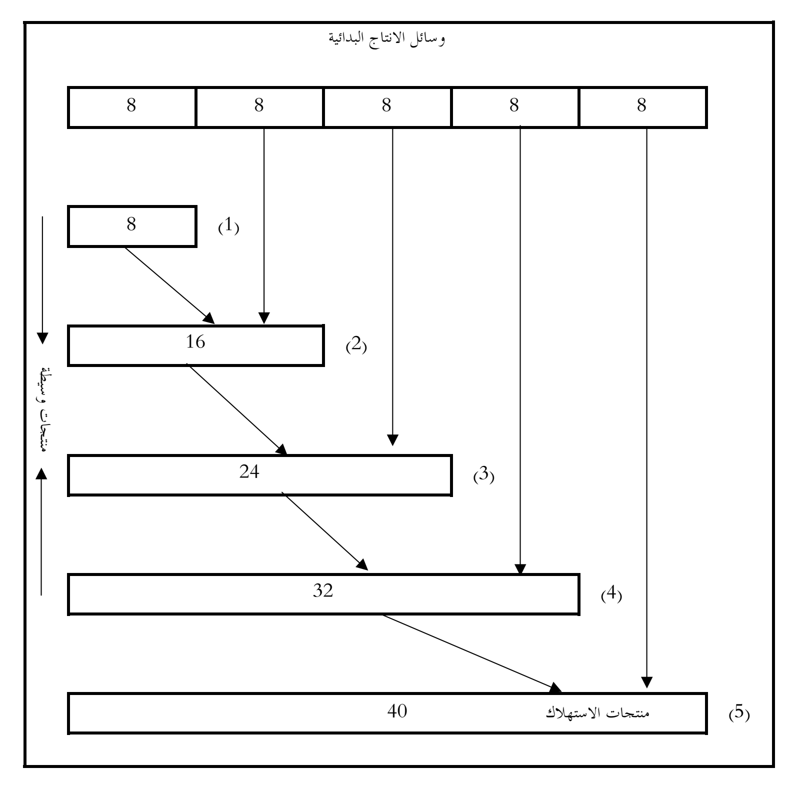
يعزو الاقتصادي النمساوي فريدرش فون هايك (1899 ـ 1992) مشكلة البطالة الدورية، وما يرافقها من ركود وانكماش إلى الإفراط الذي يحدث في إنتاج السلع الاستثمارية، وما يسببه ذلك من اضطراب في هيكل الإنتاج، وأن هذا الإفراط يحدث بسبب قدرة البنوك على خلق الائتمان الذي يتجه إلى إنتاج هذا النوع من السلع. وقد نادى بهذه النظرية في كتابه الشهير «الأثمان والإنتاج»[11] الذي صدر عام 1931، وإن كانت ملامح وأسس هذه النظرية قد ظهرت لأول مرة في كتابه عن «النظرية النقدية ودورة التجارة» الذي نشر عام 1928[12]. وقد تأثر هايك عند صياغته لهذه النظرية بالنظرية النمساوية في رأس المال، التي حدد معالمها بوم باڤرك (1851 ـ 1914) Bohm Baverk، وهي النظرية التي تعرف تحت مصطلح «النظرية الإيجابية لرأس المال»، وخلاصتها، أن رأس المال إن هو إلا تدفق منتجات وسيطة تتداول بين مختلف مراحل الإنتاج، ومن ثم هناك مسارات أو طرق

يمر فيها الإنتاج قبل أن يتشكل في صورة سلع استهلاكية في السوق. وخلال هذه المسارات والطرق يساعد رأس المال العمال بتزويدهم بالضروريات، أي خلال الوقت الذي يمضي بين المدخلات الوسيطة inputs والمخرجات النهائية outputs. وإذا كانت المجتمعات البدائية تتسم باعتمادها على الطرق المباشرة للإنتاج (استخدام العمل والأراضي) فإن الاقتصادات الحديثة تتسم باعتمادها على الطرق غير المباشرة للإنتاج نظرا لما يتمخض عنها من إنتاجية مرتفعة.

ويشير هايك إلى تقسيم هيكل الإنتاج بين الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة كمدخل رئيسي لفهم نظريته. فهو يرى أن الإنتاج في النظام الرأسمالي يتم على مراحل مختلفة، وأن موارد الاقتصاد القومي تكون موزعة على هذه المراحل بما يعكس رغبات أفراد المجتمع. وهذه المراحل تشير، في الحقيقة، إلى طريقة تنظيم الإنتاج القومي وفقا لتكنولوجيات أكثر أو أقل استخداما لرأس المال. وهذا التقسيم يمكن عرضه في الشكل رقم (11 ـ 1)[13].

في هذا الشكل سنلاحظ أن هيكل الإنتاج للبلد يتكون من خمس مراحل. المراحل الأربع الأولى تقوم بصنع السلع الوسيطة، بينما تقوم المرحلة الخامسة بإنتاج السلع الاستهلاكية. أما سقف هذا الشكل فهو عبارة عن وسائل الإنتاج التقليدية أو البدائية (مثل العمل المباشر والأرض)، والتي تستخدمها كل مراحل الإنتاج الخمس. ويطلق هايك على المراحل الأربع التي تنتج الخامات والمباني والماكينات (أي السلع الاستثمارية) «بالمراحل العليا للإنتاج». أما المرحلة الخامسة التي تنتج السلع الاستهلاكية فيطلق عليها «المرحلة الدنيا». ولابد أن يمر إنتاج كل وحدة من السلع الاستهلاكية بهذه المراحل، قبل أن تتبلور في شكلها النهائي في السوق. وكلما بعدت المسافة بين المرحلة الدنيا والمراحل العليا، دل ذلك على طول الوقت الذي تستغرقه العملية الإنتاجية، وتزايد استخدام رأس المال.

ويلاحظ من هذا الشكل، أن كل مرحلة من مراحل الإنتاج تأخذ مدخلات مصنوعة في المرحلة السابقة ومن وسائل الإنتاج. فمثلا، سنجد أنه في المرحلة الثالثة التي تقوم بإنتاج ما قيمته 24 وحدة، قد أخذت 8 وحدات من وسائل الإنتاج البدائية، و 16 وحدة من مرحلة الإنتاج الثالثة. وواضح من



شكل رقم (11 – 1) :مثلث القيمة – نموذج هايك

الشكل أن القيمة الكلية للمنتجات داخل كل هذه المراحل الخمس تعادل 120 وحدة. ويعطي هايك أهمية خاصة للنسبة بين إنتاج السلع الوسيطة وإنتاج السلع الاستهلاكية باعتبارها نسبة هيكلية ذات دلالة مهمة. ففي الشكل السابق، يتضح أن مجموع ما تنتجه المراحل الأربعة العليا = 80 وحدة، في حين أن مجموع ما أنتجته المرحلة الخامسة الدنيا هو 40 وحدة. ومعنى ذلك، أن النسبة بينهما تساوي 1:2. ويعتقد هايك، أن هذه النسبة تعكس قرار المجتمع فيما يتعلق بتوزيع دخله فيما بين الاستهلاك والادخار. ذلك أن مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع الاستهلاكية يمثل - في التحليل النهائي - حجم الطلب الكلي على هذا النوع من السلع، وبالتالي يحدد ذلك كمية عناصر الإنتاج التي تستغل في إنتاج هذه الطائفة من السلع. أما الادخار، الذي هو عبارة عن جزء من الدخل لم يستهلك، ويعرض في سوق

رأس المال، فإنه يذهب إلى هؤلاء الذين يطلبون هذا الادخار لإنتاج السلع الاستثمارية في المراحل العليا للإنتاج. ويستخلص هايك من ذلك، أن رغبات أفراد المجتمع هي التي تحدد توزيع موارد المجتمع فيما بين المراحل العليا والمراحل الدنيا للإنتاج. وعندما يكون الاقتصاد القومي في حالة توازن، نجد أن موارد المجتمع تكون موزعة على مختلف المراحل، بما يعكس هذه الرغبات فيما يتعلق بالادخار والاستهلاك[14]، وأن المحور الرئيسي الذي يحقق التوازن في ما يرغب الأفراد في ادخاره وما يرغبون في استثماره، هو سعر الفائدة الطبيعي الذي ابتكره كنوت فيكسل على نحو ما عرضنا آنفا. وهو السعر الذي يتحدد بتلاقي عرض المدخرات، والطلب عليها.

وينطلق هايك، وهو بصدد شرح آليات الدورة الاقتصادية من الافتراض الكلاسيكي المعروف، وهو أن الاقتصاد في حالة توازن، وأن هذا التوازن هو توازن التوظف الكامل Full Employment، ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقي. ويقول هايك في هذا الخصوص: «إننا إذا أردنا دراسة تقلبات الإنتاج، وجب علينا أن نبدأ من حيث تتوقف النظرية الاقتصادية العامة، أي انطلاقا من شرط توازن الاستخدام الكامل لكل مورد»[15].

والآن...

افترض أن الوحدات الإنتاجية التي تعمل في هيكل الإنتاج سالف الذكر، قد قررت أن تطيل مسار الإنتاج، أي تزيد من مراحل الإنتاج العليا المنتجة للسلع الاستثمارية لكي يمكن، في الأجل الطويل، زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية. واضح أن لذلك تكلفة لابد من تدبيرها. والسؤال الآن هو: كيف يمكن تدبير هذه التكلفة؟ ومن سيتحملها؟

هنا يفرق هايك بين حالتين. الحالة الأولى، هي قيام المجتمع، بشكل اختياري، بزيادة حجم مدخراته. والحالة الثانية، هي قيام الجهاز المصرفي بتمويل هذه التكلفة. وثمة فرق كبير في النتائج التي تتمخض عنها كل من الحالتين، فيما يتعلق بتمويل زيادة إنتاج السلع الاستثمارية.

ففي الحالة الأولى، التي قرر فيها المجتمع أن يزيد من ادخاره بشكل طوعي، وهو الأمر الذي يعني أنه اتخذ قرارا بتغيير ميله للادخار، ومن ثم ميله للاستهلاك، سنجد أن زيادة الادخار ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، الأمر الذي يشجع المستثمرين على استغلال واستخدام الموارد في المراحل



فريدرش فون هايك

العليا للإنتاج. بيد أنه لما كان الاقتصاد القومي في حالة توظف كامل، فلن يمكن زيادة استخدام الموارد في هذه المراحل - في الأجل القصير - إلا على حساب نقص الموارد الموظفة في المراحل الدنيا من الإنتاج. وعليه؛ فالزيادة التي ستحدث في إنتاج السلع الاستثمارية سيرافقها نقص يحدث في إنتاج السلع الاستهلاكية. وسيحدث هذا لأن أسعار السلع الاستثمارية قد ارتفعت (بسبب زيادة الطلب عليها) وترتفع من ثم معدلات الربح في المراحل المختلفة المنتجة لها، مما يغري بزيادة إنتاجها، في حين أن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية، بسبب زيادة ميل المجتمع للادخار، سيؤدي إلى خفض الطلب عليها، وسينجم عن ذلك خفض في أسعارها، وبالتالي في معدلات الربح للوحدات المنتجة لها، مما يقود، في النهاية، إلى خفض حجم إنتاجها. وعلى أي حال، ستؤدي هذه العمليات إلى زيادة عدد المراحل العليا للإنتاج، وستظل الموارد تنتقل فيما بين هذه المراحل بحسب معدلات الربح المتحققة فيها، إلى أن تقل الفروق بين هذه المعدلات، ثم يستقر الوضع. ولا يخفى، أنه خلال هذه العمليات تحدث تقلبات في مستويات الإنتاج والعمالة والدخل أثناء تغيير (اختلال) هيكل الإنتاج. فبينما ينخفض حجم الدخل والناتج وتزيد البطالة في المراحل الدنيا من الإنتاج، يتزايد حجم الدخل والناتج والتوظف في المراحل العليا للإنتاج. لكن هايك يعتقد أن هذه التقلبات ستكون مؤقتة وبسيطة، وأن تغيرات الأسعار النسبية سوف تتكفل بعلاج هذه التقلبات، واستعادة التوازن بعد أن تكون مراحل الإنتاج قد تعددت، وأصبح الاقتصاد القومي أكثر إنتاجية. وعندئذ يمكن تعويض المستهلكين الذين أنقصوا - بشكل طوعي - من مستوى استهلاكهم لزيادة المدخرات التي لزمت لتمويل التوسع في إنتاج السلع الاستثمارية. إن زيادة الاستهلاك في مرحلة زمنية تالية، ستكون هي العائد أو ثمن التضحية التي بذلها المستهلكون. ويمكن، بالطبع، تصور مسلسل الأحداث العكسية لما سبق، في حالة اتخاذ المجتمع قرارا بتخفيض ادخاره، ومن ثم بزيادة ميله للاستهلاك.

أما الحالة الثانية التي يمكن فيها تمويل زيادة الاستثمار في المراحل العليا للإنتاج، فهي التي تتم عن طريق الجهاز المصرفي، بافتراض بقاء ميل ادخار الجماعة (وأيضا ميلها للاستهلاك) ثابتا. وهي الحالة التي رأى فيها

هايك لب المشكلة وسر التقلبات الدورية في الإنتاج والدخل والتوظف، بسبب ما سينجم عنها من مغالاة في الترسمل أو الاستثمار Overinvestment. وهنا يستخدم هايك، ببراعة، فكرة كنوت فيكسل حول سعر الفائدة الطبيعي.

فالبنوك، رغبة منها في تعظيم أرباحها، سوف تقوم بتخفيض سعر الفائدة النقدي عند مستوى أقل من سعر الفائدة الطبيعي، وهو الأمر الذي يخلق حوافز لدى المستثمرين لزيادة طلبهم على الائتمان، بسبب توقعاتهم المتفائلة بشأن معدل الربح المنتظر. وستقوم البنوك في هذه الحالة بمنح قدر من الائتمان، يزيد على حجم الادخار الذي قرر أفراد المجتمع تكوينه. وسيقوم المستثمرون باستخدام هذا الائتمان في زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية التي ترتفع أسعارها، مما يدفع منتجيها للسعي نحو زيادة إنتاجها وطلب المزيد من الائتمان. بيد أنه لما كان افتراض هايك الأساسي هو سيادة حالة التوظف الكامل وثبات حجم الدخل الحقيقي، فسوف يترتب على ذلك، أنه لن يمكن زيادة إنتاج السلع الاستثمارية إلا إذا تم سحب جزء من عوامل الإنتاج الموظفة في إنتاج السلع الاستهلاكية. ولن يمكن للمستثمرين جذب أصحاب هذه العوامل للاشتغال لديهم إلا إذا دفعوا لهم دخولا أعلى. وإذا تحقق لهم هذا المراد فإن حجم الإنتاج في قطاع الصناعات الاستهلاكية، سوف ينخفض بسبب ترك بعض أصحاب عناصر الإنتاج لهذا القطاع، واتجاههم للعمل في مراحل الإنتاج العليا. ولما كان ميل أفراد المجتمع للادخار والاستهلاك لم يتغير، فسوف يؤدي نقص السلع الاستهلاكية إلى ارتفاع أسعارها. وهكذا سيواجه المستهلكون نقصا في السلع الاستهلاكية وارتفاعا في أسعارها، مما يعني أن مستوى استهلاكهم الحقيقي قد انخفض. وهذا الانخفاض هو - في الحقيقة - ادخار إجباري Forced Saving فُرض على المستهلكين فرضا، بسبب الآثار السابقة التي نجمت عن زيادة الائتمان المصرفي، وهو الادخار الذي موّل التزايد الذي حدث في مراحل الإنتاج العليا.

على أن فصول القصة لم تنته بعد...

فالدخول المرتفعة التي وزعها المستثمرون على أصحاب عوامل الإنتاج الذين سحبوهم من قطاع السلع الاستهلاكية، سوف يعاد إنفاقها على السلع الاستهلاكية التي تمعن في ارتفاع أسعارها، بشكل أسرع من ارتفاع أسعار

السلع الوسيطة والاستثمارية، وترتفع، من ثم، معدلات الربح في الوحدات المنتجة لها، مما يغري المنتجين في الصناعات الاستثمارية بالتحول نحو إنتاج هذا النوع من السلع. وبذلك تنتقل الموارد من المراحل العليا إلى المراحل الدنيا للإنتاج. لكن المشكلة هنا هي أن المراحل العليا للإنتاج تكون قد أنتجت قدرا كبيرا من السلع الاستثمارية التي ينخفض الطلب عليها الآن، ويحدث من ثم فائض عرض Excess-Supply فيها (إفراط إنتاج) فتهوي أسعارها لأسفل، وتجر معها خسائر وإفلاسات لمنتجيها. وكأن هايك بذلك أراد أن يقول لنا: إن التوسع في التمويل التضخمي (الائتمان المصرفي) قد أدى إلى تخصيص الموارد بشكل خاطئ، وأن عقوبة ذلك هو حدوث أزمة لا محالة، تهلك فيها كثير من السلع الاستثمارية التي حدث إفراط في إنتاجها، هذا في الوقت الذي يكون فيه التضخم قد انطلق ليعربد في مختلف أجواء الاقتصاد القومي.

وقد يمكن تأجيل بزوغ الأزمة وأن يستمر هذا الرواج التضخمي إذا استمرت البنوك في منح المزيد من الائتمان. لكن مهما تأجل يوم الأزمة، فإن البنوك ستجد نفسها في النهاية مضطرة لأن تضع حدا للتوسع في منح الائتمان، وبخاصة إذا كان الاحتياطي القانوني قد تعرض للخطر. وقد يضطر البنك المركزي نفسه إلى أن يتحرك لكي يدرأ مخاطر انفلات التضخم ونتائجه غير المرغوب فيها، فيقرر رفع سعر الخصم وتطبيق سياسة مقيدة لنمو عرض النقود. وهنالك لن يتمكن المنتجون في المراحل العليا للإنتاج، من تمويل التكاليف المرتفعة لإنتاجهم أو لدفع دخول أصحاب عوامل الإنتاج. ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى جعل كثير من المشروعات الاستثمارية غير مربحة. وهنا تنفجر الأزمة، حيث تتوقف كثير من الصناعات الاستثمارية عن الإنتاج، وتهوي أسعار السلع الوسيطة إلى الحضيض، وتسرَّح العمالة بمعدلات سريعة، وتحدث إفلاسات كثيرة، وتغلق بعض الوحدات الإنتاجية أبوابها. ويحاول المنتجون الاتجاه نحو صناعة السلع الاستهلاكية الأكثر ربحية، فتقل مراحل الإنتاج العليا، ويبدأ هيكل الإنتاج في تصحيح نفسه من خلال الأسعار النسبية وآليات السوق. وتخيم على المجتمع في هذه الفترة معالم الكساد، وتكون البطالة إجبارية، ولكنها مؤقتة في رأي هايك.

ومرحلة الكساد التي تلي هذه الأحداث قد تطول، بسبب صعوبة تنقل عوامل الإنتاج بين مراحل الإنتاج المختلفة نظرا لكونها أكثر تخصصا. وسيزيد من صعوبة الموقف الانكماش النقدي الذي يمارسه الجهاز المصرفي. وسيكون التدهور قاسيا للمشتغلين في صناعات السلع الاستثمارية في المراحل العليا للإنتاج. وعموما فإن فترة الركود يجب أن تكون كافية، لكي يتمكن الاقتصاد القومي خلالها من التخلص من الاستثمارات المغالى فيها، وحتى يعود توزيع عناصر الإنتاج بين صناعات الاستهلاك وصناعات الاستثمار للحالة التي تتماشى مع رغبات المستهلكين. وخلال هذه الفترة تبدأ قوى العرض تتكيف مع قوى الطلب. كما ستتمكن البنوك من استرداد قروضها التي سبق أن منحتها في فترة الرواج، مما يجعلها تعيد بناء احتياطياتها. وحرصا منها على زيادة أرباحها، فإنها تلجأ، مرة أخرى، إلى خفض أسعار الفائدة، لتبدأ مرحلة جديدة من الانتعاش، يليها الأزمة، ثم الركود... وهكذا.

والنتيجة الحاسمة التي وصل إليها هايك من ذلك كله، هي أن التقلبات الدورية التي تحدث في مستويات الدخل والناتج وتوظف العمالة، سببها ذلك الإفراط في الترسمل الناجم عن قدرة البنوك على خلق الائتمان، بشكل يضر بالنسب التي يرغب المجتمع الحفاظ عليها في هيكل الإنتاج. ولهذا كان هايك من أنصار إلغاء قدرة البنوك على خلق الائتمان، وأن ينحصر دورها فقط في تلقي الودائع وإعادة إقراضها بنفس الكمية لمن يطلبها من الأفراد. ونظرا لأن السوق يحتوي على الآليات التلقائية التي تكفل الخروج من الأزمة، فقد رأى أنه لا داعي للحكومات أن تتدخل في فترة الأزمة.

4- نظرية ميلتون فريدمان :

يمثل ميلتون فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا يُعرف الآن تحت مصطلح المدرسة النقدية Monetarism أو مدرسة شيكاغو، نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذا التيار، وكانوا يعملون بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة. وهو تيار اكتسب شهرته، في ربع القرن الأخير، من إحيائه لمعادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، وإعطائه النقود أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي

تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظف، صعودا أو هبوطا، من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات. كما اكتسب هذا التيار شهرته أيضا من عدائه الشديد للكينزية، حيث انتقد بلا هوادة كينز، سواء في تحليله النظري، أو فيما أوصى به من سياسات. كما أن شهرته ترجع كذلك إلى تبني حكومات أقوى الدول الصناعية الرأسمالية لأفكاره، باعتبارها سلاحا يجري منذ فترة تجريبه في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود. كما أن المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تتبنى - بشكل عام - أفكاره وسياساته.

وعموما، فإن هذا التيار ينتمي - من حيث أصوله الفكرية - إلى المدرسة النيوكلاسيكية، وهي المدرسة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وكانت تمثل ثورة مضادة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ونجحت في تصفية المحتوى الاجتماعي لعلم الاقتصاد وانشغلت أساسا بالتحليل الجزئي، وحصرت مهمة هذا العلم في البحث في شروط توازن المستهلك وتوازن المنتج، وأنكرت بشدة تناقضات النظام الرأسمالي. وقد انتهت المدرسة النيوكلاسيكية، في المرحلة المبكرة لها، إلى القول، بأن الرأسمالية من حيث هي نظام اجتماعي مستقر في الأساس، وما يحدث به من اضطرابات واختلالات في التوازن - إنما ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين السوق بحرية تامة وإلى التدخل الحكومي، وتزمت نقابات العمال وإصرارها على زيادة الأجور. وعليه، ساد لدى أنصار هذه المدرسة وهم أساسي فحواه، أنه لو توافرت حرية حركة الأسعار والأسواق وانحصرت مهمة الحكومات في حماية هذه الحركة، من ضغوط نقابات العمال والاحتكارات والدولة نفسها، فإن النظام يمكن أن يسير بسهولة ويسر بعيدا عن الأزمات.

على أن الكينزية قد نجحت عقب ظهورها وانتصارها، فكريا وعمليا، أن تضع المدرسة النيوكلاسيكية في الظل، حيث بررت تدخل الدولة باعتباره عاملا مساعدا على تصريف المنتجات، ومنشطا للاستثمارات وعاملا من عوامل ضمان التوظف الكامل لقوة العمل. وكانت بذلك تتجاوب مع مصلحة رأسمالية الدولة الاحتكارية. ولهذا كانت أكثر واقعية وأكثر تعبيرا عن مصلحة الرأسمالية، لو قورنت بالأفكار الميتافيزيقية التي روجها

النيوكلاسيك.

وبدت الأمور كما لو كانت الكينزية قد انتصرت نهائيا على النيوكلاسيكية. ولكن يلاحظ، أنه ابتداء من النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين طرأت على المدرسة النيوكلاسيكية تغيرات مهمة وتبدلات ذات مغزى. فمنذ ذلك الوقت بدأ النيوكلاسيك يتحولون من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، من تحليل توازن المستهلك والمنتج إلى تحليل توازن الاقتصاد القومي، مستفيدين في ذلك من التراث الذي تركه ڤالراس. وبرزت في هذا المجال عدة أعمال نظرية مهمة في مجال النمو والتوازن الديناميكي. وهي الأعمال التي ارتبطت بأسماء عدد بارز من النيوكلاسيك، مثل جيمس ميد J. Mead وروبرت سولو Robert M. Solow ودينسون E. F. Denison وغيرهم. ومع ذلك، فإن هذه التحولات التي تمت في مجال الفكر النيوكلاسيكي في الخمسينيات والستينيات من قرننا الحالي، ظلت محصورة في قاعات التدريس الأكاديمي وفي المجلات والدوريات العلمية. أما على صعيد السياسة الاقتصادية فلم يكن لها أي تأثير. فخلال هذه الفترة كانت الكينزية تشهد قمة انتصاراتها وطغيانها فكريا، وتضع ما عداها من مذاهب اقتصادية في الزوايا المهملة.

في ظل هذه الظروف، كان هناك تيار فرعي جديد يتكون في حضن المدرسة النيوكلاسيكية ، ويتميز بأن له قسماته الخاصة ومقولاته الفكرية المتميزة، وهو تيار النقديين الذي نما وكبر وأصبح يضم كتيبة ضارية من الاقتصاديين، مثل ميلتون فريدمان Milton Friedman، كارل برونر Karl Brunner، أ. ملتزر A. Melzer، فيليب كاجان F. Kagan، د. ليدلر D. Laidler... وغيرهم. ولكن الأمر الذي لا جدال فيه، هو أن القائد المبرز لهذه الكتيبة هو ميلتون فريدمان الأستاذ بجامعة شيكاغو(16). وفي بداية الأمر، فتح النقديون نيران هجومهم على الكينزية في مجال رؤيتها لدور النقود والسياسة النقدية في النظام الاقتصادي. وانتهى بهم الأمر إلى الاختلاف مع كينز في مجمل ما ذهب إليه من سياسات وتوصيات. ولهذا يتعين علينا أن نفهم أولا حقيقة الخلاف الذي نشأ بين النقديين والكينزيين في هذا الخصوص، حتى يمكن بعد ذلك الإحاطة برؤيتهم في مجال البطالة.

ومن المعلوم أن كينز في نظريته العامة كان قد انتقد الكلاسيك والنيوكلاسيك في نظرتهم إلى النقود باعتبارها عاملا حياديا في النظام،

وأنها بمنزلة ستار يخفي وراءه المعالم الحقيقية للأشياء. وأشار، على النقيض من ذلك، إلى أن النقود إنما تلعب دورا مهما في حدوث الدورة الاقتصادية. وعند كينز نجد أن العامل النقدي يلعب دورا خاصا في تحليله من خلال سعر الفائدة، وارتباط هذا السعر بالميل للاستثمار. وسعر الفائدة عند كينز هو ظاهرة نقدية بحتة. فهو يتحدد عنده بتلاقي منحنى الطلب على النقود (أي منحنى تفضيل السيولة) وعرض النقود الذي غالبا ما يكون غير مرن بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة. وعندما يرتفع هذا السعر، لأي سبب من الأسباب، فإن تكلفة الاستثمار ترتفع، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الكفاية الحدية لرأس المال. ومن هنا يقل الإنفاق الاستثماري ويجر معه سلسلة من الانخفاضات المتكررة في الدخل والإنفاق والتوظف تحت تأثير المضاعف Multiplier. ولهذا أعطى كينز قضية تخفيض سعر الفائدة أهمية خاصة في الإجراءات المضادة للدورة الاقتصادية .

وقد تعرضت رؤية كينز لدور سعر الفائدة وتأثيره في معدل الاستثمار لنقد شديد، وخاصة في الخمسينيات والستينيات، وأشار البعض إلى أن العناية الخاصة التي خلعها كينز على سعر الفائدة لم تكن في محلها، على أساس أن القرارات الاستثمارية التي يتخذها الرأسماليون لإنتاج السلع الاستثمارية، غالبا ما لا تتأثر بسعر الفائدة وخصوصا في الأجل القصير، ولاسيما إذا كان سعر الفائدة لا يمثل إلا جزءا ضئيلا من نفقات الإنتاج. كما أنه في الأجل الطويل يتأثر معدل الاستثمار أساسا بمعدلات التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة وبنمو السكان واستغلال أراض جديدة، وبالسياسات العامة التي من شأنها التأثير في الاستثمار. ولهذا فإن أثر التغير في سعر الفائدة يمكن أن يختفي أو يتلاشى، بفعل تغير الظروف العامة التي تتحكم في وضع منحنى الكفاية الحدية لرأس المال. أضف إلى ذلك أن تجربة السياسة الاقتصادية بالدول الغربية في الأربعينيات والخمسنيات من هذا القرن، قد أثبتت أنه لا توجد علاقة مباشرة بين مستوى الاستثمار ومستوى سعر الفائدة. ولهذا سرعان ما تبين أن استخدام سلاح سعر الفائدة ضمن الإجراءات المضادة للدورة الاقتصادية، ليست له تلك الفاعلية التي أسبغها عليه التحليل الكينزي. ولهذا انصرف تركيز السياسة الاقتصادية بالدول الغربية، إلى سلاح الإنفاق العام للدولة للتأثير

في حجم وهيكل الطلب الكلي الفعال. وبذلك تحولت الموازنة العامة للدولة، أو ما يعرف باسم السياسة المالية التعويضية، إلى مرادف للكينزية، بينما أهملت السياسة النقدية والائتمانية[17]. وانصرف دور السياسة الأخيرة إلى كيفية تدبير الموارد النقدية التي تلزم لمواجهة عجز الموازنة العامة للدولة[18]. وظل سعر الفائدة مجمدا ومنخفضا لفترات طويلة حتى تتمكن الدولة من تمويل عجزها المالي بتكلفة أقل. وهكذا ساد في العقدين الخامس والسادس من هذا القرن ما يمكن أن يُسمى بسياسة النقود الرخيصة Cheap Money Polices، وساد ما يشبه التجاهل التام لأهمية السياسة النقدية.

وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن تقود هذه السياسة الكينزية إلى نمو شديد في حجم ونسبة الإنفاق العام الحكومي، بالبلدان الصناعية وإلى حدوث فيضان هائل في عرض النقود، وأن يؤدي ذلك كله إلى إيجاد اختلال في التوازن النقدي. ومع ذلك، كان الكينزيون يقولون إنه لا خوف من عجز الموازنة العامة للدولة. فقليل من هذا العجز وما يقترن به من زيادة في عرض النقود، هو أمر مفيد ومطلوب لتنشيط قوى السوق والطلب الفعال. بل إن الكثيرين نظروا إلى التضخم الطفيف على أنه سلاح فعال في مواجهة الكساد، ولم يترددوا في نصح الحكومات بالسعي إلى خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التوظف والتشغيل.

ومع اختلال نسب التداول النقدي التي حدثت بسبب العجوزات المتزايدة في الموازنة العامة، فضلا عن تعاظم سيطرة الاحتكارات وقوتها في تحديد الأسعار، أصبح من الواضح تماما أن ثمة ميلا شديدا في هذه الدول يدفعها بقوة نحو التضخم منذ نهاية عقد الستينيات. وراح بعض الاقتصاديين يشيرون إلى خطورة تزايد التضخم ويحذرون من أخطاره المعروفة. وإلى الصعوبات والخسائر التي ستواجه هذه الدول حينما تتقاعس عن مكافحة التضخم. يكفي في هذا الصدد أن نشير، إلى أنه طبقا للحسابات التي أجراها أ. أوكن A. Okun تبين أن تخفيض التضخم بالولايات المتحدة بنسبة ١٪ فقط، سوف يكلف خسارة في حجم الناتج الإجمالي تقدر بحوالي 200 مليار دولار، كنتيجة لما يتطلبه ذلك من تزايد في البطالة وارتفاع في نسب الطاقات العاطلة[19].

وضاعف من حرج الموقف، أنه على الرغم من هذا التصاعد المستمر

الذي حدث في الأسعار خلال حقبة الستينيات (وأيضا في السبعينيات) لم يتحقق التوظف الكامل ، بل اتجهت البطالة نحو التزايد، وبرزت ظاهرة الركود التضخمي Stagflation، أي تزامن حدوث التضخم والبطالة.

في ظل هذا الجو المشبع بأخطار البطالة والتضخم، قام النقديون بإشهار أسلحتهم ضد الكينزية كرد فعل لذلك التاريخ الطويل، الذي أهملت فيه السياسة النقدية بالدول الصناعية منذ أن طبقت فيها السياسة الكينزية. وقد غالى ميلتون فريدمان وأنصاره أشد المغالاة في تبيان أهمية النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي[20]. وتحول العامل النقدي عندهم من مجرد أداة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأن يكون بمنزلة نقطة الانطلاق الأساسية لديهم في التنبؤات الاقتصادية، وفي رسم السياسة الاقتصادية. لا عجب إذن أن يطلق فريدمان على مدرسته مصطلح «الثورة النقدية المضادة». وقد وصلت المغالاة في تقدير دور النقود في الحياة الاقتصادية إلى حد أن فريدمان يرى أن أحداث الكساد الكبير (1929 ـ 1933) كانت ترجع في الأساس إلى العوامل النقدية، حيث يذكر في كتابه الشهير مع آنا شفارتز A. Schwarz «التاريخ النقدي للولايات المتحدة 1867 ـ 1960» ، أن كمية النقود قد انخفضت في الولايات المتحدة خلال سنوات الكساد بما لا يقل عن الثلث؛ وأنه كان من الممكن تلافي حدوث الكساد لو أن بنك الاحتياط الفيدرالي قد عمل على تلافي التخفيض في كمية النقود. وقد علق الاقتصادي المعروف جيمس توبن[21] J. Tobin على مغالاة النقديين لدور النقود في الحياة الاقتصادية بالقول: « إن الشعار الذي رفعه النقديون والذي ينص على« أن للنقود أهمية في الحياة الاقتصادية» تحوّل عندهم في النهاية لأن يكون: «إن النقود هي العامل الوحيد فقط الذي له الأهمية في الحياة الاقتصادية». إن جذور الاضطرابات الاقتصادية في النظام الرأسمالي يجب البحث عنها إذن في المجال النقدي »[22].

وعموما، فإنه على الرغم من أن الإرهاصات الفكرية الأولى للنقديين، كانت قد بدأت في الظهور منذ الخمسينيات من هذا القرن، واكتمل نضجها، ووضحت قسماتها في الستينيات، لم تنجح خلال تلك الفترة هذه المجموعة من الاقتصاديين في لفت الأنظار إليها، وبخاصة من جانب راسمي السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية، وذلك لأن فترة الازدهار الكينزي كانت لم



ميلتون فريدمان

تزل مستمرة، ولم تكن تناقضاتها قد تفجرت بعد. لكن، مع حلول العقد السابع ومع الفشل الذريع الذي منيت به الكينزية[23]، سواء في تفسير ما جرى (الكساد والتضخم) أو في فاعليتها في علاج الأزمات الاقتصادية، التي تعرضت لها الرأسمالية على النطاق العالمي، وعلى النطاق المحلي، نجح النقديون في توسيع دائرة أنصارهم على الصعيد الفكري (في مجال الدراسات والبحوث)، وعلى الصعيد العملي (في مجال تبني وجهة نظرهم في صياغة السياسات الاقتصادية في كثير من البلدان الرأسمالية).

والسؤال الآن هو: كيف فسر ميلتون فريدمان والنقديون، عموما، مشكلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة؟

إن نقطة الانطلاق لديهم، كما قلنا آنفا، هي أنهم يعتقدون أن النظام الرأسمالي بطبيعته مستقر في الأساس، وأنه لا يتعرض بالضرورة للتضخم والبطالة والركود إلا من خلال التقلبات الكبيرة التي تحدث في الرصيد النقدي، بمعنى أن التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل والناتج والتوظف، وانحرافها عن اتجاهها العام الممكن، إنما ترتبط بمعدلات التغير في عرض النقود. وهنا يميز النقديون بين آثار السياسة النقدية في الأجل القصير وآثارها في الأجل الطويل.

ولشرح فكرتهم، افترض الآن أن البنك المركزي سوف يتبع سياسة نقدية توسعية، وأنه في سبيل ذلك سوف ينزل السوق مشتريا للسندات الحكومية . وطبقا لفريدمان وآنا شفارتز ستكون نتيجة ذلك أن ترتفع أسعار الأوراق المالية، وبذلك ينخفض العائد عليها. وسيترتب على ذلك، أن تركيبة محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد ستتغير. فالأفراد الآن أصبحوا يملكون مزيدا من النقود وكمية أقل من الأصول المالية. ولما كانت دالة الطلب على النقود[24] عند فريدمان ثابتة في الأجل القصير والمتوسط، فإن الأفراد في هذه الحالة سوف يزيدون من إنفاقهم، سواء إنفاقهم على الاستهلاك الجاري، أو إنفاقهم على شراء أوراق مالية جيدة أو أصول عينية مثل الأراضي والعقارات، مما يرفع من أثمانها. وباختصار، سوف تتسبب الزيادة في عرض النقود زيادة في الإنفاق على الأصول المالية والعينية والخدمات، وهو ما يعني زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، أي زيادة الطلب الكلي. وإذا كان الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف

الكامل، فإن هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة عن مستواها العادي (بفضل تشغيل الطاقات العاطلة)، وربما لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى. أما إذا استمرت هذه السياسة التوسعية في عرض النقود، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدل البطالة.

أما إذا حدث انكماش نقدي متعمد من جانب السلطة النقدية، بأن لجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بمعدلات محسوسة، عن طريق نزوله بائعا للسندات الحكومية، فإن الطلب الكلي ولو أنه سينخفض، إلا أن الأسعار ربما لا تستجيب بالانخفاض فورا، إذ لابد أن تمضي فترة حتى يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابرا، وحتى يعدّلوا من خطط إنتاجهم. كما أن العاطلين الباحثين عن عمل لن يقتنعوا فورا بانخفاض الطلب الكلي على خدماتهم، وعلى ذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم وتعطيهم أجورا أقل اعتقادا منهم بأنهم سيجدون عملا أفضل في القريب، وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطلهم.

وعلى هذا النحو قد تطول فترة البطالة والانكماش. ومعنى ذلك إذن «أن معدلات الأسعار والأجور لن تتكيف فورا مع انخفاض عرض النقود، والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي. ومن هنا ينشأ الارتفاع في مستوى البطالة وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي»[25].

وانطلاقا من هذه الرؤية، هاجم فريدمان وأنصاره بشدة منحنى فيليبس الكينزي، والذي كان ينص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور ما سُمي بالكساد التضخمي، ليعلنوا أنه لا توجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم والبطالة، وأنه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم. فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال. أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على النحو الذي شلّ من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، وأن المسؤول عن ذلك تبني حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية هدف التوظف الكامل. ويشير

النقديون إلى أنه في المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض مستويات الأجور حينما يزيد عرض العمل على الطلب عليه. أما الآن فإن نقابات العمال وإعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل. ويعتقد النقديون، أن إعانات البطالة التي تمنحها حكومات البلدان الصناعية جعلت العمال العاطلين غير عابئين بالبحث عن فرص للعمل. ويقول فريدمان في هذا الخصوص : «إن العاطل المقيد الآن على برامج الرعاية الاجتماعية يتردد في الوقت الحاضر عن قبول وظيفة ما، حتى ولو كان مرتبها يزيد على ما يتقاضاه من برنامج الرعاية الاجتماعية، لأنه في حالة فقدانه لهذه الوظيفة قد يمر بعض الوقت حتى يعاد قيده مرة أخرى في سجلات الرعاية»[26]. ولهذا ينتقد النقديون الآثار السلبية التي أحدثتها هذه البرامج ـ من وجهة نظرهم ـ في حوافز العمل وتعطيل قوانين السوق، وينادون بإلغائها حتى يمكن عودة الحيوية لسوق العمل.

كذلك يعتقد النقديون أنه ليس من الحكمة تبني شعار التوظف الكامل، وبخاصة في ضوء المفهوم الكينزي له، الذي أهمل فكرة معدل البطالة الطبيعي Natural Rate of Unemployment، وهو المعدل الذي يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي، وأن أي محاولة لخفض معدل البطالة الحقيقي، دون مستوى هذا المعدل الطبيعي، لا تلبث أن تجر في أذيالها التضخم وعدم الاستقرار.

والحق، أنه إذا كانت هناك فكرة اقتصادية قد أثرت بشكل محسوس جدا، في صياغة السياسات الاقتصادية في العقد السابع والعقد الثامن من قرننا الحالي، فهي فكرة معدل البطالة الطبيعي التي خرجت من مدرسة النقديين. من هنا فهي تستحق منا مزيدا من التحليل والفهم للإحاطة بها، وفهم دلالتها، وما تنطوي عليه من سياسات ورؤى اجتماعية.

وهنا تجدر الإشارة، بادئ ذي بدء، إلى أن النقديين ينظرون إلى البطالة الحاصلة في البلدان الصناعية الرأسمالية، على أنها من نوع البطالة الاختيارية Voluntaryوليست من النوع الإجباري. ويرى فريدمان، أنه في أي لحظة نجد أن هناك عاطلين بالاختيار، بمعنى أنهم يرفضون العمل بسعر الأجر الحقيقي الذي يعرض عليهم، لأنهم يعتقدون أنه يجب أن يكون هناك أجر أعلى مما يعرض عليهم. وهم يفضلون البقاء عاطلين

ماداموا يحصلون على إعانات البطالة ويتمتعون بالضمان الاجتماعي، أو لأن لديهم مدخرات كافية. وهؤلاء يسجلون أنفسهم في مكاتب التوظف بحثا عن عمل. وهناك أيضا من يضطرون للعمل في وظائف ذات أجور يعتقدون أنها منخفضة، ويظلون، في نفس الوقت، يبحثون عن أعمال أخرى ذات أجور أعلى. وهناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل. كما أن بعضا من النساء قد يتركن أعمالهن للاعتناء بشؤون المنزل وتربية الأطفال. لهذا يعتقد فريدمان أننا لو راعينا كل هذا، فإن البطالة السائدة تكون من نوع البطالة الإرادية الباحثة عن فرص أفضل للعمل، ومن ثم لا يجوز التهويل من شأنها، وبخاصة في ضوء زعمه بأن متوسط فترة البطالة في الولايات المتحدة يتراوح ما بين خمسة وستة أسابيع. البطالة إذن، في رأيه، ليست بهذه الدرجة من الخطورة بل «إن زيادة البطالة، قد تكون شيئا طيبا إذا كان ذلك يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أحسن، لدرجة عدم التردد في ترك العمل لأنه غير مناسب»، على حد تعبير فريدمان في مقالة صغيرة له في مجلة النيوزويك في 1969/10/20.

ولكن... ما هو معدل البطالة الطبيعي كما يراه النقديون؟

يقول فريدمان[27]، إنه في أي فترة من الفترات، يوجد مستوى من البطالة له خاصية التوافق والانسجام مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة. وعند هذا المستوى من البطالة نجد أن معدلات الأجور الحقيقية تميل، في المتوسط، للتزايد بمعدل طبيعي كامن على المدى الطويل، بما يتوافق مع تراكم رأس المال والتحسينات التكنولوجية. ويرى فريدمان، أن معدل البطالة الطبيعي، بهذا المعنى، يمكن تحديده باستخدام المعادلات التوازنية في نموذج التوازن العام لفالراس، وهو يعكس ويتضمن الخصائص الهيكلية الفعلية لأسواق السلع والخدمات وحالات عدم كمالها، وعلاقات العرض والطلب، ومدى توافر المعلومات حول فرص العمل المتاحة، وقدرة عنصر العمل على الحراك بين وظيفة وأخرى... إلى آخره[28].

وهنا يأخذ فريدمان على منحنى فيليبس، أنه لم يميز بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية[29]. ويفسر ذلك، بأن إدمون فيليبس حينما كتب دراسته الأولى عام 1958، كان العالم آنذاك يتمتع بدرجة عالية نسبيا من الاستقرار

النقدي، وكان كل فرد يتوقع أن تظل الأسعار مستقرة. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تأثير ارتفاع الأسعار ونفقات المعيشة في مستوى الأجور الحقيقية، وسعى العمال دائما للمحافظة على الأسعار، فإننا نصل إلى منحنى أكثر انحدارا، ويأخذ شكلا رأسيا في الأجل الطويل[30]. ودلالة هذا المنحنى تعني أنه لا توجد علاقة بين مستوى التضخم السائد ومعدل البطالة.

ولشرح هذه الفكرة، دعنا نفترض أن السلطات النقدية سوف تهدف إلى أن تجعل معدل البطالة السائد أقل من مستواه الطبيعي. وكمثال على ذلك، سنفترض أن تلك السلطات تستهدف أن يكون معدل البطالة 3٪، بينما يكون معدل البطالة الطبيعي أكبر من 3٪، وافترض أيضا أننا سنبدأ من نقطة زمنية كانت الأسعار فيها مستقرة نسبيا. ولتحقيق هذا الهدف ـ أي خفض معدل البطالة ـ ستقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود. من المؤكد أنه سيكون لتلك الزيادة آثار توسعية. ذلك أنه، نظرا لثبات طلب الأفراد على الأرصدة النقدية، فإن هذه الزيادة في عرض النقود ستتجاوز رغبة الناس في الاحتفاظ بالزيادة في هذه الأرصدة، وهو أمر سيحفزهم على زيادة الإنفاق. وفي البداية فإن الشطر الأعظم من الزيادة التي حدثت في كمية النقود، سوف تأخذ شكل زيادة في الناتج والتوظف بسرعة أكبر من زيادة الأسعار. ولما كان الناس يتوقعون أن الأسعار ستكون مستقرة، فإن الأسعار والأجور التي تكونت في الماضي على هذا الأساس، سوف تظل أيضا مستقرة، لفترة في المستقبل. لكن المنتجين سيبدأون في التكيف مع الزيادة التي حدثت في الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الإنتاج وتشغيل عدد إضافي من العمال، أو من خلال العمل لساعات أطول، وسيعرضون فرص عمل للعاطلين بمستوى الأجر السائد. وتلك، بلا شك، صورة وردية كما يقول ميلتون فريدمان[31]. لكن تلك الصورة لا تصف إلا بداية الأحداث فقط. ذلك أن الأسعار لا تلبث أن ترتفع لتعكس الزيادة في الطلب الكلي، وبشكل يسبق ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور الحقيقية. ولهذا ستتغير توقعات العمال تجاه أسعار الغد، وسيبدأون في المطالبة بزيادة أجورهم النقدية ويعرضون عملا أقل. وقد نعود، بسبب ما يعرضونه من عمل أقل، إلى مستوى البطالة الذي كان سائدا في بداية الفترة قبل حدوث التوسع النقدي. لكن، حتى هذا المستوى

من البطالة الذي كان سائدا في بداية الفترة، لن يمكن المحافظة عليه إلا إذا استمر ضخ المزيد من كمية النقود بسبب ارتفاع الأسعار. والنتيجة هي أنه «ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى زيادة فعلية في الطلب الحقيقي على العمل وعلى السلع، ومن ثم تخفّض من مستوى البطالة السائد إلى مستوى أقل من مستوى البطالة الطبيعي، مما يؤدي إلى وجود فائض طلب، يؤدي إلى رفع الأجور والأسعار»[32]... أو على حد تعبير جون كنث جالبريث J. K. Galbraith: «إن التضخم في هذه الحالة هو تضخم فائض الطلب، دون وجود لفائض طلب حقيقي»[33].

خلاصة ما سبق، ببساطة شديدة، هي أن النقديين يعتقدون أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، دون هذا المعدل، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم. بمعنى أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول. ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي، يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة. بيد أن المشكلة هنا، هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي. صحيح أن فريدمان ذكر أن هذا المعدل يتوقف على مجموعة من العوامل، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، وقوة نقابات العمال... إلى آخره[34]، وأن هذا المعدل هو في النهاية من صنع السياسات الاقتصادية، ومن ثم فهو يتغير بتغير هذه العوامل، ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق حول كيفية تحديد هذ ا المعدل كميا.

ومهما يكن من أمر، فإن الدلالة التي ينطوي عليها تحليل النقديين لفكرة معدل البطالة الطبيعي، هي أنه يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، وأنه ليس من الممكن علاجها كما أوصى كينز من خلال سياسات التوسع النقدي. وأن الحل الأمثل لها عندهم هو عدم تصدي الحكومات أصلا لهذه المشكلة، وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق.

وواضح من هذا التحليل، أن النقديين ينطلقون من اعتبار أن البطالة

السائدة في البلدان الصناعية الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية، وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقا عند تحليلهم. ويرفض عدد كبير من الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، هذه النظرة الميتافيزيقية لمشكلة البطالة[35]. ذلك أن التأمل في واقع البطالة الحاصلة في هذه البلدان، يوضح أن الشطر الأكبر من المتعطلين قد فصلوا قسرا من أعمالهم، ناهيك عن العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة العمل أصلا. فكل هؤلاء لا يمكن النظر إليهم على أنهم يرفضون الأجر السائد، أو أنهم يقيّمون عملهم بأعلى من الأجر السائد بالسوق. فكثير منهم مستعد أن يعمل بالأجر السائد، أو بالأجر الذي كان يتقاضاه من قبل، أو حتى بأقل من ذلك، ومع ذلك لا يجدون فرصة العمل. من هنا يتساءل الاقتصادي الأمريكي الشهير لسترثارو Lester Thurow: بأي معنى إذن من المعاني يمكن أن ننظر إلى هؤلاء على أنهم متعطلون اختيارا، أي بمحض إرادتهم؟ ثم كيف نفسر إذن التقلبات التي تحدث في معدل البطالة القومي؟ لماذا يكون هذا المعدل 3٪ اختياريا في عام 1969، وحوالي 10٪ في عام 1982؟

لا توجد إجابة مقنعة عند النقديين عن تلك التساؤلات[36].

الهوامش والمراجع

(1) راجع في ذلك:

R. G. Hawtrey : Good and Bad Trade, Constable and Co. Ltd. London, 1913; R. G. Hawtrey: "The Monetary Teory of Trade Cycle", in: Readings in Business Cycles and National Income, Allen, London 1953, pp. 139 - 149, and see also by the same Auther: "The Trade Cycle", (1926) in: Readings in Business Cycles Theory, Irwin Homewood, 1951, pp. 330 - 349.

وسيجد القارئ عرضا لنظرية هوتري في المراجع العربية التالية: د. لبيب شقير ـ نظرية التشغيل والدورات، مكتبة نهضة مصر، القاهرة 1954، ص 93 ـ 97، د. عبد المنعم أحمد البنا ـ الأزمات والسياسات النقدية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة 1953/52، ص 15 ـ 23؛ د. حسين عمر ـ التحليل الكلي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة 1981، ص 198 ـ 180، د. صقر أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الحديثة، الطبعة الثانية، الكويت 1983، ص 473 ـ 745.

(2) للإحاطة بهذه القاعدة وآلياتها، راجع: رمزي زكي ـ التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة (رقم 118) يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987، ص 49 ـ 85.

(3) لمعرفة هذه القضية يُرجى من القارئ غير المتخصص أن يرجع إلى أي كتاب جامعي من كتب مبادئ النقود والبنوك.

(4) وتصاغ هذه المعادلة كما يلي : $M.V = Q.P$

أو $P = \frac{M.V}{Q}$

حيث M = كمية النقود، V سرعة تداولها (أو دورانها) من يد ليد في السنة الواحدة، P = المستوى العام للأسعار، Q = حجم المعاملات (المبادلات).

(5) النص مأخوذ من د. لبيب شقير، نفس المصدر، ص 95.

(6) يراجع في ذلك:

Knut Wicksell: Lectures on Poloitical Economy, 2 vols, ed. L. Robbins, Macmillan, New York, 1934.

وقد نشر هذا الكتاب بلغته الأصلية في عام 1901 ثم أعيد طبعة في عام 1906.

(7) راجع: د. حازم الببلاوي ـ دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1996، ص 120.

(8) قارن: د. عبد العزيز فهمي هيكل ـ موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية ـ بيروت 1980، ص 425.

(9) وقد عرّف فيكسل سعر الفائدة الطبيعي كما يلي:

"This natural rate is roughly the same thing as the real interest of actual business. A more accurate, though rather abstract, criterion is obtained by thinking of it as the rate which would be determined by supply and demand if real capital were lent in kind without the intervention of money".

انظر في ذلك:

Knut Wicksell: Interest and Prices, translated by R.F. Khan, Augustus M. Kelly, New York, 1965 (First published 1898).

(10) كان فيكسل حريصا، شأنه في ذلك شأن الكلاسيك، على أن يؤكد أن سعر الفائدة الطبيعي عنده يتحدد بعوامل لا علاقة لها بعرض النقود أو الطلب عليها، بل بعرض رأس المال الحقيقي والطلب عليه. وفي ذلك يقول :

ز.. the only completely satisfactory explanation of (what) is usually regarded almost as an axiom in economics, namely, that the level of interest on money is not in the last instance determined by a shortage or surplus of money, but by a shortage or surplus of real capital... the relation of cause and effect immediately becomes clear, as soon as it can be assumed that a lasting difference between the natural rate of interest and the rate of interest on money would at once.. lead to a rise or fall in commodity pricesس.

انظر في ذلك:

Knut Wicksell: The influence of the rate of Interest on commodity prices, reprinted in: E.Lindahl (ed.), Knut Wicksell: Selected Papers on Economic Theory, Cambridge, MA. MIT Press, 1958, p. 83.

(11) انظر:

F. A. Hayek: Prices and Production, Routledge and Kagan Paul, London, 1931.

(12) راجع:

F. A. Hayek: Monetary Theory and Trade Cycle, Routledge and Kagan Paul, London, 1928.

(13) أخذنا هذا الشكل من : دانييل أرنولد ـ تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص 143.

(14) قارن في ذلك: د. عبد المنعم أحمد البنا ـ الأزمات والسياسات النقدية، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(15) النص ورد في «الأثمان والإنتاج» ولكننا اقتبسنا ذلك من: دانييل أرنولد، نفس المصدر آنف الذكر، ص 141.

(16) قارن في ذلك:

John Smithin: Controversies in Monetary Economics, Ideas, Issuses and Policy, Edward Elgar, University Press, Cambridge, 1994, p. 29.

(17) وكمثال على الرؤية الكينزية التي قللت من أهمية السياسة النقدية وأعطت الأولوية للسياسة المالية، انظر الأعمال التالية المشبعة بتأثير كينز:

A. P. Lerner and F. D. Graham (eds.): Planning and Paying for Full Employment, Princeton, 1946; P.T.Homan and F. Machlup (eds.) : Financing American Prosperity, New York, 1945; E.A. Goldenweiser: Postwar Problems and Policies, Fed. Res. Bull. Feb. 1945; H. Stein: The Fiscal Revolution in America, Chicago, 1969.

(18) وعلى هذا الأساس أصبحت الكينزية أيضا تعرف في الأدبيات الاقتصادية تحت مصطلح «المذهب المالي» Fiscalism ـ انظر:

D. I. Fand: A Monetarist Model of the Monetary Process, in: Journal of Finance, Mai 1976; J. Ascheim:

Monetarism Versus Fiscalism: Towards Reconciliation, in: Banca Nationale del Lavoro Quarterly Review, September 1975.

(19) انظر في ذلك :

Brookings Papers on Economic Activity, 1978, No.2

(20) نشير فيما يلي إلى أهم الدراسات التي قام بها فريدمان:

Milton Friedman: "A Monetary and Fiscal Framework for Economic Stability", in: American Economic Review, Vol.38, June 1948; "The Methodology of Positive Economics", in: Essays in Positive Economics, Chicago, University of Chicago Press, 1953; "The Case for flexible Exchange Rate", in: Essays in Positive Economics, op.cit, pp. 157 - 203; The Quantity Theory of Money - A Restatement, in: M. Friedman (ed.): Studies in the Quantity Theory of Money, University of Chicago Press, Chicago, 1956, pp. 2-21, "A Program for Monetary Stability, Fordham University Press, New York, 1960; "The Role of Monetary Policy", in: American Economic Review, Vol. 58, March 1968, pp. 1 - 17; The Optimum Quantity of Money and Other Essays, Aldine Publishing Co. Chicago, 1969; "The New Monetarism, Comment", in: Lloyds Bank Review, October, 1970, pp. 52 - 55; M. Friedman & R. Friedman: Capitalism and Freedom, University of Chicago Press, Chicago, 1962; M.Friedman and A. J. Schwarz: A Monetary History of the United States, 1867 - 1960, Princeton University Press, Princeton, 1963; Monetary Trends in the United States and the United Kingdom: Their Relation to Income, Prices and Interest Rates, 1867 - 1975, University of Chicago Press, Chicago, 1982.

(21) راجع مقالته في: المجلة الاقتصادية الأمريكية، عدد يونيو 1965، ص 481.

(22) وفي هذا الخصوص يقول الاقتصادي ل. ييجر L. Yeager الذي ينتمي إلى المدرسة النقدية، إن المظاهر السلبية التي تعتري النظام الرأسمالي، مثل التضخم والركود، والتقلبات الدورية والبطالة وعجز ميزان المدفوعات.. لا تعتبر سمات رئيسية في النظام، لأنها في الحقيقة تنتج عن السياسات النقدية الخاطئة التي تطبقها الدولة ـ انظر:

L. Yeager: Monetary Policy and Economic Performance, Washington, 1972, p. 13.

(23) للإحاطة بمحنة الفكر الكينزي في هذه الفترة انظر: رمزي زكي ـ «وداعا .. أيها اللورد» ـ وهي الحلقة السادسة من دراسة موسعة تحت عنوان: مأزق النظام الرأسمالي، نشرت بالأهرام الاقتصادي على مدار خمسة وعشرين حلقة. انظر العدد رقم 722 الصادر في 15 نوفمبر 1982.

(24) للوقوف على دالة الطلب على النقود عند ميلتون فريدمان انظر: رمزي زكي ـ مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1980، ص 73 ـ 77.

(25) قارن : جيمس جوارتيني وريجارد إستروب ـ الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد ـ دار المريخ للنشر، الرياض 1988، ص 427.

(26) انظر في ذلك:

Milton Friedman; Ther's No Such Thing as a Free Lunch, op. cit.

(27) انظر في ذلك :

Milton Friedman, "The Role of Monetary Policyس, op. cit, p. 8.

(28) انظر نفس المصدر سالف الذكر، ص 8.

(29) راجع نفس المصدر السابق، ص 8.

(30) انظر المبحث الثاني عشر من هذه الدراسة.

(31) نفس المصدر، ص 10.

(32) انظر في ذلك: ج.آكلي ـ الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة د. عطية مهدي سليمان، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد 1980، ص 684.

(33) نقلا عن نفس المصدر السابق، ص 684.

(34) وفي ذلك يقول ميلتون فريدمان :

"To avoid misunderstanding, let me emphasize that by using the term "natural" rat of unemployment, I do not mean to suggest that it is immutable and unchangeable. On the contrary, many of the market characteristics that determine its level are man- made and policy - made. In the United States, for example, legal minimum wage rates, the Walsh Healy and Davis-Bacon Acts, and the strength of labor unions all make the natural rate of unemployment higher than it would otherwise be. Improvements in employment exchanges, in availability of information about job vacancies and labor supply, and so on, would tend to lower the natural rate of unemployment. I use the term "natural" for the same reason Wicksell did-to try to separate the real forces from monetary forces". See: M. Friedman, The Role of Monetary Policy, op.cit., p. 9.

(35) راجع على سبيل المثال:

S. P. Hargreaves: Choosing the Wrong Natural Rate: Accelerating Inflation or Decelerating Employment and Growth? in: The Economic Journal, Sept. 1980, pp. 611 - 619.

(36) انظر في ذلك:

Lester C. Thurow: Dangerous Currents, The State of Economics, Oxford University Press, 1983, p. 79.

12 صعود وهبوط منحنى فيليبس: حول المقايضة بين البطالة والتضخم

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف. وكان ذلك أمرا منطقيا، لأن النظرية العامة لكينز كانت في الحقيقة انعكاسا لمشكلة البطالة، وافتقاد التوظف الكامل إبان أزمة الكساد الكبير (1929 ـ 1933). بيد أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة[1]. ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

في هذا السياق نشر البروفيسور أ.و. فيليبس A. W. Phillips، الأستاذ بمدرسة لندن للاقتصاد في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة الإيكونوميكا Economica تحت عنوان: «العلاقة بين البطالة

ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861 ـ 1957»[2].
وقد توصل في هذه الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية تقترب من القرن. وهذه العلاقة تنص على أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما ـ على النقيض من ذلك ـ حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية[3].

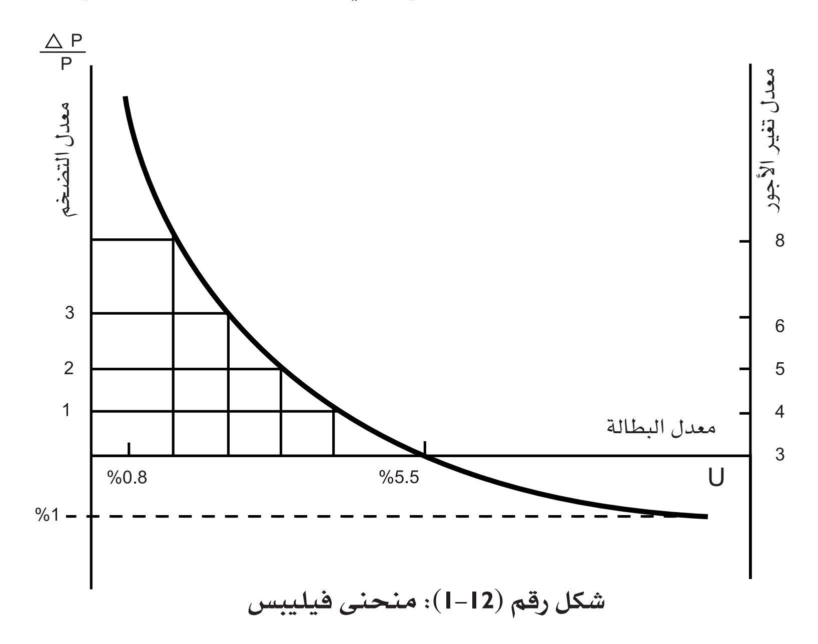
وفي عام 1960 قام الاقتصادي ريتشارد ليبسي R. Libsey بتناول هذه الفكرة في مقالة شهيرة له في مجلة الإيكونوميكا[4]، وأكدها من خلال إثباته وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل، واستخدم بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، وتبين له، أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كل صناعة (وهو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها) ارتفع معدل الأجور. ثم تبين بعد ذلك وجود نفس هذه العلاقة في عدد من البلدان الصناعية.

وبعد ذلك قام كل من بول سامولسون Paul A. Samuelson وروبرت سولو R. M. Solow بتطوير الفكرة، وانتهيا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة[5]. وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحنى فيليبس Phillips Curve ـ انظر الشكل رقم (12 ـ 1). وما لبث أن أصبح منحنى فيليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة، في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية، ووصفه الاقتصادي المعروف جيمس توبن James Tobin بأنه أكثر الأعمال الاقتصادية الكلية تأثيرا على امتداد ربع قرن كامل[6].

ويبدو أن ذيوع منحنى فيليبس وانتشاره في التحليل، راجع إلى أنه قد أعطى ردا على مشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية في عقد الستينيات (حينما كانت الكينزية هي الفلسفة الاقتصادية المسيطرة)، وحينما كان هناك تشاؤم بشأن السرعة التي يمكن من خلالها أن يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل عبر تغيرات الأجور والأسعار، مع المحافظة على الاستقرار النقدي كلما أمكن. ففي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيليبس ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو

الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظف الكامل. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية، في كيفية الوصول إلى «التوليفة المثلى» بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل[7]. لا عجب، والحال هذه، أن ساد التفاؤل بين الاقتصاديين خلال عقد الستينيات بشأن إمكان تخفيض معدلات البطالة، مقابل السماح بوجود معدل متواضع للتضخم. هناك إذن مقايضة Trade - off يمكن أن تحدث بين البطالة والتضخم، وإن هناك، على منحنى فيليبس، عدة نقاط ممكنة تعبر عن أوضاع توازنية.

ونعود الآن إلى الرسم رقم (12 ـ 1) لكي نلقي مزيدا من الضوء على المنطق الذي اعتمد عليه منحنى فيليبس. حيث نقيس على المحور الأفقي معدل البطالة السنوي، ونقيس على المحور الرأسي على الجانب الأيسر معدل التضخم السنوي، وعلى المحور الرأسي على الجانب الأيمن معدل الزيادة السنوي في الأجور النقدية. وكما هو واضح من الرسم، أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3٪ سنويا، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقل



شكل رقم (12-1): منحنى فيليبس

بمقدار 3٪ سنويا عن معدل الزيادة السنوي للأجور النقدية. والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد سنويا بمعدل 3٪، وأن الأسعار تتحدد، في التحليل النهائي، بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة (لاحظ أن هذا الافتراض متعسف لأنه يهمل عناصر التكاليف الأخرى). وعليه فإن:

معدل التضخم = معدل زيادة الأجور - معدل نمو إنتاجية العمل.

وعليه، لو أن الأجور النقدية قد زادت بمعدل 6٪ في السنة، وكانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل 3٪ في السنة، فإن الأسعار في هذه الحالة سوف ترتفع بنسبة 3٪ في السنة. أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور النقدية مساويا لمعدل الزيادة في إنتاجية العمل، فإن معدل التضخم سيكون صفرا. وإذا كانت الزيادة في إنتاجية العمل تحدث بمعدل أكبر من الزيادة في الأجور النقدية، فإنه من المفترض، والحال هذه، أن تنخفض الأسعار، أي أن يكون معدل التضخم سالبا. بيد أن هذا نادرا ما يحدث.

ومن الرسم يتضح أنه إذا كان معدل البطالة يساوي 5,5٪ من قوة العمل، وكانت الأجور النقدية تزيد بنسبة 3٪ سنويا، وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة 3٪ سنويا، فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساويا للصفر. ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى مستوى أقل من 5,5٪ في مقابل السماح بزيادة معدل التضخم، مما يعني أن هناك مقايضة تحدث بين البطالة والتضخم. فإذا قرر صانعو السياسة الاقتصادية، على سبيل المثال، تخفيض معدل البطالة إلى 2٪، فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3٪ سنويا، وستكون الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6٪. وكأن الاقتصاد القومي في هذه الحالة قد قايض خفضا في معدل البطالة مقداره 3,5٪ بارتضائه زيادة في معدل التضخم مقدارها 3٪ سنويا. وهكذا يوضح منحنى فيليبس أنه من الممكن خفض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم. ويوضح لنا ميل منحنى فيليبس Slope، عند كل نقطة، شروط المبادلة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير. وتستند المبادلة هنا على شرط مهم، وهو عدم توقع تضخم الأسعار والأجور، بمعنى أن يكون الاقتصاد القومي قد استقر عند معدل ثابت لتضخم الأسعار والأجور.

ورغم ما استقبل به منحنى فيليبس من حفاوة وحماس من قبل الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، إلا أنه لم يكن وراءه تفسير نظري مقبول يوضح لماذا تتخذ العلاقة بين التضخم والبطالة هذه العلاقة السالبة (أو بتعبير رياضي: طابعا غير خطي).

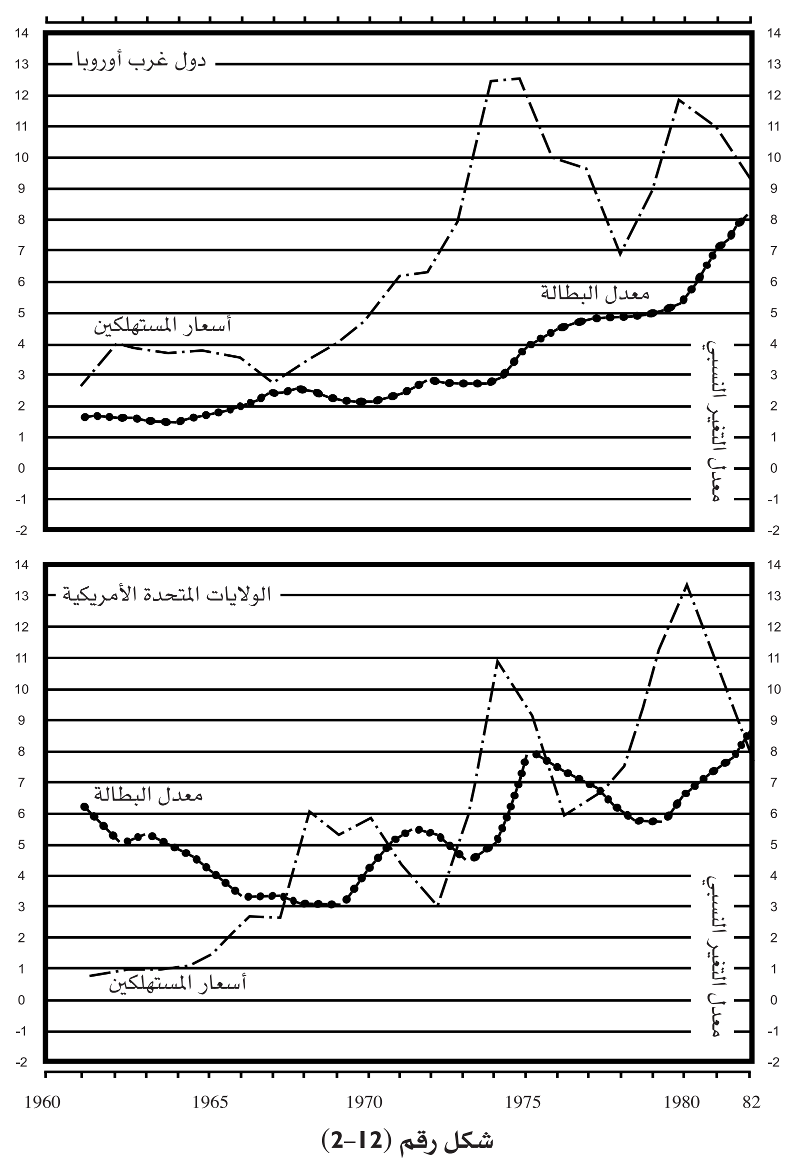
وأيا كان الأمر، فإن الحفاوة التي استقبل بها منحنى فيليبس من قبل الاقتصاديين، سرعان ما انتقلت إلى رجال السياسة وصناع السياسات الاقتصادية. فمنذ أواسط الستينيات، تقريبا، أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للحكومات في البلدان الصناعية (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان)، تشير إلى هذه العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وكانت حكومات هذه البلدان تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسات النقدية والمالية التي تحدد مستوى الطلب الكلي الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما. وفي هذا الخصوص، يمكن الإشارة إلى ما ذكره الاقتصادي الأمريكي أرثر أوكن Arthur Okun رئيس المجلس الاقتصادي الاستشاري في عهد الرئيس جونسون حينما قال: «إن تحقيق معدل للبطالة في حدود 4٪ مع زيادة في الأسعار بنسبة 2٪ يكون أمرا حسنا ومناسبا، وإن تحقيق مثل هذا التزاوج هو حل يرضي الشعب الأمريكي»[8]. كما أن سامولسون وروبرت سولو كانا قد اقترحا في عام 1960، استخدام منحنى فيليبس كأداة رئيسية لتحديد الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة الأمريكية، وتوصلا إلى نتيجة مهمة، مفادها، أن زيادة الأسعار بنسبة تتراوح بين 4٪ و 5٪ لا تكون ممكنة، إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى نسبة 3٪ من قوة العمل الأمريكية[9].

وكان كثير من الاقتصاديين قد استراحوا إلى المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيليبس، وما بني عليه من استنتاجات تخص السياسات الاقتصادية الكلية، التي كانت أهدافها الرئيسية في عالم ما بعد الحرب تنحصر في تحقيق التوظف الكامل والنمو الاقتصادي والاستقرار السعري (المثلث الذهبي لأهداف السياسة الاقتصادية). كما أن قبول منحنى فيليبس بين الاقتصاديين على نطاق واسع قد أزاح الحرج الذي كان يعانيه الكينزيون، بشأن تفسير الضغوط التضخمية التي كانت قد بدأت في الظهور في عقد الستينيات.

وأصبح من المقبول تماما اعتبار معدل طفيف للتضخم على أنه ظاهرة طبيعية وعادية، في ظل اقتصادات تتسم بنمو لا بأس به وبانخفاض شديد في معدلات البطالة.

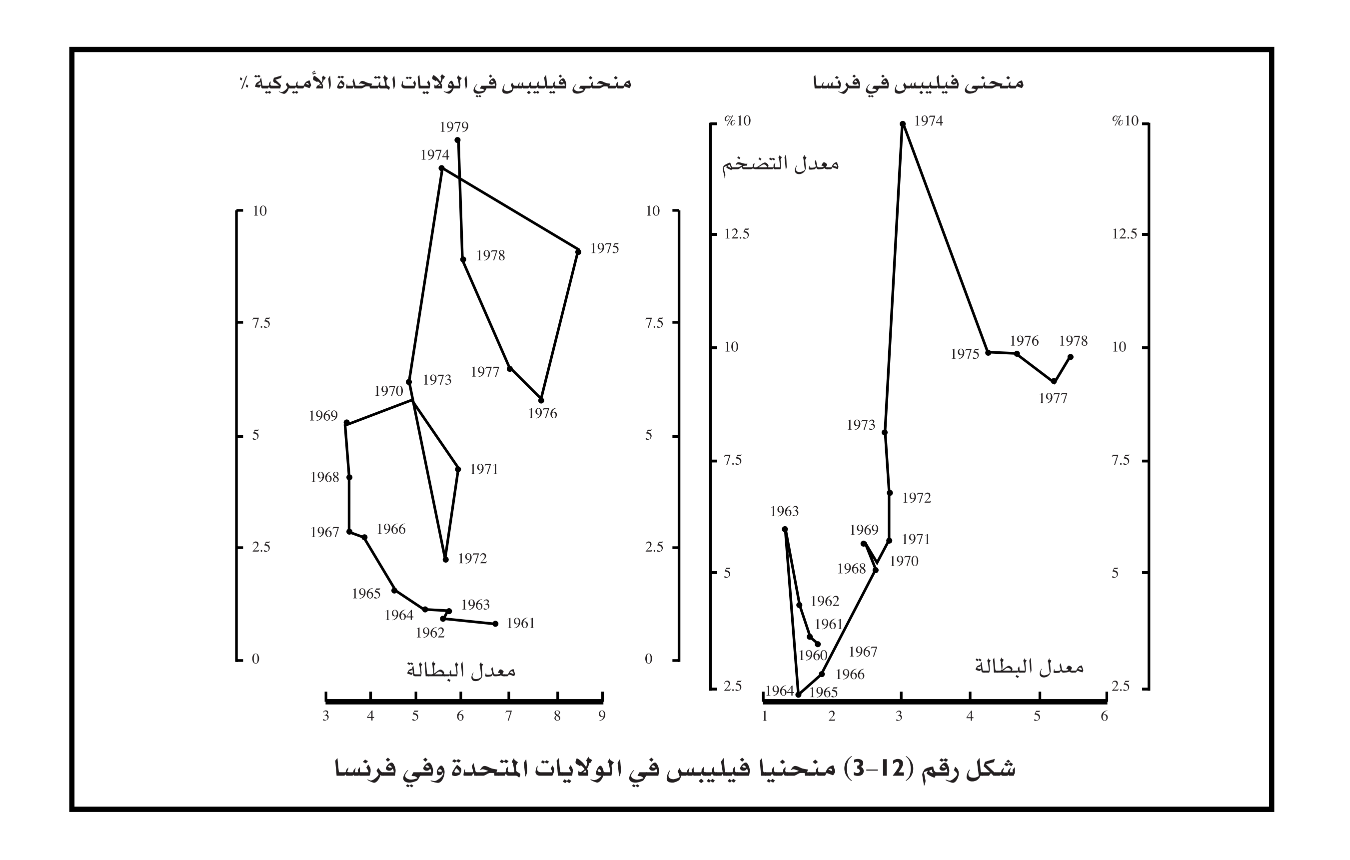
على أن منحنى فيليبس، وإن كان قد تمتع بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة 1959 ـ 1969 واعتبر بمنزلة أداة مهمة، من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية؛ إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات. ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي كان يشير إليها منحنى فيليبس قد تعرضت للانهيار. ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وعلى نطاق واسع (انظر الشكل رقم 12 ـ 2 الذي يوضح ظاهرة تعاصر التضخم مع البطالة، في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، وهو أمر يتعارض مع منطق منحنى فيليبس.

وعموما، إذا كان منحنى فيليبس قد عبّر عن قائمة واسعة من خيارات التزاوج (أو التوليفات) بين معدل البطالة ومعدل التضخم، فإن هذه القائمة قد انهارت تماما، حيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحنى فيليبس قد تحرك لأعلى. وهذا هو فعلا ما حدث خلال الفترة 1968 ـ 1990. وآنئذ لم يعد هناك شك في أنه لا يوجد استقرار في منحنى فيليبس. وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات أكثر تعقيدا، من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يصورها منحنى فيليبس. وتحولت هذه العلاقة إلى ما يشبه الحلقات غير المنتظمة Curls ـ انظر أمثلة لها في حالة الولايات المتحدة وحالة فرنسا في الشكل رقم (12 ـ 3)[10]. وهنالك وقع الكينزيون في ورطة شديدة. فمن ناحية، لم يعد ممكنا في ضوء النظرية العامة لكينز تفسير حالة الركود التضخمي Stagflation أي تعاصر ارتفاع معدلات البطالة والتضخم[11]. ومن ناحية ثانية لم يكن ممكنا أن يستخلص صناع السياسة الاقتصادية، من صلب النظرية العامة لكينز، ما يفيدهم في مواجهة هذا المأزق. وكانت تلك الورطة، هي الفرصة التي انتهزها النيوكلاسيك لتوجيه



شكل رقم (12-2)

تطور صورة الركود التضخمي بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا (1960-1982)



شكل رقم (3-12) منحنيا فيليبس في الولايات المتحدة وفي فرنسا

سهام نقدهم للكينزية عبر الهجوم على منحنى فيليبس.

وفي نقده الشهير لمنحنى فيليبس، وصف ميلتون فريدمان M. Friedman منحنى فيليبس بأنه مضلل تماما utterly fallacious، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي nominal wage rate بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي real. ويعتقد فريدمان، أن سبب هذه المشكلة هو أن فيليبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية[12]. وقد رفض فريدمان هذا الافتراض، واقترح أن يشير المحور الرأسي في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية، مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار. وبناء عليه، فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية. ولهذا، فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس هي[13]:

$$W = f(u)$$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي :

$$W = f(u) + P^e$$

حيث W = الأجور

U = البطالة

P^e = المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار

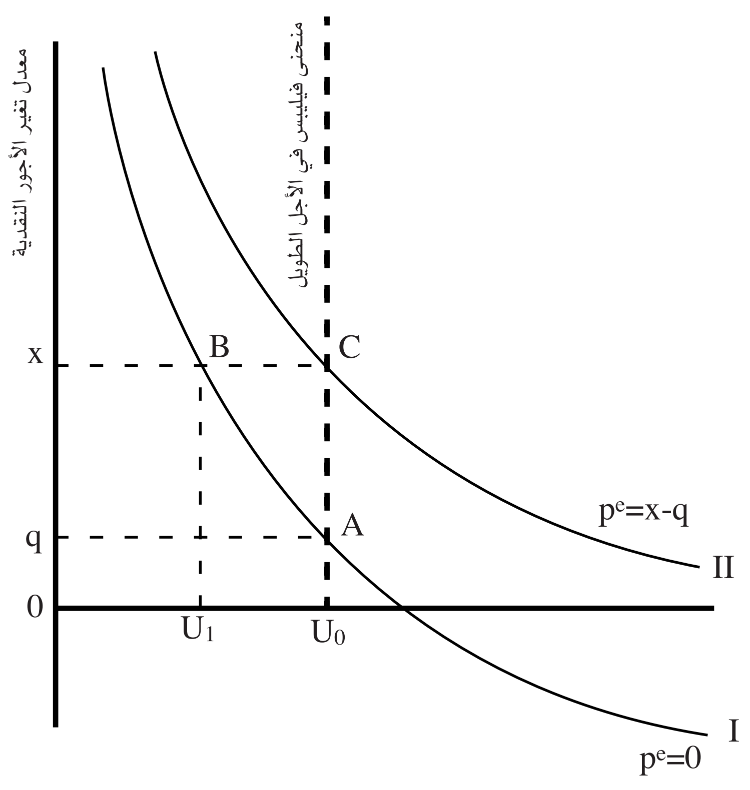
ولا يخفى أن إدخال التوقعات التضخمية Inflationary Expectations في التحليل، يجعلنا نتصور أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيليبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة. وكل منحنى منها يعبر عن أجل قصير معين. ومن الثابت، أنه منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له تأثير بليغ في حركة الأسعار والأجور، ومن ثم في التوقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية. من هذه الصدمات نذكر، على سبيل المثال، صدمة زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمريكي إبان حرب ڤيتنام، والصدمة النفطية الأولى 1974/73 والصدمة النفطية الثانية 1980/79، وحرب الخليج الأولى 80 ـ 1989، وحرب الخليج الثانية 90/1991. فكل هذه الصدمات كانت ذات تأثيرات مباشرة في معدلات التضخم في

غالبية البلدان الصناعية. ولهذا، فإنه مع مرور الزمن، بدأ العمال يأخذون بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة في مساوماتهم الجماعية بشأن تحديد الأجور مع رجال الأعمال الذين أصبحوا، بدورهم، يأخذون هذا العامل بعين الاعتبار في قراراتهم الإنتاجية والاستثمارية. وهذا يعني أن عنصر استقرار التوقعات الخاصة بالأجور والأسعار الذي كان سائدا خلال الفترة 1959 ـ 1969 قد انتهى. وقد أدى ذلك إلى إتلاف العلاقة الثابتة (أو شبه الثابتة) التي كانت قائمة بين البطالة والتضخم.

ومهما يكن من أمر، فإن إدخال التوقعات التضخمية في الصورة قد انتهى بعدد كبير من الاقتصاديين، إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، حيث حاولوا أن يثبتوا أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا عموديا (أو : رأسيا) في الأجل الطويل. ويمكن الوقوف على وجهة نظرهم في هذا الخصوص من خلال الشكل رقم (12 ـ 4)، الذي يشير فيه المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية، في حين يشير المحور الأفقي إلى معدل البطالة[14].

دعنا في البداية نفترض أن منحنى فيليبس الأصلي كان هو المنحنى (I) (أو $P^e = O$) وأن النقطة A كانت تمثل نقطة التوازن، حيث كان عندها المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر. وهو ما يعني أنه لا توجد مفاجآت تتعلق بجانبي العرض والطلب الكليين. وعند هذه النقطة كانت كلفة وحدة العمل ثابتة، وأن معدل الأجر النقدي ومعدل الأجر الحقيقي يتزايدان بنفس معدل زيادة الإنتاجية (oq). كما أن معدل البطالة في الاقتصاد القومي يساوي ou_o، وهو معدل البطالة الطبيعي.

الآن افترض أن توسعا اقتصاديا قد حدث في الاقتصاد القومي، لأي سبب من الأسباب، وأدى إلى خفض معدل البطالة إلى المستوى $ou1$. وفي مثل هذه الحالة، فإن حالة الرواج وانخفاض معدل البطالة سيدفعان رجال الأعمال إلى التسابق على توظيف عمالة إضافية أكثر، وإلى تشغيل طاقاتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى ox، وبذلك يكون الاقتصاد القومي قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة هي B. ونظرا لأن الأجور الآن تتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية، فإن ذلك يؤدي، إن



شكل رقم (12-4): منحنى فيليبس في الأجل الطويل

آجلا أو عاجلا، إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وسوف نفترض أن هذا المستوى سوف يرتفع بمعدل (x - q) كنسبة مئوية في السنة. هنا نجد أن منحنى فيليبس القديم I ($P^e = o$) لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة للاقتصاد القومي. وحينما تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد، فإن منحنى فيليبس سوف ينتقل بكامله إلى أعلى إذا حدثت مثل هذه التوقعات. وسيكون لدينا منحنى فيليبس جديد II (فيه نجد أن $P^e = x - q$). لكن هذا المنحنى في الحقيقة لا يمثل وضعا مستقرا. ذلك أنه إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد القومي أقل من معدل البطالة الطبيعي (أي أقل من OU_0)، فإن الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل أكبر من ox، وسوف يستمر معدل التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي

إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم.

ومادام المعدل المتوقع للتضخم سيتغير، فإن منحنى فيليبس سيواصل تغييره بالانتقال إلى أعلى. ولن يمكن الوصول إلى نقطة التوازن على منحنى فيليبس الجديد (وهو المنحنى II أو : $P^e = x - q$)، ما لم يعد معدل البطالة إلى المستوى القديم، أي إلى المستوى OUo. وعنده يتساوى المعدل المتوقع لتغير الأسعار مع المعدل الفعلي لتغير الأسعار، وهو ما توضحه لنا النقطة C التي تمثل الوضع التوازني الجديد.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن معدل البطالة المحدد عند المستوى OUo يوضح لنا ما يُسمى بمعدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلا، مما يعني أنه لا توجد ضغوط لأعلى أو لأسفل على معدل التضخم، أي أن معدل البطالة OUo يمثل ما يسميه الاقتصاديون بمعدل البطالة غير التضخمي non - accelerating inflation rate of unemployment.

وإذا كان معدل التضخم المتسق مع معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي أعلى من اللازم، فإنه من الممكن، في هذه الحالة، تخفيضه عن طريق السماح بزيادة معدل البطالة، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض الأجور الاسمية، وعندئذ تبدأ التغيرات السابقة في العمل بالاتجاه العكسي.

وهكذا يشير التحليل، إلى أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير، وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي للبطالة في الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم، وهو ما يعني أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلا رأسيا، وهو ما يشير إليه الخط U_oAC في الرسم.

وصفوة القول، أنه إذا كان معدل البطالة السائد يختلف عن معدل البطالة الطبيعي، فإن ذلك يمثل وضعا غير مستقر، وسيميل معدل التضخم للتغير. فعلى سبيل المثال، لو كان معدل البطالة الطبيعي يساوي 6٪ من قوة العمل، بينما كان معدل البطالة السائد أقل من ذلك، وليكن 4٪، فإن معدل التضخم في هذه الحالة سوف يرتفع من عام لآخر. فقد يرتفع معدل التضخم إلى 6٪ في السنة الأولى، وإلى 7٪ في السنة الثانية، وإلى 8٪ في السنة الثالثة، وهكذا بشكل مستمر. ولن يتوقف هذا الاتجاه الصعودي

للتضخم، ما لم يبدأ معدل البطالة للتحرك نحو مستواه الطبيعي. أما إذا كانت الحالة العكسية هي السائدة، بمعنى أن معدل البطالة السائد أعلى من معدل البطالة الطبيعي، فإن معدل التضخم في هذه الحالة سيتجه نحو الانخفاض المستمر. ولن يستقر الوضع إلا إذا وصل الاقتصاد القومي إلى معدل البطالة الطبيعي. وعندئذ تتوازن أسواق العمل، ولن يكون هناك ضغوط، لأعلى أو لأسفل، لتغير الأجور والأسعار[15].

الهوامش والمراجع

(1) للإحاطة بهذه الفترة وما حدث فيها انظر، بصفة خاصة:

P. Armstrong, A. Glyn and J. Harrison: Capitalism Since 1945, Basil Blackwell, Inc. 1991.

(2) انظر :

A. W. Phillips, "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861 - 1957" in: Economica, Vol. 25, 1958, pp. 283 - 299.

(3) من المفيد هنا أن نورد نص ما توصل إليه فيليبس :

"... the rate of change of money wage rates can be explained by the level of unemployment and the rate of change of unemployment, except in or immediately after those years in which there is a sufficiently rapid rise in import prices to offset the tendency for increasing productivity to reduce the cost of living. Ignoring years in which import prices rise rapidly enough to initiate a wage- price spiral, which seem to occur very rarely except as a result of war, and assuming an increase in productivity of 2 per cent per year, it seems from the relation fitted to the data that if aggregate demand were kept at a value which would maintain a stable level of product prices the associated level of unemployment would be a little under 2 1/2 per cent. If, as is sometimes recommended, demand were kept at a value which would maintain stable wage rates the associated level of unemployment would be about 5 1/2 per cent". (Phillips 1958 : 255 - 6).

(4) انظر في ذلك :

R. Libsey: "The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the U.K., 1862 - 1957 : A Further Analysis", in: Economica, Vol. 60, Feb. 1960, pp. 1 - 31.

(5) راجع في ذلك :

P. A. Samuelson and R. Solow: "Analytical Aspects of Anti - Inflation Policy", in: American Economic Review, Vol. 50, May 1970, pp. 177 - 194.

(6) انظر في ذلك :

James Tobin : "Inflation and Unemploymentس, in : American Economic Review, Vol. 62, March 1972, p.4.

(7) انظر في ذلك مؤلفنا ـ التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي ـ القاهرة 1996، ص 43.

(8) راجع في ذلك :

Arthur Okun: The Political Economy of Prosperity, Nortn, New York, 1960, p. 102.

وإشارتنا إلى ذلك مأخوذة من: جيمس جوارتني وريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص. ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن ود. عبد العظيم محمد. دار المريخ للنشر ـ الرياض 1988 ـ ص 449.

(9) لمزيد من التفاصيل راجع بول سامولسون وروبرت سولو ـ الأبعاد التحليلية للسياسة المضادة للتضخم، مقالة سبق ذكرها.

(10) مصدر هذا الرسم: ب برنييه و أ . سيمون: أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتاب للنشر والتوزيع بالقاهرة ـ 1989، ص 325.

(11) لمزيد من التفاصيل حول الصراع الفكري الذي نشب بين المدارس الاقتصادية المختلفة لتفسير الركود التضخمي، انظر مؤلفنا ـ التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، مصدر سبق ذكره، ص 33 ـ 144.

(12) انظر في ذلك :

Milton Friedman : Unemployment versus Inflation?, Occasional Paper No. 44, Institute of Economic Affairs, London, 1975, and see also : E. S. Phelps: "Money Wage Dynamics and Labour Market Equilibrium", in: E. S. Phelps (ed.) : Microeconomics Foundations of Employment and Inflation Theory, W. W. Norton, New York, 1970.

(13) قارن في ذلك :

Martin Godfrey: Global Unemployment; the New Chalenge to Economic Theory, Wheatsheaf Books, LTD, Sussex, 1986, p. 71.

(14) راجع في ذلك المصدر آنف الذكر، ص 73/72.

(15) قارن في ذلك :

Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, op.cit., p. 610

ولمزيد من التفاصيل حول الشكل الذي يأخذه منحنى فيليبس في الأجل الطويل انظر على وجه الخصوص :

D. E. W. Laidler: "The End of "demand mangement": How to Reduce Unemployment in the 1970's, in : Unemployment Versus Inflation, ed. M. Friedman, Occasional Paper, Vol. 44, Institute of Economic Affairs, London 1975; P. Minford; Unemployment: Cause and Cure, Roberson, London 1983; J. Nickell: "The Effect of Unemployment and related benefits on the duration of Unemployent", in: Economic Journal, Vol. 83, March 1979; G. Standing: "The Notion of Structural Unemployment", in: International Labour Review, Vol. 122; No.2, March - April, 1983.

13 نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي

مقدمة :

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان احتدام الجدل بين الاقتصاديين، حول ظاهرة الركود التضخمي Stagflation خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حاول أن يفسر معضلة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، من خلال إعادة النظر في تقدير معدل البطالة الطبيعي. وهو تيار ينتمي، من حيث أصوله الفكرية، إلى المدرسة النيوكلاسيكية، التي تؤمن إيمانا راسخا بالحرية الاقتصادية وبقدرة النظام الرأسمالي على التوازن التلقائي، وتعادي، من ثم، أي تدخل حكومي في آليات السوق. والأفكار الأساسية لهذا التيار ترتكز على تحاليل أدمون فيليبس وميلتون فريدمان. ويستخدم أنصار هذه النظرية مصطلح «معدل البطالة الطبيعي» Natural، تشبها بمصطلح «معدل سعر الفائدة الحقيقي» الذي استخدمه كنوت فيكسل Knut Wicksell، إشارة إلى أن هذا المعدل يتحدد بعوامل حقيقية.

وقد أشرنا في المدخل التمهيدي لهذا الكتاب

إلى معدل البطالة الطبيعي، وقلنا إنه ذلك المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، وبحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه. وإذا ساد الاقتصاد القومي معدل البطالة الطبيعي، أي عندما يكون معدل البطالة المتحقق actual مساويا لمعدل البطالة الطبيعي، يكون الاقتصاد القومي حينئذ عند مستوى التوظف الكامل Full Employment، وفي حالة توازن.

وطبقا لنظرية المعدل الطبيعي، فإن معدل البطالة الذي يتسق مع استقرار معدل التضخم هو معدل البطالة الطبيعي، وإن منحنى فيليبس في الأجل الطويل، في هذه النظرية، يجب أن يأخذ شكلا رأسيا، منطلقا من أسفل، عند مستوى البطالة الطبيعي، لأعلى[1].

لماذا ارتفع معدل البطالة الطبيعي؟

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن البيانات المتاحة تؤكد أن معدل البطالة الطبيعي قد اتجه نحو الارتفاع في العقود الأخيرة، تحت تأثير عدة عوامل موضوعية. ولهذا، فإنه عند الحكم على ما إذا كان الاقتصاد القومي موجودا عند مستوى التوظف الكامل أم لا، فلابد من اعتماد معدل طبيعي للبطالة أكبر مما كان مأخوذا به في فترة الخمسينيات والستينيات. ويشير بعضهم، على سبيل المثال، إلى حالة الاقتصاد الأمريكي. ففي بداية فترة الستينيات من هذا القرن، كان الاقتصاديون في فترة حكم الرئيس كندي، يعتقدون أنه عند مستوى التوظف الكامل لقوة العمل، فإن معدل البطالة الطبيعي يكون أقل من 4٪. ثم ارتفع المعدل إلى 5٪ في بداية السبعينيات. وفي عقد الثمانينيات فإن جمهرة واسعة من الاقتصاديين أصبحوا يعتقدون أن معدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد الأمريكي يتراوح ما بين 5,5٪ و 6٪ من قوة العمل. وتأسيسا على ذلك، فإنه لو أن هذا الاقتصاد يعاني، على سبيل المثال، من وجود معدل فعلي للبطالة يقدر بـ 6٪ من قوة العمل، فإن ذلك يعني أنه قد وصل إلى مستوى التوظف الكامل، ومن ثم لا داعي للانزعاج، في حين أن ارتفاع معدل البطالة إلى 6٪ في عقدي الخمسينيات والستينيات كان كفيلا بأن يقلق الاقتصاديين قلقا شديدا، ويحدث فزعا وضجة واضحة لدى صانعي السياسات الاقتصادية الذين كانوا ينظرون إلى هذا المعدل

على أنه نذير، إن لم يكن دليلا، على وجود كساد دوري.

كذلك إذا نظرنا إلى دول غرب أوروبا، فسوف نجد أنه في بريطانيا، وألمانيا الغربية وفرنسا كان يتحقق مستوى للتوظف الكامل في الخمسينيات والستينيات، مع وجود معدل بطالة طبيعي يتراوح ما بين ١٪ و 2٪ من قوة العمل. بيد أنه في أواخر عقد الثمانينيات، وبعد عقد من الكساد وتباطؤ نمو فرص العمل، أصبحت أسواق العمل تتوازن مع وجود معدلات للبطالة تتراوح ما بين 7٪ و 12٪ من قوة العمل[2].

وكأن هؤلاء الاقتصاديين أرادوا أن يفسروا تفاقم أزمة البطالة في البلدان الصناعية من خلال الادعاء، بأن البطالة الراهنة ليست بهذا الحجم الذي يدعو للقلق، لأن عدد المتعطلين بشكل طبيعي قد ارتفع. وعليه، فإنه للوقوف على الحجم الحقيقي للبطالة، لابد أن نطرح معدل البطالة الطبيعي من معدل البطالة المتحقق، وعندئذ سيخف انزعاجنا من أزمة البطالة كثيرا، بالمقارنة مع ما تعكسه الإحصاءات الرسمية.

وعلى أي حال، فإن هذا الفريق من الاقتصاديين الذين فسروا أزمة البطالة الراهنة من خلال ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، قد قدموا بعض الأسباب التي تعتبر ـ من وجهة نظرهم ـ كافية لتبرير ارتفاع معدل البطالة الفعلي بسبب ارتفاع المعدل الطبيعي. ومن هذه الأسباب يذكرون ما يلي:

١ ـ التغير الذي حدث في هيكل قوة العمل :

يقول أنصار هذه النظرية إن هناك تغيرات محسوسة حدثت في الهيكل الديموجرافي لقوة العمل في البلدان الصناعية المتقدمة؛ وهي تغيرات لم تحدث في فترة الخمسينيات والستينيات. ومن أهم هذه التغيرات، ارتفاع نسب مشاركة المراهقين والشباب، والأقليات والوافدين والإناث في قوة العمل. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع محتم في معدل البطالة الطبيعي. فمثلا لو أخذنا ارتفاع نسبة مشاركة الشباب والمراهقين في قوة العمل، فسوف نلحظ أن ارتفاع هذه المشاركة قد أدى إلى زيادة متوسط معدل البطالة في الاقتصاد القومي، لأن معدل البطالة بين هؤلاء عادة ما يكون أعلى من معدل البطالة بين البالغين، بسبب كثرة تنقلهم من مهنة لأخرى، وبسبب كثرة تغيير أماكن إقامتهم، وأحيانا بسبب عودة الكثير منهم للتعليم

والتدريب[3]. ونفس الشيء يمكن ذكره أيضا عن حالة تزايد نسبة مساهمة النساء في قوة العمل. حيث لوحظ أنه خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، تزايد خروج المرأة للعمل في البلدان الصناعية المتقدمة، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود فائض عرض Excess Supply في سوق العمل، وإلى الضغط على معدلات الأجور بسبب منافستهم للرجال. يكفي أن نذكر في هذا الخصوص، أنه في الولايات المتحدة الأمريكية زادت عمالة النساء في عقد السبعينيات بمقدار 12,4 مليون عاملة، وبمعدل زيادة مقداره 41,9٪. وفي عقد الثمانينيات زادت عمالة النساء بمقدار 11,4 مليون عاملة وبنسبة 27٪. وهي مقادير ونسب لا يستهان بها.[4] وفي بريطانيا زادت عمالة النساء اللائي يعملن طول الوقت Full - time، خلال الفترة 1984 ـ 1994 بمقدار 700 ألف عاملة، في حين انخفضت عمالة الرجال بمقدار 600 ألف عامل خلال نفس الفترة. وفي عام 1991 كان 35٪ من الإناث البالغات مشاركات في قوة العمل، وهي من أعلى نسب المشاركة في دول الجماعة الأوروبية[5]. ومن المعلوم أن معدل البطالة الطبيعي بين الإناث أعلى منه بين الرجال، بسبب كثرة عودة المرأة للمنزل إما لتربية الأطفال أو للقيام بالأعمال المنزلية. كذلك تأثر الهيكل الديموجرافي لقوة العمل في البلدان الصناعية، بتزايد هجرة الوافدين إليها من دول العالم الثالث، وهي الهجرة التي سرعان ما تنعكس في شكل روافد إضافية تتدفق إلى أسواق العمل.

هذا التغير الذي حدث في تركيبة قوة العمل في كثير من الاقتصادات الصناعية، قد أدى ـ في رأي عدد كبير من الاقتصاديين ـ إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي على المستوى القومي، حتى مع افتراض بقاء معدل البطالة الطبيعي ثابتا لدى كل مجموعة من مجموعات سوق العمل.

2 ـ تأثير سياسات الرفاه الاجتماعي :

ويعتقد عدد من الاقتصاديين، أن السياسات الاجتماعية التي طبقتها حكومات البلدان الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرا بالفلسفة الكينزية، وبما كان مطبقا في الدول التي كانت اشتراكية، والتي عرفت بسياسات دولة الرفاه في الولايات المتحدة الأمريكية، وبسياسات الاشتراكية الديموقراطية في دول غرب أوروبا، قد أدت إلى ارتفاع واضح

في معدل البطالة الطبيعي بسبب تأثيرها السلبي في ميول الأفراد تجاه العمل[6]. وفي هذا السياق كثيرا ما يشير بعض الاقتصاديين إلى تأثير التأمين ضد البطالة Unemployment Insurance. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يمكن للعامل الذي سرح من الخدمة أن يحصل على نسبة 50٪ من أجره السابق لمدة تصل إلى 26 أسبوعا كإعانة بطالة، وهي إعانة معفاة من الضرائب Tax Free. كما أن هناك أنواعا أخرى من التحويلات المالية الحكومية يمكن أن يحصل عليها العامل في حالة تعطله، مثل طوابع (بونات) الطعام الرخيص وإعانة الأطفال والرعاية الصحية... إلى آخره. ويشير مارتن فيلدشتاين Martin Feldstein إلى أنه في ضوء نظم إعانة البطالة والرعاية الاجتماعية، فإن التحويلات المالية توفر ما يقرب من ثلثي الدخول الصافية المفقودة للعامل الذي يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي. فمثل هذا العامل سوف يرفض أي وظيفة تعرض عليه لو كان أجرها أقل من مبلغ إعانة البطالة والتحويلات المالية الأخرى التي يحصل عليها، وسيفضل أن يسجل اسمه في مكتب العمل ضمن المتعطلين حتى تستنفد منافع تأمين البطالة، مع ما يترتب على ذلك من إطالة عمدية لمدة البحث عن فرصة عمل جديدة، وتكون نتيجة ذلك ارتفاع معدل البطالة على المستوى القومي.

ويعتقد عدد كبير من الاقتصاديين أن هذا السبب وحده مسؤول عن ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، في كثير من البلدان الصناعية بنسبة لا تقل عن ١٪. ولهذا يقترح بعض هؤلاء، ومنهم فيلدشتاين، أن تفرض ضريبة على تعويضات البطالة بمعدل يتساوى مع المعدل الذي تفرض به على الدخول الأخرى. كما ينادي كثير من الاقتصاديين بضرورة إلغاء بونات الطعام الرخيص، وجميع أشكال المساعدات الاجتماعية للفقراء والمحرومين، حتى يمكن إجبارهم على الخروج لسوق العمل وقبول معدلات الأجور السائدة.

3 ـ تزايد البطالة الاحتكاكية :

أشرنا في مطلع هذا الكتاب إلى أن البطالة الاحتكاكية هي، عبارة عن حالة التعطل التي تصيب بعض الأفراد نتيجة لحدوث تغيرات جوهرية، في

هيكل الطلب على المنتجات أو في هيكل سوق العمل، أو بسبب تغير أساسي حدث في الطرائق الفنية المستخدمة في الإنتاج، أو نتيجة التغير الذي حدث في أماكن توطين الصناعات، أو من جراء تهاوي أو كساد أنواع معينة من الصناعات وتصاعد نمو صناعات أخرى. في هذا النوع من التعطل عادة ما يحدث عدم توافق بين خصائص ومؤهلات بعض مجموعات العمل، وبين الخصائص والمؤهلات المطلوبة لفرص العمل الجديدة. ولهذا لابد أن تمضي فترة من الزمن حتى يعاد تدريب العمالة المتعطلة، واكتسابها للمعارف والمهارات التي تتطلبها الوظائف الجديدة، أو للانتقال إلى أماكن الصناعات الصاعدة. ويشير عدد من الاقتصاديين إلى أن الارتفاع الذي حدث في معدل البطالة الطبيعي في كثير من البلدان الصناعية إنما يرجع إلى مفعول ارتفاع البطالة الاحتكاكية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تعرضت كثير من المناطق والصناعات التحويلية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لعدد من الصدمات الحادة التي أدت إلى تعطل العمال المشتغلين فيها، وبالذات تلك المناطق والصناعات التي تعتمد على إنتاج الطاقة، أو التي لها علاقة ارتباط شديدة مع التجارة الخارجية. ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة السيارات وصناعة الصلب، حيث شهدت كسادا واضحا. كما أن ارتفاع أسعار النفط عالميا بعد عام 1973، قد أدى إلى ازدهار وانتعاش بعض مناطق شمال شرق الولايات المتحدة بسبب حفر آبار النفط. ثم عادت هذه المناطق وتدهورت مع تدهور أسعار النفط عالميا منذ بداية الثمانينيات. بيد أنه في مقابل هذا الكساد الذي شهدته بعض الصناعات، والتدهور الذي عانت منه بعض المناطق (مع ما نجم عن ذلك من بطالة)، شهد قطاع صناعة الإلكترونيات والاتصالات وأجهزة التحكم نموا عارما. ونتيجة لهذه التغيرات فقد ارتفع معدل البطالة الاحتكاكية، حيث عانى كثير من عمال صناعة السيارات وصناعة الصلب من بطالة واسعة. وكذلك عانى أيضا عمال مناطق شمال شرق الولايات المتحدة، الذين كانوا يعملون في مجال النفط، في حين ازدهر الطلب على العمالة المتخصصة في مجال الإلكترونيات. ولهذا يعتقد بعض الاقتصاديين، أن الأمر سيحتاج إلى وقت طويل حتى يستطيع العمال العاطلون أن يعيدوا تأهيل أنفسهم بالتدريب أو

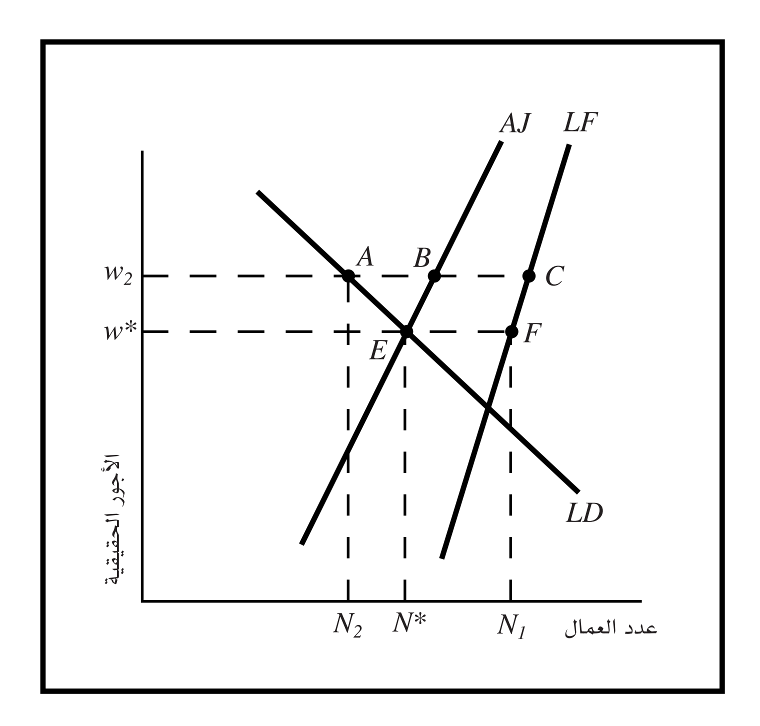
التعليم حتى يتمكنوا من الحصول على وظائف جديدة، أو الانتقال إلى مناطق أخرى تتوافر فيها فرص العمل المناسبة.

في ضوء ذلك، يرى الاقتصادي جيمس مدوف James Medoff، أن معدل البطالة الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ربما يكون قد زاد بنسبة ١٪ خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، بسبب الزيادة التي حدثت في البطالة الهيكلية(7).

4ـ تأثير قوة نقابات العمال وجمود الأجور :

ويذهب عدد آخر من الاقتصاديين إلى أن معدل البطالة الطبيعي قد ارتفع في الاقتصادات الرأسمالية في العقود الأخيرة، بسبب قوة نقابات العمال ودورها البارز في تحديد الأجور، ونضالها المستمر من أجل ارتفاعها، والوقوف بشدة أمام إمكانات خفضها عند حدوث بطالة، الأمر الذي يجعل معدلات الأجور غير مرنة. وعدم مرونة الأجور يعد حائلا أمام إمكانات زيادة طلب رجال الأعمال على العمال العاطلين. وفي هذا الخصوص يشير ميلتون فريدمان، إلى أن المعدل الطبيعي للبطالة (أو ما يُسمى في بعض الأحيان: معدل البطالة التوازني غير التضخمي) ينزع في الاقتصادات المعاصرة نحو الارتفاع، بسبب وجود قوانين الحد الأدنى للأجور وبسبب قوة نقابات العمال(8).

ويمكن إيضاح تأثير هذا العامل في ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، باستخدام الشكل رقم (13 ـ 1)(9) ، حيث نقيس على المحور الرأسي مستوى الأجور الحقيقية، وعلى المحور الأفقي نقيس عدد العمال. ويرمز الخط LD إلى منحنى الطلب على العمال، وهو ينحدر من أعلى لأسفل متجها نحو اليمين، دلالة على أن رجال الأعمال سوف يطلبون كمية أكبر من العمالة، كلما انخفض معدل الأجر الحقيقي، والنقيض بالنقيض. ويرمز الخط LF إلى عرض قوة العمل، بمعنى أنه يوضح عدد أفراد المجتمع الذين يرغبون في أن يكونوا داخل قوة العمل، عند مستويات الأجور الحقيقية المختلفة. ويعتمد شكل هذا المنحنى على افتراض أساسي، وهو أن كل زيادة تحدث في معدل الأجر الحقيقي، سوف تزيد من عدد الأفراد الذين يرغبون في العمل. ويرمز الخط AJ إلى عدد العمال الذين يقبلون فرص العمل المعروضة



شكل رقم (13-1): تأثير جمود الأجور في معدل البطالة الطبيعي

عليهم عند المستويات المختلفة للأجر الحقيقي. ونلاحظ هنا، أن الخط AJ يقع على يسار الخط LF، دلالة على أن بعضا من أفراد قوة العمل، مترددون بين قبول العمل عند مستوى الأجر السائد، وبين البحث عن فرص عمل أفضل. وحينما يتوازن سوق العمل بالتقاء منحنى الطلب على العمل LD مع منحنى العرض AJ في النقطة E، عندئذ يتحدد سعر الأجر الحقيقي عند *W، وهنا يكون عدد العمال المشتغلين محددا عند *N. وفي هذه الحالة تكون المسافة EF معبرة عن حجم البطالة الطبيعية الاختيارية، أي هؤلاء الأفراد الذين يعدون داخل قوة العمل، لكنهم ليسوا مستعدين لقبول مستوى أجر التوازن *W.

افترض الآن، أن سعر الأجر الحقيقي (لأي سبب من الأسباب، وليكن مثلا بسبب قوة نقابات العمال) قد ارتفع إلى مستوى أعلى من مستوى

سعر التوازن، وليكن إلى المستوى W_2، فإننا في هذه الحالة سوف نجد أن الطلب على العمالة تحدده النقطة A الواقعة على منحنى الطلب. وعندئذ يكون حجم العمال المشتغلين محددا عند النقطة N_2، وهناك يرتفع حجم البطالة الطبيعية إلى المسافة AC. وإذا ظل مستوى الأجر الحقيقي مرتفعا عند المستوى W_2، ولا يستجيب للانخفاض لإغراء رجال الأعمال على زيادة طلبهم على عنصر العمل، فسوف يظل معدل البطالة مرتفعا.

ويشير بعض الاقتصاديين[10] إلى أن تأثير قوة نقابات العمال وجمود الأجور، قد أسهم في العقود الأخيرة في زيادة معدل البطالة الطبيعي بما لا يقل عن ١٪.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن البنك الدولي، ينحي باللائمة على تعنت نقابات العمال، ويحملها مسؤولية زيادة البطالة والإضرار بمصالح رجال الأعمال والمستهلكين. فقد كتب يقول في تقريره حول التنمية لعام 1995، المخصص لدراسة «العمال في عالم يزداد تكاملا»: «تتصرف النقابات في أغلب الأحوال كمؤسسات احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها، على حساب أصحاب رأس المال والمستهلكين والعمال غير النقابيين (غير المنظمين). وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها، إما إلى تخفيض أرباح رب العمل أو إلى نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار. وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل المتاح للقطاع غير المنظم وخفض الأجور فيه»[11].

5 ـ عوامل أخرى:

ويضيف عدد من الاقتصاديين إلى العوامل السابقة، المسببة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي في العقود الأخيرة، عوامل أخرى، مثل:

(أ) ـ التغير في شروط التبادل التجاري Terms of Trade، فحينما تتغير هذه الشروط في غير مصلحة البلد، فإن ذلك قد يجر معه موجة انكماشية تؤدي إلى خفض الطلب على العمالة وزيادة فائض عرض العمل، ومن ثم إلى زيادة معدل البطالة، وخاصة في أسواق العمل التي لها علاقة بالصادرات. كما أنه من الممكن تصور الحالة العكسية، التي تتحسن فيها

شروط التبادل التجاري في مصلحة البلد، حيث يؤدي ذلك إلى موجة من الانتعاش التي يزيد فيها حجم الدخل والناتج والتوظف، ومن ثم خفض معدل البطالة. وعليه، إذا كانت شروط التبادل التجاري للبلد ذات اتجاه متدهور عبر الزمن، ولمدة طويلة نسبيا، فمن المرجح أن تكون قد أسهمت في ارتفاع معدل البطالة الطبيعي.

(ب) وهناك عدد من الاقتصاديين، يعتقدون أن المغالاة في زيادة المعدلات الحدية للضرائب على الدخل، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة الطبيعي. حيث إن ارتفاع هذه المعدلات على دخول الأفراد والشركات، غالبا ما يؤدي إلى تثبيط حوافز الناس تجاه العمل Work Incentives، ويضعف من حوافز الإنتاج والادخار والاستثمار، ومن ثم تتسبب في الركود وإبطاء النمو، وبالتالي في زيادة البطالة. ولهذا يرى بعض الاقتصاديين ـ وبالذات أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض Supply - Side Economics ـ أنه لخفض معدل البطالة الطبيعي ينبغي تخفيض المعدلات الحدية للضرائب على الدخل.

(ج) وهناك من يعتقد أن التحسن الذي يطرأ على سعر الصرف للعملة المحلية، يعد من الأسباب القوية التي تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي. إذ من المعلوم، أن تحسن هذا السعر يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات مقومة بالنقد المحلي، ومن ثم يشجع على زيادة الواردات من السلع التي تنافس المنتجات المحلية، مما يؤثر في أوضاع الإنتاج والاستثمار والتوظف في القطاعات المنتجة لهذه المنتجات. كذلك يؤدي تحسن سعر صرف العملة الوطنية، إلى ارتفاع أسعار صادرات البلد في السوق العالمي، مما يؤدي إلى خفض الطلب عليها، وبالتالي تتعرض صناعات التصدير والمشتغلين فيها لقوى انكماشية. ويشير بعض الاقتصاديين، في هذا الصدد، إلى ما نجم عن تحسن سعر صرف الجنيه الإسترليني، بعد زيادة تصدير نفط بحر الشمال، من آثار سلبية في زيادة الواردات ومنافستها لكثير من السلع البريطانية والإضرار بصناعات التصدير. وطبقا لحسابات بعض الخبراء، فإن تحسن سعر صرف الإسترليني، قد أدى إلى زيادة معدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد البريطاني بما لا يقل عن 1,5٪[12].

(هـ) وأخيرا، وليس آخرا، هناك من يرى، أن تشريعات الحد الأدنى

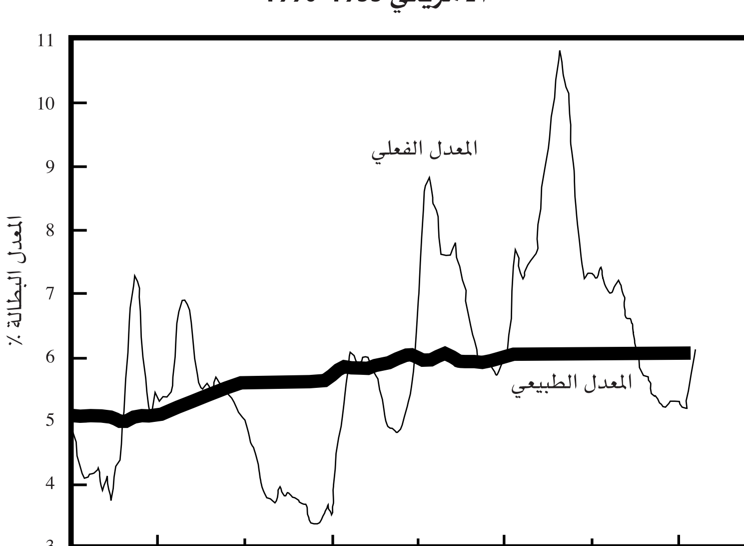
للأجور The Legal Minimum Wage، من شأنها أن تسهم في زيادة معدل البطالة الطبيعي. ويزعم هؤلاء، أنه على الرغم من أن الحد الأدنى للأجر يقع عادة تحت مستوى الأجر المتوسط، فإن تأثيره يكون قليلا أو منعدما في معظم العمال، لكن تأثيره في الأفراد ذوي المهارات المهنية الدنيا يكون قويا وسالبا[13]. فحينما يحدد التشريع الحد الأدنى للأجر عند مستوى أعلى من مستوى إنتاجية هؤلاء العمال، فإن ذلك لا يشجع رجال الأعمال على تشغيلهم. ولهذا يرى كثير من الاقتصاديين أن قوانين الحد الأدنى للأجور كثيرا ما تسهم في تفاقم مشكلة البطالة، ومن ثم فلابد من إلغائها[14].

تقدير معدل البطالة الطبيعي :

على الرغم من اتساع استخدام «معدل البطالة الطبيعي» في التحليل الاقتصادي الكلي، ودمجه في كثير من النماذج الاقتصادية، والاعتماد على ارتفاع هذا المعدل بوصفه مبررا أو مفسرا لتفاقم أزمة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، إلا أن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه كثير من الصعوبات. ذلك أن تقدير هذا المعدل يحتاج إلى توافر بيانات تفصيلية، لسلسلة زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة، وأنواعها المختلفة، مما يعني ضرورة توافر قاعدة بيانات على درجة عالية من الدقة والتفصيل، وهو أمر قد لا يتسنى وجوده، وبخاصة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بأنواع البطالة. كما أن هناك خلافات كثيرة بين الاقتصاديين حول التحديد الدقيق لكل نوع من البطالة. ولهذا، فإن تحديد معدل البطالة الطبيعي يكون عادة تقريبيا، وينطوي على هامش للخطأ في التقدير.

وأيا كان الأمر، فقد تمت محاولات لقياس وتقدير هذا المعدل في بعض البلدان الصناعية المتقدمة. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى تقديرات الاقتصادي الأمريكي جوردون[15] J. Gordon، الذي قدر هذا المعدل في حالة الاقتصاد الأمريكي خلال عقد الثمانينيات في حدود 6٪ من قوة العمل. وسيجد القارئ ملخصا لهذا التقدير في الشكل رقم (13 ـ 2) كما عرضه بول سامولسون ووليم نورد هاوس[16]. وسيلاحظ القارئ، أن معدل البطالة الطبيعي قد رسم بخط غليظ، دلالة على عدم إمكان تحديده

شكل رقم (13-2): تطور معدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد الأمريكي 1955-1990



Source: P. A. Samuelson and W. Nordhaus, op. cit., p. 611.

بشكل دقيق تماما. كما قام عدد آخر من الاقتصاديين بتحديد هذا المعدل في الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وكانت تقديراتهم له تتراوح بين 5٪ و 6٪ من قوة العمل.

وبصفة عامة، تذهب جمهرة واسعة من الاقتصاديين إلى القول، إنه يصعب في الوقت الراهن الحفاظ على معدل بطالة طبيعي في الاقتصاد الأمريكي، أقل من 6٪ من قوة العمل دون حدوث ضغوط تضخمية، وذلك في ضوء المؤسسات والآليات والقواعد التي تتحدد بها الآن الأسعار والأجور[17].

حالة الاقتصاد البريطاني :

ومهما يكن من أمر، فقد كان تبرير تفاقم أزمة البطالة من خلال الادعاء بارتفاع معدل البطالة الطبيعي، قاسما مشتركا في غالبية الدراسات والبحوث المعاصرة التي تصدت لتفسير هذه الأزمة حاليا في الاقتصادات

الرأسمالية. وفي هذا الخصوص، ربما يكون من المفيد الإشارة إلى كتاب البطالة الذي أصدره ثلاثة من المؤلفين البريطانيين في عام 1991، وهم: ب. ج لايارد P. G. Layard، س. ج. نيكل S. J. Nickell، ر. جاكمان R. Jackman. ففي هذا الكتاب شرح هؤلاء الاقتصاديون كيف ارتفع معدل البطالة في الاقتصاد البريطاني، ولماذا كان اتجاهه صعوديا خلال الفترة 1956 ـ 1987، وذلك على نحو ما ترويه لنا بيانات الجدول رقم (13 ـ 1).

ففي هذا الجدول نرى بوضوح شديد، في السطر الأول، كيف أن متوسط معدل البطالة في بريطانيا قد اتجه نحو التزايد المستمر خلال الفترة 56 ـ 1959 حتى الفترة 81 ـ 1987. أما السطر الثاني من الجدول، فيوضح لنا كيف أن معدل البطالة الطبيعي المقدر estimated قد اتجه أيضا للتزايد المستمر وكيف أنه قد تزايد ثلاث مرات فيما بين بداية ونهاية هذه المدة، حيث ارتفع من 2,2٪ إلى 6,6٪ من قوة العمل في بريطانيا.

ويشير مؤلفو هذا الكتاب إلى أن التزايد الذي حدث في معدل البطالة الطبيعي، إنما يعود إلى عوامل متصلة بجانب العرض Supply - Side Factors، وهي عوامل منها ما كان له تأثير إيجابي في زيادة معدل البطالة الطبيعي، مثل عدم توافق مهارات العمال مع متطلبات فرص العمل الجديدة Skill Mismatch، وتأثير قوة نقابات العمال؛ ومنها ما كان له تأثير سلبي، أي ساهم في خفض معدل البطالة الطبيعي، مثل تصدير نفط بحر الشمال وخفض معدلات الضرائب الحدية على الدخل.

ولتفسير قراءة الجدول، سنأخذ الفترة الأخيرة الممتدة فيما بين 81 ـ 1987. ففي هذه الفترة سنلاحظ أن معدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد البريطاني، قد وصل إلى 6,6٪ من قوة العمل، بينما كان 1,6٪ في الفترة السابقة مباشرة (74 ـ 1980)، مما يعني أنه قد ارتفع بمقدار 5,0٪ خلال هذه المدة. هذه الزيادة التي حدثت في معدل البطالة الطبيعي فيما بين هاتين الفترتين، تعود إلى مساهمة العوامل التي كان بعضها ذا تأثير إيجابي وبعضها ذا تأثير سلبي في تغيير المعدل:

1 ـ ففيما يتعلق بمجموعة العوامل التي أسهمت في زيادة معدل البطالة الطبيعي، فقد بلغ مجموع تأثيرها 3,4٪. وقد تمثلت في تغيير شروط التبادل التجاري (1,3٪)، وفي عدم توافق مهارات العمال مع شروط العمل

جدول رقم (13 – 1)

العوامل المفسرة لارتفاع معدل البطالة الطبيعي في الاقتصاد البريطاني خلال الفترة 1956 – 1987

	1959–56	1968–60	1973–69	1980–74	1987–81
المعدل الفعلي للبطالة (%)	2,2	2,6	3,4	5,2	11,1
معدل البطالة الطبيعي المقدر (%	2,2	2,7	3,8	6,1	6,6
التغير في معدل البطالة الطبيعي (%)		0,5+	1,1+	2,3+	0,5+
العوامل المفسرة لتغير معدل البطالة الطبيعي :					
* بترول بحر الشمال		صفر	صفر	0,3-	2,6-
* شروط التبادل التجاري		0,4-	0,1-	1,5+	1,3+
* عدم توافق المهارات		0,1+	0,3+	0,6+	1,5+
* أثر إعانات المهارات		0,3+	0,6+	0,3-	0,5+
* أقوة نقابات العمال		0,4+	0,3+	0,8+	0,1+
* أثر الضرائب		0,1+	صفر	صفر	0,3-

Source: P. R. G. Layard, S.j. Nickell and R. Jackman: **Unemployment**, Oxford University Press, 1991.

الجديدة (5, 1٪)، وفي تأثير إعانات البطالة (5, 0٪) وتأثير نقابات العمال (1, 0٪).

2 ـ أما فيما يتعلق بمجموعة العوامل التي أسهمت في خفض معدل البطالة الطبيعي، فقد بلغ مجموع تأثيرها 9, 2٪. وقد تمثلت في تأثير تصدير نفط بحر الشمال (6, 2٪)، وتأثير خفض معدلات الضرائب الحدية على الدخل (3, 0٪)، وبخاصة منذ عام 1980.

تقدير النظرية :

دافع عدد كبير من الاقتصاديين عن نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، ورأوا أنه لا ينبغي الانزعاج من ارتفاع معدل البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، لأن نسبة كبيرة من العمال المتعطلين يمكن اعتبارهم في عداد المتعطلين بشكل طبيعي. فهم متعطلون إما لأنهم ينتقلون من عمل لآخر بسبب التغيرات الهيكلية، التي حدثت في بنيان الطلب والإنتاج مع ما يتطلبه ذلك من تدريب ومران وما يستلزمه ذلك من وقت، أو لأنهم يبحثون عن فرص عمل أخرى توفر لهم أجورا أعلى، أو لأنهم يغيرون أماكن إقامتهم وما يتطلبه ذلك من وقت في البحث عن فرص العمل الجديدة، أو لأنه تنقصهم المعلومات عن فرص العمل الشاغرة. ومعنى ذلك أن معظم المتعطلين في حالة بطالة احتكاكية أو هيكلية. وهذا أمر يجب ألا يدعو للانزعاج. بل هناك من يرى أن ارتفاع معدل البطالة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، مرتبط بتزايد ديناميكية الاقتصاد وصعوده في معارج التقدم. وفي هذا الخصوص يقول ميلتون فريدمان، في محاضرته التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد: «إن اقتصادا شديد السكون والجمود قد يثبّت ويوفر مكانا محددا لكل فرد، في حين أن اقتصادا حركيا وذا نزوع عال نحو التقدم، يوفر فرصا شديدة التغيير ويشيع المرونة، قد يكون ذا معدل بطالة طبيعي مرتفع»[18]. وكأن ميلتون فريدمان بذلك أراد أن يقول: إن اقتصادا يتمتع بالتوظف الكامل ويتسم بالاستقرار، ليس بالضرورة أفضل من اقتصاد في حالة تغيير ديناميكي، ويتسم بمعدل بطالة مرتفع.

والحقيقة، أن الدفاع عن ارتفاع معدل البطالة باعتباره أمرا مرتبطا بتغيرات ديناميكية في الاقتصاد القومي، وبالنزوع نحو الانتقال إلى مراحل

أعلى للتقدم، هو مسألة محل نظر، ولا نعتقد أنها يمكن أن تصمد للنقد، وبخاصة في ضوء الخبرة المعاصرة لتفاقم أزمة البطالة في الاقتصادات الرأسمالية. ففي الفترات التي اتجهت فيها معدلات البطالة للارتفاع، في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات، لم يكن ذلك مرتبطا بارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي أو في الإنتاجية، بل على النقيض من ذلك، كانت مقترنا بحالة من الركود أو بطء النمو وبانخفاض في معدلات نمو الإنتاجية. كما رافق الارتفاع في معدلات البطالة نمو في عجز الموازنات العامة، وزيادة واضحة في حجم الدين العام الداخلي، ونمو في عجز الحساب الخارجي.

أضف إلى ما سبق، أن تفاقم البطالة وارتفاع معدلها دائما ينطوي على خسارة اقتصادية مؤكدة، حيث يتباعد الدخل القومي المتحقق Actual - GNP، عن الدخل القومي الممكن تحقيقه Potential - GNP. وقد سبق أن عرضنا في المدخل التمهيدي لهذا الكتاب، بعض التقديرات عن حجم الدخل المفقود الذي خسرته بعض البلدان الصناعية، نتيجة لتزايد معدلات البطالة فيها، الأمر الذي يشير، صراحة، إلى أن البطالة تنطوي دائما على ضياعات اقتصادية وعدم كفاءة في استخدام الموارد. ويمكن تأكيد ذلك بالإشارة، مرة أخرى، إلى قانون أوكن Okun's Law، والذي ينص على أن تخفيض معدل البطالة بنسبة 1٪ كفيل بأن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي بنسبة 2٪[19]. وعليه، لا يمكن الدفاع عن البطالة المتزايدة باعتبارها ثمنا يُدفع، لقاء تغيرات ديناميكية مواتية أو لتحسن مستوى الإنتاجية. فقد كان ارتفاع معدل البطالة، كما هو واضح من مجمل تاريخ الركود، مقترنا دائما بحالات من الكساد، والتدهور الاقتصادي، وانخفاض مستوى المعيشة والبؤس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا انتقلنا الآن إلى صلب فكرة معدل البطالة الطبيعي، فمن الواضح أن له علاقة بالأجل الطويل. كما أنه غير ثابت، فهو يتغير من فترة طويلة لأخرى بحسب تغيير العوامل التي تؤثر فيه. والذين استندوا إلى هذه الفكرة لتبرير معدلات البطالة المرتفعة في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، اعتمدوا، في الحقيقة، على منحنى فيليبس في الأجل الطويل والذي يأخذ شكلا رأسيا، دلالة على أنه مهما تغيرت معدلات التضخم، فلن ينخفض

معدل البطالة دون مستوى معين. ومن هنا فالسؤال الذي يبحث عن إجابة شافية هو: ما مدى العمق الزمني لهذا «الأجل الطويل»؟ وهو الأجل الذي يجب أن يمضي لتتكيف في خلاله المتغيرات الاقتصادية مع الصدمات التي حدثت. وهنا لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين. فهناك من يرى أن تلك الفترة هي خمس سنوات، وهناك من يعتقد أنها عشر سنوات. وفي جميع الأحوال يختلف طول «الأجل الطويل»، من اقتصاد قومي إلى اقتصاد قومي آخر، بسبب اختلاف الظروف والعوامل التي تؤثر في هذا المعدل، وخاصة ظروف سوق العمل.

على أن أخطر الانتقادات التي توجه إلى نظرية ارتفاع المعدل الطبيعي للبطالة، هو أن تلك النظرية تسكت تماما عن الكلام حول البطالة الدورية أو الإجبارية، التي تتعرض لها من حين لآخر الاقتصادات الرأسمالية. فكل من كتب في هذه النظرية اختزل كل مشكلة البطالة في كونها ظاهرة احتكاكية أو هيكلية، وتغاضى تماما عن البطالة الدورية، وهي البطالة التي تمثل لب القضية. فحتى مع التسليم، جدلا، بأن معدل البطالة الطبيعي قد ارتفع، فإن المشكلة تظل أيضا من غير تفسير، وتدعو للانزعاج حقا، بسبب زيادة معدل البطالة المتحقق على معدل البطالة الطبيعي، وبفارق كبير. فقد رأينا سابقا، على سبيل المثال، أنه في بريطانيا بلغ معدل البطالة الفعلي 1 , 11٪ من قوة العمل في الفترة 81 ـ 1987، بينما قدر معدل البطالة الطبيعي بنسبة 6 , 6٪ خلال نفس الفترة. ولهذا لا يمكن التعويل على ارتفاع معدل البطالة الطبيعي بوصفه مفسرا لتفاقم أزمة البطالة في الاقتصاد البريطاني. من هنا يرى بعض الاقتصاديين أن لب الأزمة في بريطانيا، يكمن فيما يعانيه الاقتصاد البريطاني من بطالة كينزية، أي بطالة دورية، تعود إلى نقص الطلب الفعال Insufficient Demand[20].

كذلك يلاحظ، أن العوامل التي ساقها أنصار هذه النظر ية مبررا لارتفاع معدل البطالة الطبيعي، هي عوامل تفتقر إلى القوة التفسيرية لهذا الارتفاع. فلو أخذنا على سبيل المثال، ما ذكره أنصار هذه النظرية حول أثر قوة نقابات العمال في زيادة الأجور، وانعكاس ذلك في تثبيط طلب رجال الأعمال على العمالة، مما يكون له، من ثم، تأثير في معدل البطالة، خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، فسوف نجد أن التبرير محل نظر في ظل

ما هو معروف من اتجاه حجم العضوية بنقابات العمال unionization نحو التدهور، خلال هذه الفترة التي تفاقمت فيها أزمة البطالة في كثير من البلدان الصناعية. فالبيانات الإحصائية تشير إلى أن الاشتراك في عضوية النقابات في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تدهور على نحو دراماتيكي في ربع القرن الماضي. ففي عام 1962 كان ما يعادل 30,4٪ من المشتغلين غير الزراعيين أعضاء في النقابات العمالية والمهنية. أما في عام 1984 فقد انخفضت النسبة إلى 17,4٪. وفي عام 1992 تتدهور النسبة إلى 12,7٪[21]. أما في بريطانيا فإن تدهور نسب المشاركة في عضوية النقابات كان بالغا أيضا، ولكنه أقل حدة من الحالة الأمريكية. ففي عام 1978 كان 53٪ من إجمالي القوة العاملة أعضاء في النقابات. وفي عام 1986 تنخفض نسبة المشاركة إلى 43٪، ثم يستمر التدهور، فتصل النسبة إلى 37,7٪ في عام 1991[22]. ونفس الشيء يمكن ذكره بالنسبة لكثير من الدول الأوروبية واليابان ـ انظر الشكل رقم (13 ـ 3). فهل يمكن بعد هذه الحقيقة، الادعاء بأن قوة نقابات العمال قد أسهمت في تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول؟

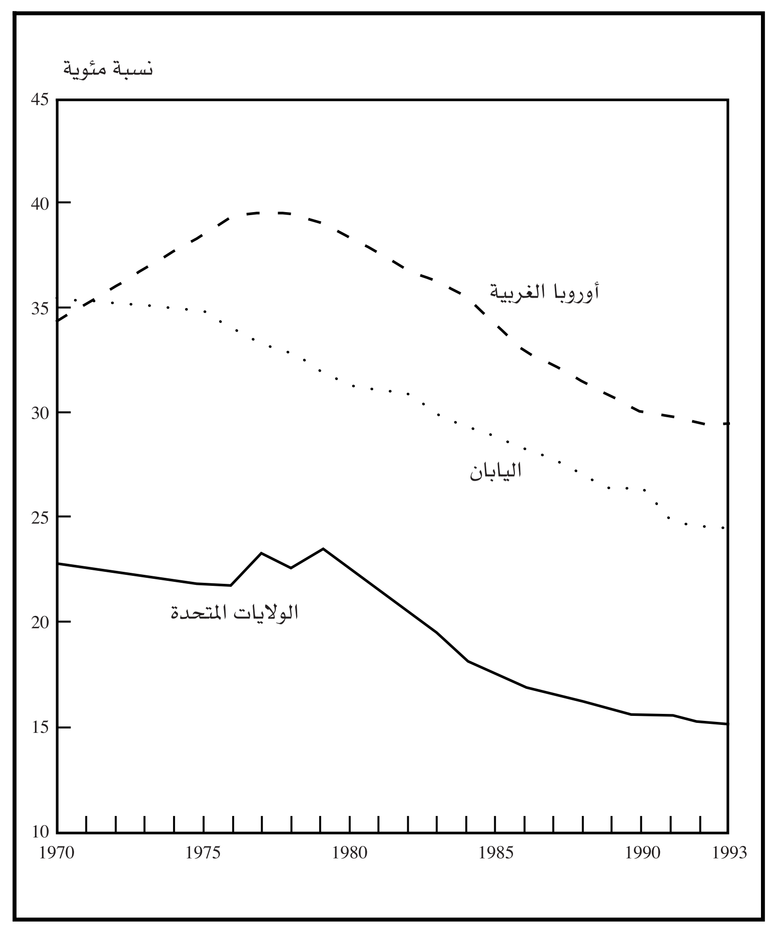
كما أشار أنصار هذه النظرية، وعلى نحو ما رأينا آنفا، إلى تأثير سياسات دولة الرفاه وإعانات البطالة، باعتبارها سياسات ساهمت في ارتفاع معدل البطالة الطبيعي من خلال ما أشاعته من كسل بين صفوف العمال المتعطلين وتراخيهم في البحث عن فرص العمل[23]. والسؤال الذي يبرز الآن هو: لماذا لم يظهر أثر هذه السياسات في الفترة التي شهدت فيها معظم البلدان الصناعية الرأسمالية نموا مزدهرا (1945 ـ 1970)، وتمتعت فيها بمعدلات بطالة وتضخم منخفضة، برغم أن حجم الموارد المالية التي ذهبت إلى مشروعات الضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة كانت آنذاك في تزايد مستمر، ناهيك عن تزايد عدد من استفاد منها؟

ومهما يكن من أمر...

فإن التأمل في منطق نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، يقودنا إلى استنتاج جوهر السياسة الاقتصادية التي ينطوي عليها هذا المنطق، وهي أن هناك حدا أدنى من البطالة لابد من قبوله في الأجل الطويل (معدل البطالة الطبيعي)، وأنه إذا شاء صانعو السياسة الاقتصادية أن يخفضوا

شكل رقم (3-13)

تطور عضوية النقابات كنسبة من القوى العاملة في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية للفترة 1970-1993



ملاحظة: تشمل أوروبا الغربية ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة.

مصدر الرسم: الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العام 1995، جنيف، الطبعة العربية، ص 422.

معدل البطالة السائد، إلى مستوى يقل عن مستوى معدل البطالة الطبيعي في الأجل الطويل، فإن ذلك سيعرض البلد لضغوط تضخمية نابعة من تفاعل لولب الأجور والأسعار Wage - Price Spiral. وبذلك نعود، مرة أخرى، إلى المعضلة التقليدية التي يثيرها منحنى فيليبس، وهي مقايضة معدل البطالة بمعدل التضخم، أو بالنقيض.

وخلاصة ما سبق، أن أنصار نظرية معدل البطالة الطبيعي، يعتقدون أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل البطالة دون هذا المعدل، سوف تقترن بتسريع معدل التضخم. وهذا يعني، أنه لن يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود. ويترتب على ذلك، أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي، يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي.

الهوامش والمراجع

(1) انظر في ذلك :

Paul A. Samuelson and William Nordhaus; Economics, op. cit., p. 610.

(2) نفس المصدر السابق، ص 612.

(3) يشير سامولسون ونورد هاوس في هذا السياق، إلى أنه في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل العمال الشباب والمراهقون الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة حوالي ثلث عدد المتعطلين. انظر نفس المصدر، ص 617.

(4) انظر هذه التقديرات عند :

Fredrick Strobel: "Britain Goes Down the Path of Income Inequality", in: Challenge, The Magazin of Economic Affairs, November / December 1995, p. 36.

(5) انظر المصدر السابق، ص 36.

(6) انظر لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة :

Robert E. Hall: "Why is the Unemployment Rate so High at Full Employment?" Brookings Papers on Economic Activity, No.3, 1970; Daniel S. Hamermesh: "Jobless Pay and the Economy, John Hopkins University Press, Baltimore MD, 1977; and see also: Martin S. Feldstein: "The Economics of the New Unemployment", in: Public Interest, No.33 (Fall 1963) and: Lowering the Permanent Rate of Unemployment", a study prepared for the use of the joint Economic committee, Congress of United States, Washington D.C., Government Printing Office.

(7) مشار إلى ذلك عند سامولسون ونوردهاوس، المصدر السابق الذكر، ص 612.

(8) انظر في ذلك :

Milton Friedman: "The Role of Monetary Policy", in: American Economic Review, March 1968, p. 1-17.

(9) مصدر هذا الرسم :

David Begg, Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch: Economics, Fourth Edition, op. cit. p. 473.

(10) انظر نفس المصدر السابق، ص 475.

(11) راجع في ذلك : البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم 1995، الطبعة العربية، يونيو 1995، ص 115.

(12) راجع في ذلك :

David Begg, Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch: Economics, op.cit., p.475

(13) راجع: مايكل أبدجمان - الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر - الرياض 1988، ص 343.

(14) يذكر تقرير البنك الدولي المذكور في الهامش (11) أعلاه: «يرى المعارضون أن الحد الأدني للأجور يجعل الأمور أكثر سوءا بالنسبة للعمال الفقراء بزيادته لتكاليف الإنتاج في القطاع

الرسمي وتقليل فرص العمل فيه. وعندئذ يضطر مزيد من العمال إلى البحث عن وظائف في القطاع غير الرسمي غير المنظم، مما يدفع أجور الفقراء العاملين للهبوط» ـ انظر ص 106 من تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 1995.

(15) انظر في ذلك :

Robert J. Gordon: "Understanding Inflation in 1980's", Brookings Papers on Economic Activity, 1985.

(16) راجع: بول سامولسون ووليم نورد هاوس، مصدر سبق ذكره، ص 611.

(17) نفس المصدر السابق، ص 610 و 611.

(18) انظر في ذلك :

Milton Friedman: "Inflation and Unemployment", in: Journal of Political Economy, Vol. 85, No. 3, June 1977, p. 459.

(19) أشارت الأبحاث التي قام بها ج. جوردون J. Gordon إلى أن انخفاض البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1٪ في أوائل السبعينيات كان من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 3, 2٪ و 5, 2٪ ـ انظر :

Robert J. Gordon: "Recent Developments in the Theory of Inflation and Unemployment", in: Journal of Monetary Economics, 2/1976.

(20) راجع، مثلا :

David Begg, Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch: Economics, op. cit, p. 475.

(21) انظر هذه النسب عند :

Fredrick Strobel, "Britain Goes Down the Path of Income Inequality...", op.cit., p. 36.

(22) نفس المصدر السابق، ص 37.

(23) إن الأسباب التي ساقها الاقتصاديون لتفسير ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة ـ وعلى نحو ما بينا في المتن ـ قد دفعت بالاقتصادي ڤولفلسبرجر A. Wolfelsperger لأن يقول ساخرا : لن نبالغ في القول، بطريقة معينة، حينما نعلن «أن ازدياد البطالة هو البرهان على نجاح الرأسمالية». مشار إلى ذلك عند: دانييل أرنولد ـ تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1992 ـ ص 232.

١٤ التفسير التكنولوجي للبطالة كوندراتيف وشومبيتر

في عام 1925 ظهرت للاقتصادي الروسي نيقولاي كوندراتيف[1] N. Kondratieff، دراسة مهمة عن الموجات الاقتصادية طويلة الأجل[2]. وفي هذه الدراسة أشار كوندراتيف إلى أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعية وأخرى انخفاضية تتراوح مدتها ما بين 50 و60 عاما. وقد حدد كوندراتيف هذه الموجات الكبرى طويلة الأجل فيما بين نهاية القرن الثامن عشر وحتى كتابة دراسته في العشرينيات من هذا القرن، في ثلاث موجات هي: الأولى، بدأت فيها الموجة الارتفاعية من 1780/ 1790 حتى 1810/ 1817، والفترة الانخفاضية من 1810/ 1817 حتى 1844/ 1875. أما الموجة الثانية، فقد كانت فيها الفترة الارتفاعية من 1844/ 1851 حتى 1870/ 1875، والفترة الانخفاضية من 1870/ 1875 حتى 1890/ 1896. أما الموجة الثالثة، فقد امتدت فترتها الارتفاعية من 1890/ 1896 حتى 1914/ 1920. أما فترتها الانخفاضية فقد بدأت من 1914/1920، ولم يحدد كوندراتيف، بالطبع، نهاية لها، لأنها كانت لم

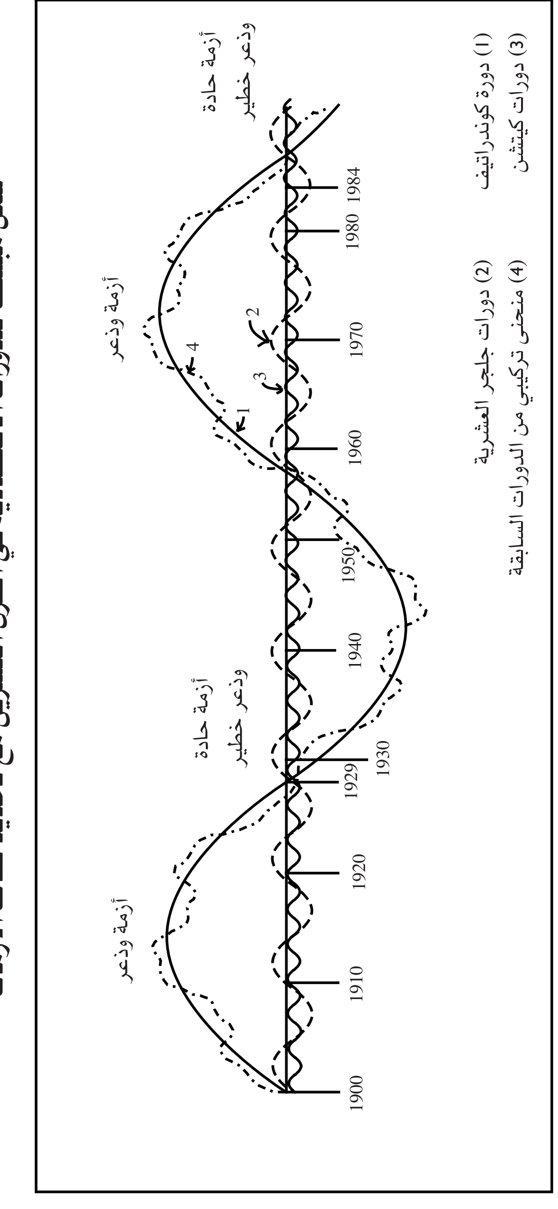
تزل مستمرة أثناء حياته.

وقد لاحظ كوندراتيف في هذه الموجات الطويلة الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وهبوطها إبان مراحل الانتعاش والركود، وإن كان التغير الذي يطرأ على هذه المتغيرات في هذه المراحل يأخذ شكلا نسبيا وليس مطلقا، كما هو الحال في الدورات العشرية التي اكتشفها كليمنت چاجلر(3) C. Juglar، أو في الدورات متوسطة الأجل (دورات كيتشن Kitchin) التي تتراوح مدتها في المتوسط في حدود 3 سنوات(4). وهناك بالطبع تداخل وتفاعل فيما بين هذه الأنواع الثلاثة من الدورات. فالدورة العشرية لجاجلر يُفترض أن يحدث فيها ثلاث دورات من دورات كيتشن. كما يفترض أن دورات كوندراتيف تشتمل على خمس أو ست دورات من دورات جاجلر، وعلى 18 أو 19 دورة من دورات كيتشن (انظر، على سبيل الإيضاح، الشكل رقم «14 ـ 1» الذي يبين هذه الدورات كما حدثت في القرن العشرين وتحديدا خلال الفترة من 1900 وحتى 1984).

ومنذ أن ظهرت دراسة كوندراتيف حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين، لتفسير هذا النوع من الدورات طويلة الأجل. فمنهم من عزا هذه الدورات إلى آثار الحروب الطويلة، ومنهم من أرجعها إلى التغيرات التي تحدث في حجم إنتاج الذهب، أو إلى اكتشاف بلاد وموارد جديدة... إلى آخره. بل إن البعض أشار في خضم هذا النقاش إلى أن هذه الدورات طويلة الأجل يصعب إدراكها إحصائيا، وربما كانت هناك صعوبة في اعتبارها دورات اقتصادية حقيقية، خاصة أن «المشاهدات الإحصائية» عنها غير كافية، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير جوزيف شومبيتر Joseph A. Schumpeter (1883 ـ 1950) هذا الجدل، عندما أشار في كتاب معروف له صدر عام 1939 تحت عنوان «الدورات الاقتصادية»(5)، أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنا بحدوث تغيير هيكلي في البلدان الصناعية الرأسمالية، ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض صناعات وقطاعات أخرى للانهيار، وعلى النحو الذي يعيد تشكيل بنيان الإنتاج القومي(6). وقد لاحظ أنه بالنسبة لدورة كوندراتيف الأولى، حدثت الثورة الصناعية الأولى وما جاء في ركابها من مخترعات وابتكارات في مجال عدد من الصناعات المهمة،

شكل رقم (14-1)

شكل مبسط للدورات الاقتصادية في القرن العشرين مع تحديد نقاط الأزمات



Source: Robert Bekman, The Downwave-Surviving the Second Great Depression (London, Sydney: Pan Books, 1983), p. 87.

مثل صناعات المنسوجات القطنية، والحديد، والفحم. أما الدورة الثانية طويلة الأجل، فقد ارتبطت بظهور السكك الحديدية وانتشارها في كثير من دول العالم خلال الفترة 1850 ـ 1870، بينما ارتبطت الدورة الثالثة بظهور صناعة السيارات، والأجهزة الكهربائية والراديو في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى (انتهت هذه الموجة ـ تقريبا ـ عند مشارف الخمسينيات من القرن العشرين، لتبدأ من جديد، كما يرى فريمان C. Freeman دورة جديدة)[7].

ومهما يكن من أمر، فقد كان لشومبيتر إسهام واضح في نظرية الدورة الاقتصادية، وما يحدث في مراحلها المختلفة من تغيرات في الناتج والدخل والتوظف والهيكل الاقتصادي، حيث قدم تحليلا يعتمد في الأساس على الابتكارات والمخترعات التكنولوجية. لكن أفكاره في هذا الخصوص لا تقدم لنا نظرية في الحتمية التكنولوجية. فتحليله يتسع لأكثر من عامل ومتغير. كما أن تحليله لا يتم في فراغ اجتماعي، حيث أعطى العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والنظمية أهمية خاصة. والحياة الاقتصادية عنده «تسير في محيط اجتماعي وطبيعي قابل للتبديل»[8]. وكما سنرى، فإن تحليله سيؤول في النهاية إلى طرح نظرية في النمو الاقتصادي ومآل الرأسمالية.

وقبل أن نعرض وجهة نظر شومبيتر، نرى من الضروري، بادئ ذي بدء، أن نشير إلى أربع ةمنطلقات أساسية اعتمد عليها في تحليله، وهي كما يلي[9]:

هناك، أولا، الأهمية الخاصة التي يحتلها المنظم Entrepeneur في تحليله. فهو الفرد المغامر الذي يقيم المشروعات، والذي يمتلك الشجاعة والنظرة بعيدة المدى وحب التجديد والمغامرة. إنه ليس مجرد إنسان عادي، وإنما نوعية خاصة من البشر التي قام التطور الاقتصادي والاجتماعي على جهودها. فالمنظم يقوم بحشد الموارد، ويؤلف بين عوامل الإنتاج، ويجدد في إنتاجه إما من خلال تقديم سلع جديدة، أو مواد خام جديدة، أو طرائق إنتاجية مستحدثة، أو فتح أسواق حديثة، أو تغيير طريقة التنظيم الصناعي. إنه شخص مبدع يزيد من كفاءة الموارد المستخدمة. وهنا يفرق شومبيتر بين الرأسمالي والمنظم. فالرأسمالي هو الشخص الذي يقدم رؤوس الأموال

اللازمة لتنفيذ المشروع، بينما المنظم يديرها. وليس شرطا أن يكون الاثنان شخصا واحدا. كما شدد شومبيتر على أن الرأسمالية نظام عقلاني، يقوم على الحساب المنطقي، وأن ميزة المنظم أنه قادر على اتخاذ القرارات المستندة إلى هذه العقلانية، رغم المخاطر التي تكتنفها.

وهناك ثانيا، نقطة الخلاف الجوهرية التي أثارها شومبيتر مع الكلاسيك ومع النيوكلاسيك، حول موضوع الأرباح غير العادية (الاحتكارية). فقد نظر هؤلاء الاقتصاديون إلى تلك الأرباح على أنها تمثل انحرافا في طريقة عمل السوق، وخروجا على المنافسة الحرة، وقد تعبر عن ممارسات احتكارية، وأن الوضع الطبيعي هو سيادة الأرباح العادية. أما عند شومبيتر فإن لهذه الأرباح غير العادية دورا مهما، لأنها محفزة للمنظم على إقامة المشروعات وتطويرها ولكي يبدع. ونظر إليها على أنها عائد للمغامرة والابتكار وإن كان يرى أنه عبر الزمن، سرعان ما تختفي هذه الأرباح تحت تأثير المنافسين الذين يدخلون ساحة التقليد والإنتاج. وعند شومبيتر، تتبع أهمية المنافسة ليس في مجال السعر؛ ولكن في مجال السلع الجديدة. كما أنه يعتقد أن الربح ليس هو وحده الدافع المحرك للمنظم، فبجانب هذا العامل، هناك الرغبة في خلق مملكة خاصة به، وحب التنافس، والرغبة في الانتصار، والتمتع بالابتكار والخلق والتجديد. كذلك اختلف شومبيتر مع النيوكلاسيك حول دور ما يُسمى بسيادة المستهلك، حيث إنه قلل من أهمية هذا الدور، وفي ظنه أن عمليات التجديد والتحديث في السلع والخدمات المعروضة بالسوق، هي في النهاية من صنع المنظم ودوره الحيوي في التنمية.

وهناك، ثالثا، تفرقته بين طبيعة الاختراع Invention والابتكار innovation. فالمصطلح الأول يشير إلى إنجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرائق الإنتاج. أما المصطلح الثاني، فيشير إلى جمهور المنظمين في استخدام المخترعات في الإنتاج التجاري في شكل سلع جديدة بغرض تحقيق الربح. وبينما يتسم الاختراع بأنه نشاط متسق وتراكمي ومستمر عبر الزمن، تتسم عملية الإبداع بأنها طفرية ولا تنساب في الزمن بشكل متسق ومتساو. وعموما فقد نظر شومبيتر إلى الابتكار على أنه مصدر الرخاء والتجديد والحيوية في النظام الرأسمالي، وأن

الدورات الاقتصادية هي نتيجة للتقدم الاقتصادي، وما الأزمات التي حدث فيها سوى نوع من التدمير الخلاق Creative، الذي يقضي على القديم المتآكل في سبيل الجديد الواعد.

وهناك، رابعا، أهمية الائتمان المصرفي في تحليل شومبيتر. فعلى خلاف الكلاسيك والنيوكلاسيك الذين اعتبروا الادخار الحقيقي هو مصدر تمويل الاستثمارات، إلا أن المنظم يستطيع عند شومبيتر أن يحصل على الادخار، من خلال الائتمان الذي يخلقه الجهاز المصرفي، مما يعني أن الاستثمار يمكن أن يزيد بسرعة من خلال اقتراض المستثمرين من البنوك. وإذا كان التوظف الكامل يسود الاقتصاد القومي، فإن زيادة نشاط المنظمين عن طريق الاقتراض سوف تؤدي إلى زيادة أسعار عوامل الإنتاج. وإذا كانت هذه العوامل مستغرقة في إنتاج السلع الاستهلاكية، فلن يمكن جذبها لقطاع الاستثمار الجديد إلا عن طريق زيادة الدخول الممنوحة لها، حتى تترك قطاع الصناعات الاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض إنتاج هذا النوع من السلع. وبذلك يجبر المجتمع على تكوين ادخار إجباري يمول حركة التوسع الاستثماري.

في ضوء هذه المنطلقات الأساسية التي اعتمد عليها شومبيتر، يمكننا الآن أن نعرض وجهة نظره في الدورة الاقتصادية وآليات حدوثها وتفسيره للبطالة.

والآن...

افترض أن الاقتصاد القومي في حالة توازن مستقر وأنه يعمل عند مستوى التوظف الكامل، أو عند مستوى أقرب للتوظف الكامل، وأن هناك ثباتا في حجم العمالة ورأس المال وحجم الموارد والطرائق الفنية للإنتاج. بيد أنه لاحت لبعض المنظمين فرص للابتكار المربح، بمعنى أنهم سوف يحولون بعض المخترعات إلى مجال الإنتاج السلعي بغرض تحقيق أرباح مرتفعة. لاشك في أن ذلك سوف يحتاج إلى القيام ببعض التجديدات التي يلزمها توافر موارد مالية لتمويلها. وهنا سوف يقترض المنظمون من البنوك. وإذا نجح هؤلاء المبتكرون في إنتاج سلع جديدة مفيدة، فسوف يحققون من وراء ذلك أرباحا مرتفعة، مما يدفع منظمين آخرين لتقليدهم والدخول إلى حلبة الإنتاج، مما يعني أن الاستثمار الأولي قد جر في ركابه استثمارا

تابعا. وكلما نجح هؤلاء، أغروا عددا آخر للإقدام على إنتاج نفس هذه السلع. وهكذا تسري موجة من التغيير والانتعاش بسبب هذا الابتكار الذي عادة ما تكون له آثار تكاملية للأمام وللخلف، ومن ثم يقود إلى إنتاج سلسلة عديدة من السلع والخدمات[15]. وعموما، فسوف يتزايد الاستثمار والإنفاق الكلي، ويتجه الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع، وسوف تنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها في ظل هذا المناخ المنتعش اقتصاديا. وسوف ترتفع أسعار السلع الاستثمارية بسبب عدم مرونة عرضها في الأجل القصير، وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية بعد أن غادر إنتاجها قدر ما من عناصر الإنتاج، التي جذبتها الدخول المرتفعة في صناعة السلع الاستثمارية بعد ظهور السلع الجديدة. كذلك سيباشر الائتمان المصرفي الإضافي تأثيره في مجال دفع المستوى العام للأسعار لأعلى.

على أنه في ظل هذا المناخ الذي خلقته المبتكرات الجديدة، تحدث على النقيض من ذلك عملية تدمير خلاقة صعبة. إذ سيضطر المنتجون القدامى لتغيير منتجاتهم بعد أن يكون الطلب عليها - وكذلك أسعارها - قد انخفض، وسعيهم لمجاراة الوضع الجديد بإدخال هذه التكنولوجيا الحديثة، إلى مؤسساتهم بعد أن يكونوا مهددين بفقدان سوقهم بفعل منافسة المنتجات الجديدة، أو تحت تأثير الأسعار المنخفضة التي نجمت عن هذه التكنولوجيا. وقد تضطر بعض المشروعات القديمة إلى الإغلاق والإفلاس، فتحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون بها. وفي هذا الصدد يقول شومبيتر: «... وفي الوقت الذي تحدث فيه كل هذه الأشياء وتستكمل نتائجها التي تأخذ في الظهور، تبدو أمامنا عملية إزالة العناصر القديمة البالية من البنيان الصناعي، ومن «الأزمة الاقتصادية» الخانقة. ومن هنا يتبين وجود فترات تطول، يقع فيها ارتفاع الأسعار وهبوطها، وارتفاع معدل الفائدة وانخفاضه، وارتفاع أرقام البطالة وهبوطها، وهي ظاهرة تشمل أجزاء الجهاز الذي يدير هذه العملية من التجديد المستمر، لحيوية الجهاز الإنتاجي وعمله»[11]. وهكذا، فإنه في الوقت الذي خلق فيه الابتكار الجديد موجة من الانتعاش لبعض القطاعات، خلق في نفس الوقت، موجة من الانكماش والركود والبطالة لقطاعات أخرى. ولسوف تمضي فترة عصيبة حتى يمكن إعادة التوازن المفقود والتكيف مع بنيان الإنتاج القومي الجديد.

وإن عاجلا أو آجلا فسوف ينتهي الانتعاش الذي خلقته الابتكارات الجديدة. فسوف يزدحم السوق بالسلع الجديدة، وخاصة بعد إتمام الاستثمارات الإضافية. وتبدأ الأسعار في الانخفاض، وهو الأمر الذي يقلل من عدد المنظمين الجدد الذين يدخلون ساحات التقليد والإنتاج، لأن معدلات الربح بدأت تهبط، في الوقت الذي تكون فيه الأجور والتكاليف لم تزل مرتفعة. وهنا ينخفض الاستثمار لعدم ملاءمة البيئة الاقتصادية. ويبدأ المستثمرون في سداد ديونهم للجهاز المصرفي، مما يخلق آثارا انكماشية أخرى، تعمق من حدة الأزمة.

وتبدأ مرحلة الركود بسماتها المعروفة، حيث تمعن الأسعار في الانخفاض، وتتدهور الأجور والدخول والأرباح، وترتفع معدلات البطالة، وتكثر حالات إغلاق وتصفية المؤسسات، ويخرج عدد من المنظمين من ساحات الإنتاج والاستثمار. وتحدث عملية تراكمية في الاتجاه الهابط للنشاط الاقتصادي، إلى أن تتم استعادة التوازن الاقتصادي ويصبح الحساب الاقتصادي ممكنا بعد أن تهدأ موجة التدمير الخلاق، لتبدأ من جديد عوامل الانتعاش في الظهور، بإدخال مبتكرات جديدة في مجال الإنتاج، لتحدث دورة اقتصادية أخرى... وهكذا دواليك.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى نقطة مهمة أولاها شومبيتر عناية خاصة في تحليله، وهي أن التوازن الجديد حينما يحدث، فإنه يتحقق عند مستويات أعلى من الدخل مقارنة بالوضع القديم. فالناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي والدخل الشخصي الحقيقي ترتفع في كل دورة جديدة. ولا يعتقد شومبيتر أن هناك صراعا يحدث في عملية التوزيع، في غمار عملية النمو الاقتصادي والتغير الدوري للنشاط الاقتصادي. فكل أصحاب عوامل الإنتاج - وخاصة العمال - يستفيدون بشكل عام. كذلك يلاحظ الباحث المدقق أن شومبيتر لم يعط مشكلة البطالة أهمية كبيرة في تحليله للدورات. بل إنه يعتقد، خلافا لعدد كبير من الاقتصاديين، أنها مشكلة هينة ومؤقتة. ويقول في هذا الخصوص: « أنا لا أعتقد أن ثمة اتجاها إلى استمرار الزيادة المئوية في نسبة البطالة على المدى البعيد... فالبطالة غير العادية من مظاهر فترات التكيف التي تعقب عادة «مرحلة الازدهار»... إن هذه الظاهرة حتى الآن موقوتة بصورة رئيسية »[12]. ويضيف : « إنني أرى

أن المأساة لا تكمن في البطالة كبطالة، وإنما في استحالة تأمين الموارد الكافية للإنفاق على العاطلين، دون الإضرار بأوضاع التطور الاقتصادي المقبل »[13].

وعموما؛ فإنه على الرغم من أن شومبيتر كان يرى في الدورة الاقتصادية مظهرا من مظاهر الحيوية والتجدد للنظام الرأسمالي، لأن كل دورة تحدث تأتي ومعها مبتكرات جديدة، مما يعني أن الرأسمالية في عملية تصاعد إنمائي مستمر، إلا أنه - وهنا مثار الدهشة - توصل في آخر أعماله الفكرية[14] إلى أن الرأسمالية مآلها إلى الاختفاء، وأن اختفاءها لن يرجع إلى العوامل الاقتصادية، بل إلى العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تخلق لها عبر الزمن موجة متزايدة من العداء، وهو الأمر الذي سيمهد الطريق لظهور الاشتراكية. ومن دون الدخول في التفصيلات الكثيرة التي ذكرها شومبيتر لتبرير هذه النتيجة، سنكتفي هنا بذكر أهم عوامل تدمير الرأسمالية لنفسها التي أولاها أهمية خاصة، وهي :

1 - اختفاء فرص الاستثمار تدريجيا، بسبب التشبع، وانخفاض معدل نمو السكان، وعدم اكتشاف أراض جديدة، وإن ما يتبقى من فرص للاستثمار هو أكثر صلاحية للمشروعات العامة منها للمشروعات الخاصة (الصحة العامة، تجميل المدن، أرصفة الموانئ...)[15].

2 - اختفاء طبقة المنظمين عبر الزمن بالمعنى التقليدي الذي أضفاه شومبيتر على هذه الطبقة العصامية الجسورة التي جُبل أفرادها على حب المغامرة والتجريب والابتكار، لأن التطور أحل محلهم طبقة إدارية بيروقراطية، تعمل بشكل روتيني ومهني محض في مجالات الإنتاج والتسويق والتمويل. وبذلك اختفى قادة الصناعة والتحديث في ظل الرأسمالية المعاصرة[16].

3 - أنه مع زيادة تركز رأس المال وكبر حجم المشروعات، فقدت الرأسمالية الإطار التنظيمي الذي قامت عليه، حيث فقدت الملكية الخاصة وحرية التعاقد تلك الفاعلية التي كانت لها في الماضي، أمام زحف حملة الأسهم وطبقة الموظفين المحترفين[17].

4 - تداعي وتدهور الفئات الاجتماعية التي كانت تحمي الرأسمالية في المجال السياسي.

5 - ظهور أعمال عدائية ضد النظام الرأسمالي، يقوم بها العمال

والمثقفون (خاصة هؤلاء الذين لا توجد لهم فرص للتوظف). ويذكر شومبيتر، أن طبيعة النظام الرأسمالي وما يقوم عليه من معقولية وحرية، هي التي تعطي المثقفين حرية ووسائل أكبر لأداء هذه الأعمال[18].

6 ـ انحلال الروابط الأسرية البرجوازية[19].

وهكذا يتضح أن شومبيتر قد توصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها ماركس، ولكن عبر مسارات تحليلية مختلفة، وهي أن النظام الرأسمالي سيعمل على تدمير نفسه، ممهدا بذلك الطريق إلى الاشتراكية[20].

وعلى أي حال، لقد أثار شومبيتر بتحليله السابق موجة واسعة من المناقشات، نظرا لوجاهة حججه وقوتها، ولأنه أيضا أستاذ مرموق في جامعة هارفارد. ويقول البعض إن أفكار شومبيتر حول الدورة الاقتصادية ومآل النظام الرأسمالي كانت ضحية منافسة النظرية العامة لكينز[21]. فلم تكد تظهر النظرية العامة في عام 1936، حتى وضعت ما عداها من مذاهب وأفكار في الظل، وخاصة في حقبة الأربعينيات والخمسينيات[22].

على أنه مع طول الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها الرأسمالية منذ بداية حقبة السبعينيات من قرننا الحالي، لوحظ أن ثمة عودة إلى كوندراتيف، ومن ثم عودة، بشكل آخر، إلى أفكار شومبيتر[23]. فقد رأى بعض الاقتصاديين أن ما تشهده الرأسمالية من أزمة راهنة طويلة، إن هي، في الحقيقة، إلا دورة كوندراتيفية طويلة الأجل. وهنا أعيدت بقوة، مرة أخرى، أفكار شومبيتر. فالاقتصادي الألماني جيرهارد مونش Gerhard Mensch، قياسا على ما ذهب إليه شومبيتر، يقول: «يمكننا القول، بقدر كبير من التأكيد، إن المخترعات الجديدة سوف تنهي حالة الكساد»[24].

ورغم أن الدورة الحالية تختلف عن الدورات السابقة طويلة الأجل فيما تتسم به من بطالة وتضخم في آن واحد، وبتعاظم العولمة Globalization، وباختلاف أطر العلاقات النقدية الدولية، مما يجعلها بالتالي ذات سمات خاصة، اقتصادية واجتماعية ودولية؛ رغم ذلك يعتقد عدد من الاقتصاديين بأن المخترعات الحديثة التي قدمت العديد من المبتكرات، وخاصة في مجال الكومبيوتر ونظم المعلومات والهندسة الوراثية وأنظمة الاتصالات الفضائية وإحلال المواد؛ ورغم أن تأثيراتها سلبية في كثير من الأحيان على العمالة، إلا أنها ستوفر في المستقبل فرصا كافية للعمل لهؤلاء الذين فقدوا

وظائفهم حاليا[25]. وإن البطالة التكنولوجية هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي[26]. ويضيف هؤلاء أن تطور الرأسمالية المبكر كان يشير دوما إلى الأثر السلبي للتكنولوجيا الجديدة في عنصر العمل[27]، وأن هذا الأثر سرعان ما كان يختفي بعد أن تبدأ موجة الانتعاش التي تخلقها هذه التكنولوجيا[28]. كما قام عدد من الباحثين بالرد على الاتجاه الذي يرى، أن التكنولوجيا الحديثة سوف تؤدي إلى خلق بطالة مستمرة بين العمال، من خلال طرح فكرة آليات التعويض التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة. والمقصود بذلك، أن النظام، وهو يخوض غمار التحول إلى التكنولوجيا الجديدة، قادر على «نشر منافع التغيير التكنولوجي بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة، تحل محل الوظائف التي تكون قد فقدت»[29]. ومن أهم آليات التعويض التي يشيرون إليها، وتخفف من حدة تأثير التكنولوجيا في البطالة، ما يلي[30]:

1 ـ أن المبتكرات الجديدة غالبا ما تؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة من السلع، ومن ثم تخفض من سعرها، مما يشجع على زيادة الطلب والكمية المبيعة والمنتجة، وعلى النحو الذي يخلق فرصا لزيادة العمالة داخل الصناعة أو القطاع الذي حدثت به البطالة نتيجة لتطبيق التكنولوجيا الجديدة.

2 ـ أن المبتكرات الحديثة تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، مما يعني ارتفاعا في دخول الناس، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة طلبهم على هذه السلع وغيرها من السلع (وهو ما يعرف بأثر بيجو)، مما يخلق حافزا لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.

3 ـ كذلك يشير أنصار فكرة آليات التعويض إلى أن الحكومات في البلدان الصناعية الرأسمالية، أصبحت تقدم إعانات مالية وبرامج اجتماعية لهؤلاء الذين يفقدون وظائفهم.

والدلالة النظرية لفكرة آليات التعويض، هي أن مكاسب الإنتاجية Productivity Gains التي تنجم عن التكنولوجيا، سوف تتوزع على نحو يستفيد منه الجميع (كما كان يقول شومبيتر)، ولا يقتصر توزيعها على نخبة قليلة من الأفراد وبحيث يستفيد منها العمال والموظفون، قياسا على ما كان يحدث في أعقاب كل تقدم تكنولوجي، حيث كان هذا التقدم يقود إلى نمو

في الإنتاجية يسمح بنمو مواز في الأجور والعمالة، وزيادة نصيب الأجور في الدخل القومي بشكل عام.

لكن المشكلة العويصة التي تمخضت عنها الثورة الصناعية الثالثة الراهنة، هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال، بشكل متسارع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وهندسة Re-engineering عنصر العمل، في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك خلق لوظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة. بل إنه في الوقت الذي تتزايد فيه إنتاجية عنصر العمل ـ تحت تأثير المبتكرات الجديدة ـ تتزايد عمليات تسريح العمالة بشكل كبير[31]. ولا عجب في هذا، فقد أصبحت المبتكرات الجديدة تتميز بثلاث سمات مهمة هي:

1 ـ أنها موفرة للوقت.

2 ـ أنها موفرة لعنصر العمل.

3 ـ أنها موفرة للمواد الخام.

في ضوء ذلك، فإنه حتى لو أدت المبتكرات الجديدة إلى خفض أسعار السلع، فإن صعوبة زيادة الطلب عليها تكمن في عدم وجود الدخل الذي يخلق هذه الزيادة بسبب تعطل العمال والموظفين. ليس المهم إذن هو خفض الأسعار، بل وجود الطلب الفعال الذي يتعامل مع هذه الأسعار. ولن تستطيع إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا هنا في زيادة الطلب، بسبب انخفاض مقدارها مقارنة بالدخل المفقود نتيجة للبطالة[32].

أضف إلى ذلك، أن قطاع الخدمات الذي عُرف عنه، حتى وقت قريب، أنه المستوعب الرئيسي للعمالة الجديدة[33] وللعمالة الفائضة، تعرض منذ عدة سنوات لموجة انكماشية سواء من حيث معدلات نموه (لأسباب كثيرة لا محل للتعرض لها هنا)، أو من حيث ضعف قدرته على استيعاب العمالة، بسبب زحف التكنولوجيا الحديثة عليه وما أدت إليه من إحداث وفر كبير من القوى العاملة المشتغلة فيه (من جراء استخدام الكومبيوتر ونظم المعلومات الحديثة وعالم السكرتارية الجديد)[34].

ورغم أن نظم إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي قد لعبت ـ حتى عهد قريب ـ دورا مهما في التخفيف من مشكلة البطالة، وخاصة في جانبها الاجتماعي والإنساني، إبان صعود وازدهار «دولة الرفاه»، وبحيث

امتصت كثيرا من آثار التكنولوجيا الحديثة في زيادة البطالة؛ إلا أنه من المشاهد الآن، وفي ظل صعود الليبرالية الجديدة والعولمة وتصاعد الدعوة لعودة آليات السوق المطلقة، أن مشروعات إعانات البطالة والضمان الاجتماعي يُعاد النظر فيها، لتخفيض حجم الإنفاق العام عليها، توخيا لخفض عجز الموازنة العامة وتحقيقا لشروط اتفاق ماسترخت من ناحية[35]، ولتفعيل و «إصلاح» أسواق العمل طبقا لمنطق الليبراليين الجدد، من ناحية ثانية. ولهذا لا يجوز التفاؤل كثيرا بشأن الدور الذي تلعبه حكومات البلدان الصناعية حاليا، في مجال آليات تعويض الخسائر الناجمة عن التكنولوجيا الحديثة.

الهوامش والمراجع

(1) انطوت حياة كوندراتيف على مأساة صعبة. وقد كتب الاقتصادي «السوفييتي» ستانسيلاف مينشكوف عنه يقول: « لقد كان مصيره صعبا. فهو ينحدر من أسرة فلاحية عادية، وأنهى الجامعة وأصبح بعد ثورة فبراير ـ وكان لا يزال في ريعان الشباب ـ نائبا لوزير المواد الغذائية (عن حزب الاشتراكيين الثوريين) في الحكومة المؤقتة. وبعد ثورة أكتوبر ابتعد نيقولاي كوندراتيف عن النشاط السياسي وكرس نفسه للعمل. فكان بروفيسورا في الأكاديمية الزراعية ومديرا لمعهد البحوث العلمية، ومؤلفا للكثير من الأعمال في الاقتصاد الزراعي والتخطيط الاشتراكي والاقتصاد العالمي. وفي العشرينيات جرت نقاشات حادة، بل عاصفة بين العلماء. وقد كان كوندراتيف نفسه والنظريات التي طرحها في نقطة المركز لكثير من هذه المناقشات. ثم انقطع عن هذا النشاط الإبداعي بصورة مأساوية. ففي عام 1930 اعتقل هذا العالم البارز، واتهم بتنظيم «حزب العمل الفلاحي» الذي لم يكن له وجود في الواقع. وقضى نحبه في السجن عام 1938. ولم يكن له من العمر سوى 46 عاما. وفي الستينيات أعيد له الاعتبار لـ «عدم ثبوت التهمة». بيد أن الصمت ظل يلف اسمه ومؤلفاته في الاتحاد السوفييتي ». راجع ستانسيلاف مينشكوف، نظرية الموجات الطويلة ومصائر الرأسمالية. مقالة منشورة في مجلة: قضايا العصر، المجلة النظرية للحزب الاشتراكي اليمني، عدد رقم 1988/18، ص 108/107.

(2) وسرعان ما ترجمت عن الروسية وظهرت باللغة الألمانية في عام 1926 بعنوان :

N. D. Kondratieff: Die langen welender konjunktur, in: Archiv für Socialwissen chaft und Sozialpolitik, 1926.

وسيجد القارئ نصا لها بالإنجليزية في:

American Economic Association: Readings in Business Cycles Theory, Blackiston & Co. New York, 1944, pp. 20 - 42.

(3) تجدر الإشارة إلى أن چاجلار كان يركز في هذه الدورات على عامل تغير الأسعار لتحديد نقاط التحول ومسارات الاتجاه للنشاط الاقتصادي. فقد لاحظ أنه مع استمرار موجة الرخاء تتجه الأسعار نحو الارتفاع. وحينما ترتفع الأسعار تتأثر صادرات البلد، إذ تنخفض القدرة على التصدير، في حين ترتفع الواردات، وبالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري، يؤدي إلى خروج الذهب من البلد. ولما كان الافتراض هو سيادة قاعدة الذهب، فإن خروج الذهب من البلد يؤدي إلى خفض عرض النقود، وهو ما يسبب خفضا في المستوى العام للأسعار، فتزيد صادرات البلد، ويتحقق الانتعاش مرة أخرى، ثم ترتفع الأسعار... وهكذا دواليك ـ انظر :

Robert Beckman: The Downwave, Surviving the Second Great Depression, Pan Books, London and Sydney, 1983, p. 86.

(4) لمزيد من التفاصيل حول هذه الدورات ارجع إلى:

Joseph Kitchin: "Cycles and Trends in Economic Factors," in: The Review of Economic Statistics, Vol. 7. No. 4, November 1925.

(5) انظر في ذلك :

Joseph A. Schumpeter: Business Cycles, McGraw-Hill Books, Co. New York, 1939.

(6) انظر في متابعة بعض الجدل الفكري الذي أثارته دراسة كوندراتيف، ولم تزل، الأعمال الآتية.

Georg Gray: "Kondratieff Theory of Long Cycles", in: Review of Economic Statistics, Vol. 25., No. 4. Nov. 1943; Ronald W. Kaiser: "The Kondratieff Cycle", in: The Financial Analysis Journal, May-June, 1979; pp. 57-66; Ralph Hamil : "Is the wave of the Future a Kondratieff"? in: The Futurist, October, 1979, pp. 381-384; Robert C. Beckman,: The Downwave, Surviving the Second Great Depression, Pan Books, London and Sydney, 1983.

(7) يرى فريمان (وزملاؤه) أن هناك دورة رابعة اتجهت فيها الموجة الارتفاعية فيما بين 1950 - 1970 وهي فترة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته دول غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان صعود هذه الموجة مرتبطا بالتطور التقني الهائل الذي حدث في الصناعات الكيميائية والإلكترونية والفضائية وبالطاقة النووية - انظر:

C. Freeman, J.Clark and L. Soete: Unemployment and Technical Innovations, Frances Pinter, London, 1982.

(8) انظر: جوزيف أ. شومبيتر - الرأسمالية، الاشتراكية والديموقراطية، ترجمة خيري حماد، سلسلة اخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الأول - القاهرة 1963، ص 137.

(9) سوف نعتمد في طرح وجهة نظر شومبيتر على أعماله التالية :

Joseph A. Schumpeter: The Theory of Economic Development (1911), Harvard University Press, Harvard 1934; Business Cycles, a theoretical , historical and statistical analysis of the capitalist process, (1933), Mac Graw-Hill, New York, 1964; Capitalism, socialism and Democracy (1943), Georg Allen & Unwin LTD, London, 1961.

وإشارتنا للكتاب الأخير سوف تكون للطبعة العربية المشار إليها آنفا.

(10) نشير هنا، على سبيل المثال، إلى «أن ازدهار السكك الحديدية لم يكن معنيا فقط بمجرد بناء القاطرات البخارية ومد القضبان. ولكن كان يتضمن أيضا تطوير نظم الإشارات، وبناء العربات (والقاطرات) وتصنيع تسهيلات الحدادة وماكينات صنع العدد المناسبة، وإقامة المحطات وساحات المناورة، وتأهيل جميع الطوائف الواسعة من المهارات الفنية والإدارية المطلوبة لإدارة نظام السكك الحديدية» - انظر: د. نورمان كلارك - االاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، ترجمة د. محمد رضا محرم، سلسلة الألف كتاب الثاني (رقم 205) الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1996، ص 209.

(11) انظر: جوزيف أ. شومبيتر - الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 116.

(12) نفس المصدر السابق، ص 118/117.

(13) نفس المصدر، ص 119.

(14) المقصود هنا كتابه : الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية.

(15) لمزيد من التفاصيل راجع المرجع المذكور، ص 179 - 192.

(16) لمزيد من التفاصيل انظر المصدر السابق، ص 211 - 216.

(17) انظر نفس المصدر، ص 216 ـ 223.
(18) نفس المصدر، ص 228 ـ 249.
(19) نفس المصدر، ص 250 ـ 256.
(20) يقول شومبيتر : «وهكذا أعتقد أننا أعدنا هنا اكتشاف ما كان قد اكتشف من قبل، ولكن على أسس مختلفة، ومن وجهات نظر مغايرة تمام المغايرة، وهو أن النظام الرأسمالي يضم اتجاها متأصلا فيه يميل به إلى تحطيم ذاته.. إن هذه العوامل لا تعمل على تحطيم الحضارة الرأسمالية وحدها وهدمها فحسب، بل وتعمل أيضا على ظهور الحضارة الاشتراكية»ـ ص 257 من نفس المصدر. ويقول أيضا : «إننا لا نعرف بعد شيئا عن طراز الاشتراكية الذي يمكن أن يبزغ فجره في المستقبل. كما نحن لا نعرف شيئا حتى الآن عن الطريقة المحددة التي ينتظر أن تفد الاشتراكية بها علينا، سوى أن عددا كبيرا من الاحتمالات قد يطلع علينا، وهي تتراوح ما بين البيروقراطية التدريجية وبين أكثر الثورات بهاء». ـ نفس المصدر، ص 258.
(21) راجع: دانييل أرنولد ـ تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، مصدر سبق ذكره، ص 112.
(22) نفس المصدر السابق، ص 112.
(23) نفس المصدر السابق، ص 112.
(24) راجع في ذلك :

Gerhard Mensch: Das technologische Patent Innovationen überwinden die Depression, Frankfurt / Main, 1975.

(25) انظر في هذا الخصوص :

J. Gershung: After Industerial Society, Macmillan, London, 1978; D. Collingridge: The Social Control of Technologes, Oxford University Press, Oxford, 1980.

(26) راجع في ذلك: د. نورمان كلارك، نفس المرجع، ص 299.
(27) نفس المصدر سالف الذكر، ص 298.
(28) راجع في ذلك :

Paolo Pini: “Economic Growth, technical change and employment : emperical evidence for a cumulative growth model with external causation for nine OECD countries, 1960 - 1990, in: Structural Change and Economic Dynamics, No. 6/1995, pp. 185 - 213.

(29) راجع في ذلك: د. نورمان كلارك، نفس المصدر، ص 300.
(30) انظر في آليات التعويضات :

A. Heertije: Economics and Technical Change, weidenfeld and Nicolson, London, 1977; C. M. Cooper and J. Clark: Employment, Economics and Techanology, Wheatsheaf, Brighton, 1972, and see also: G. Dosi; C. Freeman, R. Nelson, G. Silverberg and L. Soete (eds.): Technical Change and Economic Theory, Pinter, London, 1988; R. Boyer: New technologies and employment in 1980's : from science and technology to macroeconomic modelling, in: J. Kregel, E. Matner and A. Roncaglia (eds): Barriers to Full Employment, Macmillan, London, 1988, pp. 233 - 268.

(31) يشير جيريمي ريفكين في هذا السياق، إلى أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه الإنتاجية بنسبة 35٪ خلال الفترة 1979 ـ 1992 في قطاع الصناعات التحويلية بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن قوة العمل الموظفة في هذا القطاع انخفضت بنسبة 15٪ خلال نفس الفترة ـ انظر :

Jeremy Rifkin: The End of Work, The Decline of the Global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era, G. P. Putnam's Sons, New York, 1995, p. 8.

(32) من هنا، فإن أثر بيجو The Pigou Effect (زيادة الاستهلاك نتيجة لانخفاض الأسعار) لن يعمل. وربما يكون ذلك مفسرا لموجة العولمة Globalization التي تتحمس لها الآن البلدان الصناعية الرأسمالية وما تدعو إليه من حرية مطلقة في التجارة، لأنها تفتح الأسواق عبر البحار، وبالتالي تخفف من مشكلة ضيق السوق المحلي الناجمة عن تزايد البطالة وخفض الإنفاق العائلي.

(33) انظر في هذه النقطة رمزي زكي. ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، الناشر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت ـ 1993، ص 119 وما بعدها.

(34) لمزيد من التفاصيل انظر :

Jeremy Rifkin, The End of Work, .. op.cit, pp. 144-164.

(35) حيث اشترطت ماسترخت ألا تزيد نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 3٪ كشرط للدول الأوروبية التي ترغب في الانضمام لنظام النقد الأوروبي والعملة الموحدة (الأورو) الذي سيبدأ العمل به في مطلع عام 1999.

الباب الثالث

الخــروج مــن المــأزق

حول الحلول المطروحة لمواجهة أزمة البطالة

15 تحدي أزمة البطالة: هل يمكن العودة لهدف التوظف الكامل؟

والآن...

يحين موعدنا مع السؤال الكبير: كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة؟

وقبل أن نناقش هذا السؤال والإجابات التي طرحتها مختلف المدارس الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن البطالة حينما تتفاقم فإنها تجر في أذيالها كثيرا من الخسائر والضياعات والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد المتعطل أو بالاقتصاد القومي.

فبالنسبة للفرد، لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، حيث يفقد العاطل دخله الأساسي، وربما الوحيد، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان على يومه وغده. ويزداد الوضع سوءا إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للعاطلين (كما هو الحال في غالبية البلاد النامية) أو عدم كفايتها. كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن

البطالة (وإن كان من الصعب حسابها كميا). فقد ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيرا ما يدفع الفرد إلى تعاطي الخمور والمخدرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب Allienation، وربما تدفعه إلى الانتحار، فضلا عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف[1]. كما أن تدهور مستوى المعيشة الذي يرافق حالة التعطل عادة ما يؤدي إلى سوء الأحوال للعاطل ومنْ يعولهم، ومن ثم إلى احتمال ارتفاع حالات الوفاة المبكرة[2].

أما عن الخسائر التي يتحملها الاقتصاد القومي، فهي كثيرة ومتعددة. يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري، حيث يخسر البلد قيمة الناتج الذي كان من الممكن للعاطلين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدامهم لطاقاتهم الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن المدفوعات التحويلية التي تضطر الحكومات إلى منحها للعاطلين إما في صورة إعانة للبطالة أو مساعدات حكومية، تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية. كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة الضرورية (كالتعليم والصحة والمرافق العامة...).

كذلك لا يجوز أن ننسى، أنه مع انخفاض مستوى المعيشة وانعدام الأمن الاقتصادي والشعور بافتقاد هذا الأمن بالنسبة لمن يعملون لبعض الوقت أو في أعمال مؤقتة، وما يرافق ذلك من خفض في مستويات الأجور الحقيقية، كثيرا ما يلجأ العمال والطبقة الوسطى إلى الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، التي قد تشل الحياة في بعض القطاعات أو الأنشطة وما ينجم عنها من فقدان أيام عمل تؤثر سلبا في مستويات الناتج والدخل. وقد يكون لذلك تكلفة سياسية واجتماعية.

وعموما، فإنه عند حساب التكلفة الاقتصادية الأساسية للبطالة على المستوى القومي يلجأ الاقتصاديون والخبراء إلى حساب قيمة ما يفقده الاقتصاد القومي من ناتج. وقد قدر بول سامولسون ووليم نورد هاوس، على سبيل المثال، حجم هذه التكلفة (أو الخسائر) خلال سنوات الركود المختلفة التي مر بها الاقتصاد الأمريكي منذ أزمة الكساد الكبير وحتى النصف الأول من الثمانينيات - انظر الجدول رقم (15 - 1). ففي سني

جدول رقم (15 - 1)

التكلفة الاقتصادية للبطالة المرتفعة

في الولايات المتحدة الأمريكية

الفترة	متوسط معدل البطالة	الناتج المفقود: مليار دولار بأسعار 1988	الناتج المفقود: كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للفترة
الكساد الكبير (1930 - 1939)	18,2	2,850	38,5
الخمسينيات المتباطئة (1954 - 1960)	5,2	46	0,3
ركود السبعينيات والثمانينيات (1975 - 1984)	7,7	1,254	3,6

Source: P. A. Samuelson and W. Nordhaus, **Economics**, Fourteenth Edition, McGraw- Hill International Editions, 1992 p.574.

الكساد الكبير (1930 ـ 1939) بلغ متوسط معدل البطالة 2 , 18٪ من قوة العمل. وهذه البطالة المرتفعة أدت إلى أن يفقد الاقتصاد الأمريكي ما مقداره 2850 مليار دولار بأسعار 1988، وبما نسبته 5 , 38٪ من الناتج القومي الإجمالي الذي تحقق خلال هذه الفترة. أما في فترة الخمسينيات (1954 ـ 1960) التي شهدت بعض التراخي في معدلات النمو الاقتصادي والتي بلغ فيها متوسط معدل البطالة 2 , 5٪ من قوة العمل، فقد تكبد فيها الاقتصاد الأمريكي 46 مليار دولار كخسائر في الناتج المفقود، وبما نسبته 3 , 0٪ من الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة. أما في فترة الركود في السبعينيات والثمانينيات (1975 ـ 1984) والتي ارتفع فيها متوسط معدل البطالة إلى 7 , 7٪ فإن الناتج الضائع الناجم عن هذا المعدل المرتفع للبطالة، قد بلغ 1354 مليار دولار وبما نسبته 6 , 3٪ من الناتج القومي الإجمالي لهذه الفترة[3].

أما إذا أخذنا تفصيلات الناتج الذي ضاع على الاقتصاد الأمريكي خلال النصف الأول من الثمانينيات (1981 ـ 1984) نتيجة للبطالة، والأهمية النسبية لهذا الناتج كنسبة من الناتج القومي الإجمالي الممكن (انظر الجدول رقم 15 ـ 2)، فسوف نجد أن فجوة الناتج القومي الإجمالي خلال هذه الفترة بلغت 419 مليار دولار، وبما نسبته 4 , 6٪ من الناتج القومي الإجمالي الممكن. وتوضح بيانات الجدول أن حجم الناتج الضائع على الاقتصاد

جدول رقم (15 – 2)
تطور فجوة الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بمعدل البطالة
في الاقتصاد الأمريكي للفترة 1981 – 1984

مليارات الدولارات وأسعار 1972

السنوات	(1) الناتج القومي الإجمالي الممكن	(2) الناتج القومي الإجمالي الفعلي	(3) فجوة الناتج القومي الإجمالي (3)=(1) – (2)	(4) الفجوة كنسبة من الناتج الممكن	(5) معدل البطالة
1981	1,581	1,514	67	%4,2	%7,5
1982	1,625	1,485	140	%8,6	%9,5
1983	1,670	1,535	135	%8,1	%9,5
1984	1,716	1,639	77	%4,5	%7,4
			419	6,4	

Source: Paul Wonnacott and Roland Wonnacott, **Economics**, Third Edition, McGraw - Hill International Editions, 1986, p. 153.

الأمريكي كان يتناسب صعودا وهبوطا مع معدل البطالة السائد[4]، وهو أمر ينطبق أيضا على جميع اقتصادات البلدان الصناعية الأخرى.

ولا شك في أن قائمة الخسائر والضياعات والآلام تبدو أكبر حجما وأشد خطورة في حالة الدول التي كانت «اشتراكية» والبلاد النامية. فقد رأينا في الباب الأول[5] كيف ترتفع فيها معدلات البطالة إلى مستويات أعلى بكثير من نظيرتها في البلدان الصناعية، وكيف تدهورت فيها مستويات الدخول والمعيشة، خاصة أن أشكال الحماية الاجتماعية قد تدهورت على نحو صارخ ووصلت إلى مستويات هزيلة إن لم تكن معدومة، فانتشرت، نتيجة لذلك، حالات الفقر المدقع على نطاق واسع. وكل ذلك خلق البيئة المناسبة التي نمت فيها أعمال المافيا والجريمة والإرهاب والتطرف والحروب الإقليمية والأهلية والعرقية وموجات الهجرة الواسعة عبر الحدود وعبر القارات.

والحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة في العالم لا تنبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها وجسامة أخطارها ونتائجها الراهنة في مختلف أرجاء الدنيا فحسب، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل. فقد أكدت الدراسات التي قامت بها بعض مراكز البحث العلمي والمنظمات الدولية كآبة الوضع المنظور في الأجلين القريب والمتوسط، إذا ما استمرت الأوضاع الدولية

والسياسات الاقتصادية المحلية في البلدان الصناعية والدول التي كانت «اشتراكية» والبلاد النامية، كما هي في المستقبل[6]. ولهذا فالسؤال المطروح: كيف يمكن الخروج من مأزق البطالة؟ هو سؤال الساعة المحوري، نظرا لأهميته لمستقبل البشرية. صحيح أن العودة للأيام الوردية للتوظف الكامل في عالم ما بعد الحرب تبدو الآن كسراب بعيد المنال وكهدف غير واقعي، خاصة أن ما يجعل الإجابة عن السؤال المطروح على درجة عالية من الصعوبة هو عدم وجود اتفاق، يرقى لدرجة الوعي، عن الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة، الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة. ومع ذلك، نعتقد أن الحوار العلمي والسياسي والاجتماعي حول هذه الأزمة يجب أن يستمر ويتواصل حتى يمكن خلق وعي سياسي، محلي وعالمي[7]، بأهمية خفض معدلات البطالة والسعي نحو تحقيق التوظف الكامل كهدف عزيز، وما يتطلبه ذلك من بلورة واضحة لسياسات فاعلة على طريق هذا الهدف. في ضوء ذلك، سوف نناقش في هذا المبحث القضايا التالية :

أولا ـ حصاد الحوار الكبير حول تجاوز أزمة البطالة.

ثانيا ـ الحلول العاجلة المطروحة لعلاج الأزمة.

ثالثا ـ البلاد النامية وآفاق الخروج من أزمة البطالة.

أولا ـ حصاد الحوار الكبير حول تجاوز أزمة البطالة :

حينما استولى الكساد التضخمي Stagflation الذي اتسم بتزامن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة، على اقتصاديات البلدان الصناعية في العقد السابع والعقد الثامن من قرننا الحالي، نشب صراع فكري حاد بين مختلف المدارس الاقتصادية حول سبل الخروج من هذا الكساد. وآنذاك كان من الواضح أن الكينزية قد أصبحت في محنة. فلا أدواتها النظرية قادرة على تفسير هذا الكساد؛ ولا السياسات المنبثقة عنها (سياسات الطلب الكلي) قادرة على تجاوز هذا الكساد[8]. وكان لكل مدرسة وجهة نظرها الخاصة، وإن كانت كلها تنطلق من معاداة الكينزية ومن أرضية الفكر النيوكلاسيكي[9].

ويمكننا هنا أن نميز بين أربع مدارس أساسية هي: مدرسة شيكاغو

(مدرسة النقديين) ومدرسة اقتصاديات جانب العرض، ومدرسة التوقعات الرشيدة، والمدرسة المؤسسية (النظمية).كذلك من المهم أيضا أن نلم بوجهة نظر الكينزيين الجدد في الموضوع.

١ ـ وجهة نظر مدرسة شيكاغو :

يرى منظرو مدرسة شيكاغو، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، أن التغلب على الركود التضخمي يتطلب القضاء على التضخم أولا، نظرا للمخاطر التي تجيء في ركابه وتعوق سير النظام الاقتصادي. ونظرا لأن التضخم عند هذه المدرسة هو، في التحليل الأخير، ظاهرة نقدية بحتة، وترجع إلى أخطاء السياسة النقدية التي تفرط في إصدار كمية النقود دون ضوابط محكمة، فإن أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن السياسة السليمة التي تكفل الاستقرار النقدي يجب أن تهدف إلى إيجاد درجة محمودة من التناسب، بين نسبة التغير في كمية النقود ونسبة التغير في حجم الناتج الحقيقي[10]. وأنه لتحقيق ذلك يجب أن ينمو الرصيد النقدي في الاقتصاد القومي بنسبة ثابتة تتراوح فيما بين 3٪ و 5٪ سنويا[11]. فالنظام الاقتصادي في رأيهم سوف يسير على نحو أفضل حينما تتكون لدى المنتج والمستهلك والعامل وصاحب العمل، الثقة بأن سلوك المستوى العام للأسعار سيتحقق على نحو معلوم ومعروف في المستقبل ودون التعرض لتغيرات فجائية ومستمرة[12]. ويعترف أنصار هذه المدرسة، بأن الأنكماش الذي سيحدث في نمو كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره في الإنتاج أقوى من تأثيره في الأسعار في الفترات الأولى، لأن الأسعار والأجور التي استقرت في ضوء التوقعات التضخمية ستستمر في الارتفاع. لكن مجموع الطلب الكلي (الإنفاق القومي) لن يكون كافيا في الفترات القادمة، للوفاء بهذه الأسعار، ولخلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة. بيد أن تلك الآثار في رأيهم مؤقتة. إذ سرعان ما تستقر قوى السوق، وتختفي تدريجيا التوقعات التضخمية، ويعود معدل البطالة الطبيعي إلى مستواه الطبيعي، وهو مستوى ـ على أي حال ـ أعلى من ذلك المستوى الذي ساد في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولما كان عجز الموازنة العامة للدولة هو من أهم مصادر الإفراط في

عرض النقود، فلابد أن يحتل القضاء على هذا العجز أهمية خاصة. وهو ما يتطلب «كبح جماح النشاط الاجتماعي» للدولة، وما يرتبط بذلك من مدفوعات تحويلية متنوعة. ويعتقد أنصار هذه المدرسة، أن تقليص هذا العجز سوف يقلل من حاجة الحكومات لزيادة الضرائب والدين العام الداخلي. كما أن تقليل مدفوعات الضمان الاجتماعي من شأنها أن تجبر العمال العاطلين على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها في حالة وجود هذه المدفوعات. ويرون أيضا، أن الفقراء يجب أن يعتمدوا على أنفسهم أساسا بالبحث عن العمل الذي يناسبهم بالأجور السائدة في السوق. بيد أن ذلك يتطلب أن تكون سوق العمل حرة، الأمر الذي يتطلب إضعاف قوة نقابات العمال، وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، وإعانات البطالة... إلى آخره. أما المجموعات السكانية غير القادرة، مثل المرضى والمسنين والمعاقين، فإن ميلتون فريدمان يقترح فرض ما يسميه بضريبة الدخل السلبية. والفكرة الأساسية لها تتمثل في أن تقوم الحكومة بتجميع ضريبة الدخل من الأشخاص الذين تزيد دخولهم على حد معين، وتخصيص جزء منها لتقديمه كمساعدة مالية للأشخاص الذين تقل دخولهم عن حد معين، وذلك بشرط أن تلغي جميع برامج الضمان الاجتماعي.

كذلك يعتقد أنصار مدرسة شيكاغو بأنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التوظف الكامل، بل يجب أن تنحصر أدوار الدولة في أداء وظائفها التقليدية المعروفة (الأمن الداخلي والأمن الخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين)، وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. ولا يتطلب علاج البطالة والركود التأثير في الطلب الكلي، كما يذهب لذلك الكينزيون، بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج. ويكون ذلك من خلال خفض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص، والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار.

ومن الواضح أن هذا النوع من الفكر الاقتصادي هو الذي حكم توجهات السياسات الاقتصادية في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة، خلال العقد الثامن والنصف الأول من العقد التاسع من قرننا الحالي، وكان لها تأثير لا

يخفى في الحد من معدلات التضخم، لكنها أدت إلى ارتفاع واضح في معدلات البطالة.

2ـ وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض Supply - Side Economics التي راجت أفكارها في بداية السبعينيات، أن أزمة البطالة والركود في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة، لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما ذهب إلى ذلك الكينزيون، وإنما في نقص قوى العرض. وعليه، فالمطلوب إذن للخروج من هذه الأزمة هو العمل على إنعاش الحوافز، التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج[13]. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هؤلاء الأنصار يعتقدون في صحة قانون ساي Say's Law للأسواق، الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له، ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة. وهم يعتبرون الرأسمالية نظاما مستقرا، بمعنى أنها قادرة، بشكل آلي تلقائي، على أن تصحح أي اختلالات تنشأ في السوق، ودون الحاجة لأي تدخل حكومي. وعندهم أن الاضطرابات التي تحدث في هذا النظام يكون سببها، التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتقييد حرية الأفراد وإعاقة آليات السوق. وقد رفض أنصار هذه المدرسة المنطق الذي يقوم عليه منحنى فيليبس. ففي اعتقادهم، أنه لا توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، لا في الأجل القصير، ولا في الأجل الطويل. بل إنهم، على النقيض من ذلك، يرون أن تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوى العرض للسلع والخدمات، وبالتالي يمكن أن يسهم في تخفيض الأسعار ومعدل التضخم، ومن ثم لا يوجد، في رأيهم، أي تعارض بين زيادة معدلات التوظف وتحقيق الاستقرار النقدي والسعري.

على أن القضية المركزية، التي أولاها أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض لمكافحة الركود والبطالة، هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة. ففي اعتقادهم أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى حفز ميول الناس نحو الادخار والاستثمار والإنتاج والعمل، وبالتالي زيادة فرص التوظف. ولم يعبأوا بأثر هذا التخفيض في الإيرادات العامة، ومن ثم في عجز

الموازنة العامة للدولة. فقد كانوا يؤمنون، وعلى نحو ما ذهب منحنى لافر[14] Laffer Curve، بأن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة، لا إلى خفضها. ومهما يكن من أمر، فقد كانت أفكار هذه المدرسة وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان في عقد الثمانينيات، وكانت هي المبرر للتخفيضات الكبرى التي حدثت في معدلات الضرائب على الدخل والثروة في الولايات المتحدة وكثير من البلدان دون أن يكون لها أي تأثير إيجابي في خفض معدلات البطالة، وكان لها تأثير واضح في تفاقم عجز الموازنة العامة.

3 ـ وجهة نظر مدرسة التوقعات الرشيدة :

تلعب التوقعات Expectations لدى أنصار هذه المدرسة دورا مهما في النشاط الاقتصاي. فهي تؤثر في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار[15]... إلى آخره. وطبقا لتوماس سارجنت T. Sargent ونل والس N. Wallce تكون التوقعات رشيدة، إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقا لما تمليه قواعد النظرية الاقتصادية[16]. والمقصود هنا، هو النظرية النيوكلاسيكية بكل ما تقوم عليه من دعائم وفروض. على أن أهم فرضين تقوم عليهما هذه المدرسة هما[17]:

1 ـ أن الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم.

2 ـ أن الأسعار والأجور مرنة Flexible.

وفحوى الفرض الأول، هو أن الناس يشكّلون توقعاتهم بناء على أفضل ما يتوافر لهم من معلومات. ودلالة ذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تخدع الناس، لأن المعلومات متوافرة لديهم. أما الفرض الثاني فيعني أن الأسعار والأجور تتكيف دائما بسرعة طبقا لحالة العرض والطلب، وأن الناس يستخدمون المعلومات ومبادئ النظرية الاقتصادية في تنبؤاتهم، مما يعني أنهم على دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادي وببرامج الحكومة وسياستها.

في ضوء هذين الفرضين، نجد أن أنصار هذه المدرسة يرون، على نقيض الكينزية ـ أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية Voluntary وليست إجبارية. فهم يعتقدون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعا لتغيرات العرض والطلب.

وطبقا لوجهة نظرهم، أن البطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف. فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جدا، ولا تغريهم على العمل، وليس بسبب أن الأجور مرتفعة[18].

وعموما، فأنصار هذه المدرسة يعتقدون، أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقود، لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة، سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيره فقط إلى المستوى العام للأسعار. أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، وتظل، من ثم، خطط الإنتاج والتوظف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود[19]. ومعنى هذا، أن توقعات الأفراد وتكيف سلوكهم إزاء هذه التغيرات، سوف يضعان قيودا على فاعلية السياسات الكلية. وهذا هو جوهر نظريتهم عن عدم فاعلية الساسة Policy Ineffectiveness Theorm. ولبيان ذلك، دعنا نفترض، أن الحكومة - وقد اقترب موعد الانتخابات - تود أن تتبع سياسة نقدية توسعية، بهدف دعم الطلب الكلي وزيادة معدل النمو وخفض معدل البطالة. ووفقا لمدرسة التوقعات الرشيدة، فإن الأفراد سوف يتخذون إجراءات فورية للتكيف مع هذه السياسة. فهم يتوقعون أن يحدث تضخم بعد زيادة كمية النقود. وفي هذه الحالة سوف يطلب العمال أجورا أعلى، وسوف تزداد علاوة التضخم في العقود والمدفوعات الآجلة. كما سيلجأ رجال الأعمال إلى رفع أسعار منتجاتهم. وهكذا، ستؤدي هذه السياسة إلى زيادة سريعة في الأسعار والأجور والتكاليف، في حين أن تأثيرها في زيادة الإنتاج والتشغيل، ومن ثم تقليل البطالة، يكون ضئيلا للغاية، وهو ما يعني أن هذه السياسة لن تنجح في تحقيق هدفها.

وخلاصة التحليل إذن، هي «أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعا لذلك، فسوف تكون سياسة غير فعالة، وسوف تستمر الأسعار في الارتفاع - وهذا هو الأثر الأولي - كما أن معدل البطالة لن ينخفض، وسوف يأخذ منحنى فيليبس في الأجل القصير وضعا رأسيا أو قريبا من هذا الوضع»[20]. وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة النقدية الانكماشية التي

تستهدف مكافحة التضخم، ستؤدي إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة. إذ من الصعوبة بمكان ـ في رأي أنصار هذه المدرسة ـ خفض معدل التضخم دون أن يواكب ذلك انكماش وبطالة، وأنه مهما بذلت الحكومة من جهود لخفض معدل البطالة، فإن البطالة ستنجذب دائما نحو معدلها الطبيعي، ولهذا، فإنه من الأفضل أن يكون هناك استقرار في السياسات الحكومية[21].

ومهما يكن من أمر، فإن أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة يتفقون مع مدرسة شيكاغو، ليس فقط في عدائهم الشديد للكينزية، بل وأيضا في رؤيتهم لمحاربة التضخم، عن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوي ثابت. كما أنهم يعتقدون أنه لتصحيح الاختلالات الكلية الممثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن تتوافر نقاوة الأسواق، وأن تكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور، بحسب حالة العرض والطلب.

4ـ وجهة نظر المدرسة المؤسسية :

تختلف هذه المدرسة[22] عن المدارس الثلاث السابقة في خاصية مهمة، وهي نقدها الشديد للاقتصاديين النيوكلاسيك، سواء في الفروض الأساسية التي انطلقوا منها، أو في منهجهم التحليلي، أو في النتائج الأساسية التي توصلوا إليها، ومن ثم السياسات التي أوصوا بها. ذلك أن المؤسسيين institutionalists يعتقدون أن المنافسة واقتصاديات السوق، قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد القومي مع سيادة الاحتكارات، وهي السمة البارزة لرأسمالية اليوم. كما أنهم ينتقدون النيوكلاسيك في إهمالهم المطلق للعوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية في التحليل، ويختلفون معهم في النتيجة الأساسية التي توصلوا إليها، وهي أن الرأسمالية نظام مستقر بطبيعته، وقادر على تصحيح الاختلالات بشكل تلقائي، ودونما حاجة إلى التدخل الحكومي.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم «المؤسسة»، عند مفكري هذه المدرسة، يستخدم بمعنى واسع، فهو يشمل رأس المال وأشكال الملكية وتركزها وهياكل التنظيم والإدارة، والنظام القانوني والسلطة الاقتصادية للاحتكارات، وأشكال

السيطرة الاقتصادية، والعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص... إلى آخره. ورغم وجود اختلافات كبيرة بين أنصار هذه المدرسة، فيما يتعلق بنطاق ومحتويات وتوجهات الإصلاح لمعالجة مشكلات الرأسمالية، ومنها بالطبع مشكلة البطالة، رغم ذلك هم يتفقون في أن تلك المشكلات تعود إلى الفجوة القائمة، بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج والتكنولوجيا من جهة، وبين النظام المؤسسي للرأسمالية من ناحية أخرى، وأنه لتجاوز هذه الفجوة يحتاج الأمر إلى إصلاح مؤسسي، بين الأطراف الثلاثة الفاعلة في النظام الرأسمالي وهي: الشركات والعمال والحكومة. فهم، بشكل عام، يدعون إلى نوع من الإصلاح الاجتماعي للرأسمالية، تلعب فيه الحكومة دورا مهما لتأمين الاستفادة من نظام السوق وتجنب مساوئها. وهذا ما نراه واضحا في أفكار الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كنث جالبريث J. K. Galbraith، وهو أحد أهم البارزين في هذه المدرسة.

حيث يعتقد جالبريث أن السياسات الكينزية لم تعد فاعلة في مواجهة مشكلات الركود والبطالة والتضخم. ويقول في ذلك: «إن الحقيقة التي نحاول التهرب منها، هي أن عصر الاقتصاد الكينزي قد ولى... وأن المقولات الكينزية لا تسمح بالتوفيق على نحو ناجح، بين معدل مرتفع للتوظف وأسعار مستقرة نسبيا»[23]. ولكن جالبريث يعتقد، من ناحية أخرى، أنه نظرا لأن السوق قد فقدت فاعليتها تحت تأثير القوى الاحتكارية، فلن يمكن إذن التعويل عليها للخروج من مأزق الركود التضخمي. إن ذلك الخروج ممكن فقط من خلال التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية[24]. وهو يدعو إلى نوع من الرقابة على الأجور والأسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم من ناحية، وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى. ويعتقد أنه لدرء عيوب التوزيع في النظام الرأسمالي، فإن الأمر يتطلب وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور واستمرار إعانات الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين، بشرط أن تبقى في مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة في السوق، حتى يمكن المحافظة على فاعلية سوق العمل. ويدعو للأخذ بنوع من التخطيط الاقتصادي لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الاقتصادي، وحتى يمكن التنسيق بين قطاع الشركات الكبرى (وهو ما يسميه جالبريث بالقطاع التكنوقراطي)، وبين القطاع العام والحكومي (وهو



جون كنث جالبريث

ما يسميه بالقطاع البيروقراطي)[25]. كما يعتقد جالبريث أنه من الصعوبة بمكان في ظل تزايد العولمة وسطوة الشركات متعددة الجنسيات، ونمو الارتباط المتبادل بين مختلف أجزاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أن تتمكن البلدان الصناعية من الخروج من مأزق الركود والبطالة والتضخم، ما لم يوجد نوع ما من التخطيط والتنسيق بين هذه البلدان، في مجالات نظام النقد الدولي والتجارة الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعضا من أنصار هذه المدرسة يضعون نصب أعينهم، أثر الثورة التكنولوجية في تفاقم مشكلة البطالة، حيث نجم عن هذه الثورة، وما حدث خلالها من إعادة هيكلة للعمل أن اختفت، وبلا عودة، كثير من المهن والوظائف. ويعتقد بعضهم أن أي مهمة أو مهنة تتسم بالبساطة والتكرار وتؤدى بلا تفكير سيكون مصيرها، إن عاجلا أو آجلا، إلى الروبوت. بل إنه حتى في حالة بعض المهن والأعمال التي تنطوي على قدر ما من التفكير، سيعهد بها أيضا إلى الأجيال الجديدة من الروبوت الذكي. من هنا، فإن مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم، بل مشكلة كيف[26]، وأنه ليس من الممكن حلها بزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، مثلما كان يحدث في عالم ما بعد الحرب. ويزيد من تفاقم المشكلة أن نصيب العمل من القيمة المضافة، مع تزايد الثورة العلمية والتكنولوجية، أصبح قليلا (لا يتعدى في كثير من الحالات 10٪)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض الطلب على الأيدي العاملة. ولما كان من المستبعد إيجاد وظائف تكفي هؤلاء الذين ألغى التقدم التكنولوجي وظائفهم، فإن عددا من مفكري هذه المدرسة يرون أن علاج مشكلة البطالة سيكون من خلال التوسع في مجال الخدمات الإنسانية، مثل رعاية المسنين، ورياض الأطفال، والخدمات الصحية، والأمن الشخصي، والترويح والسياحة، والخدمة المنزلية، ورعاية الأطفال... إلى آخره[27].

5 ـ وجهة نظر الكينزيين الجدد :

تضم المدرسة الكينزية الحديثة عددا بارزا من الأسماء الكبيرة، مثل روبرت سولو R. M. Solow وجيمس توبن J. Tobin وفرانكو موديلياني Franco Modigliani، وعددا من الجيل الحديث مثل روبرت كلور R. Clower وجون تايلور J. B. Taylor وآلان بليندر A. S. Blinder وأكسل ليجون هوفود Axel

Leijonhufuud، وغيرهم[28] .

وقد دافع الكينزيون الجدد عن سياسات الاستقرار الكينزية، التي طبقت في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى في عالم ما بعد الحرب وحتى عام 1973، وأرجعوا إلى تلك السياسات ذلك الازدهار اللامع والمستقر الذي كانت عليه هذه البلدان خلال تلك الفترة . أما بعد ذلك التاريخ، فإن التدهور الذي حدث في الاستقرار الاقتصادي (التضخم، البطالة، الركود ...) يعود في اعتقادهم، إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينيات، وفي مقدمتها صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، وأسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف... إلى آخره، وهي صدمات حدثت في جانب العرض وليس في جانب الطلب، وكان لها تأثير شديد في الإخلال بحالة الاستقرار الاقتصادي. وقد عارض الكينزيون مقترحات النقديين Monetarists، فيما يتعلق بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، والقبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة الطبيعي كمفسر لمشكلة البطالة، وأنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود، ذلك أن تلك السياسات، في رأي الكينزيين الجدد، لن تكون فاعلة في حالة صدمات العرض[29] .

ولا يزال لدى الكينزيين الجدد اعتقاد راسخ، بأن الاقتصاد الذي يقوم على المشروعات الخاصة ويستخدم النقود، يحتاج إلى الاستقرار الاقتصادي، وأنه يمكن أن يستقر، بل ولابد له أن يستقر من خلال مجموعة مناسبة من السياسات النقدية والمالية[30]. وحينما تكون المشكلة كامنة في صدمات الطلب الكلي الفعال، فإن السياسات الكينزية في هذا الخصوص معروفة وتم تجريبها، أما إذا كانت المشكلة كامنة في صدمات العرض، فإنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن من خلالها العودة إلى استقرار الأسعار والتوظف. ومع ذلك يعتقد موديلياني، أن سياسات إدارة الطلب الكلي الكينزية، لا يمكنها أن تلغي أثر الصدمات الخارجية (مثل صدمة ارتفاع أسعار النفط) دون حدوث بطالة على نطاق واسع.

ويشارك جيمس توبن موديلياني فيما يتعلق بتفسيره لموجة الركود التضخمي في البلدان الصناعية. فهو يعتقد أن تلك الموجة ترجع إلى

صدمات العرض، وإلى قوة الاحتكارات ونقابات العمال وأنظمة الأجور التعاقدية[31]. كما أن جزءا من هذه الموجة يعود إلى أخطاء السياسات النقدية والمالية، التي طبقتها بعض البلدان الصناعية، وأدت إلى زيادة الإنفاق العام، دون أن يكون ذلك مصحوبا بزيادة في الضرائب[32]. كما أنه يشكك في صحة مقولة: «معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي»[33]، الذي رأى النقديون ضرورة المحافظة عليه كعلاج لمشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي، ويرى أن القبول بهذا المعدل (إذا كان له وجود أصلا) ثمنا لهذا الاستقرار فيه إهدار اجتماعي Socially Wasteful، لأنه يدمر جانبا من الثروة البشرية[34]. وينعى جيمس توبن على السياسات الكليةالتي أخذت بها الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الصناعية لمواجهة مشكلة الركود التضخمي في الثمانينيات، على أنها، وإن كانت قد نجحت في علاج مشكلة التضخم، قد فاقمت من مشكلة البطالة، وأن أي حل لعلاج مشكلة البطالة لابد وأن يتطلب، زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدل التضخم من جديدة[35].

وعلى أي حال... فإن الكينزيين الجدد يعتقدون أن الخروج من ورطة الركود التضخمي ليس سهلا، وأن ذلك ربما سيأخذ وقتا طويلا. كما أنهم يعتقدون أن التركيز على مكافحة التضخم، من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية، سينطوي على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوى الدخل والناتج والتوظف للتدهور الشديد. وقد تطول مرحلة الاستقرار. ولهذا يقترحون ضرورة دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن، وأن تكون أقل توسعية. وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار، بل والرقابة عليهما. أما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها ستتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب. كما أنهم ينادون الآن، في ظل استفحال البطالة، بالعودة لسياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتوظف والدخل.

ثانيا ـ الحلول العاجلة المطروحة لعلاج البطالة :

رأينا حالا كيف اختلفت المدارس الاقتصادية في اقتراحاتها لمواجهة

محنة البطالة، وأن تمرد البلدان الصناعية على الكينزية وتبنيها لمزيج من السياسات التي أوصى بها النقديون، وأنصار اقتصاديات جانب العرض، وأنصار التوقعات الرشيدة، خلال عقد الثمانينيات وحتى النصف الأول من التسعينيات، لم يؤديا إلا إلى تفاقم هذه المحنة. وأصبح غول البطالة خطرا ماثلا يهدد هذه البلدان وغيرها من بلاد العالم. وبعيدا عن جهود التنظير والتحليل المتعمق، هناك الآن ركام ضخم من المقترحات العاجلة التي أدلى بها بعض السياسيين والخبراء، وبعض المنظمات الدولية للتغلب على البطالة أملا في الاقتراب من حالة التوظف الكامل. وهذه الحلول تتوجه أساسا للبلدان الصناعية المتقدمة. وكثير منها يدخل في باب «الينبغيات» التي تخلو من التفسير العلمي، وتفتقد الرؤية السليمة لواقع الرأسمالية، ولا تمتلك آليات التنفيذ. ويمكن تصنيف هذه المقترحات إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1 ـ الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.
2 ـ خفض تكلفة العمل.
3 ـ تعديل ظروف سوق العمل.

1 ـ الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي:

ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار (التي انخفضت كثيرا في كثير من البلاد) وزيادة في معدلات التراكم قياسا على أن زيادة معدلات النمو كانت دوما، وحتى عهد قريب، تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل[36]. وينسى أصحاب هذا الاقتراح أن النمو الاقتصادي أصبح الآن يتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة، دون خلق فرص إضافية للتوظف Jobless Growth (للأسباب التي ذكرناها سابقا). كما أن هناك من يرى أن معدل النمو الاقتصادي بالبلدان الصناعية المتقدمة، لا يمكن له الآن أن يتجاوز 2٪ أو 2,5٪ سنويا بسبب قيود العرض، وأن أي محاولة للارتفاع بهذا المعدل فوق تلك الحدود، سوف تؤدي حتما إلى انفلات معدلات التضخم[37]. كما أن إمكانات زيادة النمو من خلال سياسات التوسع في الطلب الكلي، باتت

محدودة في رأي عدد كبير من الاقتصاديين.

2 ـ خفض تكلفة العمل :

في هذا الاقتراح ينطلق عدد من الخبراء والتكنوقراط من فكرة معينة، فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة الأجور مرتفعة، ويُضعف، بالتالي، من الموقف التنافسي لمنتجات البلد في السوق العالمي، ومن ثم في زيادة معدل البطالة. وعليه، فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي تقوية الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال[38]. كما يتبنى هؤلاء ذلك الموقف الفكري الذي يرى أن التضخم في البلدان الصناعية، يعود إلى تضخم التكاليف Cost-push Inflation، ومن بينها تضخم الأجور[39] Wage Inflation. ولهذا يعتقد هؤلاء أن تخفيض الأجور سوف يسهم في خفض معدلات البطالة والتضخم. وللوصول إلى هذا الهدف يقترحون ما يلي :

* إعادة النظر في نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات، بين العمال ورجال الأعمال بشأن تغييرات الأجور، وعلى النحو الذي يلغي ـ أو يقلل إلى أدنى الحدود ـ دور نقابات العمال[40].

* إعادة النظر في الأجور الاجتماعية، الممثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة (مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، التأمين ضد أخطار العمل، والشيخوخة... إلى آخره)، من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، وبما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل رجال الأعمال.

* الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح Profit - Sharing كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة. وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

ويلاحظ على هذه الآراء، أن أصحابها ينطلقون في فكرهم من أن

السبب الجوهري للبطالة هو ارتفاع الأجور؛ وأن البطالة السائدة اختيارية Voluntary وليست إجبارية. وعليه، لو قبل العاطلون تخفيض الأجور فسوف يجدون فرص العمل بانتظارهم. وتلك الآراء يصعب في الحقيقة قبولها. فليس صحيحا أن البطالة المتفاقمة في البلدان الصناعية راجعة إلى أن العمال يرفضون تخفيض أجورهم، ففي كثير من هذه البلدان انخفضت الأجور والمرتبات (النقدية والحقيقية) بنسب كبيرة، ومع ذلك مازالت فرص العمل عزيزة[41]. ومازالت البطالة تتفاقم عاما بعد الآخر. كما أن الشطر الأعظم من البطالة في هذه البلدان، من النوع الإجباري وليس الاختياري. أضف إلى ذلك أن هذه الآراء تنظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغي خفضه، ولا تنظر للأجور باعتبارها دخلا رئيسيا لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.

3 ـ تعديل ظروف سوق العمل :

لا يزال عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين أسرى تعاليم الاقتصاد الكلاسيكي، الذي كان يفسر البطالة من خلال مقولة عدم مرونة أسواق العمل، أي عدم مرونة تغير الأجور بحسب ظروف العرض والطلب، وأن جمود هذه الأسواق يرجع إلى تدخل نقابات العمال وتعنتها، وتدخل الحكومات في أسواق العمل بالتشريعات التي تجمد من تشغيل آليات العرض والطلب في تلك الأسواق. ولهذا، يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة. ويقترحون في سبيل ذلك عددا من المقترحات، لعل أهمها ما يلي :

* إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور.

* تعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، على النحو الذي يجعل هناك توازنا بين الدخول التعويضية المدفوعة للعاطلين، والحاجة إلى حفز ميولهم تجاه العمل[42].

* التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتعطلين، لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة[43].

* تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية وحكومية، وتسهيل حصولها على الأراضي والائتمان الميسر والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ومساعدتها في الوصول إلى الأسواق الوطنية والعالمية.

* تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش.

* تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداولها، لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال.

على أن أكثر المقترحات رواجا في هذا الخصوص، فتتمثل في الفكرة التي تنادي بتقاسم الأعمال Work - Sharing. وجوهر الفكرة يتجسد في إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال، بحيث يتمخض عن ذلك أمران :

الأول : احتفاظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم.

الثاني : إتاحة الفرصة لتشغيل عمالة إضافية.

ويكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور[44]. «فبدلا من العمل خمسة أيام في الأسبوع بالنسبة لبعض العمال، بحيث يبقى الآخرون بلا عمل، يخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام، مثلا، ويقابل ذلك خفض في الأجر، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة»[45].

وقد طبقت شركة BMW وشركة ڤولكس ڤاجن الألمانية لصناعة السيارات هذه الفكرة، وكذلك شركة Hewlett-Packard الفرنسية لصناعة الكومبيوتر. كما يوجد لها تطبيقات أخرى في عدد آخر من البلدان[46].

وبشكل عام، يمكن القول إن جوهر السياسات السابقة يصب في هدف خفض الأجور، وجعلها مرنة وكوسيلة لخفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يصدق عليها النقد الذي وجهناه للنقطة السابقة، فضلا عن أن هذه السياسات تسلب حقوق العمال المكتسبة في السنين السابقة. كما أنها وإن كانت تصلح للتطبيق في بعض الأنشطة والصناعات، فإنها غير قابلة للتطبيق في كثير من الحالات، ولا يمكن من ثم الاعتماد عليها لاستئصال شأفة البطالة.

الحاجة إلى بيئة دولية مواتية :

ربما يتذكر القارئ عندما طالع الصفحات الأولى من هذا الكتاب، ما سبق أن ذكرناه حول أهمية البيئة الدولية المناسبة في عالم ما بعد الحرب، ودورها في ذلك الازدهار اللامع (معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، معدلات بطالة وتضخم منخفضة) الذي حققته مختلف بلدان المنظومة الرأسمالية، المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد كانت هناك آليات لضبط (أو تضبيط) حركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي[47]، استهدفت المحافظة على قوى الازدهار فيه وتقليل درجة الاضطرابات والاحتكارات التي تنشأ بين أطرافه وإعادة إنتاج علاقات القوة فيه. ولهذا، ليس من قبيل المصادفة أن يرتبط بروز وتطور مشكلة البطالة (وتدهور معدلات النمو الاقتصادي) بتدهور هذه البيئة منذ بداية عقد السبعينيات، حينما انهار نظام النقد الدولي[48]، وحدث انفلات في حجم السيولة الدولية، وسيطرت الفوضى على أسواق النقد الدولية، وبرزت نزعة الحماية والكتل الاقتصادية الإقليمية، وعومت أسعار الفائدة، وبرزت أزمة المديونية الخارجية للدول النامية. فكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع درجة اللايقين وزيادة حجم المخاطر في المعاملات الدولية، مما أثر بالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومتغيراته الأساسية (الدخل، الناتج، التوظف...). وجاءت العولمة Globalization، أي تعاظم حرية حركة رؤوس الأموال والسلع دون أي عوائق، مع تعاظم سطوة الشركات متعددة الجنسيات، وإخضاع مصالح الدول والمواطنين لمصلحة التنافس العالمي والأسواق المالية الدولية، لكي تزداد الأمور خطورة[49] . حيث قضت العولمة على إمكانات السيطرة الوطنية على السوق المحلية (التي تشكل إحدى الدعائم الرئيسية للدولة/ الأمة). كما أبطلت العولمة، إلى حد بعيد، من فاعلية أي سياسات وطنية يمكن أن تتخذها الحكومات لرعاية مصالحها المحلية، ومن بينها بالطبع محاربة البطالة. كذلك لا يجوز أن ننسى أن التكنولوجيا الحديثة المرتكزة على كثافة المعلومات، قللت إلى حد بعيد من أحجام رؤوس الأموال المطلوبة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الجديدة. وقد نجم عن ذلك أن المدخرات على الصعيد العالمي أصبحت تزيد كثيرا على الاستثمارات الفعلية على صعيد العالم كله، وهو الأمر الذي أدى إلى اتجاه فوائض المدخرات العالمية إلى عمليات المضاربة

المحمومة، التي تحدث الآن في أسواق المعادن والسلع وأسواق الصرف الأجنبي والأسواق النقدية والمالية، وعلى النحو الذي جعل هذه الأسواق أشبه بنوادي القمار التي أصبحت تحركات الأسعار فيها، هبوطا أو صعودا، تهز كبريات الشركات المالية والصناعية، بل تهز دول ومناطق اقتصادية بكاملها.

في مثل هذه البيئة الدولية المضطربة، التي تستفحل فيها قوى العولمة بشكل كاسح يكاد يدمر «الدولة»، ويحل محلها الشركات متعددة الجنسية، تصبح قضية مكافحة البطالة أو التخفيف منها عزيزة المنال، ما لم يعد ضبط حركة الاقتصاد العالمي ورسم أسس جديدة لاستقراره. ولما كانت صياغة وتحديد آليات ضبط هذه الحركة هي مهمة الدولة الأقوى في هذا الاقتصاد؛ ولما كانت هناك ميوعة حاليا في علاقات القوى النسبية الدولية، بعد انتهاء نظام القطبين وغياب القوة المهيمنة Dominant Power اقتصاديا وماليا[50]، فسوف يعاني الاقتصاد العالمي من فوضى متزايدة، تعوق أي سياسات تحاول أن تقضي على البطالة المتفاقمة في مختلف أنحاء العالم.

ثالثا ـ مواجهة أزمة البطالة بالبلاد النامية :

اتضح لنا فيما تقدم، أن أزمة البطالة في البلاد النامية تختلف عن نظيرتها في البلدان الصناعية من زاويتين رئيسيتين: الأولى، أن البطالة في حالة البلاد النامية هي انعكاس لمشكلة أكبر، وهي مشكلة التخلف، في حين أن البطالة في حالة البلدان الصناعية، تعبر عن أحد تناقضات التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة. والزاوية الثانية، هي أنه بينما توجد في مجموعة البلدان الصناعية نظم للحماية الاجتماعية للعاطلين (مثل إعانات البطالة ومشروعات الضمان الاجتماعي)، وهي توفر في كثير من الحالات حدودا دنيا إنسانية لمعيشة العاطلين؛ يندر وجود مثل هذه الأنظمة في حالة البلاد النامية، ومن ثم فالبطالة فيها تعني الحرمان والجوع والمعاناة والتسول. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه بينما يصعب، إن لم يكن في حكم المستحيل، علاج أزمة البطالة في البلدان الصناعية في إطار المحافظة على أسس النظام الرأسمالي المعاصر ـ وهو ما يؤكده استفحال هذ الأزمة منذ سبعينيات هذا القرن، وتحولها إلى أزمة هيكلية بعد أن كانت دورية ـ

إلا أن البلاد النامية يمكنها أن تواجه أزمة البطالة إذا ما استطاعت أن تقهر التخلف، وتبني تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية[51]، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية.

ومهما يكن من أمر، يجب أن يرسخ في الذهن أن علاج أزمة البطالة في البلاد النامية هي عملية صعبة ومعقدة في آن واحد. ومنبع الصعوبة يكمن في الجذور العميقة التي أنبتت هذه الأزمة، وهي ـ على نحو ما رأينا ـ تتمثل في التخلف الاقتصادي من ناحية، وضعف موقع البلاد النامية في الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية، وفشل جهود التنمية من ناحية ثالثة، وآثار أزمة المديونية الخارجية والخضوع لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من ناحية رابعة. ومعنى ذلك إذن، أن أزمة البطالة في هذه البلاد يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص، الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها هذه البلاد، ومن هنا فعلاجها يرتبط في الحقيقة بعلاج هذه الأزمات والمشكلات.

وعلى أي حال، فإن التصدي لأزمة البطالة في البلاد النامية يحتاج إلى مستويين: المستوى الأول هو مستوى إجراءات الأجل القصير، والمستوى الثاني هو اجراءات الأجلين المتوسط والطويل[52].

١ ـ الإجراءات العاجلة للأجل القصير :

والقصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة، أو الحد منها، والتخفيف من آثارها السلبية، وبخاصة الاجتماعية والأمنية. وهي تشمل الإجراءات التالية :

أولا ـ تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، من خلال العمل على تلافي أسبابها. وميزة هذا الاقتراح أنه سيسهم في زيادة حجم العمالة دونما الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

ثانيا ـ إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام، وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي Privatization، نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات، والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات، وبخاصة

إذا كانت ناجحة، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة وتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.

ثالثا ـ ولما كان العاطلون في حاجة ماسة إلى المساعدة من أجل إبقاء أنفسهم وأسرهم على قيد الحياة، فلابد إذن من توفير الحماية الاجتماعية لهم، من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها.

رابعا ـ دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

خامسا ـ ومن الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة، الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة، لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات. وميزة هذا الاقتراح أنه فضلا عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة، فإنه سيسهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

سادسا ـ التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية.

2 ـ إجراءات الأجل الطويل :

المقصود بالأجل الطويل هنا، ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغيرات أساسية أو هيكلية في الظاهرة محل البحث، وعلى نحو لا يسمح به الأجل القصير. في ضوء ذلك نقول؛ إن اقتلاع جذور البطالة بالبلاد النامية على المدى الطويل، سيتوقف على قدرة هذه البلاد على خلق البيئة، أو الأسس، التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل. وهذا لا يمكن أن يتحقق، فيما نتصور، إلا في ضوء تبني استراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل، تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظف الكامل[53] Full

Employment. على أننا نشير، بادئ ذي بدء، إلى أن تنفيذ هذه الاستراتيجية لن يتحقق في ضوء الاعتماد المطلق على آليات السوق، وإزاحة الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي. فنحن نعتقد، أن تحقيق هدف التوظف الكامل يفترض، ضمنا، أنه خيار سياسي واجتماعي، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط، وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها[54].

ومهما يكن من أمر، فإن تلك الاستراتيجية الجديدة للنمو والعمالة التي ندعو لها، والتي يكون هدف التوظف الكامل ضمن أهدافها الرئيسية، تعتمد على عدة محاور، نرسم معالمها ـ باختصار ـ كما يلي[55]:

أولا ـ أن القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة، الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة، الصناعة، الخدمات) مع ما يعنيه ذلك، من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته، ومن تكنولوجيا ملائمة. ويحتاج ذلك إلى أن تكون هناك استراتيجية طويلة المدى، للنهوض بهذه القطاعات تأخذ في اعتبارها دروس وتجارب التنمية الماضية، وتضع ضمن أولوياتها تحقيق فرص العمل للعمالة المحلية.

ثانيا ـ الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن 25٪، حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم. ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية، من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض، من ثم، الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن[56]. فما يخفى، كيف كان الإفراط في الاقتراض الخارجي في عقدي السبعينيات والثمانينيات، أحد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها البلاد النامية وأدت بها في النهاية، إلى الوقوع في فخ الديون التي استنزفت قدرا كبيرا من الفائض الاقتصادي لهذه البلاد، وكبلت حريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية بعد أن اضطرت إلى إعادة جدولة هذه الديون.

ثالثا ـ رغم أهمية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة حينما تؤدي إلى توفير موارد إضافية للتمويل، وتمد البلد بالتكنولوجيا

الحديثة والوصول إلى الأسواق الخارجية؛ فإن هناك مبالغة تكاد تصل إلى حد الوهم illusion حول الدور الذي تلعبه هذه الاستثمارات، في تحقيق النمو ومعالجة أزمة البطالة في البلاد النامية[57]، حيث كثيرا ما يُنظر إليها على أنها يمكن أن تكون بديلا عن الجهد الوطني وأنه لن يمكن تحقيق التنمية من دونها، هذا مع أن تأثيرها ـ في حالة عدم وجود ضوابط وطنية للاستفادة منها ـ لن يكون أقل خطورة من استفحال الديون الخارجية في ميزان المدفوعات[58]. كما أن تأثيرها في توظيف العمالة المحلية يكاد يكون هامشيا.

رابعا ـ لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة، إذا ما أُحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة، فإنه من الأهمية بمكان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

خامسا ـ ويرتبط بالنقطة السابقة قضية أساسية، وهي ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك أمرا محتما للارتفاع بمستوى إنتاجية العمل الإنساني، وهي أحد المصادر الأساسية للنمو والتنمية في الوقت الراهن.

سادسا ـ كذلك، فإنه لضمان زيادة فرص التوظف باستمرار، يتعين إعادة النظر، من حين لآخر، في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق، بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

سابعا ـ يبدو لنا أن أفضل صيغة تفي بأغراض التنمية المتواصلة المرتبطة بالتوظف الكامل، هي صيغة الاقتصاد المختلط Mixed Economyت المدار على أسس اقتصادية سليمة. ولا يجوز القضاء على قطاع ما في سبيل سيطرة قطاع آخر. فالسعي لهدف التنمية المتواصلة مع التوظف الكامل سيحتاج إلى جهد وعطاء كل القطاعات: القطاع العام، والخاص، والأجنبي، والمشترك، والتعاوني، وقطاع الإنتاج السلعي الصغير، وحتى القطاع غير الرسمي.

ثامنا ـ لما كانت الأسواق في البلاد النامية مشوهة، وكثيرا ما تسيطر

عليها العناصر الاحتكارية والطفيلية، التي كثيرا ما تسـيء إلى استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات المختلفة، فإن التنمية المتواصلة مع التوظف الكامل لن يمكن تحقيقها بالاعتماد المطلق والوحيد على آليات السوق، بل سيقع على الدولة مهام ضخمة لإنجاز هذه التنمية. فالدولة ستكون مطالبة بأن تمارس نوعا من التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة، للتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظف الكامل. وهي مطالبة بالمحافظة على سلطتها السيادية وتطويرها في وضع القرارات الاقتصادية المهمة المؤثرة في تحقيق تلك الاستراتيجية، (مثل تحديد معدلات النمو والادخار والاستثمار، والقرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية والتكنولوجية... إلى آخره).

الهوامش والمراجع

(1) أشار هارفي برنر في دراسته التي أعدها حول تقدير آثار التغيرات الاقتصادية في الصحة العامة، والحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة إلى أن زيادة معدل البطالة، غالبا ما يؤدي إلى تدهور عام في الصحة الجسدية والعقلية وإلى خفض متوسط عمر الإنسان، مما يعني أن البطالة تسهم في ارتفاع معدل الوفيات. كذلك أشار إلى أن ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والعنف. ولعله من الطريف الإشارة إلى أنه وجد أن كساد عام 1974 قد أدى إلى زيادة عدد المرضى في المصحات العقلية بنسبة 6٪ ـ انظر :

M. Harvey Brenner: Estimating the Effects of Economic Change on National Health and Social Well-Being, Joint Economic Committee, U.S. Congress, Washington, June 1984.

وللإحاطة بمزيد من الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة انظر:

Henery R. Reuss: The Critical Decade, MacGraw-Hill Book Company, New York, 1964.

(2) أثبت الدكتور هاري ماورر إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1٪ واستمرار ذلك لمدة ست سنين، من شأنه أن يؤدي إلى وجود 37 ألف حالة وفاة مبكرة في الولايات المتحدة ـ انظر:

Harry Maurer: Not Working : An Oral History of the Unemployed, Holt, New York, 1979.

ولكن إشارتنا إلى هذا الكتاب مأخوذة من : بول ساموِلسون ووليم نوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سبق ذكره، ص 574.

(3) انظر المصدر السابق، ص 574.

(4) راجع في ذلك :

Paul Wonnacott and Roland Wonnacott; Economics, op. cit., p. 151 - 152.

(5) انظر المبحثين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

(6) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية :

R. Torres and J. P. Martin: "Measuring Potential output in the seven major OECD countries", in OECD Economic Studies, Spring 1990; G. Adams and D. Coe: "A system approach to estimating the natural rate of unemployment and potential output for the United States", in: IMF Staff Papers, June 1990; A. S. Englander and A. Gurney: "OECD productivity growth: Medium - term trends", in: OECD Economic Studies, Spring 1994.

(7) انظر أيضا في هذا الرأي :

ILO: World Employment Report 1996/ 97, National Policies in a Global Context, Geneva, 1996, p. 77.

(8) راجع مقالتي: محنة الفكر الكينزي، وهي المقالة الخامسة من دراستي الموسعة: «مأزق النظام الرأسمالي»، نشرت بمجلة الأهرام الاقتصادي، العدد رقم (721) الصادر في 8 نوفمبر 1982.

(9) راجع، ما سبق أن ذكرناه عن الفكر النيوكلاسيكي في المبحث الرابع من هذا الكتاب.

(10) مستندين في ذلك إلى معادلة كمية النقود الكلاسيكية التي تقرر أن المستوى العام للأسعار، يتناسب طرديا مع التغير في عرض النقود، بافتراض بقاء سرعة تداول النقود وحجم الناتج

ثابتين.

(11) انظر في ذلك :

Milton Friedman: "The Supply of Money and Changes in Prices and Output", in: Edwin Dean (ed.): The Controversy over the Quantity Theory of Money, D. C. Heath and Com. Boston, 1965, pp. 87 - 107.

(12) راجع لمزيد من التفاصيل :

Milton Friedman: "The Role of Monetary Policy", in: The American Economic Review, Vol. LVIII, No. 1, March 1968.

(13) للإحاطة بفكر هذه المدرسة راجع مؤلفنا ـ التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1996، ص 58 ـ 69 وانظر أيضا :

Thomas J. Hailstones: A Guid to Supply - Side Economics, V. Richmond, Robert F.Dame, Inc, 1982; George Gilder: Wealth and Poverty, New York, 1981.

(14) عن هذا المنحنى، ودلالته، والانتقادات الموجهة إليه، انظر: رمزي زكي ـ التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص 64 ـ 66.

(15) انظر في هذه المسألة :

David A. Stockman: The Triumph of Politics, why the Reagan Revolution Faild? Harper and Row, New York, 1981.

(16) لمزيد من التفاصيل راجع :

T. Sargent and N. Wallace: "Rational Expectations and the Dynamics of Hyperinflation", in: International Economic Review, June 1973.

(17) قارن في ذلك :

Paul A. Samuelson and William Nordhous, Economics, op. cit., p. 646.

(18) نفس المصدر السابق، ص 647.

(19) انظر في ذلك :

R. Entrov: "The Rule" "and Fall of the Philips Curve", in: Problems of Economics, Vol. xxvi, No. 10/ 1984.

(20) راجع في ذلك: جيمس جوارتيني وريجارد ستروب: الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، مصدر سبق ذكره، ص 466.

(21) انظر: سامولسون ونوردهاوس، نفس المصدر، ص 656.

(22) ترجع جذور هذه المدرسة إلى ثورشتين فبلن Thorstein Veblen (1857 ـ 1929)، الذي أعطى في كتاباته للعوامل الاجتماعية والمؤسسية دورا كبيرا في تحليل المجتمع الرأسمالي ومشكلاته المختلفة. وتضم هذه المدرسة الآن عددا كبيرا من الكتاب والمفكرين ذوي الشهرة الواسعة، مثل جون كنث جالبريث، ف. و. ليونتيف في الولايات المتحدة، وجوان روبنسون، ت. بالوج، وتوماس بالوا في بريطانيا، وفرانسوا بيرو وريمون آرون في فرنسا. ويمكن أن يضم إليها ألفن توفلر، وجيريمي ريفكين.

(23) هذا النص مأخوذ عن: أ. أنكن، ي. أوليفتش ـ نظريات اقتصادية على محك الواقع، نقد لنظريات جالبريث وبيرلي وكلارك. ترجمة مصطفى كريم، دار الفارابي ـ بيروت 1980، ص 43.

(24) لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا ـ التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص 74 ـ 81.

(25) لمن أراد التعمق أن يرجع إلى :

J. K. Galbraith: The Affluent Society, Houghton Mifflin Company, Boston, 1969, J.K.Galbraith: Economics and the Public Purpose, Houghton Mifflin Company, Boston, 1973.

(26) قارن: ألفن توفلر ـ بناء حضارة جديدة، ترجمة سعد زهران، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، المعادي / القاهرة 1996، ص 63.

(27) انظر المصدر آنف الذكر، ص 101. كما توصل إلى نفس هذه النتيجة عالم الاجتماع الأمريكي جيريمي ريفكين في كتابه الشهير: نهاية العمل. لمزيد من التفاصيل انظر :

Jeremy Rifkin: The End of Work, op. cit, pp. 239 - 248.

(28) لمزيد من التفصيلات راجع مؤلفنا ـ التضخم والتكيف الهيكلي.. مصدر سبق ذكره، ص 81 وما بعدها.

(29) للتعمق انظر :

Franco Modigliani: “The monetarist controvery or, should we forsake stabilization policies? in: The American Economic Review, March 1977, pp. 1-19, and see also: Franco Modigliani and L. Papademos: Targets for monetary policy in the coming years, “Brookings papers, “Washington 1975, Otto Eckstein and R. Brinner: “The Inflation Process in the United States, in: O. Eckstein (ed.) : Parameters and Policies in The U.S. Economy, Amsterdam, 1976.

(30) راجع في ذلك :

Franco Modigliani: The monetarist controvery..., op.cit., p.1

(31) لمزيد من التفاصيل انظر :

James Tobin: “Inflation and Unemployment”, in: The American Economic Review, Vol. LXII, No.1, March 1972, pp. 1 - 18.

(32) ويشير توبن في ذلك إلى ما حدث في فترة الرئيس جونسون في الولايات المتحدة، حينما خالف آراء مستشاريه وأصر على مواصلة حرب فيتنام دون زيادة الضرائب.

(33) لمعرفة معنى هذا المعدل يُرجى العودة إلى المبحث الثالث عشر من هذا الكتاب.

(34) انظر مقالة جيمس توبن سالفة الذكر، ص 9.

(35) لمزيد من التفاصيل انظر :

James Tobin: “After disinflation, then what?”, in: John Cornwall (ed.): After Stagflation, Alternatives to Economic Decline. M. E. Sharpe, INC, Armonk, New York, 1984.

(36) انظر في ذلك :

ILO; World Employment 1996/97, National Policies in a Global Context, Geneva, 1996, pp. 77 - 97.

(37) للتعمق في هذا الموضوع انظر :

R. Torres and J. P. Martin: “Measuring Potential output in the seven major OECD countries”, in: OECD Economic Studies, Spring 1990; C. Adams and D. Coe: “A System Approach to Estimating the Natural Rate of Unemployment and Potential Output for the United States,” in IMF Staff Papers, June 1990; D. Coe and K. Krueger: “Wage Determination, the Natural Rate of Unemployment and Potential

Output", in: IMF - Occasional Paper No. 75, 1990.

(38) يتبنى هذا الرأي خبراء منظمة العمل الدولية ـ انظر : تقرير التوظف العالمي لسنة 1997/96، سالف الذكر، ص 90 ـ 93.

(39) سبق أن دحضنا الرأي الذي يعزو التضخم بالبلدان الصناعية إلى الزيادة التي حدثت في الأجور. انظر مؤلفنا ـ التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية. دار المستقبل العربي بالقاهرة ـ 1986، ص 56 ـ 64.

(40) انظر في ذلك :

D. Soskice: "Wage determination and the changing role of institutions in advanced industerialized countries," in: Oxford Review of Economic Policy, Vol.6, No. 4, 1990, pp. 36 - 61.

(41) فعل سبيل المثال، يشير جيريمي ريفكين، إلى أن 75٪ من العمال الأمريكيين أصبحوا يقبلون التخفيض في أجورهم، بالمقارنة مع عشر سنوات سابقة، حيث انخفضت معدلات أجور الساعة والأجور الأسبوعية في معظم قطاعات الاقتصاد الأمريكي؛ ومع ذلك فإنه لم تحل نهاية عقد الثمانينيات حتى كانت نسبة 10٪ من قوة العمل الأمريكي في حالة بطالة سافرة أو جزئية، أو تعمل لبعض الوقت part - time أو في حالة إحباط، أدى إلى عدولها عن البحث عن العمل. انظر:
Geremy Rifkin: The End of Work.., op.cit, p. 167.

(42) انظر في ذلك: منظمة العمل الدولية ـ تقرير التوظف العالمي لسنة 1997/96 ـ مصدر سبق ذكره، ص 94.

(43) في الاقتصادات التي تتسم بسرعة التقدم التكنولوجي، يبدو أن سياسات التدريب وإعادة التدريب لا معنى لها. وقد تساءل جيريمي ريفكين، على سبيل المثال، في حالة الاقتصاد الأمريكي: التدريب على ماذا، إذا كانت الآلات المتقدمة تحل ـ تقريبا ـ مكان جميع أنواع العمل الإنساني؟. وقد أشار إلى أنه في عام 1993 تبين أن أقل من 20٪ من العمال العاطلين، الذين أعيد تدريبهم طبقا لبرنامج إعادة التدريب الفيدرالي استطاعوا أن يجدوا عملا، وبأجر يصل بنسبة 20٪ عما كانوا يحصلون عليه من قبل. انظر: جيريمي ريفكين ـ نهاية ا لعمل... مصدر سبق ذكره، ص 36.

(44) لمزيد من التفاصيل حول سياسة تقاسم الأعمال انظر :

W. K. Roche, B. Fynes and T. Morrissey : "Working time and employment: A review of international evidence", in: Internationl Labour Review, ILO, Vol. 135, No. 2, 1996, pp. 129 - 157.

(45) انظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية في العالم 1994، الطبعة العربية، 1994، ص 39.

(46) لمزيد من التفاصيل انظر المرجع المذكور في الهامش (44) السابق.

(47) حول إشكالية «تضبيط» النظام الرأسمالي انظر: سمير أمين ـ حول نظرية التضبيط، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد الأول، العدد الأول، خريف 1997، ص 6 ـ 24.

(48) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر: رمزي زكي ـ التاريخ النقدي للتخلف..، مصدر سبق ذكره 239 ـ 327.

(49) تقول جريدة لوموند دبلوماتيك في افتتاحية أحد أعدادها الصادرة في يناير 1997: «يتحول مزيد من الدول التي باعت مؤسساتها العامة الكبيرة للقطاع الخاص وأعادت هيكلة أسواقها، إلى مجرد ملكية للشركات الكبرى متعددة الجنسية. وهذه الأخيرة تسيطر على أجزاء كاملة من اقتصاد الجنوب. وهي تضغط على الحكومات المحلية من أجل أن تمارس هذه الأخيرة ضغوطا

في المنتديات الدولية لاتخاذ قرارات سياسية تكون في مصلحة مواصلة سيطرتها العالمية». راجع جريدة القبس الكويتية، العدد الصادر في 1997/1/31، ص 23.

(50) انظر في ذلك :

Lester C. Thurow: The Future of Capitalism, How Today's Economic Forces shape Tomorrow's World, William Morrow and Company, Inc, New York, 1996, p. 139.

(51) سبق أن أثبتنا في مؤلفنا ـ «المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة» أن للعدالة الاجتماعية بعدا اقتصاديا مهما في مواجهة قضية التخلف والبطالة، انظر ص 453 ـ 455 من المرجع المذكور.

(52) قارن في ذلك دراستنا ـ مشكلة البطالة في مصر، حجم المشكلة، أسبابها، وشروط الخروج منها. منشورة في مؤلفنا ـ قضايا مزعجة،... مصدر سبق ذكره، ص 121 ـ 148.

(53) قارن، المصدر آنف الذكر، ص 140.

(54) أشار التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية عن التوظف العالمي لعام 1997/96، إلى أهمية تبني الحكومات لهدف تحقيق التوظف الكامل لمواجهة أزمة البطالة في العالم، وأن تحقيق ذلك يجب أن يكون هو هدف السياسات الاقتصادية. كما جاء بالتقرير أيضا، أن تحقيق التوظف الكامل على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية، التي يمثل غيابها تهديدا مباشرا للاستقرار الاقتصادي والديموقراطية في البلدان الصناعية. وأشار التقرير إلى أن تحقيق التوظف الكامل هو مسؤولية مشتركة بين رجال الأعمال ونقابات العمال والحكومة، انظر :

ILO: World Employment 1996/97... , op.cit., p. 201 - 212.

كما أشار إعلان كوبنهاجن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (6 ـ 12 مارس 1995)، إلى أن التوظف الكامل يعد وسيلة فعالة لمكافحة الفقر وتعزيز التكامل الاجتماعي. انظر:

United Nations : The Copenhagen Declaration and Programme of Action, World Summit for Social Development, New York 1995.

(55) قارن في ذلك دارستنا ـ مشكلة البطالة في مصر..، مصدر سبق ذكره، ص 144 ـ 146.

(56) للتوسع في هذه النقطة راجع مؤلفنا ـ أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 595 ـ 612.

(57) انظر كأمثلة على هذا الوهم :

P. Bailey, A. Parisotto and G. Renshaw: Multinationals and Employment, The Global Economy of the 1990's, ILO, Geneva, 1993, and see also: United Nations: World Investment Report 1995, Transnational Corporations and Competitiveness, New York and Geneva, 1995.

(58) ويحدث هذا على وجه الخصوص إذا كانت هذه الاستثمارات قد جاءت للبلد بغرض شراء الأصول الإنتاجية القائمة بالفعل، عن طريق سياسة استبدال الديون بملكية هذه الأصول Debt for Equity Swaps أو من خلال برامج الخصخصة. انظر مؤلفنا ـ الاحتياطيات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية..، مصدر سبق ذكره، ص 211 ـ 246.

وتساؤلات تنتظر الإجابـة...

تقف البشرية الآن عند نقطة تحول تاريخي مهمة جدا. فلأول مرة منذ أزمة الكساد الكبير (1929 ـ 1933) يرتفع حجم البطالة في العالم، ليصل إلى حوالي مليار فرد في حالة بطالة كاملة أو جزئية، وهو ما يعادل حوالي 30٪ من قوة العمل في العالم أجمع[1]. وهؤلاء يتوزعون بنسب متباينة على مختلف أنحاء المعمورة، في البلدان الصناعية، وفي الدول التي كانت «اشتراكية» وفي البلاد النامية، بحيث يمكن القول، إن البطالة الآن أضحت أزمة عالمية، ومن النادر جدا أن يوجد بلد الآن لا يعاني من ويلاتها. وفي ضوء ذلك، كثيرا ما تتداعى للذهن الذكريات الأليمة، عن الأعداد الهائلة من العاطلين الذين قذف بهم الكساد الكبير إلى الشوارع.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث إن الرقم يميل للتزايد بشكل حاد عبر الزمن، ومن المتوقع له أن يتجه للتزايد في المستقبل، إذا لم تحدث مواجهة حاسمة للبطالة. والمفارقة المدهشة في هذا الخصوص، هي أنه بالرغم من أن البطالة كانت تظهر أو تتزايد في السابق بالبلدان الصناعية، في فترة الأزمة الاقتصادية الدورية التي يتدهور فيها

حجم الدخل والناتج والاستثمار، ثم تختفي تدريجيا حدتها إذا ما استعاد الاقتصاد القومي عافيته بالتحول نحو مرحلة الانتعاش الدوري... بالرغم من هذا، باتت البطالة المعاصرة تحدث، وتتزايد، على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما نراه بوضوح في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان وكندا، وبحيث يمكن الحديث الآن عن «النمو بلا فرص للتوظف» Jobless - Growth. وذلك يعني أن البطالة تطورت الآن لتصبح قضية هيكلية وطويلة المدى، ولا علاقة لها اليوم بحركة التغير الدوري للنشاط الاقتصادي. ففي البلدان الصناعية لم تعد المشكلة الآن هي انعدام النمو أو تباطؤه، وإنما المشكلة باتت تكمن في انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية، رغم تحقيق معدلات نمو اقتصادي لا بأس بها. وهذه الحقيقة القاسية، أدت إلى تبديد الوهم الذي كان يسيطر على عقول كثير من الاقتصاديين، ومفاده، أن النمو الاقتصادي، في حد ذاته، يؤدي تلقائيا إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسن الأجور. فالصلة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت، إن لم تكن قد انقطعت تماما[2].

وفي بلاد شرق ووسط أوروبا التي كانت «اشتراكية»، تصاعدت فيها أحجام ومعدلات البطالة على نحو سريع وفلكي في السنوات الأخيرة، وهي تتجه للتحول نحو النظام الرأسمالي. وبعد أن كانت هذه البلاد لا تعرف شيئا اسمه البطالة، حيث كانت «النظم الاشتراكية» فيها تؤمن العمل للجميع، وعلى نحول كفل أمنا وظيفيا مرتفعا، فقد معظم الناس وظائفهم الأصلية فجأة، بعد إغلاق كثير من المصانع والمؤسسات أو بعد عملية خصخصتها. ولم يستطع القطاع الخاص الذي جرى خلقه بسرعة وفي ظروف غير طبيعية، على أنقاض «النظام الاشتراكي» أن يولد فرص عمل لهؤلاء الذين كانوا يعملون في المشروعات الحكومية، ناهيك عن عجزه عن توفير فرص العمل للشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة. ولهذا أصبحت البطالة في هذه البلاد مصدرا للفقر والبؤس والحرمان وبيئة خصبة للإرهاب، والعنف والجريمة والمافيا، بعد أن غدا التعطل عن العمل، أو الطرد القسري خارج دائرة الحياة الاقتصادية، غولا متوحشا ينهش حياة ملايين البشر. وزاد الطين بلة، أنه جرى إلغاء، أو تقليص، الإنفاق الحكومي

الذي كان يوجد لأغراض الرفاه والضمان الاجتماعي وتخفيض نفقات المعيشة، تحت حجة تصحيح الأسعار والأخذ بآليات السوق، وتحقيق التوازن الاقتصادي.

ورغم أن الصين قد نجحت في السنوات الأخيرة في خفض معدل نموها السكاني، ونجحت أيضا في توفير حجم كبير من فرص العمل للعمالة الجديدة، عن طريق زيادة الاستثمارات والانفتاح المنضبط على الاقتصاد العالمي والترحيب بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاعتماد على تنمية الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للعمالة[3]؛ برغم هذا فإن هناك تخوفا من ألا تستمر قوة الدفع هذه بسبب اشتداد حدة المنافسة الدولية، واضطرار الصين للتحول إلى الفنون الإنتاجية ذات الكثافة العالية لرأس المال، وبخاصة في ظل تزايد الأخذ بقواعد النظام الرأسمالي والاعتماد على آليات السوق.

أما في البلاد النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، فصورة البطالة فيها أنكى وأشد، وإن كان من الصعوبة أن نتحدث عنها ككتلة واحدة، بسبب عدم تجانسها وتباين ظروف المجموعات المكونه لها. ولكن يمكن القول، بصفة عامة، إنه باستثناء مجموعة البلاد المصنعة الحديثة (كوريا الجنوبية، مقاطعة تايوان الصينية، هونج كونج، سنغافورة...) التي تتراوح فيها معدلات البطالة فيما بين 2٪ و 7, 2٪ من قوة العمل، خلال الفترة بين منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينيات[4]، فإن غالبية البلاد النامية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة فيها إلى مستويات فلكية لم تعرفها من قبل. وهي المعدلات التي تفاقمت من جراء توقف التنمية فيها، وتفاقم أزمة ديونها الخارجية، وتطبيقها لبرامج صارمة للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

والغريب في الأمر أنه على الرغم من استمرار تفاقم البطالة وما تسببه من ويلات اقتصادية واجتماعية وإنسانية في مختلف أرجاء المعمورة، إلا أن عددا كبيرا من الاقتصاديين الذين ينتمون إلى التيار التقليدي الحديث (النيوكلاسيك)، يقدمون - وقد أسقطوا من تحليلهم الفروق القائمة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية - تبريرا ساذجا للبطالة، حيث يرى هؤلاء أن معدل البطالة الطبيعي[5] (الذي يوجد حتى في حالة تحقيق التوظف الكامل) قد ارتفع، وأنه لا سبيل إلى خفض هذا المعدل إلا بزيادة التضخم. وأنه

لخفض معدلات البطالة الراهنة ينبغي العمل لكي تكون أسواق العمل مرنة، وذلك من خلال تخفيض الأجور وإلغاء إعانات البطالة وخفض مزايا الضمان الاجتماعي، وإلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، وكسر قوة نقابات العمال... إلى آخره. وهذا النوع من التفكير الساذج يلقى، ومنذ فترة، تأييدا غريبا من الأحزاب اليمينية الحاكمة في البلدان الصناعية، ومن حكومات الدول التي كانت «اشتراكية»، وأيضا من حكومات البلاد النامية. وفي مجموعة الدول التي كانت «اشتراكية» ومجموعة البلاد النامية يجري الآن تبرير البطالة المتزايدة وما يرافقها من تردٍ في مستويات المعيشة، على أنها أمور عارضة ونتائج غير مباشرة وثانوية «للإصلاح الاقتصادي» وإعادة الهيكلية، واحترام آليات السوق؛ وأنها ستختفي قريبا.

ومع أن أزمة البطالة تلقى الآن نوعا غريبا من التجاهل لدى كثير من الاقتصاديين ورجال السياسة، فإن عددا كبيرا من المفكرين أصبحوا يدقون نواقيس الخطر، بشأن ما يمكن أن ينجم عن تجاهل أزمة البطالة من اضطرابات وقلاقل اجتماعية وسياسية، بل وثورات اجتماعية[6]. ولعل هذه المخاوف هي التي دعت منظمة العمل الدولية[7] وكذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن[8]، لتوجيه الدعوة لمختلف دول العالم بضرورة العودة لتبني هدف التوظف الكامل لمكافحة الفقر والبطالة، وأن يكون لذلك الهدف أولوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وللتعاون الدولي.

حقا... ما أسهل صياغة الأهداف والبرامج التي تتحدث عن القضاء على الفقر والبطالة وضرورات تحقيق التوظف الكامل، بيد أنه ما أصعب تحول تلك الأهداف والبرامج إلى واقع فعلي في ظل المرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الرأسمالي، وهي مرحلة العولمة والتراجع المستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية.

ففي عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات - وهي الفترة التي تبنت فيها البلدان الصناعية الرأسمالية هدف التوظف الكامل،كهدف عزيز على السياسة الاقتصادية - كان من الممكن في هذه البلدان تنشيط الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل للعاطلين، من خلال جرعات منشطة من الإنفاق العام، أو بضخ كمية إضافية من رؤوس الأموال

في السوق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الطلب الكلي، وتشغيل الطاقات العاطلة وزيادة الطلب على الأيدي العاملة. أما الآن، وفي ظل العولمة، التي أصبحت تعني الحرية المطلقة لحركة السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود دون أي عقبات، فإن ضخ النقود في السوق المحلي يمكن أن يؤدي ببساطة إلى تسربها إلى دول أخرى لاستيراد السلع الرخيصة المنافسة للسلع المحلية، الأمر الذي لن يؤدي ـ فحسب ـ إلى خلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية[9]، بل إلى التأثير سلبا في ميزان المدفوعات. كما أنه مع تنامي العولمة أصبحت رؤوس الأموال، في ضوء عمليات التحرير المالي، تفر من أوطانها للتحرك صوب الأماكن التي يرتفع فيها متوسط الربح، حيث الأجور المنخفضة، والمواد الخام والطاقة الرخيصة، والإعفاءات الضريبية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق كثير من المصانع وزيادة البطالة في كثير من البلدان الصناعية. فكيف يمكن تحقيق العمالة الكاملة، أو تقليل معدلات البطالة، في ضوء هذه العولمة المتزايدة؟

وإذا كانت معدلات الربح المرتفعة تتحقق الآن في مجال المضاربات في أسواق الصرف الأجنبي، وأسواق المعادن والمواد الخام، وأسواق الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى ـ حيث جذبت أحجاما كبيرة ومتزايدة عبر الزمن من الاستثمارات، محليا وعالميا، وهي مجالات تتسم بضآلة، إن لم يكن انعدام، تأثيرها في توظيف العمالة ـ فكيف يمكن زيادة فرص الاستثمار المنتج في قطاعات الإنتاج المادي (الصناعة والزراعة)، التي لم تزل تتسم بقدرتها على تشغيل الأيدي العاملة، في الوقت الذي يتجه فيه معدل الربح نحو الانخفاض، كاتجاه طويل المدى في تلك القطاعات؟

وقد اتضح من تحليلنا المتقدم، أن من أهم سمات المرحلة الراهنة ذلك التفجر الإبداعي الذي حدث في مجال التكنولوجيا، التي تمخضت عن تحقيق وفر واضح في المواد الخام، وفي وقت الإنتاج، وتوفير عنصر العمل الإنساني في العمليات الإنتاجية، مما كان له علاقة وثيقة بأزمة البطالة الراهنة. وإذا كان التقدم التكنولوجي من أهم عوامل التقدم الاقتصادي، فكيف يمكن التوفيق بين هذا العامل وعنصر العمل الإنساني، الذي لا تجوز معاملته معاملة الجماد أو النظر إليه على أنه مجرد بند في قائمة تكاليف الإنتاج؟

ومن المؤكد، أن وجود البطالة واستمرارها لفترة طويلة، إنما يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية، وفشل واضح لآليات السوق في تحقيق العمالة الكاملة، وأن علاج تلك الأزمة يحتاج إلى سياسات واعية وفاعلة. وقد كانت «الدولة» هي التي تتولى صياغة ومتابعة تنفيذ تلك السياسات عبر كل الأزمات لإنقاذ الرأسمالية من نفسها، بيد أن «الدولة» نفسها تتعرض، ومنذ فترة، لحالة من الإضعاف الشديد والمتعمد على يد الرأسمالية المعولمة، التي أخضعت السوق المحلية والمصالح الوطنية والحقوق الاجتماعية للمواطنين لمصلحة الشركات متعددة الجنسية[10] والأسواق المالية العالمية. فهل يمكن الحديث الآن حول انتهاء الدور التاريخي للدولة في ظل العولمة المتنامية؟ وما تأثير ذلك في إمكانات مكافحة البطالة؟ وهل يمكن الحديث الآن عن آفاق انبثاق حكومية عالمية تحل مكان الحكومات القطرية، وتضطلع بمهام ضبط حركة الرأسمالية المعولمة، كما كتب الاقتصادي الشهير جان تنبرجن[11] J. Tinbergen، أو كما بشر بذلك رودولف هلفردنج[12] R. Hilferding منذ أكثر من سبعين عاما، حين تنبأ بأن نمو الاحتكارات العالمية التي لا تعرف الحدود سوف تجعل هناك إمكانية لتنظيم الإنتاج الرأسمالي بشكل واع، وتنحو الرأسمالية إلى مجتمع منظم، ولو في صورة عدوانية. أو هل تعني العولمة صحة ما تنبأ به كارل كاوتسكي Karl Kautsky في نظريته عن «الإمبريالية العليا»، من أن الرأسمالية ستتطور على نحو يتمخض عن تكوين اتحاد عالمي للشركات لكبار الرأسماليين، يكون مؤهلا لتنظيم الاستغلال المشترك للعالم؟

وفيما يتعلق بالبلاد النامية التي تعاني أكثر من غيرها من تفاقم البطالة فيها، ينفذ عدد كبير منها برامج انكماشية صارمة للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي (وهي البرامج التي تهدف في حقيقة الأمر إلى توفير الموارد التي ترفع من قدرة هذه البلاد على دفع ديونها الخارجية مستقبلا). وقد تمخضت هذه البرامج، في بعض الحالات، عن تحسن نسبي في الأوضاع المالية والنقدية للبلاد (خفض نسبة عجز الموازنة، خفض معدل التضخم، زيادة حجم الاحتياطيات الدولية...). وكان تحقيق ذلك بتكلفة اقتصادية واجتماعية مرتفعة، كان أبرزها زيادة معدلات البطالة وخفض مستوى المعيشة. والمحك الحقيقي لمدى فاعلية وجدوى هذه البرامج يكمن الآن، في

استخدام نتائجها لإنعاش الجانب الحقيقي للاقتصاد القومي، أي في الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، وتحسن مستوى المعيشة . فهل يمكن تحقيق ذلك، وبخاصة في ضوء استمرار خضوع هذه البلاد لضغوط الدائنين والهيئات الدولية، وهي الضغوط التي تستهدف فتح أسواق هذه البلاد، وإجبارها على دفع ديونها الخارجية وعولمة اقتصادها، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى أدنى الحدود؟

الهوامش والمراجع

(1) انظر هذا التقدير عند :

World of Work, The Magazine of The ILO, No. 18, December 1996, p. 4.

(2) راجع في ذلك: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية في العالم 1996، الطبعة العربية 1996، ص 88.

(3) زاد التوظف في الصين بمعدل 2٪ سنويا خلال الفترة 1982 ـ 1990، وكان ذلك مصحوبا بتغير التوزيع الهيكلي لقوة العمل على القطاعات الاقتصادية المختلفة. فقد انخفض نصيب القطاع الزراعي من إجمالي قوة العمل الصينية من 77٪ في عام 1977 إلى 69٪ في عام 1980، ووصل إلى 60٪ في عام 1990. ونمت العمالة غير الزراعية بنسبة 58٪ للفترة 1977 ـ 1990، راجع في ذلك :

ILO: World Employment 1995, op.cit., p.65.

(4) انظر نفس المصدر السابق، ص 62.

(5) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى المبحث الثالث عشر من هذا الكتاب.

(6) ربما كان عالم الاجتماع الأمريكي جيريمي ريفكين هو خير من عبر عن هذه المخاوف حينما كتب يقول:

“Rising levels of worldwide unemployment and the increasing polarization between rich and poor are creating the conditions for social upheaval and open class warfare on a scale never before experienced in the modern age. Crime, random violence, and low-intensity warfare are on the rise and show every sign of increasing dramatically in the years immediately ahead. A new from of barbarism waits just outside the walls of the modern world. Beyond the quiet suburbs, exurbs, and urban enclaves of the rich and near- rich lie millions upon millions of destitute and desperate human beings. Anguished, angry, and harboring little hope from an escape from their circumstances, they are the potential levelers, the masses whose cries for justice and inclusion have gone unheard and unaddressed. Their ranks continue to swell as millions of workers find themselves pink-slipped and suddenly and irrevocably locked outside the gates of the new hightech global village”. See: Jeremy Rifkin; The End of Work., op.cit., p. 290.

(7) انظر في ذلك :

ILO; World Employment 1996/97, National Policies in a Global Context, op.cit., p. 201 ff.

(8) انظر:

United Nations: The Copenhagen Declaration and Programme of Action,...op.cit., pp.79 - 94.

(9) قارن: ألفن توفلر ـ بناء حضارة جديدة.. مصدر سبق ذكره، ص 63.

(10) رغم المبالغات الشديدة التي يذكرها بعض الاقتصاديين والتكنوقراط حول علاقة هذه الشركات بقضية العمالة وقدرتها على علاج مشكلة البطالة، فإن الواقع يشير إلى نقيض ذلك. فلو «أخذنا بالاعتبار الأرقام المتصلة بأكبر مائتي شركة عالمية، نجد أنها تمثل ربع النشاط

الاقتصادي العالمي. ومن جهة ثانية، لا تستخدم هذه الشركات غير 8,18 مليون عامل، أي أقل من 0,75 بالمائة من قوة العمل العالمية» ـ عن افتتاحية لجريدة لوموند دبلوماتيك في أحد أعدادها الصادرة في يناير 1997، مترجمة بجريدة القبس الكويتية الصادرة في 1997/1/31، ص 23.

(11) راجع المساهمة الخاصة التي كتبها جان تنبرجن تحت عنوان «حكم عالمي من أجل القرن الحادي والعشرين» في : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مصدر سبق ذكره، ص 88.

(12) انظر في ذلك :

Rudolph Hilferding: Das Finanz kapital, eine Studie über die jungste Entwicklung des Kapitalismus, Dietz Verlag, Berlin, 1955.

المؤلف في سطور:

د. رمزي زكي

* من مواليد الأقصر عام 1941.

* حاصل على بكالوريوس بمرتبة الشرف في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام 1963، وعلى الماجستير عام 1970، وعلى الدكتوراه بامتياز عام 1974 من ألمانيا.

* عمل معيدا، وخبيرا، وخبيرا أول، ومستشارا في معهد التخطيط القومي بالقاهرة بمركز التخطيط العام.

* حائز على جائزة الدولة في الاقتصاد والمالية العامة، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى من جمهورية مصر العربية عام 1978.

* حصل على درجة أستاذ في الاقتصاد عام 1985.

* أشرف على بعض رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية.

* عمل مستشارا بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت، وكان عضوا في اللجنة الاستشارية العليا للمعهد.

* شارك ببحوثه في عدد كبير من المؤتمرات العلمية داخل مصر وخارجها.

* عمل مستشارا بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP.

* صدر له حتى الآن ستة وعشرون كتابا مؤلفا في قضايا عديدة، مثل الادخار وتمويل التنمية، أزمة الديون الخارجية للعالم الثالث، مشكلة التضخم، مشكلة السيولة والاحتياطيات الدولية، المشكلة السكانية،



تاريخ علم اللغة في الغرب

تأليف: ر. هـ. روبنز

ترجمة: د. أحمد عوض

أزمة الفكر التنموي، نظام النقد الدولي وعلاقته بالتخلف في البلاد النامية، التضخم المستورد، الأزمة الاقتصادية العالمية، الليبرالية الجديدة، برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، تدهور أوضاع الطبقة الوسطى، بجانب دراساته حول الاقتصاد المصري والاقتصادات العربية.

* عمل مستشارا بالإدارة الاقتصادية بوزارة التخطيط بالكويت. * يعمل حاليا أستاذا بقسم الاقتصاد في جامعة الكويت.

هذا الكتاب

لا خلاف على أن البطالة أضحت واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء. وخطورة المشكلة لا تتمثل - فحسب - في التزايد المستمر عبر الزمن في أعداد العاطلين الذين وصلوا الآن إلى ما يقرب من مليار عاطل، في مختلف أنحاء المعمورة؛ وما يمثله ذلك من إهدار في عنصر العمل البشري، وما ينجم عنه من هدر وضياعات اقتصادية؛ ولكن مكمن الخطورة يتمثل في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنمو العنف والجريمة والتطرف. كما أن البطالة تعني انعدام الدخل مع ما يؤدي إليه ذلك من خفض في مستويات المعيشة، وزيادة عدد من يقعون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من أوضاع لا إنسانية.

كيف نفهم مشكلة البطالة، وما أنواعها، وما تفسيرها، وأسبابها، وما علاقتها الآن بالتقدم التكنولوجي، وبالعولمة، وبالأزمات المختلفة التي تعاني منها الآن البلدان الصناعية المتقدمة والدول التي كانت «اشتراكية» والبلاد النامية؟ وهل يمكن الآن الخروج من مأزق البطالة، أم أن البطالة وصلت إلى مرحلة تستعصي على الحل إلا ببروز وضع تاريخي جديد، تستعيد فيه قوى النمو والتراكم والتنمية عافيتها؟ وما خصائص هذا الوضع؟ وهل يمكن العودة لعصر «التوظف الكامل» على نحو ما كان قائما في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما الشروط اللازمة لذلك؟

تلك هي الأسئلة الكبرى التي يحاول هذا الكتاب، عبر ما اعتمد عليه من رؤية ومنهج وأدوات تحليلية وبيانات تفصيلية، أن يقدم إجابات عنها، أملا في الاقتراب من الفهم العلمي والموضوعي لتلك المشكلة والتعرف على أبعادها المختلفة.